

مكتبة
ملك فيصل
الرياض

نيقولا تيماشيف

نظريّة علم الاجتماع

طبيعتها وتطورها

ترجمة:

الدكتور محمود عودة

الدكتور محمد الجوهري

الدكتور محمد علي محمد

الدكتور السيد محمد الحسيني

مراجعة

الدكتور محمد عاطف غيث

دار المعارف

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة ا.د/رمزي طكي

القاهرة

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثاني

نيقولا تيماشيف

نظريّة علم الاجتماع طبيعتها وتطورها

ترجمة

الدكتور محمود عودة ، الدكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة عين شمس أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

الدكتور محمد علي محمد الدكتور السيد محمد الحسيني

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الإسكندرية مدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس

الطبعة الخامسة

١٩٧٨



دار المعارف

الطبعة الأولى : ١٩٧٠

الطبعة الثانية : ١٩٧٢

الطبعة الثالثة : ١٩٧٤

الطبعة الرابعة : ١٩٧٧

الطبعة الخامسة : ١٩٧٨

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

ترجمة عن الإنجليزية لكتاب :

Nicholas S. Timasheff

Sociological Theory

its Nature and Growth

Second Printing, Third Edition

Random House. New York, 1967.

محتويات الكتاب

صفحة

١٣	● مقدمة الطبعة الخامسة من الترجمة العربية
١٥	● مقدمة الطبعة الثانية من الترجمة العربية
١٧	● مقدمة الطبعة الأولى
٢٥	● مقدمة المؤلف : : : : :

الباب الأول

مقدمة

٢٧	الفصل الأول : دراسة النظريات السوسيولوجية :
٢٨	● <u>لماذا علم الاجتماع ؟</u>
٣٦	● <u>ما النظرية السوسيولوجية ؟</u>
٣٩	● <u>كيف تدرس النظريات السوسيولوجية</u>

الباب الثاني

الرواد

٤٣	الفصل الثاني : أوجيست كونت
٤٣	● فرنسا في بداية القرن التاسع عشر
٤٥	● حياة كونت
٤٧	● قضايا أساسية
٤٩	● <u>علم الاجتماع</u>
٥٠	● <u>الأسس المنهجية</u>

صفحة

٥٣	• علم الاجتماع الاستاتيكي والديناميكي
٥٤	— الاستاتيكا : الاتساق
٥٥	— الاستاتيكا : البناء الاجتماعي
٥٦	— الديناميكا : التطور والتقدم
٥٨	— الديناميكا : عوامل التقدم
٥٩	— الديناميكا : مراحل التقدم
٦٠	• كونت في الميزان
٦٣	الفصل الثالث : هربرت سبنسر
٦٣	• أعمال سبنسر
٦٥	• المبدأ التطوري :
٦٨	• علم الاجتماع
٧٠	• المماثلة العضوية
٧٣	• المجتمع ومراحل التطور
٧٥	• مبدأ عدم التدخل
٧٦	• سبنسر في الميزان
٨٠	الفصل الرابع : رواد آخرون
٨٠	• كيتليه : الاتجاه الإحصائي
٨٢	• لوبلاي : الاستخدام المبكر لمنهج دراسة الحالة
٨٥	• ماركس : الحتمية الاقتصادية
٨٨	• تايلور ومورجان : أثر التكنولوجيا :
٩٠	• جوبينو : الحتمية العنصرية
٩٢	• بـكل : الحتمية الجغرافية
٩٤	• دانيلفسكي : بديل مبكر للنظرية التطورية
٩٧	• خاتمة الباب الثاني

الباب الثالث

ظهور المدارس المتنافسة

صفحة

٩٩	الفصل الخامس : الداروينية الاجتماعية
١٠٠	● باجوت
١٠٢	● جمبلوفتش
١٠٥	● راتسنهوفر
١٠٧	● سمول
١٠٩	● سمنر
١١٥	● الداروينية الاجتماعية في الميزان
١١٨	الفصل السادس : النزعة التطورية السيكولوجية : وارد وجيدنجز
١١٨	● حياة وارد وأعماله
١٢٠	● مسلمات أساسية
١٢٢	● علم الاجتماع : تقسيمه ومنهجه
١٢٤	● الشؤ والغائية :
١٢٨	● وارد في الميزان
١٣٠	● المفاهيم الأساسية عند جيدنجز
١٣٣	● علم الاجتماع ؛ طبيعته ومنهجه
١٣٥	● الاستقرار والحركة
١٣٦	● الديناميكا
١٣٩	● جيدنجز في الميزان
١٤١	الفصل السابع : الاتجاهات التطورية الأخرى والنزعة العضوية
١٤١	● لوريا : التطورية الاقتصادية
١٤٣	● فيلن : التطورية التكنولوجية

صفحة

١٤٤	●	كوست : التطورية الديموجرافية
١٤٦	●	كيد : التطورية الدينية
١٤٦	●	نوفيكوف
١٤٨	●	الاتجاهات العضوية
١٥٢	●	تلخيص
١٥٤		الفصل الثامن : بداية علم الاجتماع التحليلي
١٥٤	●	تونييز
١٥٧	●	زيميل
١٦٢	●	تارد
١٦٦	●	النظريات التحليلية المبكرة في الميزان
١٦٨		الفصل التاسع : إميل دوركايم
١٦٨	●	دراسة الظواهر الاجتماعية
١٧١	●	القوى الجمعية في الحياة الاجتماعية
١٧٧	●	التفسير الاجتماعي للدين
١٨٠	●	إسهاماته المنهجية
١٨٣	●	التصنيف الاجتماعي
١٨٤	●	دوركايم في الميزان
١٨٧		الفصل العاشر : النزعة الذاتية الروسية
١٨٧	●	لافروف - ميرتوف :
١٨٩	●	ميكيالوفسكي
١٩١	●	يوزاكوف وكريش :
١٩٢	●	النزعة الذاتية في الميزان
١٩٤	●	خاتمة الباب الثالث

الباب الرابع

ذبيوع علم الاجتماع النفسى

صفحة

١٩٩	الفصل الحادى عشر : تدهور النزعة التطورية وانبثاق الوضعية المحدثه . . .
٢٠٠	● التفكير التطورى المتأخر : كوفاليفسكى ، كيلر ، وهوبهاوس . . .
٢٠٤	● النقد الإمبيريقى للنزعة التطورية
٢٠٨	● جلدور النزعة الوضعية المحدثه
	● التكامل بين المذهب التطورى والوضعية المحدثه :
٢١٠	● فى كتابات جيدنجز الأخيرة
٢١٣	الفصل الثانى عشر : تشارلز كولى وويليام توماس
٢١٣	● كولى
٢١٦	● النظرية العضوية عند كولى
٢١٨	— الذات والجماعة الأولية والطبقة المقفلة
٢٢٠	— تلخيص وتقويم
٢٢٢	● توماس
٢٢٣	— المنهج
٢٢٥	— الاتجاه الموقفى ودراسة الفعل :
٢٢٨	— الفرد والتفكك الاجتماعى
٢٢٩	— الرغبات الأربع وأنماط الشخصية والوثائق الشخصية
٢٣٢	— تلخيص وتقويم
٢٣٨	الفصل الثالث عشر : فلفريد باريتو
٢٣٨	● باريتو وكتاباتة
٢٣٩	● علم الاجتماع : ومناهجه
٢٤٠	● النسق الاجتماعى : بناؤه ودينامياته

صفحة

٢٤٦	● دورة الصفوة
٢٤٨	● تلخيص وتقويم
٢٥٢	الفصل الرابع عشر : ماكس فيبر
٢٥٢	● فيبر وأعماله
٢٥٤	● مصادر علم الاجتماع عند فيبر
٢٥٦	● الفهم السببي والعملية التاريخية . : : : : .
٢٦١	● الفهم على مستوى المعنى والفعل الإنسانى :
٢٦٥	● العلاقة بين السببية والمعنى
٢٦٦	● النموذج المثالى أو الخالص : طبيعته وتطبيقاته
٢٧١	● الاحتمال
٢٧٢	● علم الاجتماع عند فيبر : أسسه وتطبيقاته
٢٧٤	● تلخيص وتقويم
٢٧٨	● خاتمة الباب الرابع

الباب الخامس

الالتقاء المعاصر بين النظريات السوسيولوجية

٢٨٥	● الفصل الخامس عشر : الوضعية المحدثة وعلم الاجتماع الرياضى
٢٨٧	● لندبرج
٢٩٣	● دود
٣٩٧	● علم الاجتماع الرياضى عند زبف وراشفسكى وهارت
٣٠٥	● الوضعية المحدثة المعتدلة : أوجبرن وتشابين
٣١٠	● ملاحظة حول الوضعية المحدثة المعاصرة والقياس الكمى
٣١٤	● الفصل السادس عشر : الإيكولوجيا البشرية

٣٢٠	الفصل السابع عشر : الاتجاه الوظيفي
٣٢٠	● نشأة الاتجاه الوظيفي ونطاقه .
٣٢٣	● أعمال أساسية استعانت بالاتجاه الوظيفي
٣٢٨	● نحو نظرية وظيفية منظمة
٣٣٦	● الوظيفية من منظور أوسع
٣٤٠	الفصل الثامن عشر : علم الاجتماع النظرى
٣٤١	● سوروكين
٣٥٣	● بارسونز
٣٦٧	● زنانيكى
٣٧١	● ماكيفر
٣٧٨	● نظريات أخرى
٣٧٨	— هومانز .
٣٨٢	— بلاو .
٣٨٤	— جيرث ورايت ميلز .
٣٨٦	— لوميز .
٣٨٨	● ملخص : الالتقاء فى علم الاجتماع النظرى
	الفصل التاسع عشر : القياس الاجتماعى وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة
٣٩١	(الميكروسوسيولوجيا)
٣٩١	● القياس الاجتماعى
٣٩٧	● سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة
٣٩٩	● تلخيص وتقويم
٤٠١	الفصل العشرون : علم الاجتماع التاريخى
٤٠١	● شبنجلر ودراسة التغير الدورى
٤٠٤	● توينبى

صفحة

٤٠٩	●	الديناميات الثقافية عند سوروكين
٤١٢	●	تشابين وكروبر
٤١٣	●	الفريد فيبر
٤١٥	●	التحدى الذى يواجهه علم الاجتماع التاريخى
٤١٧	●	التطورية المحدثه
٤٢٤	●	التطوريون المعتدلون
٤٢٨	●	الفصل الحادى والعشرون : علم الاجتماع الفلسفى
٤٢٨	●	جورفيتش : « علم الاجتماع التعمق »
٤٣٤	●	المدرسة الظاهراتية (الفينومينولوجية)
٤٣٩	●	المدرسة الظاهراتية : تلمخيص وتقويم
٤٤٠	●	مدرسة النظم والمنظمات : مرحلتى أفلاطون وتوماس الأكوينى
٤٤٥	●	مدرسة النظم : موجز وتقويم
٤٤٧	●	ستورزو : التناغم الاجتماعى
٤٥١	●	تايلهار دى شاردان : من أصحاب التطورية الفلسفية
٤٥٣	●	مانهايم : البناء الاجتماعى والمعنى
٤٥٦	●	تعقيب

الباب السادس

خاتمة

الفصل الثانى والعشرون : علم الاجتماع فى منتصف القرن العشرين :

٤٥٧	●	نظرة شاملة
		ملاحق الكتاب :
٤٧١	●	— قراءات مقترحة
٤٨٦	●	— ثبت تاريخى

مقدمة الطبعة الخامسة

من الترجمة العربية

يسرنا أن نقدم للقراء في مختلف أنحاء الوطن العربي الطبعة الخامسة من هذا الكتاب القيم الذي كان نفاذ طبعاته الأربعة دليلاً قوياً واضحاً على مدى حاجة المشتغلين بالعلم الاجتماعي في بلادنا إلى مثل هذه المعالجة الشاملة الأصيلة لنظريات علم الاجتماع . وقد استطاعت « سلسلة علم الاجتماع المعاصر » منذ ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٩٧٠ أن تواصل بجد تحقيق الرسالة التي وضعتها لنفسها استجابة لواقع البحث والدراسة في علم الاجتماع العربي . كما استطعنا بفضل الله وتوفيقه — وبتشجيع أساتذتنا وزملائنا — أن نوسع نطاق العمل من أجل تحقيق أهدافنا لخدمة علم الاجتماع . وإنا لتتقدم بأعمق الشكر وأخلصه لكل من أمدنا بالتشجيع الكريم والنقد المخلص البناء . ونرجو أن يتقبل القراء هذه الطبعة الجديدة بنفس الحماس والترحيب الذي لاقتة الطبعات السابقة .

وفقنا الله لما فيه خير ورفعته هذا الوطن .

المرجمون

القاهرة في فبراير ١٩٧٨

مقدمة الطبعة الثانية

من الترجمة العربية

أشرنا في مقدمة الكتاب الأول من هذه السلسلة (ميادين علم الاجتماع - دار المعارف ١٩٧٠) إلى تلك الهوة التي ما تزال قائمة بين موقف العلم الاجتماعى على النطاق العالمى ووضعه فى النطاق المحلى . وإذا كانت المقالات التى اختيرت للترجمة أو العرض فى الكتاب المذكور قد استهدفت الإحاطة بالتيارات الجديدة والتطورات العالمية فى بعض ميادين علم الاجتماع ، فإن هذا الكتاب الذى يسعدنا أن نقدمه لقراء العربية فى طبعته الثانية يسعى إلى تأكيد هذا الهدف نفسه ، ولكن فى مجال النظرية السوسيولوجية على وجه التحديد .

وليس وضوح الموقف النظرى للعلم الاجتماعى وتأصيله توطئة لتحديد موقف معين منه بالأمر الثانوى فى مثل هذا الظرف الذى تجتازه الدراسات الاجتماعية فى بلادنا . فإذا كنا نحرص من خلال ترجمة هذا الكتاب الهام على إحاطة القارئ العربى المثقف بالتيارات الجديدة والتطورات العالمية فى مجال نظرية علم الاجتماع ، فإننا نستحثه بذلك على استيضاح موقفه النظرى ومحاولة تأصيله دون انغزال عن تيار الفكر العالمى .

ولم نجد أجدر بالانتقاء للترجمة فى البداية من كتاب نيقولا تيماشيف « نظرية علم الاجتماع » ، سواء من حيث إحاطته وشموله لمختلف تيارات الفكر السوسيولوجى الحديث والمعاصر ، أو وضوح فكرته وسلاسة عبارته . ولا عجب أن أصبح اليوم واحداً من أوسع كتب النظرية فى علم الاجتماع انتشاراً على الإطلاق .

على أن هذه الميزات الكبرى التى حظى ويحظى بها هذا الكتاب لا تعمينا بحال عن إدراك حقيقة أساسية وهى أن هذا الكتاب الذى بين أيدينا لمؤلف غربى ، يكتبه من منظور غربى . فلا يمكن أن نتصور أن تحظى الاتجاهات المخالفة فكرياً بنفس القدر من الاهتمام والتأصيل الذى نالته الاتجاهات المتناغمة مع فكر المؤلف . غير أن هذا التقصير لا يمكن مع ذلك أن يكون مبرراً لصرف النظر عن ترجمة واحد من أهم الأعمال

التي أرخت للفكر السوسيولوجي . ولكنها — ونحن نقر بذلك تمامًا — تفرض على مترجميه ضرورة استكمالها بترجمة عمل آخر يزامله ويركز على الظروف الاجتماعية والارتباطات الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية ، ولم يكن من المنطقي بطبيعة الحال أن نقدم هذا الثاني على الأول لاعتبارات الشمول والإحاطة التي يتميز بها كتابنا هذا كما أشرنا وكونه البداية ونقطة الانطلاق التي لا تقول مع ذلك — في تقديرنا — كلمة الختام في تأريخ الفكر السوسيولوجي الحديث .

في هذه الحدود وعلى هذا الأساس الواضح نرجو أن يتجه القارئ الكريم إلى الكتاب الذي نأمل منه أن يلعب الدور المأمول في إثراء الفكر السوسيولوجي في بلادنا ودفع حركة البحث الاجتماعي إلى الأمام .

ولا يخفى ما تطلبته ترجمة كتاب كهذا من جهد هائل ، بسبب صعوبات الاتفاق في لغتنا العربية — حتى اليوم — على ترجمة كثير من المصطلحات والمفاهيم . وإنه ليملاً قلوبنا العرفان لمدى التقدير الذي لقيه هذا الجهد إذ نفذت الطبعة الأولى من هذه الترجمة بعد صدورها بشهور قليلة ، الأمر الذي اضطررنا معه إلى إعادة طبعها ولم يكتمل العام بعد على صدور الطبعة الأولى .

وعلى الرغم من الأسلوب الجماعي الذي تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، فإن الإنجاز النهائي للترجمة قد تم بتقسيم تولى الدكتور محمود عودة ترجمة الفصول من الأول إلى الخامس ، والدكتور محمد علي محمد الفصول من السادس حتى الثالث عشر ، والأستاذ السيد محمد الحسيني الفصول من الرابع عشر حتى السابع عشر إلى جانب الفصل الثاني والعشرين والملاحق والدكتور محمد محمود الجوهري الفصول من الثامن عشر حتى الحادي والعشرين .

ونرجو أن يكون هذا العمل قد حقق الآمال المعقودة ، من أجل تقدم البحث الاجتماعي في بلادنا .

القاهرة في سبتمبر ١٩٧١

المترجمون

مقدمة الطبعة الأولى

من الترجمة العربية

إن تطور علم الاجتماع في بلادنا يحتاج إلى وقفة متأملة لاختبار المعرفة التي حصلها ، وتحليل الموقف النظري الذي يوجه أبحاثه وحصاد ما أنضجه من فكر يمكن أن يضاف أو يقارن باتجاهات الفكر العالمي في ميدان فهم المجتمع وعلاقات الإنسان . لقد مضى ما يزيد على ربع قرن من الزمان على الاعتراف بعلم الاجتماع ، كنسق من أنساق المعرفة المهمة في جامعاتنا ، وأخذ طلابه يتزايدون عاماً بعد آخر ، في الوقت الذي تلح فيه الحاجة إلى مزيد من البحث لمعرفة بناء المجتمع واتجاهات علاقاته نتيجة للظروف المتغيرة التي يمر بها مجتمعنا ، والوعي المتزايد عند الأجهزة القائمة على التخطيط والرعاية الاجتماعية بصدد أهمية الدراسة العلمية بأسلوب علم الاجتماع في إلقاء الضوء على مسيرة العمل الاجتماعي من أجل الوصول إلى أهداف محددة من خلال خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويجيء هذا الكتاب في وقت ملائم تماماً . اعتبره علامة على مفترق طرق لا بد أن نحدد خطى تقدمنا العلمي في مجال الدراسة العلمية لمجتمعنا وما يتطلبه ذلك من موقف محدد من نظرية علم الاجتماع ، ومن أساليبه وأدواته وأفكاره المتعلقة بمبادئ البحث ، وموضوعاته المتعددة ، شمولاً أو اقتصاراً على جوانب تحظى بأكبر الاهتمام في الوقت الحاضر . وهذا المؤلف يمثل بداية مرحلة يتعين فيها على الباحثين في ميدان علم الاجتماع في بلادنا أن يحددوا موقفهم النظري من علم الاجتماع ككل ، ومن مسائله المتعددة وارتباطاتها بأنساق مختلفة من المعرفة شديدة الاتصال بها أو واضحة التأثير عليها ؛ كما أنه يمثل طلباً لعلماء الاجتماع المصريين أن يعطوا النظرية السوسيولوجية من حيث أصولها واتجاهاتها ومتطلباتها ووضوحها اهتماماً لا بد أن يتزايد مع تعاظم الحاجة إلى البحث العلمي من ناحية وإلى كثرة البحوث الاجتماعية المختلفة المقاصد والمتناقضة الاهتمامات ، والتي قد يفتقر الكثير منها إلى الدراية العلمية الصحيحة بأصول البحث ومتطلباته النظرية

من ناحية أخرى . ولهذا لن أكون بعيداً عن الصواب حين أقول : إن تقدم علم الاجتماع في بلادنا وبلوغه المستوى العالمى مرتين بوضوح البناء النظرى له والسلامة المنطقية للأطر التصورية التى توجه الأبحاث فيه بوجه عام .

إننى أعلم أن هناك مؤلفات عديدة قد صدرت فى السنين العشر الأخيرة باللغة العربية عرضت لبعض جوانب الفكر السوسيولوجى ؛ إلا أنها على فائدتها فى استكشاف الطريق النظرى لعلم الاجتماع ، فإن جهداً كبيراً ما زال مطلوباً فى هذا الاتجاه ، وخاصة فى دراسة النظريات والاتجاهات الجديدة ، ومتابعة التطورات التى تحدث عاماً بعد آخر .

إن إحدى الصعوبات التى تواجه دارس النظرية السوسيولوجية هى فى ماذا يختار لإبرازه أو لإهماله من جوانب هذه النظرية ، لأنه من المعلوم أن علم الاجتماع وخاصة فى العالم العربى برز كوجهة نظر جديدة فى إطار الفلسفة الغربية ، ولم يكتب له الاستقلال كنسق متميز من المعرفة إلا بعد أن أصبح له ميدان محدد يستخدم فى التعبير عن حقائقه مناهج خاصة ، فأمكن استخلاص عدد من القضايا ذات المستوى الخاص الذى يتناسب مع أبعاد العلم الجديد .

إن علاقات علم الاجتماع بأنساق المعرفة الأخرى عديدة ومعقدة ، وتتبع هذه العلاقات يقودنا تدريجياً إلى رحاب التاريخ العام للأفكار ، وهذا هو ما يجعل كاتب النظرية لا يستطيع أن يتغافل أصولها الفلسفية أو التاريخية أو العلمية ، تلك التى بإهمالها أو الإقلال منها نجازف بقطع الصلات الحيوية التى تربط علم الاجتماع بالمصادر الأولى التى انبعث منها ، التى ولا شك ترك بصماتها عليه حتى الآن . كذلك يتبين دارسوا النظرية السوسيولوجية مبلغ ارتباط الأعمال المبكرة فيها بالدراسات التاريخية والأنثروبولوجية ، وإن كانت النظرية السوسيولوجية المعاصرة قد حاولت بصورة ما أن تقطع الصلة كلية بهذين النوعين من الدراسات ، إلا أن نمو الوظيفة السوسيولوجية قد أدى بوجه خاص إلى تقارب ملحوظ بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ومع ذلك فإننا نجد فى هذه الأيام فروعاً متعددة من النظرية فى علم الاجتماع تحاول

أن تربط نفسها بأنساق أخرى من المعرفة كما يحاول أنصار نظرية الفعل الاجتماعي أن يقيموا جسراً بينها وبين التاريخ والاقتصاد .

ومهما كان من أمر هذه الصعوبات ، فإننا يجب أن نؤكد ، وباستمرار ، على الأهمية المركزية للنظرية في تقدم الفهم العلمي للمجتمع واستمراره وجدية أبحاثه ، وتوقعاتنا للآفاق التي يمكن أن ترتادها وأن تجتازها حقائق علم الاجتماع من النظرية إلى التطبيق . فالنظرية تزيد من غير شك من ثمرة البحث وخصوبته عن طريق إمداده بالمسالك الهامة للاستقصاء وربط النتائج الجزئية . ولهذا فإن النظرية في علم الاجتماع تقوم بوظيفتين هامتين : الأولى تمكين الباحث من فهم المجتمع في صورته الكلية ؛ والثانية إعطاؤه إطاراً للبحث في مناطق محددة متسقة مع الصورة الكلية التي استمدتها من النظرية ، الأمر الذي يجعل الأبحاث التي تجرى تكون ذات صلة نسبية مفهومة بالكل . وعلى الرغم من أن عالم الاجتماع قد يعلم تسلسل الأحداث في المجتمع وعواملها العلية ، فإنه يعلم أيضاً أن النظرية قد لا تعطيه الإجابة المحددة لما ينبغي عمله لمواجهة موقف بعينه .

إن من يكتب مقدمة لتاريخ الأفكار وخاصة إذا كان هذا التاريخ هو تحديد لمعالم تطور النظرية في علم الاجتماع ، لابد أن ينبه إلى أن دارس النظرية يواجه بالضرورة بعدد من المسائل المنهجية والفلسفية عليه أن يعالجها . ولعل أول ما يواجه به في هذا الصدد قبل أن يشرع في تتبع أو تصنيف وقائع تاريخ العلم ، أن يحدد أولاً ما هو علم الاجتماع . ومن المعلوم أن الأمر في عدد من العلوم ، وعلى الأخص في علوم الفيزياء والرياضة أسهل تناولا بكثير ، بل هو في الحقيقة أوضح منه في علم الاجتماع ؛ ذلك أن كل علم من هذه العلوم يستطيع أن يقدم وأن يكشف عن ميدانه ومنهجه وأسلوبه عن طريق نسيج متكامل من القضايا الثابتة . وفضلاً عن ذلك فإن كتابة تاريخ هذه العلوم ، إن كان مطلوباً ، فإنه يمكن أن يتبلور في عرض تدرجي لمحاولات اكتشاف الحقيقة ، كما تبدو في هذه الأيام ؛ ولهذا فإن التاريخ في هذه العلوم لا يعني أكثر من مجرد الكشف عن الحقائق الجارية التي تم قبورها واستخدامها على نطاق واسع .

إننا لو استخدمنا هذا الأسلوب في علم الاجتماع فقد يترتب على ذلك نتائج مخيبة للآمال ؛ فسيظل هناك خطر يكمن في أن كل عالم اجتماع ، يستطيع أن يكتب عن

تاريخ علم الاجتماع شيئاً مختلفاً ، يدخل إليه ويعرضه عرضاً أكثر اختلافاً ، تظهر فيه مستويات الحقيقة التي يأخذها في الاعتبار والتي قد تكون متعارضة أو متناقضة مع ما يراه الآخرون .

إن من يكتب في تاريخ علم الاجتماع أو في نظريته لا يمكن ، على سبيل المثال ، أن يأخذ مؤلفاً حديثاً عن هذا العلم في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية باعتباره يمثل وضع هذا العلم في هذه البلاد . أو على أنه يمثل آخر كلمة فيه في بلاد أخرى كفرنسا أو إنجلترا حيث تزدهر هناك نماذج تصورية وتحليلية مختلفة في علم الاجتماع . ويكون الأمر أكثر بعداً عن الواقع إذا ظن أن مثل هذا الكتاب قد يصلح لتصوير موقف علم الاجتماع في الاتحاد السوفيتي حيث يقود البحث فيه هناك مجموعة غير محددة وثابتة من الأفكار والقضايا ، انبعثت جميعاً عن امتداد للمادية التاريخية وتطويع تكتيكي لها لتناسب النمو المتزايد في معالجة بعض قضايا المجتمع الأساسية ومشاكله المختلفة .

والكتاب الذي نقدم له الآن ، وإن كان قد عرض في جهد وفي إفاضة أحياناً ، مختلف الاتجاهات الماضية والحالية في النظرية السوسيولوجية ، إلا أنه قد عرضها في الإطار الذي يمثل الموقف في علم الاجتماع الغربي . حيث نالت الاتجاهات الأخرى المتعارضة أصولياً أدنى اهتمام . ولهذا فإن من أوضح ما يبعث على الحيرة لكاتب « النظرية في علم الاجتماع » وكما وضع في مؤتمراته العالمية أن هناك اتجاهين متعارضين : يمثل الأول المدرسة الأمريكية ، ويمثل الآخر المدرسة الماركسية أو السوفييتية . ولا يقتصر الأمر على مجرد التعارض في الداخل أو التفسيرات أو التفصيلات ، وإنما يمتد أساساً إلى الأفكار الجوهرية ونقاط الانطلاق والنماذج التصورية التي تعكس تجربتين متناقضتين للحياة المجتمعية . وهذا التعارض الجوهرى لم يمنع من وجود اتجاهات وسيطة كالاتجاه البولندي والاتجاه الفرنسي اللذين يبديان ميلاً هنا أو هناك .

إن كتاب النظرية في الوقت الحاضر لا بد أن يتمثلوا هذا التعارض وأن يفتشوا في أعماقه ، لأنه سترك بغير شك آثاراً عميقة على اتجاهات النظرية والبحث في علم الاجتماع . ويعتبر كتاب تيماشيف من أحسن الكتب التي تصور نمو النظرية السوسيولوجية وتشعباتها المتعددة وخاصة في تتبعه للأصول الفلسفية والحيوية والتاريخية والسيكولوجية التي أثرت

وبلورت مجموعة من المدارس ذات الصفة المذهبية في علم الاجتماع الغربى . كما أن عرضه المفصل للاتجاهات التاريخية والمادية والماركسية يمكن مع تأصيله والعناية بتأثيراته أن يوضح الموقف الآخر للتعارض القائم الآن في مجال النظرية في مستوياتها العليا وهو الموقف الماركسى أو السوفييتى .

ولزيد من الوضوح ودون التقيد بالأجزاء الستة التى عرض فيها تباشيف لتصنيفات النظرية السوسيولوجية فى وقتنا الحاضر ، فإنه من الممكن أن نقول : إن علم الاجتماع الماركسى يعمل على الوصول إلى تفسير متناه للمجتمعات الحديثة ولتطور النماذج الاجتماعية ، كما أن الموضوع الرئيسى للبحث السوسيولوجى هو اكتشاف القوانين الأساسية للتطور التاريخى . ومعنى ذلك بصورة أكثر تحديداً أن علماء الاجتماع السوفيت يحاولون ربط البناء الأساسى للمجتمعات الإنسانية بالقوى الفعالة فى مجال الإنتاج وعلاقاته . إذن فعلم الاجتماع بالمفهوم الماركسى علم تركيبى ؛ وهذا يعنى محاولة فهم المجتمع . وكل مجتمع « ككل » ، وهذا بخلاف العلوم الاجتماعية القديمة التى قد تركز اهتمامها على بعض الجزئيات المكونة للبناء الكلى أو على وجه خاص من الوجوه الوظيفية له . ويقول « ريمون آرون » فى هذا الصدد إن علم الاجتماع السوفييتى يلعب الآن دوراً محافظاً بالنسبة للمجتمع السوفييتى ، ولكنه يقوم بدور ثورى بالنسبة للمجتمعات الأخرى غير الشيوعية .

أما علم الاجتماع الأمريكى فإنه يكشف بصورة عامة عن خصائص متعارضة تماماً ، ذلك أن علماء الاجتماع الأمريكىين لا يتحدثون مطلقاً عن قوانين للتاريخ ؛ إما لأنهم لا يعرفون عنها شيئاً أو لأنهم لا يؤمنون بوجودها . كما أن علم الاجتماع الأمريكى مثله كمثل علوم الاجتماع فى بلاد غربية أخرى تؤمن بالإمبيريقية التحليلية أساساً ، ولذلك يتجه الميل فيها إلى بحث المواقف الجزئية فى الحياة الاجتماعية ، وذلك مثل شرح وتفسير النظم والبناءات فى ضوء سلوك الأفراد وفى ضوء الأهداف والحالة العقلية والدوافع التى تهيم على سلوك أعضاء الجماعات المختلفة .

إننا لن نكون بعيدين عن الصواب حين نقول إن كلا من الاتجاهين السابقين

السوفييتي والأمريكي في علم الاجتماع يمثلان القطبين المتعارضين اللذين يتذبذب بينهما ما يسمى بعلم اجتماع اليوم ، لأن كل المدارس القومية الآن تنطوي على أحد الاتجاهين أو كليهما بدرجات متفاوتة ، أى الميل إلى الدراسة التحليلية الأمبيريقية أو الميل إلى التحليل التركيبي للمجتمعات الحديثة في مضمون التاريخ العالمى . ومهما يكن من أمر علم الاجتماع ؛ تحليلي أو تركيبي ، معاصر أو تاريخي ، فإنه ينطوي على نظرة واقعية للمجتمع محل الدراسة ، وأنه يستحيل على دارس مجتمع معين مهما كان اتجاهه علمياً ألا تتضمن تفسيراته موافقة أو نقداً لهذا المجتمع .

إن تيماشيف يعتبر دراسة النظرية السوسيولوجية كما يعتبرها دارسون غيره دراسة في تاريخ الأفكار . وقد اختار في سبيل عرضه لهذا التاريخ موقفاً وسطاً بين العرض المنطقي للنظريات السوسيولوجية المتتابة ، وبين عرض أفكار محددة لبعض رواد علم الاجتماع ، وذلك من خلال إبرازهم أو إدراجهم تحت اتجاهات عامة . وقد وضحت معالم هذه النظريات عند تيماشيف خلال عشر سنوات قضائها في دراسة النظرية وتدريسها ، الأمر الذى جعل عرضه يتميز بالبساطة والوضوح ، في الوقت الذى لمس فيه الجوانب الهامة لكل نظرية تعرض لها ، واجتهد بشكل يدعو إلى الإعجاب في ربط مختلف النظريات بعضها بالآخر ، وفي إبراز جوانب الاختلاف والتشابه بينها . وليس غريباً أن يكون كتاب « تيماشيف » هذا الذى نقدمه من أشهر الكتب التى عالجت موضوع النظرية في علم الاجتماع ومن أكثرها قراءة بين طلاب هذا العلم .

لقد جاءت ترجمة هذا الكتاب نتيجة لإحساس عدد من علمائنا وباحثينا الشبان في علم الاجتماع بالدور الخطير الذى يجب أن تلعبه النظرية في نمو علم الاجتماع في بلادنا وتقدم البحث فيه ، ولافتقار المكتبة العربية لكتاب له من الشمول والإحاطة ما لهذا الكتاب . إن الجهد الذى بذل في نقله إلى العربية جهد هائل ، وخاصة في تغلبهم على تلك الصعوبة التى واجهها المشتغلون بهذا العلم في تعريب الصياغات الدقيقة لكثير من الأفكار والقضايا والتعريفات والمصطلحات التى ينطوى عليها مؤلف يتناول أعلى مستويات التأليف في علم الاجتماع .

وعلى الرغم من الأسلوب الجماعى الذى تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ،

إلا أن الإنجاز النهائي للترجمة قد تم بتقسيم تولى فيه الدكتور محمود عودة ترجمة الفصول من الأول إلى الخامس ، والأستاذ محمد علي محمد الفصول من السادس حتى الثالث عشر ، والأستاذ السيد محمد الحسيني الفصول من الرابع عشر حتى السابع عشر إلى جانب الفصل الثاني والعشرين والملاحق والمراجعة النهائية المضمنة للأصول ، والدكتور محمد محمود الجوهري الفصول من الثامن عشر حتى الحادي والعشرين .

إن هذا الجهد جدير بالثناء ، وهذا الكتاب جدير بالقراءة والاستيعاب .

الإسكندرية في أكتوبر سنة ١٩٧٠

عاطف غيث

مقدمة المؤلف

مضى عقد من الزمان على صدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب « وإذا كان كثير من العلوم لا تشهد تغيرات هامة خلال عقود عديدة ، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على علم الاجتماع ، نظراً لما طرأ عليه من نمو واتساع شديدين » والملاحظ الآن أن هناك عدداً كبيراً من النظريات السوسيولوجية تتصارع فيما بينها . ويترتب على ذلك أن المبتدئين في دراسة هذا العلم قد أصبحوا يواجهون صعوبة بالغة في اكتشاف طريقهم وسط الآراء الكثيرة المتضاربة ، لذلك فهم بحاجة إلى توجيه « وباستطاعة الأساتذة الموضوعيين أن يساعدوهم في هذا المجال ، بيد أن الطلاب – مع ذلك – لا يزالون يحتاجون إلى شيء ملموس بأيديهم أكثر من مجرد ظهور المحاضرين أمامهم بصورة منتظمة . ويتمثل ذلك في مؤلف يقدم لهم عرضاً شاملاً لنظريات علم الاجتماع الحديث ، وتوضيحاً للخطوات الأساسية التي خطاها أسلافنا .

وتمثل مهمة كتابة هذا العرض حلاً صعباً ؛ لأن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن آراءنا الشخصية ستؤثر على هذا العرض . وسيلاحظ القارئ أننا قد استبعدنا أعمالاً عديدة لا تقل في أهميتها عن تلك التي عرضناها ؛ وذلك لكي يصبح الكتاب ممكن القراءة ، ولكي نتجنب أيضاً الخوض في التفاصيل التي لا طائل من ورائها . واعتقد أن أحداً من الذين حذفنا أعمالاً لهم لن يشعر بتعسف المؤلف في اختياره للأعمال التي تضمنها هذا الكتاب .

وهناك ملاحظة عامة يتحتم ذكرها . فعلم الاجتماع في اتساعه وتشعبه قد اقترب أكثر فأكثر من العلوم القريبة منه ، بحيث أصبح وثيق الارتباط بها . ونعتقد أن علم الاجتماع بذلك قد خرج عن نطاق مجال النظرية السوسيولوجية بمعناها الضيق . ولقد كان المؤلف واعياً بذلك تماماً . وقد احتلت بعض العلوم في الوقت الحاضر ؛ مثل علم الاجتماع الرياضي ، وعلم الاجتماع الإحصائي ، ونظرية الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) ، وعلم الاجتماع الفلسفي ، مكانها . والملاحظ أن علم الاجتماع

الرياضي لم يفرض نفسه على كتاب النظرية — كما هو الحال بالنسبة لنا — لأن قضاياها ونتائجها لا تكون يسيرة الفهم إلا للطلاب الذين تلقوا تدريباً كافياً في الرياضيات المتقدمة وعلم الاجتماع الرياضي يقدم — في الواقع — بيانات ثابتة ، ولكنها تتعلق عادة بظواهر متناثرة (كأن نقول — مثلاً — إنه في سنة كذا وفي مدينة كذا، يمكن أن يحدث موقف أو مواقف كذا) . ومن الممكن أن نفيد من ملاحظات أو شواهد كهذه . غير أنها لا تقدم أساساً لصياغة قضايا عامة تتناول بعض جوانب المجتمع . أما نظرية الجماعة الصغيرة ، فتواجه مشكلة تتمثل في أن موضوعها هو أيضاً موضوع علم النفس ، وأنها تتناول — كما سنوضح في الفصل التاسع عشر — الوحدات التي يندر النظر إليها باعتبارها جماعات اجتماعية واقعية . والواقع أن هذه الميادين الثلاثة تمثل أمل علم الاجتماع في المستقبل . وأخيراً فإن علم الاجتماع الفلسفي يواجه خطراً مصدره ، أن موضوعات الدراسة فيه تطابق الموضوعات التي درج الفلاسفة على دراستها ومع ذلك فمعرفة النظرية الفلسفية المقابلة تعد أمراً ضرورياً ، على ألا نفكر في الاستعانة بها دون مناقشة . لذلك يؤمن مؤلف هذا الكتاب بالفكرة التي مؤداها : أن المهم هو تعدد اتجاهات الموضوع الواحد لا كثرة الموضوعات وتنوعها . Non multa sed multum .

وقد يعارض بعض علماء الاجتماع ما ذكرته ، ولكن الزمن وحده كفيل بحسم الخلاف والجدل .

وفي ختام هذه المقدمة ، أود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى كل الذين عبرت عن امتناني لهم في مقدمة الطبعة الثانية من هذا الكتاب . وأخص بالذكر الأستاذ تشارلز بيج ، الذي يشغل الآن منصب عميد كلية أدليا ستيفنسون بجامعة كاليفورنيا بسانتا كروز . كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور جير ترود نيورث بجامعة تيمبل ، والأستاذ جوزيف شيور بجامعة نوردهام ، وإلى ابنتي السيدة ؛ تانيا بوبر نسكوي ، التي جمعت جانباً كبيراً من المادة الضرورية لظهور هذا الكتاب في شكله الجديد ، كما أشكرها أيضاً على معاونتها لي في كل ما تطلبه الكتاب من إعداد .

نقولاً تيماشيف

الباب الأول مقدمة

الفصل الأول

دراسة النظريات السوسيولوجية

أهمل النشاط السوسيولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية مسألة النظرية منذ الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة متأخرة . فقد اهتم الأساتذة والباحثون - أساساً - بالتدريس أو التفتيش عن معلومات واقعية تتصل بجانب أو بآخر من جوانب المجتمع ، والمجتمع الأمريكي بوجه خاص . وعادة ما كان هؤلاء يميلون إلى أن يقرنوا الدراسة النظرية بالفلسفة ، أو حتى بالتأمل العقيم . وقد بدا - في بعض الأحيان - أنهم يتولون إن الوقائع المؤيدة إمبريقياً تتحدث عن نفسها ، وإن المزيد من هذه الوقائع كافٍ في حد ذاته لإقامة علم سوسيولوجي .

لكن العلم يتطلب ما هو أكثر من الوقائع وما هو أكثر من الوصف الدقيق . وهكذا كلما زاد نضج علم الاجتماع ، فإن التوجيه السابق لا يلبث أن يستبدل وبسرعة باعتراف متزايد بأهمية النظرية وضرورتها . وسوف نرى فيما بعد كيف أن الاعتبار والمفاهيم النظرية تلعب دوراً أساسياً في توجيه البحث والملاحظة وترشيد الوصف نفسه ، سواء كان هذا الدور بارزاً أو مضمراً ، إلا أن جميع علماء الاجتماع يتفقون الآن على وجوب بروز دور النظرية في توجيه البحث وقيادته .

ومع ذلك فإذا كان علينا أن نستخدم النظرية بحكمة ودراية فعالة وقاطعة ، فإن الأمر يتطلب معرفة طبيعتها ، وأشكالها ، ومفهوماتها ، والصور الاصطلاحية المختلفة التي تتخذها ، كما يجب التعرف على التصورات المختلفة المتباينة التي قد تستخدم نفس المصطلحات في التعبير عنها . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نلم

بتاريخ المحاولات السوسولوجية النظرية ، وما انطوت عليه من اهتمامات متغيرة ، أو بنجاح أو فشل ، أو شق طريق للمستقبل . هذه المسائل بعينها هي موضوع هذا الكتاب . ولنبدأ بتعريف علم الاجتماع الذى يتميز اختلافاً ومفاضلة عن العلوم والمباحث المتصلة به ، وكذلك بتفسير معنى النظرية فى سياق خطة أو مشروع علمى .

علم الاجتماع ؟

اشتق أوجست كونت Conte كلمة Sociology أى علم الاجتماع عام ١٨٣٩ ، وكان ينوى تسمية العلم الجديد بالفيزياء الاجتماعية ؛ Social Physics لكنه تخلى عن هذه التسمية بعد أن نشر الباحث البلجيكي أدولف كيتليه Quételet دراسات إحصائية عن المجتمع دعاها بالفيزياء الاجتماعية . وهذه الكلمة « Sociology » مزيج غريب من اللاتينية واليونانية ، يصف شقاها - بمهارة - ما يسعى هذا العلم الجديد إلى تحقيقه وإنجازه ، فيشير مقطع « Logy » إلى الدراسة ذات المستوى الرفيع من حيث الدقة والتعمق . (فالبيولوجيا والسيكولوجيا - على سبيل المثال - تدرسان الحياة دراسة متعمقة ودقيقة إلى حد كبير) . أما مقطع « Socio » فإنه يشير إلى المجتمع ، ومن ثم فإن الكلمة مجتمعة تعنى - اشتقاقاً - دراسة المجتمع دراسة تتمتع بدرجة عالية من التعميم والتجريد .

ويفترض هذا التعريف سلفاً أن المرء يعرف ما المجتمع ، إلا أن النظريات السوسولوجية المختلفة قدمت فى الواقع بعض التفسيرات المتضاربة إلى حد ما للمجتمع وسوف نستعرض فيما بعد كثيراً من تلك النظريات ونناقشها . ويبدو أننا نكاد ندور فى حلقة مفرغة حيث يعرف علم الاجتماع بأنه علم المجتمع ، فى حين ينبغى تعريف المجتمع بواسطة علم الاجتماع . لكن هذا الموقف يتجلى - غالباً - فى المراحل الأولى والتمهيدية للبحث العلمى . إلا أنه يمكن حل هذا الإشكال بتعريف موضوع الدراسة تعريفاً إجرائياً كافياً - تقريباً - للأغراض الحالية . ونستطيع - من هذه الزاوية - أن نعرف المجتمع بطريقة مبدئية بأنه « بنو الإنسان فى وجودهم الذى يقوم على الاعتماد المتبادل » . وبالتالي يمكن أن نأخذ هذا التعريف موضوعاً لدراسة علم الاجتماع .

ومن هذا المنطلق يمكن ترسم الحد الذى يفصل علم الاجتماع عن العلوم الأخرى

التي تدرس بنى الإنسان بوصفهم أفراداً أو تجمعات من أفراد دون أن تأخذ في الاعتبار تساندهم أو اعتمادهم المتبادل . فالتشريح الإنسانى والفسيرولوجيا يدرسان بناء الكائنات الإنسانية ووظائفها ، وهى مسائل متكررة عند كل إنسان . وتهتم الأنثروبولوجيا الطبيعية بتغاير البناء الجسدى لهذه الكائنات ، وتصنيف اختلافاتها وتغايراتها ، كما أنها تقيم جماعات اسمية أو إحصائية من البشر الذين تبرز عندهم سمات وراثية متشابهة أو سمات خارجية واضحة . ويدرس علم النفس (باستثناء ذلك الفرع المتداخل المسمى بعلم النفس الاجتماعى) العمليات العقلية التي تجرى في عقول الأفراد ، ويخبرنا كيف يعبر الفرد ويسمع ويشعر ويستجيب للمثيرات . . . إلخ .

إن علم الاجتماع لا يهتم ببناء الجسد الإنسانى أو بوظائف أعضائه أو بالعمليات العقلية في حد ذاتها ؛ بل هو يهتم بما يحدث عندما يقابل إنسان إنساناً ، أو عندما يشكل الناس جموعاً أو جماعات ، أو عندما يتعاونون ويقتتلون ، أو يتحكم بعضهم في بعض ، أو يحاكى بعضهم البعض الآخر ، أو يطورون الثقافة أو يقوضونها . إن وحدة الدراسة السوسولوجية ليست على الإطلاق فرداً واحداً ، ولكنها تتمثل — على الأقل — في فردين يكونان — معاً — علاقة بشكل ما .

ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن بنى البشر في اعتمادهم المتبادل يشكلون موضوع دراسة علم الاجتماع ، فإن نطاقه لا يسع كل نماذج هذا الاعتماد التي تهتم بها — بصورة ما — فروع أخرى من المعرفة كالفلسفة الاجتماعية ، والتاريخ ، والعلوم الاجتماعية المحدودة ؛ فما هو إذن الفرق بين علم الاجتماع وبين هذه الفروع من المعرفة .

١ — الفلسفة الاجتماعية :

وهى أقدم بكثير من علم الاجتماع . نمت نمواً ملحوظاً في اليونان القديمة ، وتبلورت في العصور الوسطى ، وازدهرت في القرن الثامن عشر ، عصر التنوير ، الذى سبق مباشرة مولد علم الاجتماع . وهناك من القضايا المتضمنة في علم الاجتماع المعاصر ما يمكن تتبعها في أعمال الفلاسفة الاجتماعيين القدامى .

ومع أن الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع يعدان بمثابة نوعين مختلفين من جهد

العقل الإنسانى المنقب ، إلا أن الاختلاف بينهما يشبه بصفة عامة ذلك الاختلاف الذى يفصل بين العلم الإمبريقي والفلسفة ، وهو اختلاف ينصب أساساً على مستويات التجريد والمعالجة المنهجية . فكلاهما يحاول أن يصف الواقع ويفسره ، وكلاهما أيضاً يعتمد على ملاحظة الوقائع والتعميم المشتق من هذه الملاحظات . وعند هذا الحد ينتهى التشابه بين العلم الإمبريقي (الذى يضم علم الاجتماع) وبين الفلسفة (التى تضم الفلسفة الاجتماعية) ؛ ففي العلم الإمبريقي تستمد التعميمات المتصلة بميدان محدد من البحث من الوقائع التى تم ملاحظتها فى هذا الميدان ، أو من ميادين وثيقة الصلة به ؛ هذا إلى أن هذه التعميمات تستمد دون التسليم (سواء بالتأكيد أو النفي) بأى معرفة على مستوى عال من التجريد تتعلق بالواقع ككل . وتشكل جملة القضايا التى تكون أى علم إمبريقي نسقاً قائماً بذاته ، ولا يسمح للقضية أن تلعب دوراً فى هذا النسق إذا كانت تنطوى على معرفة غير إمبريقية ، أى إن لم تكن قد صيغت وفقاً للحدود الموضحة آنفاً .

أما الفلسفة فهى على النقيض من ذلك ، لأنها تسعى — أساساً — إلى فهم الحقيقة فى كليتها . فالفيلسوف من خلال ملاحظة مجموعات متنوعة من الوقائع يشرع فى إقامة بعض المبادئ العامة والنهائية التى يحاول — بواسطتها — تفسير الحقيقة ككل . ونحن لا نسعى هنا إلى الإجابة عن التساؤل الذى يثار حول كيفية اشتقاق القضايا المتعلقة بالحقيقة الكلية ؛ فهناك اختلافات واضحة فى هذا الصدد بين المدارس الفلسفية المتعددة . ويستمد الفيلسوف مسلمات وبديهيات معينة من المبادئ العليا للحقيقة الكلية التى صاغها ، ثم يحاول بعد ذلك استخدامها فى إعادة تفسير الوضع الخاص لفئات الموضوعات التى يميزها فى الوقائع الملاحظة . وهكذا فبينما يفسر عالم الاجتماع المجتمع فى ضوء الوقائع الملاحظة من خلاله أو من خلال الميادين المتصلة ذات المعرفة الإمبريقية ، يفسر الفيلسوف الاجتماعى المجتمع فى ضوء التفسيرات التى يعطيها للحقيقة الكلية ؛ ولذلك فإنه يستطيع أن يتحدث عن العلل الأولى ، والقيم النهائية ، والغايات القصوى ، بينما لا يستطيع علم الاجتماع أن يفعل ذلك .

إن الفارق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع واضح جلى على المستوى النظرى ، إلا أن الحدود بينهما مختلطة على مستوى الممارسة ، وبخاصة على مستوى النظريات ،

وهو الموضوع الرئيسى لهذا الكتاب ، ذلك أنه ظهر خلال نمو علم الاجتماع خلط شديد بينه وبين الفلسفة الاجتماعية ؛ فلقد جاوز كثير من علماء الاجتماع الحدود التى تفصل بين نطاق الفلسفة الاجتماعية ونطاق علم الاجتماع ، وأدخلوا فيه أفكاراً وتصورات من النوع الذى يثير الشك والتساؤل ، تنتمى إلى الفلسفة الاجتماعية . وسوف نواجه هذا الموقف غالباً فى هذا الكتاب .

٢ - التاريخ :

هو علم آخر يسعى إلى فهم بنى البشر فى اعتمادهم المتبادل ، ولكنه يركز - أساساً - على الصيغ الماضية من هذا الاعتماد ، حتى إن المؤلف التاريخى ذى الطابع البيوجرافى لا يفشل فى رواية قصة العلاقات بين بطاه والآخرين من الناس . فما هو الفرق إذن بين التاريخ وعلم الاجتماع ، خاصة وأن الأخير لايهتم بالحاضر فحسب ، بل إنه يهتم كذلك بالصيغ الماضية للتساند أو الاعتماد الإنسانى المتبادل ؟

إن التفرقة بين علم الاجتماع والتاريخ ليست مهمة صعبة على المستوى النظرى ؛ فالتاريخ يدرس الماضى الإنسانى بوصفه سياقاً من الأحداث والمواقف والعمليات الفريدة والملموسة . ويحاول المؤرخ أن يعيد بناء الماضى مستخدماً كثيراً من التفاصيل الإمبريقية كما حدثت . مثال ذلك : كيف اندلعت حرب الاستقلال الأمريكية ، وكيف اشتعلت الثورة الفرنسية ، والثورة الاشتراكية فى روسيا ، كيف وقعت هذه الأحداث ، وما هى العمليات الفردية التى تكونت منها ؟ ثم لماذا حدثت ؟ إن هذه التساؤلات وأشباهاها ستظل دائماً مركز اهتمام الإنسانية .

لكن العقل الإنسانى لا يقف عند إعادة تصوير الأحداث الفريدة غير المتكررة وإنما يسعى إلى الكشف عن أنماط التكرار والتردد الكامنة خلف الإطار الفردى والتاريخى والزمانى لهذه الأحداث . إن الحروب عديدة ، لكن التساؤل يثار حول ما إذا كان هناك نمط تكرارى لنشأتها ووطأتها على المجتمعات التى تشترك فيها أو النتائج التى تترتب عليها ، كما أن تقلبات الأسعار عملية مستمرة ، لكن التساؤل يثار أيضاً حول وجود نمط مشترك وراء هذه التقلبات أم لا . والجرائم التى ترتكب لا حصر لها ؛ فهل يمكن تمييز أنماط مستمرة لها بغض النظر عن التباين الملموس فى هذه

الجرائم ؟ إن الأنماط المتكررة من الاعتماد الإنساني المتبادل هو موضوع دراسة العلوم الاجتماعية التي ينتمى علم الاجتماع إليها . وتقوم هذه العلوم على أن النظام أو الانتظام مسلمة يمكن اعتبارها المقدمة المنطقية في كل دراسة تسمو فوق مستوى الوصف البسيط .

والسياق الملموس الذي يدرسه المؤرخون سياق فريد غير متكرر ؛ فلن تتكرر « حرب ١٨١٢ » ، ولن يكون هناك « انتصار أكتوبر » آخر للاشتراكية في روسيا ؛ لكن هذا السياق الملموس يسهل تحليله إلى عناصر يمكن من خلالها اكتشاف علاقات ضرورية وثابتة . ويمكننا أن نصرب هنا مثلاً نستعيده من الكيمياء ؛ فقد عرف فيها ستة وتسعون عنصراً ، تتحد وتتجمع في ملايين من المركبات ؛ وحينما يحاول الكيميائي تفسير مسألة ما فإنه يحلل المركبات إلى عناصرها ، ليعرف ما يغلب عليها من خصائص بناء على معرفته السابقة بالخصائص الثابتة لهذه العناصر . وتجري في الحياة الواقعية مجموعات متنوعة من الأحداث غالباً ما تتكرر ، فإذا أمكن إدراكها خلعت على تلك الأحداث وحدتها ومعناها . إن المؤرخ هنا يشير إلى المتغير ؛ أما عالم الاجتماع فيهتم أساساً بما هو دائم ومتكرر ؛ أى أن التاريخ يصف مجموعات متنوعة ووفيرة من الأحداث والمواقف التي يمارس فيها بنو البشر اعتمادهم المتبادل . أما علم الاجتماع فإنه يحلل الأحداث والمواقف المختلفة إلى عناصرها الأساسية المحدودة نسبياً ، ليصوغ القوانين التي تحكم عملها . فالهدف الرئيسي لعلم الاجتماع يتمثل في اكتشاف القوانين أو الأحكام التي تحدد العلاقات الضرورية والثابتة بين عدد محدود من العناصر التي يمكن بواسطتها تحليل الحقيقة الاجتماعية ، وهذا الهدف يطابق أهداف الفيزياء والكيمياء والأحياء وعلم النفس في مجال كل منها الخاص .

إلا أن الحدود بين التاريخ وعلم الاجتماع قد تختلط على مستوى الواقع ، ذلك أن المؤرخين يسهمون غالباً في اكتشاف الأنماط المتكررة في الواقع الاجتماعي . ويتأتى ذلك حينما تقودهم دراساتهم للتطورات الملموسة ، وإلى محاولة فهم هذه التطورات فهماً سببياً . فهناك أعمال تاريخية تغزو مجال علم الاجتماع غزواً سافراً كمؤلف آرنولد توينبي Toynbee المسمى « دراسة التاريخ » A Study of History (١٩٣٤) ، وفي نفس الوقت خرجت أعمال سوسيولوجية أسهمت إسهاماً عظيماً في فهم الصيغ الماضية للاعتماد الإنساني المتبادل ، منها مؤلف ماكس فيبر Weber « الأخلاق البروتستانتية

وروح الرأسمالية » (١٩٢٠) The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism
ومؤلف بيتريم سوروكين Sorokin المعنون « الديناميات الاجتماعية والثقافية » (١٩٣٧-٤١)
Social and Cultural Dynamics . وتظهر هذه الأعمال بوضوح اجتماع التفرد والتغير
في الظاهرة الاجتماعية . وإذن فهناك نوع من التداخل والتشابك بين التاريخ وعلم
الاجتماع ، لكنه مفيد ومثمر بالنسبة لكل منهما .

وينبغي أخيراً أن نميز بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحددة كالاقتصاد ،
والحكومة ، والأثنولوجيا . فكل من هذه العلوم — شأنه شأن علم الاجتماع —
يدرس البشر في اعتمادهم المتبادل على المستوى الإمبريقي وليس على المستوى الفلسفي .
إن هذه العلوم لا تدرس — فقط — ظواهر ملموسة وفريدة كدستور الولايات المتحدة
مثلاً ، أو تنظيم هذه البلاد لتجارتها الخارجية في الوقت الحاضر ؛ ولكنها تسعى
أيضاً إلى اكتشاف القوانين أو العلاقات الضرورية والثابتة بين الظواهر وفقاً لطبيعتها .
إذن ما الفرق بين هذه العلوم المحددة وبين علم الاجتماع ؟ وما دور علم الاجتماع
وعمله بالنظر إلى العلوم الاجتماعية الأخرى ؟ هناك أربع إجابات أساسية عن هذا
التساؤل قدمها علماء الاجتماع في عصور مختلفة من تاريخ هذا العلم .

فقد اعتقد كونت أنه ينبغي على علم الاجتماع أن يضطلع بكل المادة التي درستها
هذه العلوم المحددة ، وأن يستوعبها ، بحيث يجردها من سبب وجودها .

ثم تصور هربرت سبنسر علم الاجتماع على أنه علم فوق Superscience ،
لا يلاحظ بنفسه الظواهر الاجتماعية ، لكنه يوحد الملاحظات والتعميمات التي انتهت
إليها العلوم الاجتماعية المحددة . أما جورج زيمل Simmel (وهو عالم اجتماع ألماني
ينتمي إلى نهاية القرن التاسع عشر) فقد أصر على أن موضوع دراسة العلوم الاجتماعية
المحددة يتمثل في مضمون الأفعال الإنسانية التي تستهدف غايات معينة . فعلم
الاقتصاد يهتم بالأفعال التي تستهدف حل مشكلات مادية كالإنتاج ، والتوزيع ،
والتبادل ، والاستهلاك ؛ ويعالج العلم السياسي الأفعال التي تستهدف تحقيق السلطة
السياسية وممارستها . لكن زيمل كان يعتقد أن أيّاً من هذه العلوم لا يدرس صورة
الأفعال الإنسانية في المجتمع ، وهي الصورة المشتركة بين كل نماذج الجهود والمحاولات
كتكوين الجماعات الإنسانية وانحلالها ، والمنافسة ، والصراع . وقد خصص زيمل

هذا الميدان « الاجتماع الصوري » الذي لم يشغله بعد أى علم اجتماع محدد ، لعلم جديد هو علم الاجتماع .

وقد وضع سوروكين (وهو عالم اجتماع معاصر) حدوداً للتمييز بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية ، لاقت قبولاً حتى من قبل أولئك الذين يعارضون مضمون آرائه السوسيولوجية . وقد استقى سوروكين تعريفه لعلم الاجتماع وغيره من عبارة لعالم روسي — بولندي يدعى ليوبترازيتسكي — Leo Petrazhitzky* . الذي يرى أنه إذا كانت هناك من خلال طائفة من الظواهر ، طوائف فرعية (ن) ، فإنه يجب أن يكون هناك (ن + ١) من فروع المعرفة لدراستها ، و (ن) هنا العلم الذي يدرس كل طائفة من الطوائف الفرعية . وهناك بالإضافة إلى ذلك علم آخر للدراسة ما هو مشترك وعام بين الجميع ، ودراسة الارتباط بين هذه الطوائف الفرعية^(١) . ويرى سوروكين أن لكل طائفة من الظواهر الاجتماعية العديدة اقتصادية ، وسياسية ، ودينية ، وغيرها علم يدرسها ويتطابق معها . وبالإضافة إلى هذه العلوم تظهر الحاجة وتلح الضرورة إلى علم (علم الاجتماع) يهتم بالخصائص المشتركة والعامة والشائعة بين جميع أنماط الظواهر الاجتماعية والعلاقات بينها ؛ لأن علماء اجتماعياً خاصاً لا يستطيع بمفرده أن يؤدي هذين العاملين معاً أداء مرضياً . فالجهد يثور حول ما إذا كان الجانب الاقتصادي من الوجود الإنساني هو الذي يحد الأفكار الأخلاقية والدينية (كما يؤكد كارل ماركس) ، أم أن الأفكار ذات المنبع الديني تعطي دفعات معينة للنمو الاقتصادي (كما يذهب ماكس فيبر) ، أم أن العلاقة المتبادلة أكثر تركيباً وتعقيداً مما يذهب إليه كل منهما ؟ إن عالم الاقتصاد ، أو دارس

* كان ليوبترازيتسكي حتى عام ١٩١٧ أستاذاً للنظرية العامة للقانون في جامعة بطرسبورج ، وهو الآن ، يعمل أستاذاً في جامعة وارسو ، ويشغل منصب نائب رئيس المعهد الدولي لعلم الاجتماع . وقد اشتهر أنه صاحب اتجاه سيكولوجي في علم الاجتماع يخالف في مضمونه الاتجاه الذي ذهب إليه كل من تارد ، ووارد ، وكولي وجيدنجز ، وإلود . وقد اهتم في أغلب دراساته بالتشريح السيكولوجي للقانون ، والأخلاق ، والتنظيم الاجتماعي والعمليات الاجتماعية . وتعتبر دراساته في المنطق وقواعده المنهجية العامة من أحسن ما كتب في هذا الموضوع بعد جون ستيوارت مل .

(المترجم)

تاريخ الأفكار الأخلاقية والدينية لا يستطيع حل هذه المشكلة العلمية ، لأن كلاً منهما ينظر إليها ويتصورها من جانب واحد . وإذن فحل هذه المشكلة يدخل في نطاق علم ينهض فوق تقسيم الظواهر الاجتماعية إلى طوائف فرعية ، وهذا العلم هو علم الاجتماع .

وتقدم وجهة نظر سوروكين - على المستوى النظري - أفضل إجابة ممكنة عن السؤال الذى مؤداه : ما علم الاجتماع ؟ ولكن هذا العلم يهتم - من الناحية التطبيقية - بمجالات أخرى من الدراسة الاجتماعية لم تكن من قبل موضوعاً لأى علم من العلوم الاجتماعية الأقدم كدراسة الأسرة على سبيل المثال ، كما أنه يطبق تعميماته على مجالات الدراسة الاجتماعية التى كرسست علوم اجتماعية معينة جهودها لوصفها وتصنيفها ومقارنتها ؛ ولذلك نجده يضم فروعاً مثل علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم اجتماع الفن وما شابه ذلك .

ومن ثم فإن علم الاجتماع يتكون من حصيلة جوهوية من المعرفة يتطابق تقريباً مع التعريف الذى قدمه سوروكين ، ومن إطار يتكون من دراسات متفرقة لمجالات اجتماعية متنوعة لم تضع العلوم الاجتماعية المحددة عليها . ويضابق هذا الموقف - إلى حد ما - أولئك الذين يفضلون الانسجام والتناغم الكامل فى البناء الفخيم للعلم . والمشكلة - لحسن الحظ - ليست قائمة بالنسبة لهذا المؤلف ، لأنه يهتم بالنظرية التى تتصل أساساً بلب علم الاجتماع ومحصلته .

بقى جار علمى واحد ليس بينه وبين علم الاجتماع خط دقيق وحد فاصل هو الأنثولوجيا ، التى كانت إلى عهد قريب تقتصر غالباً على الدراسة الوصفية للمجتمعات البدائية . أما الآن فإن الأنثروبولوجيا الثقافية - وهى التسمية الحديثة الشائعة للأنثولوجيا - تميل إلى اتخاذ موقف العلم التعميمى من الإنسان فى اعتباره المتبادل ، وترك لعلم الاجتماع دراسة هذا الموضوع فى المجتمع الحديث المعقد . وطالما لا توجد سلطة لحل الصراع الظاهر بين الدعاوى المتناقضة والمتضاربة لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية ، فإن هذا العمل - الذى تقوم به الأنثروبولوجيا - سوف يعد إسهاماً من قبل الأنثروبولوجيين والأنثولوجيين الرواد فى مجال النظرية السوسيولوجية شأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع المحترفين .

ما النظرية السوسيولوجية ؟

توحى المناقشة السابقة بشكل غير مباشر بمعنى النظرية السوسيولوجية وماهيتها ، لكننا لكي نواجه هذا السؤال مباشرة سنبدأ بعرض مختصر لبناء أى علم إمبيريقى بغض النظر عن موضوع دراسته .

إن الملاحظة هي أساس كل علم إمبيريقى . ويتم التعبير عن نتيجة ملاحظة فردية بتمضية واحدة مؤداها أن هذه الظاهرة المحددة قد حدثت فى زمان معين وفى مكان معين . وتعد مثل هذه القضايا مطلباً ضرورياً لأى علم . لكنها ليست كافية ، لأنه ينبغى أن تنظم الملاحظات الفردية ، علماً بأن أشكال التنظيم عديدة ومتنوعة ؛ فالملاحظات الفردية ينبغى أن تقارن باعتبار أن ذلك يعادل أو له نفس معنى الوصول إلى التشابه والاختلاف . وقد تصنف هذه الملاحظات ، وهذا يعنى تكون أنماط أو طوائف يضم كل منها عدداً من الملاحظات المتشابهة . والتصنيف الجيد لا يتيح إدراج الظواهر الملاحظة قبل صياغته فحسب ، بل إنه يدرج الظواهر التى تلاحظ بعد ذلك أيضاً . وقد تخضع الملاحظات الفردية للحساب والمعالجات الإحصائية كالتوزيع التكرارى ، والتسلسل الزمنى ، ومعاملات التوافق والارتباطات وغير ذلك من المعالجات ؛ وقد ترتب هذه الملاحظات فى سياق نشوئى يوضح النمو التدريجى لعمليات معينة ؛ وقد يقارن كل من هذه السياقات بالآخر للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها .

ويوضع التعميم - الذى يشتق من أساليب التنظيم وأشكاله - فى شكل قوانين طبيعية (وهى قوانين اجتماعية فى مجال الدراسات الاجتماعية) ، بحيث تمكن من التنبؤ بنتيجة محددة ، حينما تتوافر شروط معينة . ويمكن أن تتحول التعميمات التى تنتمى إلى النموذج الإحصائى إلى قوانين اجتماعية - باحتياطات معينة . وهناك إجراءات مفصلة تقود إلى صياغة مثل هذه القوانين .

والتعميمات هى نتائج متعلقة بطوائف من الظواهر . فالتعميم - إذن - لا يشير إلى أى واقعة فى حد ذاتها ، وإنما يبنى على كثير من الوقائع . هذا وقد يثير التعميم ملاحظات أبعد مدى . والمعرفة التى تعبر عنها التعميمات إلى مستوى أرقى من ذلك.

الذى تنتمى إليه المعرفة التى تعبر عنها قضايا فردية ، لكن مثل هذه المعرفة التعميمية لا تمثل حتى الآن أرفع ما وصل إليه العلم الإمبريقي ، ذلك أن النظرية هى أرفع المستويات جميعاً . فالجهود المتراكمة والمتجمعة لرجال العلم الذين يتخصصون فى علم بعينه تنتهى إلى صياغة مجموعة كبيرة من التعميمات التى تنتمى إلى نماذج متعددة ومختلفة . وهنا تظهر الحاجة إلى تجميع شتات النتائج المبعثرة متى أمكن الوصول إليها وتوحيدها ، ويتحقق هذا التوحيد ببناء النظرية .

والنظرية هى مجموعة من القضايا التى تتوافر فيها الشروط التالية : أولاً : ينبغى أن تكون المفاهيم التى تعبر عن القضايا محددة بدقة . ثانياً : يجب أن تستق القضايا الواحدة مع الأخرى . ثالثاً : أن توضع فى شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطياً . رابعاً : أن تكون هذه القضايا خصية ومثمرة ، تستكشف الطريق للملاحظات أبعد مدى ، وتعميمات تنمى مجال المعرفة .

والنظرية لا يمكن أن تستق من الملاحظات والتعميمات عن طريق استخدام وسائل الاستقراء المضبوطة والدقيقة . فبناء النظرية يعد إنجازاً خلاقاً ؛ ومن هنا فإن الأمر لا يدعو إلى الدهشة حين نجد نفرأ قليلاً من المشتغلين فى ميدان علمى معين هم القادرون على القيام بمثل هذا العمل . فهناك دائماً قفز فوق الأدلة ، وإحساس خفى متصل بالجهود الخلاق . لكن أى نظرية يتم بناؤها على هذا النحو لابد أن تخضع للتحقق ؛ فهى تعد صادقة ومحقة بصفة مبدئية فى حالة عدم وجود وقائع معروفة أو تعميم قائم يناقضها . أما إذا كان هناك ما يناقض مثل هذه النظرية المؤقتة ، فإن الأمر يتطلب رفضها أو تعديلها على الأقل .

هذا الاختبار هو مجرد تحقيق مبدئى ، لأنه قد توجد أحياناً نظريتان أو أكثر تفسر وقائع وتعميمات معروفة . وفى هذه الحالة نلجأ إلى استخدام إجراء يدعى بالتجربة الحاسمة (أو الملاحظة الحاسمة) . وينطوى هذا الإجراء على التصور السببى لموقف تؤدى فيه النظريات المتنافسة إلى تنبؤات متضاربة . وينبغى أن يخلق هذا الموقف لغرض التجربة ، أو يكتشف وجوده فى الواقع . والملاحظة — حينئذ — هى التى تقرر أى النظريات تتطابق مع الواقع وتتفق معه . إن تحقيقاً من هذا النوع ليس نهائياً أيضاً ، لأنه قد تكتشف — فيما بعد — وقائع ، وقد تستمد تعميمات لا تتفق مع النظرية

القائمة والمعترف بها . إذن فالنظرية ليست نهائية على الإطلاق في العلم الإمبريقي .
وهناك في العلوم الطبيعية كالفيزياء أو الكيمياء - بوجه عام - نظرية واحدة فقط على مستوى عال من التجريد ، أو مجموعة من النظريات المرتبطة ، التي يكمل بعضها بعضاً ؛ لكن هذه العلوم قد وصلت إلى هذه المرحلة من النضج بعد أن مرت بمرحلة النظريات المتصارعة التي قد تتمثل في نظريتين أو أكثر يتعايشون معاً . وما زال الحال كذلك في علم الاجتماع ، حيث لا يوجد إطار من القضايا المتسقة أو المتجانسة ، أو اصطلاحات صادقة يتفق عليها علماء الاجتماع ، تسمح بعرض الوقائع المعروفة والتعميمات بوصفها اشتقاقات منطقية لمبادئ محدودة ، بل إن علم الاجتماع قد تميز في نموه وتطوره بظهور مجموعة كبيرة وغير عادية من النظريات المتصارعة . ومع أن هذا الموقف لم ينته بعد ، فإن الصراع لم يعد على نفس الدرجة من الشدة التي كان عليها في نهاية القرن التاسع عشر . ويتفق علماء الاجتماع الآن على عدد من القضايا المتضمنة في نظرية سوسيولوجية شاملة ، مع أنهم غالباً ما يعبرون عن هذه القضايا باصطلاحات مختلفة ومتباينة (يجب أن يكون القارئ واعياً بالحقيقة التي مؤداها أن هناك اصطلاحات بديلة متعددة لنفس المفاهيم والأفكار ، وأنه يمكن التعبير - في بعض الأحيان - عن مفاهيم بل حتى نظريات مختلفة بنفس اللغة) . ومن الواضح أن الاختلاف بين علماء الاجتماع أخذ الآن في التناقص والتقلص ، ويصاحب ذلك تزايد في درجة الاتفاق ومداه ، وذلك ما يحاول هذا المؤلف توضيحه .

ويوضح فحوص النظريات السوسيولوجية في الماضي والحاضر أنها تدور حول مشكلات قليلة ومحدودة ، أكثرها أهمية ما يدور حول التساؤلات التالية :

- ما المجتمع ؟ وما الثقافة ؟
- ما هي الوحدات الأساسية التي ينبغي أن نحلل المجتمع والثقافة إليها ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع والثقافة والشخصية ؟
- ما هي العوامل التي تحدد حالة المجتمع والثقافة وتغيرهما ؟
- ما علم الاجتماع وما مناهجه الملائمة ؟

ينبغي أن تتركز دراسة النظرية السوسيولوجية وغيرها على الإجابات المختلفة عن هذه التساؤلات المشار إليها ، إلا أنه ينبغي على المرء أن يتعمق فيما وراء هذه التساؤلات

— خلال عرض النظريات الخاصة أو الفردية — لأن كثيراً من النظريات يفترض وجود مشكلات أساسية أخرى لم تشملها هذه الأسئلة ، أو أنها — أى هذه النظريات — مختزلة بشكل يجعل من الضروري التعرض لمشكلات علمية أخرى ترتبط من قريب أو بعيد بالمسائل التي عرضناها في الأسئلة السابقة .

كيف تدرس النظريات السوسيولوجية :

لا يهدف هذا المؤلف إلى عرض نتائج الدراسة العلمية للمجتمع عرضاً منظماً ، بل يسعى إلى كشف النسق الفكري الذي ينصب على علم الاجتماع النظرى . ولا يحاول المؤلف أن يقيم نظرية خاصة ، وإنما هو يسعى إلى استجلاء عملية تطور النظرية في علم الاجتماع ، كما تتجلى في ظهور النظريات المختلفة وتصارعها واختفائها أو بقائها ويهتم هذا المؤلف أساساً بتاريخ نفاذ علماء الاجتماع التدريجي إلى واقع المجتمع . كما يستهدف إقامة صلة القرابة أو التعارض بين الأفكار ، وإبراز الحالات التي تم فيها الوصول إلى أفكار متشابهة في نفس الوقت ، واكتشاف البذور الأولى أو السوابق التي انطوت عليها النظريات اللاحقة في النظريات السابقة ، وكذلك استكشاف تقدم الحقيقة من خلال تصارع الآراء وتضاربها . وسوف تعين دراسة هذه المسائل على فهم الأسباب التي تقف وراء الاختيارات التي قرر المشاركون في هذه العملية انتقاءها . كما أن على هذه الدراسة أن تنبه إلى الأخطاء التي تم ارتكابها في الماضي وتستكشف طرقاً تبشر بتقدم أبعد مدى .

والمادة المتاحة لهذه الدراسة وفيرة لكنها دراسة معقدة ؛ ذلك لأن النظريات السوسيولوجية قد تطورت على نمط مشابه إلى حد ما لنمو النبات . فهناك فروع تقف شاحخة منبثة لفروع أخرى كثيرة ، بينما تذبل فروع أخرى وتذوى إن آجلاً أو عاجلاً . ويصبح الموقف أكثر تعقيداً ، إذا ما أضفنا إلى مسألة التفرع هذه مسألة أخرى ، هي التقارب . فمن خلال التفرع تتيح نظرية واحدة الفرصة لظهور نظرية واحدة أو أكثر . ومن خلال التقارب تتجه النظريات التي بدأت مستقلة وغير متطابقة في تفسيرها للواقع الاجتماعي إلى التشابه شيئاً فشيئاً حتى تلتحم ثانية بعض الأحيان في نظرية واحدة . ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نقيم عرضاً تأصيلياً منظماً للنظريات السوسيولوجية ، الأمر الذي

يمكن أن يؤدي إذا حاولناه إلى طمس الاتجاهات والإسهامات الأساسية ، وإلى الفشل في إيضاحها .

ويتطلب تعقد الموضوع محل الدراسة هنا ، اختياراً وتنظيماً دقيقاً وواعياً للمادة . والاختيار دائماً عملية تعسفية إلى حد ما . . . وطالما أننا لانقصد أن يكون هذا المؤلف دائرة معارف سوسيولوجية ؛ فإن كثيراً من الأعمال القيمة ينبغي أن تظل خارج نطاقه ومجاله . وهناك — على الأقل — ثلاثة نماذج أساسية وممكنة من التنظيم هي على النحو التالي : الأول ، قد تصنف النظريات إلى مدارس محدودة تقوم على نماذج الحلول النظرية للمشكلات الأساسية ، وذلك هو الاتجاه الذي تبناه سوروكين في مؤلفه *Contemporary Sociological Theories* (١٩٢٨) النظريات السوسيولوجية المعاصرة » والثاني ، قد تعرض النظريات وتعالج وفقاً للسياق التاريخي لظهورها ، وذلك — تقريباً — هو الأسلوب الذي استخدمه لختنبرجر *Lichtenberger* في مؤلفه « تطور النظرية الاجتماعية » (١٩٢٣) *The Development of Sociology* وكذلك هاوس *House* في مؤلفه « تطور علم الاجتماع » (١٩٣٦) *The Development of Sociology* أما النموذج الثالث والأخير فيتمثل في عرض النظريات وفقاً للمناطق الجغرافية التي ينتمي إليها مؤلفوها . وقد استخدم هذه الخطة جورفيتش *Gurvitch* ولبرت مور *Moore* في إعدادهما وتقديمهما للكتاب الذي أشرفا على تحريره والمسمى « علم اجتماع القرن العشرين » (١٩٤٥) *Twentieth Century Sociology* وكذلك بارنز *Barnes* في إعداده للكتاب الذي أشرف على تحريره المسمى « مقدمة في تاريخ علم الاجتماع » (١٩٤٨) *An Introduction to the History of Sociology* . وسوف نستخدم في هذا الكتاب مزيجاً من الاتجاه الأول والثاني .

وسوف ينقسم عرض النظرية السوسيولوجية وتتبع نموها إلى أربع فترات ؛ تمتد المرحلة الأولى من ميلاد علم الاجتماع حتى حوالي عام ١٨٧٥ . وهي مرحلة الرواد الأوائل ، وبالجهود المتفرقة . أما المرحلة الثانية فإنها تقع تقريباً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهي مرحلة « المعركة » بين المدارس التي نشبت في نفس الوقت الذي هيمن فيه المذهب التطوري . وقد دارت هذه المعركة لتقرير أي العوامل يحكم التطور الاجتماعي (الاقتصادية ، أو الجغرافية ، أو العنصرية أو غير ذلك) . وتغطي المرحلة

الثالثة الربع الأول آمن القرن العشرين ، وهى مرحلة تردد بين أنصار المذهب التطورى المتداعى ، والشعور المتزايد بالحاجة إلى التركيز على الدراسات الإمبيريقية . وقد تزايد التأكيد - خلال هذه الفترة - على الأسس السيكلوجية لعلم الاجتماع . أما المرحلة الرابعة والحالية ، فهى إمرحلة « معركة الأطر المرجعية » ، أو معركة الرغبة فى الالتقاء . وتتميز هذه المرحلة بالوعى المتزايد بوجود إطار ضخم من القضايا التى تنهض على أساس إمبيريقى (وهى تدعى لذلك مرحلة الالتقاء) ، كذلك فإنها تتميز بالتنافس بين وجهات النظر التى تدعى كل منها أنها أكثر دقة فى تفسير الواقع الاجتماعى فى عموميته .

وسوف نعرض - فى آكل مرحلة من هذه المراحل - لأكثر المدارس تمثيلاً ، وأقوى النظريات فعالية وتأثيراً ، كما سنوضح العلاقات المتبادلة بين المدارس والنظريات وسوف نهتم - من خلال المدى الكلى للتطور والنمو - بأوجه الإصرار والمثابرة ، والتراكمات والبعث النظرى ، أو عودة بعض النظريات إلى الظهور فى أساليب جديدة فى بعض الأحيان .

الباب الثاني

الرواد

الفصل الثاني

أوجيست كونت

طالما أن هذا المؤلف يهتم بدراسة النظريات السوسيولوجية وليس تاريخ الفكر الاجتماعي عامة ، فإننا نبدأه بأوجيست كونت ، وهو الشخصية الرئيسية الأولى التي أكدت أن قيام علم نظري وإميريقي للمجتمع أمر ممكن ومطلوب ، وبرهن على ذلك بالفعل . لكن فهمنا لأوجيست كونت لن يستقيم إلا إذا أحطنا بالمناخ الفكري الذي ساد فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر .

فرنسا في بداية القرن التاسع عشر :

يتشكل المناخ الفكري للمجتمع من الأفكار السائدة بين المثقفين والمشكلات التي يشتركون في مناقشتها ، وأساليبهم في هذه المناقشة ، علماً بأن درجة تكامل هذا المناخ تتفاوت وتختلف . فقد ينقسم المثقفون إلى قطاعات لكل منها أفكاره المفضلة والمشاركة ، ومشكلاته الخاصة التي يهتم بها ، وأساليبه الفريدة في المناقشة .

وقد حقق المناخ الفكري والثقافي في مطلع القرن التاسع عشر درجة عالية من التكامل من خلال التفاخر بما حققته الرياضيات والعلوم الطبيعية وأنجزته ، والثقة بالمقدرة الفائقة لمناهج هذه العلوم .

أما فيما يتصل بالشئون الإنسانية ، فإن هذا المناخ كان ينطوي على الاعتقاد بوجود قوانين اجتماعية مشابهة لتلك القوانين المستقرة في العلوم الطبيعية . أما القانون الذي سيطر على هذه القوانين فكان يتمثل في قانون التقدم الذي يعنى ضرورة تطور المجتمعات الإنسانية نحو مراحل أرقى وأفضل .

ويمكن تتبع أصول هذه الطائفة من الأفكار عند بليز بسكال Blaise Bascal (١٦٢٣ - ٦٢) الذى ألع إلى أنه يمكن تشبيه اتصال الأجيال الإنسانية واستمرارها ، بفرد يحيا إلى الأبد ويجمع المعرفة باستمرار . وكذلك عند شارل منتسكيو Charles Montesquieu (١٦٨٩ - ١٧٥٥) الذى وضع فى الحملة الأولى من مؤلفه الأشهر « روح القوانين » تعريفا لقوانين الطبيعة لاقى قبولا عاماً . فقد ذكر أن القوانين - بالمعنى العام للاصطلاح - هى العلاقات الضرورية المستمدة من طبيعة الأشياء . وكان جاك تيرجو Turgot (١٧٢٧ - ٨١) قد طور فكرة التقدم فى محاضرة ألقاها عام ١٧٥٠ ، وفى دروس موجزة عن تاريخ العالم ، فحاول أن يوضح أن تقدم معرفة الإنسان بالطبيعة كانت مصحوبة بتحرر عقله تدريجياً من التصورات والمفاهيم الغيبية . وقد مرت هذه العملية - فى رأيه - بمراحل ثلاث على النحو التالى :

الأولى : افترض فيها الناس أن هناك كائنات عاقلة تحدث الظواهر الطبيعية ، وهى غير مرئية ولكنها تتجلى .

والثانية : بدأ فيها الناس يفسرون هذه الظواهر بواسطة تعبيرات محددة مثل الجوهر Essence والقوة Faculty .

والثالثة : قام الناس فيها بصياغة فروض يمكن تسميتها بالرياضيات وتحقيقها بالتجربة ، وذلك من خلال ملاحظاتهم للأفعال الميكانيكية المتعادلة .

ويعد المركيزا دى كوندرسيه Condorcet (١٧٤٣ - ٩٤) رائداً آخر من رواد فكرة التقدم . وقد عبر عن وجهة نظره فى مؤلف بعنوان « مقال تاريخى فى تقدم العقل البشرى » Historical Essay on the Progress of Human Reason وقد أنجز عمله هذا وهو سجين ينتظر حكماً بالإعدام أيقن أنه لا مهرب منه . وقد تتبع كوندرسيه التقدم بشكل شامل عبر العصور المختلفة ، وأدرك إمكان قيام علم يستشف التقدم فى المستقبل ويتصوره ، وبالتالى يعجل به ويوجهه ، وحتى يمكن إقامة قوانين تسمح بالتنبؤ بالمستقبل ، لابد للتاريخ أن يتحول من تاريخ للأفراد ليصبح تاريخاً للجموع الإنسانية . وحينما يتحقق مثل هذا التحول يصبح التنبؤ بالمستقبل - الذى ينهض على المعرفة بالقوانين الضرورية والثابتة - أمراً ممكناً ، وليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بعدم وجود مثل هذه القوانين التى تحكم الشؤون الإنسانية . إلا أن

أغلب هذه القوانين لا يزال مجهولاً ، لكن المرء يستطيع أن يؤكد - بناء على الملاحظة التاريخية - أن التقدم أمر ضرورى وعملية مستمرة ، وهو يعتمد على تتابع التفسيرات الغيبية والميتافيزيقية والعلمية للظواهر الطبيعية .

حياة كونت :

ولد كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) فى « مونتبلية » بفرنسا ، والتحق - ذلك الرجل الذى أصبح الأب المؤسس لعلم الاجتماع - وهو فى السادسة عشرة من عمره بمدرسة البولتكنيك ، وهى أوسع المدارس شهرة ، وأكثرها تميزاً فى ذلك الوقت . وكان أغلب أساتذة هذه المدرسة من المتخصصين فى الرياضيات والطبيعة ، ولا يعنون كثيراً بدراسة الشؤون الإنسانية والمجتمع ، لكن الشاب كونت كان معنياً بهذه المسائل .

وقد روع كونت بالآثار الهدامة للثورة الفرنسية ، شأنه فى ذلك شأن كثير من فلاسفة هذه المرحلة ، وبخاصة الفلاسفة الاجتماعيين أمثال بونال L.G. Bonald وجوزيف دى ميستر Maistre ، كما روعته الفوضى التى ترتبت على تقويض الجماعات الاجتماعية الوسيطة بين الأسرة والدولة بالقوة ، ولذلك كان إصلاح المجتمع هو شغل كونت الشاغل منذ البداية ، وكان ذلك هو الهدف الرئيسى فى حياته . ولما كان العلم الجدير بذلك غير متاح وغير قائم ، فقد كرس كل جهوده لخلق ، ويعتمد هذا العلم - فى رأيه - على العلوم الأخرى ، ولذلك قرر أن يدرس السلسلة الكلية للعلوم النظرية التى دعاها بالفلسفة الوضعية . وقد اتجه كونت إلى إقامة نسق من القوانين التى تحكم المجتمع ، ينهض على نتائج مثل هذه الدراسة ، ومن ثم استطاع أن يفترض علاجاً للمجتمع يقوم على أساس هذه القوانين .

وقد نمت إنجازات كونت العلمية العظيمة نمواً عظيماً ، عندما أصبح سكرتيراً للكونت هنرى دى سان سيمون Saint-Simon (١٧٦٠ - ١٨٢٥) ، وكان حينئذ فى التاسعة عشرة من عمره ولم يزل طالباً بمدرسة البولتكنيك . ومع أن سان سيمون كان ينتمى إلى الأرستقراطية الفرنسية ، فإنه أصبح واحداً من أوائل ومشاهير الاشتراكيين المثاليين ، وواحداً من الفكرين الاجتماعيين ، أو ربما الحالمين الاجتماعيين الذين اعتقدوا أنه يمكن التغلب على مشكلات المجتمع فى عصرهم وحلها جذرياً بإعادة تنظيم

الإنتاج الاقتصادي والذي بواسطته يمكن انتزاع وسائل الإنتاج من حوزة الطبقة المالكة في إطار الحرية الاقتصادية التي كانت تمثل قيمة عالية في ذلك الوقت . وقد عبر سان سيمون عن أفكاره هذه في منشور صدر عام ١٨١٣ موضحاً فيه ما يلي :

- سوف تصبح الأخلاق والسياسة علومًا وضعية .
- سوف تتجه كثير من القوانين التي تنطوي عليها علوم فردية نحو قانون شامل يضمها جميعاً .
- سوف يصبح العلم بمثابة القوة الروحية الجديدة .
- ينبغي حينئذ العمل على إعادة تنظيم المجتمع ، وسوف تدخل الإنسانية بهذه الطريقة إلى المرحلة الثالثة والعظمى من تاريخها ، فقد انتهت المرحلة الأولى بسقراط ، أما المرحلة الثانية أو الظنية Conjectural فكانت لا تزال مستمرة — في رأى سان سيمون — حتى عصره .

وقد عمل كونت وسان سيمون معاً منذ عام ١٨١٧ حتى ١٨٢٣ — وكانت علاقتهما في عملهما وثيقة لدرجة أصبح من الصعب معها التمييز بين إسهامات كل منهما ، ويتضح ذلك بصفة خاصة في عملهما المسمى « خطة العمليات العلمية اللازمة لإعادة تنظيم المجتمع » Plan of the Scientific Operations Necessary for the Reorganization of Society وقد دعا كونت هذا العمل في مرحلة لاحقة « اكتشاف عام ١٨٢٢ العظيم » . وقد أكد المؤلفان في هذا العمل أنه يجب أن تصبح السياسة فيزياء اجتماعية ، وهي فرع من الفسيولوجيا — في رأيهما — لأن كل فرع من فروع المعرفة ينبغي أن يمر بمراحل ثلاث : المرحلة اللاهوتية ، والميتافيزيقية ، والوضعية ؛ ومن ثم فإن موضوع الفيزياء الاجتماعية يتمثل في اكتشاف القوانين الطبيعية الثابتة للتقدم التي تماثل في ضرورتها ضرورة قانون الجاذبية . وهكذا تقرر بوضوح برنامج العلم الجديد (الذي دعى بعلم الاجتماع فيما بعد) ، وأعلنت القضية الأولى في نظرية « كونت » قانون المراحل الثلاث .

وبعد ظهور هذا العمل بوقت قليل انفصل كونت عن سان سيمون ، وبدأ كل منهما يهاجم الآخر هجوماً مريراً ، ولم يحظ كونت منذ ذلك الحين بوضع

مالى مناسب أو استقرار ؛ وعاش على تعليم الرياضيات وبعض مصادر الرزق الأخرى .

وكانت حياة كونت سلسلة من الإحباطات والمعارك الشخصية ، الأمر الذى تزايدت معه عزلته الاجتماعية بصورة مستمرة ، إلا أنه لقي معاونة من مجموعة صغيرة من المعجبين كانت تدعوه لإلقاء سلسلة من المحاضرات الخاصة عن الفلسفة الوضعية حين وافق كونت على إلقائها ، وأخذ ينشر المذكرات عنها بالتدريج بين عامى ١٨٣٠ ، ١٨٤٢ ، والى شركات عمله الرئيسى الضخم « دروس فى الفلسفة الوضعية » Course of Positive Philosophy الذى خرج فى ستة مجلدات . وبينما هو يعمل فى هذا المشروع اكتشف مبدأ الصحة العقلية Cerebral Hygiene . ويعنى هذا المبدأ - فى ضوء تطبيق كونت له فى حياته - أن يتوقف عن القراءة حتى لا يلوث عقله بأفكار الآخرين . وقد كتب كونت فى سنواته الأخيرة بين عامى ١٨٥١ ، ١٨٥٤ مؤلفاً بعنوان « مذهب فى السياسة الوضعية » System of Positive Politics فى أربعة مجلدات طبق فيه مكتشفات علم الاجتماع النظرى على حل المشكلات الاجتماعية فى عصره ، ومن ثم حقق هدفه الرئيسى الذى كان يتمثل فى إصلاح المجتمع وتحسين أوضاعه . لكنه فى عمله هذا انحرف - جزئياً - عن الوضعية وحاول إقامة « دين الإنسانية » Religion of Humanity ومع ذلك فإن المرء يجد فى هذا العمل عدداً من الإضافات الهامة والمشوقة التى أضافها كونت لعمله المبكر فى الفلسفة الوضعية .

قضايا أساسية :

تشكل النظرية السوسولوجية لكونت نسقاً فى مركزه قضيتان مرتبطتان : الأولى هى قانون المراحل الثلاث ، أما الثانية فتتمثل فى المبدأ النظرى الذى مؤداه أن العلوم تنتظم فى نسق تسلسلى يشغل علم الاجتماع قمته .

والعلوم كما يؤكد كونت فى مبدئه النظرى الثانى إما نظرية ، أو عملية تطبيقية . ويمكن أن تصنف العلوم النظرية تصنيفاً أبعد مدى إلى علوم وصفية أو ملموسة وأخرى مجردة ، حيث تهتم الأولى بالظواهر الملموسة وتعالجها ، بينما تشغل الثانية باكتشاف القوانين الطبيعية التى تحكم هذه الظواهر وتحدد وجودها وتتابعها . وتشكل العلوم النظرية

المجردة سلسلة أو سلمًا ، تعتمد فيه كل حلقة عليا على الحلقات التي تسبقها ، لأنها تهتم بظواهر أكثر تركيباً . وتحتل الرياضة قاعدة السلم لأنها تهتم بالجوانب المجردة لجميع الظواهر ، يليها في الترتيب الميكانيكا التي خلط كونت - غالباً - بينها وبين الفلك ، وهو علم حقق في عصره تقدماً ملموساً ، ثم الفيزياء ، فالكيمياء ، فالبيولوجيا . وفوق ذلك كله يتربع العلم الجديد ؛ الفيزياء الاجتماعية أو علم الاجتماع .

وقانون المراحل الثلاث يعنى - قبل كل شيء - أن كل ميدان من ميادين المعرفة قد مر في تطوره بثلاث مراحل : اللاهوتية ، والميتافيزيقية ، والوضعية . لكن العلوم لم تنتقل - معاً - من مرحلة إلى أخرى ، فكلما كان العلم يشغل مكاناً عالياً في سلم العلوم ، تأخر تحوله وانتقاله من مرحلة لأخرى ، وهذا وضع لا يمكن أن يكون غير ذلك ، لأن العلوم البسيطة تتطور وتنمو أولاً ، أما العلوم المركبة فإن تطورها يأتى متأخراً . هذا وقد اعتقد كونت أن كل ميادين المعرفة قد وصلت إلى المرحلة الوضعية فيما عدا ميدان واحد ، إلا أن ظهور علم الاجتماع يتمم السلسلة .

ويعد قانون المراحل الثلاث - في رأى كونت - أكثر من مجرد مبدأ يحكم تقدم المعرفة ، فالفرد في تطوره وتربيته وتعليمه يمر بهذه المراحل الثلاث شأنه شأن المجتمع الإنسانى نفسه ، ويعتمد كل من التطور الاجتماعى الوضعى والتنظيم - في رأى كونت - على المعرفة العلمية بالظواهر الاجتماعية . ويمكن القول بتعبير آخر إن « الاكتشاف العظيم لعام ١٨٢٢ » كان جديراً - فيما ذهب إليه كونت - بأن يصبح الفكرة القائدة والموجهة لإعادة تنظيم المجتمع الفرنسى الذى هزته الثورة .

كان كونت مقتنعاً تماماً بصحة وجهات نظره ، حتى إنه بعث بنسخة من مؤلفه « الفلسفة الوضعية » إلى نيقولا الأول إمبراطور روسيا ، وأرفق بهذه النسخة خطاباً ظهر فيه أنه كان مقتنعاً بمبادرة الحاكم الأوتوقراطى (المدرب في الرياضيات تدريباً كافياً) في القيام باصطلاحات تنقل روسيا إلى المجتمع الوضعى . وقد كانت دعاوى كونت - مثله مثل كثير من المجددين - مثاراً للسخرية في وقته كما تعكس ذلك تلك الحادثة ، علماً بأن القضايا الأساسية التى ضمنها نظريته السوسولوجية تستحق الاحترام والاعتبار . ومن الواضح أن القائمة التى وضعها كونت للعلوم المجردة قائمة ناقصة ، فقد أسقط

علم النفس الذى عده فرعاً من الفسيولوجيا ، هذا بالإضافة إلى أن العلاقة بين العلوم أكثر تركيباً وتعقيداً مما اعتقد كونت . ومع ذلك فإن تقسيمه العام للعلوم جائز وصحيح بوجه عام . أما قانون المراحل الثلاث — بالمعنى الذى خلعه عليه مبتكره — فغير صادق ، فمع أن التفسيرات المبكرة للطبيعة والإنسان كانت دينية غالباً ثم تبعها تفسيرات فلسفية ، فتفسيرات العلم الإمبريقي أخيراً فإن أيّاً من الاتجاهات المتأخرة لم يحل كلية محل الاتجاه الديني في التفسير ، بل إن هناك أكثر من ذلك خلطاً بين المراحل الثلاث ، وحتى مع التصحيح والتعديل ، فإن مثل هذا القانون لا يستطيع أن يحتمل الاختبارات الإمبريقية المعروفة الآن ، ومع ذلك فإن المرء قد يراه بشكل معدل إلى حد كبير في أكثر النظريات طموحاً في الوقت الحاضر ، أعني نظريات سوروكين (انظر الفصل العشرين) .

— علم الاجتماع :

يظهر معنى علم الاجتماع عند كونت من خلال موقعه الدقيق في نسق العلوم . فعلم الاجتماع هو العلم النظري المجرد للظواهر الاجتماعية ، فحينما أدرك كونت (مع سان سيمون) أهمية هذا العلم الجديد وضرورته كتب يقول : « لدينا الآن فيزياء سماوية ، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيمياوية ، وفيزياء نباتية ، وفيزياء حيوانية ، وما زلنا بحاجة إلى نوع آخر وأخير من الفيزياء هي الفيزياء الاجتماعية حتى يكتمل نسقنا المعرفي عن الطبيعة . وأعني بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذى يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته باعتبار هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية والطبيعية والكيمياوية والفسيولوجية من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة » . لقد كان الهدف متمثلاً — بتعبير أكثر دقة — في « اكتشاف سلسلة التحولات الثابتة المتتابعة للعنصر الإنساني الذى بدأ من مستوى لا يرقى عن مجتمعات القرود العليا ، وتحول تدريجياً إلى حيث يجد الأوروبيون المتحضرون أنفسهم اليوم »^(١) . وقد غير كونت بمرورته فائدة اسم العلم الجديد من الفيزياء الاجتماعية إلى الاجتماع ، وأوضح في الجزء الأخير من « الفلسفة الوضعية » أنه ابتكر اسماً جديداً ، لأن عالماً بلجيكيًا اغتصب الاسم القديم وجعله عنواناً لعمل مقصور على موضوع تافه كالأحصاءات البسيطة ، وهذا العمل الذى أشار إليه كونت

هو مؤلف كيتليه المعنون « مقال في الفيزياء الاجتماعية » (انظر الفصل الرابع) ، وهو واحد من أكبر الإسهامات المؤثرة في العلوم الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر .

وقد حاول كونت في « السياسة الوضعية » أن يدعم من جديد تعريفه الشكلي لعلم الاجتماع الذي أورده في « الفلسفة الوضعية » ، حيث يخصص علم الاجتماع في أحد مواضع هذا المؤلف لدراسة كلية لظواهر العقل الإنساني والأفعال الإنسانية الناتجة . ويوضح كونت في موضع آخر أن علم الاجتماع لا يدرس العقل في حد ذاته ، ولكنه يهتم بالنتائج المترتبة والمتجمعة عن استخدام العقل وممارسته . وطالما أنه من المؤكد أن كونت لم يتخل عن تصوره لعلم الاجتماع بوصفه علما نظريا للظواهر الاجتماعية ، فإن المحصلة لهذه الظواهر كما يعرفها الآن تتمثل في النتائج المترتبة والمتجمعة عن استخدام العقل وممارسته . ويشبه هذا التصور للظاهرة الاجتماعية تصور علماء الاجتماع المعاصرين لمفهوم الثقافة الذين أخذوه من الأنثروبولوجيا الثقافية . ومعنى ذلك مفهوم الثقافة هذا بذرة موجودة في عمل كونت قبل أن يخلع عليه الأنثروبولوجيون والسوسيولوجيون المحدثون أهمية استراتيجية .

الأسس المنهجية :

كان كونت يعتقد أن مناقشة المناهج لا يمكن أن تنفصل عن دراسة الظواهر ، وهي الموضوع الذي يستخدم هذه المناهج في بحثها ، ولذلك فإنه من الممكن أن نحدد نظراته المنهجية ونعرضها من خلال لم شتات القضايا المتفرقة والمبعثرة في مؤلفاته . ولنبدأ بالقضية التي مؤداها أنه ينبغي على علم الاجتماع أن يصطنع المنهج الوضعي ، وهذه قضية أصيلة ومستقرة في البرنامج الدقيق للعلم الجديد ، وهي مشتقة من قضايا كونت الأساسية . ولكن ماذا كان يقصد بالمنهج الوضعي ؟ لم يفصل كونت هذا المنهج ، ولم يتحدث عنه أكثر من أنه يتطلب تبعية المفاهيم للوقائع ، وقبول الفكرة التي مؤداها أن الظواهر الاجتماعية موضوع للقوانين العامة ، وإلا فإنه لا يمكن بناء علم نظري مجرد يعالج هذه الظواهر . وقد سلم كونت - وفقاً لفهمه لتدرج العلوم - بأن نسق القوانين الاجتماعية أقل جموداً وصلابة من نسق قوانين العلوم البيولوجية التي هي بدورها أقل صلابة من القوانين الطبيعية .

وقد أنكر كونت — بغض النظر عن تعليمه الرياضى الراقى — إمكان التطابق بين المنهج الوضعى واستخدام الرياضيات والإحصاء . أما دعوى أن المعالجة الرياضية للعلوم الاجتماعية لازمة حتى يمكن اعتبارها علومًا وضعية فتمتد جذورها إلى علماء الطبيعة ، وتنبعث من تعصب مؤداه أنه لا يوجد يقينًا خارج نطاق الرياضة . وقد كان هذا التعصب طبيعيا ومنطقيا فى الوقت الذى كان فيه كل ما هو وضعى ينتمى إلى مجال الرياضيات التطبيقية ، كما أن هذه الميادين الوضعية جميعًا لم تكن تنطوى على ما هو غامض وتخمينى ، لكن هذا التعصب قد أصبح غير منطقى ولا مبرر له منذ ظهور العلمين الوضعيين العظميين : الكيمياء والفسولوجيا ، حيث لا يلعب التحليل الرياضى فيهما أى دور ، ولا يقلان يقينًا وضبطًا عن العلوم الأخرى^(٢) . وقد أشار كونت فى إحدى المناسبات إلى أن « هناك محاولات عابثة وغير مجدية قام بها عدد من الرياضيين لدراسة المجتمع دراسة وضعية بواسطة تطبيق نظرية الصدف (الاحتمال) الوهمية ، كما حقر مرة أخرى من عمل كيتليه . ومما يستحق الذكر أنه توجد الآن مدرسة وضعية محدثة (انظر الفصل السادس عشر) ترى أن القياس الكمى هو المثل الأعلى لكل علم بما فى ذلك علم الاجتماع . وهنا نلاحظ أنه من الصعب أن تتسق الوضعية المحدثة مع أفكار مؤسس الوضعية^(٣) .

كيف نستقى المعرفة الوضعية — إذن — فى رأى كونت ؟ ذكر كونت أربعة إجراءات هى : الملاحظة ، والتجربة ، والمقارنة ، والمنهج التاريخى ، مؤكداً أن الملاحظة أو استخدام الحواس الفيزيائية ، يمكن تنفيذها بنجاح إذا وجهت عن طريق نظرية ، وفى مجال أساليب الملاحظة لم يظهر إلا أقل تقدير للاستيطان ، وهى ملاحظة الظواهر التى تجرى فى عقل الملاحظ . ومن الجدير بالذكر أن بعض ملاحظات كونت فى هذا الصدد سبقت مثيلاتها عند السلوكيين المعاصرين ؛ مع أنه هو نفسه اتجه بفكره اتجاهاً آخر ، واعتقد أن العلم الذى يدرس الملكات العقلية قياساً على خصائص الجمجمة الخارجية Phrenology^(٤) . يمكن أن يفسر بكفاءة الاختلافات التى تظهر على

Positive Politics, Vol. IV, appendix, pp. 123-124.

(٢)

See however G. Lundberg's Counterclaim in Foundations of Sociology, pp. vii-viii (٣)

(٤) يمثل هذا العلم نظرية شبه علمية قدمها جول Gall (١٧٥٨ - ١٨٢٨) ، وكان يربط فيها بين

القوى العقلية للإنسان وبين الخصائص الفريدة للجمجمة .

السلوك الإنساني . وقد كان كونت مدركاً أن التجربة « فعلياً وواقعياً » تكاد أن تكون مستحيلة في دراسة المجتمع ، لكن كلمة « تجربة » Experiment في اللغة الفرنسية تتضمن غالباً ملاحظة مضبوطة منظمة ، كما أكد إمكانية عقد المقارنات المثمرة بين المجتمعات الإنسانية والحيوانية ، وبين المجتمعات التي تعيش معاً زمنياً بعينه ، وبين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد .

أما المنهج التاريخي فإنه عند كونت ، البحث عن القوانين العامة للتغير المستمر في الفكر الإنساني ، وهي نظرة تعكس الدور المهيمن للأفكار ، كما تبدى ذلك في قانون المراحل الثلاث ، ولا يشترك منهج كونت التاريخي إلا في القليل من نواحيه مع المناهج التي يستخدمها المؤرخون الذين يؤكدون العلاقات السببية بين الوقائع الملموسة ، و يقيمون قوانين عامة كيفما اتفق . وقد أشار كونت إلى ما ينبغي عمله ، لكنه لم يوضح أسلوب إنجاز هذا العمل وتنفيذه ، وقدم في ثانيا مؤلفاته عدداً من الاستنتاجات مستمدة من وقائع ، لكنها كانت غير مقنعة إلا في القليل النادر منها ؛ إذ يبدو أنه وصل إليها استدلالاً من قانون المراحل الثلاث أكثر من اعتمادها على الاستنتاج الواقعي .

وهناك نقطتان على جانب كبير من الدلالة والأهمية المنهجية ، ينبغي الإشارة إليهما ، تتمثل أولاهما فيما ذهب إليه كونت من أن المجتمع يشبه الكائن الحي في خاصية واحدة ، وهي أن فهم الكل يمكن التوصل إليه بطريقة أفضل من الأجزاء^(٥) . وقد اشتق من هذه المقدمة نتيجة غير متسقة إلى حد ما ، مؤداها أن الدراسات المتخصصة كعلم الاقتصاد تفقد إلى الخطأ ، لأنه لا ينبغي أن تدخل واقعة اجتماعية تحدث كظاهرة منعزلة في نطاق العلم على الإطلاق . بل إنه قد هاجم الاقتصاديين في عصره لرغبتهم عن الاعتراف بإمكان وجود أي نظام في المجتمع فيما عدا النظام الذي يقيم نفسه بطريقة آلية . لقد كان كونت يعتقد أنه بالإضافة إلى هذا النظام التلقائي ، يمكن أن يقوم نظام مخطط على قاعدة من معرفة بالقوانين الاجتماعية وتطبيقها بطريقة إرادية واعية على المواقف والمشاكل المحددة .

(٥) هذه القضية صادقة بالنسبة للكائن الحي ، فالمرء يفهم سلوك الإنسان ، أو الكلب ، أو القط حتى بدون أي تدريب أو تعليم بينما يتطلب فهم عمل الأجزاء أو الأعضاء نوعاً من الدراسة . ومع ذلك فن الصعب أن تصدق هذه القضية على المجتمع .

أما ثانيهما : فإنها تتمثل في إلماع سبق به كونت عملا من أبرز إسهامات ماكس فيبر بأكثر من خمسين عاما (انظر الفصل الرابع عشر) . فقد تصور كونت النماذج الاجتماعية Social Types بوصفها حدوداً يقترب منها الواقع الاجتماعي شيئاً فشيئاً ، دون أن يتمكن من الوصول إليها على الإطلاق . ويدرك المرء من هذا القول أثر التدريب الرياضي لكونت ، كما أنه يدرك بصورة أولية أو مبدئية نموذج ماكس فيبر المثالي ، تلك الآراء المنطقية الممتازة للتحليل السوسيولوجي .

وتتأيد هذه الصلة القريبة ، إذا ما تمعنا قليلا لكونت يشير فيه إلى كيفية استخدام هذه النماذج في دراسة الظواهر الاجتماعية ، فهو يرى أن الحالات الوسيطة — أى التى لا تتطابق مع أى نموذج — ينبغي أن تدرس في ضوء التحليل المضبوط للحالتين أو النموذجين المتطرفين . وهذا يعنى أنه من الممكن التوصل إلى فهم أفضل للحالة الوسيطة عن طريق معرفة ما تشتمل عليه من النموذج الأول والنموذج الآخر أو العكس .

علم الاجتماع الاستاتيكي والديناميكي :

ينقسم علم الاجتماع عند كونت إلى قسمين رئيسيين : الاستاتيكا والديناميكا . وهذا التقسيم مستعار من البيولوجيا (التى كانت تعرف بالفسولوجيا في عصر كونت) ، الأمر الذى يتمشى مع تأكيد لفكرة تدرج العلوم وتمتعها بخصائص مشتركة .

وتهتم الاستاتيكا بدراسة شروط وجود المجتمع ، بينما تهتم الديناميكا بدراسة حركته المستمرة ، أو بالأحرى دراسة تتابع المراحل الواحدة تلو أخرى . والنظام Order هو الحقيقة الرئيسية في الاستاتيكا ، والتقدم هو الحقيقة الكبرى في الديناميكا . ونستطيع أن نقول بتعبير أكثر وضوحاً إن الاستاتيكا هي نظرية النظام الذى يشير إلى الانسجام والتوازن بين ظروف وجود الإنسان في المجتمع ، بينما تعد الديناميكا نظرية في التقدم الاجتماعي تهتم بدراسة النمو الأساسى للمجتمع وتطوره . لكن النظام والتقدم يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً ، فلا يمكن إقامة نظام اجتماعى حقيقى ، إن لم يكن ملائماً للتقدم أو مطابقاً له ، ولا يكون التقدم مستمر ممكناً ، إذا لم يظاهاه ويسانده نظام . وإذن فالفصل بين دراسة الجانبين الاستاتيكي والديناميكي إنما تمليه الأهداف

التحليلية فقط ، كما أن القوانين الاستاتيكية والديناميكية ينبغي أن ترتبط معا من خلال نسق معين . ومع ذلك فإن محاولة إيجاد تطابق — في الوقت الحاضر — بين الاستاتيكا والنظام ، وبين الديناميكا والتقدم ، لم يصبح بعد مقبولا . لكن تقسيم كونت لعلم الاجتماع لا يزال يستخدم ، وإن كان التعبير عنه يتخذ اصطلاحات مختلفة كالبناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي ؛ وهي مقولات مألوفة لطلاب الجامعات في مرحلة الليسانس .

الاستاتيكا — الاتساق :

يقيم النظام الاجتماعي نفسه — في رأى كونت — وفقاً لقوانين الطبيعة . وقد ينطوى أى نظام معين — في بعض الأحيان — على نقاط ضعف ونقائص خطيرة ، لكن الموقف يمكن علاجه وتصحيحه عن طريق التدخل الإرادى للإنسان . ويتفق هذا التصور تماماً مع أفكار كونت الخاصة بالمرونة النسبية للقوانين الاجتماعية . ومع ذلك فإن النظام يمكن أن يقوم — فقط — على أساس نوع من الاشتراك في الأفكار بين أولئك الذين يشكلون المجتمع ، ومن ثم تكون حرية الرأى الكاملة غير ممكنة التحقيق .

إن الحقيقة الأساسية في النظام الاجتماعي تتمثل في الاتساق العام Consensus Universalis ، وهو الارتباط الضرورى بين عناصر المجتمع . ومع أن هذا الاتساق قائم في جميع مجالات الحياة ، فإنه يصل إلى ذروته في المجتمع الإنسانى . فهناك اتساق بين العلوم ، وبينها وبين الفنون ، وبين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى وبين السنن والأفكار . وقد قيل بين الحين والآخر إن كونت لم يستطع تعيين وتحديد العلاقات الضرورية المتبادلة بين النظم ، لكن هذه الدعاوى خاطئة إلى حد ما ، لأنه عرض عدداً من النقاط المتصلة بهذه العلاقات في معرض تفاصيل قانون المراحل الثلاث .

ويعد الاتساق العام بالنسبة لكونت الأساس الحقيقى للتضامن ، كما يعد كذلك أساس تقسيم العمل الاجتماعى ، وهنا نلمح مرة أخرى مقابلة بين المجتمع والكائن فهنا وهناك يتم إنجاز وظائف معينة يترتب عليها وجود كائنات قائمة على التضامن . ومع أن كونت قد استخدم القياس التشبيهى بين المجتمع والكائن ، إلا أنه لم يخلط أبداً بينهما . فهو يصر على أن هناك فرقاً كبيراً بين الاثنين ، فالكائنات ثابتة ولا تطورية

أساساً ، بينما تكون للمجتمع قدرة فائقة على التحسن والتقدم الواسع ، وهو قابل للإصلاح الشامل إذا ما تم ترشيده وتوجيهه وقيادته وفقاً للمبادئ العلمية . ويعكس مذهب إليه كونت الآن إيمانه بالتقدم واقتناعه بإمكانية إصلاح المجتمع على أساس العلم الاجتماعى الوضعى فقط .

ويستطرد كونت فيقول : إن تقسيم العمل الاجتماعى هو السبب الرئيسى فى التغلغل المتزايد للمجتمع ، ومن ثم ينبغى الاهتمام بدراسة التضامن والتعاون . وهنا نجده يؤكد الغيرية أو الإيثارية Altruism (وهى كلمة أخرى صكها) . ولم تنل النصيحة التى وجهها أبو علم الاجتماع بضرورة دراسة التضامن الاجتماعى أكثرأثاً حتى فترة متأخرة جداً من القرن التاسع عشر ، حينما أخذ عالم اجتماع عظيم آخر هو إميل دوركايم يحلل هذه الظاهرة فى سلسلة من الأعمال الهامة . (انظر الفصل التاسع) .

الاستاتيكا – البناء الاجتماعى :

ميز كونت بين ثلاث مستويات موجودة فى المجتمع : الفرد ، الأسرة ، والاتحادات الاجتماعية Social Combinations التى يقف على قمته اتحاد الإنسانية نفسه . وقد استبعد الفرد من الدراسة السوسولوجية ، حيث ينبغى أن يتكون النسق من عناصر متجانسة فقط ، ولذلك فإن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية لا الفرد . لكنه واجه المشكلة السوسولوجية الأزلية التى تدور حول العلاقة بين المجتمع والفرد . وقد لاحظ تقارباً منتظماً ومستمرًا فى أوجه النشاط التى يؤديها عديد من الأفراد فى المجتمع ، ومع أن كل فرد يحيا حياته الخاصة فإن لديه أيضاً ميلاً تلقائياً للمشاركة فى التقدم المشترك بين الجميع دون استشارة الآخرين ، معتقداً أنه يطاوع دفعاته الخاصة . إن التسليم بأنه لا يمكن الفصل بين الفرد والمجتمع مسألة ضرورية وأساسية فى رأى كونت ، وإنما يتم التمييز بينهما لأغراض التحليل المجرد .

وقد انتهى كونت إلى عدد من الأحكام الهامة والمشوقة حول الوحدة الاجتماعية الرئيسية « الأسرة » . فقد أشار — على سبيل المثال — إلى أن الأسرة تتمتع بدرجة خاصة من الوحدة Unity وبطابع أخلاقى يميزها عن الوحدات الاجتماعية الأخرى ، كما لاحظ عدم وجود درجة كبيرة من الفكر والتصور فى حياة الأسرة حيث تشبع الحاجات إشباعاً

سريعاً على أساس من التعاطف . وقد توجد الأسر في حالة من العزلة ، إلا أن ذلك ليس هو الحال الشائعة ، فمن خلال التنسيق بينها تظهر الاتحادات ، كالتطبيقات الاجتماعية والمدن التي تنبني على التعاون الشعوري . كذلك من خلال العديد من الاتجاهات الاجتماعية يظهر النموذج السياسي أو الدولي ، وهي مسائل كرس لها كونت جل اهتمامه . وقد أسف كونت لما ترتب على الثورة الفرنسية من تقويض للجماعات التي تتوسط بين الأسرة والدولة ، ولم يفقد الأمل في تجديد هذه الجماعات وإصلاحها .

وفيما يتعلق بالدولة ، لم يضيف كونت كثيراً إلى المعلومات الموجودة بالفعل ، والتي انتهى إليها فلاسفة السياسة . فالنظام السياسي — كما يشير إلى ذلك — نظام مصطنع Artificial إلى حد ما ، ولكنه من ناحية أخرى تعديل للنظام الطبيعي الذي تميل إليه كل المجتمعات الإنسانية . والنظام السياسي طبيعي لأن أي مجتمع لا يمكن له البقاء دون حكومة ، والحكومة ممكنة نظراً لوجود رغبة واسعة في الحكم والقيادة ، بالإضافة إلى أن كثيراً من الأشخاص يرغبون في التخفيف من عناء اتخاذ القرارات الضرورية بالنسبة لهم .

الديناميكا — التطور والتقدم :

عرض كونت الديناميكا الاجتماعية كتاريخ خلواً من أسماء الرجال والشعوب ، وكان عمله في هذا الصدد بمثابة اكتشاف نظام مجرد ، تتتابع فيه التغيرات الكبرى في الحضارات الإنسانية . ويرى كونت أنه ينبغي أن يصبان التضامن ويحفظ من خلال الحركات ، وإلا فإن الحركة سوف تؤدي إلى انهيار وتفكك تامين في النسق الاجتماعي . ولذلك فإنه لا يمكن أن يجري تطور أو تقدم في جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن أن يدرس في حد ذاته . وينهض هذا التصور على وجهات نظر كونت المنهجية العامة وفكرته عن الاتساق العام .

والديناميكا الاجتماعية تبدأ بدراسة النمو في حد ذاته ، ولكن قد ينشأ تساؤل عما إذا كان النمو مساوياً للتقدم أو معادلاً له . ويبدو أن تزايد السكان ونمو القدرات العقلية يوضح أن النمو في هذه القدرات هو الأمر المهم . وقد شارك كونت في الرأي الذي شاع في وقته ومؤداه ، أن صغار المتوحشين لا يمكن أن يتطوروا إلى أكثر من مجرد أطفال

ولدوا في مجتمعات متقدمة . وقد دعم كونت نظريته المتفائلة بقبوله النظرية التي تقول إن السمات التي التي يكتسبها الفرد خلال حياته يمكن أن تنتقل بالوراثة البيولوجية إلى الأبناء ، وهي وجهة نظر أكدها عالم الفسيولوجيا شيفاليه دي لامارك Lamarck (١٧٤٤-١٨٢٩) لكن البيولوجيا المعاصرة تنكر ذلك تماماً فيما عدا البيولوجيا السوفييتية .

والتطور أو النمو التقدمي لا يسير - في رأى كونت - في خط مستقيم ، ذلك أنه بالإضافة إلى انتقبات والذبذبات ، يمكن تعديل سرعة التقدم بواسطة التدخل الإنسانى .

وقد اعتقد كونت أن التطور الاجتماعى ما هو إلا استمرار للتقدم العام الذى يبدأ من مملكة النبات ، فالسلسلة الاجتماعية الكبرى تتطابق مع سلسلة الكائنات الكبرى ، وليس مع تتابع المراحل العمرية لكائن عضوى بسيط ، ويعد هذا الافتراض عنصراً أساسياً في نسق فكرى يؤكد التقدم المستمر .

وقد نمت الطبيعة البشرية من خلال مجرى التطور الاجتماعى ، ولكن لم يترتب على ذلك إضافة قوى أو قدرات إنسانية جديدة إلى القوى والقدرات الأصلية ، ولهذا فإن دراسة التطور ينبغي أن تقوم على أفكار ومعلومات مستقاة من فسيولوجيا البدائيين ، على الرغم من أن كونت لم يفد كثيراً من مثل هذه الأفكار والمعلومات .

ويذكر كونت (مردداً لإحدى الأفكار الأثرية إلى نفس سان سيمون) أنه يبدو أن هناك عداء أساسياً بين غرائز التجديد والمحافظة في مجرى التطور الاجتماعى . ويسبق هذا التصور ويقدم لنظرية فلوريدو باريتو Pareto عن دورة الصفوة Circulation of Elite (انظر الفصل الثالث عشر) .

وأخيراً فإن كونت قد أثار وجهة نظر تركت تأثيراً بالغاً على كثير من أعمال التطوريين اللاحقين ، مؤداها أن دراسة التقدم قد أصبحت عمالية سهلة جداً طالما أن نمو كل المجتمعات محكوم بنفس القوانين . ولذلك فإن إقامة المبادئ العامة يجب أن تتم عن طريق دراسة ضروب التقدم التي تخلقها طبيعة الإنسانية ، هذه الطبيعة في رأى كونت هي بالتأكيد فرنسا .

الديناميكا — عوامل التقدم :

عرض كونت نظريته السوسيولوجية الخاصة بعوامل التقدم خلال القول بأن التقدم ظاهرة ملحوظة في جميع جوانب المجتمع . والتقدم هنا يكون تقدماً فيزيقياً وأخلاقياً (نحو مشاعر أكثر نبلا وسخاء) وعقلياً وسياسياً . والجانب العقلي من التقدم جانب أساسي وظاهر ، فالتاريخ يحكمه نمو الأفكار ويوجهه ، ولذلك فإن لتاريخ الفاسفة أهمية كبرى . والإنسان يبدو غالباً مشغولاً بإشباع حاجات مادية ، ولذلك فإن التقدم يكون ظاهراً وواضحاً بالفعل في مجال السيطرة على قوى الطبيعة ، لكن كونت يصر على أن النمو العقلي يؤدي إلى النمو المادي ويثيره .

ويلاحظ أن تحليل كونت لعوامل التقدم قاده إلى دراسة العوامل التي يعتمد عليها النمو العقلي ، ومع أنه قد ترك هذه المشكلة — إلى حد كبير — بدون حل ، إلا أنه افترض أن العوامل الرئيسية للتقدم العقلي تكمن في الملل أو انسام Boredom (الذي يدفع إلى بذل الجهد من أجل التجديد) والخوف من الموت ، لكن كونت يؤكد في مناقشته لعوامل التقدم بوجه عام (وليس مجرد التقدم العقلي) على تزايد كثافة السكان التي تؤدي إلى تزايد أكبر في التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي ، الأمر الذي يترتب عليه اندفاع الناس لبذل المزيد من الجهد لتأمين وجودهم وبقائهم . ويتعين على المجتمع في هذه الحالة — وبالضرورة — أن ينظم وبطاقة دافعة نشطة المواقف النابعة من الفروق المتزايدة بين الأفراد .

وأخيراً ناقش كونت مشكلة السرعة المتفاوتة في التقدم ، وكان على وعى — هنا — بعدم كفاية براهينه ، والطبيعة الاختيارية لنتائجه ، وقد أرجع هذه السرعة المتفاوتة إلى الخصائص المتمايزة للأجناس ، والتفوق المزعوم للجنس الأبيض ، والفروق المناخية ، ورأى أن ظروف حوض البحر المتوسط من أكثر الظروف ملائمة للتقدم ، بالإضافة إلى وجهة نظره التي مؤداها أن العمل السياسي قد يعجل بالتقدم أو يعوقه . ولم ينكر كونت دور العباقة في النمو التاريخي ، لكنه كان يعتقد أن هؤلاء العباقة يثيرون أو يتزعمون حركات مقدرة مسطورة في الأزل .

الديناميكا - مراحل التقدم :

وصف كونت مراحل التقدم الأساسية في « الاكتشاف العظيم لعام ١٨٢٢ » وقد اعتقد أن التفسير الفلسفي العميق لقانون المراحل الثلاث مسألة ضرورية ولازمة ، وهو تفسير يرد القانون إلى الطبيعة الإنسانية ، مما يجعل من الممكن الوصول إليه بسهولة ، طالما أن النمو الضروري يمر في نفس المراحل الثلاث التي يمر فيها النمو الاجتماعي .

وقد أقام كونت مجموعة من الارتباطات - خلال مناقشته المطولة لنمو طبيعة الإنسانية . وهي أكثر المجتمعات تقدماً - بين المراحل العقائدية الأساسية ومراحل تقدم الحياة المادية للإنسان ونموها ، وأشكال الوحدات الاجتماعية ، وأنماط النظام الاجتماعي . والمشاعر الغالبة أو السائدة . ويمكن وضع هذه الارتباطات على النحو التالي :

	المرحلة العقلية	المرحلة المادية	نموذج الوحدة الاجتماعية	نموذج النظام	نموذج المشاعر
١ -	اللاهوتية	العسكرية	الأسرة	منزلي	المحبة والتعلق
٢ -	الميتافيزيقية	التشريعية	الدولة	جمعي	الاحترام والتوقير
٣ -	الوضعية	الصناعية	الجنس [الإنسانية]	عالمي	الإحسان والخير

وقد أخضع كونت المرحلة الأولى (اللاهوتية) لدراسة أكثر تفصيلاً من المرحلتين الآخرين ، ربما لأن المرحلة الوضعية كانت لا تزال في بدايتها ، بينما كانت الثانية وهي الميتافيزيقية قد انتهت منذ فترة قصيرة إذا ما قورنت بالأولى وهي اللاهوتية . وقد قسم المرحلة الأولى إلى خمس مراحل فرعية ساهمت كل منها - في رأيه - في مجال التقدم بإسهامات واضحة ومحددة . وقد وضع المراحل الفرعية للمرحلة الأولى وإسهاماتها على النحو التالي :

- ١ - الأثرية
- ٢ - تعدد الآلهة (الإمبراطوريات الشرقية)
- الأسرة
- الدولة والملكية العقارية

- ٣ - تعدد الآلهة على أساس عقلاى [اليونان] إسهامات عقلية
 ٤ - الوحدات الاجتماعية [روما] الوطن
 ٥ - الوحدات الدفاعية [العالم الكاثوليكي] تحرير المرأة والعمال

كونت فى الميزان :

إن التقليل من دور كونت فى نمو النظرية السوسىولوجية وتطورها أمر مأوف فى الوقت الحاضر . فمن المؤكد أن إسهاماته الأصلية محدودة وقليلة ، حيث يمكن تتبع أغاب أفكاره لدى كثير من السلف الذين سبقوه ، هذا من ناحية . وقد اتضح من ناحية أخرى أنه كان مهتماً - فى أغلب الأحوال - اهتماماً كبيراً بتفصيل برنامج لعلم الاجتماع لا بإقامة نظرية سوسىولوجية . لكن هذه الأحكام عن كونت أحكام جائرة ، صحيح أنه قد أعاد صياغة كثير من قضاياها وأحكامه التقريرية وأخرجها فى شكل معدل من الأفكار المبعثرة خلال التاريخ الطويل للفلسفة الاجتماعية ، ثم ركب هذه الأفكار وجمعها بشكل أعطى إشارة بالنمو السريع والمثمر لمعرفة العلاقات الشخصية ، والجماعات الاجتماعية ، والثقافة ، والبناء الاجتماعى ، والتغير . هذا بالإضافة إلى أن جميع علماء الاجتماع يدركون أن كل الابتكارات إنما هى - أساساً - إعادة تجميع وتركيب لعناصر قائمة فى الثقافة بالفعل ، وعلم الاجتماع نفسه كان اختراعاً ثقافياً .

والقارئ المتمعن لأعمال كونت يجد ثروة هائلة من الأفكار سبقت معظم التيارات الملحوظة فى تاريخ علم الاجتماع حتى الوقت الحاضر وبشرت بها ، كما يعثر أيضاً على مجموعة ضخمة من القضايا والأحكام المتعلقة بمجال علم الاجتماع ومنهجيه . وقد أعاد علماء الاجتماع - فى الأعم الأغلب - اكتشاف هذه القضايا ، وقد يشيرون فى بعض الأحيان إلى الأب المؤسس لعلمهم ، أو قد يغفلون الإشارة إليه فى أحيان أخرى .

لقد مهد كونت - أكثر من ذلك - الطريق أمام التعريف الحديث لعلم الاجتماع وأقسامه الأساسية . ومن المؤكد أن هذا العلم قد انحرف - تحت تأثير هربرت سبنسر - عن التصور الذى صاغه كونت وأصبح علماً أصيلاً ملموساً يصف عملية فريدة متمثلة فى تطور المجتمع الإنسانى .

وبعد أن انهار المذهب التطوري ، عاد علم الاجتماع (الجزء الرئيسى المكون له على الأقل) مع شيء من التعديلات إلى تصور كونت لهذا العلم وموضوعه . صحيح أن علم الاجتماع المعاصر لا يردد ببساطة تعريف كونت ، ذلك أن مجاله قد اتسع ونما متضمنا الأقسام النظرية للعلوم الاجتماعية الخاصة [كالاقتصاد ، والحكومة ، والفقه ... إلخ] ولم يعد يقصر اهتمامه وجهوده على صياغة القضايا النظرية ، بل إنه قد امتد إلى نطاق النشاط العملى ، وأصبح مرشداً لأصحاب النوايا الحسنة فى إصلاح المجتمع وتحسينه (من المعروف أن كونت ابتكر علمه الحديد بوصفه أداة ضرورية للإصلاح الاجتماعى) كما أن علم الاجتماع قد أنجز قدراً لا بأس به من العمل الوصفى ، فى الوقت الذى لا يوجد فيه علم آخر يكرس جهده لوصف ظاهرة اجتماعية معينة . لكن هذه التطورات المتعددة تتكامل تكاملاً ذا معنى فى ضوء علم الاجتماع النظرى فقط ، فقد حقق هذا النموذج من علم الاجتماع ما تطلع إليه كونت بالتدريج .

وقد اقترح كونت على وجه التخصيص حلولاً للمشكلات الكبرى من أجل الأغراض السوسولوجية . ومع أنه لم يعرف المجتمع على الإطلاق فإن المرء يستشف أن المجتمع - فى رأيه - أسر واتحادات اجتماعية تتجمع فى أمم ثم فى الإنسانية ، كما اقترب كونت إلى حد كبير من صياغة الفكرة المعاصرة عن الثقافة بوصفها الحصيلة الكلية للإنجازات العقل الإنسانية المتفاعلة . ولم يعزل كونت أى وحدة اجتماعية بغرض التحليل ، لأنه اعتقد أنه يمكن فهم الكل بشكل أفضل من الأجزاء ، وهذا أمر ينسحب على المجتمع . وقد أدرك إدراكاً سليماً التأثير الأذى المتبادل بين الفرد والمجتمع ، كما أنه يعد من أصحاب العامل الأساسى أو المسيطر فى التغير الاجتماعى . ويتمثل هذا العامل فى رأيه فى نمو الأفكار وتطورها ، فهو إذن يعتبر واحداً من الحتميين الفكريين ، لكنه أدرك وقع نمو السكان وكثافتهم وقد عرف علم الاجتماع من خلال وضعه فى تنظيمه السلمى للعلوم النظرية المجردة ، فعلم الاجتماع هو العلم النظرى والمجرد الخاص بالمجتمع . وقد استخدم غالباً ما دعاه بالمنهج التاريخى الذى تمثل بالفعل فى تنظيم وقائع تاريخية مختارة فى ضوء وجهة نظره عن التطور الاجتماعى ، وظلت هذه الطريقة منهجاً لعلم الاجتماع لفترة طويلة ، مع أنها طريقة خاطئة خطأ قضيته الرئيسية والمتمثلة فى إيمانه بالتطور نحو الأمام ، أو التقدم .

ومع ذلك ، لم يكن المذهب التطوري لكونت من النموذج الجبرى الذى أكدته سبنسر لبضع سنوات ، وأسلم منطقياً إلى مبدأ « دعه يعمل » . لكن كونت — على العكس من ذلك — كان يؤمن بأنه يمكن التعجيل بالتقدم بواسطة العمل السياسى القائم على المعرفة الوضعية ، وقد مهد كونت فى هذا الصدد لفكرة الغائية الاجتماعية ، التى طورها — فيما بعد — لستروارد ، وهو معترف تماماً بالفضل لأوجيست كونت .

وقد قامت الأدلة والبراهين على خطأ كثير من قضايا كونت وتخميناته ، كما أنه كان ميتافيزيقياً مفلساً ، لأنه اعتقد — فقط — أنه قضى على إمكان قيام ميتافيزيقا . كذلك كان مفكراً دينياً مفلساً ، مع أنه اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الدين واحد من دعائم المجتمع ، ويمكن أن تعد نظريته السوسيولوجية قفزة غير ناضجة ، أو أنها لم تصل إلى مرحلة النضج من مستوى الملاحظة والشواهد المبنية عليها إلى مستوى النظرية .

وقد ظل عمل كونت غير معروف فى فرنسا خلال حياته ، والطلاب البريطانيون هم أول من اهتم بوجهات نظره وبه شخصياً ، وعلى الأخص جون ستيوارت ميل Mill (١٨٠٦ — ٧٣) ، علماً بأن هربرت سبنسر قد نظر إليه وإلى آرائه بازدراء . وقد وجدت أفكار كونت طريقها إلى ألمانيا عن طريق المؤلفين الإنجليز ، ثم عادت من ألمانيا إلى فرنسا فى أواخر القرن التاسع عشر فى الفترة التى كان عالم الاجتماع العظيم « دوركايم » يعطى علم الاجتماع دفعة جديدة يمكن أن يلاحظ فيها الكثير من أفكار كونت . وقد أثر عمل كونت تأثيراً عظيماً فى علم الاجتماع الروسى [كوفالوفسكى وسوروكين] ، وكذلك فى علم الاجتماع الأمريكى [وبخاصة لستروارد] .

ومما يستحق الذكر أنه قد ظهر مؤلف فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ يحاول أن يبعث من جديد « علم اجتماع كونت » وهو مؤلف بعنوان « طبيعة علم الاجتماع وعناصره » The Nature and Elements of Sociology لما كلكن دى جرانج De Grang وقد أثرت أفكار كونت الواردة فى مؤلفه « السياسة الوضعية » فى الإنجازات الحديثة نسبياً للنظرية السوسيولوجية ، وبخاصة ما يتعاق بدور الثقافة [التراكبات الجمعية] والتحول من المقابلة العضوية إلى الاتجاه النسقى .

الفصل الثالث

هربرت سبنسر

ولد هربرت سبنسر Spencer (١٨٢٠ - ١٩٠٣) ، ثانى الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع لأسرة تنتمى إلى الطبقة المتوسطة ، ولم يلتحق قط بأى مدرسة رسمية ، بل تلقى تعليمًا منزليًا والتحق لفترات قصيرة بالمدارس الخاصة . وقد تلقى تعليمًا من الدرجة الأولى فى الرياضة فقط كما اعترف فى مذكراته الشخصية ، فلم يدرس العلوم الطبيعية أو الأدب أو التاريخ دراسة منظمة . ومن الحقائق المدهشة أنه أخرج مؤلفات بارزة فى الأحياء وعلم النفس . وكان سبنسر لا يزال يافعاً حينما التحق بعمل فى مجال هندسة السكك الحديدية ، ثم انتقل إلى العمل بالصحافة ، حيث أصبح رئيساً لتحرير مجلة الإيكونوميست Economist وهى من أشهر المطبوعات الإنجليزية . ثم استقال من عمله هذا بعد سنوات قليلة ليعمل كاتباً مستقلاً . ولم يعان سبنسر من الفقر قط ، كما أنه لم يحقق من عمله ثراء . وقد نشرت أعماله الكبرى على دفعات ، إلا أنها لم تكن منتظمة الصدور أو ثابتة حتى استقر دخله حينما تزايد عدد المتابعين لأعماله ، وكان أغلبهم من الأمريكيين .

أعمال سبنسر :

بدأ سبنسر ينشر سلسلة من المقالات عام ١٨٤٢ فى مجلة The Nonconformist كان أولها بعنوان « المجال الصحيح للحكومة » ، عبر فيه عن وجهة النظر التى تذهب إلى أن تكييف الإنسان لوظائفه الاجتماعية يتطور أكثر ما يتطور حينما لا يحدث تدخل مصطنع فى علاقاته بالمجتمع ، وقد ظل مبدأ « دعه يعمل » هذا محرك كتاباته السياسية وهدفها . وقد نشر عام ١٨٥٠ أول كتاب له بعنوان « الاستاتيكا الاجتماعية » Social Statics قدم فيه عرضاً تمهيدياً لنظريته السوسيولوجية ، حيث أوضح فيه أن التقدم سواء فى مجال الكائنات العضوية أو المجتمع ، إنما هو تطور من ظروف تؤدي فيها الأجزاء المتشابهة وظائف متشابهة ، إلى ظروف تؤدي فيها الأعضاء أو الأجزاء غير

المتشابهة وظائف غير متشابهة // أى من الشكل الموحد إلى الأشكال المتعددة أو من التجانس إلى اللاتجانس .

وقد ذكر بعض الكتاب أن سبنسر قد استعار عنوان مؤلفه هذا من أوجيست كونت ، لكنه رد على هذه الدعاوى بأن كونت لم يكن سوى مجرد اسم بالنسبة له عند كتابته لمؤلفه هذا ، وأن العنوان الأصلي لهذا المؤلف كان الديموستاتيكا Demostatics :

وفي السنوات اللاحقة لنشر كتاب « الاستاتيكا الاجتماعية » قدم سبنسر إسهامات بارزة للنظرية البيولوجية في تلك الأوقات ، حيث أشار إلى أن تطور الكائن العضوى يتميز بأنه تغير من التجانس إلى اللاتجانس ويشير في مذكراته إلى أنه قد ألهم في منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، أن التقدم من التجانس إلى اللاتجانس هو القانون العام للتقدم سواء في النظم غير العضوية ، أو العضوية ، أو فوق العضوية (الاجتماعية) . وبعد سنوات قليلة توصل سبنسر إلى « إلهام » آخر جديد يدور حول الحلفية السببية لهذا الاتجاه من التطور ، ويتمثل في قاعدة « عدم استقرار المتجانس » . وقد مكّنه هذا الاكتشاف من أن يخطو خطوات حاسمة نحو ما دعاه بالمرحلة الاستنباطية الحالية لبحثه ، أى نحو صياغة نظرية . وقد كانت هذه النظرية تقوم منذ البداية على قاعدة من العلم الطبيعى .

- وفي عام ١٨٥٩ نشر تشارلز داروين مؤلفه المسمى « أصل الأنواع » . وقد تمثل سبنسر المفاهيم الداروينية الجديدة لأنها كانت قريبة من تعاليمه ، بل أشار على وجه التحديد إلى أنه يعد أول من توصل إلى هذه الأفكار ولفت النظر إلى اثنتين من مقالاته المنشورة عام ١٨٥٢ في « الوستمنستر ريفيو Westminster Review » ، حيث سجل في هاتين المقالتين أن « بعضاً من انقسامات الأنواع سوف يتجه إلى اللاتجانس ؛ في حالة عدم وجود تغير متتابع في الظروف يمارس الانتقاء الطبيعى تأثيراً محدوداً ، إذا ما قورن تأثيره هذا بما يمكن أن يمارسه في حالة وجود هذا التغير » . وفي هذه العبارة يسبق سبنسر داروين في آرائه ووجهات نظره . ويمكن للمرء أن يجد في أعمال سبنسر المتأخرة عبارات مثل « البقاء للأصلح » ، وتأكيدات كتلك التى تذهب إلى أن هزيمة شعب لشعب آخر هى هزيمة الاجتماعى لغير الاجتماعى ، أو أن الأكثر تكيفاً يهزم الأقل تكيفاً .

وفي عام ١٨٦٠ شغل سبنسر نفسه بعمل يفوق طاقة البشر ، ويتمثل في كتابة قسق من الفلسفة التركيبية يوحد فيه كل العلوم النظرية المعروفة في وقته ، وأخرج المجلد الأول بعنوان « المبادئ الأولى » First Principles في عام ١٨٦٢ ، لكنه أسقط القسم الثاني حول التطور غير العضوي ، حيث خشي - كما أشار في مذكراته - من عدم كفاية الوقت لإنجاز الأجزاء الباقية الأكثر أهمية في مشروعه العلمي الذي كان يتضمن « مبادئ علم الأحياء » Principles of Biology (١٨٦٤ - ٦٧) ، « ومبادئ علم النفس »^(١) Principles of Psychology (١٨٧٠ - ٧٢) « ومبادئ علم الاجتماع » Principles of Sociology (١٨٧٦ - ٩٦) « ومبادئ علم الأخلاق » Principles of Ethics (١٨٧٩ - ٩٣) وقد جاء نشر « مبادئ علم الاجتماع » مسبقاً بمؤلف مستقل آخر بعنوان « دراسة علم الاجتماع » The Study of Sociology (١٨٧٣) .

وقد استبعد سبنسر اللاهوت في « المبادئ الأولى » بوصفه علماً يبحث في مسائل غير قابلة للمعرفة على الإطلاق . (ويلاحظ أن عبارته هذه أرضت - مضادفة - كلا من العقول المتدينة والملحدة) . وقد اهتم هذا أساساً بالظواهر الطبيعية . ومع أن مذهبه السوسيولوجي كان مكتملاً إلى حد كبير في هذا العمل ، إلا أنه كرس « مبادئ علم الاجتماع » لتفصيل الآراء التي نشرت في « المبادئ الأولى » عام ١٨٦٢ ، وذلك ما يجعلنا نذهب إلى ضرورة معالجة أعمال سبنسر بوصفه واحداً من علماء الاجتماع الأوائل .

وقد بزغت أفكار جديدة في عقل سبنسر بعد نشر المبادئ الأولى ، تدور حول الارتباط بين التكامل المتزايد للمادة ، والتشتت المصاحب للحركة . هذا وقد اكتمل مذهبه الفكري عام ١٨٦٧ ولم يطرأ عليه بعد ذلك تغير . أما أفكاره الجديدة فقد ضمنت الطبعات المنقحة من مؤلفيه « المبادئ الأولى » و « الاستاتيكا الاجتماعية » .

المبدأ التطوري :

يعد المبدأ التطوري الأساس الحقيقي لمذهب سبنسر . فقد صاغ في « المبادئ

(١) وقد كتب أساساً في الخمسينيات من القرن التاسع عشر وراجع مراجعة شامة ليصبح جزءاً من الفلسفة التركيبية .

الأولى « ثلاثة قوانين أساسية ، أولها قانون استمرار القوة Persistence of Force الذى يشير إلى وجود واستمرار نوع من العلة النهائية تفارق المعرفة . وثانى القوانين هو قانون عدم قابلية المادة للفناء Indestructibility of Matter (ويعد هذا القانون واحداً من المكتشفات الفيزيائية الحديثة فى عصر سبنسر ، وقد ثبت عدم صحته فى الوقت الحاضر) . أما القانون الثالث فهو قانون استمرار الحركة أو اتصالها Continuity of Motion ، وهو يعنى أن الطاقة تتحول من شكل إلى آخر تستمر فى هذه العملية . وقد أضاف فيما بعد أربع قضايا ثانوية هى : استمرار العلاقة بين القوى أو الشكل الموحد للقانون Uniformity of Law ، وتحول القوى وتعادها ، وميل كل شىء إلى التحرك فى الاتجاه الذى تقل فيه المقاومة ويزيد فيه الجذب ، ومبدأ التغير أو إيقاع الحركة . وقد استمد سبنسر عديداً من هذه المبادئ من فيزياء عصره .

قدم سبنسر سبعة قوانين ورأى من الواجب أن يقدم حصيلتها المشتركة . فقد كان هناك ميل إلى رد القوانين المتعددة إلى بعض الأشكال العامة . وقد اعتقد سبنسر أن الحصيلة العامة لهذه القوانين السبعة يمكن أن تتمثل فى قانون التطور الذى كان عنده بمثابة القانون السامى لكل موجود . وكانت صياغة سبنسر لهذا القانون بمثابة تعريف مشوش وغير واضح ، حيث ذكر أن التطور « هو تكامل للمادة وتشتت مصاحب للحركة » ، حيث تتحول المادة من تجانس غير محدد ومفكك إلى لاتجانس مترابط ومحدد وتتم الحركة الباقية بتحول مواز من خلاله أيضاً » (٢) .

ومن أهم المسائل المتضمنة فى تصور سبنسر هذا ما عرضه بالفعل فى « الاستاتيكا الاجتماعية » وبخاصة ما يتعلق بميل المتجانس إلى الاتجاه نحو اللاتجانس . وقد اعتقد أن هذا الميل هو بمثابة ضرورة ؛ فذهب إلى أن المتجانس غير مستقر بالسلبية ، وهو لا يستطيع أن يبقى أو يستمر على هذه الحال ، لأن القوى التى تعمل باستمرار فى الأجزاء أو الأعضاء المختلفة للمتجانس تؤدي إلى تباينات تظهر فى النمو فى المستقبل . وقد حاول سبنسر أن يوضح صياغته فى النسق التركيبى الذى يحقق تكامل العلوم جميعاً ، فذهب إلى أن هناك إعادة توزيع للمادة والحركة ، ناشئة عن تغير المتشابه إلى غير المتشابه ، أو الموحد إلى المتعدد فى كل مجالات الوجود : الأجرام السماوية ،

والكائنات العضوية ، والمجتمعات ، واعترف بأن هذه العملية تجرى بأساليب مختلفة ، وقدم عدداً من الشواهد حتى يدعم مناقشته ، فذكر أن المجتمعات توائم — باستمرار — بين سكانها وبين أساليب البقاء أو وسائل العيش ، وذهب — متأثراً بقراءته لما لـتس ومقاله عن السكان الذى نشر عام ١٧٩٨ — إلى أن مصادر الرزق والطلب عليها تتواءم عادة . ، وأن النظم السياسية تتناغم مع رغبات الشعب ، ويصبح الاشتراك فى الأعمال بمثابة نوع من الاتحاد يتضمن الاعتراف الضمنى بأن سلطة شريك من الشركاء أقوى من سلطات الآخرين .

وتشير دراستنا لأعمال سبنسر ، بطريقة لا مفر منها ، ذلك السؤال الذى يدور حول ما إذا كان قد آمن بأن التطور — الذى هو سنة الوجود وقانونه — يتجه نحو التقدم ، إذا كان التطور حقيقة هو قانون كل الموجودات ؟ أنكر سبنسر هذا التفسير أحياناً . فقد كتب الطبعة الرابعة من مؤلفه « المبادئ الأولى » التى نشرت عام ١٨٨٠ أنه « قد افترض خطأ أن مبدأ التطور ينطوى على ميل ذاتى لدى الأنواع للاتجاه نحو أشكال أكثر رقيماً ، وما يشبه ذلك أن الكثيرين قد افترضوا افتراضاً خاطئاً أيضاً مؤداه ؛ أن التحول الذى يكون التطور ينطوى على ميل ذاتى للمرور فى تلك التغيرات يعبر عنها مبدأ التطور ويعكسها^(٣) » ، وذكر أن التقدم ليس حتمياً فى عملية التطور ، فإن ذلك يعتمد على ظروف معينة : فتتابع حدوث الانحلال أو التحال Dissolution — وهى عملية مضادة للتطور — والتحرك من الشكل المتعدد إلى الشكل الموحد ، كل هذه العمليات توضح أن هناك شروطاً أساسية لتحقيق التقدم ، إن لم تتوافر ، حدثت العملية المضادة . فتقدم الكائن الاجتماعى نحو بناءات أكثر تحديداً ولا تجانساً مرهون باستمرار الأفعال التى تنتج هذه الآثار ، فى لعب دورها . ووفقاً لهذه القضايا يمكن أن تنتهى إلى أن سبنسر لم يكن مذنباً فى دعواه التى ترى أن أى شكل من أشكال التطور يقود إلى التقدم . ولكن لفحص الآن بعض المسائل الأخرى التى أثارها .

كتب سبنسر فى مؤلفه المسمى « دراسة علم الاجتماع » أن التطور « ان يغير اتجاهه العام وسوف يستمر فى الخطوط المرسومة^(٤) » ، وكتب فى موضع آخر أن « بذور الحضارة

التي وجدت لدى الإنسان الأول أو الأصلي وانتشرت عبر المكان كانت تجد ظروفًا مواتية لنموها هنا وهناك»^(٥). وبعبارة أخرى كان سبنسر يعتقد أن التقدم أمر مقدر على الإنسان وفقًا لطبيعته. أو هو قدر الإنسان.

ويمكننا أن نلاحظ بوضوح تلك التناقضات التي وقع فيها (وهي تظهر بجلاء إذا ما قارنا القضايا والأحكام التي وردت في «المبادئ الأولى» في طبعاته الأخيرة بالتأكيدات التي وردت في «دراسة علم الاجتماع» و«الاستاتيكا الاجتماعية»). فمن ناحية المبدأ قد تتوافر ظروف توجه عملية التغير نحو التحال أو الانحلال، وهي العملية المضادة للتطور (أي من الشكل المتعدد إلى الشكل الموحد أو من الاتجانس إلى التجانس) لكنه أشار سلفًا إلى الظروف بوصفها توجه العملية نحو التقدم.

وعلى كل فإن فكرة التطور الاجتماعي المستمر عبر الزمان قد سيطرت على العمل السوسيولوجي لهربرت سبنسر. كما آمن أيضًا بأن هذا التطور يتحرك من الشكل الموحد إلى المتعدد، وهي أشكال تقدمية باستمرار. وليس هناك من شك كبير في أنه كان من أوائل الرواد الذين سبقوا بفكرة التطور ذي الاتجاه الواحد نحو التقدم.

علم الاجتماع :

أدرك سبنسر — شأنه شأن كونت — الذي قرأ أعماله في سنواته الأخيرة وانتقدها مراراً، أدرك إمكانية تأسيس علم الاجتماع، وهي تسمية اعترف مراراً أنه أخذها عن المعلم الفرنسي. لكن لماذا يمكن إقامة علم للمجتمع؟ ذهب سبنسر إلى أن هناك نظاماً للتعايش والتقدم في المجتمع. وإذا كان هناك نظام فإن الظواهر المطابقة قد تشكل موضوعاً لعلم يمكن — على حد قوله — أن يرد إلى الشكل الاستنباطي؛ أي موضوعاً لعلم نظري. وقد أضاف إلى ذلك أن موضوع علم الاجتماع خاص وفريد جداً، طالما أن العملية الاجتماعية متفردة. فعلم الاجتماع عليه إذن أن يفسر الحالة الراهنة للمجتمع بالتركيز على مراحل التطور الرئيسية وتطبيق قوانين التطور عليها. وقد أمّل في أن يفسر الحاضر المعروف بواسطة الماضي الظني غير المعروف. وينهض هذا الموقف على

نظرة سبنسر العامة والتي مؤداها أن التطور هو القانون الأسى لكل موجود .

ومن الطريف أن سبنسر — الذى أخرج مؤلفات متعددة فى علم الاجتماع « كالاستاتيكا الاجتماعية » و « دراسة علم الاجتماع » ، و « مبادئ علم الاجتماع » ، وقسما كبيراً من « المبادئ الأولى » كان يعد بمثابة مقدمة لهذا العلم — من الطريف أنه لم يقدم أى تعريف شكلى لهذا العلم . فقد كان هذا العلم بالنسبة له هو الذى يدرس الظواهر فوق العضوية ، أو التطور فوق العضوى ، بتعبير أكثر دقة .

وكان تصور سبنسر لما فوق العضوى (وهو اصطلاح لا يزال يستخدم لدى عدد محدود من الكتاب) يتمثل فى أن هناك اتصالاً فى التطور ؛ اتصالاً فى التطور الذى يحدث فى العالم غير العضوى المادة غير الحية ثم التطور العضوى فى العالم الحى وأخيراً التطور فى تجمعات من الكائنات الحية داخل المجتمع .

والتطور فوق العضوى اصطلاح جميل ، لكنه ينطوى على معنى فقط ، حينما يقدم لنا تصوراً واضحاً لطبيعة المجتمع ، وذلك لسوء الحظ ما لم يفعله سبنسر قط : كما أنه لم يحدد العلاقة بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الأخرى تحديداً دقيقاً ، لكنه كان يعتقد بأن علم الاجتماع ينبغى أن يفيد من تعميمات العلوم الخاصة كالالاقتصاد والحكومة والأثنولوجيا . كما أشار أيضاً إلى أن علم الاجتماع يختلف عن التاريخ ؛ فالتاريخ يروى الأحداث التى تمر بحياة المجتمعات ، لكن علم الاجتماع يدرس تطور هذه المجتمعات . وكان يشير إشارات متفرقة إلى أن علم الاجتماع يهتم بالظواهر التى تترتب على تعاون المواطنين ، لكن من الصعب أن ندعى أنه كان يقصد أن يجعل هذه الملاحظات بمثابة تعريف شكلى لعلم الاجتماع ، كما أنه لم يستخدمها فى أعماله السوسيولوجية الضخمة والمتعددة .

ولكن ما هى المناهج التى ينبغى على علماء الاجتماع أن يستخدموها ؟

يجيب سبنسر عن هذا السؤال بأنه « يجب أن نعرف — عن طريق البحث والتنقيب — علاقات التعايش والسياق الذى تتابع فيه الظواهر الاجتماعية ، كما يجب أن نقارن بين أشكال مختلفة من المجتمعات وبين مجتمعات تنتمى إلى مراحل مختلفة من التطور ، كما يجب أن نحدد مدى ودرجة ارتباط السمات بعضها البعض كالحجم ، والبناء ،

والوظيفة»^(٦) . ومع ذلك لم يتمسك سبنسر بهذا المبدأ في الإجراءات التي استخدمها بالفعل . فقد استمد شواهد وموادها من الأثنولوجيا أساساً ، وهي شواهد تنهض على افتراض مؤداه أن الإنسان البدائي يعكس المراحل المختلفة للتطور . وهو يزعم أن ملاحظة هؤلاء المتأخرين المعاصرين تمكن المرء من إعادة تشييد سلسلة من التحولات التي مر بها المجتمع حتى وصل إلى المرحلة المتقدمة التي هو عليها الآن . وتتضح الأهمية التي خلعتها سبنسر على الأثنولوجيا ، إذا ما عرفنا أن النصف الأول من المجلد الأول من « مبادئ علم الاجتماع » كان بعنوان « معطيات الأثنولوجيا » ، وكان مكرساً تماماً لتصور حياة الإنسان البدائي الفيزيائية والانفعالية والعقلية والدينية تصوراً ظاهرياً .

والواقع أن سبنسر قد اختار بيانات من ثقافات جد مختلفة ومنفصاة انفصالا واسعاً عبر الزمان والمكان ، والتقط وقائع من هنا ومن هناك ونظمها وأعاد تجميعها بحيث تدعم الفروض التطورية ؛ أي أنه استخدم هذا التجميع التحكيمي لتأكيد فروضه ، وهذا الإجراء بعيد كل البعد عن قواعد المنطق ومبادئ المنهج العلمي .

المماثلة العضوية :

المبدأ التطوري هو أساس نظرية سبنسر في علم الاجتماع . لكنه مع ذلك قدم مبدأ ثانوياً آخر لعب دوراً رئيسياً في نسقه الفكري ، ذلك هو المماثلة العضوية ، وهي نوع من المقابلة بين المجتمع والكائن الحي لأغراض معينة . وقد أكد سبنسر في الطبعة المنقحة من « الاستاتيكا الاجتماعية » أن الاعتراف بالتوازي بين التعميمات المتعلقة بالكائنات وتلك المتصلة بالمجتمعات هو الخطوة الأولى نحو مبدأ عام للتطور . وبلور سبنسر المماثلة بين المجتمع والكائن الحي على النحو التالي : ينتظم المجتمع على نفس نسق الفرد أو على غرارهِ تماماً ، حتى أننا نستطيع أن ندرك ما هو أبعد من المماثلة بينهما حيث ينطبق نفس التعريف للحياة على كليهما وحينما ندرك أن المجتمع يمر خلال النمو والنضج والهرم ، وأن ذلك يسير على نفس المبادئ التي تحدد التحولات التي تمر بها كل من النظم غير العضوية والعضوية ، ندرك مفهوم علم الاجتماع بوصفه علماً . ويمكننا أن نقول — بتحديد أكثر — إن سبنسر قد لاحظ عديداً من

أوجه التشابه بين الكائنات الاجتماعية والكائنات العضوية على النحو التالى :

أولاً : يتميز كل من المجتمع والكائنات العضوية عن المادة غير العضوية بالنمو الواضح خلال الشطر الأكبر من وجودهما ، فالرضيع ينمو حتى يصبح رجلاً ، والمجتمع الصغير يصبح منطقة متربوليتانية ، والدولة تصبح إمبراطورية .

ثانياً : تنمو كل من المجتمعات والكائنات العضوية وتتطور فى الحجم ، كما أنها تنمو فى درجة تعقدها البنائى . وهنا لم يكن سبنسر يقصد المقارنة بين تطور المجتمع وتطور كائن فرد ، بل كان يقصد أن الكائنات البدائية بسيطة والكائنات العليا معقدة وكذا المجتمعات .

ثالثاً : يصاحب التفاضل أو التمايز التقدمى فى البناء - سواء فى المجتمعات أو فى الكائنات العضوية - تمايز تقدمى فى الوظائف . وهذه قضية من قبيل اللغو ؛ فكل عضو يؤدي وظيفة محددة لمركب الكائن العضوى ، كما أن التنظيمات المختلفة تؤدي وظائف مختلفة فى المجتمع الذى ينقسم إلى مثل هذه التنظيمات .

رابعاً : يؤدي التطور سواء فى المجتمعات أو الكائنات العضوية إلى تباينات فى البناء والوظيفة ، وكل منهما يجعل الآخر ممكناً .

خامساً : إذا كنا ننظر إلى الكائن الحى بوصفه جماعاً لوحدات تعيش منفردة . فإن مجموعة الكائنات البشرية أو المجتمع الإنسانى يمكن النظر إليه بوصفه كائناً . وقد سار سبنسر على هذا الخط الفريد من التبرير المنطقي إلى مماثلة أبعد مدى ؛ فحياة الجمع تُدمر وتقوّض ، ولكن الوحدات تستمر فى الحياة ولو للحظة ، وذلك ينطبق على الكائنات الحية ، كما ينطبق على المجتمعات .

لقد كان سبنسر فردياً ، وهى نزعة يصعب أن تتسق أو تتفق مع النزعة العضوية . وقد أدرك أن هناك فروقاً هامة بين المجتمعات والكائنات الحية ؛ يتمثل الفرق الأول فى أن أعضاء الكائن الحى تكون كلاً ملموساً ، أما أجزاء المجتمع فحرة وعائمة ومشتتة بدرجات متفاوتة . أما الفرق الثانى فيتمثل فى أن الوعى أو الشعور يتركز فى جزء صغير من كل الكائن الحى ، بينما هو ينتشر فى الأعضاء الأفراد فى المجتمع ؛ ويكمن الفرق الثالث فى أن أعضاء الكائن الحى إنما توجد لتحقيق الفائدة لكل بينما

يوجد المجتمع لتجريد تحقيق الفائدة لأعضائه الفرديين (وهنا تظهر نزعة سبنسر الفردية بجلاء) .
 وبالرغم من هذه الجهود المفصلة لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الحياة العضوية
 والحياة الاجتماعية ، وبالرغم من أن سبنسر قد استخدم المماثلة العضوية بوصفها
 الهدف المركزي للقسم الثاني من « مبادئ علم الاجتماع » ، إلا أنه قد أنكر أنه ذهب
 هذا المذهب أو تبنى هذا المبدأ . فقد رد على الانتقادات التي وجهت إليه بالعبارة
 التالية : « لقد استخدمت المماثلات - فقط - كصقالة Scaffolding لإقامة إطار
 متماسك من الاستقراء السوسيولوجي ؛ فإذا ما نزعنا هذا المعبر أو تلك الصقالة قامت
 الاستقراءات بذاتها »^(٧) لكنه - لسوء الحظ - استخدم العلم الاصطلاحي للنزعة
 العضوية بوضوح وباستمرار ، بل إنه أكثر من ذلك كتب فصلاً في « مبادئ علم
 الاجتماع » بعنوان « المجتمع كائن عضوي » .

لم يكن سبنسر - بالطبع - مؤسساً للمماثلة العضوية ، فقد استخدمها الفلاسفة
 القدماء ، كما استخدمت بصفة غالبية في الفلسفة الألمانية ، والعلم السياسي وبخاصة
 خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . لكن سبنسر كان أول من خلع على
 هذه المماثلة العضوية قيمة النظرية العلمية ووجد نفسه سجيناً بواسطة الشبح الذي
 أطلقه من عقاله . فقد فهم أن المجتمع ليس كائناً عضوياً طالما أن هناك فروقاً
 جوهرية بينه وبين الكائن العضوي ، وأكد أن المماثلة ليست إلا معبر أو صقالة لكنه
 في تشييده لنظريته سار في هذا العمل معتقداً أن الصقالة نفسها هي البناء الحقيقي .
 واليوم أصبحت مصادر الأخطاء والصعوبات التي وقع فيها سبنسر واضحة ،
 واتخذ علم الاجتماع طريقه بعيداً عن ضروب الهواء التي أوقعت العقل البشري في
 المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي . ويؤكد علم الاجتماع الآن أن المجتمع نسق ،
 في الوقت الذي يعتبر الكائن الحي نسقاً أيضاً . ويعد مفهوم النسق واحداً من
 المفاهيم الأساسية المستخدمة في العلم . والحديث عنه يشير إلى علاقته بأشياء كثيرة
 مختلفة . فالشمس جزء من النسق النجمي ، والأرض والكواكب جزء من النسق الشمسي ،
 والذرة نسق مكون من النواة والإلكترون . ويمكن أن نقول بوجود أنساق فكرية كنسق
 الفلسفة الأفلاطونية ، ونسق القانون الروماني ، ونسق الفيزياء النيوتونية (نسبة إلى نيوتن) .

فكلمة نسق System تشير إلى كل ما يمكن إدراكه بوصفه كلاً ينطوي على وحدات معتمدة وشبه مستقلة ذاتياً Semi autonomous وذلك حقيقى بالنسبة للمجتمع ، كما هو حقيقى بالنسبة للكائن العضوى طالما أن كلاً منها مكون من أجزاء معتمدة فيما بينها وشبه مستقلة بذاتها . والمماثلة بينها عند هذا الحد صادقة ، لكن الخطأ يتمثل فى إدراج قضايا بيولوجيه فى علم الاجتماع دون برهان إمبريقي ، على زعم أن المجتمع نسق والكائن العضوى نسق أيضاً . كما لا ينبغى الاستعانة بقضايا من الفيزياء النووية فى علم الاجتماع على نفس أرضية المماثلة النسقية . أما فكرة النسق الاجتماعى فقد قدمها عالم الاجتماع الإيطالى فلوريدو باريتو Pareto الذى سنتناول وجهات نظره بالمناقشة فى الفصل الثالث عشر .

المجتمع ، ومراحل التطور : أ | أ | أ

لعب انشغال سبنسر بالمبدأ التطورى والمماثلة العضوية وتعصبه لهما ، دوراً هاماً فى إعاقته عن تقديم إجابة شافية عن السؤال الرئيسى الذى يتمثل فى : ما هو المجتمع ؟ وربما كانت هناك أسباب إضافية لإهماله مشكلة طبيعة المجتمع ، لقد كان سبنسر فردياً متطرفاً ، وحتى يحتفظ بهذا الموضع ، سلم بأن خصائص الأجزاء — وهى هنا الأفراد — تحدد تماماً خصائص الكل ، وتلك هى وجهة نظر نماها بوضوح وعرضها بجلاء فى «الاستاتيكا الاجتماعية» و «دراسة علم الاجتماع» . لكنه انحرف هنا عن هذا الموضع وبدأ التناقض وعدم الاتساق يظهران من جديد . فقد أشار فى المجلد الأول من «مبادئ علم الاجتماع» — مصادفة — إلى أن حياة كل الكائن الاجتماعى تختلف تماماً عن حياة الوحدات ، علماً بأن هذه الوحدات هى التى أنتجت حياة الكل هذه .

ومع أن سبنسر لم يكن لديه شئ محدد يقوله عن طبيعة المجتمع ، إلا أنه عجز عن وجهات نظر محددة تماماً عن تقدم التطور الاجتماعى . وينطوى عمل سبنسر على خطين من التبرير حول هذا الموضوع ، يرتبط واحد منهما منطقياً بفهرمه الأساسى عن التطور ارتباطاً أكثر فاعلية من الآخر . ويطور الخط الأول من التبرير موضوعاً مؤداه ، أن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل فى الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة . فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط ، ومركب

المركب : عن المركب ، ومركب مركب المركب عن مركب المركب . ويتكون المجتمع البسيط من الأسر ، أما المركب فيتكون من أسر تتحد في عشائر Clans . ويتكون مركب المركب من عشائر تتحد في قبائل Tribes ، بينما يتكون مركب مركب المركب (كمجتمعاتنا) من قبائل تتحد في أمم أو دول . وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطور ، وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهن ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف ، وهذا هو الخط الرئيسى في إطار سبنسر التطورى كما هو مطروح في « المبادئ الأولى » وكذلك في « مبادئ علم الاجتماع » .

أما الخط الثانى فهو ينطوى على اتجاه مؤداه أن نماذج من التطور مختلفة إلى حد ما تجرى . وعلى وجه التخصيص يحدث تحول من المجتمع العسكرى إلى المجتمع الصناعى (وقد قدم كونت من قبل مبدأ مماثلاً) . ويتميز كل من النموذجين عن الآخر ، فالتعاون الإجبارى يشيع في المجتمع العسكرى بينما يسود التعاون الاختيارى في المجتمع الصناعى . وما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن فرانكلين جيدنجز - وهو عالم اجتماع أمريكى نشط في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - (انظر الفصلين السادس والحادى عشر) قد سار على نهج هربرت سبنسر ، بالرغم من أنه كان ينتمى إلى قطاع آخر من المذهب التطورى . وهو يعد مسئولاً عما لاقاه مذهب سبنسر في التطور من سوء فهم انتشر انتشاراً واسعاً . فقد أهمل جيدنجز - الذى هو مصدر عرض أفكار سبنسر - الخط الرئيسى لفكره ، وركز فقط على تحول المجتمع العسكرى إلى الصناعى . وقد رفع وثيقة تنطوى على ذلك إلى سبنسر الذى كان جيتند يناهز الثمانين من عمره ، حيث أقرها ونشرها جيدنجز في أحد أعماله الخاصة مشيراً إلى خطاب الموافقة الذى تلقاه من سبنسر . وقد حظيت صياغة جيدنجز هذه بالقبول بوصفها حجة على وجهات نظر سبنسر .

وقد أوضح سبنسر في مواضع متفرقة من أعماله أنه ليست هناك ضرورة ملحة لتحول المجتمعات خلال مراحل التطور المحددة ، كما أن كل مجتمع لا يشبه الآخر تماماً كما يذهب أولئك الذين شوهوا أفكاره . فقد أكد أن هناك فروقاً بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التى تتدخل في خط التطور المستقيم . وقد أورد في مؤلفه « مبادئ علم الاجتماع » خمسة اضطرابات ممكنة :

- ١ - بعض الخصائص الأصلية المختلفة للأجناس .
- ٢ - وقع مرحلة التطور المتقدمة حالياً .
- ٣ - نوعيات العادات أو الطباع وخصائصها الفريدة .
- ٤ - الوضع الذى يشغله مجتمع ما فى نطاق أكبر من المجتمعات (ما إذا كان المجتمع واقعاً بين مجتمعات صديقة أو عدوة) .
- ٥ - أثر اختلاط الأجناس .

وفىما يتعلق بالنقطة الأخيرة ينبغى أن نذكر أن الأثر وبولوجيا المتاحة له ، لم تكن قد توصلت إلى عدم أهمية اختلاط الأجناس نسبياً ، والأهمية الكبرى للاتصال الثقافى فى نظرية التغير الاجتماعى . وإذا ما تعدل الأمر على هذا النحو فإن مسألة اختلاط الأجناس التى ذهب إليها سبنسر يمكن أن تؤخذ مأخذاً طيباً .

مبدأ عدم التدخل :

مع أن معالجة سبنسر لعلم الاجتماع كانت معالجة نظرية فى المحل الأول ، إلا أنه كان على هذا العلم فى رأيه أن يخدم هدفاً يتمثل فى وضع مبادئ للسياسة الاجتماعية . ولندكر هنا أبا علم الاجتماع « كونت » الذى ابتكر هذا العلم ليوجه الناس نحو بناء مجتمع أفضل . أما سبنسر فكان على النقيض من كونت ، يبتغى من علم الاجتماع أن يوضح ضرورة عدم تدخل الناس فى العمليات الطبيعية التى تجرى فى المجتمع . فقد كان يؤمن بالحرية غريزة موروثة ، بحيث إن أى تدخل فى هذه الغريزة سوف يترتب عليه آثار ضارة . كما آمن أيضاً بأن الطبيعة تميل إلى التخلص من الطالح وأن تحتضن الأصلاح وتبقيه . لكن من هو الأصلاح ؟ لايعنى الإصلاح عند سبنسر التفوق الأخلاقى ، وإنما يعنى الأعظم قوة والأشد ذكاء ، فذلك الذى يفقد حياته نتيجة للغباء أو البرزيلة أو البطالة ينتمى - فى رأى سبنسر - إلى نفس طائفة ضحايا المرض والنقص الخلقي ، فالمرضى والكساح لن يجدا أى نوع من الحماية .

وقد أضاف سبنسر أن نظرية التقدم التى كشفت عنها دراسة علم الاجتماع ، قد عدلت إلى حد كبير آمال الأحزاب المتطرفة ومخاوفها . هذا وقد أثرت نظرية التطور تأثيراً كبيراً على الفكر والعمل كأبعد ما تستطيع نظرية ممارسته على السلوك

العام . فقد يرى أولئك الذين ينتمون إلى النموذج الراقى أنهم يستطيعون عمل القليل فقط ، ومع ذلك فإن هذا القليل يستحق أن ينجز . وقد أكد سبنسر أن المرء ينبغي أن يجمع بين الطاقة المحبة للإنسانية ، والهدوء الفلسفى .

والدولة عند سبنسر شركة مساهمة هدفها تحقيق الحماية المتبادلة بين الأفراد . وحدد وجوهاً من النشاط حظر على الدولة ممارستها منها التعليم ، والصحة ، وصك العملة ، والخدمة البريدية ، وإنشاء المنارات ، وتحسين الموانئ . فإذا ما بادرت الحكومة بالقيام بواحد من هذه الأنشطة ، فإنه يتهمها بالغباء (كما كتب لأحد المحررين ، وقد نشرت خطاباتة بسبب صيته الدائع) . لقد آمن سبنسر بأن الطبيعة أذكى من الإنسان ، وهى تعرف إلى أين هى ذاهبة ، كما تعد مستقبلاً للإنسان أفضل .

وفى رأيه أن المرحلة النهائية للتطور لم تنجز بعد ، علماً بأن نظريته كانت — إلى حد بعيد — نوعاً من ميراث العصر الفيكتورى ، اتخذت من نموذج مجتمع « دعه يعمل » غاية ومنتهى . وقد آمن بأن هناك تطورات أخرى بعيدة المدى تختفى بواسطتها البقية الباقية من القمع الموجود فى الوقت الحاضر . ويبدو أنه كان يعتقد أن المرحلة النهائية للتطور سوف تكون بمثابة ضرب من الفوضوية ، ومع ذلك فقد نشر مقالا عام ١٨٨٤ سلم فيه بأن هذا التصور — وإن كان مفراطاً فى التقديمية بالنسبة لعصره — إلا أنه يستخدم من قبل علماء الاجتماع فى المستقبل .

سبنسر فى الميزان :

ما هى الحلول التى قدمها سبنسر للمشكلات الرئيسية للنظرية السوسيولوجية كما عرضناها فى الفصل الأول ؟ المجتمع فى رأيه كائن فوق عضوى يظهر من خلال تجمع الكائنات العضوية الفردية . أما التصور الحديث للثقافة بوصفها نسقاً من أساليب الفعل والتفكير المتصلة والمترابطة فيما بينها فقد كان غائباً فى كتاباته ، مع أن المفهوم الحالى للثقافة كان جديراً بأن يقوده إلى عجز منهجه وعدم كفايته . ومن أهم ما يتصل بهذا المفهوم أن كل وحدة ثقافية ينبغي إدراكها وفهمها فى سياقها ، حيث لا يمكن فهمها بمعزل عن هذا السياق . لكن سبنسر — على النقيض من ذلك — اتجه إلى عزل الوحدات الثقافية عن مركباتها واختبر صلاحيتها بالنظر إلى أنماطها الخاصة التى يعرفها قبلاً .

، أما مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع فقد حلها سبنسر بنزعته الفردية المتطرفة .
 فالفرد هو الأسمى وهو صاحب السيطرة والصدارة . ولا ينبغي للمجتمع أن يتدخل في حياة
 الناس ، فالفرد يعمل وهو في عمله هذا يحقق أعظم منفعة له وللمجتمع في الوقت عينه .
 لم يكن سبنسر أحدياً سوسيولوجياً ، فلم يعين عاملاً واحداً يدفع المجتمع عبر
 مراحل التطور المختلفة . فالعملية التطورية الكلية في رأيه هي القوة الأولى ، وهي القوة
 الدافعة التي تفسر كل شيء ، وهي قوة غير قابلة للمعرفة Unknowable وغير
 شخصية ، تعين كل موجود في كل آفاق الوجود . لكن أفكاره عن الاضطرابات
 — وهي ما لم يفصلها بتعمق — توضح أنه كان يميل إلى الاعتقاد بأن ما من عامل واحد
 يحدد التغير ويشخصه .

أما المنهج الذي استخدمه سبنسر فكان منهجاً مقارناً في جانب منه . والباحث
 الذي يصطنع هذا المنهج يقارن بين المجتمعات أولاً ، وحينئذ يفسر الوحدات الفردية
 التي سلط عليها الضوء بالمقارنة في ضوء أهميتها بالنسبة لتطور الكل . لكن سبنسر
 قد استخدم — في الواقع — الأسلوب الاستنباطي . فقد بدأ بنظرية تطورية ، اكتشفت
 بواسطة الاستنباط ، ثم اشتق من هذه النظرية ضرورة مراحل معينة ، وعندئذ كسا
 هذه المراحل المجردة لحمًا ودمًا عن طريق الاستشهاد بأمثلة من هنا ومن هناك تناسب
 نسقه أو مذهبه . وقد ألحق سبنسر تقسيمه للمجتمعات إلى بسيطة ، ومركبة مرتين ،
 ومركبة ثلاثاً بتقسيمات فرعية تدور حول أشكال القيادة من ناحية ، والنموذج البدوي
 وشبه المستقر والمستقر من ناحية أخرى . وكان من المفترض سلفاً أن يتمكن — بعد
 أن حدد هذه المجتمعات بالبحث المكتبي — من التحقق مما إذا كانت هذه المجتمعات
 التي ذكرها — ولنقل مركب المركب مثلاً — تتسم بتماثل في السياسة والدين والقانون وهلم
 جرّاً أم لا . إلا أنه من المؤكد أنه لم يقيم بأي تحقيق ولم يقدم أية نتائج وضعية . فالنموذج
 المجتمعي نفسه ولنقل مركب المركب مثلاً — وكما يبدو في تصنيفه — قد يفتقد
 القيادة ، أو يتمتع بقيادة غير مستقرة ، أو بقيادة مستقرة تماماً ، مما يشير إلى إمكان
 وجود فروق كبيرة في السياسة . والناس إما أن يكونوا بدوياً أو شبه مستقرين أو مستقرين ،
 مما يشير إلى وجود اختلافات ضخمة في التنظيمات الاقتصادية .

كان ينبغي على سبنسر أن يتحقق من أن المجتمعات التي تعيش نفس المرحلة من التطور

لا تتمتع بالضرورة — وفقاً لمبدأ التباين البنائي — بأوجه شبه في السياسة والدين والأخلاق والفن وغير ذلك من الملامح الثقافية وعلى العكس من ذلك توجد النماذج المتشابهة من الحكومة والأشكال الدينية بين نماذج بنائية مختلفة من المجتمعات ، لكن سبنسر لم يقيم بأن تقويم إمبريقي ضروري للمنهج العلمى .

وإذا ما عقدنا مقارنة بين نظرية سبنسر ونظرية كونت ، وجدنا أن الأولى لم تكن نظرية سوسيولوجية بالمعنى الذى يشير إليه هذا الاصطلاح اليوم : فقد قام كونت بصياغة نظرية أساسية تفسر القطاع الاجتماعى من الحقيقة ، وحاول أن يصف الوقائع الاجتماعية ويفسرها فى ضوء هذه النظرية المحدودة . لكن سبنسر كان يتطلع إلى أبعد من ذلك ، فقد قام بصياغة نظرية تكاملية عن الحقيقة كلها ، فقانونه عن التطور قانون كوني ، ولذا تعد نظريته فلسفية فى المحل الأول وليست سوسيولوجية .. وإذا ما شئنا الدقة قلنا إن عبء اختيارها يقع على كاهل الفلاسفة . ويمكننا أن نلاحظ — مع ذلك — أن فلسفة سبنسر كانت تمجيداً لفيزياء عصره ، وهى الفيزياء التى كانت فى حالة تطور وتحول ؛ فالفيزيائى الآن يرفض كثيراً من نظريات فيزياء القرن التاسع عشر .. ولما كانت نظرية سبنسر تنهض على هذه الفيزياء ، فإننا نستطيع أن ندرك أن جانباً كبيراً من مذهبه الفكرى قد عفا عليه الزمان . وهنا يكمن الخطر دائماً ، حينما يبنى نسق العلم الإمبريقي على أساس نظرية فلسفية تضرب هى أيضاً بجذورها فى نتائج إمبريقية وقتية وصل الناس إليها فى عصر معين .

ومع ذلك لاقت آراء سبنسر — على خلاف آراء كونت — رواجاً وذيوعاً ضخماً خلال حياته ، وسيطرت على عقول كثير من الدارسين وغيرهم منذ ١٨٦٥ حتى ١٨٩٥ تقريباً ، حتى إنه كان من المستحيل — عبر ثلاثة عقود — أن يعترف مثقف بأنه لم يقرأ أعمال سبنسر . حقاً كان له خصوم وأعداء ، لكنه كان يوضع دائماً موضع الاعتبار .

كانت تلك هى الحال — على وجه الخصوص — فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى حد ما . أما فى فرنسا وألمانيا فكان تأثيره أقل .

وقد تمتعت نظرياته بجاذبية شديدة ، لأنها استجابت لحاجتين أساسيتين لهذا العصر : الأولى هى الرغبة فى توحيد المعرفة (وقد أقر سبنسر ذلك فى مذكراته

«الخاصة» (والثانية الحاجة إلى مبرر علمي لمبدأ «دعه يعمل» ، وهو المبدأ الذي كان يسيطر على المناخ الأيديولوجي في إنجلترا والولايات المتحدة في ذلك الوقت .

وقد وصل سبنسر إلى قمة شعبيته في عام ١٨٨٢ ، حينما قام بزيارة للولايات المتحدة واستقبل فيها بترحاب شديد ، وكان أرباب الصناعة وربابنتها يقدمونه باستمرار بوصفه أعظم رجالات العصر ، لأنه قدم مبررات علمية لأوجه نشاطهم .

وقد أخذت شعبيته في التدهور بعد رحلة الانتصار هذه ، ولاحقاً في الأفق أفكار جديدة ، وبدأ كثير من الناس يفكرون في ضرورة وجود ضبط عقلي وسياسي للمجتمع ، وبدأت الفلسفة البراجماتية تتخذ طريقها نحو السيادة والسيطرة ، وسرعان ما حلت محل فلسفة سبنسر الطبيعية الساذجة . وقد أدرك في سني عمره المتقدمة أن أحداث العصر تجرى على غير ما يشتهي ، أو هي تجرى ضد تعاليمه ، إلى أن وافته المنية رجلاً حزيناً ، شاعراً بأن عمله في حياته لم يحقق أهدافه وتوقعاته .

الفصل الرابع

رواد آخرون

فى الوقت الذى يعرض فيه آباء علم الاجتماع المؤسسون وجهات نظرهم ، كان هناك نفر من الدارسين والفلاسفة الاجتماعيين عاكفين على صياغة نظريات - نعرف اليوم - بأنها دفعت البحث السوسولوجى إلى الأمام فى اتجاهات متعددة . ولم يكن هؤلاء الكتاب يدعون أنفسهم بمتخصصين فى علم الاجتماع ، لكنه لا يمكن فهم تطور نظرية علم الاجتماع فهمًا كافيًا إلا بالإحاطة بإسهاماتهم .

ومع أن إسهاماتهم هذه - التى نعرضها فى هذا الفصل - غير مرتبطة غالبًا ، إلا أن نظرياتهم قد تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

- ١ - فقد حقق اتجاه كيتليه ولوبلاى تقدمًا ملموسًا لمناهج البحث .
- ٢ - أما نظريات ماركس ومورجان وجوينو وبكل ، فإنها بمثابة شواهد بارزة على النظريات الأحادية ، وهى تلك التى تفسر الوجود الاجتماعى من خلال عامل واحد معين .
- ٣ - وقد تُفسر نظرية دانييلفسكى بوصفها بديلاً مبكراً للمدرسة التطورية .

كيتليه - الاتجاه الإحصائى :

كان أدولف كيتليه Quételet (١٧٩٦ - ١٨٧٤) الإحصائى البلجيكى ، شابًا مبكر النضوج إلى حد كبير . فقد كان يدرس الرياضيات فى مدرسة خاصة . وهو بعد فى السابعة عشرة من عمره . وفى التاسعة عشرة أصبح مدرسًا للرياضيات فى جامعة « جنت » Ghent ، وعين أستاذًا فى المجمع العلمى فى بروكسل Athenaeum in Brussels وهو فى الواحد والعشرين من عمره .

وقد تحول اهتمامه الأصيل بالأدب والشعر تحولاً تدريجيًا إلى الرياضيات وتطبيقها .

على الظواهر الاجتماعية تحت تأثير الفلكي الشهير « لابلاس » Laplace الذى عرف كيتليه بنظرية الاحتمالات الجديدة حينئذ .

وقد أكد كيتليه فى مقال نشره عام ١٨٢٩ ، كما أكد أيضاً فى عمله الرئيسى « فى الإنسان وتطور القدرات الإنسانية : مقال فى الفيزياء الاجتماعية » (١٨٣٥)
On Man and Development of Human Faculties : An Essay of Social Physics
أكد انتظام الأحداث الاجتماعية فى المجال الاجتماعى ، وبخاصة فى مجال الظواهر التى يشيع النظر إليها بوصفها تسير سهلاً وبلا نظام .

وقد انتهى كيتليه على أساس عدد من العمليات الحسابية التى أجراها بنفسه وأنجزها الآخرون أيضاً (مثل قياس قامة جنود كتية عسكرية) ، انتهى إلى أن المنحنى الاعتدالى للتوزيع يتوافر بصفة عامة فى الظاهرة الاجتماعية ، أى أن الحالات القريبة من متوسط سلسلة معينة تتواتر - بالضرورة - أكثر من الحالات التى تنحرف انحرافاً دالاً عن هذا المتوسط . ولذلك فإن مفهوم الإنسان المتوسط Average Man يحتل وضعاً مركزياً فى نظريته . لكن كيتليه خلط خلطاً خاطئاً بين الإنسان المتوسط ، والإنسان المرغوب فيه ، ولم يدرك الحقيقة التى مؤداها ؛ أن المتوسطات المتساوية قد ترتب على موقفين مختلفين تماماً ، أو أكثر من موقفين كنتيجة لاختلافات التوزيع . فتوسط الدخل الفردى قد يتساوى فى مجتمعين ، لكن دخل معظم الأفراد فى واحد منها قد يكون قريباً من المتوسط ، بينما يكون دخل معظم أفراد المجتمع الثانى منخفضاً جداً توازنه أقلية صغيرة ذات دخل مرتفع جداً .

وبغض النظر عن نواحي القصور هذه ، فلا جدال فى أن الإسهامات التى قدمها كيتليه للعلوم الاجتماعية - بما فيها علم الاجتماع - إسهامات هامة حقاً ، فقد كان أول من أوضح إمكان استخدام الإحصاء بوصفه أداة لفهم الظواهر الاجتماعية . ولقد ذهب فى واحد من أعماله إلى أننا يمكن أن نقيس كمال العلم بمدى السهولة التى يمكنه بها استخدام العمليات الحسابية . وقد أضحت هذه العبارة مبدأ هاماً من مبادئ الوضعية الحديثة اليوم . (انظر الفصل الخامس عشر) .

كان كيتليه على خلاف غيره من الدارسين فى ذلك الوقت ، يتمتع بمركز اجتماعى محترم . فقد شغل العضوية الشرفية فى كثير من أكاديميات العلوم التى طلبت منه إفادة نظرية علم الاجتماع

شبابها . لكن علماء الاجتماع ظلوا لفترة طويلة يتجاهلون آراءه أو يزدرونها ، كما لو كانوا يراعون الحق والسخط الذي أثارته جهوده لدى كونت (انظر الفصل الثاني) .
لقد بدأ علم الاجتماع يستخدم المنهج الإحصائي في أواخر القرن التاسع عشر فقط ، وظهرت الوضعية المحدثة الموجهة نحو القياس الكمي في القرن العشرين فقط .

لوبلاي - الاستخدام المبكر للمنهج دراسة الحالة :

كان فريدريك لوبلاي Le Play (١٨٠٦ - ١٨٦٢) على شاكلة كونت اهتماماً بالانحلال الاجتماعي المعاصر له ، وهو ما كانا يعتقدان أنه مترتب على الثورة الفرنسية . وقد انشغل كل من هذين الدارسين بالطريقة التي يمكن بها تحقيق التكامل والاستقرار للنظام الاجتماعي العام ، وتطلع كلاهما إلى حلول قائمة على المعرفة الأمبيريقية .
ولد لوبلاي في أونفلير Honfleur ، وهي قرية فرنسية ساحلية صغيرة ، وتوفي والده وهو بعد في الخامسة من عمره ، وكانت والدته تتمتع بشخصية قوية وإيمان ديني عميق فتحمّلت مسئوليات الأسرة وأعباءها .

ودرس لوبلاي الصغير في College du Harre ، والتحق عام ١٨٢٥ بمدرسة البولتكنيك ، ثم كلية المعادن Ecoles des mines في عام ١٨٢٧ . وهناك قابل أساتذة يستخفون بالعادات القومية ويعتبرون التطور العقلي الهدف الأسمى للمدنية ، وكان ذلك مما يثير التقزز والاستياء عند لوبلاي . ويبدو أنه قد قوى من اهتمامه بالعادات والقيم التقليدية .
وخلال تماثله للشفاء من داء عضال ألم به عام ١٨٣٠ ، قامت ثورة أخرى في فرنسا ، فنذر لوبلاي البقية الباقية من حياته لتأسيس سلام اجتماعي في وطنه .

وفي عام ١٨٣٣ قام بمسح جيولوجي لأحد أقاليم إسبانيا بناء على طلب حكومتها ، وقد أتاح له نشر ملاحظاته فرصة القيام برحلات علمية إلى ألمانيا - التي زارها في سنوات مبكرة - وبلجيكا ، وإنجلترا ، وروسيا ، وعين أستاذاً في كلية المعادن عام ١٨٤٠ .
وفي عام ١٨٥٥ نشر عمله الممتاز « العمال الأوروبيون » The European Workers في ستة مجلدات ؛ وهو عمل لم يحقق له شهرة واسعة وسريعة فقط ، ولكنه مكنه أيضاً من أن يكرس بقية حياته لدراسة المجتمع . وقد كتب تحت إلهام الإمبراطور نابليون الثالث ثلاثة مجلدات عن « الإصلاح الاجتماعي في فرنسا » Social Reform in France

عام ١٨٦٤ ، ثم أتم « تنظيم الأسرة » Organization of the Family عام ١٨٧١ و « تنظيم العمل » Organization of Labor عام ١٨٧٢ . وقبل وفاته بوقت قصير أعد مجلداً بعنوان « دستور أساسى للإنسانية » (١٨٨١) Essential Constitution of Humanity .

ومع أن لوبلاى كان متخصصاً أساساً فى الرياضيات والهندسة ، إلا أنه كان دارساً مخلصاً ومجتهداً لأعمال روسو وكونت . والأهم من ذلك أنه كان ملاحظاً دقيقاً للناس ولأفكارهم . وقد وجه مزيداً من الاهتمام فى كتاباته للطبقات العاملة (وهو اصطلاح صكه) . والسلطات الاجتماعية (القادة المحليون دينيون وسياسيون) . وكان يهدف إلى إعادة تنظيم الأفكار وبنائها والحفاظ على السنن .

ويتكون منهج لوبلاى الأساسى فى الدراسة من الملاحظة الدقيقة الواعية للظواهر الاجتماعية فى ضوء إطار موحد أتم جوانبه الأساسية عام ١٨٣٣ ، ويطابق ذلك الاتجاه ما يعرف الآن بمنهج دراسة الحالة ، وتلك واحدة من أبرز إسهامات لوبلاى فى مناهج العلم الاجتماعى .

ومنذ استخدم ميزانية الأسرة — متفقاً مع كونت على أن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية — استخدمها بوصفها تعبيراً كمياً عن حياة الأسرة ، وأساساً للتحليل الكمى للوقائع الاجتماعية .

فإمداد الأعضاء بالمشورة يعد واحداً من الوظائف الأولية للأسرة ، وذلك يتحقق من خلال العمل . وكان مقتنعاً بأن المكان — أى الظروف الجغرافية — يحدد أسلوب ذلك . ومن هنا كان تأكيد لوبلاى الشهير للمكان والعمل والأسرة بوصفها الثلاثية المركزية للدراسة السوسولوجية .

وحينما كان يختار أسرة ليتخذها موضوعاً للملاحظة ، كان يبحث عن واحدة تقرب (يبتئها وما شابه ذلك من الظروف) من متوسط الإقليم أو المنطقة ، وكان ذلك يتم بمعونة السلطات الاجتماعية . ولم يكن يعرف فى بعض الأحيان اللغة المحلية ، لكن معاشته للأسرة كانت تكسبه معرفة وفهماً أساسياً بأسلوب حياتها . وبهذه الطريقة ابتكر لوبلاى تكتيكاً للبحث الاجتماعى يعرف الآن بملاحظة المشارك . لقد وعى لوبلاى جيداً الحقيقة التى مؤداها ، أن الملاحظة المنظمة هى وحدها الخطوة الأولى على طريق البحث العلمى . وكان مقتنعاً بضرورة استعانة العلوم الاجتماعية ليس بالمنهج فقط ، وإنما بالذكاء أيضاً .

هذا وقد طور لوبلاى - بناء على ملاحظاته الدقيقة العديدة - مفهومى السعادة والشقاء ، وهما بمثابة بدابة لنظرية عامة فى البناء الاجتماعى . فهو يقول : إن السعادة فى كل مكان تتحقق بإشباع حاجتين أساسيتين تفرضهما طبيعة الناس ؛ تتمثل الأولى فى الخبز اليومى (مسائل مادية) ، والثانية فى السنن الأساسية (وهى مسائل لا مادية) .
 وحينما يحقق البناء الاجتماعى القائم إشباعاً لهاتين الحاجتين ، يسعد الجنس (وهو يستخدم هذه الكلمة بمعنى المجتمع وربما الجماعة العرقية) . وحينما لا يتيح مثل هذا البناء ذلك الإشباع يشقى الجنس ويقاسى .

وتتكون البناءات الاجتماعية التى تحقق السعادة وتمنع الشقاء - كما يعتقد - من سبعة عناصر تكون ثلاث طبقات على النحو التالى :

- ١ - أساسان : القانون والأخلاق العام والسلطة الأبوية .
 - ٢ - لُحْمَتَان Two Cements : الدين والحكومة .
 - ٣ - مواد ثلاث Patronage : الملكية المجتمعية ، والملكية الفردية ، والرعاية .
- وتُشبع السنن أو الأعراف الأساسية من الطبقتين الأولى والثانية ، أما خبز الإنسان اليومى فمن الثالثة .

لم يكن لوبلاى يؤمن بالتطور . أما نظرتة للتغير فكانت دائرية فى المحل الأول : البساطة ، فالتعقيد ، ثم الهرم ، وأخيراً الإصلاح أو الدمار . وهذه تمثل حلقة مفرغة لا يستطيع أى جنس متمدين أن ينتشل نفسه منها حتى يومنا هذا . وقد كان مهتماً بوجه خاص بالمرحلة الانحلالية من التغير الاجتماعى التى تشير إلى التحول من السعادة إلى الشقاء .

هذا وقد قدم أسباباً متعددة لانحلال المجتمع فى عصره ، منها الروح الثورية وازدراؤها للعادات القومية ، والقضاء على نفوذ السلطات الاجتماعية ، والنمو المستمر فى البيروقراطية ، والنفوذ غير العادى للمثقفين ، وتدهور اللغة وما تنطوى عليه من اصطلاحات بعينها مثل الحرية والمساواة والديمقراطية ، والاعتقاد بأن السعادة رهينة بنوع خاص من الحكومة .

وما توصل إليه لوبلاى من نتائج فى هذه المسائل قد أسهمت كثيراً فى تطور علم الاجتماع ، إلا أنها مشبعة بالفراصة والاستبصار ، كما أنها استفزازية ومثيرة للحفيظة ؛ ولذلك فمن الصعب أن نقارنها بما أسهم به فى تطور مناهج البحث .

ماركس - الحتمية الاقتصادية :

حظى ماركس Marx (١٨١٨ - ٨٣) بشهرة واسعة ، باعتباره القائد الأول والأصلي للحركة العمالية الثورية ، التي انقسمت الآن إلى فرعين : الاشتراكية ، والشيوعية . وبالرغم من تكريس ماركس جانباً كبيراً من عمله وكتاباتاته للدعاية لهذه الحركة ، فإن بعض وجهات نظره ومبادئه وقضاياها تعد سوسولوجية بالمعنى الحديث .

كانت فلسفة ماركس مادية . والمادية تشكل أساس علم الاجتماع عنده ، والمادة في رأى ماركس هي التي توجد فقط . أما « الوعى أو الشعور » فظاهرة لاحقة epiphenomenon ، وهي مظهر الحركة في خلايا المخ . وتعكس النظرة تأثر ماركس بلودفيج فيورباخ Feuerbach (١٨٠٤-٧٢) ، وهو الجناح الأيسر للفلسفة الهيجلية . ويمكن رد الماركسية بوصفها نظرية سوسولوجية إلى مسلمتين أساسيتين وعدد قليل من اللواحق .

أما أولى المسلمات فإنها تنتمي إلى النزعة الحتمية الاقتصادية التي تذهب إلى أن العامل الاقتصادى هو المحدد الأساسى لبناء المجتمع وتطوره . وهذا العامل الذى يتكون من الوسائل التكنولوجية للإنتاج يحدد التنظيم الاجتماعى للإنتاج ، الذى يعنى العلاقات التي ينبغى على الناس أن يدخلوا فيها ، أو هم يدخلون فيها بالفعل لإنتاج السلع بطريقة أكثر كفاءة مما لو عملوا منعزلين . وتنمو هذه العلاقات - في رأى ماركس - مستقلة عن الإرادة الإنسانية ، بل إن تنظيم الإنتاج (الذى يسميه ماركس البناء الاقتصادى للمجتمع) لا يحدد فقط البناء الفوق الكلى ، ولكنه يشكله ، أى أنه يشكل التنظيم السياسى والقانونى والدين والفلسفة والأدب والعلم والأخلاق ذاتها .

وتتصل المسلمة الثانية في علم الاجتماع الماركسى بميكانيزمات التغير ، الذى ينبغى أن يفهم - وفقاً لهذه النظرة - في ضوء المراحل الثلاث الأتالية . وذلك هو الإطار الجدلى الذى استعاره ماركس من الفيلسوف الألمانى المثالى جورج هيجل Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) . وكان يفخر بأنه قد قلبه رأساً على عقب (بتطبيقه ليس على الروح أساساً - كما فعل هيجل - وإنما على المادة) . فكل شئ في العالم ، بما في ذلك المجتمع نفسه يمر وفقاً لضرورة جدلية - خلال مراحل ثلاث : الإثبات Affirmation

أو الموضوع Thesis ، والنفي Negation أو نقيض الموضوع Antithesis ، ثم تصالح الأضداد أو مركب الموضوع Synthesis . وتستمر العملية الجدلية عند هذا المستوى بصراعات جديدة وتوافقات جديدة تتسم العملية التاريخية دائماً .

وإذا ما ركبنا المسلمتين الأساسيتين لماركس معاً ، خرجنا ببعض النتائج اللاحقة . فكل نسق من الإنتاج الاقتصادي يبدأ بحالة الإثبات حيث يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت ، لكنه متى عزز اجتماعياً يصبح عقبة أمام تطبيق الاختراعات التكنولوجية والإفادة من الأسواق الحديثة والمواد الخام . ولا يمكن للتطور التاريخي أن يقف عند هذه المرحلة . فالنظام المعزز اجتماعياً ينبغي القضاء عليه بواسطة ثورة اجتماعية تخلق نظاماً جديداً للإنتاج مركب من القديم والجديد .

هناك طبقتان رئيسيتان في أى مجتمع من المجتمعات ؛ تمثل إحداهما نظام الإنتاج البائد ، بينما تمثل الثانية النظام الآخذ في التكوين ، والصراع الطبقي هو الوسيلة التي تنقل المجتمع من مرحلة لأخرى . وتنتصر في النهاية الطبقة الصاعدة أو المنبثقة في هذا الصراع وتشيد نظاماً جديداً للإنتاج يحمل بدوره في داخله بذور دماره والقضاء عليه . تستمر العملية الديالكتيكية من جديد .

وقد استخدم ماركس وأتباعه هذا الإطار الجدلي في تحليل المجتمع الغربي المعاصر الذين دعوه بالمجتمع الرأسمالي ، وذكروا أن التنظيم الاجتماعي للإنتاج في هذا المجتمع ، الذى واكب الثورة الصناعية يتجلى في وجود طبقتين ؛ الطبقة البورجوازية أو المالكة لوسائل الإنتاج وطبقة البروليتاريا أو العمال . والصراع بينهما حتمى لا مفر منه ، وسوف يؤدي من خلال الوعي الطبقي والعمل العسكرى الطبقي إلى تدمير النظام الموجود ليرثه النظام الاشتراكي الذى يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، ويسلم في النهاية للمجتمع بلا طبقات ولا دولة ، وذلك هدف طوباوى تطلع إليه مفكرون سابقون على ماركس ونعت اشتراكياتهم بأنها غير علمية .

ويمكننا أن ننتقد النظرية السوسيولوجية الماركسية — التى عرضناها هنا باختصار — من زوايا مختلفة . فماركس لم يوضح في المحل الأول تلك الارتباطات الصارمة بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبين البناء الفوقى . وربما كان الأمر على النقيض من ذلك ؛

فقد اتضح مراراً وتكراراً أن نفس النسق الاقتصادي الرأسمالي يتعايش مع نظم سياسية مختلفة كالملكية المطلقة والديمقراطية . كما أنه خلال فترة سيطرة النظام الرأسمالي ، ظهرت اتجاهات متباينة جداً في الفلسفة والفنون وغيرها من الظواهر الثقافية .

ومن الملاحظ في المحل الثاني - ومن منظور تاريخي - أن التغير من نموذج معين للتنظيم الاجتماعي إلى نموذج آخر ليس بالضرورة نتيجة لانتصار الطبقة المقهورة والمستغلة ، حيث يوضح التاريخ الأوروبي - مثلاً - أن الطبقة البورجوازية الصغيرة القوية هي التي قضت على النظام الإقطاعي ، ولم يفعل ذلك رقيق الأرض أو أقنانها . أما تنبؤات ماركس عن زوال الطبقة المتوسطة والانتصار النهائي للاشتراكية في أكثر الأمم تقدماً وتصنيعاً (ومن ثم تضم أكثر البروليتاريا تقدماً) فقد ناقضتها الأحداث التاريخية الفعلية .

١٠٠ |

بيد أن كل ذلك لا ينتقص من الأهمية السوسيولوجية للنظرية الماركسية شأنها شأن نظريات كونت وسبنسر . إنها نظرية تطويرية ظهرت بعد خمسة وعشرين عاماً من « اكتشاف كونت العظيم في عام ١٨٢٢ » ، لكنها ظهرت قبل أن ينشر سبنسر مؤلفه « المبادئ الأولى » بخمسة عشر عاماً . ومن الجدير بالذكر أن النظرية السوسيولوجية الماركسية تستطيع أن تنهض مستقلة عن مقدماتها الفلسفية على أساس الدراسة الإمبريقية ، إلا أن ذلك لم يكن منشؤها . وبالرغم من أن ماركس قد قضى سنوات عديدة يوثق نظريته بالشواهد التاريخية ، إلا أن تصوره عن البناء الاجتماعي كان - في المحل الأول - مقدمة لازمة منطقياً لتوضيح تلك المسئلة التي مؤداها أن الاشتراكية تنتصر في نهاية الأمر في العالم الحديث .

وتتضمن كتابات ماركس - بالإضافة إلى ذلك - أفكاراً عديدة حول مجالات المشاكل الاجتماعية والاجتماعية النفسية . وهي أفكار لم يهتم بها معاصروه فقط ، وإنما مارست تأثيراً قوياً على علماء الاجتماع المحدثين . وظاهرة الاغتراب هي واحدة من أكثر هذه المشاكل أهمية . وهي تشير بوجه عام إلى العزلة الاجتماعية والنفسية للبشر وسط غيرهم من الناس ، أو ما يعبر عنه أخيراً بالجماهير . وقد ركز ماركس - مساوفاً مسلماته الأساسية ، وكما ظهر في كتاباته المبكرة على وجه الخصوص - على اغتراب العمال عن وسائل الإنتاج ، وهو الاغتراب الذي يحدث بوجه عام في القوى المغتربة

من الإنسانية^(١) . أما المسألة الثانية التي حظيت باهتمام مستمر - والتي تعكس أيضاً توجيهه الأساسي - فإنها تتمثل في ذلك الميدان من الدراسة الذي عرف حديثاً بسوسيولوجيا المعرفة . ويؤكد هذا العلم - الحديث نسبياً - اعتماد الأيديولوجيات وغيرها من أشكال الفكر الإنساني التي تظهر في وقت معين ومكان معين على بناء وتكوين المجتمع الذي تتطور فيه هذه الأفكار وتنمو . وسوف نعود إلى مشكلة الأصول الاجتماعية للمعرفة عند مناقشتنا لإسهامات إميل دوركايم ، وشارلز كولي ، وكارل مانهايم على وجه الخصوص ، حيث تأثر هذا الأخير بآراء ماركس تأثيراً قوياً .

والفكر الماركسي أهمية في مجال تطور علم الاجتماع بوصفه محاولة لإقامة نظرية منظمة عن البناء الاجتماعي ، والتغير الاجتماعي . وأهميتها في هذا الصدد تفوق أهميتها من حيث كونها أول نظرية - وربما أقوى نظرية - تؤكد العامل الوحيد المحدد للتغير الاجتماعي .

وقد ظهرت فيما بعد مجموعة من النظريات الأحادية تختلف عن الماركسية في اختيار العامل الأساسي المحدد ، لكنها تشترك معها - بالتأكيد - في الاتجاه الأحادي . وهنا نشير إلى أن مثل هذه النظريات تبالغ في تبسيط عملية التغير الاجتماعي المركبة ، والطبيعة المركبة للبناء الاجتماعي ، والأنماط الثقافية . ومع أنها غالباً ما تشوهها ، إلا أنها تؤدي وظيفة إيجابية تتمثل في جذب الاهتمام إلى وقائع اجتماعية مهمة وذلك صحيح بالنسبة للماركسية .

تايلور ومورجان - أثر التكنولوجيا :

إدوارد. ب. تايلور Tylor (١٨٣٢ - ١٩١٧) أنثروبولوجي بريطاني . كان يؤمن بوجود مراحل محددة ومتميزة لتطور الثقافة الإنسانية ، لكنه مع ذلك لم يستخدم مصطلح التطور . والخبرة - على ما يقول - تقود دارس الأثنولوجيا إلى التنبؤ بوجود نفس الظاهرة الثقافية المترتبة على أسباب متشابهة متى وأين توافرت هذه الأسباب .

وقد تطلع تايلور إلى وسائل تمكنه من قياس التطور . وكان يعتقد أن المحك الرئيسي

(١) Sec T.B. Bottomore and William Ruben, Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy (London : Watts and Co., 1956), pp. 167-71.

للتطور الثقافى يتمثل فى تطور الفنون الصناعية ونموها ، والمدى الذى وصلت إليه المعرفة العلمية ، وطبيعة الدين ، ودرجة التنظيم الاجتماعى والسياسى . وقد فحص خلال عمله التقدم الإنسانى على طول هذه الخطوط ، لكنه لم يكن يؤمن بأن التقدم ضرورى فى تطور الثقافة ، بل على العكس استشهد بجملة من الفيلسوف الفرنسى المتشائم دى ميستر De Maistre فى هذا الصدد .

ويعد تعريف تايلور للثقافة من أكثر إسهاماته خلوداً فى النظرية السوسولوجية ، وهو التعريف الذى ظهر فى الصفحة الأولى من مؤلفه الضخم « الثقافة البدائية » Primitive Culture (١٨٧١) حيث يقول « الثقافة هى ذلك الكل المركب الذى يتضمن المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق الاجتماعية والقانون والعادات الاجتماعية وغير ذلك من القدرات والعادات التى يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً فى المجتمع » . ومن الجدير بالذكر أن علماء الاجتماع لم يسرعوا فى استخدام مفهوم الثقافة هذا استخداماً عاماً إلا بعد خمسين عاماً تقريباً من عمل تايلور . ولم تصبح نظرية تايلور إلى الثقافة أداة تصورية مقننة فى العقود الحديثة بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع فقط ، ولكنها أصبحت آية تصور بطريقة منظمة ما يقوم فى العالم الاجتماعى والثقافى الإنسان من مركبات وعلاقات وظيفية وما يطرأ عليها من تغيرات .

أما لويس هنرى مورجان Morgan وهو من أوائل الأنثروبولوجيين الأمريكين ، فقد قام بصياغة نظرية فى التطور الاجتماعى كان لها تأثير على الدوائر السوسولوجية لسنوات طويلة . وتؤكد نظريته الأهمية الأساسية للعوامل التكنولوجية فى المجتمع والتغيرات التى تجرى فيه . وقد طور وجهة النظر هذه فى سلسلة من الدراسات الخاصة التى نشرت فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر ، ثم جمعها معاً فى مؤلفه « المجتمع القديم » الذى ظهر فى عام ١٨٧٧ . وقد آمن مورجان بوجود مراحل محددة للتطور يمر بها الناس فى كل مكان . فالخبرة البشرية — على ما يقول — قد سارت تقريباً فى ممرات موحدة ، وأن الضرورات الإنسانية تكون متماثلة أساساً حينما تمر بظروف متشابهة ، وأن عملية العقل الإنسانى عملية موحدة عبر مختلف المجتمعات الإنسانية .

وقد ميز مورجان بين ثلاث مراحل أساسية من التقدم الثقافى : الوحشية والبربرية ، والمدنية . ثم قسم كلاً من المرحلتين الأولى والثانية إلى مراحل فرعية ثلاث . وتولد

كل مرحلة من هذه المراحل العامة والفرعية بواسطة اختراع تكنولوجيا عظيم . ولذلك فإن المرحلة الثانية من الوحشية قد ترتبت على اختراع فن إشعال النار ، وظهرت المرحلة الثالثة نتيجة لاختراع القوس والسهم ، وبدأت البربرية بالتوصل إلى صناعة الفخار . أما المرحلة الثانية منها فقد ترتبت على استئناس الحيوان ، بينما بدأت المرحلة الثالثة بتشكيل الحديد وتحويله . وترتبط كل من هذه المراحل التكنولوجية - وفقاً لما يذهب إليه مورجان - بتطور متميز في الدين والأسرة والتنظيم السياسي والملكية . وقد كان لمؤلف مورجان « المجتمع القديم » وقع قوى على ماركس وزميله فردريك إنجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) . فقد نشر إنجلز - آخذاً بنصيحة ماركس - مؤلفاً بعنوان « أصل الأسرة والملكية الفردية والدولة » في عام (١٨٨٤) The origin of the Family, Private Property and the State أفاد فيه إفادة مستفيضة من نظريات مورجان وشواهدة التي استمدتها أساساً من دراسته للمجتمعات الهندية الأمريكية . وبهذه الطريقة أصبحت كتابات مورجان جزءاً من علم الاجتماع الماركسي ، بل ولا تزال تلعب دوراً في روسيا الشيوعية .

جوبينو - الحتمية العنصرية :

أخذ كونت وماركس وسبنسر على عاتقهم شرح مبدأ التقدم وتفسيره . أما آرثر دي جوبينو Gobineau (١٨١٦ - ١٨٨٢) فقد كان على النقيض من ذلك ، حيث فجع لما اعتبره نكوصاً واضحاً في فرنسا في عصره ، وتطلع إلى كشف أسباب هذا النكوص والتقهقر ، وقدم نتائجه في أربعة مجلدات بعنوان « مقال في عدم تكافؤ الأجناس الإنسانية » (١٨٥٣ - ١٨٥٥) Essay on the Inequality of Human Races ، الذي يمكن اعتباره باعث النظرية العنصرية في علم الاجتماع .

كان المؤلف بوصفه منتمياً إلى الأرستقراطية الفرنسية فخوراً بأنه سليل الفاتحين النيوتونيين لبلاد الغال ، وكان يعتبر الألمان أقل عراقة من الفرنسيين نتيجة للاختلاط البيولوجي الضخم للألمان ، وتلك قضية تثير كثيراً من الجدل والمناقشة في حد ذاتها . أما العنصر الأسمى نقاء في رأيه فهو الذي ظل يحافظ على نقائه في إنجلترا . وهنا يظهر تأثير آراء جوبينو إلى حد ما بالمؤرخ المشهور أوغسطين تيري Augustin Thierry

وقد أكد جوبينو أهمية العامل العنصرى فى التطور الاجتماعى من خلال استبعادده للفروض الأخرى استبعاداً تعسفياً . فهو يقدم إجابة عن السؤال الذى مؤداه : لماذا تضمحل الأمم وتنحل ؟ ويقرر أن ذلك الانحلال لا يرجع إلى التصورات الدينية أو الانحلال الدينى أو الترف أو الفساد والفجور أو الظلم والطغيان . فقد بقيت كثير من الأمم مزدهرة بالرغم من وجود واحد أو أكثر من هذه العوامل والظروف ، وادعى أن التكوين العنصرى هو المتغير السببى الأساسى فى هذه العملية . ويستطرد فيقول : إن الظروف العنصرية هى التى تحكم المشكلات الكبرى فى التاريخ فالتفاوت العنصرى كاف لإذن لتفسير مصائر الشعوب ، حيث تستطيع الأجناس الراقية إحراز التقدم فى الوقت الذى تظل فيه أجناس أخرى كالهنود الأمريكيين مثلاً محكومة اجتماعياً وثقافياً بميراثها العنصرى ؛ ولذلك فإن كل المذنبات الأساسية من عمل الآريين الذين لا يمثلون فى الحقيقة مجموعة سلالية أو عنصرية . والعنصر الآرى فى رأيه هو سلف أرقى فروع الجنس الأبيض .

ولم يوضح جوبينو العوامل التى تكون عنصراً أو جنساً من الأجناس ، بل خلط خلطاً سيئاً بين العنصر بوصفه قسماً بيولوجياً من البشرية وبين الجماعات العرقية التى تتكون من أشخاص يتكاملون معاً عن طريق تقبلهم العام لثقافة معينة واشتراكهم فيها . وقد أكد - من وجهة النظر العنصرية هذه - أن غزو شعب بواسطة شعب آخر أرق منه عنصراً ، يتبعه تحسن فى النوعية الوراثية للغزاة شريطة الحفاظ على النقاء العنصرى . لكن من الشائع أن يختلط الغزاة أو المنتصرون بالمهزومين مما يترتب عليه انحلال ثقافى وانحلال عنصرى . ولذلك يمكن تلخيص التاريخ الإنسانى بوصفه سياقاً من عصور الآلهة والأبطال ثم الاختلاط والتوسط وهى المرحلة التى تتراجع خلالها المجتمعات الإنسانية وتتحول إلى مجرد قطعان . تلك هى نظرية النكوص التى تناقض نظرية التقدم .

ونظرية جوبينو نظرية خاطئة من الناحية الأنثروبولوجية . فليس ثمة أجناس

رانية وأجناس دنيئة . ونستطيع أن نقول إن العنصر لا يحدد القدرات الإنسانية الموروثة ، كما أن النظرية أيضاً خاطئة من الناحية السوسيولوجية ، وحيث يترتب غالباً على اختلاط الأجناس — شأنه شأن اختلاط الثقافات — ازدهار الثقافة — ونود أن نشير إلى أن الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع لم يتوصلا إلى هذه الحقائق المتاحة الآن في الوقت الذي أخرج فيه جوبينو مؤلفاته ، ولذلك كان من المستحيل كشف الضعف العلمي الذي تعاني منه هذه النظرية ، بل إنها على العكس من ذلك قد أثارت خيال الكثيرين .

ولم تحقق نظرية جوبينو العنصرية شهرة خلال حياته وبخاصة في فرنسا ، لأنها كانت تناقض النظريات السائدة في ذلك الوقت وبخاصة نظريات تيرجو وكوندرسيه وكونت ، وهي نظريات كانت تؤمن بالتقدم المطلق وغير المحدود .

وفي نهاية القرن التاسع عشر اتخذت نظريات جوبينو طريقها إلى ألمانيا من خلال عمل هوستون ستيوارت شامبرلين ، Houston Stuart Chamberlin ، وهو العمل الذي تأثر به الإمبراطور ولجم الثاني وحاشيته تأثراً عميقاً . ومع أن شامبرلين قد سار على منوال الخطوط الرئيسية لنظرية جوبينو ، إلا أنه ذهب إلى أن الاختلاط العنصري لا يكون دائماً معوقاً ثقافياً . فمن الممكن أن تظهر أنواع من الاختلاط مرغوباً فيها ، وهي ما ينبغي صيانتها والحفاظ عليه .

هذه المبادئ العنصرية سوف تتبناها الاشتراكية الوطنية أو النازية في مرحلة لاحقة . كما أن هذه النظريات قد ساعدت أيضاً على ظهور النزعة الأنجلوسكسونية ، وهي نزعة شاعت إلى حد كبير في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولعبت دوراً هاماً في سن القانون المقيد للهجرة في عام ١٩٢٤ ، وهو القانون الذي روجعت أقسامه الرئيسية في عام ١٩٥٢ .

بكل — الحتمية الجغرافية :

كان هنري بكل Buckle (١٨٢١ — ١٨٦٢) ابناً لأحد تجار لندن الأثرياء . وقد كان كثير الترحال وكرس حياته لمتابعة الأدب والعلم . وقد لعب دوراً في ابتداع شكل من أشكال الحتمية الجغرافية في الفكر السوسيولوجي في القرن التاسع عشر . لكنه لم يكمل مؤلفه « تاريخ المدنية في إنجلترا » The History of Civilization in England .

(١٨٥٧ - ١٨٦١) نظراً لوفاته في سن مبكرة . وتمثل الفكرة الرئيسية لديه في أن العمليات التاريخية والاجتماعية إنما هي رد فعل للظواهر الخارجية وتأثيرها على العقل ، كما هي من فعل العقل وتأثيره على تلك الظواهر . ومن الملاحظ أن الجزء الأول من هذه النظرية فقط هو الذى ظهر في كتاباته المنشورة . ويؤكد بـكل أن التقدم الثقافى يعتمد على ظهور الطبقة الفارغة أو العاطلة بالوراثة . وهو يظهر فقط حينما يزيد الإنتاج عن الاستهلاك . وهذا الفائض هو - فى المحل الأول - نتيجة لمجموعة من العوامل هي ، الظروف المناخية المواتية والتربة والغذاء المتاح ، وقد كان تدبير هذا الفائض من الغذاء فى التاريخ القديم يعتمد على طاقة العمل الإنسانى وتنظيمه من ناحية ، وعلى طبيعة الطبيعة أو البيئة الطبيعية من ناحية أخرى . والمناخ هو الذى يحدد نوعية العمل ، فالمناخ المعتدل يدفع إلى النشاط ، بينما يدفع المناخ الحار إلى الكسل والاسترخاء . وتظهر العادات المختلطة أو المتنافرة فى المناطق الشديدة البرودة . وقد اختبر بـكل هذه الفروض بواسطة ملاحظاته العامة للظروف الجغرافية والاجتماعية فى أيرلندا والهند ومصر وأمريكا الوسطى وبيرو ، وانتهى إلى أن ملاحظاته تدعم نظرياته .

وقد نخلع درجة من الأهمية السوسيوولوجية على المظاهر الطبيعية المرئية . فالبيئة الطبيعية العظيمة أو الفخيمة وكذلك البيئة المرعبة أو الخيفة تنمى الخيال لدرجة كبيرة . أما إذا كانت أقل عظمة وأقل قهراً ، فإن الذكاء يسود أو يشيع . وقد حاول بكل توضيح هذا المبدأ النظرى الفرعى من خلال المقابلة بين الحضارة الهندية والحضارة اليونانية .

وكان بكل يعتقد أن البيئة الجغرافية تؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً فى البدائين ، ثم أخذ هذا التأثير فى التقلص كلما تقدمت الثقافة ، حيث تتميز المراحل التاريخية اللاحقة بتعاضد سيطرة الإنسان على الظواهر الطبيعية الخارجية . وربما كان يستطيع أن يفسر لنا طبيعة هذه العملية (إذا ما كانت أتاحت له الفرصة لإتمام عمله) . ومن المعروف أن دراسة أثر الظروف الجغرافية قد شغلت كثيراً من الكتاب سبقوا بـكل أمثال أرسطو ، ومونتسكيو ، وبعض الجغرافيين الألمان . لكنه عبر عن هذا الموضوع بقوة نادرة ، وانتشر مؤلفه « تاريخ المدينة فى إنجلترا » انتشاراً واسعاً لعقود قليلة ، وكان له تأثير كبير فى دوائر المثقفين ، وصنفت نظرياته بوصفها حتمية جغرافية

أذات جانب واحد . إلا أن هذا المبدأ النظرى لم يستمر قبوله طويلا . فالمعروف الآن أن الجغرافيا تتدخل بدرجة معينة في تحديد التطور الاجتماعى والثقافى ، ولكنها لا تحدده تحديداً نهائياً . فالمصادر الطبيعية قد تكون متوافرة ، لكن الإنسان لا يستغلها استغلالاً كافياً أما إذا لم يتوافر مثل هذه المصادر ، فإن ذلك قد يؤدى إلى إعاقة كثير من التطورات .

ومن المؤسف أن بعض الجغرافيين الحتميين فى الوقت الحاضر لا يزالون يتحدثون بوجهة النظر هذه حتى الآن .

دانييلفسكى — بديل مبكر للنظرية التطورية :

يقول دانييلفسكى Danilevsky عالم طبيعى روسى (١٨٢٢ — ١٨٥) . اهتم اهتماماً عميقاً بالمسائل السياسية ، ونشر فى عام ١٨٦٩ — على دفعات — عملاً فى مجلة شهرية روسية بعنوان « روسيا وأوروبا » Russia and Europe حاول فيه أن يجيب عن السؤال الذى مؤداه : لماذا تكن أوروبا الكراهية لروسيا ؟ وفى مجرى مناقشته لهذا السؤال ، أقام نظرية عن تطور المجتمعات الإنسانية تختلف عن النظرية التطورية . وتعد نظرية دانييلفسكى عن التطور المجتمعى بمثابة نموذج أصبح فى السنوات اللاحقة بديلاً عن المذهب التطورى .

وكانت الملاحظة هى نقطة الانطلاق عنده . فمن غير العلمى أن النظر إلى التاريخ العالمى بوصفه تطوراً مستمراً للخبرة الأوربية ، وأن نتجاهل التطورات التى جرت وتجري فى مناطق أخرى من العالم ، أو أن نعالج هذه التطورات معالجة جانبية ، فضلاً عن أن المصادر التاريخية ينبغى تناولها ودراستها فى إطار النماذج الثقافية التاريخية أو الحضارات .

وقد ذهب إلى أن الشواهد المتاحة تمكن من تعيين ثلاث عشرة حضارة تتفاوت فى درجة كمالها ، واستقلالها ، وشبه استقلالها . وهذه الحضارات هى : المصرية ، والصينية ، والسامية القديمة ، والهندية ، والإيرانية والعبرية ، والإغريقية ، والرومانية ، والعربية ، والجرمانورومانية ، والسلافية ، والمكسيكية ، وحضارة « بيرو » .

وقد مرت كل حضارة من تلك الحضارات خلال دورة تماثل نمو الكائن العضوى :

الطفولة ، والشباب ، والنضج ، والهرم أو الانحلال . وهناك بعض الحضارات توقفت في مراحل مبكرة كحضارة المكسيك وبيرو ، بينما وصلت الحضارة السلافية - في عصره - لتوها إلى مرحلة النضج . أما الحضارة الجرمانو رومانية فقد كانت تمر بالفعل بمرحلة الهرم والانحلال .

وليست القبائل أو الشعوب - في رأيه - بمتخذة طريقها نحو الحضارة . فالقادرون على ذلك هم القادرون عقلياً وروحياً . بل إن التطور الحضارى ليس مقصوراً على قبيلة واحدة أو شعب واحد ؛ إنه يجرى في مجموعة من القبائل أو الشعوب التي ترتبط فيما بينها لغوياً . والاستقلال السياسى لشعب واحد على الأقل من هذه الشعوب هو شرط أساسى لا يمكن الاستغناء عنه حتى يجرى هذا التطور . وهناك أيضاً شعوب تتعارض نشاطاتها مع بناء الحضارة ، أو هي مضادة للحضارة ، كالهون * Huns والتتار والأتراك ، بينما تكون الشعوب الباقية نوعاً من الرواسب أو البقايا ، وهى ما أشار إليها دانييلفسكى بوصفها مادة أثنوجرافية .

ويذهب دانييلفسكى إلى أن كل حضارة تطور أسلوبها الخاص بها ، الذى يتضح أكثر ما يتضح في مرحلة النضج . وإن شئنا الدقة قلنا ، إن كل حضارة تلمع في عدد محدود من آفاق النشاط الإنسانى ومجالاته . فقد برز الإغريق في الجمال ، وبرع الرومان في القانون والتنظيم السياسى ، وتفوقت الحضارات السامية في المجال الدينى ، وبرزت المجتمعات الجرمانورومانية - حديثاً - في المجالات السياسية والتكنولوجية والجمالية ، بينما تبشر الحضارة السلافية بالخير في جميع المجالات .

والحضارات - ككل - غير قابلة للتداخل أو الانتقال ، لكن سماتها الفردية يمكن أن تستعار وبخاصة في مجال الإنجازات العلمية والتكنولوجية . بل إنها - أكثر من ذلك - قد تنتشر بواسطة الاحتلال أو الاستعمار ، وتنتشر بطريقة أقل كفاية بواسطة التطعيم أو التهجين . ولعل ازدهار الحضارة الهلينية شاهد على أسلوب التهجين هذا ؛ فقد نهض هذا الازدهار على أساس الاتصال بين الحضارة المصرية ومظاهر نمو الحضارتين الرومانية والكلتية . ومن الشائع أن الحضارة الأصلية أو حضارة

المنبع والحضارة الوافدة أو الفرعية تنتهيان في عملية التهجين هذه . لكن لكل حضارة - مع ذلك - عمرها المحدود . ولم يدع دانييلفسكى المعرفة بمحدود دورة النمو والانحلال ، لكنه ذهب - مع ذلك - إلى أن الحضارة تموت وتنتهى بضرورة داخلية طال بها الزمان أو قصر . وعند هذه المرحلة تعود الشعوب نفسها إلى حالة المادة الإثنوجرافية ؛ أى تدخل إلى متحف التاريخ ، مع أنها تحمل في المستقبل لواء حضارات جديدة .

هذا ، ولم تعرف أعمال دانييلفسكى وقت ظهورها ، لكنها جذبت الاهتمام في روسيا فجأة . ولذلك ظهرت طبعتان جديدتان من مؤلفه « روسيا وأوربا » تبعتهما ترجمة فرنسية مختصرة عام ١٨٩٠ . وربما كان هذا المؤلف من المصادر الهامة التي ألهمت أرفالد شبنجلر في مؤلفه « تدهور الغرب » Decline of the West (انظر الفصل العشرين) ، وهو عمل كان له تأثير واسع لسنوات قليلة ، بعد نصف قرن من ظهور السلف المغمور . لقد كانت نظرية دانييلفسكى عن تطور الحضارة وتدهورها نظرية غير مناسبة لعصرها ، حيث كانت تناقض المبدأ النظرى الشائع عن التطور ذى الخط الواحد نحو التقدم . يضاف إلى ذلك أن اللغة الروسية التي كتب بها قد عاقت شهرته والاعتراف به ، حيث ظل غير مترجم حتى عام ١٨٩٠ . ومع ذلك فقد أسهم دانييلفسكى في التطور التراكمى للنظرية السوسيولوجية ، وبخاصة في مجال دراسة التغير الثقافى والاجتماعى . وسوف نقابل بعضاً من أفكاره في أعمال تويني وسوروكين حينما نعرض نظريتهما في الفصل العشرين .

خاتمة الباب الثانى

لقد ظهر خلال نصف قرن من الزمان عدد من التيارات فى العلوم الاجتماعية ، وتقاربت هذه التيارات بعد فترة لتسهم فى إطار نظرية علم الاجتماع . لكنها كانت تفتقد الاتصال فى المرحلة الأولى . فقد كان سبنسر — على سبيل المثال — على علم بأعمال كونت ، حتى إنه استعار منه اصطلاح « علم الاجتماع » ، لكنه لم يتأثر مع ذلك بإسهامات العلامة الفرنسى ، كما كانت أعمال كونت مألوفة لدى لوبلاى . وتأثر جوبينو بأوجستين تيرى ، والمؤرخ الذى تأثر بملاحظات كونت عن أهمية الجنس أو العنصر . وقد ترعرع كينيليه فى نفس المناخ الثقافى — شأنه شأن كونت — واعترف بأنه لم يتأثر بمؤلف مثل تأثره بكونت ، كما أشار إليه أيضاً ، واقتطف من أعماله . وكانت كتابات سبنسر مألوفة لمورجان ، لكن استخدامه لمصطلح التطور كان استخداماً عارضاً فى مناقشاته الرئيسية . وتنهض الصيغة الأصلية للماركسية — فى جانب منها — على الاستكشافات السوسيولوجية الأخرى (مع أنها ترتبط بالمنابع العقلية المختلفة للفلسفة الهيجيلية ، والاشتراكية المثالية ، وأخيراً الاقتصاد السياسى البريطانى) . لكن لإنجلز أفاد كثيراً فى عمله من أفكار مورجان . أما أعمال بـكل ودانيلفسكى فإنها تبدو منفصلة تماماً عن كتابات معاصريهم من علماء الاجتماع .

ولقد كتبت أغلب الإسهامات — التى عرضناها تفصيلاً — من واقع الاعتقاد الراسخ بأن التطور هو القانون الأسمى للوجود ، فكانت نزعة سبنسر التطورية نزعة كونية . أما مذهب كونت التطورى فكان تعدياً مع تأكيداً للعوامل الفكرية (الأيديولوجية) والديمجرافية . أما نزعة ماركس فقد كانت اقتصادية ، بينما كانت نزعة مورجان تكنولوجية ، وفى مقابل أولئك الكتاب أرسى دانيلفسكى دعائم نظرية دورية فى التغير الاجتماعى ، مستبعداً ديماطيقية التطور التقدى ، كذلك رفض تايلور وجوبينو ولوبلاى مبدأ التطور التقدى للمجتمع الإنسانى .

لقد كان اكتشاف عوامل التقدم — أو محددات التغير الاجتماعى باللغة المعاصرة — واحداً من أكثر المسائل التى شغلت أذهان التطوريين الأوائل ، كما شاع الميل إلى

تأكيد عامل واحد بوصفه العامل الأساسي أو المسيطر على الأقل . وبالإضافة إلى العوامل الفكرية والديموقراطية والاقتصادية والتكنولوجية التي تبناها أصحاب المذهب التطوري ، أكد جوبينو وبكل تأكيد كبيراً على العوامل العنصرية والجغرافية .

وهناك منطلقان هامان — من وجهة النظر المنهجية — في هذه البدايات المبكرة . فقد أوضح كيتليه كيفية استخدام المناهج الإحصائية في دراسة الظواهر الاجتماعية . كما أنجز لوبلاي عملاً ممتازاً باصطناع المنهج الذي أصبح يعرف فيما بعد بمنهج دراسة الحالة . وبما هو جدير بالذكر أن هذين المنهجين لم يستخدموا إلا بعد مرور وقت غير قصير . فلم يستخدم المنهج الإحصائي إلا في نهاية القرن التاسع عشر في دراسات اجتماعية متخصصة وفي مجال علم الإجمام أولاً . ولم تنم فكرة إقامة علم اجتماع على أساس علمي كمي إلا في العشرينيات من القرن العشرين . وقد استخدم منهج لوبلاي — من ناحية أخرى — منذ البداية على يد عدد من أتباعه وفي النطاق المحدود لدراسات الأسرة . لكن علماء الاجتماع الأمريكيين اكتشفوا — مستقلين إلى حد ما عن توجيه لوبلاي — في العقد الثاني من القرن العشرين فقط منهج دراسة الحالة وجعلوه منافساً للمنهج الإحصائي .

هذا ، ولم يكن يقصد كاتبو المؤلفات التي قدمناها ، أن تكون أعمالاً في علم الاجتماع باستثناء كونت وسبنسر فقط ولوبلاي إلى حد ما ؛ أولئك الذين كانوا على دراية بأنهم يقيمون علماً جديداً . فقد كان كيتليه مهتماً بالإحصاء ؛ أما ماركس وجوبينو وبكل ودانيلفسكي فكانوا يصنفون أعمالهم بوصفها تنتمي إلى فلسفة التاريخ ؛ وكان تايلور ومورجان ممن أسهموا في ميدان الأثنولوجيا .

لقد أصبح ممكناً الآن أن ندرك أن علم الاجتماع نفسه ظل تصوراً غامضاً في عصر الرواد ، وأن المشكلات العلمية — التي تكون اللب الحقيقي للنظرية السوسيولوجية — قد ظلت قائمة دون أن تلقى إجابة أو تفسيراً ، كما ظلت المناهج — فيما عدا عمل كيتليه ولوبلاي — غير ناضجة أو من قبيل الهواية . لكننا — مع ذلك — لانعدم ملاحظات واستبصارات ذكية لمعت في هذه المرحلة المبكرة ، أثارت الفكر وحملت الثمرة العامة خلال العقود المتعاقبة .

الباب الثالث

ظهور المدارس المتنافسة

الفصل الخامس

الداروينية الاجتماعية

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقريباً المرحلة الثانية من تاريخ علم الاجتماع . وقد ننظر إلى هذه المرحلة — من ناحية — بوصفها مرحلة صراع المدارس ، حيث كان الدارسون في ميدان علم الاجتماع في هذه المرحلة قد ألفوا النظريات المختلفة ، وأدركوا الفروق بينها ، وربما بالغوا في هذه الفروق ، وذلك يناقض ما تحقق في المرحلة المبكرة ، ولذلك وجهوا جانباً كبيراً من جهودهم إلى تقويض النظريات التي يختلفون معها . ولما كان المبدأ التطوري هو الذي ساد في المرحلة المبكرة فإنها قد تميزت بنوع من الوحدة والاتفاق ، اللهم إلا ذلك الجدل الذي كان يدور أساساً حول تحديد العامل البارز المسئول عن تطور المجتمع .

ومع ذلك ينبغي أن ندرك أن سيطرة النزعة التطورية لم تكن سيطرة مطلقة . ففي الوقت الذي اتجهت فيه هذه النزعة إلى اختزال علم الاجتماع في دراسات الديناميكا الاجتماعية ، وتفسير بناء أى مجتمع ووظيفته في ضوء المرحلة التطورية التي يمر بها ، ظهر عدد محدود من علماء الاجتماع الذين ساروا على منهج كونت في دراسة القضايا التي تدور حول الاستاتيكا الاجتماعية . وقد طوروا خلال نشاطهم هذا اتجاهاً جديداً في علم الاجتماع يمكن أن ننتهه بالاتجاه النسقي أو التحليلي ، وهو يركز أساساً على دراسة بناء المجتمع ووظيفته ، ويكرس قليلاً من الجهود لدراسة المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع . وقد آمن بعض من رواد علم الاجتماع التحليلي بالتطور ، لكن هذا التطور لعب دوراً ثانوياً إلى حد ما في نظرياتهم .

وتحتل الداروينية الاجتماعية مكان الصدارة بين المدارس العديدة التي تفرعت إليها النظرية التطورية الرئيسية . ومن الجدير بالذكر أن تشارلز داروين الذي ألف « أصل الأنواع » (١٨٥٩) The Origin of Species وأصل الإنسان (١٨٧١) Descent of Man والذي ابتكر النظرية الحديثة في التطور البيولوجي ، لم يكن داروينياً اجتماعياً . فلم يناقش مشكلات الفلسفة الاجتماعية ، كما كان يؤكد دائماً التناقض والاختلاف بين عمليات التطور البيولوجي وعمليات التطور الاجتماعي .

باجوت :

يعد والتر باجوت Bagehot (١٨٢٦ - ١٨٧٧) أول مؤلف حاول إقامة نظرية سوسيولوجية بتطبيق مبادئ الانتخاب الطبيعي والقابلية للتغير على المجتمع الإنساني . وهو ينتمي إلى أسرة من الطبقة المتوسطة الإنجليزية ، وتلقى دراساته في أوكسفورد* ، وعمل في مجال البنوك ، ثم شغل منذ عام ١٨٦٠ منصب تحرير مجلة « الإيكونوميست » ، وعرض لأول مرة وجهات نظره في سلسلة من المقالات نشرت في عام ١٨٦٧ في Fortnightly Review ، ظهرت هذه المقالات فيما بعد مجمعة في كتاب أو مؤلف بعنوان « الفيزياء والسياسة » Physics and Politics عام ١٨٧٢ .

ويحاول في هذا العمل أن يحدد الطابع الأساسي للصراع الجماعي . وتتمثل الخاصية الأساسية التي توصل إليها في هذا الصدد في أن مثل هذا الصراع يجري من خلال جماعات تضم أعضاء متنافسين ، ولا يجري من خلال الأفراد . وهنا يظهر بوضوح تفوق الجماعات المتناسكة على تلك التي تفتقد هذا التماسك . ويذهب إلى أن الفرق بين المتحضرين وغير المتحضرين يشبه الفرق بين الحيوانات المتوحشة والأليفة . وقد أكد أن عملية استئناس الناس هي نفسها عملية استئناس الحيوان ، وتلك قضية عجيبة من زاوية الاختلافات الواضحة بين العمليتين ، فقد عاشت أكثر القبائل

* بالرجوع إلى المؤلف الذي كتبه الأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر بالإنجليزية عن والتر باجوت ، دراسة في الفكر الفيكتوري ، تبين أن باجوت قد تلقى دراساته الجامعية في جامعة لندن (كلية الجامعة) ، وذلك لأن أكسفورد وكبريدج ، مآكثنا في وقته تقبلان أحد أبناء الأسر التي تنتمي إلى مذهب آخر غير مذهب الكنيسة الإنجليزية . (المترجم)

قابلية للتطبع على ذلك ، ثم ظهرت الأمم ذات الأنساق الأسرية التماسكة التي امتلكت وجه الأرض .

ويعد هذا التصور تصعيداً لمبدأ البقاء للأصلح عند المستوى السوسولوجي . وينبغي أن نستكشف العامل الذي يؤدي إلى تماسك الجماعة ، طالما أن هذا التماسك على مثل هذه الدرجة من الأهمية . ويتمثل هذا العامل لدى باجوت فيما يسميه « كعكة العادات الاجتماعية The Cake of Custom » ، أو ميل الذرية إلى التشبه بالآباء ليس من الناحية البيولوجية فحسب وإنما من الناحية العقلية أيضاً . وهنا يثار سؤال مؤداه : ما هي القوى التي تحفظ هذه العادات الاجتماعية وتصونها ؟ يحدد باجوت في إجابته عن هذا السؤال ثلاث قوى :

- الأولى : الدين بما يتضمنه من الخوف من الجزاءات المروعة .
- والثانية : الميل إلى قمع الانحرافات التي تهدد النظام المستقر ، والذي يدعم بدوره العادات الاجتماعية ويساندها . ويعتقد باجوت أن أي بربرى لا يستطيع أن يحتمل رؤية فرد من أفراد أمته ينحرف عن العادات الاجتماعية القديمة لقبيلته أو استعمالاتها .
- والثالثة : ميل الإنسان لمحاكاة ما هو موجود أمامه ، علماً بأن هذه المحاكاة لا تتم على المستوى الشعوري . وهي تنتشر كالوباء ، وتنتشر بقوة أكبر بين الأطفال والمتوحشين . وهي مسئولة عن التماثل المدهش الذي يطبع المجتمع الوحشى ، كما أنها مسئولة أيضاً عن تلك الحقيقة التي تذهب إلى أن المتوحشين أسرع تقليداً وأكثر إجادة لهذا التقليد (لا تذهب المعرفة الاجتماعية الحديثة إلى أن تلك السمات تميز بالضرورة المجتمع « الوحشى ») .

ويسبق باجوت بتأكيد هذه لفكرة المحاكاة جبرائيل تارد الذي يعد واحداً من مبتكرى علم الاجتماع التحليلي ، كما أنه أسهم إسهاماً واضحاً في تقويض النظرية التطورية في علم الاجتماع (انظر الفصل الثامن) .

وقد ناقش باجوت العادات الاجتماعية ، لكي يوضح أن تماسك الجماعة هو المطلب الرئيسى لإحراز النصر في الصراع الجماعى ، واستعار من داروين مبدأ آخر

من المبادئ التي تجعل البقاء للأصلح عملية ممكنة هو : القابلية أو التحول variability فبدون هذه التغييرية يصبح الصراع من أجل البقاء خلواً من المعنى ، ولا يترتب عليه أي تحسينات في التنظيم البيولوجي أو الاجتماعي . كذلك آمن باجوت بالتقدم - شأنه شأن سبنسر - فوضح بالإضافة إلى الميل إلى المحاكاة مبدأ الميل المضاد لدى النسل أو الأبناء للاختلاف عن أسلافهم ، لكي يفسر إمكان حدوث هذا التقدم . وذهب إلى أن التقدم يصبح ممكناً - فقط - إذا كانت قوة الشرعية التي تنهض على أساس المحاكاة فعالة بالدرجة التي تمكنها من تحقيق تماسك الأمة ، وذلك بشرط ألا تتعاضد هذه القوة للدرجة التي تمحو الاختلافات وتجهضها وتعوق الميل الطبيعي المستمر إلى التغير . كما أن استمرار هذه الجماعات وبقائها رهن بتحقيق التوازن بين تلك القوى ، وذلك لأن هذا التوازن جدير بأن ينمى كفاية الجماعة ومقدرتها . وهو يذهب إلى أن هذا التوازن هو الخاصية الرئيسية للمجتمعات الديمقراطية التي ترك الباب مفتوحاً أمام المناقشة وتبادل الآراء مما يترتب عليه أن يظل الباب مفتوحاً أيضاً أمام التقدم والتجديد * .

جمبلوفتش :

لم تحظ أفكار باجوت بشهرة واسعة على الإطلاق ، بل قوبلت بدرجة كبيرة من التجاهل ، وذلك لا يمكن أن ينطبق على ممثل آخر من ممثلي الداروينية الاجتماعية ألا وهو لودفيج جمبلوفتش Gumplowicz (١٨٣٨ - ١٩٠٩) اليهودي البولندي . وقد التحق جمبلوفتش بعمل أكاديمي في المملكة النمساوية الهنغارية ، حيث كان العداء للسامية على أشده ، وكان الصراع العرقى يسيطر على المسرح السياسي . وقد غاث طوال حياته من مركب نقص ، طبع سنواته الأخيرة بطابع مأساوي ، ففي عام ١٨٩٤ انتحرا ابنه ، وفي سنة ١٩٠٩ أنهى حياته بيده بعد أن قتل زوجته . وقد خفت الغمة التي جلت حياته في عام ١٩٠٣ نتيجة لزيارة عالم الاجتماع الأمريكي « وارد » ، الذي كان رجلاً غاية في التفاؤل (انظر الفصل السادس) ، لكنها لم تنقشع تماماً . ومن نتائج

* للمزيد من دراسة أفكار باجوت يرجع إلى

Prof. A. Abdul - Muzz Nasr, Walter Bagshot : A Study in Victorian Ideas, Alex. Univ. Press

1950.

(المترجم)

هذه الزيارة أن سنحت الفرصة أمام جمبلوفتش لنشر مقال في المجلد التاسع من المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع (A.J.S.) ينطوى على ما يناقض تعاليمه المبكرة ، حيث اعترف بأن العقل الإنساني — الذى هو نفسه قوة طبيعية — يمكن أن يعدل القوانين الحديدية للعمليات الطبيعية .

وقد ارتبط العمل الأكاديمي لجمبلوفتش بجامعة « جراتس » الإقليمية ، حيث كان محاضراً أول الأمر ، ثم عين أستاذاً بعد عام ١٨٨٢ ، وعقد صلاته الأولى بعلم الاجتماع من خلال قراءته لأعمال كونت وسبنسر . أما مؤلفاته الكبرى فهي : « العنصر والدولة » (١٨٧٥) Race and State ، « وصراع الأجناس » (١٨٨٣) ، Race Struggle ، ثم « موجز علم الاجتماع » (١٨٨٥) Outline of Sociology على وجه التخصيص وقد كتب أعمالاً أخرى كثيرة أضافت قسطاً قليلاً من الأهمية إلى أفكاره التي عبر عنها في « موجز علم الاجتماع » .

ومع أنه كان يؤكد في جميع كتاباته ضرورة ربط علم الاجتماع بالميدان العام للعلم ، إلا أنه كان يصر على أن الظواهر الاجتماعية تشكل طائفة متميزة عن جميع الظواهر الأخرى ، لما تتسم بها من سمات أساسية . وعلم الاجتماع في رأيه هو علم المجتمع الإنساني والقوانين الاجتماعية ، ولذلك فهو أساس جميع العلوم الاجتماعية الأخرى التي تركز جهودها لدراسة مظاهر وجوانب خاصة محددة من الحياة الاجتماعية .

أما التطور الثقافي والاجتماعي — عنده — فهو نتاج خالص للصراع بين الجماعات الاجتماعية ، وهو يماثل الصراع من أجل البقاء ، والبقاء للأصلح بين الأفراد . والصراع الجماعي في نظريته عن التطور يحل محل الصراع الفردي ؛ فالجماعة — فقط — هي العنصر الهام ، لأن الفرد ما هو إلا نتاج جماعي . هناك أقلية فقط من الأفراد ليست ذات أهمية تتلقى تعليمها من انطباعات وافدة من خارج جماعاتهم الاجتماعية . إن المجتمع أو الجماعة هو الذى يفكر ، ولذلك فإن القول الذى يذهب إلى أن الإنسان يفكر بوصفه فرداً إنما هو ضرب من الهذيان .

لماذا إذن ينبغي على الجماعة أن تقتتل وتضطرع ؟

يقدم جمبلوفتش فرضين أساسيين ؛ يتمثل أولهما في الأصل التعددي Polygenetic ومضمونه أن النوع الإنساني قد ارتقى عن نماذج قديمة مختلفة ومتعددة في أماكن مختلفة

وعصور مختلفة ، ولذلك فإنه ليس هناك رابطة دم بين الأجناس . أما الفرض الثانى فيذهب إلى أن هناك عدااء وكراهية بين الأجناس والجماعات المختلفة لا يمكن التغلب عليهما . وقد توصل إلى هذين الفرضين بواسطة الاستنباط ودلل عليهما بحجج قوية ، حيث يذهب إلى أننا كلما استرجعنا الماضى وجدنا عدداً أكبر من الجماعات الاجتماعية الصغيرة والمعاشر التى تتميز بالشيوع الجنسى والمساواة فى الوضع الاجتماعى . وقد كان الصراع (الحرب) ينشأ بينها مباشرة نتيجة للرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية (وهنا — كما فى مواضع أخرى كثيرة — نشم من تعاليم جمبلوفتش رائحة ماركسية نفاذة) . وكانت الحروب فى العصور القديمة تنتهى بإبادة الجماعة المهزومة ، ورأى الناس فى عصور لاحقة أنه من الأفضل لهم أن يستعبدوا المهزومين ويستغلونهم اقتصادياً ، ولذلك ظهرت الدولة من خلال تسلط جماعة على أخرى بهذه الطريقة . وقد لاقت هذه النظرية قبولا — وإن كان غير مستقر — لدى كثير من علماء الاجتماع حتى أولئك الذين ينتمون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبخاصة لعدم وجود فروض مقبولة أو شبه مقبولة فى ذلك الوقت .

وبعد أن تكونت الدولة انقسم الصراع الجماعى وتشعب ، وظهرت الحرب التى تثيرها الرغبة المتأججة فى الغزو بين الدول ، كما ظهر بالإضافة إلى ذلك الصراع الطبقي داخل الدول ذاتها . ومع أن الطبقات المتصارعة قد تغيرت عبر التاريخ كما تغيرت أهدافها أيضاً ، إلا أن الطبقة التى تحتل مركز القوة تدرك دائماً أنها تستطيع أن تحافظ بسهولة على سيطرتها ، وأن توسع من نطاقها من خلال تأسيس نظم قانونية وسياسية . وتقترب جميع هذه الأفكار المتعلقة بالدولة كثيراً من الماركسية أو هى تطابقها .

كان جمبلوفتش — شأنه شأن كثير من المفكرين الألمان فى عصره — يميل إلى المطابقة بين الدولة والمجتمع فالمجتمع بالنسبة له هو الجماع الكلى للجماعات المتصارعة التى ترتبط كل منها بمصلحة مشتركة أو أكثر . ويتجه الناس الذين يشعرون بتقاربهم ويرتبطون بمصلحة أو مصالح مشتركة — فى كل مكان — إلى أن يعملوا معاً بوصفهم وحدات تصارع من أجل السيطرة . ومن هنا تتشكل الجماعات ويظل الصراع حاداً لا يلين .

لقد كان متشائماً — على خلاف غيره من التطوريين — فيما يتصل بالتقدم —

ولم يستطع قبول فكرة تطور الجنس البشرى ككل ، لأن مثل هذا الجنس غير موجود في رأيه . وقد استبعدت نظريته القائمة على فرض (الأصول المتعددة) إمكان التطور الموحد ، وآمن بأن التطور في كل جماعة كان أقرب إلى التشتت أو التباعد أو التفرق ، ولم يجد الطريق ممهداً أمامه ، بل كان مليئاً بالمعوقات . وقد حدث تطور وتقدم جزئى في كل دولة ، لكن كان هناك برابرة ينتظرون دائماً إشارة لبدء عملية التدمير والتخيط . ومع أنه من المؤكد أن جمبلوفتش لم يستعر شيئاً من دانييلفسكى ، إلا أن هناك نوعاً من التوازي بين وجهة نظره هنا وبين وجهة نظر دانييلفسكى حول ظهور حضارات خاصة (لا الحضارة الإنسانية العريضة) ، وحول وجود قوى نافية أو تدميرية (انظر الفصل الرابع) . ويستمر في عرض وجهة نظره فيقول : إن سقوط كثير من الدول القوية قبل هجوم قطعان بربرية صغيرة ، لا يمكن أن يفهم إلا في ضوء الاعتراف بوجود أعداد اجتماعيين أو داخليين . وهو هنا يسبق توينبى في آرائه .

قصارى القول أنه ليس هناك تقدم أو تفهقر في مجرى التاريخ ككل . فالتقدم يمكن أن يلاحظ — فقط — في مراحل بعينها ، وفي أقاليم بعينها . وتقترب نظرة جمبلوفتش كثيراً في هذا الصدد من رأى الشائع اليوم أكثر من وجهات نظر معاصريه المتفائلين .

راتسنهوفر :

تظهر الداروينية الاجتماعية في شكل أكثر اعتدالاً في عمل العالم الاجتماعى النمساوى جوستاف راتسنهوفر Ratzenhofer (١٨٤٢ — ١٩٠٤) . ولد ذلك الرجل — الذى أصبح تلميذاً في المدرسة الحربية وهو في السادسة عشرة من عمره — في ظروف متواضعة واشترك في معارك عديدة . وقد حظى بخدمة متميزة في الحرب ، حيث عين في عام ١٨٧٨ مسئولاً عن أرشيف الجيش ، وهو مركز أتاح له فرصة عظيمة للقراءة ، وأثار لديه حافز الكتابة ، ثم رقى في عام ١٨٩٨ إلى رتبة فيلد مارشال ، وبعد ذلك رئيساً للمحكمة العسكرية العليا في النمسا ثم تقاعد في عام ١٩٠٣ . ولقد كوّن هذا الرجل نفسه ثقافياً وعقلياً وتأثر بكتابات كونت وسبنسر وجون ستيوارت مل وجمبلوفتش . وأعماله الأساسية هي « طبيعة السياسة وغايتها » (١٨٩٣) Natu)e and End of Politics ودراسات سوسيولوجية (١٨٩٨) Sociological Studies

« وعلم الاجتماع » (١٩٠٨) . وقد توفى على ظهر سفينة وهو في طريق عودته من رحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ألقى هناك عدة محاضرات حققت نجاحاً عظيماً . وعلم الاجتماع عنده هو علم العلاقات الإنسانية المتبادلة ، وهو — أى علم الاجتماع — يستهدف كشف الاتجاهات الرئيسية للتطور الاجتماعى ، وشروط الرفاهية الاجتماعية للإنسان .

وتتمثل المشكلة الرئيسية فى علم الاجتماع فى كشف الطابع الفريد للانتظام الاجتماعى وتمييزه عن انتظام عالم الظواهر بوجه عام . وعلى علم الاجتماع أن يكشف وأن يعين المبدأ الذى يحكم جميع المسائل الاجتماعية ويساعد بذلك على حل المشكلات الاجتماعية .

والمصلحة هى المبدأ المسيطر والقوة المحركة urkraft ، وهى المفتاح الذى به تنفتح كنوز علم الاجتماع . والحياة الاجتماعية فى رأى راتسنهوفر هى حزمة من المصالح تضرب بجلورها فى الطبيعة الحقيقية للإنسان . والمصلحة هى التعبير عن حاجة من خلال الوعى بضرورتها . والحاجات فى حد ذاتها موروثة أو غريزية ، ولكنها تصبح مصالح ينبغى إدراكها بواسطة العقول الإنسانية بوصفها ضرورية .

وقد صنف راتسنهوفر المصالح إلى تناسلية ، وفسولوجية (الغذاء) ، وفردية (تأكيد الذات) ، واجتماعية (تنهض على أساس القرابة وتوجه نحو رفاهية المجتمع) ، وترنسندنالية أو متعالية (الدين) . هذه النماذج الخمسة من المصالح هى القوى الحقيقية وراء الفعل الفردى أو الجماعى . ويتجلى وجود المجتمع فقط فى العملية الاجتماعية التى هى الجماع الكلى للعلاقات القائمة بين الناس . لكن هذه العلاقات تنهض بدورها على سلوك السعى وراء المصلحة الذى يوجه الفعل الاجتماعى كله .

وقد اعتقد — بوصفه رجلاً عسكرياً قديماً — أن الصراع هو الذى يحكم فعل الجماعة ، وأن النظام الاجتماعى العام هو تنظيم للصراع من أجل البقاء . والصراع هو الذى يسود نتيجة لميل الإنسان الموروث إلى أن يساير بواعثه الأولية وعدائه لرفاقه من بنى الإنسان . ويتحدد هذا الميل بتزايد السكان . وهنا تظهر الحاجة إلى وجود القهر الذى يمارسه الحكام ، وتظهر بداية التعقد الاجتماعى والدولة . ويقود التوسع الأبعد مدى إلى أن تغزو دول دولا أخرى ، وهى عملية تؤدي إلى مزيد من التعقد والتباين .

وتقوى الصراعات والحروب - بوجه عام - البناءات الاجتماعية وتحفظ تماسكها ، بينما تؤدي الثقافة والتجارة إلى إضعاف الرباط الاجتماعي .

سمول :

أسهم ألبين سمول Small (١٨٥٤ - ١٩٢٦) - أكثر من أى عالم آخر - في التقدم الأكاديمي لعلم الاجتماع ، مع أنه لم يكن مفكراً أصيلاً .

ولد سمول في « مين » Maine ودرس في كولبي كوليج Colby College ، ثم في معهد نيوتن اللاهوتي The Newton Theological Seminary ، ثم قضى أخيراً عامين في جامعتي برلين وليبنزج ، حيث حصل قدراً كبيراً من المعرفة بالعلم الاجتماعي الألماني . وظل لمدة عشر سنوات أستاذاً للتاريخ والاقتصاد في كولبي كوليج ، ثم رئيساً لها لمدة ثلاث سنوات . وعين في عام ١٨٩٢ رئيساً للقسم الجديد لعلم الاجتماع في جامعة شيكاغو ، وهو أول قسم من نوعه في جميع أنحاء العالم . وقد ظل يشغل مركزه هذا حتى وفاته ، ولعب دوراً عظيماً في تدريب جيل كامل من علماء الاجتماع . وفي عام ١٨٩٤ نشر بالاشتراك مع جورج فنسنت G. Vincent أول كتاب مدرسي تمهيدي في علم الاجتماع ، وأسس في السنة التالية المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع (A.J.S.) التي ظل رئيساً لتحريرها حتى وفاته . وفي عام ١٩٠٥ نشر عمله الرئيسي الممتاز « علم الاجتماع العام » . هذا وقد جعل الفكر الأوربي مألوفاً لمواطنيه بواسطة تعليمه وكتاباته ، كما نمت الاعتراف بعلم الاجتماع الأمريكي في أوروبا . وكان كل ذلك مبرراً كافياً لأن يتأسس المجمع الدولي لعلم الاجتماع في عام ١٩١٣ .

ومع أن سمول قد تأثر براتسنيوفر ، إلا أنه خفف من الداروينية الاجتماعية المعتدلة التي يمثلها الأخير ، واختزلها إلى نظرية عن المصالح وصراعتها ، تماثل تصوره المبكر عن الرغبات desires بوصفها المنابع الرئيسية للفعل الإنساني في المجتمع . وهي فكرة من المحتمل أن يكون قد استعارها من وارد .

وقد عرف سمول المصلحة في مؤلفه « علم الاجتماع العام » بأنها « قدرة أو طاقة غير مُشبعة مطابقة لشرط غير متحقق » . وهو يقول إن هذه المقولة تعد محاولة للتعبير

عن شيء ما فيما وراء الشعور. والغموض الذى يلف هذه العبارة يميز لسوء الحظ أعمال سمول بوجه عام .

والمصلحة هي محور نظريته السوسيولوجية . والمصالح هي أبسط أساليب الحركة التي يمكن تتبعها في السلوك الإنساني ، الذي يتجلى في عملية التطور والتوافق وإشباع المصالح . وتنقسم الأخيرة (إشباع المصالح) إلى ست فئات : للصحة ، والثروة ، والمشاركة الاجتماعية ، والمعرفة ، والجمال ، والحق . فالمصالح — من المنظور الذاتي — تفهم بوصفها رغبات ، أما من المنظور الموضوعي فإنها تدرك بوصفها مطالب Wants .

وتحكم المصالح كلا من الحياة الفردية والاجتماعية . والفرد — في أى زمان — هو نتاج لصراع مستمر بين مصالحه ، كما أن المجتمع هو نتيجة للجهود الغفيرة التي يبذلها الأفراد لتحقيق مصالحهم . ويؤكد سمول العلاقة التساندية بين الأفراد والجوانب الاجتماعية من صراع المصالح فيقول : « إن الفرد ليس وسيلة للمجتمع كما أن المجتمع ليس وسيلة للفرد ، وإنما يعد كل منهما وجهاً للآخر ؛ فالمجتمع مركب من أوجه نشاط الأشخاص ، والشخص هو مركز الدفعات الشعورية التي تتحقق في المجتمع بصورة كاملة » .

وقد استخدم سمول اصطلاح المجتمع Society في هذا الصدد ، بينما كان يستبدله في أعماله المبكرة باصطلاح Association . وكان يصر على أن الاختلاف بين الاصطلاحين ليس مجرد اختلاف لفظي . فكلمة Society توحى بنظرة استاتيكية كما يقول ؛ بينما تنطوى كلمة Association على نظرة دينامية . وكان يأمل في دراسة عملية التجمع الإنساني Human Association ، حيث إن الصراع في هذه العملية هو النمط الأولي الذي ينطوى على تصادم المصالح وتعارضها . وذهب سمول — متمسكا بمفضلاته الأخلاقية — إلى تأكيد أن الصراع يحل نفسه ويتحول إلى تعاون بواسطة التنشئة الاجتماعية .

وبغض النظر عن التأثير الشخصي لسمول ، فإن وجهات نظره لم تؤثر كثيراً على علم الاجتماع الأمريكي ، بل إن العمر لم يطل بها . وهناك سبب واحد واضح مؤداه ، أن سمول قد طور وجهات نظره هذه في نهاية القرن التاسع عشر . ومن ثم كانت تنتمي إلى ضرب من علم الاجتماع كان بالفعل آخذاً في الأفول في ذلك الوقت . ومع أنه — على خلاف معظم معاصريه — لم يقيد أفكاره بالمبدأ التطوري ولم ينظمها

حوله ، فإنه كان يسلم — بدون شك — بصدق المذهب التطورى فى جملة . وكان مقتنعاً بالتطور نحو التقدم كما يتجلى فى الحركة من الصراع الأصيل إلى المسألة عن طريق التنشئة الاجتماعية . وآمن بأن العملية الاجتماعية تؤدي بحكم ضرورة داخلية إلى اللاتجانس باستمرار ، وهى نظرة تدير على نفس الدرب الذى سارت عليه نزعة سبنسر التطورية .

لكن شرح سمول للعلاقة بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية وعلم النفس ، كان متسقاً إلى حد كبير من التفسير الراهن لهذه العلاقة . وقد كان مصرّاً على وحدة العلوم الاجتماعية كما ظهر بوضوح فى مؤلفه « معنى العلوم الاجتماعية » (١٩١٠) ، حيث أشار إلى أن كل علم يوجه اهتمامه الأساسى إلى جوانب بعينها من شىء واحد ، وكتب حول علم النفس والاجتماع يقول : « يتخذ عالم النفس المجتمع بوصفه الحقيقة الثابتة والمعروفة لكى يتجه إلى دراسة ميكانزمات الفاعلين الأفراد ، أما عالم الاجتماع فإنه يسلم جدلاً بالفرد لكى يتجه إلى دراسة التجمع أو المجتمع » . وما يؤسف له أن علماء الاجتماع لم يعملوا دائماً بهذه النصيحة الممتازة .

سمنر :

يظهر نوع متميز من الداروينية الاجتماعية فى كتابات واحد من أهم علماء الاجتماع الأمريكين هو وليم جرام سمنر Sumner (١٨٤٠ - ١٩١٠) . ولد سمنر فى باترسون Paterson لأب إنجليزى هجر موطنه الأصيل ، لأن تقدم الثورة الصناعية أصاب تجارته بالإفلاس والدمار . وبالرغم من هذه الخلفية ، أصبح الابن واحداً من أقوى أبطال مبدأ « دعه يعمل » ، الذى كان فى جانب منه — انعكاساً للثورة الصناعية فى عالم الأفكار .

قضى سمنر وهو فى منتصف الحلقة الثالثة من عمره « ٢٥ عاماً » عدداً من السنين فى أكسفورد . وقد أظهرت تقارير المناقشات المحفوظة هناك ، أن المشكلة الرئيسية موضع المناقشة تتمثل فى إمكان قيام علم للمجتمع ، وأين ينبغى أن يبدأ هذا العلم ، وكيف يمكن بناؤه . وغالباً ما اعتبرت فلسفة التاريخ — على نهج بـكل — بمثابة نقطة الانطلاق . لكن العلم الاجتماعى ينبغى أن يكون علمياً استقرائياً ، ولم يكن

هناك من يستطيع أن يوضح كيفية جمع مواد وتنظيمها حتى يمكن أن تنجز عملية الاستقراء .

وفي عام ١٨٦٨ - وبعد عودته من إنجلترا - عين مدرساً بجامعة يل Yale . وأثناء شغله لهذا المنصب قرأ مؤلفي سبنسر « المبادئ الأولى » و « الاستاتيكا الاجتماعية » ، لكنه لم يتأثر بهما كثيراً . وفي عام ١٨٦٩ عين في وظيفة كنسية . وعندما أخذ على عاتقه إعداد العظات كان يهتم أساساً بموضوعات تدخل في نطاق العلم الاجتماعي والاقتصاد السياسي ، وقرأ في هذه الفترة - تقريباً - مؤلف سبنسر « دراسة علم الاجتماع » ووجد فيه ضالته المنشودة . ورقى إلى درجة الأستاذية بجامعة يل في نفس الوقت الذي اهتدى فيه إلى المذهب التطوري . حينما كان يطلب من تلامذته أن يقرءوا أعمال سبنسر كاد يطرد من الجامعة بتهمة الإلحاد ، على أنه استرد كرسيه الذي ظل يشغله حتى وفاته . وقد اختير رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع خلفاً لوارد الذي كان أول رئيس لها ، وظل في هذا المنصب خلال العامين الأخيرين من حياته .

وسمى من أصحاب العمل الرئيسي الواحد وهو « الطرق الشعبية » (١٩٠٦) Folkways وبالرغم من تاريخ نشر هذا المؤلف ، إلا أن وجهات نظره تنتمي إلى علم اجتماع القرن التاسع عشر ، لأن هذا الكتاب قائم على محاضرات أُلقيت خلال سنوات عديدة . وقد كان ينظر إلى مؤلف « الطرق الشعبية » بوصفه قسماً متقدماً من أقسام العمل العظيم « علم المجتمع » The Science of Society الذي كان قد بدأه عام ١٨٧٢ ولم يتمه وأنجزه مريده ألبرت ج . كيلر Keller ونشره عام ١٩٢٧ باسميهما معاً . وقد عرض سمنر كثيراً من الأفكار التي قدمها في « الطرق الشعبية » في كثير من المقالات التي نشرت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر . وتشير عملية جمع هذه المقالات في مؤلف بعنوان « مقالات » Essays (١٩٣٤) إلى أن الاهتمام بأعماله قد استمر لسنوات عديدة بعد وفاته .

نظر سمنر إلى المجتمع بوصفه نسقاً من القوى التي تخضع لقوانين يتماثل عمل العالم في فحصها ودراستها . وعلى الناس أن يستجيبوا للقوانين الاجتماعية كما يستجيبون للقوانين الفيزيائية ، وعليهم أن يتعلموها ويطيعوها . ولذلك فإنه عبر عن تسليمه غير

المشروط بمبدأ الحرية. في عنوان إحدى مقالاته :

“The Absurd Effort to make World Over” 1894

وقانون التطور هو القانون الأساسي عنده . وهو عملية تلقائية تسير في اتجاه واحد ، ولا يمكن ردها أو إعاقتها ، ويستحيل تغييرها بواسطة الجهود الإنسانية . ويندفع التطور قدماً بواسطة الصراع من أجل البقاء ، وهو نضال مرير وتنافس حاد بين الإنسان والطبيعة ، وبين الإنسان والإنسان ، ولذلك ينبغي ألا يلام أى شخص يضع العقبات والعراقيل أمام شخص آخر ، فتلك سنة الحياة ؛ فالبقاء للدؤوب والمعتدل ، أو أن البقاء للأصلح . ذلك قانون المدنية أو الحضارة ، حيث يتمثل البديل الوحيد في البقاء لغير الصالح ، وذلك هو قانون اللامدنية أو اللاحضارة ، وغير ذلك لا توجد إمكانات . كذلك يستحيل أيضاً — على نفس المستوى — وقف القوى الاجتماعية التي تؤدي إلى الاحتكار والحروب والطبقات الاجتماعية وصراعها ، وتتمثل هذه القوى — في المحل الأول — في ضغط السكان والظروف الاقتصادية . أما دور القوى الأخلاقية فهو دور ثانوي ، كما أن الصراع الطبقي قد طبع كل مراحل التطور التاريخي . ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الصراع في التسلط على الدولة والسيطرة عليها .

وتنطوى تعاليم سمنر على قدر لا بأس به من الحتمية الاقتصادية مع استخدام المفاهيم البيولوجية ، كما كان مقتنعاً تماماً بالقيمة الكبرى للمعطيات الأثنولوجية . ولم يتأثر إلا بدرجة محدودة جداً بالنظرية غير التطورية في علم الاجتماع الأمريكي والأوربي ، وربما لم يتأثر بها على الإطلاق . ويتمثل منهج سمنر — كما يذهب كيلر خليفته في جامعة يل — في جمع مجموعات كبيرة ومتنوعة من الوقائع المحققة ، ثم تركها تحكى قصتها أو تتحدث عن نفسها ، وذلك بواسطة ذوق مدرب ومنتظم . لكن هذا حكم لأحد المعجبين . أما إذا شئنا الدقة قلنا ، إنه استخدم كمية هائلة من البيانات ، لكن تنظيمها لها كان ضعيفاً .

و « الطرق الشعبية » محاولة تتبنى أسلوب الداروينية الاجتماعية لتفسير الأصل التطوري للعادات الاجتماعية ، وطبيعتها ، ووظيفتها ، واستمرارها . وطالما أن العمل الأول في الحياة هو الحياة ذاتها ، فإن الناس يبدعون بالأفعال وليس بضروب التفكير .

وقد تم انتقاء الأصلح من أساليب الفعل المتعددة عن طريق المحاولة والخطأ ، وتكررت هذه الأساليب ، وترتب على هذا التكرار خالق عادة فردية Habit عند الفرد ، وعادة اجتماعية Custom عند الجماعة . فالطرق الشعبية إذن هي أساليب التصرف المقبولة بوجه عام من قبل المجتمع . وهي تتطور بطريقة لاشعورية ، وتظهر دون أن يعرف أحد متى ظهرت وكيف ظهرت ، وتنبت كما لو كانت لعبة طاقة الحياة الداخلية . ولم يكن سمنر واضحاً تماماً فيما يتصل بالقوة التي تخلق الطرق الشعبية ، وحاول أن يقدم ثلاثة أشكال مختلفة من التفسير :

١ - المصلحة (متأثراً بسمول)

٢ - اللذة والألم (مذهب اللذة)

٣ - دوافع الجوع والجنس والزهو والخوف (وهو هنا يسبق توماس في إشارته للدرجات الأربع)

هذا ويمكن للجهود القصصية للإنسان أن تعدل من الطرق الشعبية ، لكن ذلك يتم في أضيق الحدود . وقد تفقد هذه الطرق سطوتها في وقت من الأوقات وتندهور وتموت أو تتغير ، ولم يدرس سمنر على الإطلاق الظروف التي تؤدي إلى تحول هذه الطرق ، أو تلك التي تفقدها تأثيرها على الناس ، ولذلك فإنه لم يقم بصياغة ما يمكن أن يقترب من مستوى القوانين الاجتماعية على الإطلاق .

وحيثما تكون الطرق الشعبية قوية ، تضبط الفرد والأفعال الاجتماعية ، وتغذى الأفكار الفلسفية حول العالم ، وكذلك سياسة الحياة أو خططها . وحيثما تتطور وجهات النظر الأولية المتعلقة بالحقيقة والحق أو الصواب إلى مبادئ للرأسمالية ، فإن الطرق الشعبية المتضمنة تصبح سنناً أو أعرافاً . هذا ولم يكن سمنر واضحاً في استخدام اصطلاحاته إلى حد ما ؛ فهو في بعض الأحيان يجعل السنن والطرق الشعبية على طرفي نقيض ، وفي أحيان أخرى يستخدم اصطلاح الطرق الشعبية لكي يشير إلى أساليب الفعل المقبولة بوجه عام بما في ذلك السنن .

وقد خلع أهمية بالغة على الطرق الشعبية والسنن . فالأولى تحكم الحياة الاجتماعية ؛ والحياة الاجتماعية تخلق الطرق الشعبية وتطبيقها . كما أن القوانين تعكس السنن أو

الأعراف ، ولا بد للقوانين — إن أريدت قوية فعالة — أن تتسق دائماً مع هذه السنن .
وحيثما تصبح الطرق الشعبية والسنن نظاماً ، فإنها تغير طابعها .

وقد سبق سمنر بمناقشته للنظم ، المدرسة النظامية أو مدرسة النظم Institutional School (انظر الفصل التاسع عشر) ؛ وهى اتجاه ينهض على فلسفة تختلف تماماً عن ميوله الداروينية الاجتماعية « يتكون النظام من فكرة Concept وبناء Structure والبناء هو إطار أو جهاز أو آلة ، أو ربما عدد من الطواقم العاملة ، تتعاون بأساليب محددة فى إطار معين . ويتمتع البناء بفكرة ويستخدم وسائل آلية تظهره إلى حيز عالم الوقائع ، ويعمل بطريقة تخدم مصالح الناس »^(١) ، ولذلك تظهر النظم والقوانين — فقط — فى مرحلة راقية من التطور ، وبعد أن تنبعث السنن أو الأعراف من الطرق الشعبية .
ويبدو أن سمنر قد اعتقد بأن الأسلوب غير العقلى لتطور الطرق الشعبية ، يستبدل بالتدريج بميكانيزم على درجة عالية من العقلية ، يخلق — بدوره — نوعاً من الأبنية أو التنظيمات ذات الأهداف المحددة تنطوى على أفكار محددة . ومع ذلك لم يفسر لنا سمنر هذا الخط من البحث .

نظرية سمنر إذن نظرية تطورية ، لكن مناقشته للطرق الشعبية والسنن (وهو اصطلاح يستخدمه علماء الاجتماع المعاصرون بصفة عامة) يمكن أن تعد إسهاماً فى علم الاجتماع التحليلي ، وفى فهم بناء الجماعات الاجتماعية وأساوب عملها .
وقد قدم سمنر إلى علم الاجتماع التحليلي أيضاً تفرقة بين مفهومى « جماعتنا » We Group « وجماعتهم » They Group كما أكد التضاد بين ذواتنا أو جماعتنا أو الجماعة التى ننتمى إليها وبين الجماعات الخارجية ؛ فكل جماعة تغذى خيلاءها وزهوها ، وتفخر بسموها وتفوقها ، وتمجد مقدساتها وتنظر باحتقار إلى الخارجين .
وتعتقد كل جماعة أن طرقها الشعبية هى الطرق الوحيدة الصحيحة ، ولذلك تثير الطرق الشعبية للجماعات الأخرى الاعتراض والاحتقار والازدراء والبغضاء والاستنكار . وبينما يرتبط أعضاء الجماعة الواحدة بعلاقات سلام ، وبنظام عام وقانون . فإن علاقاتهم بالجماعات الخارجية يكون ملؤها الكراهية والعداء . وقد قدم سمنر اصطلاح الاعتداد بالجنس ethnocentrism للإشارة إلى اتجاهات الاستعلاء والتفوق المتصلة بالطرق

الشعبية لجماعة الشخص والمقارنة المحفوفة بالبغضاء بطرق الجماعات الأخرى الخارجية .
وأكد سمنر أن هناك ارتباطًا بين الاعتداد بالجنس وبين تماسك الجماعة .
« تحقق ضرورات الحرب مع الخارج ، والسلام في الداخل ، والولاء للجماعة والتضحية
من أجلها ، والكراهية والاحتقار للخارجيين ، والأخوة في الداخل ، وحث القتال
مع الخارجيين كل ذلك ينمو معًا ، وهو نتاج مشترك للموقف نفسه » (٢) .

ومما هو جدير بالذكر هنا - ويرتبط بأعمال سمنر - أنه ابتكر الاتجاه المعيارى
Normative (أو النظامى على ما يقول بارسونز ، انظر الفصل الثامن عشر) فى
دراسة الظاهرة الاجتماعية ؛ أى أنه بدأ بدراسة أصل المعايير الاجتماعية Norms
وظائفها . ولقد عالج سبنسر والإثنولوجيون الأوائل - بالطبع - العادات الاجتماعية
والاستعمالات الخاصة بمجتمعات مختلفة ، لكنهم وقفوا عند مجرد الوصف ، واهتموا
قليلا - أو لم يهتموا على الإطلاق - بتحليل الوظائف التى تؤديها فى المجتمع . ولم
يتوقف سمنر - بالطبع - عند هذه النقطة ؛ فقد أوضح فى مقدمة مؤلفه « الطرق
الشعبية » أنه قصد إعداد مؤلف فى علم الاجتماع . لكنه فى هذه المحاولة قد انحرف
- بضرورة داخلية - نحو دراسة الأهمية السوسيولوجية للاستعمالات والشماثل والعادات
الاجتماعية والسنن والأخلاق الاجتماعية ، وأشار إلى أن اصطلاح الإيثولوجيا Ethology
أو علم نفس الشعوب يمكن أن يكون صالحًا للإشارة إلى مثل هذا الضرب من الدراسة .
واصطلاح الإيثولوجيا مشتق من الكلمة اليونانية «Ethos» التى استخدمها الإغريق
للإشارة إلى الاستعمالات والمعايير والقوانين التى تتباين - وفقًا - لها جماعة عن أخرى ،
وتكتسب شخصية ذاتية متميزة . والأخلاق Ethics هى مسائل تتعلق بنفسية المجتمع
أو الشعب Ethos ، وهى أيضًا معايير الصواب . ومن الحقائق الغريبة فى رأيه أن الأمم
الحديثة قد افتقدت هذه الاصطلاحات وأغفلت مضموناتها الهامة . وإذن فقد كان عمل
سمنر محاولة ناجحة إلى حد ما لإثراء دراسة الحياة الاجتماعية بالتركيز على معايير الصواب
المقبولة بشكل عام .

لقد كان إسهام سمنر فى علم الاجتماع التحليلي أعظم أهمية من تصوره لأصل
الطرق الشعبية واستمرارها . وقد دحضت العادات الاجتماعية الضارة الموجودة نظريته

عن البقاء لأصلح العادات الاجتماعية ؛ تلك العادات الضارة التي تؤدي إلى انحطاط الجماعات التي تتبناها وتلتزم بها (٣) . هذا بالإضافة إلى خطأ وجهة نظره التي تذهب إلى أن الطرق الشعبية بمثابة قوى مستقلة عن الناس ، وذلك ما لا يمكن تأييده . ومن المعروف الآن أن ظاهرة نشوء العادات الاجتماعية واستمرارها قابلة لأن ترد إلى الأنساق المركبة للفعل والتفاعل الإنسانيين . ومن المعروف أيضاً أن القانون يستطيع في ظروف معينة أن يغير السنن ذاتها .

الداروينية الاجتماعية في الميزان :

آمن سبنسر بالتطور بوصفه القانون الشامل للوجود ، واشتق كلا من التطور العضوي البيولوجي ، والتطور فوق العضوي (الاجتماعي) من قانون كوفي واحد . أما الداروينيون الاجتماعيون فكان لهم منطق مختلف . فقد أقاموا النظرية الداروينية على أساس التطور البيولوجي ، واعتقدوا بأن هذه النظرية يمكن أن تنقل إلى علم الاجتماع باستبدال الجماعات الاجتماعية بالكائنات العضوية . وعلى أساس هذا الاعتقاد شيدوا نظريتهم الخاصة في علم الاجتماع . وكان المجتمع بالنسبة لهم مجرد كل غامض من الجماعات الاجتماعية المتصارعة . ولم يعين باجوت - وهو أول الداروينيين الاجتماعيين - نماذج هذه الجماعات . أما جمبلوفتش وراتسنهوفر فقد حددوها بالجماعات العنصرية . بيد أن سمنر أحرز تقدماً هاماً بتحديد هذه الجماعات بوصفها جماعات عرقية أو ثقافية . وقد تأثر جمبلوفتش تأثراً عظيماً بالماركسية واعتبر الطبقات الاجتماعية من بين الجماعات الأساسية المتصارعة وتبعه سمنر في هذا المذهب . ولم يعالج أى من هؤلاء طبيعة الثقافة ، مع أن باجوت وسمنر حينما كانا يركزان على العادات الاجتماعية (الطرق الشعبية كما دعاها سمنر كادا يقتربان كثيراً من مفهوم الثقافة . وليست هناك وحدة أساسية للتحليل يمكن إدراكها وعزلها في أعمال باجوت وجمبلوفتش ، بينما كانت المصاحبة هي هذه الوحدة عند راتسنهوفر والطرق الشعبية عند سمنر .

وتنطوي الداروينية الاجتماعية على وجهات نظر مختلفة ومتباينة حول العلاقة بين

(٣) ومن الحقائق المدهشة أنه كان واعياً بوجود مثل هذه العادات الاجتماعية واستمر متمسكاً بأن العادات الاجتماعية الأكثر صلاحية هي التي تبقى ! !

المجتمع والفرد . فقد نظر باجوت وجمبلوفتش إلى الفرد بوصفه مغموراً تماماً في المجتمع ، بينما ذهب راتسنهوفر — على النقيض من ذلك — إلى أن المجتمع ما هو إلا مجرد شبكة من العلاقات بين الأشخاص ، وهى نزعة لا تبتعد كثيراً عن نزعة سبنسر الفردية . أما موقف سمنر فكان غامضاً إلى حد ما فالمجتمع يضبط الحياة الإنسانية تماماً بواسطة الطرق الشعبية والسنن ، ومع ذلك ظل مدافعاً قوياً عن الفردية المتطرفة .

والحدد الأساسى للتغير الاجتماعى — بل الذى يحدد بطريقة مضمرة جميع الظروف الاجتماعية لدى كل هؤلاء الكتاب — كان عاملاً بيولوجياً . فقد أكد باجوت وجمبلوفتش وراتسنهوفر بقاء الجماعة الأكثر صلاحية وانتقاءها ، بينما تحدد الطرق الشعبية الأكثر صلاحية الدولة والمجتمع وفقاً لما ذهب إليه سمنر .

وقد أكد جمبلوفتش وراتسنهوفر ضرورة جعل علم الاجتماع علماً . وذلك يعنى ضرورة تطبيق المناهج المستخدمة فى العلوم الطبيعية واستخدامها فى علم الاجتماع ، طالما أن هذه المناهج كانت مرتبطة بالإطار التطورى . وعلى كل فإن هذه كانت محاولة عقيمة . وتختلف مناهج الداروينية الاجتماعية كثيراً عن منهج سبنسر التاريخى والأثنولوجى (الاعتماد على الوقائع الأثنولوجية) والذى استخدمه — أساساً — للبرهنة على قضاياه المشتقة من نظريته عن التطور . وعلى هذا الأساس قام الادعاء بصدق هذه القضايا وثبوتها .

وفى دراستنا لتاريخ النظرية السوسيولوجية ، ينبغى أن نفهم الداروينية الاجتماعية بوصفها استكشافاً لإمكانية . ومن المعروف الآن أن هذا الاستكشاف قد قاد كثيراً إلى أزقة مسدودة ، وإن بدا واعداً فى القرن التاسع عشر .

وينبغى أن نعترف — مع كل ذلك — بأن ليس كل ما ذهب إليه الداروينيون الاجتماعيون هراء . فقد بدءوا فى إقامة نظرية عن الصراع الاجتماعى وحددوا بعض الجماعات التى يعارض بعضها بعضاً ، وأقاموا الارتباط بين الصراع بين الجماعات والتماسك الداخلى للجماعة . وقد ألع باجوت إلى الأهمية السوسيولوجية للتقليد أو المحاكاة ، وأدرك جمبلوفتش — صادقاً — إمكان تجريح نظرية التقدم ونقدها ، وذهب دانييلفسكى — مستقلاً — إلى أن التقدم يحل بأقسام من الإنسانية ، ولا يسم التغير

الاجتماعى ككل ، وأسهم سمنر بمنظور جديد فى الدراسات السوسولوجية بتأكيدہ للجوانب المعيارية من الحياة الاجتماعية . ومع أنه قد ثبت أن التأكيدات الأساسية للداروينية الاجتماعية عقيمة وغير مثمرة – شأنها فى ذلك شأن المبادئ التى ركزت عليها المدرسة التطورية – فإن بعضًا من أفكارها الثانوية تعد إسهامًا حقيقيًا فى النظرية السوسولوجية .

الفصل السادس

النزعة التطورية . السيكولوجية

وارد وجيدنجز

تتميز النزعة التطورية عند سبنسر بأنها كونية . فالتطور هو القانون الأسمى للوجود بأكمله ؛ ذلك الوجود الذى يشمل المجتمع الإنسانى . ويترتب على ذلك أن العقل الإنسانى — بما لديه من قدرة على التوجيه والاختبار — ليس هو العامل الحاسم فى إحداث التطور ، بل قد يؤدى تدخله فى مسار التطور إلى نتائج ضارة . وفى منتصف عام ١٨٨٠ ظهر اتجاه جديد للنزعة التطورية — كان على عكس نظرية سبنسر — يمنح للعقل الإنسانى دوراً هاماً فى التطور . وقد أسس هذه النزعة التطورية السيكولوجية عالم الاجتماع الأمريكى ليستر . ف . وارد L.F. Ward ثم تطورت نظريته بعد ذلك خلال أعمال فرانكلين جيدنجز Giddings . وسوف نعرض فى هذا الفصل لأفكار وأعمال هذين العالمين .

حياة وارد وأعماله :

ولد لستر وارد (١٨٤١ — ١٩١٣) فى إيلينوى Illinois فى أسرة ظروفها متواضعة . ولذلك لم يتح له إلا قدر يسير من التعاليم الرسمية المنتظم فى المرحلة الأولية . بيد أن رغبته الشخصية فى المعرفة دفعته إلى مواصلة الدراسة فى علم الحياة واللغات الأجنبية فى فترة المساء ، وذلك بعد العمل المرهق الشاق الذى كان يقوم به طوال اليوم . وقد التحق بالفعل بإحدى المدارس الإعدادية ، ولكن نشوب الحرب الأهلية أدى إلى انقطاعه عن الدراسة ، فالتحق بالقوات الفيدرالية عام ١٨٦٣ ، غير أنه أصيب فيها إصابة بالغة . وبعد انتهاء الحرب شغل وارد وظيفة كتابية بإحدى الإدارات المالية فى حكومة الولايات المتحدة . وظل إلى جانب عمله يواصل دراسته بجامعة كولومبيا (جامعة جورج واشنطن الآن) ، حيث تخصص فى دراسة علم النبات والقانون ، ثم حصل على الماجستير فى

الآداب عام ١٨٧٢ . وفي عام ١٨٨١ عمل وارد مساعداً في مركز المسوح الجيولوجية بالولايات المتحدة ؛ ثم أصبح في عام ١٨٨٣ كبيراً للمتخصصين في حفريات النباتات ، حيث أجرى بحثاً مبكراً في الجيولوجيا وعلم النباتات القديمة .

ولقد تطورت اهتمامات وارد بميدان علم الاجتماع نتيجة لقراءته أعمال كونت وسبنسر ، حيث خضع لتأثير النظريات الكبرى التي صاغها هذان الرائدان . وكان يتفق تماماً مع سبنسر في نظريته عن التطور الكوني ، غير أنه لم يستطع أن يتقبل النتائج التي خلص إليها العالم الإنجليزي (سبنسر) من المسألة التي تذهب إلى أن التطور عملية ذاتية لا شخصية . فالظروف الخاصة القاسية التي عاشها وارد ، وما كان يلاحظه من حوله ، دفعته إلى أن يدخل ضمن الإطار الذي صاغه سبنسر مبدأً يجعل التدخل الإنساني الإرادي في التطور أمراً ضرورياً ومستنداً إلى أساس عامي . وقد اكتشف بالفعل المصدر الأساسي لهذا المبدأ عند كونت : ألم تكن نظرية كونت تسعى إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي على أساس القوانين الاجتماعية التي يمكن اكتشافها بواسطة العلم الجديد ! لذلك أكد وارد أننا نعثر في المجتمع الإنساني — بالإضافة إلى التطور غير الشخصي — على سلوك هادف يعتبر نتاجاً للعملية التطورية .

والواقع أن فكرة القصد في الشئون الإنسانية ظلت هي القوة المحركة لعمل وارد خلال الاثنى عشر عاماً التي كتب فيها مؤلفه القيم ذو الجزئين « علم الاجتماع الديناميكي » (١٨٨٣) . Dynamic Sociology ومع ذلك فقد ظل هذا العمل لعدة سنوات لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه . ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة كانت تشهد تقدماً سريعاً تحت لواء مبدأ عدم التدخل . وكان أي عمل يحاول أن يهاجم المبدأ الذي يوجه التقدم الملحوظ خلال هذه الفترة ، عملاً رجعيّاً عديم الفائدة . إلا أنه حدث في عام ١٨٩٠ ، حينما أصبح أليون سمول A. Small عميداً لكلية كولبي Colby ، أن اعترف بالفوائد العديدة التي تضمنها « علم الاجتماع الديناميكي » . ولقد كان لاهتمام سمول هذا ، واهتمام غيره من الدارسين أثر في تشجيع وارد على أن يكتب مؤلفات أخرى هي « العوامل السيكولوجية في الحضارة » Psychic Factors of Civilization (١٨٩٣) « والموجز في علم الاجتماع » Outline of Sociology (١٨٩٨) ، « وعلم الاجتماع النظري » Pure Sociology (١٩٠٣) ، « وعلم الاجتماع التطبيقي »

Applied Sociology (١٩٠٦) . على أن الجانب الأكبر من هذه الأعمال كان يمثل محاولة محدودة للتوسع في بعض ما جاء في الكتاب الأساسي ، وتأكيد بعض النقاط ، وتعديل بعض وجهات النظر . ومع ذلك فقد تضمن كتاب « علم الاجتماع النظرى » قسمًا يؤكد بوضوح اطلاع وارد على أعمال عالمى الداروينية الاجتماعية النمساويين : جمبلوفتش وراتسنهوفر (وقد أشرنا في الفصل السابق ، إلى أن وارد حاول بدوره إدخال بعض التعديلات على أفكار جمبلوفتش) . ونستطيع أن نلمس أيضًا تأثيرات أخرى جديدة جدية بالملاحظة تضمنها كتاب « علم الاجتماع النظرى » ، نذكر منها بوجه خاص تأثير تارد ، وهو عالم اجتماعى فرنسى كشف عن أهمية العامل النفسى في الواقع الاجتماعى مستقلاً عن وارد . ومن ثم تخلص نهائياً من نفوذ النزعة التطورية (انظر الفصل الثامن) . وعلى أية حال ، فن الملاحظ عمومًا أنه خلال العشرين عامًا التى انقضت بين نشر كتابى « علم الاجتماع الديناميكى » و « علم الاجتماع النظرى » ، استطاع علم الاجتماع أن يحقق نموًا سريعًا . وخلال هذه الفترة تمكن وارد من الاطلاع بدقة على الأعمال الرئيسية لهذا العلم ، معتمداً على معرفته باللغة الفرنسية . وفى عام ١٩٠٢ قدم عرضاً للنظريات السوسيولوجية ، وكتب عنها مقالا نقدياً^(١) .

وفى الوقت الذى نشرت فيه آخر أعماله تقريباً كان وارد قد حقق شهرة واسعة ، لافى الولايات المتحدة فحسب ، بل فى الدوائر العلمية عمومًا . وفى عام ١٩٠٢ انتخب رئيساً للمجمع الدولى لعلم الاجتماع ، ثم أصبح أول رئيس للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٠٦ . وفى هذا العام ترك وظيفته الحكومية ، وبدأ يقوم بتدريس علم الاجتماع بجامعة براون ، وكان قبل ذلك يدرس فقط بعض الدروس الصيفية بجامعة شيكاغو بصفة أساسية . هذا وقد استمر فى وظيفته بجامعة براون حتى وفاته .

مسلمات أساسية :

تدور النظرية السوسيولوجية عند لستر وارد حول أربع مسلمات أساسية : الأولى هي قانون التطور ، بالمعنى الذى ورد فى أعمال سبنسر . وقد وجد وارد أن من الأفضل

— فى كتابه « علم الاجتماع الديناميكى » — أن يتحدث عن قانون تراكم المادة . وإن لم يحرص على هذا المفهوم فى أعماله الأخيرة . وبالإضافة إلى ذلك نجد فى كتاب « علم الاجتماع الديناميكى » نظرة شاملة للتطور . فقد قسم عملية التطور عمومًا إلى مراحل هى : التطور الكونى Cosmogeny ، والحيوى Biogeny ، والبشرى Anthropogeny ، والاجتماعى Sociogeny .

والمسلمة الثانية فى نظرية وارد هى تشعب التطور بعد المرحلة الإنسانية . ويعنى ذلك أنه يصاحب التطور التلقائى — الناتج عن قوى مطلقة أطلق عليها وارد مصطلح النشوء — ظهور الغائية Forces أو السلوك الممتصود للإنسان ، القائم على المعرفة ، وتوقع المرء لنتائج أفعاله .

والمسلمة الثالثة عند وارد هى أن كل علم إنما يمثل دراسة منظمة لمجموعة معينة من القوى Forces . ويرى وارد أن القوى الاجتماعية هى قوى نفسية واضحة ، وإن كانت تنحصر فى الشعور ، باعتباره القوى المحركة للظواهر الاجتماعية ، بينما « لا تعتبر ملكة التفكير من بين هذه القوى » . وقد عالج وارد مشكلة تصنيف القوى الاجتماعية بتعمق . فى كتابه « علم الاجتماع النظرى » صاغ تصنيفه النهائى لها ؛ حيث قسم القوى عمومًا إلى قوى تتعلق بتطور وجود الإنسان ، Ontogenic وهى تنطوى على قوة إيجابية تعمل على تحقيق اللذة ؛ وأخرى سلبية تحاول تجنب الألم ؛ ثم قوى خاصة بحفظ النوع وبقائه . Philogenic وهى تنقسم إلى : مباشرة كالجنس ، وغير مباشرة تتمثل فى الحب ، الذى يقوم أساسًا على القرابة العاصبة . وأخيرًا القوى الاجتماعية Sociogenic وتتألف من ثلاث هى : القوة الأخلاقية (التى تسعى إلى تحقيق الأمن والخير) ، والقوة الجمالية (التى تنشئ الجمال) ، والقوة الفكرية (التى تهدف إلى تحقيق الحق والمنفعة) . وقد يتساءل المرء كيف يدخل وارد القوة الفكرية ضمن القوى الاجتماعية ، فى الوقت الذى ذهب فيه إلى أن الأفكار لا تشكل قوى . بيد أن هذا التناقض الظاهر يمكن التغلب عليه ؛ إذا قررنا أن القوى الفكرية لا توازى الحق فى ذاته ، ولكنها تمثل فقط حب الحقيقة ، الذى يعتبر ضربًا من الشعور .

والمسلمة الرابعة عند وارد تتمثل فى مبدأ التكامل الإبداعى أو توازن القوى Synergy والواقع أن هذا المبدأ — الذى لم يعالجه بوضوح فى كتابه « علم الاجتماع الديناميكى » —

كان هو الفكرة الرئيسية التي يقوم عليها كتابه « علم الاجتماع النظرى » . وهو مبدأ كوفى عام يتبدى فى كل جزء من الطبيعة ، بل إن التحول من مرحلة تطورية إلى أخرى ، يتم عن طريق توازن القوى . ويقول وارد فى كتابه « علم الاجتماع النظرى » - أسفلاً لأنه استخدم قبل ذلك مصطلح القوى بدلا من الطاقة - « إن الطاقة الاجتماعية تتدفق فى المجتمع فى كافة الاتجاهات ، وهى تشبه العاصفة أو الفيضان من حيث مبلغ صرامتها . وإذا كانت المصالح الفطرية للناس فى اتجاهها نحو تحقيق أهداف متعددة ، غالباً ما تخفق فى تحقيق هدف بعينه ، فإن هذا الموقف يصدق أيضاً فى مجال الطبيعة . فهناك قوى عديدة تتصارع وتتعارض ؛ وبما أن الحركة شىء لا ينتهى ، فإن توازناً جزئياً لابد أن يتحقق ، بحيث يؤدى إلى خلق بناءات تتفاوت فى درجة استقرارها . غير أن هذه البناءات تتصارع مرة أخرى ، وهكذا تتكرر نفس العملية السابقة ، بحيث تؤدى باستمرار إلى بناءات جديدة تنتشر فى كل آفاق الوجود . ومن الملاحظ عموماً أن البناءات التى يخلقها توازن القوى تفوق دائماً مجموع العناصر ، إذا أخذت منفردة » . ولقد اعترف وارد حينما صاغ مبدأ توازن القوى ، بأن يدين فى ذلك - إلى حد ما - لفلهم فوندت Wundt (١٨٣٢ - ١٩٢٠) الفيلسوف الألمانى الشهير فى ذلك الوقت (٢) . على أن وارد يذهب دائماً إلى أن التكامل الإبداعي هو « الصيغة الكونية للقانون الثلاثى الطبيعى » (٣) .

علم الاجتماع - تقسيمه ومنهجه :

لم يجد وارد ضرورة لتقديم تعريف اصطلاحى لعلم الاجتماع . فقد كتب فى مؤلفه « علم الاجتماع النظرى » يقول إن علم الاجتماع هو علم إنجازات الإنسان . وذهب وارد - بالإضافة إلى ذلك - إلى أن علم الاجتماع هو علم واقعى ، لأنه يدرس مجموعة محددة من الظواهر تسير على نهج منظم ، نتيجة لأسباب أو قوى طبيعية . وقد ميز وارد بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، وذهب إلى أن علم الاجتماع

Wilhelm Wundt, Logik (1895), Vol. 11, pp. 267-81

(٢)

Lester F. Ward, Pure Sociology (1903). p. 175.

(٣)

يلاحظ أن الإشارات التالية ستكون لهذا الكتاب .

يتناول في المحل الأول دراسة السلالات التاريخية التي استطاعت أن تصنع الحضارة ، كما فسر العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى بالاستعانة بمبدأ توازن القوى . وإذن فعلم الاجتماع هو صيغة مركبة نتجت عن التكامل الإبداعي بين العلوم الاجتماعية الخاصة .

واهتم وارد أيضاً بمشكلة الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع . ففرق أولاً بين علم الاجتماع النظرى . وعلم الاجتماع التطبيقي . فأما علم الاجتماع النظرى فإنه يدرس ظواهر المجتمع وقوانينه كما توجد بالفعل . ومن ثم يمكن التوصل إلى تقويم سببي ، بعد استبعاد التساؤلات ذات الطبيعة العلاجية ، وكافة الاعتبارات الأخلاقية الأخرى . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع النظرى يجب أن يتناول مثل : ماذا ؟ ولماذا ؟ وكيف ؟ . وأما علم الاجتماع التطبيقي فإنه يسعى — من زاوية أخرى — إلى الإجابة عن سؤال واحد هو : ما هي النتائج ؟ ويرجع ذلك إلى أنه يهتم بالمثاليات الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية ، ويهدف إلى تقويم أساليب استخدامها للإنسان للنهوض بالظروف الاجتماعية . ومع ذلك فإن علم الاجتماع التطبيقي علم وليس فناً ، طالما أنه يقدم مبادئ عامة نسترشد بها .

وبالرغم من التمييز الواضح بين علمي الاجتماع النظرى والتطبيقي ، فإن وارد يؤكد أن القوانين الاجتماعية التي يتوصل إليها علم الاجتماع النظرى يجب أن تستخدم في النهوض بالمجتمع الإنساني . وقد دافع عن هذه الفكرة ضد أغلب معاصريه وبخاصة سبنسر وسمنر ، اللذان رفضا فكرة السلوك الاجتماعى المخطط . ولا شك أن وارد يعتقد أن القوانين الاجتماعية لا يمكن أن تتغير ، ولكن الإنسان يستطيع أن يستخدمها لتحقيق أهدافه ، مثلما يستخدم القوانين الطبيعية تماماً^(٤) . أما كيف يستطيع الناس أن يفعلوا ذلك ؟ فذلك أمر أجاب عنه حينما طور نظرية الغائية .

أما الفرع الذى خصصه وارد من علم الاجتماع لدراسة النشوء ، فقد قسمه أيضاً إلى : الاستاتيكا Statics والديناميكا Dynamics . ومن الجدير بالذكر أن هذين المصطلحين قد شاعا بعد أعمال كونت وسبنسر . بيد أن وارد أدخل على هذا التمييز تحديداً افتقدته أعمال سلفيه . فهو يعترض على أولئك الذين يقنعون بأن تقتصر

(٤) يتهدى هذا الموقف فى مقالات عديدة ، جمعت فى مؤلف من ستة أجزاء بعنوان :

Glimpses of the Cosmos (1913 — 18).

الاستاتيكا على دراسة البناءات الاجتماعية ، بينما تعنى الديناميكا ببحث وظائفها . فالوظيفة — كما يذهب وارد — هى ما يؤديه البناء بالفعل . ومعنى ذلك أن الاستاتيكا تدرس الوظيفة والبناء معاً . أما الديناميكا فتهتم بدراسة التغير داخل البناءات .

والواقع أن وارد لم ينشغل كثيراً بمنهج علم الاجتماع ، ذلك الموضوع الذى كان محبباً لدى كثير من معاصريه . فقد اعتقد أن التعميم يمثل المنهج الرئيسى لهذا العلم ؛ ويعنى به تجمع الظواهر ، ومعالجة هذه المجموعات باعتبارها وحدات . والحقيقة أن هذا الإجراء شديد الغموض . فقد عرض وارد معظم مفاهيمه ونظرياته السوسيولوجية فى قضايا تطويرية مستمدة من الفلك ، والفيزياء ، والكيمياء ، والبيولوجيا ، والأنثروبولوجيا ؛ ثم استعان بهذه المادة العلمية — ببراعته التأليفية — كبراهين على قضايا متعلقة بالظواهر الاجتماعية ، التى افترض أنها جزء من التطور الكونى ذاته . على أن وارد كان كثيراً ما يصل إلى قضايا السوسيولوجية عن طريق الحدس ، وإن كان فى بعض الأحيان يلجأ إلى الملاحظة الدقيقة للأحداث والمواقف التى تحدث فى أيامه . ومن ثم يصبح من العسير فى هذه الحالة صياغة منهج محدد للوصول إلى هذه القضايا ، وربما كان ذلك سبباً فى أن وارد لم يجد ما يقوله كثيراً عن هذا الموضوع .

ومع ذلك فقد كان وارد واضحاً ومحددأ فيما يتعلق بالمنهج ، حينما رفض الفكرة الشائعة فى أيامه ، والتى تذهب إلى أنه يتعين أن يعتمد علم الاجتماع على الرياضيات فقد كتب فى مؤلفه « علم الاجتماع النظرى » يقول : « إنه لا يترتب على الفكرة التى مؤداها ، أنه يجب أن تخضع الظواهر التى يدرسها العلم لقوانين مطردة ، أن هذه الظواهر يمكن أن تختزل إلى صيغ رياضية . حقيقة أن القوانين أو العمليات الاطرادية هى الأسس التى يرتكز عليها العلم إلا أن التعبير الرياضى عنها ليس أمراً ضرورياً » .

النشوء والغاية :

قدم وارد صورة للاستاتيكا فى كتابه « علم الاجتماع النظرى » ، الذى اهتم فيه بالتطور باعتباره نوع التصوير السريع لضروب النشاط الدائمة ، التى تكون الأداء الوظيفى للبناءات الاجتماعية . ولما كانت القوى الاجتماعية ذات طبيعة نفسية ، فإن القانون الأساسى الذى يحكم الاستاتيكا الاجتماعية يجب أن يكون من نفس

هذا النوع . وهكذا تكون القاعدة الرئيسية للاستاتيكا الاجتماعية هي قانون الاقتصاد العلمى Law of Parsimony ؛ أى قانون الاقتصاد فى الجهد . وقد كتب وارد فى ذلك يقول : « يبدو أننا نبلغ فى نطاق هذا القانون أقصى درجات التعميم » . ومع ذلك فإن وارد لم يوضح تماماً معنى هذا القانون . وأغلب الظن أنه يشير إلى الوظيفة التى تؤديها البناءات الاجتماعية ، والتى تكشف عن حساب جبرى للذة ؛ أو بعبارة أخرى يترتب على الوظيفة ازدياد فى اللذة على الألم .

وقد ميز وارد بين القوانين التى تمثل عبارات تتعلق باطراد النتائج ، وبين المبادئ التى تفسر أسلوب عملها . وهو يشير إلى مبدأ واحد رئيسى للاستاتيكا الاجتماعية هو : توازن القوى ، والذي يتم من خلاله فحص القوى الاجتماعية المتعارضة ، وتحقيق التوازن بينها ، ثم صياغتها فى بناءات ، تصبح - بعد نموها واستمرارها - هى الطاقات المحركة للقوة الاجتماعية .

أما الديناميكا الاجتماعية - التى تمثل اهتمام وارد الأساسى - فتركز على دراسة تغير البناءات الاجتماعية . فبينما يتحكم فى الظواهر الاستاتيكية مبدأ واحد ، هناك ثلاثة مبادئ للديناميكا : أولاً : تنافر القوى المجتمعية الذى يتجلى فى صراع الثقافات . ثانياً : التجديد القائم على الاختراع . ثالثاً : العمل الإرادى Conation أو الجهد الاجتماعى الذى تطبق بواسطته الطاقة الاجتماعية على الأشياء المادية ، فتحقق الإنجازات الإنسانية . ومن الغريب حقاً أن نقرأ فى كتابات وارد ، أن هذه المبادئ الثلاثة هى أساليب لاشعورية تعمل على تحقيق التقدم .

ويعتقد وارد أن بلوغ هذا التقدم قضية بديهية . فهو لا يفهم مطلقاً كيف يستطيع أحد أن يطالع التاريخ دون أن يرى التقدم ، فضلاً عن أنه لا يجد ضرورة لتقديم أمثلة على تفوق الحضارات الحديثة على الحضارات السابقة . وقد تناول كتابه « علم الاجتماع النظرى » مفهوم التقدم هذا من خلال قانون توازن القوى . ويقول وارد إن التقدم ينتج عن التقاء عناصر غير متشابهة ، وهنا يتجلى لنا الإبداع ، لأن هذه العناصر تخلق عنصراً ثالثاً من نوع جديد يفوق العناصر السابقة . ونستطيع أن نجد فى مؤلفه « علم الاجتماع الديناميكي » - الذى كتبه قبل أن يصوغ مبدأ توازن القوى - محاولة للبرهنة على وجود ضرورة ذاتية تعمل على تحقيق التقدم ،

مستخدمًا منهجًا فريدًا يشبه الأسلوب الهندسي . ويتلخص في ستة تعريفات ، وخمس نظريات برهانية مرتبطة بها ، مضيفًا إلى هذه النظريات فكرته الشهيرة التي تذهب إلى أن التعليم هو وسيلة إنقاذ المجتمع . والواقع أن التعريفات التي عرضها وارد كانت — على الأقل — متسقة مع قضاياها الرئيسية . وهذه التعريفات هي : السعادة : تعني غلبة اللذة على الألم ، والتقدم هو النجاح في تحقيق الانسجام بين الظواهر الطبيعية ومصالح الإنسان ، والسلوك الدينامي هو استخدام منهج غير مباشر في تحقيق العمل الإرادي ، والفكرة الدينامية هي النظرة الصحيحة للعلاقات بين الناس والكون ، والمعرفة هي الاطلاع على البيئة والتعرف عليها ، أما التعليم فيتمثل في توزيع المعرفة السائدة بطريقة عادلة . والفكرة التي تؤكد هذه النظريات هي أن كل بند يرد في هذه القائمة يعتبر وسيلة مباشرة لتحقيق البند السابق عليه ، كما يعد بالنسبة للبند الأخرى وسيلة غير مباشرة . ومعنى ذلك أن التقدم هو الوسيلة المباشرة للسعادة ، أما المعرفة والتعليم فهما وسيلتان غير مباشرتين لتحقيق التقدم والسعادة . وليست هذه النظريات في الواقع بحاجة إلى برهان ، بل من العسير أن نحاول البرهنة عليها . ولذلك نجد وارد قد استبدل هذه البراهين ببعض العبارات الحماسية التي تخاطب مشاعر قرائه . ومع ذلك كله ففي كتاب « علم الاجتماع الديناميكي » ، نلاحظ أن النزعة التطورية السيكولوجية عند وارد — والتي تؤكد كلا من المعرفة وتوقع نتائج السلوك — تظهر بصورة أكثر وضوحًا من كتاب « علم الاجتماع النظري » ، الذي ناقش فيه التقدم في إطار النشوء بدلا من الغائية .

وقد استخدم وارد مفهوم الغائية في دراسته للديناميكا ، حيث اعتبرها العامل الثاني من عوامل التغير الاجتماعي . ومن ثم أوضح الفارق بين النشوء والغائية والعلاقة بينهما على النحو التالي : « إن العاملين الرئيسيين في المجتمع هما الديناميكا والترشيد . فالقوى الاجتماعية (عامل الديناميكا) هي قوى طبيعية تتبع قوانين آلية ، وهذا يعني أنها دوافع عمياء . ومثل هذا التصور ينطبق على القوى الروحية أيضًا . أما عامل الترشيد (الذي يتبدى في الغائية) فهو إحساس غير متميز ، أو هو فكرة . ومعنى ذلك أنه لا يعد من بين القوى ، مع أن له تأثيراً كبيراً ، ويرجع ذلك إلى أن العقل قادر على صياغة مثاليات تنزع نحو الكمال ، لأن ذلك يكشف عن إقدرته على التخيل

الإبداعى . وإذا كان العقل لا يستطيع أن يصنع شيئاً من العدم ، إلا أن هذه
الإمكانيات لا تمكنه فقط من إعادة البناء ، بل تجعله قادراً على إقامة البناء ذاته ^(٥) .
وثمة تأكيد آخر على ملكة العقل عند الإنسان مؤداه : « أن عامل الترشيح يعتبر سبباً
نهائياً .. والسبب النهائى دائماً ما يكون قريباً من الغاية أو بعيداً عنها . . تلك الغاية
التي يدركها العقل . إلا أننا نجد بالإضافة إلى ذلك قوى طبيعية ، تعرف مدى تأثيرها
على الأشياء المادية . ومن ثم فإن (الجسم يتوافق) بأسلوب معين ، يمكن هذه القوى
الطبيعية من دفعه نحو الغاية المنشودة » ^(٦) .

وعلى الرغم من سوء استخدام المصطلحات الفلسفية ، إلا أن العبارة السابقة
تحاول أن تحدد بطريقة عامة مدى تأثير الأفكار (المعرفة) على النشاط الإنسانى
فى المجتمع . ومع ذلك فن العسير أن نعرف السبب الذى جعل وارد يعتبر بعض
المبادئ مثل التجديد القائم على الاختراع ، والعمل الإرادى أو الجهد الاجتماعى مبادئ
نشئية وليست غائية ؛ مع أنه من المحتمل أن يرجع ذلك إلى التصور الخاطئ لعلم النفس
الذى ساد أواخر القرن التاسع عشر ، والذى كان يميل إلى تقسيم العقل . وهكذا يتعذر
أن تنهض الأفكار وما تتضمنه من مثاليات تنزع إلى الكمال — لها أهمية بالغة بالنسبة
للغائية — بنفس الدور الذى تقوم به المشاعر والرغبات فى هذه النظرية . ولعل هذا
التصور هو الذى أدى — بغير مبرر — إلى تعقيد نظرية وارد وإلى إضعافها .

ومع ذلك فلقد كان وارد أكثر قدرة على التعبير والتصنيف ، حينما فرق فى كتابه
« علم الاجتماع الديناميكى » بين العمل الإرادى الملزم Direct Conation والعمل
الإرادى الرشيد Indirect Conation ويشير الأول إلى مجرد استخدام الطاقة العقلية
الكائن العضوى ، فهو إذن يتبع قوانين تماثل قوانين الحركة . بينما يكون من اليسير
تجنب كافة العوائق بطرق متعددة ، حينما يصبح العمل الإرادى رشيداً . ومعنى ذلك أن
العمل الإرادى الملزم لا يؤدي إلى نتائج إيجابية ، بينما يتميز العمل الإرادى الرشيد بأنه
أكثر فعالية وتأثيراً . ولذلك ذهب وارد إلى أن ثمة تطوراً ملحوظاً قد طرأ على نظم
الحكومات ، تمثل فى الاعتماد المتزايد على العمل الإرادى الرشيد بدلاً من العمل الملزم .

Lester Ward, Dynamic Sociology (1883), P. 82.

(٥)

Ibid; P. 467.

(٦)

فمن الملاحظ أن التشريع القائم على القهر والإلزام أخذ يفسح المجال للإلحاح يقوم بدلاً منه تشريع أكثر إيجابية ؛ يعتمد على حث الأفراد - بما تتيحه الدولة من حوافز - على إتيان الأفعال التي تراها محققة للنفع العام . ولما كان العمل الإرادى الرشيد يقوم أساساً على المعرفة ، فإن التعليم يجعله أكثر يسراً وشيوعاً . لذلك نجد وارد يؤكد أن التعليم يجب أن يكون إلزامياً وعماماً .

وحيثما ناقش وارد الغائية ، كاد يقترب إلى درجة كبيرة من النظر إلى الثقافة باعتبارها الموضوع الرئيسى للدراسة السوسيولوجية . وهو ينظر إلى علم الاجتماع باعتباره العلم الذى يتناول دراسة المنجزات الاجتماعية وقد أطلق على كافة الإنجازات التى توصل إليها الإنسان - عن طريق المعرفة - مصطلح الحضارة ، ذلك لأنه رفض استخدام مصطلح الثقافة ، الذى اعتبره مقصوراً على الجوانب الإنسانية . ويشير الإنجاز - فى رأيه - إلى الاستمرار ، الأمر الذى يمكنه من التحدث عن نتاج هذا الإنجاز . وقد أشار إلى أمثلة من هذا النتاج مثل السلع المادية ، والأنظمة العسكرية ، والسياسية ، والقانونية ، والصناعية ، والمنظمات . تلك بعض المسلمات الأساسية التى نطلق عليها اليوم مصطلح الثقافة ، برغم أنها تبدو هنا فى صورة غير متطورة . إلا أننا نستطيع أن نذهب - عند هذا المستوى - إلى أن وارد قد تنبأ بالتطور الهام الذى حققه علم الاجتماع فى القرن العشرين ، والذى تمثل فى تأكيد الثقافة .

وارد فى الميزان :

يمكن عرض إجابات وارد على التساؤلات الأساسية للنظرية السوسيولوجية بإيجاز على النحو التالى :

أولاً : أنه لم يحاول صياغة تعريف محدد للمجتمع ؛ فقد سلم جدلاً بأن هناك اتفاقاً عاماً حول هذا الموضوع . إلا أنه قدم مجموعة من الملاحظات الملائمة حول الثقافة ، مستخدماً مصطلح الحضارة ، الذى يشير فى رأيه إلى المنجزات المتراكمة والمستمرة التى يقدمها العقل الإنسانى .

ثانياً : كانت وحدة التحليل السوسيولوجى عنده هى القوى الاجتماعية ، التى طابقتها بالشعور ، باعتباره مولد القوة المحركة . غير أنه يؤكد بالإضافة إلى ذلك وحدة أخرى ، هى ميل الفرد إلى التخيل الإبداعى . ومن ثم يودى التكامل بين السلوك الدينامى

(الناتج عن الشعور) والتمثيل الإبداعي ، إلى ظهور البناءات الاجتماعية وتغيرها .

ثالثاً : يرى وارد - كما ذهب غيره من علماء التطور - أن وضع المجتمع في وقت معين ، واتجاه التغير الاجتماعي فيه ، يتحددان على أساس المرحلة التطورية التي يمر بها هذا المجتمع . ومع ذلك فإن هذه القضية لا تؤكد كتابات وارد تماماً ، كما هو الحال بالنسبة للنظرية السوسيولوجية الأخرى التي تنتمي إلى النموذج التطوري . والسبب الأساسي في ذلك هو تأكيد لفكرة التكامل الإبداعي ، الذي يعتبره القوة الأولية في إحداث التطور ، بالإضافة إلى تأكيد للعوامل النفسية المؤثرة في الحضارة ، والتي تبدى في المراحل المتأخرة من التطور الكوني .

رابعاً : لم يتناول وارد بوضوح مشكلة العلاقة بين الشخصية والمجتمع والثقافة . فالإنسان وإن كان يندمج في العملية النشئية ، إلا أنه يستطيع في الوقت ذاته أن يؤثر فيها عن طريق الغائية « إن البيئة تستطيع أن تغير الحيوان ، ولكن الإنسان قادر على تعديل البيئة ذاتها »^(٧) .

خامساً : يرى وارد أن علم الاجتماع يتصدر العلوم جميعاً ، لأنه يمثل تكاملاً إبداعياً لكافة العلوم . لذلك كان الطابع الشمولي لكتاباته السوسيولوجية يسير في اتجاه منسجم مع هذه النظرة .

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن أهمية علم الاجتماع عند وارد من منظور تاريخي . لقد ذهب وارد إلى أن هناك مجموعة من المساهمات الرئيسية التي أضافها للعلم تلخص فيما يلي : قانون للتجمع باعتباره متميزاً عن عملية التطور ، ونظرية القوى الاجتماعية ، وفكرة التعارض بين القوى الاجتماعية وتأثير البيئة ، وتفوق الغائية على عملية النشوء ، وأخيراً إثباته ضرورة وجود فرص متكافئة للتعليم . وفي ضوء التطورات اللاحقة للعلم ، نستطيع أن نعرض مساهمات وارد بطريقة أخرى على النحو التالي : تأكيد العامل النفسي في العلاقات الإنسانية وبخاصة في السلوك الغائي ، واعتبار منجزات الإنسان هي الموضوع الملأ للدراسة في علم الاجتماع ، وإثبات إمكانية تحقيق إنساني موجه عن طريق التخطيط الاجتماعي والتعليم . يضاف إلى ذلك مجموعة من الصياغات الجديدة التي

تتعلق بعلمى الاجتماع النظرى والتطبيقي ، والعلاقة بين الاستاتيكا والديناميكا (وبخاصة العلاقة بين البناء والوظيفة) ، ثم أخيراً رفضه اعتبار الكم مطلباً أساسياً للعلم .

ولقد تميزت النظرية السوسيولوجية عند وارد بطابع فلسفى أكثر منه إمبيريقى ، وذلك إلى الحد الذى شارك فيه الاعتقاد السائد فى أيامه ، والذى اعتبر التطور الكونى القانون العام للوجود الاجتماعى ، فضلاً عن محاولته تفسير الظواهر الاجتماعية بالاعتماد على نظرية تتعلق بالواقع ككل . إلا أن ما خفف من تطرف هذه النظرة هو تأكيد الخصاص الفريدة للتطور الاجتماعى التى تستمد جذورها من الملكة العقلية للإنسان . كما تضمنت نظريته عن القوى الاجتماعية الفكرة التى تذهب إلى أن علم الاجتماع يستطيع أن يحقق تطوراً ملحوظاً ، إذا اعتمد على مفهوم التساند الآلى بين أنماط السلوك الإنسانى الناتج عن الشعور . ومن الجدير بالذكر أن هذا الموقف لا يحظى بالقبول فى الوقت الحاضر . أما أفكار وارد الشهيرة عن الغائية ، فقد اختلطت ببعض المفاهيم الخاطئة فى علم النفس ، التى كانت سائدة فى أيامه . يضاف إلى ذلك أنه كثيراً ما كان يعوزه الاتساق ، وأن معظم مقالاته كانت تتسم بسوء تنظيمها . غير أن ذلك كله لا ينفى أن مؤلفاته ظلت تجذب اهتمام القراء ، وذلك لما انطوت عليه من بصيرة نفاذة ، وذكاء متقد ، واطلاع وفير ، وذلك إذا ما قورنت بالأعمال السوسيولوجية الأخرى التى كتبت خلال هذه الفترة .

المفاهيم الرئيسية عند جيدنجز :

ولد فرانكلين جيدنجز F.H. Giddings (١٨٥٥ - ١٩٣١) فى مدينة شيرمان Sherman بولاية كونيتيكت Connecticut . وعلى الرغم من أنه درس الهندسة فى إحدى الكليات ، إلا أنه بدأ حياته النشطة صحفياً ، وهى مهنة زودته ببصيرة لفهم المواقف الاجتماعية المتباينة . وفى عام ١٨٨٨ عين محاضراً (ثم أستاذاً) فى السياسة بكلية برين ماور Bryn Mawr ، غير أنه ترك وظيفته بعد ستة أعوام ، لكى يعمل أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة كولومبيا .

ولقد اتخذت الإسهامات السوسيولوجية التى قدمها جيدنجز اتجاهين أساسيين . فى أعماله المبكرة اتسمت كتاباته بنزعة سيكولوجية طاغية . أما كتاباته الأخيرة فقد أكدت

التطورية . وهكذا أصبح جيندنجز من رواد الاتجاه الوضعي المحدث في الاجتماع ،
والذى ازدهر خلال الربع الثانى من القرن العشرين . وسنهتم في هذا الصدد بنظريته
المبكرة ، وبخاصة تلك التى عرضها في مؤلفه القيم « مبادئ علم الاجتماع » (١٨٩٦)
Principles of Sociology ، ثم اختصرها ، وحاول تعديلها - إلى حد ما - ببراعة
ملحوظة في مؤلفه « أسس علم الاجتماع » (١٨٩٨) Elements of Sociology :

ويعتبر جيندنجز - شأنه شأن أغلب العلماء الاجتماعيين في عصره - أن النظرية
التطورية حقيقة بديهية . فهو يعتقد - مثلما ذهب سبنسر ووارد - أن التطور هو
القانون الأسى للوجود في كافة مجالات الواقع . بل لقد قرر بشكل واضح - وبعد أن
أشار لكتاب سبنسر « المبادئ الأولى » - أن التطور الاجتماعى هو مظهر للتطور
الكونى . ومن ثم اعتقد جيندنجز أنه ليست هناك ضرورة للبحث عن مبدأ جديد للتفسير
الموضوعى ؛ فمن الممكن أن نعلم في هذا الصدد على التطور الناتج عن توازن الطاقة .
ولقد أحدثت هذه الفكرة تأثيراً ملحوظاً على أعمال جيندنجز . والواقع أن جيندنجز يتفق
مع سبنسر في دراسته لمشكلات التطور الاجتماعى من وجهة نظر البيولوجيا والأثنولوجيا ،
وهما العلمان اللذان حصل منهما على شواهد كافية بالنسبة للظواهر الاجتماعية .

وعلى أية حال فقد اعتقد جيندنجز - متفقاً مع وارد ومعارضاً لوجهة نظر سبنسر -
أن المجتمع يمثل أساساً ظاهرة نفسية ، وإن كانت هذه العملية النفسية تعد بدورها
مشروطة بالعملية الفيزيائية ومحددة بها . وهكذا تصبح القوانين الاجتماعية هي قوانين
مرتبطة بالعملية النفسية أولاً ، ولكنها قوانين تتعلق بالحدود الاجتماعية التى تفرضها العملية
الفيزيائية ثانياً . ولقد ترتب على ذلك أن أصبح علم الاجتماع عند جيندنجز أكثر تعقيداً ،
حيث اضطر إلى الانتقال بصفة مستمرة من مستوى القوانين النفسية إلى مستوى القوانين
الطبيعية ، محاولاً تفسير التفاعل بينهما . أما الحقيقة التى تذهب إلى أنه يمكن أن تتحقق
القوانين الاجتماعية بنفس دقة قوانين الظواهر الطبيعية ، فقد اعتبرها جيندنجز مسلمة بديهية .

ومع ذلك فهو يؤكد أيضاً أهمية القوانين الخاصة بالعملية النفسية الأساسية .
فقد اعتقد - شأنه شأن وارد - أن جوهر تفسير الظواهر الاجتماعية يكمن في الإرادة
Volition . ومن ثم حاول بالإضافة إلى ذلك البحث عن دافع فريد ، أو مبدأ يميز
شعور الفرد ككائن اجتماعى ، ويحدد العلاقات الاجتماعية ، إلى المدى الذى تكون

فيه إرادية . وهو يؤكد أنه لم يتيسر حتى الآن اكتشاف هذا المبدأ التفسيري . فقد خلص بعد دراسة مسحية مختصرة للمساهمات التي قدمها معاصروه مثل نوفيكونوف ، ودي جريف ، وتارد ، ودوركايم ، إلى أن تفسيراتهم للمجتمع إما أنها تفسيرات محدودة للغاية أو عامة جداً . فإذا لاحظنا أن التعاقد (الذي أكدته دي جريف ^(٨)) ، والاتفاق (الذي أشار إليه نوفيكونوف) هما من السمات المحددة للمجتمع ، وأن المحاكاة (القانون الأساسي عند تارد) والتصورات (التي أكد أهميتها دوركايم) ^(٩) ، ظاهرتان أكثر عمومية من المجتمع ، إذا لاحظنا ذلك أصبح من الضروري على المرء أن يبحث عن مبدأ يتوسط هذه الظواهر . وهذا المبدأ هو الوعي بالنوع ، Conciousness of Kind ، وهي عبارة صاغها جيدنجز ، بالرغم من أنه يعترف صراحة بأنه يدين في هذه الفكرة لآدم سميث Adam Smith الذي أكد أهمية التعاطف في الحياة الاجتماعية في مؤلفه « نظرية المشاعر الأخلاقية » (١٧٥٩) Theory of Moral Sentiments .

ويشير الوعي بالنوع — في رأي جيدنجز — إلى حالة الوعي التي تجعل كل كائن يدرك وجود الكائن الآخر على أساس التشابه بينهما في النوع . وربما كان هذا الوعي بالنوع نتيجة للتقليد أو القهر ، إلا أنه لا يعد مجرد نتيجة مصاحبة ، فقد يكون مسئولاً عن المبادرة بالتعاقد أو الاتفاق أو غير ذلك من الظواهر الاجتماعية . وهكذا يتحقق لفكرة الوعي متطلبات المفهوم الوسيط الذي كان يبحث عنه جيدنجز . هذا فضلاً عن أن الوعي بالنوع يعمل على تحديد السلوك الاجتماعي ، وتمييزه عن أنماط السلوك الأخرى المشابهة كالسلوك الاقتصادي ، أو السياسي ، أو الديني . والوعي بالنوع هو استعداد إرادي للعقل يتكون من التعاطف العضوي ، وإدراك التماثل ، والتعاطف المتبادل ، والحب ، والرغبة في التقدير . ويذهب جيدنجز إلى أن الوحدة التي تحدث بين عقليات الأفراد — من خلال الوعي بالنوع — تجعلهم يتصرفون بطريقة معينة ، بحيث تتحقق بينهم في لحظة معينة عواطف مشتركة ، كما يتوصلون إلى أحكام متشابهة . وقد يسلكون في بعض الأحيان نفس المسلك . ومن ثم يمكن أن يؤدي هذا التفاعل إلى ظهور هذا العقل الاجتماعي .

(٨) جولياف دي جريف G. de Greef عالم اجتماع بلجيكي (١٨٤٢ - ١٩٢٤) ، وهو مؤلف

كتاب « مقدمة في علم الاجتماع » (١٨٨٦) Introduction to Sociology .

(٩) انظر الفصول السابع ، والثامن ، والتاسع من هذا الكتاب .

وإذن فالعقل الاجتماعي عند جينجيز ليس مجرد تجريد أو تخيل . ولكنه شيء ملموس ، برغم أنه يتحقق فقط في عقول الأفراد . لذلك نجد أنه يشير في موضع معين إلى أن العقل الاجتماعي يمثل النشاط العقلي الناتج عن اتصال شخصين أو أكثر ، وهو الاتفاق في العواطف ، والأفكار ، والإرادة بين شخصين أو أكثر .

وإذا كان جينجيز يبدو متأثراً بدوركايم في هذا المجال (انظر الفصل التاسع) ، إلا أنه لم يمنح العقل الاجتماعي تلك المكانة البارزة التي منحها دوركايم العقل الجمعي . فالظواهر الاجتماعية التي ذكرها جينجيز تحت هذا العنوان ، غالباً ما تفسر في الوقت الحاضر في ضوء الثقافة ، دون الحاجة إلى العودة مرة أخرى إلى مفهوم العقل الجمعي المضلل . بيد أن فكرة الوعي بالنوع - التي كتب لها الديوع لعدة سنوات - قد أصبحت كذلك غير مألوفة في الوقت الحاضر . ومع ذلك فإن الوعي بالنوع هو المفهوم الرئيسي في نظرية جينجيز ، الذي يتعين أن نقيم عليه النسق الفكري لعلم الاجتماع ، على أن نسلم في الوقت ذاته بمسئمة التطور كقاعدة أساسية .

علم الاجتماع - طبيعته ومناهجه :

لا يعد علم الاجتماع في رأي جينجيز علماً مجرداً . فبما أن المبادئ الأولى للتطور هي مبادئ ملموسة ، لذلك يتعين أن يكون العلم الذي يصوغها علماً ملموساً أيضاً . فعلم الاجتماع إذن هو محاولة وصفية تاريخية لتفسير المجتمع بالنظر إليه وكواقع ملموس . وهكذا تنهض هذه القضايا على اعتقاد عالم التطور الذي يؤكد أن التطور واحد بالنسبة للإنسانية عموماً . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع يصف عملية فريدة غير متكررة ، وإن كان من المحتمل أن عناصر هذه العملية متكررة الحدوث .

وقد سار جينجيز وراء سبنسر حينما عرف علم الاجتماع بأنه علم واقعي ، إلا أنه اختلف معه في تحديد نوع العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . فعلم الاجتماع في رأي جينجيز علم عام يدرس كافة فئات الظواهر الاجتماعية ويركز على السمات المشتركة بين الظواهر الفرعية . (ولا شك أن هذا التعريف يتشابه إلى حد ما مع تعريف سوروكين الذي أشرنا إليه في بداية هذا الكتاب) . ويهتم علم الاجتماع باعتباره علماً عاماً بالعناصر والمبادئ الأولى . ولعل القارئ يذكر أن هذا التصور يتفق

مع تحديدنا للنظرية السوسولوجية الذى سبق أن ذكرناه .

والواقع أن هذا التعريف الاصطلاحي الذى قدمه جيننجز لا يتيح لنا سوى فهم محدود لما يؤديه العلم بالفعل . لذلك نجده يستكمل هذا التعريف الاصطلاحي بتعريف آخر مؤداه : أن علم الاجتماع يحاول تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء السلوك النفسى ، والتوافق العضوى ، والانتخاب الطبيعى ، والمحافظة على الطاقة . ومن الملاحظ أن العنصر الأول من هذه العناصر الأربعة هو الذى يرتبط فقط بالعملية النفسية التى اعتبرها جيننجز مسألة أساسية فى الحياة الاجتماعية . أما العناصر الثلاثة الأخرى فهى مرتبطة بالعملية الفيزيائية ، ومن بينها عنصران (هما الثانى والثالث) تم صياغتهما فى ضوء الداروينية الاجتماعية . أما العنصر الأخير فيذكرنا بآراء سبنسر كما أوضحها فى كتابه « المبادئ الأولى » .

وتواجه المنهج مشكلة أساسية هى : كيف نستطيع تحديد الخصائص المميزة للإنسان البدائى على وجه التقريب . وقد يتطلب هذا العمل أساساً افتراض ظاهرة التوازي Parallelism أو التطابق بين البدائين والشعوب الهمجية التى تعيش الآن . إلا أن جيننجز أدرك - على عكس كثير من علماء التطور - أن المشكلة ليست يسيرة ، نظراً لما يوجد من فروق جوهرية فى ظروف هذه المجتمعات ، بل من المحتمل أن تشهد معظم المجتمعات البدائية المعاصرة عملية تدهور . ومن ثم يتعين استكمال التتبع التاريخى بالاستنباط ، وبالوعى الكامل بكافة الاحتمالات النفسية ، والتمكامل السيكولوجى . وقد رفض جيننجز - صراحة - أحد المناهج التى استخدمها سبنسر ، وهو المماثلة العضوية .

ومن الملاحظ أن جيننجز اهتم بصفة خاصة بفروع علم الاجتماع . فقد سار على نهج وارد حينما رفض مطابقة الاستاتيكا الاجتماعية بالوظائف التى تؤديها الجماعات الإنسانية . فالوظائف - فى رأى جيننجز - تمثل جانباً آخر من الدراسة الاستاتيكية ، بحيث يمكن أن نطلق على هذا الجانب مصطلح النشاطات Kinetics . أما الدراسة الديناميكية فتكون ضرورية فقط حينما تتبدل الوظيفة أو يتغير البناء . والواقع أننا يمكن أن نوجه هذه الملاحظات الدقيقة إلى عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين ، الذين يستخدمون عبارة التحليل البنائى - الوظيفى ، ويميلون إلى مطابقة الوظيفة بالدراسة الديناميكية .

الاستقرار والحركة :

لم يتمكن جيننجز من إقامة نظرية مفصلة عن الاستقرار ، شأنه في ذلك شأن علماء الاجتماع التطوريين . ومع ذلك نجده يُفرق بين التركيب الاجتماعى Social Composition والهيئة الاجتماعية Social Constitution على نحو يكاد يشبه مفهومى فرديناند وتونيز عن الجماعة المحلية والمجتمع (انظر الفصل الثامن) . أما التركيب الاجتماعى فهو النتاج الطبيعى لنشاطات الأفراد الفسيولوجية والسيكولوجية ، تدعمه عملية الانتخاب الطبيعى . فالمجتمعات تظهر بطريقة لا شعورية ، وتتشكل صورها قبل أن ينعكس عليها العقل الاجتماعى . وتشير الهيئة الاجتماعية - من زاوية أخرى - إلى تنظيم الأفراد أعضاء المجتمع في منظمات متخصصة تحقق أهدافاً اجتماعية متعددة . على أن جيننجز لم يحاول صياغة هذه الثنائية بوضوح . فالأسرة تمثل أبسط التجمعات التى يشملها مفهوم التركيب الاجتماعى ، ويؤدى التكامل بين مجموعة من الأسر إلى ظهور نمطين أكثر شمولاً من الجماعات : الأول عنصرى Ethnic (يقوم على القرابة الحقيقية أو الانتسابية) ، ومن أمثلة هذه الجماعات المعشر والقبيلة ، والمجتمع الشعبى ؛ والثانى مدنى Demotic ينتج عن أنماط الاتصال المعتادة بين الناس والمصالح المتبادلة ، ويعتمد على التعاون أكثر من القرابة . ومن أمثلة هذه المجتمعات المدنية جماعات الحوار ، والمراكز مثل الأقاليم أو المدن والدول . ولقد درس جيننجز الدولة باعتبارها مظهراً هاماً من مظاهر الهيئة الاجتماعية .

وتتضمن نظرية الاستقرار عند جيننجز أيضاً التقسيمات الطبقيّة فى المجتمع . فهو يعتقد - على عكس النظرة التى سادت فى عصره - أن الطبقات الاقتصادية تعتبر أقساماً ثانوية فى المجتمع ، بينما تعد الطبقات (بمعنى الفئات أكثر من الجماعات الاجتماعية) التى تقوم على الفروق الفيزيائية والعقلية والأخلاقية بين الأفراد ، تعد ذات أهمية أساسية . وقد ذهب جيننجز إلى أننا نجد فى المجتمع أربع طبقات حقيقية هى : الطبقة « الاجتماعية » Social (وتعنى طبقة الصفوة) ، وغير الاجتماعية Nonsocial (الجماهير) ، والطبقة الاجتماعية الزائفة Pseudosocial (وهى تتألف من الذين يعتمدون على مساعدات الآخرين) ، ثم أخيراً الطبقة المعادية لمصالح المجتمع Antisocial (ويقصد بها المجرمون) .

أما الأفكار التي قدمها جيدنجز حول التقاليد فقد استكمل بها نظريته في الاستقرار . فهو يطابق التقاليد بالذاكرة الاجتماعية أو الأفكار المتوارثة . ومن ثم فسر هذه الظاهرة باعتبارها تشير إلى انشغال عقول معظم الأفراد — بصفة دائمة — بمعتقدات معينة ، وقواعد للسلوك ، ومبادئ ، وحقائق معرفية استخدمتها الأجيال السابقة . وهكذا استطاع جيدنجز أن يقترب — مثل وارد — من المفهوم الحديث للثقافة ، بالرغم من أنه لم يستخدم هذا المصطلح ولم يحدد خصائص الثقافة . فقد لاحظ أن البناء الكلي للتقاليد يتضمن ثلاثة نظم كبرى هي : النظام الاقتصادي القائم على المنفعة ، والنظام القانوني الذي يعتمد على التسامح ، والنظام السياسي الذي يستمد جذوره من الاتفاق والطاعة . ويوجد بالإضافة إلى ذلك نظم ثانوية أخرى هي : النظم الشخصية (والتي تتضمن المعتقدات المتعلقة بالروح والبدن) والحمالية ، والدينية . ثم نجد أخيراً نظاماً تشغل المرتبة الثالثة هي : النظم اللاهوتية ، والميتافيزيقية ، والعلمية (وهي النظم التي ظهرت في مرحلة متأخرة على النظم السابقة) .

ولقد حاول جيدنجز أن يصوغ نسقاً من المعرفة المنظمة حول ما أطلق عليه « الحركة الاجتماعية » غير أنه لم يحقق نجاحاً كبيراً في ذلك . كذلك اعتقد جيدنجز أن الصراع هو النمط العام للسلوك ، وكان ذلك طبيعياً بالنسبة لشخص عاش في فترة سيطر عليها المناخ الفكري للداروينية الاجتماعية . فالعداء هو الذي يسهم في تحديد كيان الذات ، بمعنى أنه إذا كان معظم الأفراد متساوين تقريباً في القوة ، فإن كلاً منهم يأمل حينئذ أن يقهر الآخر . وهكذا يمكن أن يحدث نوع من الاختبار للتوازن في القوة من وقت لآخر . إلا أن هذا الاختبار لا بد أن ينتهي بحدوث توازن في مدى التسامح بين الناس ، ومن ثم تصبح القوة مصدراً للتسامح والعدالة .

الديناميكا :

طور جيدنجز بصورة أكثر تكاملاً الجانب الدينامي في علم الاجتماع ، حيث يقصد به دراسة النشوء الاجتماعي . وتقتضي مثل هذه الدراسة صياغة تعميمات تتعلق باتجاهات التطور وميكانيزماته ، وتصف العملية الملموسة للتطور الإنساني . ويشير جيدنجز إلى أن ظروف الحياة الخارجية تنتهي بتكوين تجمعات اجتماعية ،

بحيث يتولد الوعي بالنوع لدى الأفراد المتشابهين داخل هذه التجمعات ، ويتطور في شكل منظمات تستجيب بطريقة إيجابية لرغبات الأفراد وفرصهم في الحياة . وتبدأ العملية الإرادية حينما يصبح الأفراد على وعى بهذه الاستجابة الإيجابية . وهكذا تكتسب الاختيارات الفردية والاجتماعية أهمية خاصة . وهذا يعنى أن العلاقات والأنشطة التي تبدو بصورة ملائمة تصبح موضعاً للاختيار . ومع ذلك فإن العملية الفيزيكية تظهر هنا مرة أخرى . فيما أن الاختيارات يمكن أن تتخذ في بعض الأحيان طابعاً ضاراً وغير ملائم ، أو طابعاً حكيماً مفيداً ، فمن المحتمل في هذه الحالة ألا يستمر عدد كبير من هذه الاختيارات في عملية الصراع من أجل البقاء . ومن الملاحظ أن هذه الأفكار – التي تعكس مرة أخرى وجهة نظر الداروينية الاجتماعية – تتفق مع آراء سمنر ، إلا إذا استثنينا تأكيد جيدنجز للطابع الشعوري والإرادي للاختيارات .

ولما كان استبعاد الاختيارات الضارة خلال عملية الانتخاب الطبيعي أمراً ضرورياً ، فمن المتوقع إذن أن تهتم نظرية التغير الاجتماعي بالاختيارات الرشيدة . وهنا يقدم لنا جيدنجز قانونه التالي وهو : « تسعى الجماعة المحلية إلى صياغة نموذج لها ، بشكل يتسق مع التصور السائد للمثال المفضل » ، (وهذا باللغة الحديثة لعلم الاجتماع أن كل جماعة كبرى تتأثر بالمثال الاجتماعي الذي تتقبله) . ولقد أكد جيدنجز – وهو بصدد تطوير هذا القانون – أن الأسس التي يركز عليها الاختيار الاجتماعي الرشيد تتمثل في القيم الاجتماعية ، التي يعرفها بأنها تقديرات اجتماعية لضروب معينة من الرضا ، والعلاقات ، والنشاط ، وأشكال التنظيم الاجتماعي . أما الهدف الأسمى للقيم الاجتماعية فهو النوع ذاته . والواقع أن استخدام جيدنجز لمصطلح القيمة الاجتماعية كان شيئاً جديراً بالملاحظة ، خاصة وأن هذا المصطلح لم يكن قد حقق بعد قبولاً عاماً .

وقد سبق أن أوضحنا كيف أن القوانين الفيزيكية الخاصة بالانتخاب الطبيعي والبقاء ، هي التي تحدد قوانين الاختيار الاجتماعي التي تتعلق بالمظهر النفسى أو الإرادى للمجتمع . فالتعبير عن قانون الانتخاب الطبيعي يتم في ضوء بقاء الأصلح . ومعنى ذلك أن اللياقة الاجتماعية Social Fitness تشير إلى توافر عدد من الخصائص العقلية والأخلاقية من بينها الحب والتعاطف . أما قانون البقاء فيتخذ الشكل التالي : أن القيم التي سيكتب لها البقاء هي تلك التي تنسجم مع مجموعة أخرى من القيم تكتسب

باستمرار مزيداً من التعقيد والاتساق . ومن الواضح أن هذا القانون يعد صياغة جديدة لمفهوم التطور عند سبنسر ، وإن كان قد أكد بصفة خاصة العمليات الإرادية التي تحتل مكانة بارزة في نظرية جينجيز .

ولقد صاغ جينجيز كتاباته عن عملية التطور الملموسة بعبارات تذكرنا باهتمام وارد بإدخال مفاهيم جديدة . فقد كتب جينجيز في هذا الصدد يقول : إن كلا من المجتمعين السابق على الإنسانية والإنسانى قد شهدا أربع مراحل أساسية هي : المرحلة الحيوانية Zoogeny والبشرية ، Anthropogeny ، والعرقية Ethnogeny والعمرانية Demogeny أما التجمع الحيوانى فهو نوع من الاتصال الاجتماعى الفطرى الذى تطورت عنه الأشكال المختلفة للحياة الحيوانية بينما يمثل المجتمع البشرى ضروباً من الاتصال أكثر تنوعاً أسهمت بشكل كبير فى تشكيل العقل الإنسانى . ويطلق مصطلح التجمع العرقى على الاتصال المنظم الذى أوجد المجتمع الشعبى . أما التجمع العمرانى فهو يتضمن نمطى الاتصال المتنوع والمنظم اللذين أديا إلى ظهور شعوب أكثر تحضراً . فالحضارة إذن مرتبطة بالمرحلة العمرانية من التطور الإنسانى . ووفقاً لضروب الاختيار المتنوعة التى حددها جينجيز ، ظهرت ، خلال مراحل التاريخ ثلاثة نماذج للحضارة هي : الحضارة العسكرية - الدينية ، والليبرالية - القانونية ، والاقتصادية - الأخلاقية . بيد أن الحضارة الاقتصادية - الأخلاقية قد تتجلى إما فى السعى المتواصل لتحقيق غايات مادية (وهو أكثر الاتجاهات خطورة) ، وإما فى السيادة الاجتماعية لبعض الأهداف الأخلاقية والفكرية كما حدث للديموقراطية فى فترات مبكرة من تاريخ أمريكا .

ويرى جينجيز أن التقدم حقيقة مقررة . فهو يتبدى - موضوعياً - فى تعدد العلاقات ، وزيادة الرفاهية المادية ، ونمو السكان ، وتطور السلوك الرشيد . كما يمكن إدراكه - ذاتياً - من خلال اتساع نطاق الحياة الأخلاقية والفكرية . والواقع أن هذه النظرة تنسجم مع المناخ الفكرى الذى كان سائداً فى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما كان التفاؤل بالتقدم لا يثير اعتراضاً إلا فى القليل النادر .

بذلك نكون قد تمكنا من تلخيص علم الاجتماع النشئى عند جينجيز فى عدد قليل من القضايا . ولقد كان جينجيز نفسه وهو بصدد إعادة بناء التاريخ الاجتماعى

للإنسان ، ينظم ظنونه على نحو يجعل كلا منها في ذاته تخميناً ممكن التصديق .
 في الوقت الذى لا يقبل فيه واحد من هذه الظنون الإثبات أو النفى . ومعنى ذلك أنه
 أجاب عن التساؤل الذى مؤداه : كيف أمكن حدوث ذلك ؟ بدلا من الإجابة عن :
 ما الذى نعرفه عما حدث بالفعل ؟ . ومع ذلك كله فمن الإنصاف أن نعتف بأن هذا
 الجنوح عن قواعد العلم لم يختلف تماماً ، حتى في الوقت الحاضر .

جيدنجز في الميزان :

في ضوء المشكلات الأساسية التى عرضناها في الفصل الأول يمكننا أن نعرض
 لنطاق علم الاجتماع عند جيدنجز خلال المرحلة المبكرة حتى نهاية القرن تقريباً على
 النحو التالى :

أولاً : المجتمع هو أى عدد من الأفراد يوحد بينهم الوعى بالنوع . ويؤدى التفاعل
 بين العقلية — بعد ارتباطها — إلى ظهور العقل الاجتماعى ، وهو مصطلح يشير
 — إلى حد ما — إلى فكرة الثقافة . ومع ذلك فإن جيدنجز لم يناقش هذا المصطلح إلا
 بشكل عارض حينما اعتبره مرادفاً للتقاليد .

ثانياً : تعتبر العلاقة الاجتماعية أو العلاقة بين شخصين من خلال الوعى بالنوع
 هى وحدة البحث في علم الاجتماع عند جيدنجز .

ثالثاً : أن العامل الرئيسى الذى يحدد وضع المجتمع وتغيره هو عامل نفسى ،
 وإن كان تأثيره مرتبط أساساً بالظروف الفيزيكية للوجود الإنسانى ، وبخاصة عمليات
 الانتخاب والبقاء .

رابعاً : لم يعرض جيدنجز لمشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع بصورة واضحة .
 غير أن تأكيده للعامل النفسى يكفل للإنسان دور خلق المجتمع وتشكيله ، وإن كان
 هذا الدور مرتبطاً بالعمليات البيولوجية التى أشرنا إليها من قبل .

خامساً : عرف جيدنجز علم الاجتماع بأنه أكثر العلوم عمومية ، بالرغم من أنه
 علم واقعى وليس علمياً مجرداً . أما المنهج الرئيسى لهذا العلم فهو إعادة بناء التاريخ ،
 ذلك المنهج الذى استطاع جيدنجز من خلاله أن يقدم تخمينات وظنون كثيرة ، معتمداً

فى ذلك على قدر ضئيل من المعرفة من جهة ، وعلى المعلومات العامة فى علم النفس من جهة أخرى .

وهكذا نستطيع أن نقيم الدور الذى لعبه جيدنجز فى تطور النظرية السوسولوجية بصفة عامة ، باعتباره واحداً من أقدر علماء التطور وأظهرهم . وإذا كانت نظرية جيدنجز تعتمد بشكل واضح على مسلمة التطور على النحو الذى أوضحناه ، فمن الطبيعى إذن ألا يتبقى منها غير مساهمات ضئيلة إذا ما أمكن دحض هذه المسلمة ؛ ذلك الأمر الذى يعتبره أغلب الدارسين مسألة مقررة .

غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن بعضاً من مسلمات جيدنجز ما تزال قائمة . فمن الضرورى أن نشير أولاً : إلى تأكيد الجانب النفسى للمجتمع والثقافة ، وإثباته عدم إمكانية الوصول إلى فهم حقيقى للمجتمع الإنسانى ومنجزاته عن طريق المماثلة بالنظريات الآلية أو البيولوجية . ولقد استطاع جيدنجز فى هذا الصدد أن يستمر فى ذلك الخط الفكرى الذى بدأه وارد ، ثم طوره تارد على نحو مستقل فيما بعد . ووفقاً لذلك نستطيع أن نرجع الاتجاه السائد فى كتابات تشارلز كولى ، ووليم توماس ، وتالكوت بارسونز ، وغيرهم ، والذى بلغ أقصى مراحل تطوره ، يمكننا أن نرجعه إلى حد ما إلى كتابات جيدنجز . ثانياً : تمكن جيدنجز من التوصل إلى تعريف رائد لعلم الاجتماع حظى بقبول كثير من العلماء ، كما قدم أيضاً وجهات نظر رائعة حول انقسام هذا العلم إلى الدراسة الاستاتيكية والدراسة الديناميكية . ثالثاً وأخيراً : كان جيدنجز من أوائل علماء الاجتماع الذين كشفوا عن دور القيم فى الحياة الاجتماعية للإنسان .

الفصل السابع

الاتجاهات التطورية الأخرى والنزعة العضوية

تكشف الداروينية الاجتماعية ، والنزعة التطورية السيكولوجية ، عن اتجاهين فكريين تأثراً إلى حد بعيد بنظرية سبنسر ، وذلك برغم ما بينهما وبين هذه النظرية من اختلافات عديدة . على أن النزعة التطورية ذاتها عن أفكار سبنسر وحده ؛ فقد نهج كونت وماركس نهجاً تطورياً على نحو ما كان شائعاً في بدايات علم الاجتماع . ولقد ترتب على ذلك كله ظهور اتجاهات جديدة في نطاق النزعة التطورية ، وذلك خلال المرحلة الثانية من نمو النظرية السوسيولوجية .

لوريا - التطورية الاقتصادية :

تبدو النزعة التطورية الاقتصادية واضحة في أعمال كثيرة . ومن أهم هذه الأعمال دراسات إنجلز Engels عن « أصل الأسرة » The Origin of The Family ، و « الملكية الخاصة والدولة » Private Property and the State ، كما تبدو كذلك في أعمال غيره من الرواد ؛ وبخاصة دراسات عالم الاقتصاد الإيطالي أشيل لوريا Achile Loria (١٨٥٧ - ١٩٣٤) ؛ الذي حاول في دراسته « الأسس الاقتصادية للمجتمع » (١٨٨١) Economic Foundations of Society أن يؤكد الفكرة التي مؤداها : أن الانكماش التدريجي في الأرض الحرة (وهي الأراضي التي لم تحدد ملكيتها) هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي . ولقد كان لوريا يأمل أن تحل هذه النظرية بديلاً واضحاً ومفهوماً ، عن تلك القوى الغيبية التي تكشف عنها أعمال الماركسيين ، والتي يفترضون أنها تدفع المجتمع إلى الأمام .

وتقوم نظرية لوريا على افتراض أساسي أن تاريخ المستعمرات الأمريكية هو صورة متكررة من التاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى . ففيهما معاً لم ينقسم المجتمع إلى طبقات متميزة ، منذ أن كانت الأرض حرة . كما لم تكن ثمة قوى ضاغطة

كالأخلاق ، والقانون ، والدين . ولقد صاحب ظهور نظام ملكية الأرض سيطرة العبودية . أما المرحلة التالية على ذلك - والتي شهدت تقدماً في نظام الملكية - فقد تميزت بالتنظيم الإجبارى للعمل ، واقتصار العبودية على الريف ، وانتشار الطوائف المهنية والشركات فى المدن . وحينما كتب لنظام ملكية الأرض سيادة مطلقة ، ظهرت الرأسمالية القائمة على نظام العمل الحر . ولقد تنبه لوريا إلى الفروق العديدة بين عقلية مجتمع العصور الوسطى والقديمة ، وبين تلك السائدة فى المستعمرات . غير أنه ذهب إلى أن هذه الفروق لم تكن لها نتائج ملموسة على التطور الاجتماعى ، كما أوضحت أن العوامل السيكولوجية تمارس تأثيراً غير جوهري .

والواقع أن كتابات لوريا تنطوى على عدد من التأكيدات الأخرى المبالغ فيها . فهو يرى أن أعمال دانتي Dante تعكس المكانة الاجتماعية والاقتصادية « للأسر القديمة » للبورجوازية الفلورنسية ، كما تكشف نظرية بترارش Petrarch عن أفكار « الأسر الحديثة » ، وتصور أعمال بوكاشيو Boccaccio أفكار العامة . وبالإضافة إلى ذلك فإن تطور الدين ، والأخلاق ، والقانون ، والدولة ، يوازى تطور نظام ملكية الأرض . والوظيفة الأساسية للدين والأخلاق هى المحافظة على خضوع العبيد ، يساندهما فى ذلك ممارسة نظام إرهابى غير منظم . ومعنى ذلك أن خضوع العامة وأصحاب الحرف يتطلب نظاماً يقوم على اتجاهاين أخلاقيين : الأول خاص بالطبقات الدنيا ، وهى أخلاقيات تعمل على الحد من بؤس هذه الطبقات وتقليل الشرور التى تحيط بها فى حياتها الأرضية ؛ والثانى يتعلق بالطبقات العليا ، وهى أخلاقيات تهدف إلى الحد من تصرفات هذه الطبقات حتى لا يحدث عصيان من العامة . أما النظام الرأسمالى فهو يعبر عن مرحلة يكتمل فيها تطور النظام القانونى والدولة ، وتظهر خلالها قوة قاهرة جديدة تتمثل فى رأى العام .

ويرتبط تعريف لوريا لعلم الاجتماع ارتباطاً وثيقاً بهذه الأفكار : فعلم الاجتماع هو علم يتوسط علوم الاقتصاد ، والقانون ، والأخلاق ، والسياسة ؛ ويهدف فى المحل الأول إلى كشف طبيعة الارتباط بين تغير الظروف الاقتصادية ، وتباين الأخلاق والقانون والسياسة . وبينما نلاحظ أن هذا التصور يمكننا من فهم التساند المتبادل بين جوانب الحياة فى المجتمع - وهذه مهمة أساسية لعلم الاجتماع - إلا أنه مع ذلك

تصور ينطوي على خطأ يبين ، من حيث إنه يجعل الظواهر الاقتصادية في مرتبة موازية للعلاقات الاجتماعية ذاتها ، وهذا هو الخطأ الذي شاع في كتابات التطوريين الاقتصاديين عموماً .

فيبلن - التطورية التكنولوجية :

تسعى التطورية التكنولوجية إلى تعديل النزعة التطورية الاقتصادية ، ويمثل ذلك بوجه خاص أعمال ثورشتاين فيبلن T. Veblen (١٨٥٧ - ١٩٢٩) . وقد ولد فيبلن في ويسكونسن Wisconsin ، وحصل على دراساته في جامعات جون هوبكنز J. Hopkins ويل Yale ، وكورنيل Cornell ، ثم شغل بعد عام ١٨٩٢ عدة مناصب في سلك التدريس . وفي عام ١٨٩٩ نشر مؤلفه الذي حقق شهرة واسعة (بالرغم من أنه كان أحد مؤلفاته العديدة) وهو « نظرية طبقة الأعيان » The Theory of The Leisure Class ونستطيع أن نعرض بإيجاز للأفكار النظرية الأساسية عند فيبلن .

تقوم الحياة الإنسانية وما تنطوي عليه من رقابة ونظام عقلي ، على دافع أساسي يتمثل في الأنماط المختلفة للأعمال التي يمارسها الأفراد ، وما يرتبط بهذه الأعمال من وسائل وأساليب فنية . ذلك أن فيبلن يحاول أن يثبت أن التكنولوجيا هي التي تشكل العلاقات الاجتماعية الإنسانية والثقافية . وإذا كان لدى الإنسان مجموعة من الغرائز الثابتة ، إلا أن العادات التي تنشأ عن هذه الغرائز تخضع لضروب من التنوع والاختلاف ، نتيجة للظروف العديدة والفرص المتغيرة التي تتاح لها ، كي تفصح عن نفسها . وهذه الفرص وتلك الظروف هما نتاج للبيئة المادية ؛ أو بعبارة أخرى الإنسان هو نتاج لما يصنعه .

وعلى ذلك فإن تطور المجتمع هو في جوهره عملية توافق عقلي للأفراد مع الظروف المؤثرة في تشكيل عاداتهم السابقة . أما إعادة هذا التوافق فتتميز بالبطء والتذبذب ، نتيجة للضغوط التي تفرضها على الأفراد مواقف جديدة . ويرجع ذلك إلى أن سهولة التكيف تعتمد على مبلغ تعرض الأفراد لقوى ضاغطة من البيئة . فأى طبقة تفيد مباشرة من ظروف البيئة المتاحة تعمل على تشكيل نسقها الفكري على نحو يقاوم أى تغير في هذه الظروف ؛ وهذا بدوره هو الذي يعوق التحول الكامل للمجتمع ، وتمثل

طبقة الأعيان أحد أقسام المجتمع المعوق للنظام الاجتماعي العام .

ونستطيع أن ننظر إلى كل مجتمع باعتباره يماثل الآلة الصناعية ، من حيث إن نظمه الاقتصادية تعتبر بمثابة العناصر البنائية لتلك الآلة . وهناك نوع من الترابط الوثيق بين الثقافة والنظام التكنولوجي . فالنظام الإقطاعي يقوم على وجود قوى عاملة مدربة وفقاً لتخطيط معين يؤكد خضوع الإنسان للإنسان . أما في المجتمع الصناعي — الذي يمثل نظاماً أكثر حداثة — فنجد أن القوة الآلية تحل بدلاً للقوة العاملة . وهذا هو الذي يجعل التكنولوجيا الجديدة تحطم التنظيم القديم للمجتمع .

ولقد تركت نظريات فيبلن تأثيراً كبيراً على عدد من الكتاب ، وبخاصة علماء الاجتماع والمؤرخين ، ورجال الاقتصاد ، ولا تزال مظاهر هذا التأثير مستمرة حتى الوقت الحاضر . على أن نزعت التطورية التكنولوجية كانت أقل تأثيراً من تحليله النقدي الدقيق لسلوك طبقة الأعيان ، وما تتعرض له من ضروب التنافس من بقية طبقات المجتمع . وقد ساعدت مناقشاته المنظمة لبعض النظم الاقتصادية ، وبخاصة دراساته عن الرأسمالية والملكية ، وتأكيده للتعارض والصراع بين طبقات المجتمع ، وبخاصة الطبقة المسيطرة Predatoy (والتي تضم رجال الأعمال ، وكبار الموظفين) وطبقة الصناع Industrious (التي تمثل الرجل العادي ، والطبقات العاملة) ، ساعدت هذه المناقشات في إثراء التوجيه النظري لعدد من الكتاب . ويؤكد فيبلن أن هذه التقسيمات الطبقيّة تستند في المحل الأول إلى الظروف التكنولوجية . ولقد كان لهذا التصور مكانة ملحوظة فيما بعد ، تجلت في ظهور فكرة التخلف الثقافي Cultural Lag التي طورها وليم أوجبرن W.F. Ogburn (انظر الفصل الخامس عشر) ، والتي أخذت في الديوغ والانتشار بواسطة كتاب آخرين أمثال إلمر بارنز H.E. Barnes

كوست — التطورية الديموجرافية :

تأثرت النزعة التطورية الديموجرافية عند أدولف كوست A. Coste (١٨٤٢ — ١٩٠١) بتفكير كونت أكثر من تأثرها بالأفكار الماركسية . ويرجع ذلك إلى أن كوست كان في بداية حياته عضواً في جماعة الوضعيين الصغيرة ، حيث أتاحت له الفرصة للاطلاع على أعمال كونت ، ثم تأثر بعد ذلك بدراسات لوريا ودوركاييم .

أما أهم أعماله فهي مؤلفيه « مبادئ علم الاجتماع الموضوعي » (١٨٩٩)
 Principles of Objective Sociology ، « ونجرات الشعوب » ^(١) (١٩٠٠)
 Experiences of The Peoples

والفكرة الأساسية عند كوست تتمثل في أن ثمة عاملاً وحيداً هو الذى يحدد تطور المجتمع ، هو الزيادة الملحوظة في كثافة السكان ، والتي تبدو في كافة أشكال المجتمعات الإنسانية . وقد حدد كوست أربع مراحل للتطور يمر بها المجتمع هي : المقاطعة Borough ، والمدينة City ، والميتروبوليتانية Metropolis والمدينة العاصمة Capital City ، ثم عاصمة الاتحاد الفيدرالى . ويوازي هذه المراحل التطورية الديموجرافية ، تطورات محددة في نظم الحكومات ، وأنماط التنظيمات الإنسانية الاقتصادية ، والإنتاجية ، ونظم الملكية وغيرها .

ولقد ترتب على إدراك كوست أن نظريته ليست لديها القدرة على تفسير كافة الظواهر ، أن حاول وضع تمييز علمي بين نوعين من الظواهر الاجتماعية . فالظواهر التي يتعذر تفسيرها تفسيراً تطورياً كالدين والفلسفة والأدب والفنون ، لا يمكن أن تخضع للتحليل السوسيولوجي ، ولذلك يتعين دراستها في إطار علم أقل تطوراً هو الأيديولوجية . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع والأيديولوجية يتناولان دراسة فئتين متميزتين من الظواهر ، ذلك أن الإبداع في ميادين الفكر والفنون لا يخضع لنظام تطوري دقيق ، وبالتالي ينمو التنظيم الاجتماعي مستقلاً عن هذه الاكتشافات العقلية .

ولقد دفع هذا التمييز نقاد أفكار كوست إلى القول بأن الاستقلال بين هاتين الفئتين من الظواهر ليس استقلالاً مطلقاً على نحو ما أشار كوست ، ولكنه استقلال نسبي إلى حد بعيد . والواقع أن كوست قد أدخل في نطاق علم الاجتماع فكرة هامة ، كانت بعد ذلك موضع بحث عند ألفرد فيبر A. Weber وروبرت ما كيفر R. Macliver حين ميزابين الحضارة والثقافة ، وحاولا أن يصوغا عدداً من المسلمات تفسر تطور كل منهما (انظر الفصلين الثامن عشر والعشرين) .

(١) العنوان الفرنسى الكامل هو :

كيد - التطورية الدينية :

بينما يعتبر كوست الدين وكافة الأنشطة العقلية والجمالية للإنسان ظواهر مستقلة عن العملية التطورية ، نجد أن الفيلسوف الاجتماعي الإنجليزي بنيامين كيد B. Kidd (١٨٥٨ - ١٩١٦) يؤكد أن الدين هو العامل الحاسم في التطور . غير أنه من الضروري أن نشير إلى أن كيد لم يكن أول من قدم نظرية تمنح الدين أولوية خاصة كعامل مؤثر في التاريخ ؛ ذلك أن المؤرخ الفرنسي الشهير فوستل دي كولانج Fustel de Coulanges (١٨٣٠ - ١٨٨٩) ، والذي كتب الدراسة الكلاسيكية « المدينة العتيقة » (١٨٦٤) The Ancient City قد سبقه في تناول هذه الأفكار ، حيث يعتبر الأفكار الدينية - فوق كل شيء - هي الباعث الأساسي للتغير الاجتماعي . غير أن كيد قد ربط تأكيديه للدين بالنظرية التطورية ؛ فهو يذهب في مؤلفه « التطور الاجتماعي » (١٨٩٤) Social Evolution - معارضاً كونت صراحة - إلى أن العقل لا يمكن أن يكون السبب الأساسي في التقدم ؛ ذلك لأنه يُكسب الإنسان نزعة فردية غير اجتماعية ، بينما التطور في جوهره اجتماعي ، يستهدف تحقيق مزيد من الترابط الاجتماعي . لذلك كانت القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم هي الدين ، الذي يحاط بجزاءات فوق طبيعية ، ويدعم الأخلاقيات الغيرية . وإذن فالدين هو الذي يوحد بين الأجيال ، ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى . والدين فوق ذلك كله هو الذي منع حدوث تفكك اجتماعي كامل خلال القرون الأولى للمسيحية ، فقد نهضت حضارة العصور الوسطى على أسس دينية ، كما أن الدين الذي تفرع عنه المذهب البروتستانتي ، هو الذي عمل على انتشار الحريات السياسية والاقتصادية . فالدين وحده هو الذي سيسمح بوجود تقدم اجتماعي مستمر . والواقع أن تأكيد الدين باعتباره جوهر التقدم ، كان بمثابة الفكرة الرئيسية لعدد من الكتاب خلال كافة عصور التاريخ . ويمثل هذا الموقف في الوقت الحاضر أعمال توينبي Toynbee (انظر الفصل العشرين) ،

نوفيكوف :

يتعين بعد هذا المسح السريع للنزعة التطورية التي سادت أواخر القرن التاسع عشر ،

أن نقف عند أفكار جاك نوفيكوف J. Novicow (١٨٤٩ - ١٩١٢) ^(٢) . ينتمى نوفيكوف إلى أسرة روسية ، وإن كان قد أمضى فترة طويلة من حياته في فرنسا ، وأصدر مؤلفاته الأساسية باللغة الفرنسية ؛ ثم صاغ نظريته بصورة دقيقة جداً في مؤلفه « الصراع بين المجتمعات الإنسانية ومراحلها الضرورية The Struggles Between Human Societess and Their Necessary Phases (١٨٩٣) ، الذى يمثل عملاً تطورياً خالصاً . فقد ذهب نوفيكوف مع علماء الداروينية الاجتماعية إلى أن الصراع من أجل البقاء هو الميكانيزم الأساسى فى التطور . غير أنه اعتقد - مخالفًا لآرائهم - أن هذا الميكانيزم ذاته يخضع للتغير ، ذلك أن هناك أربع مراحل ضرورية يمر بها التغير (وهذه الضرورة يؤكدتها عنوان كتابه الرئيسى) . فى المرحلة الأولى يتخذ الصراع الإنسانى مظهرًا فسيولوجيًا يتمثل فى محاولات القضاء على مصادر التهديد والخطر ، ثم يصبح الصراع فى المرحلة الثانية اقتصاديًا ، وإن كان يظل مختلطًا ببعض المؤثرات الفيزيائية . أما فى المرحلة الثالثة فيتميز الصراع فيها بطابع سياسى يظهر فى محاولات السيطرة السياسية داخل الدولة وبين الدول . أما الصراع ذو الطابع الفكرى فهو الذى يسود فى المرحلة الرابعة والأخيرة ، الذى يأخذ فى بعض الأحيان صورة حروب دينية أو نشاط ثورى ، إلا أنه يظل فى المحل الأول صراعًا من أجل سيطرة الأفكار . ويعتقد نوفيكوف أن الصور الحادة للصراع الاجتماعى آخذة فى الاختفاء تدريجيًا ، إلى الحد الذى يصبح معه الصراع مجرد منافسة فكرية . وينتج هذا الموقف الأخير عن تزايد العدالة ، والتعاطف ، وانعدام الكراهية . ومن الواضح أن هذا الإطار يمثل نظرية طويلة للتطور نحو التقدم ، كما يكشف عن تأثير نوفيكوف بأفكار سبنسر التى أكدت أن المراحل الأربع للتطور الاجتماعى تطابق الصراعات الكيميائية ، والفلكية ، والبيولوجية .

وعلى العكس من معظم الكتاب الذين ذكرناهم فى هذا الفصل حاول نوفيكوف أن يعرف المجتمع وعلم الاجتماع . فالمجتمع فى رأيه يمثل عددًا من الأفراد تنشأ بينهم علاقات حيوية ، كما يسود بينهم نوع من التضامن المتبادل ، على أنه من الضرورى أن نشير إلى أن نوفيكوف أكد أهمية هذه الأفكار ، فى وقت كان التأكيد فيه على

(٢) يمكن أن نعتبر نوفيكوف - إلى حد ما - من بين الذين يدخلون فى نطاق المدرسة العضوية ، وإن كانت مساهماته فى هذه المدرسة لا تمثل أهمية بالغة .

التضامن ضئيلاً للغاية . فقد تجاهلته صياغات كونت . كما أن كتاب دوركايم « تقسيم العمل الاجتماعى » ظهر فى نفس السنة التى ظهر فيها كتاب نوفايكوف . أما علم الاجتماع - فى رأيه - فهو علم عام لدراسة المجتمع ، الأمر الذى أصبح معه العلوم الاجتماعية الأخرى أجزاء منه أو فصولاً له . ومن الواضح أن نوفايكوف يحاول فى هذا الصدد أن يعيد صياغة الفكرة الأساسية عند كونت ، والتى مؤداها أن علم الاجتماع يستوعب بقية العلوم الاجتماعية المحدودة .

الاتجاهات العضوية :

بينما نلاحظ أن النظريات التطورية التى عرضنا لها فيما سبق لم تقتف الخط الفكرى الذى تبناه سبنسر ، نجد أن عدداً من النظريات العضوية قد تأثرت إلى حد بعيد بتفكيره . فقد أفاد عدد من الباحثين فى المدرسة العضوية من المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى إفادة مباشرة ، والتى كانت المسلمة الثانية فى نظرية سبنسر .

وأول ممثلى المدرسة العضوية بول ليليانفلد P. Lilienfeld (١٨٢٩ - ١٩٠٣) ، الذى كان مواطناً روسياً من أصل ألماني . وقد ظل لسبعة عشر عاماً حاكماً لمقاطعة كورلاند Courland (والتى أصبحت الآن جزءاً من لا تيفيا) ، ثم عين خلال سنوات حياته الأخيرة عضواً فى مجلس الشيوخ الروسى ، الذى كان بمثابة هيئة قضائية وإدارية كبرى . وفى عام ١٨٩٧ أصبح رئيساً للمجمع الدولى لعلم الاجتماع . ويعد مؤلفه ذو المجلدات الخمس « أفكار حول العلوم الاجتماعية فى المستقبل » (١٨٧٣ - ١٨٨١) Ideas about the Social Sciences of the Future أهم أعماله على الإطلاق .

ويؤكد ليليانفلد أن المجتمع الإنسانى يماثل الكائن العضوى ، بل هو كائن حقيقى . وهو فى رأيه استمرار للطبيعة ، أو القوى التى تحكم كافة الظواهر الطبيعية ، وهو كذلك أكثر الكائنات العضوية تطوراً . وعلى الرغم من أن ليليانفلد يرى أن هناك بعض الفروق الجوهرية بين الكائنات العضوية والمجتمعات ، إلا أنه قدم عدداً من المماثلات التفصيلية بينهما . فالحلایا عند الكائن العضوى تماثل الأفراد فى المجتمع ، والأنسجة تشبه الجماعات الطوعية البسيطة ، كما أن أعضاء الكائن العضوى تطابق التنظيمات الأكثر تعقيداً ، أما المواد التى توحد بين الخلايا فهى

توازي البيئة الطبيعية . والأنشطة الاقتصادية والسياسية يمكن مقارنتها بالحوانب الفسيولوجية والمورفولوجية للكائن العضوى . . والأجناس القوية تناظر الذكور ، أما الأجناس الضعيفة فتناظر الإناث . والصراع بينهما يماثل الصراع بين اللواقح حول البويضة ، وانتقال الأشخاص من مجتمع إلى آخر يشبه حركة كرات الدم البيضاء .

ومعنى ذلك أن ليليانفلد يعطى المماثلات كياناً خاصاً فى نظرياته . فهو يؤكد أننا نعثر فى المجتمع على نفس الوظائف والأعضاء والبناءات المميزة للكائنات العضوية الأخرى ؛ ومن ثم نصل إلى النتيجة الأساسية التى مؤداها : أنه من العسير إقامة علم الاجتماع على أسس غير تلك الخاصة بعلم البيولوجيا .

أما ألبيرت شافل A.G. Schaffle (١٨٣١ - ١٩٠٣) ، فقد قدم نظرية عضوية أكثر تحفظاً . ولد فى نورتنجن Nürtingen فى الجنوب الغربى من ألمانيا ، ودرس اللاهوت فى جامعة توبنجن Tübingen . وفى عام ١٨٦٠ أصبح أستاذاً للاقتصاد بها ، ثم أستاذاً بجامعة فينا عام ١٨٦٨ حيث ظل يشغل هذا المنصب لمدة ثلاثة أعوام . وبعد أن اشتغل فترة قصيرة بالسياسة النمساوية ، ذهب إلى شتوتجارت Stuttgart ، حيث كرس بقية حياته للدرس والتأليف . أما أهم أعماله فى علم الاجتماع فهى « بناء الجسم الاجتماعى وحياته » (١٨٧٠-١٨٧٨) Structure and Life of Social Body والذى صدر فى أربعة أجزاء ، ومؤلفه « موجز علم الاجتماع » (١٩٠٦) Outline of Sociology

وقد اعترف شافل بأنه تأثر فى آرائه إلى حد بعيد بأفكار كونت وسبنسر وإيايانفلد . وبينما يتفق شافل مع سبنسر على أن المجتمع ليس فى الواقع كائناً عضوياً ، إلا أنه ينتقل - مثله - مباشرة من مستوى المماثلة إلى مستوى التطابق . فهو يقرر أن بناء الجسم الاجتماعى وحياته وتنظيمه (وهو مصطلح استخدمه شافل بالذات) يماثل تماماً تلك الخاصة بالأجسام العضوية . وعلى الرغم من أنه يمنح المماثلة قيمة اكتشافية عالية ، إلا أنه يقرر أن الأجسام العضوية والاجتماعية ليسا متطابقين تماماً ؛ فالجسم الاجتماعى عنده له حياته الفردية الخاصة ، وهو يعبر عن توازن مطلق لمجموعة من القوى المعقدة .

ولقد تضمنت الطبعة الأولى من مؤلف شافل « بناء الجسم الاجتماعى وحياته » بعض المماثلات التى كانت موضع انتقاد مرير ، وذلك برغم تحفظه بعض الشيء .

فهو يذهب إلى أن الطرقات والمباني هي الهيكل العظمى للجسم الاجتماعى ، وتراكم السلع يعد بمثابة المادة التى توجد بين الخلايا ، والاقتصاد يشبه التغذية ، والحركة تعادل تبادل السلع وانتقال الأشخاص ، والمعدات الفنية هي الجهاز العضلى ، أما الرموز والاتصالات فهي تقوم بنفس وظيفة الجهاز العصبى ، وتماثل الدعاية والبناء واستخراج المعادن نمو الكائن العضوى وتأكيده لذاته .

ولا ترجع المكانة الهامة التى يشغلها شافل إلى المماثلات التى قدمها ، بل ترد فى المحل الأول إلى قدرته على تحليل المجتمع فى ضوء فكرة النسق . فعلم الاجتماع يستطيع أن يخلص إلى نتائج بالغة القيمة ، حينما يدرك ذلك الكل المركب من الظواهر الاجتماعية باعتباره يمثل وحدة عضوية . ومعنى ذلك أنه من اليسير أن نستبدل مفهوم الوحدة العضوية بمفهوم النسق ، وهذا بدوره يجعلنا نقرب من الموقف الشائع الآن فى علم الاجتماع المعاصر :

وعلى أساس هذه الفكرة السابقة ، ركز شافل دراسته على أكثر الوحدات الاجتماعية تطوراً وهي الجماعات Peoples (أو الجماعات العنصرية فى الاستخدام الحديث) ومجتمعاتهم المحلية . والجمهور هو تجمع دائم لأشخاص تنشأ بينهم روابط عقلية معينة ، ويقيمون فى منطقة محددة ، ولديهم القدرة على تكوين ثقافة خاصة . ولقد ضمن شافل مفهومه عن المجتمع الممتلكات المادية للناس كعنصر أساسى ، وهذا يعكس اهتمامه السابق بعلم الاقتصاد . والمجتمع بالإضافة إلى ذلك هو المجموع الكلى لهذه الجماعات التى تتحقق لها روابط معينة نتيجة للاتصال والاحتكاك بينها ، برغم أن كلاً منها يعكس مستوى معيناً للنمو والتطور ، نتيجة لخصائصه الجغرافية والأثنوجرافية المتميزة .

ولقد عنى شافل بوجه خاص بمنهج البحث السوسولوجى الملائم ، حيث يعتمد هذا المنهج - فى رأيه - على خبرة خارجية وداخلية (استبطان) معاً ، ذلك أن مهمة علم الاجتماع هي صياغة علاقات سببية إمبريقية فى الحياة الاجتماعية . غير أن الصعوبة الأساسية التى تعترض القيام بهذا العمل ، تتمثل فى تدخل الأفعال الإرادية للأفراد . ومع ذلك فإن كل فعل مقصود له سبب محدد ، يتمثل فى دوافع الأفراد . ومعنى ذلك أنه لا يتعين أن نتصور الحرية باعتبارها سلوكاً عشوائياً ، ولكنها

حرية التعبير عن الذات . تلك هى الطريقة التى يتبعها المؤرخون فى تفسير المشكلات التى يقومون بدراستها . ومثل هذه الحالات التاريخية هى نقطة انطلاق للبحوث السوسيولوجية ، حيث يصبح الاستنتاج ممكناً حين يتوافر لدينا شواهد استقرائية كافية . وهذا فى الواقع هو الذى يمكننا من الوصول إلى قانون تطورى يفسر نشأة الحضارات الكبرى . ومع أن شافل لم يحاول صياغة هذا القانون ، إلا أنه قبل ضمناً صورة معدلة للنزعة التطورية تؤكد فكرة الانتخاب الطبيعى بالمعنى الذى قصده سبنسر .

وثمة عضو آخر فى المدرسة العضوية هو ألفرد فوييه A. Fouillée (١٨٣٨-١٩١٢) فرنسى الأصل ، استطاع أن يكون حصيلته المعرفية بطريقة ذاتية ؛ أى دون أن يتلقى تعليماً جامعياً ، ثم مارس التدريس لعدة سنوات بالمدارس العليا الإقليمية ، وعمل لمدة ثلاث سنوات أستاذاً بمدرسة المعلمين العليا بباريس . وقد جاءت شهرته من مؤلفاته التى تناولت فكرة المجتمع ككائن عضوى له نمط متميز ، نظراً لأن المجتمع يقوم على التعاقد . أما أعماله الأساسية فتشمل « العلم الاجتماعى المعاصر » (١٨٨٠) Contemporary Social Science ، و « تطور القوى الفكرية » (١٨٩٠) The Evolution of Idea — Forces of Idea — Forces of Idea — Forces

وتتميز نظرية فوييه بأنها نظرية عضوية خالصة . فلقد لاحظ أن هناك نوعاً من التماثل بين المجتمعات والكائنات العضوية على نحو يشبه ما أكدته سبنسر . غير أن فوييه قد أدرك أن ثمة اختلافاً جوهرياً بينهما . فوحدة المجتمع تعتمد فى المحل الأول على إرادة الأفراد ، ورغبتهم فى المشاركة ، فى ضرورات الحياة الجمعية ، فلا يمكن أن يوجد مجتمع بدون اتفاق داخلى يعقده الأفراد . ومعنى ذلك أن هناك نوعاً من التعاقد بين أعضاء المجتمع ، ويتبدى هذا التعاقد بوضوح فى السلوك الإنسانى . ويرى فوييه أن هذا التعاقد يعد بمثابة قوة فكرية أساسية تتحقق فى المجتمع ، ثم توجد لدى الأفراد . وتتميز هذه القوى الفكرية بأنها تنمو وفقاً لقوانين خاصة بها ، ومع ذلك فهى حينما تخضع للتغير تحدث تأثيراً ملحوظاً فى المجتمع ، يظهر بوجه خاص فى عملية التربية .

وإذا كانت النزعة العضوية تظهر بصورة واضحة فى أعمال فوييه ، إلا أنها

تكشف عن أكثر صورها تطرفاً في الكتابات النظرية لرينيه فورمز Rene Worms (١٨٦٩ - ١٩٢٠) . ففي مؤلفه « الكائن العضوى والمجتمع » (١٨٩٦) Organism and Society ينظر إلى المجتمع بوصفه تجمعاً مستمراً لكائنات حية ، قادرة على ممارسة نشاطاتها بوجه عام . وقد عرض أربعة وجوه للتشابه بين المجتمعات والكائنات العضوية فالبناء الخارجى لكل منها يتميز بالتغير عبر الزمن ، وعدم الانتظام فى الصورة . أما الأبنية الداخلية فهى موضع تغير دائم خلال عمليات التمثيل واللاتكامل ، كما يتحقق لهما نوع من التمايز أو التباين المنظم بين الأجزاء . يضاف إلى ذلك قدرة الكائنات العضوية والمجتمعات على النمو والتكاثر باستمرار . ولما كانت المماثلة العضوية على درجة عالية من الدقة والتحديد ، فإنه يتعين على مفاهيم علم الاجتماع أن تنهض على أساس تصورات علم الحياة . ومع ذلك فيجب أن ندرك باستمرار قدرة المجتمع على استبدال أعضائه على نحو يختلف عن الكائن العضوى ، فضلاً عن أنه أكثر تعقيداً ، لأنه (أى المجتمع) كائن عضوى ذو مرتبة أعلى . غير أن هذه الفروق لا تنطوى على أهمية بالغة ، ومن ثم فهى تقلل من قيمة التحليل الاجتماعى فى إطار النزعة العضوية .

ولقد عدّ فورمز من نظريته العضوية فى الطبعة السابعة من مؤلفه (الصادرة فى عام ١٩٢٠) ، حيث ذهب إلى (أن الدراسة والخبرة قدمتا لنا تبريراً لتسليمنا منذ البداية بالمماثلة العضوية » . فالمجتمعات تظهر إلى حيز الوجود كما تظهر الكائنات العضوية تماماً ، وتمارس وظائفها وفقاً للقوانين التى تحكم هذه الكائنات . غير أنها تنمو فى مراحل متأخرة بطريقة إنسانية متميزة وفقاً لنموذج عقلى (كالعداة ، والحرية ، والتنوير) . ومن خلال هذه العملية تنبثق فكرتا المساواة ، والتضامن التعاقدى .

تلخيص :

لا تشكل المذاهب التى عرضناها فى هذا الفصل نظريات سوسيولوجية مكتملة فالمجموعة الأولى من هذه المذاهب تصور مختلف اتجاهات النزعة التطورية ، وهى تمثل جهوداً تستهدف تقديم إجابة عن التساؤل الذى مؤداه : ما هى محددات التغير الاجتماعى ؟ وقد انتهت إلى إجابات متباينة أشد التباين . ومع ذلك فكافة كُتاب

هذه الجماعة يوافقون على أن ثمة سبباً أساسياً يؤدي إلى التطور ، بحيث ترجع إليه كل المحددات الأخرى ، وإن كانت نظرية نوثيكوف لاتعكس هذا الطابع المتميز ، إذا ما قورنت بغيرها من النظريات .

أما المجموعة الأخرى من المذاهب فهي تعبر عن الاتجاهات المختلفة في النزعة العضوية ، وهي محاولات تهدف إلى الإجابة عن تساؤل آخر مؤداه : ما المجتمع ؟ والإجابة التي تقدمها هذه المذاهب تتلخص في أن المجتمع كائن عضوي ، وهذا هو الذي أدى إلى شيوع نوع من الخلط بين المماثلة والتطابق . وتعتبر آراء ليليانفلد وفورمز عن هذا الموقف وبوضوح ؛ بينما نلاحظ أن آراء شافل وفوييه تعكس نوعاً من الحذر والحيطه ، تبدو في الصعوبات التي أشارا إليها ، والتي تتعلق بالمماثلة ، والفروق القائمة بين الحياة الاجتماعية والعضوية وإذا كانت آراء فوييه أكثر أصالة من آراء شافل ، إلا أن الأخير قد أفلح في تقديم نظرية منظمة عن المجتمع من النوع السائد في الوقت الحاضر .

ولعلنا نلاحظ في الوقت الحاضر انهيار النزعة التطورية عموماً ، إلا إذا استثنينا من ذلك الجانب الاقتصادي . على أن هذا الانهيار قد ظهر خلال مرحلة متقدمة من تطور النظرية السوسيولوجية ، لذلك يمكن أن نؤجل مناقشة أسبابه وظروفه للباب التالي من الكتاب . بيد أن النزعة العضوية المتطرفة قد انهارت قبل انهيار النزعة التطورية ؛ بالرغم من أن شافل وفورمز قد سعيا إلى تعديل آرائهما العضوية في السنوات الأخيرة . ويكاد يكون هذا الاتجاه قد انتهى تماماً في كافة الدوائر السوسيولوجية ، إلا إذا استثنينا من ذلك بعض كتابات ظهرت في القرن العشرين يمثلها — بوجه خاص — أوزفالد شبنجلر Spengler وعدد قليل غيره . ومن ناحية أخرى أفادت النظرية الوظيفية الحديثة (انظر الفصل السابع عشر) من المماثلة العضوية ، ولكن دون أن تعتمد عليها كلها من جهة ، وبطريقة جديدة تتمشي مع متطلبات العلم الأميريقي من جهة أخرى .

وهكذا يكون هذا الفصل قد تناول فكرتين هجرهما العلم خلال تقدمه . والواقع أن تاريخ الفكر يحوى كثيراً من الأفكار التي اندثرت ، ومع ذلك يتعين الوقوف عليها لتجنب الأخطاء التي أمكن تصحيحها .

الفصل الثامن

بداية علم الاجتماع التحليلي

ظهر في وقت مصاحب لازدهار النزعة التطورية ، اتجاه تحليلي جديد في علم الاجتماع . وخلال الربع الأخير من التاسع عشر قدم أربعة مفكرين مساهمات جوهرية في هذا الاتجاه . وكان من بين هؤلاء المفكرين دوركايم ، الذي يعتبر أيضاً عالماً تطورياً ، مما يجعلنا نعالج أفكاره معالجة مستقلة . أما الرواد الثلاثة الآخرون لعلم الاجتماع التحليلي فهم : فيرديناند تونيز ، وجورج زيمل ، وجبريل تارد .

تونيز :

ولد فيرديناند تونيز Ferdinand Toennies (١٨٥٥ - ١٩٣٦) في شلفيغ Schleswig وهي أقصى مقاطعة في شمال ألمانيا ، وأمضى كل حياته الأكاديمية في جامعة كيل Kiel ، التي تقع في المقاطعة ذاتها . وبالإضافة إلى مساهماته الرائدة في مجال النظرية السوسيولوجية ، أجرى تونيز مجموعة من الدراسات الميدانية الهامة ، وكتب عنها تقارير ممتازة . (لذلك ذهب إلى أنه يمكن إطلاق مصطلح السوسيوجرافيا Sociography على علم الاجتماع الوصفي . ومع أن المصطلح لم يحقق قبولا عاماً ، إلا أنه ما زال يستخدم للإشارة إلى نمط معين من الدراسة الميدانية الكمية) .

ويعد مؤلفه « الجماعة المحلية والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft أول وأهم عمل له ، حيث صدر الكتاب لأول مرة عام ١٨٨٧ ، ثم طبع بعد ذلك ست مرات . ويعد هذا الكتاب حادثة فريدة في دراسة النظرية في علم الاجتماع فقد تضمن المساهمات الرئيسية لتونيز في مجال النظرية . ومع أن كتاباته المتأخرة (نُشر كتابه « مقدمة في علم الاجتماع » ، في نفس السنة التي توفي فيها) قد تضمنت مجموعة من الأفكار الهامة إلا أنها لم تحدث تأثيراً لما أحدثه كتابه « الجماعة » .

المحلية والمجتمع » . (نشرت الترجمة الإنجليزية لهذا الكتاب عام ١٩٤٠ بعنوان « مفاهيم أساسية في علم الاجتماع » Fundamental Concepts of Sociology ، كما تضمنت الترجمة مقالات من أعمال تونيز الأخيرة) . وقد كان كتاب « الجماعة المحلية والمجتمع » — شأنه شأن كثير من المؤلفات النظرية الألمانية على جانب كبير من الصعوبة ، إلا أننا نستطيع أن نعرض بإيجاز للأفكار الأساسية التي تضمنها .

إن كافة العلاقات الاجتماعية هي نتاج للإرادة الإنسانية، التي تتخذ نمطين متميزين : الأول هو الإرادة الرئيسية ، Essential will ، وهي تمثل اتجاهًا أساسيًا وجزئيًا وعضويًا يكمن وراء النشاط الإنساني كدافع له . والنمط الثاني هو الإرادة التحكيمية Arbitrary will ، وهي الشكل المتعمد والقصدى للإرادة ، الذي يحدد النشاط الإنساني بالنظر إلى المستقبل . ويؤكد تونيز أن الإرادة الرئيسية تسيطر على حياة القرويين ، وأصحاب الحرف ، والعامة . بينما الإرادة التحكيمية هي الطابع المميز لنشاط رجال الأعمال ، والعلماء ، والذين يمارسون السلطة ، ومن ينتمون إلى الطبقة العليا . ويميل النساء والشباب إلى إشباع إرادة رئيسية ، بينما نلاحظ أن الرجال وكبار السن يسرون وفقًا للنمط التحكيمي للإرادة .

وهذان النمطان للإرادة يفسران وجود نموذجين من الجماعات . فقد توجد الجماعة الاجتماعية نتيجة لوجود نوع من التعاطف بين أعضائها ، مما يجعلهم يشعرون بأن لهذه العلاقة قيمة في ذاتها . ومن ناحية أخرى . قد تنشأ جماعة اجتماعية كوسيلة لتحقيق أهداف معينة . وقد أطلق تونيز على الجماعة الأولى — التي تعبر عن الإرادة الرئيسية — مصطلح الجماعة المحلية Gemeinschaft ، بينما يطلق على الجماعة التي نشأت نتيجة لإرادة تحكيمية مصطلح المجتمع Gesellschaft . والملاحظ على هذا التمييز ، أنه يصور العارض الذي قدمه كونه بين الاتحاد والرابطة الاجتماعية . (يشبه مفهوم الجماعة المحلية في الاستخدامات المعاصرة فكرة المجتمع المحلي ، بينما يشير مفهوم المجتمع إلى ظهور المنظمات أو المجتمع التنظيمي) . ولقد درس تونيز في كتابه هذا ، أمثلة عديدة للجماعات المحلية ، من أهمها الأسرة ، والحوار (في القرية والمدينة) ، وجماعة الصداقة . أما النموذجان الكبيران للمجتمع اللذان حللتهما فهما : المدينة والدولة . ويذهب تونيز إلى أن مفهوم الجماعة المحلية والمجتمع لا يشيران فقط إلى ظاهرة

التجمع الإنساني ، بل إنهما يعكسان مراحل تطورية للنمو فالمجتمع ينبثق حينما ينفصل الأشخاص ، وتتحرر الخدمات من إطار الجماعة المحلية ، وبخاصة بعد أن تباع وتشتري السلع والخدمات في الأسواق الحرة . ولقد أبدى تونيز - بوضوح - تفضيله للقيم المرتبطة بنموذج الجماعة المحلية ، مما جعل بعض الكتاب^(١) يفسرون أفكاره عن التطور التاريخي على أنها تمثل نظرية تراجعية نكوصية retrogressive غير أن تونيز أنكر أنه اتخذ هذا الموقف . فالناس - كما يقول - يموتون منذ أزمان سحيقة ، إلا أن أحداً من العلماء الطبيعيين لا يستطيع أن يدين العصور القديمة في شيء . ويعترف تونيز في أعماله الأخيرة ، بأن هذا الاتجاه يمكن أن يسير في خط عكسي (على نحو مماثل الاشتراكية الوطنية عند هتلر) ، ولكن ذلك لن يحدث باستخدام مناهج شكلية ، مثل الخطابة والاستغراق في تأمل الماضي .

ولقد ترتب على ارتباط الجماعة المحلية والمجتمع بنمطى الإرادة ، أن عالج تونيز العلاقات الاجتماعية على أنها تجليات أو مظاهر لهما . فالإرادات الإنسانية قد تدخل في أنماط عديدة من العلاقات ، فإما أن تؤكد استمرار النظام الاجتماعي بالمحافظة عليه ، أو تعمل على هدمه وتحطيمه . غير أن علماء الاجتماع يدرسون فقط النوع الأول وهو العلاقات الإيجابية المتبادلة . وتختلف هذه العلاقات من حيث درجة شدتها . وهكذا ينشأ كيان اجتماعي ، إذا ما تحقق بين شخصين علاقة محددة . وغالباً ما تصبح هذه العلاقة موضعاً لاهتمام الآخرين . وحينما يتسع نطاق الكيان الاجتماعي لأكثر من شخصين تتكون دائرة Circle . أما إذا كانت وحدة الأفراد نتيجة لسمات طبيعة أو نفسية مشتركة بينهم ، فهم بذلك يكونون مجتمعاً Collective . وأخيراً إذا تحقق نوع من التنظيم يحدد لكل فرد وظائف معينة ، فإن الجسم الاجتماعي يأخذ شكل الهيئة أو المؤسسة Corporation . وتعتمد كل هذه الأشكال الاجتماعية - في رأى تونيز - إما على إرادة رئيسية ، أو إرادة تحكمية . ومع ذلك كله ، فمن العسير أن ندرك كيف يصبح التجمع جماعة محلية ، أو تصبح الهيئة مجتمعاً .

ولقد قدم تونيز أيضاً تصنيفاً مبتكراً للمعايير الاجتماعية . وبرغم أنه لم يعد في

(١) نذكر بوجه خاص هوفدنج Holding الفيلسوف الديناميكي ، وفون فيزة Von Wiese .

الوقت الحاضر موضع اهتمام ، إلا أنه تضمن أفكاراً رائدة . فهو يقرر أن القانون يتألف من المعايير الاجتماعية التي يتعين - وفقاً لمعانيها - أن تطبقها المحاكم . أما القواعد الأخلاقية فهي تنطوي على معان معينة ، بحيث يتعين أن تطبق بواسطة قاض مثالي ؛ سواء كان شخصاً ، أو قوة إلهية ، أو رمزاً مجرداً . ويتكون الاتفاق Concord من تلك القواعد التي تعتمد على علاقات تنتمي إلى نموذج الجماعة المحلية ، ونعتبرها علاقات ضرورية أو طبيعية ، والأعراف Mores (Sitten) هي قواعد لها جذور في العادات الجمعية ، في حين أن المواضعات Conventions تعتمد على اتفاق - صريح أو ضمني - يأخذ في اعتباره الأهداف المشتركة ، وتكون القواعد المحددة هي أفضل وسائل تحقيقها . ومن الواضح أن هذا التصنيف للمعايير الاجتماعية مرتبطة إلى حد بعيد بالتمييز الأساسي الذي قدمه تونيز بين أنماط الجماعات الاجتماعية ؛ فالقانون والمواضعات يميزان المجتمعات (المنظمات) ، أما الأخلاق والاتفاق فيميزان المجتمعات المحلية ، بينما يمكن أن تسود الأعراف في النموذجين معاً .

أما المساهمة الحقيقية لتونيز في علم الاجتماع فتتمثل في اقتراحه تصنيف الجماعات الاجتماعية ، أو نماذج المجتمعات . فمن الممكن بعد إجراء تعديلات طفيفة أن نعتبر تمييزه بين الجماعة المحلية والمجتمع مماثلاً في بعض الوجوه للثنائيات التي تطورت بعد ذلك عند كتاب آخرين مثل تميز هنري مين Maine بين المكانة والعقد ، والتضامن الآلي والعضوي عند دوركايم (انظر الفصل التاسع) . ومع أن الثنائية تعتبر نوعاً من التطرف في تبسيط مبلغ التباين والتنوع الذي يميز حياة الإنسان في الجماعة ، إلا أن صياغة تونيز لا تزال مستخدمة في التحليل السوسيولوجي .

زيمل :

جورج زيمل George Simmel (١٨٥٧ - ١٩١٨) ألماني الأصل ينتمي إلى أسرة يهودية . درس الفلسفة بجامعة برلين ، ثم أمضى عدة سنوات كمحاضر في نفس الجامعة . وكانت آخر وظيفة شغلها في سنوات حياته العلمية هي وظيفة أستاذ بجامعة ستراسبورج Strassburg . وقد حقق شهرة بين علماء الاجتماع بعد أن نشر مجموعة مقالات ممتازة عام ١٨٩٠ ، مع أن كتابه « علم الاجتماع » Soziologie - والذي

كان تجميعاً لهذه المقالات - لم يظهر حتى عام ١٩٠٨ .

ما المجتمع ! كشفت إجابة زيمل عن هذا التساؤل الأساسي عن دوره الرائد في ابتكار الأفكار والقضايا النظرية . وهو يؤكد أن من العسير فهم المجتمع على أنه وحده سوسيولوجية مستقلة عن عقول الأفراد . فهذه نظرة وهمية تصورية تجعل من التصورات ظواهر واقعية . كما أنه من الخطأ كذلك أن نعتقد أن للأفراد وحدهم وجوداً واقعياً ؛ فالأفراد في ذاتهم ليسوا ذرات اجتماعية ، أى المادة التى يتكون منها المجتمع . وليس حقيقياً أيضاً أن نربط الواقع بأبسط الوحدات التى يتكون منها الكل . فنحن لا نكتشف مواقع فقط في المادة ، بل نعثر عليه في نطاق ما يكسب المادة صورتها أو شكلها . فالمجتمع إذن يتعدى نطاق الأفراد الذين يكونونه . والواقع أن الأهمية الحقيقية للمجتمع تتجلى في تعارضه مع مجموع الأفراد والمجتمع (أو الجماعة ، حيث إن زيمل لم يميز بوضوح بين المفهومين) هو وحدة موضوعية تعبر عنها العلاقات المتبادلة بين عناصرها الإنسانية .

وقد تنشأ العلاقات المتبادلة بين الناس نتيجة لدوافع نوعية ، قد تكون مثلاً غريزية ، أو دينية ، أو اجتماعية ، أو غايات إنسانية خاصة مثل الدفاع أو اللعب . ويذهب زيمل إلى أن العلوم الاجتماعية قد درست فقط بعض نماذج العلاقات المتبادلة ، وبخاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية ، مع أن هناك في الواقع نماذج لا حصر لها من علاقات التفاعل ، والتى تتضمن ظواهر الحياة اليومية ؛ مثل نظرة الناس إلى بعضهم ، والاشتراك في تناول الطعام ، وتبادل الخطابات ، ومساعدة الآخرين ، والشكر على المعاونات . فالمجتمع إذن يشير إلى الأفراد وهم يمارسون ضرورياً من العلاقات المتبادلة غير المحدودة ، والى يتطلب فهمها تحليل التفاعل النفسى .

وقد لا يكون هناك استمرار لكثير من العلاقات المتبادلة عبر الزمن ، بينما تأخذ علاقات أخرى أشكالاً محددة ، وتتجسد في مواقف متسقة مثل الدولة ، والكنيسة ، أو عصابة المنحرفين ، أو المدرسة ، أو الهيئة الاقتصادية . ومن الواضح أن زيمل يحاول في هذا الصدد أن يضرب أمثلة متنوعة ، بحيث لا تستطيع أن تدرك السمات المشتركة بينها إلا عقليات معينة ، لأنه اعتمد في تحديدها على التجريد النظرى .

واهتم زيمل بمفهوم علم الاجتماع اهتماماً بالغاً ، مع أنه لم يكتب مقالا منظماً

عن علم الاجتماع ، اعتقاداً منه بأن هذا العمل جهد سابق لأوانه . ويرجع ذلك إلى أن العلم الجديد - في رأيه - ما زال في موقف لم يتضح بعد . فهو يحاول أن يؤكد حقه في الوجود ، ويضيف أيضاً أن العقل الإنسانى يميل إلى خلق بناءات فوقية ، بينما الأسس ما تزال غير مستقرة . واستناداً إلى هذه المبررات تحمل زيمل مسئولية تعريف العلم الجديد .

ويشير زيمل إلى إخفاق المحاولات المبكرة في إقامة علم اجتماع مستقل لأن روادها لم يوفقوا في تحديد موضوع للعلم لم يسبق للعلوم الاجتماعية معالجته . بيد أن هذا تصور مضلل ، لأن زيمل نفسه ، قد أشار إلى أن ثمة أنماطاً عديدة من العلاقات الاجتماعية لم تحاول العلوم الاجتماعية دراستها . ومع ذلك فقد ترتب على هذا التناقض نتائج إيجابية دفعت زيمل إلى صياغة أفكار جديدة حول مادة التحليل السوسيولوجى الملائمة .

ولكى يكتسب علم الاجتماع خصائص العلم ، يتعين عليه أن يقيم له موضوعاً محدداً بوضوح ، مطبقاً المناهج العلمية في دراسته . ويتحدد كل علم من العلوم من خلال مفهوم رئيسى ، بحيث يؤدي تنوع هذه المفاهيم إلى التفاضل بين العلوم ، وتقسيم العمل بينها . ووفقاً لهذه القواعد التصورية أمكن إقامة علم السياسة ، والاقتصاد ، والعلوم المتخصصة في أوجه الثقافة المختلفة . ويؤكد كذلك أنه من العسير أن نجد علماً اجتماعياً فريداً ، ينطوى على أقسام فرعية ، بل إن هناك فقط مجموعة من العلوم المتخصصة وقد رفض زيمل القضية التى تبناها كثير من معاصريه والتى مؤداها أن علم الاجتماع يجب أن يتصدر بقية العلوم .

وتعد صورة المجتمع المفهوم الرئيسى في علم الاجتماع . ويقصد بالصورة ، ذلك العنصر الذى يتحقق في الحياة الاجتماعية ، ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى ، ويتخذ شكلاً نمطياً ، متميزاً عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر . فتحليل الصور أو الأشكال تحليلاً مجرداً هو جوهر الدراسة ، لأنه يقتضى دراسة البناء الواقعى للمجتمع . وتتضمن صور التنظيم المتشابهة محتويات مختلفة ، توجهها مصالح متضاربة ، في حين أن المصالح الاجتماعية المتشابهة (المحتويات) تتحقق في أشكال مختلفة تماماً من التنظيمات الاجتماعية . ومعنى ذلك أن الأشكال العديدة للعلاقات الاجتماعية كالسمو ، والدونية ، والمنافسة ، وتقسيم العمل ، وتكوين الأحزاب ، ومتشابهة في كل مكان برغم التباين الشديد في مضامينها . وفي ضوء ذلك يصبح من الضرورى

بالنسبة لهذه الصور الاجتماعية العديدة أن نطرح التساؤلات التالية : ما الذى تشير إليه تلك الصور فى شكلها الخاص ؟ وفى أية ظروف تتحقق ؟ وكيف تنمو وتتطور ؟ وماذا يدفع بعملياتها ويعجل منها أو يعوقها ؟ وإذا ما تمكنا من إقامة علم الاجتماع على أساس إجابتنا عن تلك التساؤلات ، أصبح من اليسير بعد ذلك أن نستخدم منهجاً مبتكراً فى دراسة الظواهر المعروفة . فدراسة علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية تشبه التحليل الهندسى لظواهر العلوم الطبيعية ، ذلك أن الأشكال الهندسية يمكن أن تكون متنوعة المضمون مثل الصور الاجتماعية .

وقد اهتم زيمل الحدود المتميزة التى لا تفصل فقط بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحدودة ، ولكن أيضاً بين علم الاجتماع من جهة ، وعلم النفس ، والفلسفة الاجتماعية ، والتاريخ من جهة أخرى . ويذهب أيضاً إلى أن المواقف الاجتماعية التى يدرسها علم الاجتماع ، هى نتاج لمحتوى نفسى معين يوجد عند الأفراد فى هذه المواقف . وإذا كان علم النفس يعنى بتحليل تلك المحتويات ، إلا أنه لا يستطيع أن يتجاوز نطاق الموجودات الفردية . وإذا كنا نعتبر هذه الموجودات هى الوحدات التى يتألف منها المجتمع ، فإن دوافع الفرد فى ذاتها ليست فى الواقع ظواهر مجتمعية ، وبالتالي فإن دراستها لا تدخل ضمن نطاق علم الاجتماع . أما الفلسفة الاجتماعية فهى تختلف عن علم الاجتماع من حيث إنها تنطوى على قيم وأهداف ليست مألوفة بالنسبة لعلم الاجتماع كعلم إمبيريقى .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن التاريخ يكاد يقترب من موضوع الدراسة فى علم الاجتماع حين يسعى إلى البحث عن قوانين تاريخية . وهكذا تدخل نظرية كونت ضمن هذه الفئة . فهى تنتمى إلى التاريخ بقدر ما تنتمى إلى علم الاجتماع . ويمكن أن يقال نفس الشيء أيضاً على البحوث التى تحاول أن تثبت أن السلطة السياسية ميلا طبيعياً نحو التذبذب تدريجياً من سيادة الفرد إلى حكم الأقلية ثم الأغلبية بعد ذلك ، أو محاولات صياغة مراحل ضرورية للنمو الاقتصادى . ويعتقد زيمل أن من الضرورى أن تنتهى هذه الجهود إلى الإخفاق ، حيث إننا لن نستطيع أن نبرهن على وجود القوانين التاريخية التى تنحصر وظيفتها فى التمهيد لظهور المعرفة العلمية . وبرغم ذلك كله فإنه يتعين على علم الاجتماع أن يكشف عن القوانين الاجتماعية ، التى تعبر عن انتظامات تتعلق بصور التنظيم الاجتماعى . وسوف يستطيع تحقيق ذلك ، حينما يقارن

مواقف متماثلة مستقلة عن الزمان والمكان .

وقد أدرك زيمل الطابع المجرد الذى يميز أفكاره النظرية ، لذلك لجأ إلى تقديم عديد من الأمثلة التوضيحية . فلكى يكشف — مثلاً — عن الفروق بين المداخل السيكلوجية ، والسوسيولوجية ، والاقتصادية فى الدراسة (يمثل هذا الأخير أحد العلوم الاجتماعية المحدودة) ، يضرب مثلاً بموقف جماعة من العمال قرروا الامتناع عن أداء أعمالهم . وفى مثل هذا الموقف يهتم عالم النفس ببحث الدوافع والعواطف التى تكمن خلف قرارات العمل ترك أعمالهم . أما عالم الاجتماع فيحلل الموقف باعتباره يتضمن صراعاً بين صورتين (أو أكثر) من صور العلاقات ، بينما ينظر رجل الاقتصاد إلى هذه الواقعة على أنها تتعلق بإضراب النقابة . وبرغم أن أمثله التى قدمها كانت واقعية إلى حد بعيد ، إلا أن زيمل كان مهتماً — فى الحل الأول — بتحديد مهمة علم الاجتماع بأنها دراسة الصور الخاصة للمجتمع ، مجردة عن محتوياتها المادية ، وتتبع مختلف أنماط الصور الاجتماعية . ومن ثم يستطيع أن يتوصل فى النهاية إلى القوانين التى تحكم التفاعل بين أعضاء الجماعات .

وقد فهم زيمل علم الاجتماع على أنه علم يطبق المناهج العلمية . والمنهج الأساسى — فى رأيه — يتعين أن يكون مقارناً . غير أن المقارنة هنا تختلف عن تلك التى كان يقصدها بعض العلماء التطوريين من أمثال سبنسر . ويرجع ذلك إلى أن عالم الاجتماع لايعنى بشكل مباشر بالظروف الواقعية للحالات التى يقوم بدراستها ، بل إن عليه أن يختار لدراسته حالات معينة ، قد تكون محتوياتها أو المصالح التى تتضمنها متضاربة ، إلا أن صور التفاعل تظل متماثلة . وعلى الرغم من ذلك فإن زيمل لم يقدم أية قاعدة بسيطة لعملية المقارنة ، وإن كان يعتقد أن هذا المنهج قد يكشف عن تميز ذاتى أو حسى .

على أن زيمل نفسه قد مارس الملاحظة المشاركة بدقة . ويتبدى ذلك بوضوح فى مقالاته وبحوثه عن الصراع ، والمنافسة ، والعلاقات الرئاسية ، ودور الغريب ، والمدينة الحديثة ، بل يبدو ذلك أيضاً فى معالجته لموضوع مثل التغير فى عضوية الجماعة من عضوين إلى ثلاثة أعضاء . ومن ثم نجده يدخل فى مناقشة محتويات العلاقات مناقشة واقعية للغاية فى كتاباته ، برغم ما أثاره من تأكيدات حول هذه النقطة .

ولقد أحدث زيميل تأثيراً ملحوظاً في علم الاجتماع ، ظل ملازماً للعلم - في بعض الجوانب - حتى الوقت الحاضر . ف منذ أوائل القرن العشرين كانت أفكاره ، وبخاصة ما تعلق منها بالصراع والتدرج الاجتماعي ، تتصدر كتابات علماء الاجتماع الأمريكيين مثل روس E.A. Ross ، وأليون سمول ، وعدد من الباحثين الذين ظهروا من بعدهم في علم الاجتماع المعاصر مثل فلوربان زنانيكى F. Znaniecki (انظر الفصل الثامن عشر) ، وهوارد بيكر H. Becker وقد قام بيكر بدور هام في توجيه نظر الباحثين الأمريكيين في السنوات الأخيرة نحو مفاهيم زيميل ، وذلك بعد أن ترجم أعمال ليوبولد فون فيزه ، Leopold Von Wiese ، والذي كان أظهر من مثل علم الاجتماع الصوري في ألمانيا بعد زيميل . كذلك تأثر لويس كوزر Coser تأثراً شديداً بملاحظات زيميل الرائعة ، خاصة في مؤلفه « وظائف الصراع الاجتماعي » (١٩٥٦) The Functions of Social Conflict حيث أعاد الاهتمام مرة أخرى بأعمال زيميل . بيد أننا لا نجد في الوقت الحاضر سوى عدد قليل من العلماء يوافقون زيميل على تأكيد أنه علم الاجتماع يدرس - فقط - الصور الاجتماعية ، خاصة وأن زيميل نفسه كثيراً ما كان يتجاهل هذا المبدأ . ومع ذلك فإن الدراسة المنظمة للصور الاجتماعية في ذاتها ، قدمت مساهمات جوهرية ساعدت على نمو نظرية فوسبولوجية مجردة .

تارد :

ولد جبريل تارد Gabriel Trade (١٨٣٤ - ١٩٠٤) في سارلات Saralat بجنوب فرنسا ، وتلقى دروسه في كلية نشأها الجزويت Jeusuit ، ثم درس القانون في تولوز Toulouse وباريس . وقد أمضى خمسة وعشرين عاماً في وظيفة قاضي تحقيق Juge D'instroction^(٢) ، حيث أتاح له هذا العمل فرصة واسعة لبحث كثير من المشكلات الواقعية ، ووقتاً كافياً للتفرغ للقراءة والتأليف . وفي عام ١٨٨٠ بد يكتب مجموعة من المقالات الهامة ، ثم استدعى إلى باريس عام ١٨٩٤ ، وعين في عام

(٢) يقوم قاضي التحقيق تقريباً بنفس الوظائف التي تتولاها هيئة المحلفين في هذا البلد (الولايات المتحدة) .

١٩٠٠ أستاذاً للفلسفة الأخلاقية بالسوربون . أما مؤلفاته الرئيسية في علم الاجتماع فهي : « قوانين المحاكاة » (١٨٩٠) Laws of Imitation ، « والمنطق الاجتماعي » (١٨٩٤) Social Logic « والتعارض الكوني » (١٨٩٧) Universal Opposition ، « والقوانين الاجتماعية » (١٨٩٨) Social Laws . وقد لخص في هذا الكتاب الأخير كتبه الثلاثة السابقة .

وتركز النظرية السوسيولوجية عند تارد حول عملية المحاكاة . ومن المعروف أن باجوت قد أكد قبل تارد ببضع سنوات أهمية المحاكاة في الحياة الاجتماعية ، ومع ذلك فيبدو أن الكاتب الإنجليزي لم يكن معروفاً لتارد . ويرجع ذلك إلى أن تارد قد أشار فقط إلى تأثيره بالرياضي الفرنسي الشهير كورنو Cournot (١٨٠١ - ١٨٧١) الذي عرف عنه ضرورة تلازم وقوع الظواهر ، وأهمية قياسها وحصرها . وكان كورنو قد أكد في أحد أعماله أنه يوجد في كافة ظواهر الحياة ميل طبيعي نحو المحاكاة ، أي تكرار أفعال متشابهة . (يلاحظ أن تارد لم يشر كذلك إلى مقال ظهر قبل كتابه « قوانين المحاكاة » بثلاث سنوات للكاتب بورديه Bourdier عنوانه « حياة المجتمعات » The Life of Societies ، حيث نجد فيه العبارة التالية : « كما أن انتشار مخلوط من الغازات يعمل على توازن حجم هذه الغازات ، فإن المحاكاة تميل إلى تحقيق التوازن في البيئة الاجتماعية » .

ويؤكد تارد أننا نجد في نطاق البحث العلمي ثلاث عمليات كبرى دائمة هي : التكرار Repetition ، والتعارض Opposition ، والتوافق Adaptation . فكل ضروب التشابه ترجع إلى التكرار ، الذي اعتبره تارد قانوناً كونياً ، بنفس المعنى الذي منحه سبنسر لمفهوم التطور . ويتجلى التكرار في صور مختلفة ؛ « في العالم الطبيعي يتمثل في الموجات ، وفي علم الحياة يتمثل في التوالد ، ويأخذ التكرار صورة المحاكاة على المستوى النفسي والاجتماعي » . ومعنى ذلك أن كل الظواهر الاجتماعية إنما ترجع — بصفة نهائية — إلى العلاقة بين شخصين ، يمارس أحدهما تأثيراً عقلياً على الآخر ؛ بل إن المجتمع يأخذ في الظهور حينما يتجه الفرد نحو جعل سلوكه على نمط سلوك الآخرين .

ولكن لماذا يكون شخصاً معيناً بالذات نموذجاً لشخص آخر؟ يجيب تارد عن

ذلك بالإشارة إلى إثارة التباين ، أى ما يترتب على اختراع الفرد أو مبادئه من أشياء . ويعنى ذلك أن الاختراع والمحاكاة يمثلان النمط المميز للعملية الاجتماعية . فالاختراع يتضمن غالباً عنصراً يعمل على التغير ، عادة ما يكون نوعاً من التأليف المبتكر بين عناصر قائمة بالفعل ، أو تكاملاً مشمراً لمجموعة من التكرارات (أو محاكاة اختراعات قديمة) . ويلاحظ أن هذا الشكل الأخير للاختراع مرتبط بالنوع الأول . ويتأثر معدل الاختراعات فى المجتمع بمقدار الصعوبة التى تواجه تحقيق التكامل بين الأفكار ، وكذلك بمستوى الاستعدادات العقلية الفطرية عند أعضائه . وأخيراً بالظروف الاجتماعية التى قد تكون مشجعة أو غير مشجعة للاختراعات . فالمحاكاة إذن هى العملية التى يصبح الاختراع بواسطتها مقبولاً اجتماعياً . أما المجتمع فهو جماعة من الأفراد لديهم القدرة على محاكاة بعضهم ، أو التحقق بينهم - على الأقل - سمات مشتركة تعتبر نسخاً متكررة لنموذج واحد .

ويحاول تارد أن يكشف عن أهمية المحاكاة عن طريق تحديد معناها فى أربعة ميادين . فالمحاكاة بالمعنى الفلسفى تعتبر نموذجاً لمبدأ التكرار الكونى . ومن الناحية العصبية هى وظيفة للذاكرة ، أما بالمعنى السيكولوجى فمن الممكن أن نرد المحاكاة إلى الإيحاء . (وقد ذهب تارد فى أحد مؤلفاته إلى أن المحاكاة يمكن اعتبارها مماثلة لما يعرف بظاهرة التجول أثناء النوم) . أما من زاوية علم الاجتماع فإن المحاكاة تستطيع أن تقدم لنا إجابات عن بعض التساؤلات الهامة مثل : لماذا يحدث من بين مائة اختراع ، أن يتقبل الجمهور عشرة فقط ، بينما تصبح بقية الاختراعات فى طى النسيان ؟ وهناك قوانين منطقية لعملية المحاكاة . وأهم هذه القوانين أن الأفراد يحاكون نموذجاً بالذات لأنهم يعتقدون أنه أكثر نفعاً ، أو أكثر توافقاً مع النماذج السائدة من قبل . كما أن محاكاة هذه النماذج تنتشر من مركز معين إلى بقية قطاعات المجتمع . على أن هذه النماذج تتعدل خلال هذه العملية ، بواسطة وسائل الاتصال ، كما يحدث حينما يخترق شعاع الضوء صفحة الماء . أما القوانين غير المنطقية فتتضمن التعميمات التالية : أن محاكاة النماذج الذاتية (الأفكار) تسبق محاكاة النماذج الموضوعية ، كما أن محاكاة هذه النماذج تنتقل عموماً من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا ويضاف إلى ذلك أن محاكاة الماضى قد تكون هى النموذج السائد ، بينما فى وقت آخر يعيش الأفراد فى الحاضر فقط . وهذا هو ما نعبر عنه

اصطلاحياً في الوقت الحاضر بسيادة التقاليد (محاكاة الماضي) ، أو انتشار « الموضة » (محاكاة النماذج الجديدة) . وهكذا يبدو واضحاً أن نظرية تارد في المحاكاة قد تضمنت عناصر رئيسية من النظرية السوسولوجية المعاصرة . بيد أن بعض أفكاره لم تصادف قبولا في الوقت الحاضر ، وبخاصة القانون الأول من القوانين غير المنطقية . كذلك يتعين تعديل قوانين أخرى كذلك القانون الذي يقرر أن النماذج العليا تحدث بالضرورة تأثيراً يفوق تأثير النماذج الدنيا .

والواقع أن تحليل تارد للتعارض والتوافق لم يحدث تأثيراً ملحوظاً . فهو يصف التعارض مرة أخرى بأنه قانون كوني ، من الممكن أن نلاحظه في مجال الرياضيات ، والفيزياء ، والبيولوجيا ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع . ويتبدى التعارض في صورتين . أما التعارض الذي يأخذ شكل الصراع فهو يعبر عن التقاء موجات متباينة من المحاكاة ، يمكن تمييزها في حالات الحرب ، والمنافسة ، والمجادلات اللفظية . غير أن حالة الحرب التي تحدث حينما يبلغ التعارض أقصى درجاته ، فتميل نحو الاختفاء تدريجياً . وهذه وجهة نظر تفاؤلية كانت شائعة في أيام تارد . والمنافسة هي السمة الغالبة على النشاط الاقتصادي ، بينما ينتشر التعارض اللفظي القائم على الجدل في ميادين الدين ، وفلسفة القانون ، والعلم . والشكل الثاني للتعارض عند تارد هو التعارض المنسجم ، وهو يشير إلى اتجاه الظواهر الاجتماعية نحو التذبذب بطريقة دورية . ويتجلى في موجات الهجرة ، والجريمة ، والتقلب بين الرواج الاقتصادي والكساد ، وظهور الإمبراطوريات والحضارات وسقوطها . ولقد تعرضت محاولة تارد في تتبع الصراع والانسجام على أنهما شكلان مميّزان لعملية فريدة هي التعارض ، لانتقادات شديدة . فهو لم يلاحظ أن هذين المظهرين للحياة الاجتماعية على درجة كبيرة من العمومية .

والمظهر الأساسي للتوافق هو قانون التجمع ، أي اكتشاف توازن جديد يعقب التعارض . وغالباً ما يسبق حالة التوافق فترة غير منطقية ، تليها مرحلة تصبح خلالها الأمور منطقية . وتتميز الاختراعات في الفترة الأولى بأنها غير مترابطة ، ويكون الموقف عموماً غير منتظم . أما المرحلة الثانية فقد تتعارض خلالها الاختراعات ، مما قد يترتب عليه حدوث نوع من المبارزة المنطقية أو الاتحاد بين الاختراعات المتضاربة .

وعلى أية حال ، فلا بد وأن ينتهي هذا النزاع ، وينبني نظام جديد ، لأن كل

توافق يحدث هو في جوهره اختراع . وتتكرر هذه العملية باستمرار . ولا شك أننا نلاحظ هنا بوضوح تأثير الجدل الهيجلي . فالتوافق هو حركة اختيار بعض الإنجازات من بين مجموعة كبيرة من الممكنات ، وهو حركة لا يمكن عمومًا أن تنعكس ، إن كانت مع ذلك لا تسير وفقًا لخط محدد . فتطور الظواهر الاجتماعية - وهنا يتبنى تارد بعض تصورات النزعة التطورية السائدة في عصره - يعني تحولًا تدريجيًا لظواهر جزئية غير منتظمة إلى عدد من الظواهر الكبرى . وكلما حققت هذه العملية مزيداً من التراكم ، أصبح من اليسير التنبؤ بظهور حضارة فريدة شاملة .

ولم يتمكن تارد من تطبيق النتائج العلمية لنظريته عن المحاكاة ، وإن كان قد أقام أداة صالحة لهدم النزعة التطورية . فنحن نعلم أن علماء التطور يعتبرون التشابه بين سمات بعض المجتمعات دليلاً قاطعاً على صدق نظريتهم . وقد أصبح من اليسير الآن أن نفسر هذه التشابهات عن طريق المحاكاة ، ومعنى ذلك أن قواعد المحاكاة قد أصبحت أساساً لإقامة نظرية شاملة عن انتشار الثقافة (انظر الفصل العشرين) .

وقد أثر تارد في علم الاجتماع من زوايا متعددة . ويعكس ذلك في علم الاجتماع الأمريكي كتابات روس E. Ross وآخرون . كما أصبحت تعاليمه تشكل جزءاً أساسياً من الأثنولوجيا الحديثة ، وقد انتقلت بدورها إلى علم الاجتماع الحديث . ولقد أدى به إصراره على المحاكاة كعملية فريدة إلى الوقوع في تعارض مع آراء دوركايم ، الذي أكد أن القهر الاجتماعي هو المظهر الرئيسي للواقع الاجتماعي (سنناقش آراءه في الفصل التالي) .

النظريات التحليلية المبكرة في الميدان :

كشف هذا العرض الوجيز لنظريات الرواد الثلاث لعلم الاجتماع التحليلي عن أن كلاً منهم قد أسهم مساهمات جوهرية في النظرية السوسيولوجية الحديثة . فقد افتح تونيز دراسة النماذج الأساسية للجماعات الاجتماعية ، واقترح نسقاً لتصنيفها ، وقدم زيمل دراسته لنماذج العمليات الاجتماعية التي تتبدى في التفاعل بين الأفراد ، ولا تزال صياغاته قائمة حتى الآن . أما تارد فقد كان أول من أقام أساساً قوياً لنظرية في التغير الاجتماعي والثقافي ، كما ذهب إلى ذلك كثير من المفكرين :

ومع ذلك كله ، فلم يكن هناك إدراك في هذه الفترة لأهمية هذه الجهود ، باعتبارها تمهيداً لإقامة سوسيولوجية منظمة تعتمد على البحث الإمبريقي . والواقع أننا لا نلاحظ أى اتفاق بين رواد علم الاجتماع التحليلي ، كما كان الأمر بالنسبة لممثلي الاتجاهات المختلفة للنزعة التطورية . وإذن فالوقت لم يكن ملائماً للقيام بمهمة إقامة نظرية عامة عن المجتمع والتغير الاجتماعي .

الفصل التاسع

إميل دوركايم

ولد إميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) في مدينة إيبينال Epinal بمقاطعة اللورين في الجنوب الشرقي من فرنسا عن أسرة يهودية . ومن المحتمل أن مولده في القسم القومي من فرنسا ، واتصالاته الأولى بالمشكلات التي صاحبت الحرب بين فرنسا وبروسيا ، وتوحيده مع الأقلية اليهودية المتماسكة ، من المحتمل أن يكون ذلك هو الذي أسهم في تشكيل اهتمامه بدراسة تضامن الجماعة .

وبعد أن استكمل دوركايم دراساته بمدرسة المعلمين العليا بباريس ، سافر إلى ألمانيا حيث درس الاقتصاد ، والفولكلور ، والأنثروبولوجيا الثقافية ، ثم عين أستاذاً بجامعة بوردو Bordeaux عام ١٨٨٧ ، والتحق بجامعة باريس عام ١٩٠٢ . وقد أسس الحولية الاجتماعية Année Sociologique عام ١٨٩٦ ، والتي ظلت لسنوات عديدة الدورية الأساسية للفكر السوسيولوجي والبحث في فرنسا . ولقد أقر دوركايم تلميذته على كونت ، وأخذ عنه تأكيد الوضعي للاتجاه الإمبريقي ، وأهمية الجماعة في تحديد السلوك الإنساني .

دراسة الظواهر الاجتماعية :

يوصف جوهر منهج دوركايم بأنه نزعة سوسيولوجية واقعية ، بمعنى أنه قد منح الجماعة واقعاً اجتماعياً مطلقاً بدلاً من الفرد . ولعل ذلك يجعل آراء دوركايم قريبة الشبه من آراء جمبلوفتش Gumplowicz (برغم أنه لم يهتم بكتاباته) ، بينما تقف نظريته في تعارض واضح مع النزعة الفردية والاسمية عند سبنسر . ويرجع ذلك إلى أن دوركايم يقرر أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن إرجاعها إلى ظواهر فردية .

ولكن ، ما هي الظاهرة الاجتماعية ؟ الواقع أننا حينما نحاول أن نميز حادثة معينة ترتبط بالمجتمع ، أو تكون ذات دلالة اجتماعية نلجأ إلى استخدام مصطلحات

غير واضحة وغير ملائمة . فقد وجد دوركايم ظواهر معينة في الحياة الاجتماعية يتعذر تفسيرها في ضوء التحليل السيكولوجي أو الطبيعي ؛ فهناك أنماط من السلوك ، وضروب من التفكير والشعور ، تتميز بأنها خارجة عن الفرد ، كما تتمتع بقوة وقهر . وأمثلة هذه الظواهر عديدة ؛ من أهمها : قواعد الأخلاق ، والأسرة ، والممارسات الدينية ، وقواعد السلوك المهني . مثل هذه الحقائق هي الظواهر الاجتماعية في نظر دوركايم ، والتي تشكل الميدان الحقيقي للدراسة السوسيولوجية . والظواهر الاجتماعية تمثل تيارات اجتماعية قائمة ، حتى وإن لم يكن هناك تنظيم اجتماعي محدد بوضوح مثل موجات الحماس التي تدفع الفرد إلى الاندماج في الحشد أو الجماهرة . هذه التيارات الاجتماعية في جوهرها ، لأن لها واقعاً موضوعياً ، كما تمارس ضغطاً على الفرد .

وتستمد الظواهر الاجتماعية أصولها من المظاهر الجمعية للمعتقدات والممارسات الجماعية . وليست العمومية هي العلامة المميزة لهذه الظواهر ، والفكرة التي تتحقق في شعور كل فرد ، لا تكتسب لهذا السبب صفة الاجتماعية ، ذلك أن هناك تمييزاً هاماً بين الظواهر الفردية والاجتماعية ، حيث تشير الظواهر الاجتماعية إلى ضروب معينة من السلوك والفكر يتحقق لها الاستمرار ، فتتبلور كأنماط متميزة عن الحوادث الجزئية الفريدة التي أدت إليها . ويلاحظ دوركايم أن هذه الأنماط (الوقائع الاجتماعية) تصاغ في بناء معين ، فتصبح حقيقة واقعة في ذاتها ، مستقلة عن تجلياتها الفردية ، وبذلك تصبح أمام ظواهر اجتماعية بمعنى محدود جداً لمصطلح «اجتماعي» ، ومع ذلك فإن التجليات الفردية قد تشير إلى ظواهر اجتماعية — نفسية يهتم بها عالم الاجتماع على نحو غير مباشر .

فعلم الاجتماع عند دوركايم إذن هو دراسة الظواهر الاجتماعية . وبالإضافة إلى ذلك فهو دراسة تجددت طبيعتها من خلال موضوعها . ويمكننا الكشف عن الظواهر الاجتماعية بطريقتين : الأولى من خلال القوة القاهرة التي تمارسها على الأفراد ، والتي تتجلى عموماً في الجزاءات المصاحبة لأنماط السلوك . أما الطريقة الثانية فتتمثل في انتشارها وعموميتها في الجماعة . ويشير دوركايم في هذا الصدد إلى أن المحاكاة ليست ظاهرة اجتماعية حقيقية كما ذهب تارد ؛ ذلك أنها (أى المحاكاة) عملية فردية تكمن في الفرد ذاته ، برغم ما قد يترتب عليها من نتائج اجتماعية . وقد تكون المحاكاة ظاهرة عامة ، إلا أنها مع ذلك ليست ملزمة ، وهذا بدوره يجعلها غير اجتماعية . أما

حينما نتصرر النظم على أنها معتقدات ، وضروباً للسلوك نتجت عن الحياة الجمعية للجماعة ، حينئذ فقط تصبح ظواهر اجتماعية حقيقية . لأن لها وجوداً خارجاً مستقلاً عن الفرد ، وتمارس قهراً عليه . وهكذا ينتهى دوركايم إلى أننا نستطيع أن نعرف علم الاجتماع بأنه علم النظم من حيث نشوئها ووظائفها .

ويؤكد دوركايم أنه ينبغي أن تعالج الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء . وذلك بدلا من الفكرة التي كانت سائدة في علم الاجتماع ، حين كان العلم يعنى بالتصورات بدلا من التركيز على الأشياء . فقد كرس كونت وسبنسر - مثلا - جهودهما في كتابتهما لمناقشة مجرى التقدم الإنساني ، في حين أن التقدم تصور عقلي ، وليس ظاهرة يمكن التحقق منها بالبحث التجريبي . فالأشياء إذن تختلف عن الأفكار التصورية ، تماماً كما تختلف المعرفة التي نكتسبها من الخارج عن معرفتنا الداخلية بالأشياء . ويذهب دوركايم إلى أن « الأشياء تتضمن كافة موضوعات المعرفة التي يتعذر إدراكها بالنشاط العقلي الخالص ، والتي يتطلب تصورها توافر بيانات خارجة عن العقل ، نحصل عليها بالملاحظات والتجارب . أى تلك التي أمكن تشييدها من السمات الخارجية المباشرة^(١) » .

ولقد أدى ذلك بدوركايم إلى أن يؤكد أنه من العسير أن ندرس الظواهر الاجتماعية اعتماداً على منهج الاستبطان ، ذلك أنه ليس هناك ما يدل على أن أفكارنا عن الأشياء تطابق الأشياء ذاتها . والغاية الأساسية لعلم الاجتماع هي تحقيق الموضوعية ، بمعنى أن عالم الاجتماع حينما يدرس - بداءة - المجتمع يتعين أن يتخذ موقفاً يماثل موقف العالم الطبيعي ، الذي يفترض أنه يرتاد ميداناً غير معروف وغير مكتشف . وحينما يقوم بإجراء بحثه على هذا النحو يستطيع أن يتعرف على الظواهر من خلال ملاحظة الظواهر الخارجية الملموسة مثل الولاء الديني ، والمكانة الزوجية ، ومعدل الانتحار ، والمهنة الاقتصادية وغيرها . ويؤكد دوركايم أن هذه الظواهر التي أمكن إدراكها عن طريق التحليل المتعمق لها ، إنما هي بمثابة انعكاس لظروف اجتماعية معينة (وهذا ما حاول أن يبرهن عليه في دراسته للانتحار والدين كما سنوضح فيما بعد) . فمعدلات الانتحار - مثلا - قد تصور درجة التضامن الاجتماعي في مختلف أنماط الجماعات .

ومن ناحية أخرى فإن الظواهر الاجتماعية ليست نتاجاً للإرادة الإنسانية الفردية ولذلك يتعذر دراستها بواسطة البحث السيكولوجي . وهي في الوقت ذاته تشكل الأفعال الإنسانية وتعديلها . ومع ذلك فقد يبدو أن هناك قدراً من التداخل والتساند بين الظواهر الفردية وظواهر الحياة الجمعية ، برغم أنهما ليسا شيئاً واحداً . ويضرب دوركايم على ذلك مثالا توضيحياً ؛ فالخلية الحية تتألف من عناصر كيميائية ، ومع ذلك فإن لهذه الخلية حياة خاصة بها تختلف عن عناصرها المكونة ، وتكون خارجة عنها . وهذا هو ما يتحقق تماماً في كل مجتمع ، حيث نجد ظواهر اجتماعية لها خصائص متميزة عن خصائص الأفراد أعضاء المجتمع وخارجة عنهم ، وهذا بدوره هو الذي يجعل تلك الظواهر مختلفة نوعياً عن الظواهر السيكولوجية ، وتمثل دراستها مستوى مختلفاً أيضاً من التحليل . وسوف تتضح هذه النقطة فيما بعد عند مناقشة المنهج عند دوركايم .

ولكى نفهم تماماً موقف دوركايم ، يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار الحالة التي كان عليها علم النفس في الوقت الذي عاش وكتب فيه العالم الفرنسي العظيم . لقد كان علم النفس حينئذ قائماً على الاستبطان ، بحيث إن أغلب علماء النفس كانوا يطابقون الظواهر السيكولوجية بعملية الشعور . أما الموقف « السوسيولوجي » الذي اتخذه دوركايم في هذا المجال فكان جزءاً من تحذيره بعدم الوقوع تحت إغراء تفسير العمليات الاجتماعية بالرجوع إلى القرارات التي يتخذها الملوك والوزراء والجنرالات ، وهو ضرب من تفسير الظواهر الاجتماعية كان شائعاً وقتئذ . ولقد أصبح علم النفس المعاصر مختلفاً تماماً عما كان عليه في الفترة التي عاشها دوركايم . كما أن علماء الاجتماع المحدثين قد أصبحوا يوافقون عموماً على أن الأفعال الإنسانية نظام اجتماعي . ويحاول علماء النفس الآن دراسة هذا السلوك وتفسيره ، بحيث لم تعد إشارات علم الاجتماع لنتائج دراسات علم النفس في هذا المجال أمراً مسموحاً به فقط ، بل ضرورياً .

القوى الجمعية في الحياة الاجتماعية :

ترتبط معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بمناقشاته العديدة للضمير الجمعي Collective Conscience (هذه ترجمة للمصطلح الفرنسي Conscience

إلى المصطلح الإنجليزي (Consciousness) . ولقد أوضح دوركايم عناصره العقلية والأخلاقية ، حين كان بصدد كشف وظائف القوى الجمعية في الحياة الاجتماعية . على أن بعض من فسروا آراء دوركايم ذهبوا إلى أنه قد تصور وجود عقل جمعي كحقيقة موضوعية ، وهذا موقف لا يعترف به العلم الاجتماعي الحديث . وتبرر بعض المصطلحات والتأكيدات التي ذكرها دوركايم هذا التفسير . غير أن هذا الموقف قد دفع آخرين إلى القول بأن دوركايم لم يقصد هذه الصورة المتطرفة للواقعية الاجتماعية وأن تحليله للظواهر الجمعية والعقلية يقترب في بعض جوانبه من التصور الحديث للدور الثقافية في الحياة الاجتماعية ، وهذا هو المنهج الذي اتبعه في التحليل كما يتبدى في أعماله الأساسية .

ويعد كتابه « تقسيم العمل الاجتماعي » (١٨٩٣) The Division of Labor in Society — والذي كان فاتحة أعماله السوسيولوجية — دراسة كلاسيكية للتضامن الاجتماعي . فقد عالج في القسم الأول من الكتاب الظواهر الاجتماعية بوجه عام باعتبارها نتائج مصاحبة لتقسيم العمل في المجتمع ، والذي اعتبره متغيراً مستقلاً . وقد أفاد دوركايم على نحو واسع وبشكل مباشر من بيانات مستمدة من القانون ، والذي يعتبره مظهراً للحياة الاجتماعية لا يخضع فقط للملاحظة ، بل هو بمثابة أكثر صور القهر الاجتماعي تنظيمًا .

وقد لاحظ دوركايم حيناً قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطوراً ، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي Mechanical ، أما الثانية فيسود فيها تضامن عضوي Organic . ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع ، بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين . وإذا كان هذا التمييز يشبه تصور سبنسر للتطور باعتباره تغيراً من المتجانس إلى اللامتجانس ، إلا أن الفارق بينهما يتمثل في أن التطور لم يكن الظاهرة المحورية عند دوركايم . كما أن التعارض بين المجتمعين العضوي والآلي يعتبر بمثابة خلفية تُبطن دراسته للظواهر الجمعية .

وحين يسود في المجتمع تضامن آلي ، يتميز الضمير الجمعي بقوة ملحوظة . ويشير الضمير الجمعي في هذه الدراسة المبكرة ، إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع ، والتي تشكل نسقاً له طابع متميز . ويكتسب هذا

الضمير العام واقعاً ملموساً ؛ فهو يدوم خلال الزمن ، ويدعم الروابط بين الأجيال . ويؤكد دوركايم أن الضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم ، إلا أنه يكتسب مزيداً من القوة والتأثير والاستقلال ، حينما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع ؛ ذلك أن الضمير الجمعي يعد نتاجاً للتماثل الإنساني . ولعل هذا هو الموقف السائد في المجتمعات التقليدية التي تتميز بالتضامن الآلى ، حيث يسيطر هذا الضمير العام على عقول الأفراد وأخلاقياتهم . ومع ذلك فإننا نلاحظ أنه يتحقق لدى كل فرد ضميران : الأول هو الذى تشارك فيه الجماعة (وهو الذى تعبر عنه فكرة « المجتمع يعيش بداخلنا » وهذا تصور يماثل إلى حد بعيد النظرة السائدة اليوم ، واتى تعبر عنها فكرة استدماح الثقافة Internalization of Culture) أما الثانى فهو خاص بالفرد ذاته . وحينما يسود التضامن الآلى فى المجتمع تتجلى فعالية القوى الجمعية واضحة فيما يثيره انتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قوية . وهنا نجد تعبيراً قوياً للقهر الاجتماعى ، يتمثل فى سيادة القانون الجنائى القائم على العقاب الرادع من أجل تدعيم التضامن الآلى .

ويصاحب نمو تقسيم العمل فى المجتمع ظهور التضامن العضوى . فتقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين بين الأفراد ، يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل فى المجتمع . وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية والأخلاقيات ، كما أنه يتبدى فى ظاهرة التضامن العضوى ذاتها . وكلما ازداد هذا التضامن رسوخاً ، قلت أهمية الضمير الجمعي . وهكذا يستبدل القانون الجنائى القائم على جزاءات رادعة ، بقانون مدنى وإدارى يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأفراد ، بدلا من العقوبة . (ولعلنا نستطيع أن نذهب استناداً إلى هذه الشواهد إلى أن هذا المطلب الذى يؤكد دوركايم يسير وفقاً للنمط التطورى ؛ ولذلك فهو يثير انتقادات شديدة) . ويزداد التضامن العضوى رسوخاً بازدياد تقدم المجتمعات ، وتدعيمها للتقدم الأخلاقى الذى يؤكد القيم العليا والحرية والإخاء والعدالة . وبالإضافة إلى ذلك يصبح للتعاقد قيمة عالية . ويشير دوركايم إلى أن هذه التعاقدات لا تؤدي إلى إلغاء القهر الاجتماعى ، لأنها تنطوى على عناصر محددة ومعروفة مقدماً ؛ أى قبل أن ينفذ الأعضاء مضمون هذه التعاقدات . بل إن هذه العناصر تكون قائمة مستقلة قبل الموافقة على التعاقدات ذاتها (توضح عقود

العمل المعاصرة وجهة نظر دوركايم ، فالقانون يحدد بعض الاعتبارات مثل طول يوم العمل ، والأجور ، والظروف الفيزيائية ولا يتركها للمتعاقدين) . ومعنى ذلك كله أنه حتى في المجتمعات التي تعتمد على التضامن العضوى ، يظل للقهر الاجتماعى دور أساسى . ويتعين أن نشير فى هذا الصدد إلى أنه فى الوقت الذى كتب فيه دوركايم كتابه « تقسيم العمل فى المجتمع » كان تحليل القيود الاجتماعية على الحرية الشخصية غير متقدم نسبياً . لذلك يعد دوركايم من أبرز من ساهم فى هذه الفكرة .

ويتناول القسم الثانى من كتاب دوركايم الأسباب المؤدية إلى زيادة تقسيم العمل ، مؤكداً عاملاً أساسياً — من وجهة نظره — يتمثل فى نمو كثافة السكان . مثل هذه المناقشة هجرها تقدم العلم ، لأنها لا تضيف إلا القليل للنظرية السوسيولوجية ، وإن كان ليو شنور Schnore قد حاول — حديثاً — أن يعيد النظر فيها^(٢) .

وكان كتاب « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » The Rules of Sociological Method (١٨٩٥) العمل الرئيسى الثانى لدوركايم ، والذى قدم فيه تصوراً جديداً للضمير الجمعى . ويؤكد دوركايم أنه ينتج عن تجمع عقول الأفراد والتحامها ، نوع من الوحدة السيكولوجية تتميز عن الأفراد ذاتهم . وهذا النتاج الجمعى ليس هو مجموع الأجزاء ؛ ذلك أن الجماعة تمارس أنماطاً من التفكير ، والشعور ، والسلوك مختلفة تماماً عن الأفراد الذين يكوّنونها . وهذا هو الذى يجعل من الضرورى أن يبدأ تحليل سلوك الجماعة بدراسة ظواهر جمعية ، بدلا من دراسة الأفراد . ومعنى ذلك أن العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع تشبه العلاقة بين البيولوجيا وعلم النفس . فعلم الاجتماع له موضوعه المتميز ، لأن الجماعة حقيقة قائمة بذاتها ، وبالتالي يصبح لهذا العلم مفاهيمه الخاصة .

ومن العسير أن نفسر الظواهر الاجتماعية على أساس العمليات النفسية للفرد ، لأن هذه العمليات لا تستطيع بذاتها أن تؤدى إلى إيجاد تصورات جمعية ، وعواطف ، وغير ذلك من الميول الجماعية . وهذه الظواهر الجمعية تمارس ضغطاً قوياً على الأفراد بحيث تصبح السمات العامة المميزة لأعضاء الجماعة ، نتيجة مترتبة على هذا الضغط ،

Sos L.F. Schnore, "Social Morphology and Human Ecology", American

(٢)

Journal of Sociology, 63 (May, 1958).

على الرغم من أن ذلك لا يبدو واضحاً للأفراد . ولقد أوضح وجهة نظره في كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » ، باعتبارها تمثل تعديلاً جزئياً للموقف الذى تبناه في كتاب « تقسيم العمل الاجتماعى » . فقد ذهب فى كتابه هذا إلى أن الضمير الجمعى يتألف من التصورات والعواطف الشائعة بين الأفراد الذين يكونون غالبية أعضاء الجماعة ، أما فى « قواعد المنهج » فنجد أن التماثل العقلى والعاطفى بين غالبية الأعضاء مستمد من الضغط الذى يمارسه الضمير الجمعى على كل منهم .

وتتضمن دراسته المونوجرافية الواسعة عن « الانتحار Suicide (١٨٩٧) عرضاً لنظريته فى القهر الاجتماعى فى أكثر صورها حدة ، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصويراته عن الضمير الجمعى . وفى ضوء ما أكدته كيتليه من أهمية الأساليب الكمية وضرورتها فى العلوم الاجتماعية ، حاول دوركايم أن يدرس بدقة — وبقدر كبير من الفطنة الإحصائية فى وقته — معدلات الانتحار فى قطاعات مختلفة من سكان أوروبا . وقد كان استخدامه لهذا التحليل الإحصائى الواسع النطاق ينطوى على هدفين : الأول يتمثل فى نقد النظريات التى حاولت تفسير تباين معدل الانتحار بين الجماعات على أسس سيكولوجية أو بيولوجية (عرقية) أو تطورية أو مناخية أو جغرافية . وقد حقق فى ذلك نجاحاً ملحوظاً . أما الهدف الثانى فهو تدعيم تفسيراته النظرية والسوسيولوجية بشواهد واقعية ملائمة .

وقد خلص دوركايم إلى نتيجة مؤداها ، أن اختلاف معدلات الانتحار — والتى تتميز عن الحالات الفردية التى يبحثها علم النفس — يرجع فى المحل الأول إلى تباين البناء الاجتماعى ، وبخاصة الفروق فى درجة التضامن الاجتماعى ونمطه . فالانتحار الأنانى Egoistic ينتج عن ضعف تكامل الجماعة نسبياً ، وهو يسود بوجه خاص فى الجماعات التى تقل فيها قوة الروابط الاجتماعية بشكل ملحوظ ، فهو — مثلاً — أكثر انتشاراً بين غير المتزوجين والبروتستانت . أما الانتحار اللامعيارى الناتج عن فقدان المعايير Anomic فيصاحب انهيار المعايير الاجتماعية المترتب على التغيرات الهائلة والمفاجئة التى تميز العصر الحديث . ويضيف دوركايم إلى ذلك حقيقة أخرى ، هى أن التضامن الاجتماعى قد يدفع إلى الانتحار ، ويتبدى ذلك فى النمط الثالث للانتحار والذى أطلق عليه الانتحار الغيرى أو الإيثارى Altruistic . وتزداد معدلات هذا النمط فى بعض المجتمعات البدائية ، وفى التنظيمات العسكرية الحديثة . غير أن هذا العرض

السريع لبعض النتائج التي انتهى إليها دوركايم، لا يقدم صورة واضحة لدراسته عن الانتحار التي تعد دراسة رائدة من حيث قدرتها على الربط بين الإطار النظري والبحث الإمبريقي ربطاً متكاملًا .

ومع ذلك فقد كان دوركايم في هذه الدراسات أكثر تطرفاً في نزعة الواقعية السوسيولوجية . فهو يحدثنا عما يطلق عليه « تيارات الانتحار Suicidal Currents باعتبارها اتجاهات جمعية تسيطر على الأفراد وتجرفهم في تيارها العام ، ومن ثم يمكننا تفسير السلوك الانتحاري في أوقات معينة كنتيجة لهذه التيارات ، إلا أن أهمية دراسته للانتحار تكمن في إبرازها لدور النظرية السوسيولوجية في العلم الإمبريقي .

أما دراسته عن «التصورات الجمعية والفردية» (١٨٩٩) Collective and Individual Representations — والتي اعتبر فيها الضمير العام نتاجاً اجتماعياً نفسياً للتفاعل الإنساني — فهي وإن كانت تضيف قليلاً لمناقشاته السابقة ، إلا أنها مع ذلك تكشف على ازدواجية استمرت تؤكدها دراسات دوركايم اللاحقة . وتتمثل هذه الازدواجية في تصوره المثالي للجماعة الاجتماعية من جهة ، وتأملاته حول الأصل الاجتماعي أو الجماعي للأخلاق والقيم والدين والمعرفة من جهة أخرى .

ونستطيع أن نجد هذين الاتجاهين بوضوح في مقاله « أحكام الواقع وأحكام القيمة » (١٩١١) Judgments of Reality and Judgments of Values ، حيث ربط دوركايم الضمير الجمعي بالمثاليات الاجتماعية^[١] . فالمثل الاجتماعية تجعل الضمير الجمعي^[٢] حقيقة قائمة ، كما أن الضمير بدوره يدعم هذه المثاليات والمثاليات تنبع أساساً من الواقع ، وإن كانت تبدو بعيدة عنه . فتصور الإنسان للمجتمع المثالي هو جزء من الواقع الاجتماعي ، وهو لذلك يتطلب دراسة سوسيولوجية . فالدين والقانون والأخلاق والاقتصاد — والتي يعتبرها دوركايم الأنساق الاجتماعية الأساسية — هي في جوهرها أنساق قيم ومثاليات . ويعتقد دوركايم — بالإضافة إلى ذلك — أن المثاليات الاجتماعية هي التي تشكل الضمير الجمعي ، لأنها تتحقق مستقلة عن التصورات الفردية . أما القيم فهي تجليات للضمير العام نلاحظها على الأفراد ذاتهم . والواقع أن هذه الأفكار تكشف عن مرحلة جديدة في تفكير دوركايم حين يتحول الضمير الجمعي من المستوى السيكولوجي للجماعة إلى عالم الأفكار ، في الوقت الذي يكون فيه عاملاً حاسماً في

تكوين أفكار الأفراد . ولعلنا نلمح بوضوح في هذا العمل تأثير الفلسفة المثالية — وبخاصة الهيكلية — والتي طالما جذبت دوركايم إليها في فترة شبابه .

التفسير الاجتماعي للدين :

يمثل كتاب دوركايم « الصور الأولية للحياة الدينية » (١٩١٢) The Elementary Forms of Religions life آخر أعماله الهامة . ففيه حاول أن يطبق تحليله للقوى الجمعية أو الجماعية في دراسته للدين في أكثر مظاهره أولية . . وهو يقرر منذ البداية « أنه في هذا الكتاب سوف يحاول أن يدرس أكثر الديانات المعروفة لنا بدائية وبساطة . . وهي تلك التي نجدها في مجتمع لا يجاوز أي مجتمع آخر في بساطة تنظيمه » . وقد وقع اختياره على إحدى القبائل الأسترالية التي تسمى « الأرونوتا » Arunta لكي يجري عليها دراسته المركزة ، من خلال بعض المصادر الثانوية . وإذا كان هذا الاختيار ينهض — في جانب منه — على افتراض مؤداه أن « الأرونوتا » تمثل مرحلة أولية في النمو التطوري ، إلا أن دوركايم كان يأمل أن يمكنه اختياره هذا من دراسة حالة محددة ، يستطيع فيها أن يحيط بأطراف المجتمع كله ، بالإضافة إلى أنه يمكن التحقق عن طريق الملاحظة التجريبية من السمات الداخلية والارتباطات المتبادلة بين النظم .

على أن كثيراً من الباحثين حاولوا البحث عن أكثر صور الدين أولية . فانهى سبنسر وتايلور إلى أن الأنيميزم Animism أو عبادة الأرواح في المجتمعات البدائية هي الصورة الأولية للدين ، أما ماكس مولر Max Muller (١٨٢٣ — ١٩٠٠) فقد ذهب إلى أن هذه الصورة الأولية تتمثل في الطبيعة Naturism أو عبادة قوى الطبيعة . غير أن دوركايم رفض هذه النظريات ، لأنها — في نظره — لم تستطع أن تميز بين ما هو مقدس Sacred ، وما هو علماني Profane ، والذي يمثل عنده نقطة بداية حقيقية في دراسة الدين . وهي بالإضافة إلى ذلك تميل إلى تفسير الدين تفسيراً متطرفاً ، لأنها تعتبره ضرباً من التخيل لا ينهض على أساس واقعي . ولقد أدى ذلك دوركايم إلى أن يأخذ التوتمية Totemism كما تسود في قبيلة « الأرونوتا » باعتبارها أكثر صور الدين بساطة . وتشير التوتمية إلى اعتقاد داخلي في قوة غيبية (أو مقدسة) أو في مبدأ يحدد مجموعة من الجزاءات ، يتعين تطبيقها على كل من يحاول انتهاك المحرمات نظرية علم الاجتماع

Taboos ، ويعمل في الوقت ذاته على دعم المسئوليات الأخلاقية في الجماعة ، بل ويضفي حياة على التوتم ذاته . ويرمز التوتم - سواء كان حيواناً أو نباتاً أو شيئاً طبيعياً - إلى هذا المبدأ التوتمي المقدس من ناحية ، وإلى الجماعة أو العشيرة من ناحية أخرى . ولقد درس دوركايم النشاطات الاجتماعية « للأروناتا » فلاحظ أن حياتهم تنقسم قسمة عادلة بين جانبين : الأول : علماني Secular يتصل بانقسام العشيرة إلى مجموعات صغيرة من الأفراد يمارسون حياتهم الخاصة سعيًا وراء قضاء مطالبهم وحاجاتهم . أما الجانب الثاني فيتمثل في التجمعات الدورية المقدسة للعشيرة التي تعمل على تنظيمها وتحقيق سيادة الجماعة . وقد يصاحب هذا التجمع انتهاك بعض المحرمات . ويؤكد دوركايم أن فكرة الدين وعاطفته تتحققان من خلال هذه النشاطات الاجتماعية . فالجماعة - إذن - هي المصدر الأساسي ، أو السبب الكافي لظهور الدين : ذلك أن أفكارنا وممارساتنا الدينية ترمز إلى الجماعة الاجتماعية . وهذا هو الذي يجعل التمييز بين ما هو مقدس وعلماني تمييزاً يتسم بالعمومية ، ويؤدي وظائف جوهرية في الحياة الاجتماعية بوجه عام .

ويشير المقدس - في رأى دوركايم - إلى كافة الأشياء التي يحددها الإنسان ويعزلها عن غيرها ، نظراً لطبيعتها الخاصة . وهي تتضمن المعتقدات الدينية والطقوس والمعبودات ، بل هي تتسع لتشمل أى شيء اصطلح اجتماعياً على أنه يتطلب معالجة دينية خاصة . ويضيف دوركايم إلى ذلك حقيقة أخرى ؛ « فدائرة الأشياء المقدسة لا يمكن أن تتحدد مرة واحدة ، لأنها تختلف في مداها اختلافاً يتوافق مع تنوع الديانات » . ويكتسب المقدس أهميته من خلال تمييزه عما هو علماني « فالشيء المقدس هو ذلك الذي لا يمكن أن يمسه العلماني ؛ لأن له حصانة خاصة » . وقد تختلف الأشياء المقدسة أو العلمانية وفقاً للزمان والمكان ، ولكن هذا التمييز يظل مع ذلك يفرض نفسه على سلوك الإنسان ، ويجبره على اتباعه . وتكشف المشاركة في الأنشطة المقدسة كالطقوس والحفلات الدينية عن وظيفة اجتماعية أساسية للدين ، تتمثل في أنها تمنح المشاركين هبة اجتماعية خاصة . ومعنى ذلك كله أنه من الضروري أن نعرف الدين باعتباره نسقاً من المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة ، وأن هذه المعتقدات والممارسات هي التي توحد بين الأفراد وتحقق بينهم نوعاً من التكامل

الأخلاقي يتجسد في جماعة دينية معينة (كالكنيسة) ، وبذلك تتحقق المشاركة الجماعية في المعتقدات ، والتي تعد بدورها عاملاً أساسياً في نمو الدين .

ويطرح دوركايم تساؤلاً أساسياً مؤداه : ما الذي تُشير إليه الرموز المقدسة للمعتقدات والممارسات الدينية ؟ يؤكد دوركايم في الرد على هذا التساؤل أن هذه الرموز لا يمكن أن تشير إلى أى شيء يخرج عن نطاق الواقع الأخلاقي للمجتمع ، مثل البيئة الطبيعية أو الطبيعة الإنسانية للفرد ، ويرجع ذلك إلى أن الحياة الجماعية هي مصدر الدين ، وهي تحدد موضوعه . فالمقدس — إذن — مُشخص في قاع المجتمع . والواقع أن هذا التفسير السوسيولوجي العلماني للدين (الذي يتجاهل فيه دوركايم الطبيعة غير الواقعية للدين) يستند إلى فكرة أساسية تلخص في أن هناك نوعاً من التماثل فيما يتعلق باتجاهات الناس نحو الله والمجتمع . فكلاهما يخلق لدى الفرد إحساساً بالآلوهية . وهما كذلك يتمتعان بسلطة أخلاقية ، ويدفعان الإنسان إلى الإخلاص والتضحية بالذات ، وهما بالإضافة إلى ذلك يكسبان الفرد سلوكاً غير عادي . ومعنى ذلك كله أن شعور الفرد بالاعتماد على قوة أخلاقية خارجة عنه ، لا يفسر بأنه استجابة لضرب من الوهم والخيال ؛ بل إن ذلك في الواقع نتيجة مترتبة على عضويته في المجتمع . ويخلص دوركايم من دراسته هذه إلى أن الوظيفة الأساسية للدين تتمثل في تحقيق التضامن الاجتماعي وتدعيمه والحفاظة عليه ؛ بل إنه يؤكد فوق ذلك كله أن الدين سوف يبقى ، طالما تحقق للمجتمع بقاؤه واستمراره .

ويتضمن كتاب « الصور الأولية للحياة الدينية » — بالإضافة إلى تحليل ظاهرة الدين — محاولات مبدئية لصياغة تفسيرات مماثلة للصور الأساسية للتصنيف ومقولات الفكر ذاتها ، حيث وجد دوركايم أن هذه التصورات الجماعية تستمد جذورها أيضاً من حياة الجماعة . وإذا كنا لا نستطيع في هذا الصدد أن نتبع مناقشات دوركايم المستفيضة للمحددات الاجتماعية للتصنيف ومقولات الفكر ، فإن من المهم أن نشير إلى أن تأملاته في هذا الميدان قد أدخلته في نطاق سوسيولوجيا المعرفة ، والتي تعد الآن فرعاً أساسياً من دراسات علم الاجتماع .

إسهاماته المنهجية :

أدرك دوركايم بوضوح تام أن علماء النظرية الاجتماعية السابقين عليه قد أهملوا إلى حد بعيد مشكلة البحث عن المنهج الملائم لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها . فليس من شك أن كونت قد عالج مسألة المنهج ، ولكن معالجته تميزت بالغموض ، لأنها دارت أساساً حول تأكيد نزعتة الوضعية . كذلك اهتم سبنسر بمناقشة إمكانيات الدراسة الاجتماعية العلمية ، والصعوبات التي تواجهها ، غير أن مناقشاته كانت غامضة أيضاً ، وبخاصة ما تعلق منها بمنهج العلم الجديد .

ونود أن نشير فيما يتعلق بكتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » والذي سبقت الإشارة إليه في معالجتنا للقوى الجمعية والحياة الاجتماعية — أن هذا الكتاب وإن كان قد خُصص لدراسة المشكلات المنهجية بالذات ، إلا أن ذلك لم يمنع دوركايم من أن يسهم مساهمات قيمة في هذا المجال ، نجدها منتشرة في كافة أعماله الرئيسية .

والواقع أن الميتودولوجيا عند دوركايم تتكون إلى حد بعيد من صياغة القواعد التي يتعين اتباعها لتمييز الظواهر الاجتماعية وتحديدتها . فمن الضروري أولاً أن نتخلى تماماً عن تصوراتنا المسبقة عند ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية . وهذا يعني أن على عالم الاجتماع أن يتجرد تماماً عن الأفكار الشائعة ، والمسيطرة على تفكير رجل الشارع ، أو كما يقول دوركايم « إن عليه أن يتحرر — دفعة واحدة — من سيطرة تلك المقولات الواقعية التي اكتسبت قوة من خلال تعودنا عليها منذ زمن بعيد » . ثم علينا ثانياً أن نحدد موضوع كل بحث في علم الاجتماع ، بحيث يغطي مجموعة الظواهر التي أمكن تحديدها في ضوء خواصها الخارجية والعامة . وهذا يعني أنه يتعين أن يقصر الباحث جهوده في نطاق الظواهر الاجتماعية التي يمكن التأكد من وجودها من خلال مظاهرها الخارجية . ثم علينا بعد أن نعتبر الظواهر الاجتماعية مستقلة عن مظاهرها الفردية ، وهذا يجعل الباحث في علم الاجتماع يتخطى حدود السلوك الفردي في محاولته للكشف عن مظاهر أكثر دواماً واستقراراً للعادات الجمعية . فهو إذن سيدرس المعايير في ذاتها ، مثل القواعد القانونية والأخلاقية والمعتقدات الاجتماعية ، وسيركز في الوقت ذاته على ما تحظى به من دوام واستمرار .

والواقع أن القاعدة المنهجية الأساسية عند دوركايم تعتمد على هذا الاستقلال الذى يميز الظواهر الاجتماعية ، فالحقيقة التى يتعين أن نؤكددها ، هى أن تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء علم النفس قد تجاهل ما تمارسه تلك الظواهر على حياة الإنسان من قوة جبرية . وهذا هو الذى يجعلنا نتجه نحو البحث عن تفسير ملائم للحياة الاجتماعية فى نطاق المجتمع ذاته ، على أن نأخذ فى اعتبارنا حقيقة أخرى تتمثل فى أن المجتمع لا يساوى مجموع الأفراد ، بل يسير إلى نسق اجتماعى له واقع محدد وخصائص نوعية . وهكذا ينتهى دوركايم إلى أنه من الخطأ البالغ أن نفسر ظاهرة اجتماعية معينة ، باعتبارها نتاجاً مباشراً للعمليات النفسية الفردية . وليس من شك فى أن مصدر الالتزامات الاجتماعية العديدة يكمن خارج نطاق الفرد ذاته . فطاعة الأبناء والحب والتدين والولاء للزواج وغيرها من العواطف التى تنشأ عن الحياة الاجتماعية ، ليست أسباباً للظواهر الاجتماعية كما قد يبدو للبعض ، ولكنها فى الواقع نتائج مصاحبة للضغوط التى تمارسها تلك الظواهر على الشعور الفردى . ومعنى ذلك كله أن الحياة الجمعية مستقلة عن حياة الفرد الخاصة . ولعل ذلك هو الذى أدى بدوركايم إلى الاعتقاد بأنه « يتعين أن نبحث عن السبب المحدد للظاهرة الاجتماعية بين الظواهر الاجتماعية السابقة عليها ، وليس بين حالات الشعور الفردى » .

ويؤكد دوركايم فى مناقشته لقواعد إقامة البراهين فى علم الاجتماع ، أن التجربة غير المباشرة (أو المنهج المقارن) ، هى المنهج الوحيد الذى يلائم طبيعة الدراسة فى هذا العلم . ففكرة كونت عن المنهج التاريخى فكرة غير صالحة ، لأن مجرد تتبع التقدم فى تطوره لا يقدم لنا دليلاً على العلية . ويرجع ذلك إلى أن العلية تمثل علاقة ضرورية بين ظرف سابق ووضع لاحق للظواهر ، ولا يمكننا الوقوف على مثل هذه العلاقة إلا بعد مقارنة أكثر من حالة واحدة ، وهكذا يعتقد دوركايم أن لكل نتيجة سبباً محدداً . فإذا لاحظنا - مثلاً - أن للانتحار أكثر من سبب واحد ، فعنى ذلك أن الشواهد التى بأيدينا تشير إلى وجود أكثر من نمط من أنماط الانتحار .^٤ ويذهب دوركايم إلى أبعد من ذلك ؛ فهو يقرر أن تفسير ظاهرة أكثر تعقيداً من ذلك ، مثل وجود نظام معين فى نوع اجتماعى بالذات ، لا يقتضى من الباحث أن يقصر دراسته على صور هذا النظام وأشكاله المتعددة داخل جماعة تنتمى إلى هذا النوع فقط ، بل إن

عليه أن يتخطى ذلك إلى دراسة الأنواع الاجتماعية السابقة عليه كذلك .

ويعتقد دوركايم أن علم الاجتماع يجب أن يصبح علم اجتماع مقارناً ، طالما أنه لا يكتفى بمجرد الوصف ، بل يسعى إلى دراسة الظواهر الاجتماعية . فضلاً عن أن الأسلوب العلمى الصحيح يتطلب مقارنة المجتمعات خلال مرحلة تطورية واحدة . (وهنا نلاحظ أن دوركايم يحاول أن يختبر طريقته الخاصة في البحث في ضوء افتراضات كونت وسبنسر عن التطور التقدمى ، ورغم أنه لا يتفق معها في منهج البحث) . ولعل ذلك هو الذى دفع دوركايم إلى الاهتمام بتأكيد فوائد الطريقة التى أطلق عليها مل Mill طريقة التلازم في التغير Concomitant Variation . وتذهب هذه الطريقة إلى أنه إذا كان التغير في متغير معين (مثل معدل الانتحار) يصاحبه تغير في متغير آخر (كالانتماء الدينى مثلاً) ، فإن هذا التلازم في التغير قد يرجع إلى ارتباط سببى مباشر بين المتغيرين ، أو إلى ارتباط بينهما من خلال ظاهرة اجتماعية أساسية (ولتكن مثلاً درجة التضامن الاجتماعى في الجماعة) . ولقد كانت معظم الأعمال الإمبيريقية التى أجراها دوركايم ، تهدف إلى إثبات وجود علاقات سببية وفقاً لهذه الطريقة الدقيقة التى أدخلها على المنهج المقارن .

ومع ذلك يرى دوركايم أن البحث عن العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية ، ليس إلا جانباً يسيراً من مهمة علم الاجتماع . لذلك حاول أن يطور منهجاً وظيفياً يلائم دراسة الظواهر الاجتماعية ، وهو منهج يحظى باهتمام علماء الاجتماع في الوقت الحاضر (انظر الفصل السابع عشر) . والنزعة الوظيفية عند دوركايم هى بديل للمنهج الغائى Teleological Method ، الذى تكشف عنه كتابات كونت وسبنسر . ويفترض هذا المنهج أنه يكفي لتفسير الظواهر الاجتماعية أن نقف على قدرتها على إشباع الرغبات الإنسانية . غير أن هذا الافتراض ينطوى على خطأ واضح ، فالرغبات الإنسانية ذاتها تخضع لضروب من التغير ، كما أن الظواهر الاجتماعية لا تفقد كيانها حتى بعد أن تنتهى فائدتها الأصلية . ومن ثم يخلص دوركايم إلى أن علم الاجتماع سوف يُعنى بالبحث عن الوظيفة التى تؤديها الظاهرة الاجتماعية ، إلى جانب اهتمامه بالكشف عن أسبابها الكافية . ويلجأ دوركايم في تفسيره لمفهوم الوظيفة إلى استعارة بعض التصورات البيولوجية . فهى في رأيه تشير إلى نوع من الارتباط بين واقعة معينة وحاجات الكائن

العضوى . وبعبارة أخرى فإن وظيفة الظاهرة الاجتماعية هي خلق نوع من التقابل بينها وبين الحاجات العامة للمجتمع . فوظيفة تقسيم العمل - مثلاً - هي تحقيق التكامل في المجتمع الحديث ، لكن ذلك لا يعنى أن تقسيم العمل قد وجد أساساً لتحقيق هذا الدور ؛ كما أنه ليس من الضروري أن تنطوى هذه الوظيفة على منفعة أو فائدة تعود على الفرد مباشرة . فالمهمة الأساسية للتحليل الوظيفي إذن هي الكشف عن الكيفية التي يسهم بها نظام معين أو ظاهرة اجتماعية بعينها في تحقيق واستمرار الكيان الاجتماعي . تلك هي المهمة المنهجية الرئيسية في رأى دوركايم ، والتي يتعين إنجازها لكي نتمكن من فهم النظام الاجتماعي من حيث استمراره في الوجود ، وما يطرأ عليه من تغير وتعديل ويشارك دوركايم وجهة نظره هذه الآن علماء المدرسة الوظيفية .

التصنيف الاجتماعي :

لم تحقق محاولة دوركايم صياغة تصنيف ملائم للمجتمعات الإنسانية نجاحاً ملحوظاً ، ذلك أنه انتهى إلى عدد من الفئات والمقولات لا تختلف كثيراً عن تلك التي خلص إليها سبنسر . ويعتقد دوركايم أن هناك مفهوماً جديداً هو الأنواع الاجتماعية Subjective School يتحقق في موقف وسط بين الأنماط العديدة للمجتمعات ، والتجمعات الإنسانية المحدودة ، وتصورنا الشامل عن الإنسانية . أما تكوين هذه الأنواع الاجتماعية . فهو يشبه تكوين الأنواع البيولوجية من حيث إنه يترتب على حدوث نوع من التكامل بين بعض الوحدات المتماثلة . ومع ذلك فإن التشابه بين الأنواع الاجتماعية والبيولوجية تشابهاً مطلقاً ، فهما يختلفان من زاويتين أساسيتين : الأولى أن الأنواع الاجتماعية ليست لها خاصية التناسل التي تميز الحياة الحيوانية . ويرجع ذلك إلى أن تلك الأنواع ليست لديها قوة كامنة تسمى الوراثة ، بحيث تمكنها باستمرار من الاحتفاظ بصورتها في مواجهة الضغوط التي تنتج عن المثيرات الخارجية . أما الزاوية الثانية فتتمثل في صعوبة التحقق من الأنواع الاجتماعية واقعياً ، فالتخلى إلا عن كافة أوجه التباين ، قد سلمنا إلى أشكال متعددة وغير متناهية .

وينهض تصنيف دوركايم للأنواع الاجتماعية على تسليمه بأن المجتمعات يمكن أن تنقسم إلى أجزاء ، بحيث يشكل كل جزء - على حدة - مجتمعاً بسيطاً . وهذه المسلمة

تتسق مع ما يذهب إليه كونت ، من أنه يتعين أن نُصنف المجتمعات وفقاً لدرجة تنظيمها؛ فيبدأ التصنيف عادة بأبسط المجتمعات الإنسانية تركيباً ، بحيث نستطيع بعد ذلك أن نصوغ مجموعة مكتملة من النماذج الاجتماعية . فنحن نبدأ عادة بنموذج أساسى بسيط ، ثم نصعد بعد ذلك درجة أخرى إلى المجتمعات التى تتكون من أكثر من قسم واحد ، مثل تجمع عدد من القبائل أو العشائر . كما يتحقق ذلك فى قبيلة كقبيلة الإيروكوا Iroquios ، أما الخطوة التى تلى ذلك كله ، فهى المجتمعات الانقسامية المركبة مثل المدينة والدولة .

وعلى الرغم من اهتمام بعض علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر بإجراء هذه التصنيفات ، إلا أن محاولة دوركايم بالذات لتصنيف نماذج المجتمعات الإنسانية ، لم يكن لها تأثير ملحوظ على الباحثين الذين أتوا من بعده ، على نحو يوازى مساهماته الأخرى .

دوركايم فى الميزان :

على الرغم من أن دوركايم لم يكتب مقالا يختص بتحديد دراسة علم الاجتماع فى ذاته ، إلا أن نظريته تميزت بقدر كبير من الاتساق ، مما جعلها تشغل مكانة بارزة ، وتؤثر فى الأجيال التالية من الباحثين ، لافى نطاق فرنسا فحسب ، بل فى الولايات المتحدة أيضاً . والسبب الأساسى فى ذلك هو قدرة دوركايم على تقديم إجابات واضحة ومحددة للمشكلات الرئيسية فى النظرية السوسيولوجية .

يعرف دوركايم علم الاجتماع بأنه « علم الظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية » ، ثم ينتقل إلى تحليل الظواهر الاجتماعية ، ويركز - فى المحل الأول - على مبلغ قوة تلك الظواهر فى ممارسة نوع من الإلزام أو القهر على السلوك الاجتماعى . أو بلغة العلم الحديث ، إنه يعنى بتحليل الظواهر الاجتماعية باعتبارها جزءاً من جهاز الضبط الاجتماعى . وفى هذا الصدد نلاحظ أن مناقشاته للضمير الجمعى - برغم تنوعها - تهدف عمومًا إلى توجيه اهتمامنا نحو ضروب التأثير التى يحدثها التفاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية فى اتجاهات الفرد وأفكاره وعواطفه : ويرجع ذلك فى رأى دوركايم إلى أن الوجود الواقعى للمجتمع يسبق حياة الفرد :

وينظر العلم الحديث إلى أعمال دوركايم على أنها تدخل — إلى حد ما — في نطاق المذاهب التطورية . وتتبدى هذه النزعة التطورية بوضوح في مواضع كثيرة . فنحن نلمسها في نظريته عن التطور من التضامن الآلى إلى التضامن العضوى ، وافترضه وجود مراحل ضرورية يمر خلالها التنظيم الاجتماعى ، كما تتبدى أخيراً في نظريته للمجتمعات البدائية المعاصرة ، باعتبارها تمثل أولى مراحل التطور . ومع ذلك فإن هذه النزعة التطورية لا تسيطر تماماً على أفكار دوركايم ، فالإطار التطورى لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من البناء النظرى الذى تمكن من إقامته .

والواقع أن معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية والضمير الجمعى قد عملت على خلط كثير من الحقائق السوسيولوجية الهامة ببعض الأفكار المضللة ، بل والخطئة . فهو يعتقد أننا نخطئ بالضرورة حينما نفسر الظواهر الاجتماعية في ضوء سلوك الأفراد ودوافعهم . ويرجع ذلك إلى أن صياغة الظاهرة الاجتماعية يقتضى أن يخضع السلوك الفردى لعملية تشبه تركيب القوى ، بحيث تكون المبادئ التى تحكم هذه العملية ليست هى مبادئ علم النفس الفردى . فليس هناك من شك — مثلاً — فى أن أحداً من أعضاء المجتمع يرغب فى حدوث كساد اقتصادى واسع النطاق ، أو يخطط لذلك ؛ ولكن حدوث مثل هذا الكساد ينتج عن موقف جديد يتألف من التكامل بين ضروب السلوك الفردى ، التى يكمن وراءها دوافع عديدة . ويؤكد دوركايم أن كثيراً من الظواهر غير المقصودة ، وغير المرغوبة مثل الكساد والحروب وفقدان القوة السياسية وارتفاع معدلات القلق العصبانى ، تتطلب تفسيرات اجتماعية لا تفسيرات نفسية . ومع أن دوركايم قد أكد أهمية تلك الحقائق ، إلا أنه حين ناقش الضمير الجمعى ، وصل إلى درجة من الواقعية السوسيولوجية كادت تطمس الأهمية الاجتماعية للإرادة الفردية . إن المجتمع حقيقة واقعية ، لا شك فى ذلك ، كما أن للفرد وجوده الواقعى ؛ وهما أيضاً فى تفاعل مستمر . فمن المضلل إذن أن نمنح لأحدهما أولوية أو أسبقية على الآخر .

ومن المؤكد أن مبالغة دوركايم فى اتجاهه السوسيولوجى كانت لها دور إيجابى فى مساهماته الأساسية فى نظرية علم الاجتماع ومنهجه . فقد كشف على نحو واضح أن الظواهر الاجتماعية وقائع قائمة بذاتها ، كما أوضح الأهمية الاجتماعية والثقافية لتقسيم العمل ، وحلل طبيعة التضامن الاجتماعى ونتائجه المتعددة ، وأظهر دور الضغوط الاجتماعية

على النشاط الإنسانى ، وهو ما لم يكن واضحاً قبل ذلك . وهو فوق ذلك كله يتفق مع ما كس فيبر (انظر الفصل الرابع عشر) على ضرورة اهتمام علماء الاجتماع بالقيم والمثاليات فى الحياة الاجتماعية ، كما تعرض لكثير من المشكلات المنهجية المعقدة ، وأثبت عملياً أهمية البحث الإمبريقي فى علم المجتمع .

الفصل العاشر

النزعة الروسية الذاتية

يؤكد تطور علم الاجتماع في روسيا فكرة أساسية في علم الاجتماع المعاصر مؤداها : أن الآراء العلمية تعكس إلى حد بعيد الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الطبقة العليا في المجتمع الروسى منقسمة إلى قسمين رئيسيين هما : البيروقراطية الحاكمة ، يدعمها أكثرية ملاك الأرض ، وصفوة المثقفين التى تتألف أساساً من المتخصصين فى العلوم وأصحاب المهن الفنية العليا وإن كانت تضم إلى جانب ذلك عناصر من الأقليات كالبيروقراطيين التحرريين ، والمشتغلين بالخدمة الاجتماعية ، الذين كانوا جميعاً من ملاك الأرض . وتتبنى البيروقراطية الحاكمة أيديولوجية محافظة تمثلها أفكار دانيلفسكى (انظر الفصل الرابع) ؛ بينما يسيطر على صفوة المثقفين أيديولوجيات غربية يمثلها المذهب التحررى أو الاشتراكية . ولقد خضعت كلتا هاتين الجماعتين لضغوط قوية كانت تدفعها إلى تبرير موقفها الفكرى على أساس نظرى . وأخذت إحدى الاستجابات لهذه الضغوط شكل نظريات سوسيولوجية عديدة ، يهدف معظمها إلى تدعيم وجهات نظر سياسية . وما زال هناك نموذج من النظرية السوسيولوجية يلفت انتباهنا ، ذلك الذى تمثله المدرسة الذاتية Subjective School. والتي ظلت لعدة سنوات من أكثر الاتجاهات الفكرية شيوعاً بين صفوة المثقفين فى روسيا .

لافروف — ميرتوف :

يعد بيتر لافروف — ميرتوف Lavrov - Mirtov (١٨٠٣ — ١٩٠٠) مؤسس المدرسة الذاتية . وينتمى هذا المفكر إلى طبقة الأشراف ، حيث كان فى بداية حياته ضابطاً بالجيش ثم أستاذاً للرياضيات . غير أنه تعرض فى عام ١٨٦٨ للنفى بتهمة العمل على نشر آثار هدامة ، مما اضطره إلى الهرب لباريس . وقد انعكس

اهتمام لافروف - ميرتوف بالفلسفة الهيكلية ، على صياغته للثالث الجدلى الذى ضم التضامن ، والفردية ، والتقدم . وهو يرى أن الأفراد ذوى العقليات الناقدة هم حملة لواء التقدم . أما أهم أعماله فتشمل « صورة للفلسفة النقدية » (١٨٦٠) Sketches of Critical Philosophy ، « رسائل تاريخية » (١٨٧٠) Historical Letter « ومقالات فى تاريخ الفكر » (١٨٣٦) Essays in the History of Thought « ومشكلات فهم التاريخ » (١٨٩٨) The Problems of Understanding History

ويعد المنهج الذاتى هو الاكتشاف الأساسى الذى قدمه لافروف - ميرتوف . فقد أكد أننا نجد فى نطاق علم الاجتماع والتاريخ حقائق مطلقة وثابتة ، تماثل تمامًا حقائق العلوم الأخرى . غير أننا نجد فيهما أيضًا حقائق أخرى لا يمكن اكتشافها قبل حلول فترات تاريخية معينة ، لأن حلول هذه الفترات بالذات ، يعمل على إيجاد استعداد ذاتى لدى أعضاء المجتمع يمكنهم من فهم التساؤلات الكبرى ، وصياغة إجابات لها . والتاريخ - فى رأيه - لا يعيد نفسه ؛ لأن عملية التطور التاريخى هى عملية تقدمية ، وإن كنا لا ندركها إلا ذاتيًا . وإذن فالنزعة الذاتية العلمية تمثل اتجاهًا انتقائيًا فى التاريخ ، يرتبط بالأخلاق والمثاليات ارتباطًا وثيقًا . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع ذاته يتعين أن يكون علمًا غائيًا ، إلا أن أهدافه لا يمكن التسليم بها مسبقًا ، لأنها يجب أن تشتق من الدراسة الاستقرائية للمجتمع . وبينما يسعى التاريخ إلى فهم التقدم فى عملية التطور . يكون علم الاجتماع بمثابة دراسة للتضامن بين الأفراد ، ويرجع ذلك إلى أن نمو التضامن والفردية يعبر عن عمليتين متوازيتين . فالتضامن يظهر فى التجمعات الحيوانية ، حيث يبدو واضحًا فى العلاقات بين الأم والأبناء . ويتحقق استمرار التضامن بواسطة المحاكاة ، ومن ثم يعمل على إيجاد عادات جماعية ، تعد من بين دعائمه الأساسية . ومع أن الفردية هى نقيض التضامن ، إلا أنها مرتبطة به ارتباطًا وثيقًا ، بحيث يتعذر الفصل بينهما إلا لغرض التحليل . فالمشاعر الفردية نتاج للعملية الاجتماعية ، بمعنى أن الفرد يستمد دوافعه ومعرفته وعاداته من المجتمع . طالما أن التطور لا يمكن أن يحدث بدون فكر نقدى من جانب الأفراد ، والواقع أن أداء التجمعات الاجتماعية لوظائفها مرتبط بسلوكهم وإراداتهم وغاياتهم . إلا أن الأفراد الذين يملكون عقليات ناقدة غالبًا ما يكونون

أقلية ، إذا ما قورنوا بالجمهير . وهذا يعنى أن قوة الفكر وطاقة الإرادة ، هما العاملان المسئولان عن حتمية التاريخ ، وإذن فالتاريخ نتائج لحدود قلة من الأفراد . ويرجع ذلك إلى الدور الأساسى الذى تلعبه الشخصية فى كل حقبة تاريخية ، سواء تمثلت هذه الشخصية فى الحاكم الديكتاتورى ، أو الزعيم الشعبى ، أو النبى .

وليس من الضرورى أن يكون التقدم حركة مستمرة . غير أن المشاركة فيه تمثل التزاماً أخلاقياً ، يخضع له الفرد الذى يعرف معنى التقدم . فلا بد أن تكون هناك نظرية للتقدم يمكن على أساسها وضع برنامج معين للفعل . وطالما أن نمو الفردية ونمو التضامن يحتلان أهمية خاصة فى التقدم ، فإن المجتمع يحقق وضعاً أفضل حينما تماثل مصالح الأفراد ومواضعاتهم ، وتتساوى الظروف الثقافية المحيطية بهم ، بحيث تمنع كافة ضروب الصراع من أجل البقاء وهكذا يصبح التقدم ممكناً فقط ، حينما تكون الأقلية التقدمية مدركة بأن مصالحها تطابق مصالح الأغلبية . غير أننا نادراً ما نلاحظ خلال مراحل التاريخ أن الأقليات قد سلكت هذا المسلك ، إلا أن كل جيل مسئول مباشرة ، عما يجب عليها (أى الأقليات) أن تفعله وفشلت فى تحقيقه .

ميكيالوفسكى :

يعد نيقولا ميكيالوفسكى Mikalovsky (١٨٤٢ - ١٩٠٤) أظهر ممثلى هذه المدرسة . وقد تخرج ميكيالوفسكى من مدرسة للتعليم ، وبدأت اهتماماته الأدبية حين بلغ التاسعة عشرة من عمره ، بحيث أصبح بعد ذلك مشرفاً على تحرير إحدى المجلات الروسية الشهيرة . وهو يتخذ موقفاً وضعياً متشدداً ، متأثراً فى ذلك بكونت وميل . والمشكلة الأساسية فى رأيه — كما هو الحال بالنسبة لغيره من العلماء فى ذلك الوقت — هى التوفيق بين الحق والعدالة . وهو يعتقد أن حل هذه المشكلة يقتضى أن يكون علم الاجتماع علماً غائياً ، وأن يستخدم المنهج الذاتى ، كما حدده لافروف . ويرى ميكيالوفسكى أن علم الاجتماع هو علم دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة ، والعلاقة بين الجماعات ، وبين الفرد والجماعة . وبالرغم من اعتقاده بأن الظواهر الاجتماعية تؤلف طائفة مستقلة من الحوادث ، إلا أنه قرر أن علم الاجتماع — الذى يتناول دراسة هذه الظواهر — يرتبط بالعلوم الأخرى ارتباطاً وثيقاً .

وذهب ميكيا لوفسكى إلى أن الهدف الأساسى للنشاط الاجتماعى يجب أن يكون هو الكفاح من أجل الفردية . فقد اعتقد — مدركاً لتعارضه الشديد مع سبنسر — أن التقدم يتمثل فى الاقتراب التدريجى نحو النمو المتكامل للفرد ، وهو يبدو بصفة أساسية فى ضعف تقسيم العمل الاجتماعى . وهكذا يصبح كل ما يعترض سبيل الحركة نحو تحقيق التكامل الشخصى ، غير أخلاقى وغير عادل . ويكمن الصراع فى طبيعة المواقف التى تواجهها الكائنات الإنسانية ؛ فهناك مثلاً صراع دائم بين الفرد والمجتمع . ولقد كتب ميكيا لوفسكى — فى ضوء نظريته إلى ظروف عصره — عن العامل الغربى بوصفه قد فقد استقلاله ، نتيجة للعزلة التى فرضها عليه التقسيم البورجوازى للعمل . ومن ثم يتعين على الشعب الروسى أن يستبدل هذه العزلة ، بتدعيم نظام المجتمعات المحلية التى تتساوى فيها الملكية .

وفى المؤلف الأساسى الذى كتبه ميكيا لوفسكى والمعنون « البطل والغوغاء » (١٨٨٢) The Hero and The Mob ، نجده لا ينظر للبطل بالضرورة باعتباره شخصاً عظيماً ولكنه شخص له من التجربة ما يحفز الناس على الخير أو الشر . والرجال العظام هم نتاج لنفس البيئة التى أنتجت الغوغاء . فالناس يتطلعون إلى المثاليات ، ويسرون بحماس وراء أولئك الذين تتجلى لديهم النزعة البطولية ، حينما يقدمون لهم هذه المثاليات . وأخيراً فإن البطل هو الشخص الذى يضطلع بالخطوة الأولى التى تنتظرها الغوغاء لكى تقوم بمحاكاتها ؛ ذلك لأن المحاكاة — باعتبارها قانوناً عاماً للسلوك الإنسانى — تحدث عموماً بصورة لا شعورية . وطالما أن الشعور والإرادة عادة ما يكونان على درجة من الضعف ، فإن الميل إلى المحاكاة غالباً ما تكون له الأولوية .

ولقد استخدم كل من لافروف — ميرتوف ، وميكيا لوفسكى مفهوم الاحتمالية الموضوعية : فالفرد يواجه فى حياته الاجتماعية بعدد من الاحتمالات الموضوعية ، تتباين إمكانية تحقيقها ، وأن تجسد إحدى هذه الاحتمالات فى موقف ملموس يتوقف على مجموعة معقدة من الظروف التى نادراً ما يمكن فهمها كلية . وقد تكون الثقة التامة فى تحقيق الاحتمال المرغوب — فى كثير من الأحيان — حافزاً لأن يظل الأفراد سلبيين ، معتمدين على استمرار وقوع الحوادث بشكل طبيعى . ومن الطبيعى أن ذوى العقليات

الناقدة عند لافروف ميرتوف ، والأبطال عند ميكيا لوفسكى ، لا يتعرضون للوقوع في هذا الخطأ .

يوزاكوف وكرييف :

تعرضت أفكار العالمين السابقين للنقد والتعديل بواسطة عضوين آخرين في المدرسة الذاتية هما سيرجى . ن . يوزاكوف Yuzhakov (١٨٤٩ - ١٩١٠) ونيقولا كرييف Kareyev (١٨٥١ - ١٩٣٠) . فقد ذهب يوزاكوف في مؤلفه « دراسات سوسيولوجية » (١٨٩١) Sociological Studies إلى أن المنهج الذاتى غير ملائم لعلم الاجتماع . بيد أنه أكد ضرورة تقويم التطورات والعمليات الاجتماعية وفقاً لنموذج اجتماعى (وكان يقصد به الفلسفة الأخلاقية) ، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك إقامة نظرية علمية للمجتمع . وبدلاً من أن يدعو إلى أهمية منهج معين بالذات ، ذهب إلى أن المدرسة الروسية قد أثبتت قضية هامة هي ؛ أن الشخصيات تعمل على إحداث التطور الاجتماعى . وهكذا يصبح من الخطأ البالغ أن يغفل علم الاجتماع هذه القضية . ومع ذلك ، فإن هذه العبارة تمثل قضية مادية ، ولا تعبر عن إجراء منطقي ، لذلك فهى لا تصلح كأساس ملائم لإقامة منهج معين .

ويعد كرييف الرجل الأكاديمى الوحيد الذى انتمى إلى المدرسة الذاتية . فقد عمل أستاذاً بجامعة وارسو وسان بطرسبرج . وقد ذهب - مثلما فعل يوزاكوف - إلى أن من سبقوه من العلماء قد وقعوا في خطأ واضح فيما يتعلق بالقضية الهامة التى مؤداها ؛ أنهم بدلاً من تأكيدهم للمنهج الذاتى ومحاولة استخدامه ، أخذوا يدرسون العامل الذاتى في المجتمع . كذلك أكد دور الفرد في التاريخ (وهذا هو عنوان مؤلفه الأساسى ١٨٩٠) . وقد كتب كرييف عام ١٨٩٧ مؤلفاً قيماً بعنوان « مقدمة في علم الاجتماع » Introduction to Sociology تضمن عرضاً ممتازاً ومنظماً للنظريات السوسيولوجية السائدة في عصره .

أما علم الاجتماع في رأيه فهو علم يسعى إلى صياغة قوانين عامة nemothetic للحياة الاجتماعية ، وذلك بعكس التاريخ الذى اعتبره علماً وصفيًا Idiographic لأنه ينحصر في نطاق الظواهر الملموسة . وأكد كرييف أن الفرد ليس أداة سلبية

التاريخ . فالعظماء هم أولئك الذين يملكون قدرة تخطيط النشاطات المعقدة ، وحفز الآخرين على تنفيذ خططهم . وقد عرف التقدم بأنه تطور نحو نموذج اجتماعي ، ثم حدد النموذج الاجتماعي بأنه الرقي التدريجي لمستوى الحياة الإنسانية ، والتقسيم العادل للعمل بين الناس .

النزعة الذاتية في الميزان :

اهتم أعضاء المدرسة الذاتية الروسية بمشكلة أساسية في النظرية السوسيولوجية هي العلاقة بين الفرد والمجتمع . فقد أكد علماء هذه المدرسة الوظائف الجوهرية التي يؤديها الفرد في العملية الاجتماعية بصورة مختلفة تماماً عن كل من الماركسيين وسبنسر ، من حيث إنهم منحوا الأفراد - وبخاصة من ينتمون منهم إلى النموذج التقدمي - دوراً أساسياً تمثل في التزامهم بضرورة المساهمة في إحداث التقدم . بيد أن مفهوم التقدم ذاته يختلف في رأيهم اختلافاً أساسياً عنه عند معظم قرنائهم من علماء الاجتماع في الغرب . فالتقدم المادي والتفاضل الاجتماعي لا يشغلان أهمية كبيرة عندهم ؛ ذلك لأن الفكرة العامة لديهم هي تحقيق مجتمع تسود فيه المساواة ، بشكل يمكن كافة أعضائه من التعبير عن ذواتهم .

ولقد كان لعلماء هذه المدرسة قصب السبق ، حينما تبنا وطوروا أفكاراً معينة ، بحيث أصبحت تشكل إسهامات أساسية لعلماء ظهوروا من بعدهم ، فلقد أكد لافروف - ميرتوف وميكيايوفسكي دور الفرد في الحياة الاجتماعية والتغير الاجتماعي قبل أن يتناول وارد هذه المسألة . كما أكد كلاهما أهمية المحاكاة ، قبل أن يعالجها تارد بعدة سنوات . كذلك درسا العلاقة بين التقليد والعادات الجماعية في وقت مصاحب لباجوت تقريباً . وربما كانت المشكلة الأساسية لهذه المدرسة ، هي أن كتابات علمائها كانت تصدر باللغة الروسية ، بحيث كان تفاعلهم مع علماء الاجتماع غير الروسيين تفاعلاً من جانب واحد . وعلى الرغم من أن العلماء الروس تعمقوا في اطلاعهم على أعمال زملائهم الغربيين إلا أننا لا نجد سوى طائفة قليلة من علماء الاجتماع خارج روسيا اهتمت بالدراسات الروسية .

كذلك كان سوء الفهم الشائع لما يعرف بالمنهج الذاتي يمثل مشكلة أخرى واجهت

هذه المدرسة . فقد انقضى وقت طويل ، وبذل جهد كبير حول جدل لفظي ، قبل أن يصحح علماء المدرسة الجدد هذا المنهج ويوضحوا أبعاده ، وبخاصة كريف . وربما كان السبب الأساسي في ضعف مكانة هذه المدرسة ، هو أنها جعلت علم الاجتماع معتمداً على مثال اجتماعي Social Ideal . ومن ثم أكدت أهمية أحكام القيمة ، بوصفها تشكل جانباً هاماً من علم الاجتماع . لذلك كله ، لم تتمكن النزعة الذاتية من الصمود أمام الأدلة والبراهين القوية التي ساقها دوركايم (انظر الفصل التاسع) ، وفيير (انظر الفصل الرابع عشر) ، من أن أحكام القيمة يجب أن تكون بعيدة عن تطور علم الاجتماع النظري .

وعلى أية حال ، فإن هناك نقطة أساسية في أعمال هذه المدرسة ، كانت ذات تأثير ملحوظ على علماء الاجتماع الغربيين بعد ذلك ، هي فكرتها عن الاحتمالات الموضوعية- . فلقد عولجت مشكلة الاحتمال معالجة دقيقة ، حينما ظهر هذا المفهوم من جديد في أعمال فيير وغيره .

ولإذن فالمدرسة الذاتية الروسية لم تحدث تأثيراً كبيراً في تطور علم الاجتماع ، وإن كان معظم ما ذكره أعضاؤها عن دور الفرد في التاريخ ، أو العملية الاجتماعية ، ما زال يحظى بالاهتمام في الوقت الحاضر نظراً لقيمته في بناء النظرية السوسيولوجية .

خاتمة الباب الثالث

انقسم علم الاجتماع خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر - بصورة تدعو إلى اليأس - إلى عدد من المدارس الرئيسية والفرعية ؛ بحيث أصبح من العسير أن نجد أى قدر من الالتقاء بين علوم الاجتماع المتعددة . فما هو - مثلاً - وجه الاتفاق بين أفكار لوريا (الذى عرف علم الاجتماع بأنه دراسة العلاقة بين البناء الاقتصادى للمجتمع ، والجوانب الأخلاقية والقانونية والسياسية من بنائه العلوى) ، وبين زيمل (الذى اعتبر موضوع علم الاجتماع دراسة صور التفاعل الإنسانى) ؟ فأعمال لوريا تعتبر من وجهة نظر زيمل خارجة عن نطاق علم الاجتماع . ومع ذلك فإننا نلاحظ اليوم أن كلا هذين الضربين من الاهتمام وغيرهما ، تشكل جوانب شرعية للنظرية السوسيولوجية .

بيد أننا نجد قدراً من الاتفاق بين معظم علماء الاجتماع الذين أسهموا فى تطوره خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حول مذهب معين بالذات هو التطور . فقد كان التطور يمثل مفهوماً أساسياً بين غالبية النظريات التى عرضناها . بل إن العلماء الذين لم يكونوا تطوريين فى المحل الأول ، لم يرفضوا مذهب التطور كقاعدة . فقد أكد شافل وفورمس هذا المبدأ تأكيداً واضحاً . ومن بين علماء الاجتماع التحليليين نجد تونيز يشير إلى تطور من الجماعة المحلية إلى المجتمع ، ويتحدث تارد عن تطور يحقق وحدة الإنسانية من خلال المحاكاة . أما دوركايم فقد حدد التطور من التضامن الآلى إلى العضوى والنتائج المترتبة عليه . وانفرد زيمل بابتعاده عن هذا التيار الفكرى ، نظراً لأنه لم يمنح التطور أهمية ، وحصر اهتمامه فى دراسة الصور المتعددة للتفاعل الاجتماعى .

وبالرغم من أن مذهب التطور كان يعد العامل المشترك بين الغالبية العظمى من النظريات التى ظهرت خلال هذه الفترة ، إلا أنه لم يعمل على تحقيق أى نوع من الوحدة بينها ؛ ذلك لأن مفهوم التطور قد اكتسب معنى خاصاً عند كل مدرسة أو اتجاه فكرى . فهو يكتسب معنى كونياً نظراً لتأثير أفكار سبنسر وفاعليتها ، بينما

شاعت نظرة معارضة تبناها علماء الداروينية الاجتماعية ، حيث تخلوا عن فكرة التباين أو التفاضل (والتي تعتبر فكرة رئيسية عند سبنسر) ، مؤكدين ميكانيزمات الانتخاب الطبيعي وبقاء الأصلح ، سواء تعلق ذلك بالأفراد ، أو الجماعات ، أو المعايير الاجتماعية . وكذلك نجد منطلقاً جديداً للنزعة التطورية السيكولوجية ، يعبر عنه مفهوم وارد عن الغائية ، وجيدنجز عن « الوعي بالنوع » . وبالإضافة إلى ذلك انتشرت الحتمية الاقتصادية انتشاراً واسعاً ، وكذلك النزعة التطورية التكنولوجية التي بدأها علماء الأنثروبولوجيا الأوائل ، وطورها فيلبن بعد ذلك بصورة واضحة ، كما أمكن تطوير الملاحظات السببية التي قدمها كونت ودوركايم والإفادة منها في صياغة نسق تطوري ديموجرافي قدمه كوست . أما نوفيكونف فقد حصر اهتمامه في نطاق الكشف عن اتجاه تطوري داخل ميكانيزم التطور ذاته . وهناك بالإضافة إلى ذلك كله نماذج أخرى للنزعة التطورية أقيمت حول المذهب العنصري عند جوينو والأحادية الجغرافية عند بـكل .

وعلى العكس من السنوات الأولى التي ظهرت خلالها دراسات الرواد ، والتي تميزت بوجود نظريات متعارضة في وقت واحد ، نجد خلال المرحلة الثانية من تطور النظرية السوسيولوجية علاقات متبادلة بين التيارات الفكرية المتباينة . غير أن هذا التفاعل بين الأفكار المختلفة ، كان غالباً ما يأخذ - للأسف - صورة النقد والتجريح . فقد اتجه جانب كبير من جهود علماء الاجتماع في هذه المرحلة ، إلى محاولات تستهدف هدم أفكار مناوئتهم . ولقد شعر علماء الداروينية الاجتماعية بسعادة طاغية ، حينما رأوا أن اعتقادهم بأهمية الصراع من أجل البقاء ، قد أصبح داخل نطاق علم الاجتماع ذاته . والواقع أن هذا العداء الصارخ يرجع - في جانب منه - إلى طبيعة النظريات التطورية الخاصة ، فطالما أنه قد سيطر على هذه النظريات اتجاه واحد ، يؤكد الدور الرئيسي لعامل واحد في التطور ، فإن كل عالم سوف يحاول اختياره لهذا العامل ، لكي يثبت خطأ التقسيمات التطورية الأخرى التي قدمها مناوئوه . أما اليوم فإن معظم هذه التعارضات كادت تنتهي ، نتيجة لانحياز النزعة التطورية بصفة عامة .

يبد أن اهتمام علم الاجتماع خلال أواخر القرن التاسع عشر لم يقتصر على تبرير مذهب التطور . فقد ظهرت تيارات فكرية أخرى ، وإن كنا نلاحظ أن المدرستين العضوية والذاتية الروسية تلاشتا تماماً مثلثهما مثل النزعة التطورية . أما علم الاجتماع

التحليل المبكر فقد أثبت قيمته وثرأه ؛ ذلك لأن علم الاجتماع المعاصر لم يكن يستطيع أن يحقق هذا التقدم دون الإسهامات الكبرى التي قدمها تونيز ، وزيميل ، وتارد ، ودوركايم . يضاف إلى ذلك أن أعمال المدارس الأخرى التي لم يكتب لها البقاء لم تكن كلها عديمة القيمة . فقد زودتنا البحوث ذات التوجيه الخاطئ بقدرة على تحديد المادة العلمية الملائمة لعلم الاجتماع .

وفيما يتعلق بالنظريات المتصلة بطبيعة المجتمع ، نلاحظ طغيان نظرة زيميل للمجتمع بوصفه مجالا للتفاعل بين الناس ، على كافة النظرات الأخرى . وكذلك الأمر فيما يتعلق بنظرية دوركايم التي تذهب إلى أن الوقائع الاجتماعية هي وقائع قائمة بذاتها . ولا يمكن ردها إلى عوامل بيولوجية أو نفسية (وإن كانت وجهة النظر هذه لا تسلم اليوم من النقد) . وأسهمت ثنائية تونيز عن الجماعات الاجتماعية في إمكانية تصنيفها تصنيفاً علمياً ، وتحديد الملامح العامة لكل نماذج المجتمعات . أما تطوير فهمنا لدور القوى الاجتماعية والثقافية في السلوك الإنساني ، فيرجع إلى تأكيد دوركايم الدائم لأهمية وظائف الضمير الجمعي ، الذي يعتبر في الواقع عملاً قيماً انفرد به واحد من رواد علم الاجتماع الحديث .

وفضلاً عن ذلك كله تحقق نوع من الاستمرار لتأكيد زيميل « أن التفاعل الإنساني هو الوحدة الأساسية للتحليل السوسيولوجي » . كما قدم دوركايم وتونيز مساهمات جوهرية في تطوير فهم التفاعل التعاوني . أما علماء الداروينية الاجتماعية ، فبالرغم من مبالغتهم في تصوير دور الصراع ، إلا أنهم وضعوا أسساً قوية لإقامة نظرية علمية في التفاعل العدائي . كذلك كانت كتابات نوفيكيوف ذات فائدة كبيرة في تطور نظرية الصراع ، ووجه سمنر الاهتمام نحو الربط بين التضامن داخل جماعة معينة ، والعداء نحو الجماعات الخارجية :

ويرجع لتارد فضل الكشف عن أهمية المحاكاة ودورها في الحياة الاجتماعية ، وذلك برغم أن كتاباته لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه في عصره . وقد يرجع ذلك إلى الاعتراضات القوية التي أثارها جيدنجز ودوركايم . ومن الجدير بالذكر أن باجوت وعلماء المدرسة الذاتية الروسية كانوا قد تنبأوا ببعض أفكار تارد .

وانطلاقاً من مقدمات مختلفة ، بدأ كل من سمنر ، وتونيز ، ودوركايم ،

الخطوات الأولى الأساسية في الدراسة السوسيولوجية للجانب المعيارى للتفاعل الإنسانى .
 فقدم سمنر .تفسيراً للخلفية الشخصية للمعايير الاجتماعية ، لخص تونيز منهجاً لتصنيف
 المعايير من وجهة النظر السوسيولوجية ، وحاول دوركايم — مستخدماً مفاهيم النزعة الواقعية
 السوسيولوجية المصلا — أن يثبت الدور الرئيسى لمعايير الجماعة فى الحياة الاجتماعية .

أما المرحلة الثانية من تاريخ النظرية السوسيولوجية ، فقد تميزت بكثرة إنتاج
 نظريات تتناول العلاقة بين الفرد والمجتمع . فى كتابات وارد ، وجيدنجز ، وتارد ،
 وعلماء المدرسة الذاتية الروسية نجد ثورة على الاعتقاد بوجود قوى اجتماعية غير مشخصة
 تفرض نفسها على الأفراد ، وتجبرهم على اتخاذ موقف « المتفرجين » ، بدلا من الاصطلاح
 بدور واضح على المسرح الاجتماعى . وعلى ذلك فقد عولجت مسألة صدق النزعة
 الواقعية السوسيولوجية (أى اعتبار المجتمع واقعاً مستقلاً) معالجة مستفيضة بواسطة
 جمبلووثش ، وسمنر ، ودوركايم بصيغة خاصة ، وعالجها بصورة واضحة العلماء العضويون
 (وتعتبر أعمال شافل ذات أهمية خاصة فى هذا الصدد) .

ولانجد خلال هذه المرحلة غير عدد محدود من التعريفات الاصطلاحية لعلم
 الاجتماع ، بحيث يعتبر تعريف زيمل للعلم الجديد بمثابة تقدم ملحوظ إذا ما قورن
 بالتعريفات القديمة . بيد أن مشكلة التعريف هذه لم تكن قائمة عند أغلب علماء
 التطور ، فعلم الاجتماع فى رأيهم هو علم التطور الاجتماعى كما صوره كونت وسبنسر .

أما التساؤلات الخاصة بالمنهج فقد كانت موضع نقاش حاد ، وإن لم تسفر هذه
 المناقشات عن نتائج ملموسة فى أغلب الأحيان . فالمنهج المعترف به كان نتيجة لازمة
 عن النظرية التى يقدمها عالم الاجتماع عن العامل الحتمى فى التغير الاجتماعى . فقد
 اعترف زيمل — الذى يعتبر أظهر مفكرى عصره — بأنه ليس لديه منهج معين
 يستطيع أن يقدمه . واعتقد العلماء الروس أنهم قد تمكنوا من اكتشاف منهج جديد ،
 ولكنهم أكدوا فى نهاية الأمر دور الشخصية فى العملية الاجتماعية . وظل المنهج الكمى
 ومنهج دراسة الحالة اللذان قدمهما كل من كيتليه ولوبلاى خلال المرحلة الأولى ،
 بعيدين عن الاستخدام فى التيارات الرئيسية للنظرية السوسيولوجية حتى وقت قريب .
 وانفرد دوركايم بتقديم دراسة منهجية منظمة متطورة ، مؤكداً متطلبات العلم الإمبريقى ،

إلا أن ما قلل من قيمة مساهماته إلى حد ما ، هو خضوعه لمفاهيم النزعة الواقعية السوسيولوجية ومضمونها في بعض الأحيان .

ونخلص من ذلك كله ، إلى أن أغلب النظريات التي عرضناها في هذا الباب ، كانت نظريات متحيزة . وبعبارة أخرى أجابت عن عدد محدود من التساؤلات الأساسية في النظرية السوسيولوجية . فعلماء النزعة العضوية وزيميل ، اهتموا في الحل الأول بطبيعة المجتمع ، بينما انشغل العلماء التطوريون ذو النزعات المختلفة بالبحث عن العامل الحاسم في التغير الاجتماعي . أما علماء المدرسة الذاتية الروسية فقد كرسوا جهودهم لبحث العلاقة بين المجتمع والفرد . وأخيراً كان دوركايم الوحيد من بين علماء هذه الفترة ، الذي اقترب من تطوير نظرية سوسيولوجية منظمة لا تزال تنطوي على فائدة عظيمة حتى الوقت الحاضر .

الباب الرابع

ذیوع علم الاجتماع النفسى

الفصل الحادى عشر

تدهور النزعة التطورية وانبثاق الوضعية المحدثه

أصبح مذهب التطور فى مطلع القرن العشرين عقيدة تحظى بالقبول العام . ولقد تجاوز نفوذها ميدان علم الاجتماع ، حين حاول عدد من العلماء الذين تأثروا بسبنسر ومن تبعه ، أن يكتشفوا المراحل الضرورية لتطور بعض جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية . فقد أكدوا — على سبيل المثال — أن تطور الأسرة قد بدأ بمرحلة الإباحية الجنسية ، ثم مر خلال مرحلة الأسرة الأموية ، فالأسرة الأبوية ، واستقر التطور أخيراً عند الأسرة الزوجية الصغيرة السائدة اليوم . كما يذهب الاقتصاديون — أحياناً — إلى أن الإنسانية مرت خلال مراحل متتابعة هى : جمع الطعام ، والصيد ، ورعى الماشية ، والزراعة وأخيراً الصناعة . ويؤكد آخرون أن التكنولوجيا قد شهدت عصوراً ثلاثة أو أربعة هى : العصر الحشبي ، والحجرى ، والبرونزى ، والحديدى . ويوصف التطور فى ميدان القانون باعتباره يمثل انتقالاً من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ، ومن المكانة إلى التعاقد . ويعتبر البعض أن التطور من السحر إلى الأنيميزم (المبدأ الحيوى) ، إلى الطوطمية والمعبودات الشخصية ، يعبر عن مراحل متميزة فى تطور الدين . وفى ميدان السياسة ، نظر الباحثون إلى الديمقراطية كنهاية للتطور التقدمى . ومن المؤكد أن كثيراً من الشك يدور حول مراحل التطور الحقيقية وما يترتب عليها من نتائج . بيد أن علماء التطور يعتقدون أنه سوف يمكن القضاء على هذه الشكوك عن طريق إجراء مزيد من الدراسات . والواقع أن بعض علماء الاجتماع وغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية ،

يفضلون أسسًا مختلفة لكي يقيموا عليها أنساقهم النظرية ، ومع ذلك فهم غالباً ما يوجهون اهتمامهم إلى الاعتقاد أو المذهب الذي يبدو أنه يتوج بناء العلوم البيولوجية والاجتماعية جميعاً .

التفكير التطوري المتأخر : كوفاليفسكى ، كيلر ، هوبهاوس :

وعلى أية حال فإن كثيراً من الصعوبات أخذت تتراكم تدريجياً ، كما اكتشفت وقائع تناقض الإطار التطوري . وقد دفع ذلك العلماء الاجتماعيين إلى محاولة صياغة اتجاهات جديدة . غير أن بعض الباحثين الذين اعتقدوا بعدم القدرة على دحض النزعة التطورية ، حاولوا تقويم المذهب وإعطاءه شكلاً يجعله ملائماً لتقدم المعرفة . وسنحاول فيما يلي أن نعرض لأفكار ثلاثة من هؤلاء الباحثين .

كان ما كسيم كوفاليفسكى M. Kovalevsky (١٨١٥ - ١٩١٤) باحثاً روسياً ، ومع ذلك فقد أمضى سنوات الإنتاج العلمى من حياته فى أوربا الغربية ، وكان مهتماً إلى حد بعيد بتاريخها القانونى والاقتصادى . وهو كعالم اجتماع يتبنى موقفاً معارضاً للمدرسة الذاتية الروسية (وقد أشار إلى أنه يتجاهل آراء بعض أعضائها) ، ولذلك فإن كوفاليفسكى ، والذي كان رئيساً للمجمع الدولى لعلم الاجتماع عام ١٩٠٧ ، يمكن أن نعتبره - بحق - أظهر ممثلى التفكير التطوري المتأخر فى غرب أوربا .

ولاشك أن كوفاليفسكى عالم تطورى ، ولكنه تأثر بخط كونت الفكرى أكثر من تأثره بسبنسر . فقد اهتم بالبحث عن المراحل التى سوف تمر خلالها المجتمعات وفقاً لضرورة خاصة ، وذلك دون أن يتحيز لوجهة النظر الكونية عند سبنسر ، أو يربط التطور الاجتماعى بالتطور البيولوجى . وتمثل أعماله نموذج التأليف الإبداعى بين العلوم الاجتماعية الجزئية ، وهو ما يقترحه وارد لى يكون مهمة علم الاجتماع . ولقد نشر عدداً من المؤلفات باللغات الروسية ، والألمانية ، والفرنسية . وهى تتناول دراسة النمو الاقتصادى فى أوربا الغربية ، وأصول الديمقراطية الحديثة ، والتطور من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية النيابية^(١) . وفى عام ١٩١٠ نشر كتاب

(١) كتابات كوفاليفسكى التى نتبع هذا الخط هى : « النمو الاقتصادى فى أوربا حتى ظهور الرأسمالية »

(١٨٩٨-١٩٠٣) The Economic Growth of Europe up to the Rise of Capitalism « وأصول =

بعنوان : « علم الاجتماع » (باللغة الروسية) في جزأين ، وهو مؤلف يعتمد على دراساته السابقة .

وقد خصص كتابه هذا لدراسة مشكلة تحديد المراحل الضرورية للتطور الاجتماعى . أو بعبارة أكثر تحديداً ، حاول كوفاليفسكى أن يتعرف على مراحل التطور فى مختلف جوانب الحياة الثقافية - الاجتماعية ، وأن يربط بينها . وهو يتجنب الوقوع فى النتيجة التقليدية التى تذهب إلى التشابه بين نمطين أو أكثر من أنماط النمو الملموسة ، يشير إلى ضرورة وجود علاقة تطورية بينهما ، ويتبدى ذلك فى تسليمه باحتمال حدوث محاكاة أو انتشار ثقافى . وهو ينكر بشدة منح الأولوية أو السيادة لعامل بعينه باعتباره يؤثر على النمو التطورى ، وذلك برغم أنه يعتقد أن فى المراحل المبكرة للتطور ، يكون للتغير فى كثافة السكان دوراً استراتيجياً فى إثارة تغيرات لاحقة . ومعنى ذلك أنه يقرز وجود ضروب عديدة من التباين والانحراف عن الخطوط المستقيمة للتطور ، ولكنه يعتقد أن دراستها لابد وأن تؤجل حتى يتمكن علماء الاجتماع من النجاح فى تحديد التشابهات الاجتماعية والثقافية وإخضاعها لقوانين عامة . ويوضح كوفاليفسكى أخيراً أن المجتمعات البدائية الموجودة الآن هى مجتمعات معاصرة ، وهذا يعنى أنها لا تمثل بالضرورة مراحل أولية فى النمو التطورى ، وهى حقيقة أحياناً ما نجد لها حتى اليوم غير معترف بها .

وتعارض كتابات كوفاليفسكى تعارضاً شديداً مع آراء ألفرد . ج . كيلر A.G. Keller (١٨٧٤ - ١٩٤٢) ، وهو أظهر من يمثل النزعة التطورية المتأخرة فى أمريكا . وكان كيلر تلميذاً وزميلًا ورفيقاً لسمنر (انظر الفصل الخامس) ، وهو الذى شغل كرسى الأستاذية بجامعة ييل Yale بعد وفاته مباشرة . وإذا كان سمنر لم يكشف عن العلاقة بين تطور الأعراف والتطور العضوى ، فإن كيلر يعتبر هذه المشكلة فى كتابه « التطور المجتمعى » Societal Evolution (١٩١٥) الإسهام الحقيقى الذى قدمه .

ويمثل هذا الكتاب محاولة للتعديل من تأثير النزعة التطورية باتجاه سبنسر ، والذى يعتبره كيلر اتجاهًا فلسفيًا أكثر منه علميًا ، وذلك لكى يقيمها (أى النزعة التطورية) على أسس داروينية ، وهو العمل الذى لم يتمكن علماء الداروينية الاجتماعية من

= الديمقراطية الحديثة « (١٨٩٠ - ٩٧) The Origin of Modern Democracy و « من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية النيابية » . (١٩٠٦) . From Immediate to Representative Democracy

إنجازه . ويتطلب هذا الموقف أن نستبدل قاعدة سبنسر عن التغير من التجانس غير المترابط إلى اللاتجانس المترابط ، بمجموعة أخرى من العمليات الأساسية تتضمن : « التباين Variation ، والانتخاب Selection ، والتحول Transmission ، والتوافق Adaptation » . وهذه العمليات هي المبادئ التي تحكم العملية العقلية الأولية لتطور المجتمعات ، وهي التي تنطبق على المادة المجتمعية الخام للأعراف . أما التباين فهو يعنى للقوة الدافعة للتطور والحركة له ، دون أن نعرف أسبابها وكيفيةها . ولكن الحقيقة التي تؤكد عدم تماثل العادات في أى مكان ، تكشف عن التباين الهائل في الأعراف ، وهو تباين يرجع إلى الفروق بين الجماعات في الاستجابة العقلية للبيئة . وأهم ما تتميز به هذه الاستجابات أنها انتخائية ؛ بمعنى أنها تسير في المسارات التي يفضلها الأفراد . وقد لاحظ كيلر أن هناك ثلاثة أنماط للانتخاب في المجتمع هي : الانتخاب الآلى Automatic ، وهو لا ينطوى على أى قدر من التوافق الموجه بين الوسائل والغايات المرغوبة ، ويتبدى في الحرب والصراع الطبقي ، والمنافسة . وهناك ثانياً الانتخاب العقلى أو الرشيد ؛ Rational ؛ وهو يشبه فن التربية ، من حيث إنه يفتح أمام الإنسان مجالاً لتنمية قدرته على التحكم في اتجاه التغير (برغم أن هذا المجال محدود من وجهة نظر كيلر) . ثم أخيراً الانتخاب العكسى أو المضاد Counterselction ، وهو الذى يحقق استمرار المظاهر البيولوجية غير الملائمة ، وذلك من خلال بعض الممارسات مثل : الحرب ، وانخفاض معدل الخصوبة بين « الطبقات الممتازة » ، والزواج المتأخر ، والامتناع عن الزواج ، والصناعة الحديثة . والمبدأ الثالث عند كيلر هو التحول المجتمعى Societal Transmission ، ويشير هذا المبدأ إلى دور المحاكاة والتربية في المحافظة على تقاليد المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن الأعراف لا تخضع للوراثة البيولوجية . وعن طريق عمليات التباين والانتخاب والتحول ، يمكن أن يتحقق توافق الأعراف . على أن التناقض أو عدم الاتساق في أية عادة أو نظام ، يرجع إلى توافق الإنسان مع الظروف البيئية (ويجب أن نلاحظ أن كيلر كان من أوائل من وجهوا الاهتمام إلى سوء التكيف الناجم عن التغيرات غير المتوازية في الأعراف) .

والواقع أن هذا العرض الوجيز لتطبيق كيلر مفاهيم الداروينية على التطور الاجتماعى ، لا يقدم صورة عادلة ومكتملة لمبلغ قدرته ومهارته في هذا المجال . لقد نمت المعرفة السوسيلوجية

نموًا ملحوظًا منذ أن نشر كتاب كيلر ، وإن كان هذا النمو لم يتبع الخط الفكري لكتاب « التطور المجتمعي » ، مما يوحي بأن التقدم العلمي قد أخذ مسارات مختلفة .

أما الكاتب الثالث الذي يتعين أن نهتم به فهو الفيلسوف والأنثروبولوجي البريطاني ليونارد هو بهاوز L.T. Hobhouse (١٨٦٤ - ١٩٢٩) . فقد أدرك هو بهاوز تمامًا فشل النزعة التطورية المتطرفة ، وبخاصة الاتجاه الدارويني ، ولكنه كان يأمل في إنقاذ كل ما يمكن أن ينطوي على فائدة بالنسبة لعلم الاجتماع الحديث .

ويعتبر كتابه « النمو الاجتماعي » Social Development (١٩٢٤) أهم عمل له من وجهة نظر علم الاجتماع الأميريقي ، حيث حاول فيه صياغة معايير موضوعية للنمو التطوري للمجتمعات الإنسانية . وتتضمن هذه المعايير : الحجم والكفاية ، أى القدرة على تنسيق الوظائف على نحو يلائم تحقيق أهداف معينة ، والحرية ؛ وتعنى النطاق المسموح به للاستقلال فى الفكر ، والمزاج ، والتقليد ثم تبادلية الخدمات أو تنظيم العلاقات الاجتماعية بطريقة تجعل كل من يسهم فى تقديم خدمة لأهداف عامة ، قادراً على المشاركة فى تحقيقها . ولم يرفض هو بهاوز - باعتباره فيلسوفًا اجتماعيًا - التصور المتطرف للنمو التطوري أو المذهب التحررى المتطرف فقط ، ولكنه كان يدعو إلى نزعة جمعية ذات طابع جديد ؛ ذلك أنه يعتقد أن التطور الاجتماعى ذاته يستند باستمرار إلى ضبط الوعى . ولا شك أن اعتقاداته هذه قد أثرت على اختياره لمعايير النمو التطورى . وعلى أية حال فإن محاولة تطبيق هذه المستويات على البيانات الأنثوجرافية المقارنة ، تمثل جهداً أساسياً لاختبار الفروض بطريقة موضوعية . (وهذه خاصية واضحة أيضاً فى دراسته المبكرة عن « الأخلاقيات والتطور » Morals and Evolution والتي نشرت عام ١٩٠٦) . وعلى الرغم من أن النتائج التى خلص إليها فى كتابه « النمو الاجتماعى » ليست قاطعة ، إلا أنها كانت تكشف - كما أوضح هو بهاوز - عن أن المجتمعات قد تتبع خطأً تراجعياً ، تمامًا مثلما تسير فى اتجاه التقدم ، وذلك وفقاً لخط أو أكثر من الخطوط الأربعة التى حددتها معايير السلوك الإنسانى .

وتتسق هذه النتيجة مع الشواهد التى تضمنها كتاب « الثقافة المادية والنظم الاجتماعية عند الشعوب البدائية » (١٩٤٥) The Material Culture and the Social Institution of Simpler Peoples ، والذي يمثل عملاً تعاون فيه هو بهاوز وموريس

جيتزبرج M. Ginsberg ، وجيلارد هويلر G. Wheeler . وكان هدفهم اختبار دعوى المذهب التطوري ، من أن تطور النظم الاجتماعية مرتبط بالتغير في الظروف الاقتصادية . ولقد بحثوا في هذه الدراسة ما يزيد على أربعة آلاف مجتمع ، مستخدمين عدداً من الأساليب الإحصائية الأولية في تصنيف مراحل التقدم ، والنظم السياسية ، والأسرية ، والعسكرية ، وغيرها . وبينما تكشف الجداول العديدة في الكتاب عن بعض الارتباطات (مثل العلاقة بين مرحلة « صغار الصيادين » وظهور أبسط النظم السياسية) ، إلا أننا لا نكاد نجد محاولة واحدة لتأكيد أولوية الظروف الاقتصادية ، أو انتظام النمو التطوري .

النقد الإمبيريقى للنزعة التطورية :

يبدو أن العلماء التطوريين المتأخرين كانوا يخوضون معركة خاسرة في محاولتهم إنقاذ النزعة التطورية . فقد شهد القرن التاسع عشر مرحلة مراجعة للمذهب بأكمله ، وما لبثت أن تحولت الشكوك في النزعة التطورية إلى دراسات إمبيريقية تحاول اختبار بعض الفروض التطورية .

فقد عكف إدوارد وسترمارك E. Westermarck (١٨٢٦ - ١٩٣٩) وهو باحث سويدي ورفيق لهوبهاوس لعدة سنوات ، على دراسة بيانات إثنوجرافية بهدف دحض المسلمة التي مؤداها : أن الإباحية الجنسية كانت أولى مراحل تطور الأسرة الإنسانية . (وعلى الرغم من أن كثيراً من علماء التطور قد أقروا هذه النظرية أمثال مورجان ، إلا أن عدداً قليلاً من علماء الأنثروبولوجيا الأوائل مثل تايلور لم يقبلوها) . ولقد نشرت نتائج أبحاث وسترمارك في كتابه « تاريخ الزواج الإنسانى » The History of Human Marriage حيث أفلح في دحض الافتراض القائل بوجود مرحلة إباحية جنسية أولية . ثم ذهب على أساس شواهد من حياة كائنات شبيهة بالإنسان ومن المجتمعات الإنسانية ذاتها ، إلى أن الإنسان يميل في الأصل إلى الزواج ، بل إن الأسرة الأبديّة البسيطة هي أكثر النماذج شيوعاً . وعلى الرغم من أن علماء الأنثروبولوجيا في الوقت الحاضر قد طرحوا جانباً قضية البحث عن أصل النظم ، في ضوء الشواهد العديدة التي أيدت وجود أنساق أسرية متعددة ومتنوعة وفقاً للثقافات المختلفة ، إلا أنهم

يتفقون عمومًا على أن الإباحية الجنسية لم تتحقق في أى مرحلة أو نموذج للمجتمع الإنسانى ، وبالتالي فإن كافة النظم الأسرية ، حتى الأسرة الممتدة كانت تتضمن شكل الأسرة الصغيرة (النووية) Nuclear أو الأسرة الزوجية التى تضم الوالدين وأبناءهما .

ويقابل تعديل وسترمارك للإباحية ، بحثًا أخرى تناولت مذهب التطور الاقتصادى ، وركزت بوجه خاص على إمكانية وجود شيوعية بدائية (كما ذهب إنجلز مثلاً) . وقد تمكنت هذه البحوث من خلال الاستعانة بالدراسات الأثنوجرافية ، من البرهنة على صحة القضية التى مؤداها : أنه بينما انتشرت الملكية الجماعية للأرض بين الشعوب البدائية ، إلا أنه كان يتحقق إلى جانب ذلك اعترافًا بحقوق الملكية الفردية ، والتى تمثلت فى ملكية الأدوات والأسلحة والملابس وما شابه ذلك . بل إن هذه الملكية كانت جزءًا من نظم هذه الشعوب . ومن ناحية أخرى أصبح واضحًا أن النظرة التطورية لمراحل النمو الاقتصادى والتى تمثل انتقالًا من مرحلة الصيد ، إلى رعى الماشية ، ثم الزراعة أخيرًا ، أصبحت واضحة أنها لا تتسق مع الحقائق المعروفة الآن . فقد استنتج أحد الباحثين (هان Hahn) أنه فى الوقت الذى كان فيه الرجل قديمًا يسعى إلى صيد الحيوانات واقتناصها ، كانت المرأة تنشغل بالتقاط وجمع ما تنتجه الأرض . بل لقد أمكن الكشف عن بعض الحالات التى ظهرت فيها الزراعة ، دون أن يتخلل التطور مرحلة متوسطة هى رعى الماشية ، ويؤيد ذلك ما حدث فى بعض مجتمعات الهنود فى أمريكا .

أما الأفكار التطورية المتعلقة بنمو النظم السياسية ، فقد كانت أكثر قدرة على الاستمرار من هذه النظريات الاقتصادية . ومع ذلك فمن الضرورى أن نشير إلى أن الأحداث التى ظهرت خلال بضع عقود قليلة ماضية ، قد عملت على تقويض الجانب السياسى للنزعة التطورية .

وبالإضافة إلى ذلك كله أثير كثير من الشكوك حول قيمة المناهج التى استخدمها العلماء التطوريون . فهم عادة ما يفترضون أنهم يتبعون المنهج المقارن . ومع ذلك فإن الإجراء الذى يستخدمونه فى الواقع يتمثل عمومًا فى تقديم عدد من الأمثلة المختلفة

التوضيحية . ومعنى ذلك أنهم ينتقون شواهد بالذات من ثقافات مختلفة ، ثم ينظمونها على نحو معين ، بحيث تبدو ملائمة للمراحل التطورية . أما الظواهر التي لا تناسب الإطار التطوري فيعتبرونها مخلفات أو رواسب من المراحل القديمة . وهم كذلك يصنفون الحالات الفردية لأنها لا تدعم نظرية تطورية معينة أو أخرى ؛ ولذلك فإن العلماء التطوريين يخلصون في الغالب إلى استنتاجات دائرية . وفضلا عن ذلك فإن كثيراً من الشواهد التي يجمعونها تعد غير ثابتة ، لأنها تعتمد على تقارير الرحالة والرسائل ولا تعتمد على الدراسات العلمية التي يقوم بها الباحثون . ثم هم يفترضون أخيراً أن الثقافة البدائية الحالية تمثل مرحلة أولية في النمو التطوري .

وإذا ما تجاوزنا على الأخطاء السابقة ، وجدنا أن العلماء التطوريين يؤكدون جانباً آخر للمذهب ، مستندين إلى قدرتهم على تفسير التشابه الكبير بين الأدوات المادية والنظم الاجتماعية عند كثير من الشعوب ، برغم ما يفصل بينها من مسافات شاسعة . بيد أن هذا التفسير يستند إلى تحديدهم لمراحل التطور الضرورية ، التي يفترضون أن تمر خلالها كافة المجتمعات الإنسانية . والواقع أن هذا الأسلوب قد أصبح أيضاً غير مقبول ، وبخاصة بعد تزايد معرفتنا بالانتشار الثقافي القائم على المحاكاة .

أما الجغرافي الألماني الفذ فريدريك راتسل F. Ratzel (١٨٤٤ - ١٩٠٤) فقد أشار في كتابه « دراسات أنثروبولوجية - جغرافية » (١٨٩٢) Anthropogeographic إلى مشابهاة ثقافية عديدة بين مجتمعات تختلف ظروفها البيئية اختلافاً شديداً . ومعنى ذلك أن من الممكن تفسير وجوه التشابه هذه باعتبارها نتيجة للاتصال . وهذه فكرة تتفق مع تصور تارد في كتابه « قوانين المحاكاة » (١٨٩٠) ، حيث يؤكد تارد في هذا الكتاب أن عملية المحاكاة هي الدافع الأساسي للوجود الاجتماعي . وبالرغم من المبالغة التي تنطوي عليها هذه النظرية ، إلا أنها قد أفادت في الكشف عن الدور الهام الذي تلعبه المحاكاة في الاتصالات الإنسانية ، كما نشر الأثنولوجي الألماني فرتر جرايبنر F. Graebner في أوائل القرن العشرين مجموعة من الدراسات ، أخذت شكلاً مكتملاً في كتابه « مناهج الأثنولوجيا » (١٩١١) Methods of Ethnology ، حيث ينفى تماماً فكرة ظهور المخترعات بشكل مستقل ، ويؤكد أن انتشار هذه المخترعات يمثل ظاهرة عامة . ومن المؤكد أن أعماله وأعمال من تأثروا به تتصف بالمبالغة والاعتماد على

الظن والتخمين ، إلا أن افتراض الانتشار قد أيدته نتائج كثير من بحوث علماء آثار ما قبل التاريخ . فقد كشفت هذه البحوث عن انتقال عناصر الثقافة المادية — على الأقل — من موطنها الأصلي إلى مناطق بعيدة في المراحل الأولى من التاريخ الإنساني . ومن الأمثلة^(٣) على ذلك ، أنه أمكن الكشف عن بعض هياكل السفن البحرية ، وعظام الأسماك المتبقية منذ العصر الحجري (الباليوليتي Paleolithic) بعيداً عن شواطئ البحار ، مما يوحي بأن التجارة كانت قائمة بين المشتغلين بصيد حيوان الرنة ، وبين القبائل التي تسكن هذه الشواطئ . كما أن أحجار الصوان التي كانت تصنع في فرنسا في العصر الحجري المتأخر (النيولوتي Neolithic) قد ظهرت بعد ذلك في بلجيكا ، وفي نفس هذا الوقت تقريباً انتقلت بعض السفن البحرية إلى ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا . بل اتضح أن مصدر القمح الذي كان ينمو في الدانمارك ، والأغنام التي كانت تربي هناك ، يمكن أن يكون أى مكان آخر : لأنها (أى الأغنام) لم تنحدر عن الأنواع المتوحشة التي كانت تعيش في شمال غرب أوروبا . أما الأحجار التي كانت مستخدمة في مصر وحضارة ما بين النهرين ، فقد جاءت من أرمينيا وجزيرة ميلوس Melos . وأخيراً نجد أن بعض الأحجار التي كانت تستخدم في إيران ، قد عرفت قبل ذلك بكثير في مصر وسومر . مثل هذه الحقائق لم تكن تشغل اهتمام العلماء التطوريين الأوائل ، ومن ثم فإن اكتشافها لم يترك أدنى فرصة للمدرسة لكي تدافع عن كيائها .

وعلى أية حال ، فإن هذه النتيجة لا تعنى أن انهيار النزعة التطورية قد قضى تماماً على كل آثارها . فما زالت هناك طائفة من المساهمات الهامة يمكن لعلم الاجتماع المعاصر أن يفيد منها . فقد تمكنت بحوث التطوريين من الكشف عن متوازيات جزئية بين جوانب الحياة مثل : العادات ، والمعتقدات ، والأشياء المادية . وإذا كان علماء التطور لم يتمكنوا من إثبات وجود مراحل محددة للتقدم ، برغم ما بذلوه من جهد في تتبع الآثار ، إلا أن دراساتهم قد أيدت الفكرة الشائعة التي مؤداها : أن أشياء معينة تظهر في البداية ثم تعقبها ظواهر أخرى فالمجتمعات التي لا تعرف التنظيم السياسي

(٣) اقتبسنا هذه الأمثلة من دراسة جوردون تشايلد « تفسير علماء آثار ما قبل التاريخ للانتشار »

V. Gordon Childe "A Prehistorian's Interpretation of Diffusion," Harvard Tercentenary Publications, Vol. III. (1937).

المتفاضل — مثلاً — تختار رؤسائها في البداية على أساس سمات شخصياتهم ، ثم تصبح الرئاسة بعد ذلك وراثية . والأدوات المادية تتميز في مراحلها الأولى بالبساطة ، ولكنها تأخذ في التعقيد تدريجياً وأخيراً فقد كان يتم النقل بواسطة الأقدام ، ثم استخدمت بعد ذلك وسائل أكثر تعقيداً . وخلاصة هذا كله ، أن من اليسير القول بأن دراسات العلماء التطوريين قد أكدت اعتقادنا بوجود نظام معين يحكم التغير الاجتماعي والثقافي ، كما أوضحت أن النظرية المنظمة في التغير ، لا بد أن تتضمن تصوراً للأسباب الفاعلة في العملية التاريخية^(٤) .

والواقع أن صدق هذه المساهمات هو الذي يفسر إلى حد بعيد بقاء بعض مخلفات أو رواسب النزعة التطورية حتى الوقت الحاضر .

جذور النزعة الوضعية الحديثة :

صاحب انهيار المذهب التطوري ظهور اتجاه جديد يمكن أن نطلق عليه اسم النزعة الوضعية الحديثة Neo Positivism ونستطيع أن نميز هنا ثلاثة عناصر أو شعب تظهر واضحة من خلال نمو هذا الاتجاه ، وإن كانت تختلط ببعض مخلفات هي : النزعة التطورية ، وبخاصة في الكتابات المتأخرة بلجينز . وهذه العناصر أو الشعب النزعية الكمية Quantitativism ، والنزعة السلوكية Behaviorism ، والإبستمولوجيا الوضعية Positivist Epistemology

وتؤكد النزعة الكمية العد والقياس كمنهج للدراسة لا غنى عنه للبحث العلمي في أى ميدان ، وينطبق ذلك على علم الاجتماع — ولعله من المناسب أن نذكر مرة أخرى أن كيتليه كان أول من أشار إلى أهمية هذا المنهج (انظر الفصل الرابع) وكان ذلك في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، حين أحدثت دراساته في البيولوجيا تأثيراً ملموساً في علم الاجتماع . ولقد تدعمت النزعة الكمية بصورة واضحة بعد دراسات فرانسيس جالتون Galton (١٨٢٢ — ١٩١١) ؛ وبخاصة دراستيه عن « العبقرية الوراثية »

(٤) هذا ملخص مختصر لما ورد في :

Goldenweiser, "Contributions of Anthropology" in H.E. Barnes and H. Becker (editors), Contemporary Social Theory (N.Y. Appleton-Centur, 1940).

English Men of « ورجال العلم الإنجليز » (١٨٦٩) Hereditary Genius . ولقد تميزت هاتان الدراستان بطابع إحصائي واضح .
 والتبعية الأساسية التي خلص إليها هي أن انتقال السمات الأسرية يعتبر مسألة وراثية بيولوجية في المحل الأول . ومع ذلك فإن بياناته تدعم بنفس الدرجة النظرية التي تعارض ذلك ، والتي تذهب إلى أن انتقال بعض السمات مثل القدرة على الاختراع والإنجازات الرئيسية في مختلف الميادين ، هو في جوهره اجتماعي الطابع . ثم نشر بعد ذلك أحد تلاميذ جالتون ، وهو كارل بيرسون Pearson (١٨٥٧ - ١٩٣٦) دراسة بعنوان « قواعد العلم » (١٨٩٢) The Grammar of Science ، أصبحت بعد نشرها مرجعاً أساسياً للوضعية المحدثة ، لأنها تدعم النزعة الكمية ، والعناصر الأخرى من الوضعية المحدثة تدعيمها قوياً .

ولقد تضمن كتاب بيرسون البذرة الأولى للنزعة السلوكية . غير أن هذه النزعة حققت تقدماً ملحوظاً ، وبخاصة بعد أن منحها عالم النفس الأمريكي جون واطسون Watson (١٨٧٨ - ١٩٥٨) صيغة أساسية ومحدودة في عدد من أعماله المنشورة^(٥) . فقد طور واطسون أفكار عالم النفس الروسي الشهير إيفان بافلوف Pavlov (١٨٤٩ - ١٩٣٦) . وتوسع فيها . وبافلوف هو أول من اكتشف الأفعال الشرطية المنعكسة . ويؤكد واطسون أن الشعور Consciousness غير معروف موضوعياً ، وبالتالي فإن الاستبطان لا يمكن أن يكون مصدراً للمعرفة العلمية . وإذن فعلم النفس ، وبالتالي علم الاجتماع ، يدرس فقط السلوك القابل للملاحظة . ويضيف واطسون إلى ذلك أن كافة ضروب السلوك الإنساني يمكن إرجاعها إلى مجموعات الأفعال الشرطية المنعكسة ، بحيث نستطيع أن نميز داخل هذه الأفعال بين مواقف الإثارة (وهي ظروف معينة يحدث خلالها السلوك) وبين الاستجابات (وتشير إلى محتوى السلوك المثار) . ومن هذه الزاوية يمكننا تفسير كافة مظاهر السلوك الإنساني وصوره ، بعد القيام بتحليل دقيق وكاف للمثيرات والاستجابات . ومن الواضح أن هذه النظرية قد تعتبر السلوك اللفظي مثيراً (لسلوك شخص آخر) واستجابة في الوقت ذاته . ولكن العالم السلوكي حين يدرس السلوك اللفظي لا يعنى بمعاني الكلمات في ذاتها ،

(٥) ظهر مؤلفه « علم النفس من وجهة نظر عالم السلوك في سنة ١٩١٩ » .

« Psychology From the Standpoint of a Behaviorist » (1919) .

نظرية علم الاجتماع

لأن « المعنى meaning لابد وأن يتضمن ملاحظة استنباطية .

أما الإبستمولوجيا الوضعية فتستمد أصولها من الفلسفة البراجماتية ، عند وليم جيمس James (١٨٤٢ - ١٩١٠) ، وجون ديوي J. Dewey (١٨٥٩ - ١٩٥٢) ، وأخيراً برتراند رسل Russell (١٨٧٢ - ١٩٧٠) . غير أن بيرسون وحده كان أكثر من أثر في نمو هذا الاتجاه في علم الاجتماع . فهو يحصر نطاق المعرفة في الانطباعات الحسية وما تؤدي إليه من نتائج . ويؤكد أن واقع الشيء يعتمد على إمكانية ظهوره في جملته أوبجزء منه كمجموعة من الانطباعات الحسية . وإذن فنتيجة الانطباعات الحسية هي دائماً بمثابة « خبرة experience نعبّر عنها بمفهوم العلية . وحين نتمكن من التوصل إلى عدد من الانتظامات في هذه الانطباعات الحسية ، نستطيع فقط أن نتحدث عن القوانين Laws ، والتي نعتبرها مجرد عبارات تقرر هذه الانتظامات أو تلازم الحدوث . ووفقاً لذلك لا يدخل القانون أية ضرورة على هذه النتائج ، لأن الضرورة في الواقع هي تصور إنساني ، ولكنها انتقلت بطريقة غير منطقية إلى عالم الإدراك .

التكامل بين المذهب التطوري والوضعية المحدثّة : في كتابات جيدنجز الأخيرة :

اختلطت العناصر الثلاثة للوضعية المحدثّة - وبخاصة النزعة الكمية وبعض جوانب النزعة السلوكية - في كتابات جيدنجز الأخيرة (انظر الفصل السادس للتعرف على آرائه في البداية) . فقد ناقش جيدنجز المنهج الإحصائي ، منذ أن نشر كتابه « علم الاجتماع الاستقرائي » (١٩١٥) Inductive Sociology وهو يعتقد أن المنهج الإحصائي هو الصيغة الكمية للمنهج المقارن والتاريخي . بل إننا نجد في كتابه هذا تحليلات لبعض الجداول ، مع أنه يعتبرها إحصاءات غير دقيقة ، ثم نجد كذلك في مواضع متعددة عديداً من الصيغ والقواعد الرياضية والأشكال الإحصائية وقد كتب جيدنجز مناقشة عامة لاستجابة الجهاز العصبي للمثير الخارجي ، يقدم بها معالجته لفكرة الوعي بالنوع Consciousness of Kind . وهو يعترف في تمهيد كتابه « دراسات في نظرية المجتمع الإنساني » Studies in The Theory of Human Society (١٩٢٢) بالحاجة إلى مراجعة موقفه الأول : « فالمنطق لا يقدم لنا . . تصنيفات ملائمة للتوزيعات التكرارية » ، وهذا ما يكشف عن تأكيده للاتجاه الكمي . وهو يتبنى أيضاً موقفاً

سلوكياً ، حين يذهب إلى أن علم النفس قد أصبح تجريبيًا وموضوعيًا ؛ لأنه يميز بين الانعكاس والتشريط^(٦) Conditioning وفضلا عن ذلك فقد تمكنت الأنثروبولوجيا من الكشف عن ضروب عديدة من التباين في المجتمع البدائي ، أكثر مما كان يظن. علماء الأنثروبولوجيا الأوائل . وهذا يمثل اعترافًا بانتهاء فكرة التتابعات النمطية ، التي كانت محور اعتقاد علماء التطور (ويدخل في نطاقهم جيدنجز) . وعلى أية حال فإن جيدنجز لم يهجر كلية نزعته التطورية ، وهو كذلك لم يهمل دراسته عن « الوعي بالنوع » . برغم ما قد يبدو من صعوبة في التوفيق بين هذه الاهتمامات وبين النزعة السلوكية . إلا أنه يسعى إلى تحقيق هذا التوفيق في كتابه : « الدراسة العلمية للمجتمع الإنساني (١٩٢٤) The Scientific Study of Human Society الذي كان آخر عمل ينشره ؛ حيث يقرر أن « الوعي . . . هو اسم يطلق على ظاهرة فسيولوجية وليست شيئاً أنطولوجيا (وجودياً) غامضاً . . . وهو يشير إلى درجة عالية من التكامل واليقظة ، والانتباه . لدى الكائن العضوي^(٧) » . وما من شك في أن العالم السلوكي المتطرف سوف يعتبر هذا مطابقاً لمتطلبات السلوكية .

ولقد كان للنزعة الكمية تأثير هائل على جيدنجز في سنوات حياته الأخيرة . فقد ذهب في ضوء الأفكار والإجراءات التي درسها على أستاذه مايور سميث Mayor Smith^(٨) - مشيراً لأعمال كيتليه وجالتون وبيرسون - ذهب إلى أن « الإحصاء هو منهج علم الاجتماع » . وهو يقرر كذلك أن « الوصف الدقيق المكتمل لأي شيء لا بد أن يتضمن قياساً له »^(٩) . وكان يأمل أن يطبق الإحصاء في دراسة التطور الاجتماعي ، وبخاصة في تحديد نماذج المجتمعات ومبلغ الانحراف عن هذه النماذج .

(٦) Franklin H. Giddings, Studies in the Theory of Human Society (1922), P. VI

(٧) Franklin H. Giddings, The Scientific Study of Human Society (1924), P. 14,

footnote.

(٨) اشتغل الأستاذ مايور سميث (١٨٥٤ - ١٩٠١) بالتدريس بجامعة كولومبيا منذ عام ١٨٨٠ حتى ١٨٨٩ . وهو يعد أول من قام بتدريس الإحصاء في الولايات المتحدة على مستوى علمي . وقد ظهر كتابه « الإحصاء وعلم الاجتماع » عام ١٨٩٥ . Statistics and Sociology. (1895)

(٩) Giddings, Studies, P. 252, Giddings, Theory, P. 189.

ولقد دفعه ذلك إلى أن يخصص جزءاً من كتابه « الدراسة العلمية » لتلخيص بعض الأساليب الإحصائية ، من أهمها حساب معامل الارتباط ، ثم يوضح طريقة تطبيقه في معالجة البيانات الاجتماعية . وقد عرض كذلك موجزاً لنتائج بعض تجاربه في حساب الظواهر الاجتماعية وقياسها . (مع أنها تعتبر من وجهة نظر الإحصاء الحديث غير ملائمة) . وهو أخيراً يقدم بعض التوجيهات لإجراء دراسات مماثلة ، مثل قياس القيم الاجتماعية بالكشف عن التضحيات ، وتقدير مبلغ الضغوط الاجتماعية عن طريق تحليل مضمون القوانين .

والواقع أن النزعة السلوكية أخذت تحل محل علم النفس الإرادي في كتابات جينز المبكرة . فهو يصف علم الاجتماع بأنه علم نفس المجتمع ، ويجعل من السلوك موضوع دراسته ، وهو تعبير يضيفه لمصطلح الجمع . ويشير هذا المصطلح الأخير إلى موقف سلوكي يضاهي الجماعة ، بينما يعتبر السلوك الجمعي هو استجابة « الجمع » لمواقف الإثارة . وقد تكون استجابات الأفراد في الجمع متماثلة أو غير متماثلة ، مع ذلك يظل للسلوك الجمعي ظروفه الخاصة ، وصوره المتميزة عن سلوك الفرد . ويواجه علم الاجتماع مهمتين أساسيتين : الأولى أن يحاول تعديل مواقف الإثارة بحيث تصبح عوامل مؤدية إلى سلوك جمعي . والمهمة الثانية أن يفسر السلوك الجمعي من حيث نشوئه ، وتكامله وتفاضله ، ووظائفه . وإذا كان جينز لم يتمكن من إنجاز هذا البرنامج الذي حدده لعلم الاجتماع ، إلا أنه كان يقصد به أن يكون مرشداً ودليلاً للأجيال القادمة من علماء الاجتماع ، والذين كان معظمهم تلاميذ له في جامعة كولومبيا .

ولم يسمح جينز لنفسه أن يصوغ تعميمات تتعلق بنتائج هذا العمل الهائل إلا بطريقة عرضية فقط ، حين أقر أن دراسة الظواهر الاجتماعية — باستخدام المنهج الإحصائي — قد كشفت بالفعل عن أن عمليات المجتمع غائية وأنها تخضع للتطور الطبيعي . وهو يؤكد كذلك أن التطور سوف يؤدي إلى التقدم ، الذي يتمثل في تزايد حرية الفرد وقوته وسعادته .

وهكذا يبدو لنا أن النزعة التطورية آخذة في الزوال ، بينما تحظى الوضعية المحدثة باهتمام علماء الاجتماع . وسوف نعرض لبعض آرائهم في الفصل الخامس عشر .

الفصل الثاني عشر

تشارلز كولي ووليم توماس

شهدت بداية القرن العشرين ظهور اتجاه أساسي في علم الاجتماع ، يمكن أن نطلق عليه علم الاجتماع ، وذلك حينما أخذت النزعة التطورية تفقد مكانتها ، وبدأت الوضعية المحدثة تحقق ازدهاراً ملحوظاً . ويمثل هذا الاتجاه الجديد أبرز الباحثين في ذلك الوقت ، بل كل من أسهم مساهمة أصيلة خلال هذه الفترة ، ففي الولايات المتحدة نجد تشارلز كولي Charles. H. Cooley ووليم توماس William I. Thomas وهما اللذان قدما مساهمات جوهرية في نمو علم الاجتماع النفسى .

تشارلز كولي :

ولد كولي (١٨٦٤ - ١٩٢٩) في مدينة آن أربور Ann Arbor بولاية ميشجن Michigan ، حيث قضى طفلة حياته في هذه المدينة ، إلا إذا استثنينا بضع سنوات قليلة قضاها خارجها . وكان ذلك خلال دراسته في ميشجن ، ثم اشتغاله بالتدريس هناك . ولقد كان لتدريسه وكتاباتاته تأثير ملحوظ على العلوم الاجتماعية في أمريكا ، وبخاصة علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى والاقتصاد النظامى . وكان كولي ينفر من كل ما يزعج حياة التأمل والتفكير الهادئ ، التى كان يفضلها ويعشقها . لذلك نجده يرفض وظيفة أستاذ بجامعة كولومبيا ، ويقبل بعد تردد شديد رئاسة الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع في عام ١٩١٨ .

ولقد انعكست حياته المستقرة الرتيبة - نسبياً - داخل مجتمعه المحلى الصغير على كتاباته بوضوح . فكانت تتميز بقدر كبير من الاتزان ، وتكشف في الوقت ذاته عن تعلقه بقيم المجتمع الريفى الأمريكى ، الذى عرفه عن كثب قبل أن يشهد آثار التصنيع ونتائجه :

أما أعمال كولي الأساسية فتتضمن مؤلفاته التالية : « الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي » (١٩١٨) Human Nature and The Social Order « والتنظيم الاجتماعي » Social Organization (١٩٠٩) ، « العملية الاجتماعية » (١٩١٨) Social Process : والكتاب الأخير يمثل إلى حد بعيد صياغة جديدة للكتابين الأول والثاني . وقد نشرت بعد وفاته مجموعة مقالات بعنوان « النظرية السوسيولوجية والبحث الاجتماعي » (١٩٣٠) Sociological Theory and Social Research ، وإن كنا لا نجد إلا مقالا واحداً بعنوان « أصول المعرفة الاجتماعية » The Roots of Social Knowledge هو الذي ينطوي على أهمية بالنسبة للنظرية السوسيولوجية .

ويعبر النسق الفكري الذي أقامه كولي عن التقاء مجموعة من الاتجاهات . فقد تأثر بشكل واضح بالشخصيات الأدبية أمثال إميرسون Emerson ، وتورو Thoreau وجوته Goethe (يلاحظ أن كولي يتحدث عن علم الاجتماع باعتباره علماً فنياً Artistic) وربما كان شافل Schaffle هو عالم الاجتماع الذي أثر فيه خلال المراحل الأولى من تفكيره ، وكان رائداً للمدرسة العضوية (انظر الفصل السابع) . وعلى أية حال ، فقد أطلق كولي على وجهة نظره أنها « عضوية » ، وإن كانت نزعتة العضوية — كما سيتضح ذلك فيما بعد — تماثل تلك التي نجدها عند شافل أو غيره من ممثلي هذه المدرسة .

والنقطة الثانية أنه لما كان من الطبيعي بالنسبة لشخص تشكلت أفكاره في الربع الأخير من القرن العشرين أن يتأثر بالاتجاه التطوري ، لذلك يعد كولي تطورياً من نوع خاص . فهو يفتح أول عمل رئيسي له بعبارة مؤداها : « إذا قبلنا وجهة النظر التطورية . . » ، ثم نجده يبدأ مقاله عن « الوراثة والبيئة »^(١) بعد عشرين عاماً بالقضية التالية : لقد أصبحنا في السنوات الأخيرة ننظر إلى كافة التساؤلات من وجهة النظر التطورية . وبغض النظر عن هذه التأكيدات ، فإن النزعة التطورية بالمعنى التقليدي للمصطلح ، لا تحقق في أعمال كولي . فقد عني بصفة خاصة بتطور الكائن الفردي الاجتماعي أو الذات الاجتماعية Social Self ، دون أن يحصر اهتمامه في نمو العملية التاريخية الشاملة ، وهو حينما يناقش التاريخ ينظر إليه من خلال علاقته بنمو الذات الاجتماعية ، بدلا من أن يهتم

Charles H. Cooley; "Heredity and Environment", Journal of Applied Sociology, X. No. 4, (March — April 1926). PP. 303-07.

بتحديد مراحل معينة للتطور الاجتماعي . ففي مقاله المشار إليه سابقاً يعرض آراءه في التاريخ بطريقة تصويرية على النحو التالي : « يبدو التاريخ كما لو كان يسير في اتجاهين متباينين ، يشيران إلى خطين من خطوط الاتصال ؛ الأول يمكن أن يشبه مجرى النهر ، أما الثاني فهو يماثل الطريق البري الموازي له . فإذا كان مجرى النهر يُعبّر عن الوراثة أو الاتصال ، فإن الطريق البري يشير إلى الاتصال أو النقل الاجتماعي . ومن الواضح أن الأول — بهذا المعنى — يعد نتاجاً لحرثومة البلازما ، أما الثاني فيكتسب وجوده عن طريق اللغة ، والتربية ، والاتصال ، كما أنه أكثر حداثة من الأول » . ولقد كتب هذا المقال في منتصف العشرينيات ، لذلك نجد أن وجهات النظر التي تضمنها تتسق مع وجهة النظر الثقافية التي كانت تحظى بمكانة بارزة في علم الاجتماع الأمريكي في ذلك الوقت .

وعلى الرغم من أن كولي لم يعن بدراسة الحركة التطورية العامة ، إلا أنه شارك الاعتقاد السائد في عصره ، والذي كان يهتم بتأكيد النتائج الإيجابية لعملية النمو ، بل إن معظم كتاباته تتضمن إيمانه بالتقدم ، والذي كثيراً ما كان يعبر عنه صراحة ، كما يتبدى في العبارة التالية : « إن وجهة النظر التطورية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الحياة هي عملية إبداعية ؛ بمعنى أننا نستطيع خلالها أن نصنع شيئاً جديراً ... وأن الإرادة الإنسانية هي جزء من تلك الطاقة الإبداعية التي تفعل ذلك » .

والنقطة الثالثة هي أن كولي قد تأثر بعدد من علماء الاجتماع في عصره ممن اتخذوا اتجاهاً نفسياً . فهو وإن كان لم يشر في كتاباته كثيراً إلى وارد ، إلا أن صياغته لخطي الاتصال (النشوي والثقافي) تكاد تكون مشتقة من مفهوم وارد « النشوء » ، و « الغائية » . ومن ناحية أخرى يشير كولي إلى تارد في مواضع عديدة ، بل إنه يضمن كثيراً من أفكاره في كتابه « التنظيم الاجتماعي » ، وإن كان ينتقد تحيز تارد للمحاكاة بالذات . وبالإضافة إلى ذلك كله ، اهتم كولي اهتماماً بالغاً بالتطورات الحديثة في علم النفس . ويتضح ذلك من إشاراته المتعددة لأعمال وليم جيمس W. James وجيمس بولدوين J.M. Baldwin وستانلي هول Stanley Hall . ولم يقبل كولي صراحة نظرية مكندوجال في الغرائز ، كما أعطى اهتماماً ضئيلاً للنظرية السلوكية عند واطسون Watson

أما النقطة الرابعة والأخيرة ، فهي أن كولى كان يتخذ في أفكاره وكتاباتة موقفاً مثالياً ، يتعارض تعارضاً واضحاً مع النزعة الوضعية المحدثه . فهو يدرك الواقع الاجتماعى باعتباره يتكون من أفكارنا الشخصية عن الآخرين . ومن ثم حدد مهمة علم الاجتماع الأساسية بأنها دراسة العلاقات الاجتماعية كما تُصورها الأفكار ، والاتجاهات ، والعواطف . ويتبدى هذا الموقف بوضوح في اتجاهه العضوى .

النظرية العضوية عند كولى :

تعد النظرية العضوية جوهر علم الاجتماع عند كولى . فقد ذهب في كتابه « العملية الاجتماعية » — دون تحفظ — إلى أن المجتمع كائن عضوى . بيد أن النزعة العضوية عنده لا تماثل نزعة سبنسر أو شافل أو غيرهما ممن حاولوا البحث عن مماثلات عضوية غير محدودة . فالمجتمع — عند كولى — يمثل كياناً حياً ، يتألف من وحدات متميزة ، لكل منها وظيفة خاصة . بل يمكن أن نعتبر المجتمع هو ذلك الكل المعقد الذى يتألف من الصور أو العمليات ، التى تحقق وجودها ونموها من خلال تفاعلها مع بعضها ، وهى كذلك تؤلف كائناً كلياً له وحدة مستقلة ، بحيث إن ما يحدث في جزء منه ، تنعكس آثاره على بقية الأجزاء .

وتؤكد النظرة العضوية عند كولى فكرتى وحدة الكل ، وقيمة الفرد في ذاته معاً ، محاولة تفسير كل منهما من خلال الآخر . « إن تصورنا لفرد منعزل ، هو تجريد لا تعترف به الخبرة ، يعادله في ذلك تصورنا للمجتمع على أنه شيء مختلف عن الأفراد ... ويرجع ذلك إلى أن الفرد والمجتمع لا يشيران إلى ظواهر منفصلة ، ولكنهما يمثلان — ببساطة — المظهران الجمعى والتوزيعى لشيء واحد » (الطبيعة الإنسانية ، ص ٣٦ — ٣٧) .

ولقد انشغل كولى كثيراً بإعادة صياغة ما اعتبره مشكلات زائفة على أساس نظريته العضوية . فقد كان التساؤل حول أولوية الوراثة أو البيئة في تحديد السلوك الإنسانى موضع نقاش واسع في أيامه . وقد قدم كولى إجابة عليه بقوله : « حينما تبدأ حياتنا الفردية ، نلاحظ أن العاملين المؤثرين في التاريخ وهما الوراثة ، والعامل الاجتماعى ، يتجسمان في هذا الموقف بالحديد . . . فيبدوان كقوى منفصلة . . . ولكن الوراثة والبيئة

هما في الحقيقة تجريدان . . . لأن الشيء الواقعي يمثل عملية كلية » (الطبيعة الإنسانية ، ص ١٥) . وعلى أساس ذلك اعتبر كولي مناقشة الأهمية المطلقة أو النسبية للوراثة أو البيئة مناقشة عقيمة مجدبة ، فهي تكاد تشبه الجدل القائم حول سيادة العقل على المادة أو العكس . (ويشير كولي في هذا الصدد إلى عقل اجتماعي أو عام ، لأنه يعتقد أن العقل وحدة عضوية ، تتكون من فرديات متعاونة . وتمثل هذه الفكرة محاولة خطيرة للاقترب من النظرية العضوية) .

والواقع أن النظرية العضوية للمجتمع — بالمعنى الذي قصده كولي — سوف تكشف بوضوح تام عن طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع . غير أن كتاباته بصدد هذه العلاقة — والتي تمثل مشكلة أساسية في علم الاجتماع — لا تنطوي على قدر كبير من الجدة (إذا استثنينا من ذلك مناقشته للجماعات الأولية ، كما سنوضح ذلك فيما بعد) . ويذهب كولي إلى أن المجتمع شيء أكبر من المجموع الكلي للأفراد ، لأن وحدة المجتمع ترتبط بوحدة العقل الاجتماعي ، الذي لا يتكون نتيجة لاتفاق الأفراد فحسب ، بل يتحدد — في المحل الأول — عن طريق التنظيم . ومع ذلك فحينما حاول كولي أن يفسر طبيعة التنظيم ، لم يضيف شيئاً جديداً إلى القضية التي مؤداها : « أنه يتكون من الوحدة المتفاضلة للحياة العقلية أو الاجتماعية » . فليس هناك فائدة — في رأيه — من البحث عن تعريف بديل . (التنظيم الاجتماعي ، ص ٤ — ٥) .

ولقد أعاد كولي النظر مرة أخرى في مشكلة التنظيم ، حينما ناقش التنظيم . إلا أن مناقشته تميزت بالغموض كذلك . « فالنظام — ببساطة — هو مظهر أو جانب محدد من العقل . ولا يمثل تعدد هذه النظم وحدات منفصلة ، بل هي بمثابة اتجاهات منظمة للعقل العام ، ونحن لا نستطيع أن نتصورها كأشياء في ذاتها إلا عن طريق التجريد » . ويؤكد كولي — عند هذه النقطة بالذات — أن منهجه في دراسة المجتمع ليس عضوياً فقط ، بل هو منهج سيكولوجي كذلك . « ففي داخل الأفراد فقط — وليس في نطاق أي شيء آخر — نستطيع أن نعثر على النظم » (التنظيم الاجتماعي ، ص ٣١٣ — ٣١٤) .

ومن الطبيعي ألا تتفق النظرية العضوية عند كولي مع النزعة السوسيولوجية التي تفسر الظواهر بعامل واحد ، لأن هذه الأخيرة تتقن عاملاً بعينه — اجتماعياً أو غير اجتماعي — وتعتبره المحدد الأساسي لوضع المجتمع أو لنموه ولقد عبر عن رأيه بوضوح في هذه النقطة

في مقال نشر عام ١٩٠٣^(٣) ، حيث ذهب إلى « أن النظرية العضوية للتاريخ ، لا تعتبر عاملاً معيناً أو عدة عوامل أكثر أهمية من غيرها ؛ فهي تنكر في الحقيقة أن يوجد العقل أو النظم أو الظروف النفسية ، وجوداً واقعياً مستقلاً عن الحياة الكلية التي تشارك فيها كافة هذه العوامل ، على نحو يماثل مساهمة أعضاء الجسم في تحقيق حياة الكائن العضوى الحيوانى » .

الذات ، والجماعة الأولية ، والطبقة ، والطبقة المقفلة :

تكشف معالجة كولى لنمو الشخصية الإنسانية عن نظريته العضوية ومنهجه السيكلوجى بوضوح . فقد أكد دور الجماعات الأولية والتفاعل الاجتماعى — وبخاصة الاتصال — فى نشأة الشخصية ونموها . ومعنى ذلك أن الذات Self تنمو داخل سياق العلاقات الاجتماعية . « فالذات والآخر لا يتحققان كوقائع منفصلة تماماً . . . » . وتوضح كتابات كولى المتعددة فكرته الأساسية التى مؤداها أن الذات فى جوهرها اجتماعية . فهو يعرض فى كتابه « الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى » لمفهومه الأساسى عن مرآة الذات Looking Glass Self ، أو المرآة العاكسة للذات . ويعتقد أن هذا المفهوم ينطوى على عناصر ثلاثة هى : تخيلنا للمظهر الذى نبدو عليه أمام شخص آخر ، تم تخيلنا لحكمه على هذا المظهر ، وأخيراً نوع معين من الشعور بالذات ، مثل الزهو أو التقشف .

والواقع أن هذه الفكرة — بالإضافة إلى مناقشته الواسعة للطبيعة الاجتماعية للذات — توضح مرة أخرى الفلسفة المثالية عند كولى . فالتخيلات التى نكونها نحو بعضنا البعض هى الوقائع الثابتة فى المجتمع ، وهذا بدوره ما يؤكد نزعة الذاتية المتطرفة . غير أن اكتشافه للذات الاجتماعية ، باعتبارها نتاجاً — فى المحل الأول — للتفاعل الاجتماعى ، كان خطوة سابقة على الاتجاه الثقافى السائد فى الوقت الحاضر فى دراسة الشخصية .

ويشبه ذلك تحليل كولى للجماعة الأولية ؛ Primary Group من حيث

(٣) نشر هذا المقال للرد على مقال جيدنجز بعنوان :

“A Theory of Social Causation”, Publication of the American Economic Association, Third Series, V. 2 (Ma 1904). PP. 182 — 87.

إنه كان علامة مميزة في نمو العلم الاجتماعى . والخاصية الأساسية للجماعات الأولية أنها تقوم على علاقات المواجهة المباشرة الوثيقة ، والتعاون الواضح ، والصراع ، وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف . وقد ركز كولى - بصفة خاصة - على الأسرة ، وجماعات اللعب ، والحوار . بل هو يؤكد أن الجماعات الأولية (أو كما تسمى اليوم غير الرسمية informal) ظاهرة عامة في كافة التنظيمات الاجتماعية . ويعتقد أن أهم ما تتسم به هذه التجمعات الوثيقة هي أنها أولية ، وذلك من حيث قدرتها على تشكيل الطبيعة الإنسانية ، وتأثيرها على خبرات الفرد المبكرة ، وهى كذلك تنمى لدى الفرد الشعور بالوحدة الاجتماعية . وهى أولية كذلك لأن حياة هذه الجماعة ترسى وتدعم المثاليات الاجتماعية العامة مثل الإيمان ، والشفقة ، والامتثال للمعايير الاجتماعية ، والحرية . فلا يمكن أن تنمو هذه المثاليات إلا من خلال الجماعات الأولية . ولما كانت هذه الجماعات تنتشر في المجتمع بأسره ، فهى لذلك تعد من دلائل التقدم والديموقراطية .

وهكذا يبدو واضحاً من خلال هذه النظرة الأخيرة اتجاه كولى نحو إدخال معتقداته الشخصية في تحليلاته الاجتماعية ؛ وهذه ظاهرة تؤكد معظم كتاباته . ومع ذلك فإن وصفه لطبيعة الجماعات الأولية ووظائفها ، لا يمثل فقط كشفاً لميدان جديد وهام للبحث ، بل يعد كذلك مساهمة في تصنيف الجماعات الاجتماعية ، وهو الميدان الذى كان تونيز من أوائل من أسهموا في تطويره . غير أن تمييز كولى بين الجماعات الأولية والثانوية يظل يحمل طابع الجدة .

ويعتقد كولى أن الطبقات الاجتماعية ، والطبقات المقفلة هى أكثر الجماعات الاجتماعية شمولاً وانتشاراً* . وهو يعتبر أن التدرج الاجتماعى ، وما يؤديه من وظائف

* يجب أن نفرق بين الطبقة المقفلة Caste والطائفة Estate ، والتي تنمو عادة في المجتمعات الإقطاعية ، التي يمثل تنظيمها الاجتماعى شكلاً خاصاً من إقطاع الأرض ، وتتوقف الأرض فيها على ظروف الخدمة العسكرية ، كما يعتمد الوضع الاجتماعى للفرد على علاقته بالأرض . فنسق الطائفة يتكون من نظام تسلسلى رئاسى لطبقات اجتماعية مختلفة واضحة الحدود ، وترتكز أساساً على كل من القانون والعرف ، ولكل طائفة حقوق وواجبات محدودة واضحة . والأوضاع الاجتماعية عادة موروثة . وعلى الرغم من ذلك فقد ينص القانون على أنه يمكن أن يغير الأفراد طوائفهم تحت ضغط بعض الظروف . والزواج بين الأفراد الطائفة داخل ، وتمتاز الطوائف بأنها أقل صلابة من الطبقة المقفلة . ومنذ أن بنى هذا الشكل من التدرج على الاقتصاد الزراعى المستقر ، مال نسق الطائفة إلى أن يكون أكثر سكوناً وجموداً . وفي ضوء هذه التفرقة يمكننا أن نميز =

في المجتمع ، ظاهرة عامة كذلك . ويضيف كولي إلى ذلك أن التوريث Inheritance والمنافسة Competition هما العاملان اللذان يعملان على تحقيق بعض عناصر وسمات الطبقات المقفلة والطبقات المفتوحة في كافة المجتمعات . ولقد استطاع كولي في هذا الصدد أن يسبق بارك R. Park وتلاميذه - وبخاصة لويد وارنر L. Warner - وذلك حينما أشار إلى الطابع الطبقي المغلق الذي يميز الجماعات العنصرية في الولايات المتحدة . ومع ذلك كله ، فقد امتزج تحليله بقيمه الشخصية ، والتي تمثلت في تعاطفه الشديد مع الطبقات الدنيا ، وإيمانه بالتقدم السريع نحو مجتمع مفتوح الطبقات .

تلخيص وتقييم :

يمكننا أن نعرض لمساهمات كولي ومكانته في تاريخ النظرية السوسيولوجية على النحو التالي :

أولاً : لم يقدم كولي تعريفاً رسمياً للمجتمع ، ولكنه اعتبر أن المجتمع كيان عضوي ، ووحدة سيكولوجية معاً . وقد أطلق على نظريته أنها عضوية ، ومع ذلك فالفكرة الأساسية لهذه النظرية ، أصبحت اليوم مقدمة رئيسية عند رواد النزعة الوظيفية .

ثانياً : أنكر كولي تماماً أن هناك عاملاً فريداً يمكن أن يحدد كيان المجتمع ونموه . وهو كذلك لم يعزل وحدة بعينها من المجتمع في التحليل السوسيولوجي ، إلا إذا استثنينا من ذلك - بالطبع - الجماعة الأولية . وربما كان ذلك من بين المعوقات الأساسية في كتاباته ، والتي برغم جدتها وأهميتها ، كانت تنطوي على قدر من الغموض .

ثالثاً : ظلت معالجة كولي للجماعة الأولية إضافة جوهرية لعلم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي . فقد أصبحت الجماعة الأولية مقولة أساسية في تصنيف نماذج الجماعات الاجتماعية .

= بين الأشكال الثلاثة للتدرج وهي الطبقة ، والطبقة المقفلة ، والطائفة . فالطبقة أكثر انفتاحاً ، بحيث تتيح الحركة الاجتماعية صعوداً وهبوطاً ، بينما يقل ذلك الانفتاح في الطائفة ، ويكون ضئيلاً في الطبقة المقفلة .

Mayer. R.B. Class and society (N.Y., Garden City, Doubleday, Co., Inc., 1958), P. 7.

وانظر تفصيل هذه المناقشة في : السيد محمد الحسيني ، ومحمد علي محمد ؛ تشارلس كولي ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، ١٩٦٧ (المترجم)

رابعاً : على الرغم من أنه صاغ قضاياها في ضوء الإستمولوجيا المثالية ، التي تنهض على الذاتية المطلقة Solipsism ، إلا أن موقف كولى من العلاقة بين الجماعة والفرد كان يصور إلى حد بعيد الأفكار المقبولة في عصره . فعلى عكس سبنسر ، الذى اعتبر الفرد هو الأساس ، والجماعة مجرد مجموع الأعضاء ؛ وعلى العكس كذلك من جمبلوفتش ودوركايم ، اللذين منحا الجماعة أولوية خاصة على الأفراد ؛ على العكس من هؤلاء جميعاً ، أكد كولى أننا لا نستطيع أن نجعل للفرد أو للجماعة أسبقية في التحليل السوسيولوجى ، ويرجع ذلك إلى ما يحدث بين الفرد والجماعة من تفاعل وتأثير متبادل . ويرتبط بهذا الموقف ارتباطاً وثيقاً ، نظرة كولى إلى طبيعة الذات الاجتماعية . فهي تشترك مع المفاهيم المماثلة عند معاصريه من أمثال جيمس James ، وبولدوين Baldwin ، وميد G.H. Mead ، فى أنها قد أحدثت نمواً تراكيمياً هائلاً فى العلم الاجتماعى . ويرجع ذلك إلى أنها تقترب بشكل ملحوظ من النظريات المتأخرة التى قدمها ديوى Dewey ، وتوماس Thomas ، وماكيفر MacIver ، ووليارد والر W. Waller وغيرهم . وبالإضافة إلى ذلك كان تأكيد كولى لدور التفاعل الاجتماعى فى تكوين الشخصية يعبر عن بعض الأفكار المعاصرة ، مثل موقف ديناميات الشخصية فى علم النفس واتجاه الثقافة والشخصية فى الأنثروبولوجيا .

خامساً : يمكن أن نعتبر معالجة كولى للطبقة والطبقة المقفلة — كما أوضحنا — تنبؤاً بتطورات واسعة حدثت بعد ذلك فى علم الاجتماع . فقد كانت نظريته عن النظم باعتبارها نتاجاً للحاجات الدائرة للطبيعة الإنسانية ، قريبة جداً من الصياغات الوظيفية المتأخرة ، وإن لم تكن على درجة عالية من التحديد . وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية ، أسهمت مناقشة كولى لصورها الثقافية والاجتماعية ، فى تدعيم نمو الاقتصاد النظامى عند فيبلن وغيره .

سادساً وأخيراً : كان كولى من الناحية المنهجية يدعو إلى الفهم التعاطفى ويمارسه . فهو يذهب إلى أن التعاطف أمراً ضرورياً فى أى بحث سوسيولوجى . وهذه نظرة قريبة من تأكيد ماكس فيبر « للفهم » . (انظر الفصل الرابع عشر) . وعلى الرغم من أنه كان ملاحظاً وثيق الصلة بحياة الجماعة المحيطة به ، وبخاصة جماعات لعب الأطفال ، إلا أنه كان يفضل دائماً الاعتماد على مجرد « النظر إلى الأشياء » فى محاولة للسيطرة عليها

عن طريق الحدس . وهذا هو الذى جعل كولى من الناحية المنهجية مرتبطاً بالمدرسة
الفيينومينولوجية فى علم الاجتماع الحديث (انظر الفصل الحادى والعشرين) . وعلى أية
حال : فإذا كانت وجهة نظره قد تبدو غير صحيحة من حيث توافر متطلبات العلم
الأميريقى . إلا أن « ما شاهده كولى » كان غالباً ما ينقله للآخرين بمهارة فائقة .

وليم توماس :

يعد توماس William. I. Thomas (١٨٦٣ - ١٩٤٧) ثانى رواد علم الاجتماع
النفسى . أما أعمائه فكانت مستقلة عن مساهمات كولى . وما من شك فى أن توماس
أحدث تأثيراً أعمق من كولى على أفكار علماء النظرية السوسيولوجية المحدثين .

ولد توماس فى فرجينيا ، Virginia ودرس بجامعة تنسى ، Tennessee ، ثم
بجامعة براين ، وجوتنجن Gottingen فى ألمانيا . ولم يكن مهتماً خلال هذه
السنوات المبكرة بدراسة العلوم الاجتماعية ، غير أنه التحق فى عام ١٨٩٣ بقسم
الاجتماع الذى كان قد تأسس حديثاً بجامعة شيكاغو ، لكى يتمكن من دراسة
علم الاجتماع . وقد بدأ يعمل بالتدريس فى شيكاغو منذ العام التالى لذلك مباشرة .
وأخذ يمارس عمله حتى عام ١٩١٨ ، حينما اضطر لترك العمل لأسباب شخصية .
ومنذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٢٨ اشتغل بالتدريس « بالمدرسة الحديثة للبحث الاجتماعى »
بنيويورك ، ثم عمل لمدة عام بعد ذلك أستاذاً زائراً بجامعة هارفارد . أما السنوات التى تخللت
هذه الفترة — بالإضافة إلى السنوات الأخيرة من حياته — فقد كرسها للبحث والتأليف :

وتتضمن أعمال توماس الأساسية الكتب التالية : « المرجع فى الأصول الاجتماعية »
(١٩٠٩) Source Book of Social Origins وقد عدل هذا الكتاب ثم أعاد
نشره عام ١٩٣٧ بعنوان « السلوك البدائى » Primitive Behavior وكتاب « الفلاح
البولندى فى أوروبا وأمريكا » The Polish Peasant in Europe and America
الذى كتبه بالاشتراك مع زنانيكى Znaniecki (صدر فى خمسة أجزاء (١٩١٨ -
١٩٢١) و « الفتاة غير المتوافقة » (١٩٢٣) The Unadjusted Girl « والطفل فى
أمريكا » (١٩٢٨) The Child in America وقد كتبه بالاشتراك مع زوجته دورثى
سوان توماس Dorothy Swaine Thomas ولقد عقد مجلس بحوث العلوم الاجتماعية

بعد وفاته مؤتمراً خصص لحصر مساهمات توماس في ميدان النظرية الاجتماعية والبحث ، ونشرت نتائج أعمال المؤتمر في دراسة بعنوان « السلوك والشخصية » (١٩١٥) Behavior and Personality أشرف على إصدارها إدموند فولكارت E.H. Volkart

المنهج :

« لم يكتب توماس صيغة نهائية تعرض أفكاره بطريقة منظمة »^(٤) . لذلك لابد من إعادة صياغة نسقه النظرى من خلال دراسة أعظم كتاباته نضجاً . والواقع أن ذلك ليس بالعمل اليسير ، فلقد تعدلت وتغيرت أفكاره خلال سنوات حياته ، التي شهدت نشاطاً ملحوظاً ، خاصة وأنه كان سريعاً ما يستجيب للأفكار الجديدة التي تظهر في ميدان العلم ، وإن لم يسمح لنفسه بالتأثر - دون وعى - بهذه الأفكار . فع أنه خضع في فترة معينة لتأثير التحليل النفسى ، إلا أنه رفض بعد ذلك آراء فرويد ، واعتبرها تماثل في تضليلها النظرية التي تزعم بتفوق الجنس الشمالي .

وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على وجهات نظر توماس ، إلا أنه ظل متمسكاً بالفكرة التي مؤداها ، أن النظرية الاجتماعية - وهو مصطلح أطلقه على علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى معاً - يتعين أن تكون علمية . فمن الضروري - كما يقول - أن تطور دراسة منظمة ، وأكثر دقة للسلوك الإنسانى ، بحيث تستخدم منهجاً يماثل منهج العلوم الطبيعية والبيولوجية ، وتكون في مستواها . بيد أن هذه الدعوة لا تطابق الفكرة التي تذهب إلى أنه يتعين أن تتبنى النظرية الاجتماعية قوانين العلوم الطبيعية وتعميماتها ، فقد رفض توماس هذا الموقف تماماً . وعلى أية حال ، فهو يؤكد أنه لكى يصبح علم الاجتماع علمياً ، فمن الضروري أن يطبق نموذج الاستدلال المستخدم في العلوم الطبيعية على الواقع الاجتماعى ذاته .

وإذا كانت كل العلوم تسعى إلى صياغة علاقات سببية بين الظواهر ، فإن

(٤) انظر مقدمة فولكارت لأعمال المؤلف العنوان :

Social Behavior and Personality (New York : Social Science Research Council, 1951) P. 1.

ويلاحظ أننا سنكتفى في الفقرات التالية بالإشارة إلى أرقام صفحات أعمال توماس في هذا المؤلف ، عدا أية ملاحظات أخرى نذكرها في حينها .

النظرية الاجتماعية الصادقة لابد أن تتضمن بدورها قوانين تقرر العلاقات الضرورية بين وحدات الواقع الاجتماعي ، لأن هذه النظرية أساسية في التحليل الاجتماعي . ولقد كانت هذه هي الفكرة الرئيسية التي قامت عليها الدراسة الشهيرة عن « الفلاح البولندي » ، والتي أكد فيها توماس أن الوحدات الأساسية للواقع الاجتماعي هي الاتجاهات والقيم (وسوف نناقش طبيعتهما ، والعلاقات المتبادلة بينهما فيما بعد) .

ومع ذلك كله ، فقد أخذ توماس يفقد ثقته بالتدرج في إمكانية الوصول إلى قوانين اجتماعية من هذا النوع . ففي أعماله الأخيرة كان يطلب إلى عالم الاجتماع القنوع بالاستنتاجات ، والتي هي أقل دقة من القوانين . كما كان من نتائج تأثيره المستمر بعلم الإحصاء الحديث (ومن المحتمل أن يكون ذلك عن طريق زوجته التي كانت إحصائية ممتازة) أن استبدل القوانين بالاحتمالات ، وأشار إلى أنه حينما يتسم الموقف العام بالتعقيد ، فمن المحتمل أن يرجع ذلك إلى تعدد العلاقات المتبادلة بين وحداته ، وهذا بدوره يجعل القياس أمراً ضرورياً .

وفي مقال له عن القيمة ، يتخذ توماس موقفاً يرفض تماماً المنهج السببي في دراسة الظواهر الاجتماعية ، فهو يؤكد أن من الضروري أن نستبعد تماماً فكرة العلية ونستبدلها بمنهج آخر ، يسعى إلى الكشف عن نتائج محددة ، ترتبت على مقدمات معينة ، وفقاً لذلك تمكن من صياغة السؤال الرئيسي في ميدان الثقافة والشخصية على النحو التالي : « كيف يتباين الأفراد ؟ وكيف تتخذ مواقفهم واستجاباتهم لهذه المواقف أنماطاً سلوكية ؟ وأخيراً ما هي التغيرات السلوكية المصاحبة للتغير في تلك المواقف ؟ » (ص ٢٩٦) .

غير أن هذه العبارة تخفي وراءها ضرباً من سوء الفهم ، تكرر في تاريخ العلم الأميريقي وعلم الاجتماع . ويتمثل سوء الفهم هذا في محاولة التوفيق - بغير مبرر - بين المنهج السببي ، وبين البحث عن سبب ما لظاهرة معينة . فمن المتعذر أن نكشف عن السبب كما يذهب توماس ، بينما إذا استطاع عالم الاجتماع أن يصوغ نسقاً من القضايا يجب على كل تساؤل طرحه توماس ، فمن المؤكد أن هذه القضايا سوف تكون ملائمة سببياً .

ولقد إهتم توماس في سنواته الأخيرة بالأساليب الفنية التي تمكن عالم الاجتماع من تحقيق الأهداف العلمية . وهو لذلك يؤكد أهمية استخدام الجماعات الضابطة من

بين إجراءات البحث المختلفة ، وذلك لدراسة التوزيع الإحصائي للظواهر الاجتماعية ، كأن يدرس مثلاً بعض العوامل المحددة التي تؤثر في السلوك الإجرامى . على أن استخدام الجماعات الضابطة قد أصبح من الإجراءات الشائعة في الوقت الحاضر ، ولكنه لم يكن قد حقق هذا الشيوخ في الوقت الذى دعا فيه توماس إلى تطبيقه في البحث الاجتماعى .

الاتجاه الموقفى ودراسة الفعل :

ربما كانت شكوك توماس حول إمكانية نموذج الاستنتاج السببى ترجع - إلى حد ما - إلى أنه اختار أصعب الاتجاهات في إقامة نظريته الاجتماعية . ونعنى به الاتجاه الذى يركز على سلوك الفرد في الموقف الاجتماعى . فقد كتب عام ١٨٣١ « دراسة الموقف » يقول : « إن السلوك في إطار الموقف ، والتغيرات التي تطرأ على الموقف ، وما يصاحبها من تغير في السلوك ، تعتبر جميعاً أفضل منهج^٢ يمكن أن يستخدمه العالم الاجتماعى لكي تتحقق التجربة في البحث الاجتماعى . . . » (ص ٨٨) . لقد كان اختيار توماس للاتجاه الموقفى نتيجة لدراسته لكافة الممكنات الأخرى .

ومن الملاحظ أنه تأثر بالتجربة واعتبرها الأداة الرئيسية للتقدم في العلوم الطبيعية ، ولذلك حاول البحث عن أفضل بديل ممكن للتجربة في العلوم الاجتماعية ، ولكي تحقق تقدماً مماثلاً لتقدم تلك العلوم . ومن ناحية أخرى رفض توماس عدداً من الاتجاهات التي شاعت بين علماء الاجتماع في عصره . فهو وإن كان في سنواته المبكرة قد شارك معاصريه إيمانهم بالتطور ، إلا أن إيمانه هذا قد تزعزع بعد ذلك . يضاف إلى ذلك أنه لم يستخدم أية نظرية عنصرية ، أو نظرية تحاول تفسير الوقائع الاجتماعية في ضوء تصورات بيولوجية (برغم أنه أشار كثيراً إلى الأصل البيولوجى للفعل الإنسانى) . كما رفض الاتجاهات الجزئية الأخرى مثل فكرة المحاكاة عند تارد ، والقهر الاجتماعى عند دوركايم ، والوعى بالنوع عند جیدنجز . غير أنه تأثر بوضوح بالنزعة السلوكية ، فكثيراً ما كان يقتبس توماس من واطسون ، بل إنه استخدم مصطلحي الاتجاه الموقفى والاتجاه السلوكى بمعنى واحد . ولكنه على الرغم من ذلك ، لم يقبل فكرة النزعة السلوكية الأساسية ، والتي تنهـب إلى أنه من الممكن تفسير الفعل الإنسانى تفسيراً علمياً . دون أن نرجع إلى المظاهر

العقلية للفاعلين على المسرح الاجتماعي .

وعلى أية حال ، فقد اختار توماس السلوك ثم ركز بعد ذلك على السلوك المتوافق بوجه خاص ، واعتبره محور اهتمام نظريته السوسيولوجية . ولكنه أكد أن الفعل في الموقف الاجتماعي ، هو الحقيقة الاجتماعية التي يتعين تفسيرها . ويتكون الموقف الاجتماعي (والذي يطلق عليه أيضاً الموقف الشامل) من ثلاثة عناصر متساندة هي : الظروف الموضوعية والتي تشير إلى القواعد الاجتماعية الملزمة للسلوك ، ثم الاتجاهات السابقة عند الفرد والجماعة ، وأخيراً تعريف الموقف بواسطة الفاعل ذاته ، والذي يتأثر في الوقت ذاته بالجماعة .

وفي كتاب « الفلاح البولندي » يؤكد العنصر الثاني من هذه العناصر الثلاثة . فقد اعتقد توماس وزميله زنانيكى - في الوقت الذي كتب فيه هذا الكتاب - أنه من الممكن التوصل إلى علاقات سببية بين الاتجاهات والقيم . وإذا كان مفهوم القيمة بالذات قد حقق تطوراً بالفعل في ذلك الوقت ، واتخذ اتجاهات مختلفة من خلال أعمال دوركايم وماكس فيبر (انظر الفصل الرابع عشر) ، إلا أن توماس وزنانيكى حاولا تحديد مفهوم القيمة ، على نحو يجعله أكثر فائدة للنظرية الاجتماعية ، كما أضافا إلى نظريتهما مفهوم الاتجاه . ففي الملاحظات المنهجية العديدة التي يتضمنها كتاب « الفلاح البولندي » ، يعرفان المصطلحين بطريقة غير دقيقة على النحو التالي : « نغني بالقيمة الاجتماعية ، أى معنى ينطوى على مضمون واقعى ، وتقبله جماعة اجتماعية معينة . كما أن لها معنى محدداً ، بحيث تصبح القيمة في ضوءه موضوعاً معيناً ، أو نشاطاً خاصاً . . . ونعني بالاتجاه عملية الوعي الفردى التي تحدد النشاط الواقعى للفرد أو النشاط المحتمل في العالم الاجتماعى . . . فالاتجاه إذن هو الجانب الفردى للقيمة الاجتماعية ، والنشاط أيّاً كانت صورته هو الرابطة بينهما » (ص ٤٩ - ٥٠) . غير أن توماس قد عرف الاتجاه والقيمة بطريقة بسيطة ، فالاتجاه هو الميل نحو الفعل ، حيث يمثل رغبة أو حافزاً . أما القيمة فتعبر عن موضوع الفاعل أو هدفه ، ثم حاول توماس بعد ذلك أن يربط بينهما في عبارة « الاتجاه نحو القيمة » .

والواقع أن هذه التعريفات الجديدة التي حلت محل التعريفات الأولى ، تكشف بوضوح عن جهة نظر مؤلفي كتاب « الفلاح البولندي » ، وبخاصة ما يتعلق منها

بالعلاقات السببية بين الاتجاهات والقيم . ففكرتهما الأساسية هي أن سبب اتجاه معين أو قيمة بالذات ، لا يمكن أن يكون اتجاهًا أو قيمة أخرى فقط ، ولكنه يعنى دائماً تكاملاً بين مجموعة من الاتجاهات والقيم ، وهذا بدوره هو الذى يفسر اختلاف استجابة الأفراد لمؤثرات واحدة . وهما يوضحان هذه الفكرة من خلال تصور موقف اثنين من الإخوة ، عاشا تحت سيطرة حكم الأب ، ولكنهما يستجيبان للموقف بطريقة مختلفة . فإذا كانت قيمة التضامن عند أحدهما قوية بدرجة واضحة ، فمن المتوقع أن يتكون لديه اتجاه يعبر عن الطاعة أو الاستسلام . أما إذا تمسك الآخر بقيم فردية ، فسوف يسيطر عليه اتجاه يعبر عن الثورة والتمرد .

ولم يهمل توماس تماماً دراسة مفهومى الاتجاه والقيمة ، وإن كانا لم يشغلا مكانة كبيرة فى أعماله الأخيرة ، كما هو الحال بالنسبة لكتاب « الفلاح البولندى » . ومع ذلك فهو لا يدرسهما بمعزل على سياق الموقف الشامل . وهذا الموقف — كما أوضحنا — يشتمل على عناصر موضوعية ، تشكل القيمة ذاتها جانباً كبيراً منها . كما تشتمل هذه العناصر بدورها على قواعد السلوك ، أى المعايير الاجتماعية التى تستطيع الجماعة بواسطتها أن تحافظ على كيانها ، وتنظم أنماط الفعل المرغوبة ، وتكسبها صفة العمومية . وحينما يمكن صياغة هذه القواعد فى أنساق ، تتشكل النظم الاجتماعية ، تلك التى تقيم بدورها التنظيم الاجتماعى . ويعتبر التنظيم الاجتماعى — والذى يمثل نسقاً معيارياً — هو موضوع الدراسة الحقيقى لعلم الاجتماع ، وهكذا تختلف دراسة علم الاجتماع للقيم — بالضرورة — عن دراسة علم النفس الاجتماعى لها ، الذى يمكن أن نعتبره بحق علماً عاماً للدراسة الاتجاهات (أو الجانب الذاتى للثقافة) . ولكن العلمين معاً يكونان النظرية الاجتماعية .

فى ضوء ذلك تصبح الظروف الموضوعية ، وهى أول عنصر من العناصر الثلاثة للموقف الشامل مطابقة — من وجهة نظر توماس — عملياً للقواعد والنظم التى تشكل اتجاهات الفرد ، وتحدد بالتالى تعريفاته للمواقف . وقد أشار توماس فى إحدى دراساته إلى أن تعريف الموقف « يبدأ بالوالدين ، ثم يستمر عن طريق المجتمع المحلى . . . ويتخذ شكلاً رسمياً بواسطة المدرسة ، والقانون ، والكنيسة » (ص ٨) . غير أننا نلاحظ فى الوقت ذاته أن تعريف الموقف من وجهة نظر الفاعل حين يتخذ قراراً لفعله ، تشكل العنصر الثالث للموقف الشامل . وهو عنصر يتضمن دائماً عوامل ذاتية (الاتجاهات) ، وبخاصة

أنه من العسير أن نفهم السلوك ، إلا بعد دراسته في نسيجه الكلى . ومعنى ذلك أننا لا ندرس الموقف في جانبه الموضوعى والواقعى ، بل يتعين أن ندرسه كذلك كما يبدو للشخص ذاته . وهكذا يصبح من الضروري أن نعطي وزناً خاصاً لهذا العامل الذاتى فى التحليل الاجتماعى . ويمكن أن نشير هنا إلى إحدى أفكار توماس الأساسية والمعروفة وهى أنه : « إذا كان الأفراد يحددون المواقف تحديداً واقعياً ، فإن هذه الواقعية تتمثل فى نتائجها أو آثارها » (ص ٨١) .

الفرد والتفكك الاجتماعى :

يعد تحليل السلوك الاجتماعى — فى نظرية توماس — من الأمور المعقدة . فبالإضافة إلى تعريف الشخص للموقف . هناك تعريف ثقافى واجتماعى كما أوضحنا . وبين هذين التعريفين تفاعل مركب . وفى المجتمع المستقر يتحقق بين التعريفين قدر ملحوظ من الاتساق ، بحيث يكون من اليسير أن نتنبأ بالفعل . أما فى ظروف الأزمات — والى قد تكون اجتماعية أو شخصية تماماً (تعتمد اكتساب معرفة جديدة ، أو تغير فى البيئة ، أو غير ذلك من الاضطرابات) — فإن قوة التعريفات الاجتماعية تضعف إلى حد بعيد .

وفى حالة السلوك الفردى ، يمكننا أن نميز بين مظهرين لهذه العملية بوضوح هما : الغموض Vagueness ، وعدم التحدد Indecision ، تم تتبعهما مرحلة الصياغة أو التبلور Grystallization ، وذلك حينما يتمكن الفرد من السيطرة على خبراته الجديدة . أما حينما يقل تأثير القواعد الاجتماعية على الأفراد ، فإن التفكك الاجتماعى يميل إلى الظهور .

ومن العسير أن نعتبر التفكك الاجتماعى ظاهرة شاذة أو غير مألوفة . فهو يتحقق — إلى حد ما — فى كل المجتمعات ، وخلال عصورها المختلفة . غير أن فترات الاستقرار الاجتماعى هى التى تتميز بقدرة الجماعة على تدعيم قوة القواعد السائدة ، وبذلك تستطيع مواجهة التفكك الاجتماعى . ومعنى ذلك أن استقرار نظم الجماعة ، يمثل عملية توازن دينامى بين التفكك والتنظيم . ومع ذلك فقد يختل هذا التوازن اختلالاً ملحوظاً ، الأمر الذى يتعذر معه تدعيم القواعد السائدة . فى مثل هذا الموقف ، يصبح من الضرورى تطوير معايير جديدة للسلوك ، ونظماً أكثر حداثة ، تتوافق بشكل أفضل مع

المطالب الجديدة . وهذه هي العملية التي تعرف بالإصلاح الاجتماعي Social Reconstruction ولكي يصبح من الممكن تحقيق هذا الإصلاح الاجتماعي ، من الضروري أن يتخلص بعض أعضاء الجماعة من التفكك الفردي ، خلال فترة التفكك الاجتماعي .

والواقع أن هذا التصور للتفكك الاجتماعي وللجماعة على أنهما يعبران عن توازن دينامي ، والذي عرض في كتاب « الفلاح البولندي » ، يماثل تمامًا بعض المبادئ الأساسية التي تضمنها كتاب باريتو « مقدمة عامة في علم الاجتماع » (انظر الفصل الثالث عشر) ، والذي ظهر قبل ذلك بسنوات قليلة . وعلى أية حال ، فليس هناك سبب واضح يدفعنا إلى الاعتقاد بأن توماس وزنانيكي قد تأثرا بعالم الاجتماع الإيطالي . ويرجع ذلك إلى أن الأفكار التي عرضناها من قبل ، فقد عبر عنها توماس في صورة أولية منذ عام ١٩٠٦ .

الرغبات الأربع ، وأنماط الشخصية ، والوثائق الشخصية :

أدى اهتمام توماس منذ البداية بالمظهر الذاتي للسلوك الاجتماعي إلى إدخاله مجموعتين جديدتين من المفاهيم ، بل أدى به إلى اقتراح طريقة جديدة للحصول على بيانات سوسيولوجية ملائمة ، محاولاً استخدامها .

وتتضمن المجموعة الأولى من هذه المفاهيم ما أطلق عليه الرغبات الأربع ، تلك التي كان يُظن في بعض الأحيان — دون سبب واضح — أنها تمثل جزءاً أساسياً ، بل جوهرياً في النظرية السوسيولوجية عند توماس . وقد أكد توماس أنه « يتحقق لدى كل فرد مجموعة متنوعة من الرغبات ، لا يستطيع أن يشبعها إلا من خلال اندماجه في المجتمع » . وهو يفترض أن هناك أربع رغبات تمثل أنماطاً عامة يمكن ملاحظتها ، وهذه الرغبات الأربع هي : الرغبة في الخبرة الجديدة ، والأمن ، والاعتراف ، والسيادة . وقد ظهرت هذه القائمة في كتابه « الفلاح البولندي » ، ولكنه في كتاب « الفتاة غير المتوافقة » استبدل الرغبة في السيادة بالرغبة في الاستجابة ، دون أن يقدم تفسيراً لذلك .

ولم يتمكن توماس من أن يصوغ بوضوح العلاقة بين الرغبات الأربع والانتجاهات ، بل إن الإطار التصوري العام عنده لا يتضمن هذه الرغبات . وعلى الرغم من أنه يصف

هذه الرغبات بأنها العامل المحرك ونقطة الانطلاق للنشاط الإنساني في المجتمع ، إلا أن ذلك يعد وظيفة الاتجاهات كذلك . ويشير توماس إلى أن الرغبات ليست شاملة ، وهي كذلك لا تمثل غرائز بيولوجية . غير أنه أدركها في الوقت ذاته ، على أنها مرتبطة بوجه عام بالعمليات العصبية — فمن اليسير أن نفسر سيطرة رغبة معينة على سلوك الفرد في موقف بالذات ، في ضوء المزاج الطبيعي ، والذي يعتبره ظاهرة كيميائية تعتمد على إفرازات الغدد العصبية . ومن الواضح إذن أن الخطوات التي تشكل هذا الاستدلال ، تتفق في بعض جوانبها مع نظرية باريتو عن العواطف والرواسب (انظر الفصل الثالث عشر) ؛ وإن كانت هذه النظرية لا تتفق — على الأقل — مع رفض توماس للتفسيرات البيولوجية للشخصية والظواهر الاجتماعية . كما أنها من جهة أخرى ، تلمس معالم تأكيده للدور الحيوي للثقافة وخبرات الحياة الشخصية في السلوك .

أما المجموعة الثانية في المفاهيم الجديدة ، فهي تشير إلى أنماط الشخصية الثلاثة . فقد حدد هذه الأنماط الثلاثة بأنها تتضمن : الشخصية المحافظة Philistine والبوهيمية Bohemian ، والشخصية الإبداعية Creative . أما الشخصية المحافظة فتتميز اتجاهاتها بالاستقرار على نحو قد لا يسمح بتقبل اتجاهات جديدة ، فهي إذن شخصية ممثلة . بينما تنطوي الشخصية البوهيمية على اتجاهات غير مستقرة وغير مترابطة بحيث تجعل الفرد خاضعاً لمؤثرات متنوعة . وقد تكشف الشخصيات البوهيمية عن قدرتها الفائقة على التوافق ، غير أن هذا التوافق دائماً ما يكون توافقاً . وأخيراً تمتاز شخصية الإنسان المبدع بأنها مستقرة ومنظمة ، في الوقت الذي تستطيع فيه بالضرورة أن تحقق نمواً ملحوظاً . ويرجع ذلك إلى أن اتجاهاته تتضمن دائماً الميل نحو التغيير ، الذي يتمثل في تخطيط النشاط المنتج .

وقد أوضح توماس أن هذه الأنماط الثلاثة لا تستطيع أن تستوعب كافة ضروب الشخصية الإنسانية المتنوعة . فهي نماذج مثالية (وهو مصطلح من المحتمل أن يكون قد استعاره من ماكس فيبر) . ويعني ذلك أن الأفراد قد يكشفون في الواقع عن سمات ترتبط بهذه الأنماط بدرجات متفاوتة .

وبينا نلاحظ أن الشخصية عموماً تتشكل من خلال خبرات الحياة ، وفي إطار التعريف الاجتماعي للموقف (الثقافة) ، إلا أن الشخص المبدع قادر على التأثير في

الثقافة بواسطة الاختراع . ومع ذلك ، فإن توماس لم يقبل نظرية الرجل العظيم في الاختراع . ونستطيع أن نوضح وجهة نظره في هذا الصدد بعبارة نقتبسها من إحدى كتاباته المبكرة وهي : « أن العقل الفردي لا يمكن أن يرتفع كثيراً عن مستوى عقل الجماعة (وهو مصطلح يشير من وجهة نظر توماس عمومًا إلى الثقافة) . وسوف يكون عقل الجماعة بسيطًا ، إذا كانت ظروف البيئة الخارجية ، والخبرات العصرية^(٥) السابقة بسطة كذلك . وعلى هذا الأساس ، يمكننا أن نرجع التحركات الهامة ، والاختراعات إلى الأفراد وفقًا لقدراتهم وكفاءاتهم فقط » (ص ٢٢١) . وهذا هو الموقف الذي يقبله علماء التغير الاجتماعي عمومًا في الوقت الحاضر .

ومن المعروف أن الأنماط الثلاثة للشخصية ، والرغبات الأربع ، قد تطورتا تطوراً كبيراً في كتاب « الفلاح البولندي » ، غير أن توماس نفسه قد هجرهما تماماً في سنواته المتأخرة ، وإن ظل بعض الباحثين يفيدون منها ، برغم إهمال صاحبها لها ومن ناحية أخرى كانت محاولة توماس أن يقدم أسلوباً جديداً في البحث بداية لظهور اتجاه هام في بحوث العلوم الاجتماعية .

ويتضمن هذا الأسلوب الجديد استخدام الوثائق الشخصية مثل الخطابات والمذكرات الشخصية ، وبخاصة السير الذاتية ، التي يكلف أصحابها بكتابتها . (ويطلق على هذا النوع من الوثائق في الوقت الحاضر مصطلح Biograms^(٦)) . ويشكل تاريخ الحياة جزءاً كبيراً من إحدى مجلدات كتاب « الفلاح البولندي » ، بل إن الكتاب بأكمله قد توسع في استخدام وثائق شخصية أخرى . ويذهب توماس وزنانيكي إلى أن هذه الوثائق تمدنا بقدرة على فهم عميق للعلاقة المتبادلة بين الاتجاهات والقيم والظروف الموضوعية للموقف الاجتماعي .

بيد أن أهمية كتاب « الفلاح البولندي » لا ترجع فقط إلى ما تضمنه من مفاهيم ، وقضايا ، وإجراءات جديدة ، بل هي ترجع بنفس الدرجة إلى الحقيقة التي مؤداها : أن

(٥) لم يستخدم توماس في أعماله المتأخرة ، مصطلح « عنصري » racial ، ومن المحتمل أن يكون قصد به « الجماعة » .

See T. Abel, "The Nature and Use of Biograms", American Journal of Sociology, (٦) Vol. 53 (1948).

البحث كان يمثل أول محاولة على نطاق واسع لتطبيق المفاهيم العامة للأنثروبولوجيا الحديثة في دراسة التغيرات الهائلة في الثقافة والتنظيم الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة . وكان ذلك عاملاً أساسياً في إجراء عديد من الدراسات التي استخدمت منهجاً مماثلاً ، وأسهمت بالتالي في إثراء علم الاجتماع المعاصر . ولدينا أمثلة عديدة على ذلك ، منها دراسات ليند وليند الشهيرة عن «الميدلتون» Middletown (١٩٢٩ - ١٩٣٧) ، وسلسلة دراسات اليانكي سيتي Yankee City التي أجراها وارنر Warner وزملاؤه . (انظر الفصل السابع عشر) .

غير أن اهتمام توماس لم يكن مقصوراً على إبراز كيفية تطبيق علم الاجتماع المنهج الشائع في الأنثولوجيا ، أي دراسة الثقافات الكلية . ففي كتابه « المرجع في الأصول الاجتماعية » (١٩٠٩) يؤكد مبدأ مؤداه : أن الدراسات التحليلية لن تتمكن من فهم أي ظاهرة فهمًا كاملاً ، حينما تحاول عزلها عن البناء الكلي التي تكون جزءاً منه . فمن العسير أن نفهم أي ثقافة ، حينما ننظر إلى عناصر على أنها وحدات منعزلة . وهو لذلك يؤكد في كتابه « الفلاح البولندي » ضرورة أخذ الحياة الكلية الشاملة في المجتمع في الاعتبار عند إجراء كافة التحليلات الاجتماعية . والواقع أن هذا المبدأ قد أصبح يمثل وجهة نظر مقبولة عمومًا في الأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع في الوقت الحاضر .

تلخيص وتقييم :

أثار الإطار التصوري والنظرية المنهجية عند توماس اهتماماً واسعاً لعدة سنوات من جانب علماء الاجتماع الأمريكيين ، حتى إنه في عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، حدثت ظاهرة غير عادية . فقد عقدت مائدة مستديرة لمناقشة كتاب « الفلاح البولندي » ، نظمها مجلس بحوث العلوم الاجتماعية ، ونشرت نتائجها في مجلد أصدره المجلس^(٧) ، ضم مجموعة من الدراسات عن المشكلات المنهجية .

وكان الانتقاد الأساسي الذي أشار إليه هيربرت بلومر H. Blumer ، هو أنه بالرغم من أن توماس وزنانكي قد حاولا صياغة القوانين ، إلا أنهما لم يخلصا في الواقع

(٧) H. Blumer, Critique of Research in the Social Sciences : 1 (New York : Social Science Research Council, 1939).

إلا إلى عدد محدود جداً . كما أن مفهوى الاتجاه والقيمة كانا غامضين ، وأن بينهما قدراً كبيراً من التداخل فى المعنى ، وعلى ذلك لا يمكن التوصل إلى أية علاقة سببية بينهما كما أن المؤلفين لم يستخدموا فى الواقع المنهج الذى عملا على تطويره ، بل إن تفسيرهما للوثائق الشخصية المستخدمة فى الدراسة كان ذاتياً ، وليس تفسيراً علمياً حقيقياً .

والواقع أن توماس يوافق على أن المادة الملموسة لم تكن مرتبطة على نحو ملائم بالإطار المنهجى ، وبالتالي فلم يكن من الممكن التوصل إلى قوانين اجتماعية ، بل أمكن فقط صياغة عبارات على درجة كبيرة من الاحتمال . ومن الواضح أن موقف توماس هذا ، يتفق تماماً مع الأفكار التى اكتسبها خلال عشرين عاماً انقضت بعد نشر كتاب « الفلاح البولندى » . وبالإضافة إلى ذلك فقد اعترف زنانيكى ، بأن المؤلفين قد تناولا الاتجاهات والقيم كعوامل ثابتة (مما يعتبر خطأ) ، وأنه قد مضت عدة سنوات قبل أن يتنبه إلى هذا الخطأ المنهجى .

ويقدم لنا التلخيص الذى أعده ريدين Read Bain لمناقشة المائدة المستديرة ، جوانب أخرى من تقويم هذا العمل . فقد كان الإطار التصورى — مثلاً — الذى تكون من الاتجاه ، والقيمة ، والرغبات ، وأنماط الشخصية ، وتعريف الموقف — فى رأى البعض — غير قادر على أن ينتهى بنا إلى قوانين التغير الاجتماعى . كما أشير إلى أن التفسيرات النظرية للمؤلفين لم تكن مشتقة من الوثائق الشخصية أو تستند إلى أى تدعيم لمبيريقى آخر . ومع ذلك كله فقد اعترف بأن هناك نظريات جانبية أخرى أمكن التوصل إليها . مثال ذلك أن نظرتيهما للتفكك الاجتماعى ، قد أثبتت فائدتها فى بحوث لاحقة . وعلى الرغم من أهمية هذه الانتقادات لكتاب « الفلاح البولندى » ، إلا أنها لا تقدم — بالطبع — تفسيراً مقبولا للمكانة التى تحتلها كتابات توماس فى نمو النظرية السوسيولوجية . فما هى إذن الإجابات التى يقدمها توماس على المشكلات الرئيسية للنظرية السوسيولوجية كما تحددت فى الفصل الأول ؟ من الممكن أن نلخصها على النحو التالى :

أولاً : لم يعرف توماس بوضوح طبيعة المجتمع ، وذهب — بدلا من ذلك — إلى أن التنظيم الاجتماعى يتكون من نظم ، تشكل مجتمعة ، نسقاً من القواعد ، التى تفرضها

الجماعات الاجتماعية على أعضائها ، واستخدم أيضاً مصطلح الثقافة ليعنى به الجوانب المادية والقيم الاجتماعية لأية جماعة من الأفراد .

ثانياً : يرى توماس أنه يجب تحليل المجتمع والثقافة في ضوء وحدتهما الأساسية ، التي اعتبرها هي الفعل الاجتماعي . ويتكون هذا الأخير من سلوك الفرد في الموقف الاجتماعي ، الذي تحدده ظروف موضوعية ، والاتجاهات والقيم التي اكتسبها الفاعل خلال خبرات حياته ، وأخيراً تعريفه للموقف .

ثالثاً : تعتبر العلاقة بين المجتمع ، والثقافة ، والشخصية ، هي علاقة تأثير متبادل . فالشخصية تحصل من الثقافة على الجزء الأساسي من اتجاهاتها وقيمها في إطار التنظيم الاجتماعي ، ولكنها تؤثر كذلك في الثقافة والتنظيم الاجتماعي ، حيث تقوم الشخصيات المبدعة في هذا الصدد بدور هام ، وإن كان تأثيرها محدوداً بالظروف الثقافية التي تواجهها .

رابعاً : ليس هناك عامل فريد يحدد وضع المجتمع والثقافة أو ما يحدث لهما من تغيرات . فالفروق التي نلاحظها في السلوك والثقافة هي نتيجة لاختلاف خبرات الحياة بين الجماعات ، بالإضافة إلى تباين التفسير السيكولوجي لهذه الاختلافات (يلاحظ أن هناك آثاراً ونتائج هامة وحقيقية للتعريفات الإنسانية) .

خامساً : يمكن أن نعرف علم الاجتماع بأنه علم النظم . ومع ذلك فمن الضروري أن نستكمل علم الاجتماع بعلم النفس الاجتماعي ، وهو علم الاتجاهات أو الجانب الدائى للثقافة . ويتعين كذلك أن تكون مناهج علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، مناهج علمية تعتمد على نفس المنطق الذي تستخدمه العلوم الطبيعية : ومع ذلك فإن علم الاجتماع له موضوعه المتميز — شأنه شأن أى علم آخر — وبالتالي فمن الضروري أن يستخدم إجراءات خاصة به . وأكثر هذه الإجراءات ملاءمة له ، هو ما يكشف عنه الاتجاه الموقفي ، ويعنى ذلك تحليل الظروف التي تحدد أفعال الأفراد في المواقف الشاملة . أو بعبارة أكثر دقة ، يتعين أن نتعرف على التباين بين الأفراد والمواقف ، ويتضمن ذلك لما يحدث لهما من تغيرات . ويجب أن يحاول هذا المنهج — ما أمكنه ذلك — قياس نتائج تنوع العوامل ، وأن يستخدم جماعات ضابطة . ولكي نتمكن من فهم درجة التكامل بين مختلف العوامل المؤثرة في حياة الفرد ، من الممكن أن نعتمد على

الفوائد العديدة للوثائق الشخصية .

تلك هى العناصر الأساسية التى تضمنتها كتابات توماس النظرية ، وعلينا بعد ذلك أن نتساءل - من وجهة النظر التاريخية - ما هى العناصر التى أسهمت أكثر من غيرها فى نمو النظرية السوسيولوجية ؟ وقد يبدو من الصعب أن نقدر ذلك فى الوقت الحاضر ، بيد أن النقاط التالية تبدو واضحة :

أولاً : كان توماس من أوائل علماء الاجتماع الذين رفضوا المذهب التطورى . وهو يشبه كولى فى أنه كان من أكثر المعارضين اقتناعاً وإقناعاً بالنظريات التى تفسر المجتمع والثقافة ، وما يطرأ عليهما من تغيرات ، على أساس عامل واحد .

ثانياً : أكد توماس ضرورة استخدام الأساليب العلمى فى علم الاجتماع ، متفقاً فى ذلك مع باريتو - دون أن يعتمد عليه - ومع العلماء الأوائل للوضعية الحديثة . ولقد كشفت دراساته الخاصة عن إمكانيات استخدام البحث الاجتماعى الإمبريقي وصعوباته . بل إن المنهج الذى شاع استخدامه فى الوقت الحاضر ، والذي يقوم على مقارنة جماعة تجريبية بجماعة أخرى ضابطة يرجع - إلى حد ما - إلى أعمال توماس .

ثالثاً : كان توماس من بين أوائل رواد اتجاه معروف حتى الآن فى علم الاجتماع المعاصر ، يمكن أن نطلق عليه مصطلح النزعة المعيارية Normativism . ويؤكد هذا الاتجاه الأهمية المحورية للمعايير ، أو قواعد السلوك فى المجتمع . ويقصد بها تلك المعايير التى تمارس « ضغطاً أخلاقياً » على الفرد . ومع ذلك فإن أعمال سمنر (انظر الفصل الخامس) والتى تضمنت تأكيداً مماثلاً ، كانت متاحة كمصدر لهذا الاتجاه قبل أن تظهر كتابات توماس الأساسية .

رابعاً : أسهم توماس فى إثراء التراث النظرى لعلم الاجتماع ، وذلك من خلال عدد من المفاهيم الهامة . ومن بين هذه المفاهيم نجد أن الموقف الاجتماعى ، وتعريف الموقف ، والتفكك الاجتماعى ، قد استطاعت أن تحقق استمراراً فى العلم . كما أن تمييزه بين الاتجاه والقيمة - وإن كان ينقصه التحديد - قد ساعد على توضيح مشكلة أساسية ، ونعنى بها معالجة العناصر الذاتية والموضوعية معاً فى تحليل الفعل . وقد انعكست هذه المشكلة بوضوح فى مناقشات ما كيثر الحديثة للاتجاه والمصلحة (انظر الفصل

الثامن عشر) . ويرتبط هذا المفهوم الأخير ارتباطاً وثيقاً بمفهوم توماس عن القيمة ، والذي كان بدوره وثيق الصلة بالقيمة كما عالجها دوركايم وماكس فيبر من قبل . . .
خامساً : كان توماس من أوائل من أسسوا ما يمكن أن نطلق عليه مبدأ التكامل ، والذي يؤكد ضرورة النظر إلى الظواهر الاجتماعية في سياق الثقافات الكلية . ولقد استطاع كتاب «الفلاح البولندي» في هذا الصدد، أن يمهّد الطريق لإجراء دراسات من هذا النوع على المجتمعات الحديثة . بل إن هذا المبدأ ، قد أصبح اليوم جزءاً أساسياً من المنهج الوظيفي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية .

سادساً وأخيراً : وجه توماس الاهتمام للأهمية التي تحتلها دراسة العلاقة بين الثقافة والشخصية ، وأكد أن المشكلة الأساسية التي يتعين أن تتجه النظرية الاجتماعية نحو إيجاد حل لها، تدور حول التساند المتبادل بين الفرد والتنظيم الاجتماعي والثقافة . ولقد ظلت هذه المشكلة تحظى باهتمام بالغ في علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، والأنثروبولوجيا .

وعلى الرغم من أهمية هذه المساهمات ، إلا أن أفكار توماس تنطوي على بعض العناصر الخطيرة . وتتمثل خطورة هذه العناصر في أنها قد تدفع بعلم الاجتماع إلى طريق مسدود . فصياغات توماس توضح أن الوحدة الأساسية للدراسة السوسيولوجية ليست هي التفاعل ، ولكنها سلوك (فعل) الفرد في موقف اجتماعي . حقيقة أن توماس يؤكد دائماً أن الموقف الاجتماعي يعتبر من زاوية معينة ذا طابع موضوعي . غير أن تأكيديه للعوامل الذاتية — متفق في ذلك مع الاتجاه الذي تأصل عند ماكس فيبر ، كما سنرى في الفصل الرابع عشر — قد شجع بعض علماء الاجتماع المعاصرين في أمريكا على تجاوز التفرقة المعروفة بين علم الاجتماع وعلم النفس . ومعنى ذلك أنهم يربطون النظرية الاجتماعية بنظرية الفعل (أو بجانب من هذه النظرية) ، بينما الفعل أو السلوك — كما هو شائع — كان من بين الاهتمامات الأساسية لعلم النفس . وهكذا أصبح العلم في نظر بعض علماء الاجتماع ، يهتم في المحل الأول بدوافع السلوك الإنساني . ولقد أدى هذا الاتجاه إلى تضييع هدف علم الاجتماع ، بحيث لم يعد هناك اتجاه نحو الاهتمام بالمشكلات القديمة في الميدان ، تلك المشكلات التي تتعلق بالبناء الثقافي والاجتماعي والتغير .

وبالرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت إلى صياغات توماس — على نحو

ما أوضحنا — إلا أن مفهوم « الرغبات الأربع » لا يزال بمثابة نموذج نمطي لتفسير السلوك يستعين به بعض الباحثين ، على الرغم من أن توماس نفسه قد تخلى عن هذا المفهوم . ومع ذلك يحاول توماس أو تلاميذه تحديد بعض الوظائف التي قد تؤديها هذه الرغبات في ظروف معينة . كما أن الأنماط الثلاثة للشخصية عند توماس — والتي استخدمها عدد قليل من العلماء دون اهتمام واضح — يمكن أن نعتبرها بمثابة مفاهيم لفظية أكثر منها علمية . وبالإضافة إلى ذلك كله لم يكن التمييز بين الاتجاه والقيمة محددًا بوضوح في معالجة توماس ؛ فكلاهما يبدو أنه شخصي واجتماعي ، ذاتي وموضوعي . ولقد كانت هذه الازدواجية سببًا في عدم القدرة على التوصل إلى علاقات سببية بينهما .

وعلى أية حال ، فقد أمكن عرض جوانب الضعف هذه في نظرية توماس بتوسع ، على أساس التطورات التي حدثت في العلم الاجتماعي ؛ والتي جاءت بعد عدة سنوات من نشر أعماله الهامة وبخاصة كتابه « الفلاح البولندي » . والحقيقة أن توماس نفسه قد أشار إلى بعض هذه الانتقادات في سنواته الأخيرة . ولذلك يصعب أن نتخذها أساسًا لتقدير قيمة أعماله . فقد كان توماس مكتشفًا علميًا جريئًا ، لا يوازيه في علم الاجتماع الأمريكي إلا عدد قليل جدًا من الرفاق ، وسوف تظل النظرية السوسيولوجية والبحث مدينين له لفترة طويلة .

الفصل الثالث عشر

فلفريدو باريتو

من الممكن أن يكون علم الاجتماع النفسى على درجة من التنوع توازى علم النفس ذاته . وتتضح هذه القضية حينما نقارن نظرية توماس بنظرية فلفريدو باريتو .

باريتو وكتابه :

ولد عالم الاجتماع الإيطالى فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) فى باريس عن أب إيطالى وأم فرنسية ، ولعل ذلك هو ما يفسر إلمامه باللغتين الفرنسية والإيطالية . وقد عاد باريتو إلى إيطاليا وهو فى الحادية عشرة من عمره . وبعد أن أتم دراساته الأساسية ، تخرج فى معهد الهندسة Polytechnical Institute فى تورين Turin . وعمل لعدة سنوات فى وظيفة مهندس استشارى بالسكك الحديدية ، ثم عين بعد ذلك مراقباً لمناجم استخراج الحديد . وقد تمكن خلال تنقله بين هذه الوظائف من أن يطور اهتماماته بالمشكلات الاقتصادية . وفى عام ١٨٨٢ حصل على ميراث مكنته من أن يكرس بقية حياته للدراسة والبحث .

ولقد نشر باريتو مجموعة من المقالات الممتازة فى الاقتصاد ، مما كان سبباً فى تعيينه أستاذاً للاقتصاد بجامعة لوزان Lausanne فى عام ١٨٩٢ . كما قدم بعد عدة سنوات مساهمات قيمة فى مجال الاقتصاد الرياضى ، نشر بعدها بقليل - وفى نهاية القرن - مؤلفه « الأنظمة الاشتراكية » ، Socialist Systems الذى كان يعتبر فى ذلك الوقت أكثر الدراسات شمولاً وعمقاً فى هذا الموضوع . وبعد سنوات قليلة بدأ عمله الأساسى فى كتابه « مقدمة عامة فى علم الاجتماع General Treatise on Sociology » الذى نشر فى عام ١٩١٥ باللغتين الفرنسية والإيطالية . والواقع أن ظروف الحرب العالمية الأولى لم تكن ملائمة لأن يقدم باريتو عملاً يتناول المشكلات النظرية ، وكان من نتيجة ذلك أن ظلت دراسته مهمة لعدة سنوات بعد ذلك .

ولقد تضمن كتابه هذا عبارات انتقادية لاذعة للديمقراطية (والتي لمسها باريتو في أكثر صورها تطرفاً في فرنسا وإيطاليا) ، مما أثار اهتمام بنيتو موسوليني Benito Mussolini ، الذي كان يشغل مكانة هامة في ذلك الوقت ، فمنح باريتو مقعداً في مجلس الشيوخ الإيطالي . ومع ذلك فمن الممكن أن نقول ، إنه قد كان من صالحه أن يرفض هذا العرض .

وفي عام ١٩٣٦ ظهرت ترجمة إنجليزية لكتابه « المقدمة » بعنوان « العقل والمجتمع » Mind and Society . وكانت هذه الترجمة أفضل بكثير من الكتاب الأصلي . ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات ، فقد أرجعت الترجمة كافة الاقتباسات إلى مصادرها الأصلية (وهو ما أهمله باريتو) ، واشتملت كذلك على فهرست ممتاز ، كانت له فائدة كبيرة نظراً لما تميزت به « المقدمة » من إسهاب وعدم تنظيم . وكان من نتيجة ظهور هذه الترجمة أن ازداد الاهتمام بباريتو ، وبخاصة في الولايات المتحدة منذ أواخر عام ١٩٢٠ . واهتم به بوجه خاص عدد من العلماء الذين لم يتخصصوا في دراسة علم الاجتماع مثل الأستاذ ل . ج . هندرسون L.J. Henderson بجامعة هارفارد ، والذي تخصص في الفسيولوجيا . وقد عمل هذا الأستاذ من جانبه على إثارة اهتمام علماء الاجتماع من الشباب بنظرية باريتو ، من بينهم بارسونز T. Parsons وجورج هومانز G. Homans (انظر الفصل الثامن) .

علم الاجتماع ومناهجه :

أهم ما يميز منهج باريتو في علم الاجتماع هو تأكيداً للطابع العلمي (الأميريقي) . فهو في كتابه « المقدمة » يعرض كثيراً من الملاحظات الناقدة لما يسمى بالترعة العلمية الزائفة عند كونت وسبنسر ، كما نجد أيضاً إشارات ساخرة « للديانات » العلمانية عن التقدم ، والإنسانية ، والديمقراطية . ويرى باريتو أن ما يجنبنا الوقوع في هذه الفجوات غير العلمية ، هو أن يستخدم علم الاجتماع المنهج التجريبي المنطقي Logico Experimental Method^(١) ، والذي يعتمد أساساً على الملاحظة والاستنتاج المنطقي وفقاً لقواعد الاستقراء الأساسية التي حددها إيجون ستينوات ميل J.S. Mill

(١) يشير مصطلح التجربة في اللغتين الفرنسية والإيطالية أيضاً إلى الملاحظة المضبوطة .

فالعالم التجريبي (القابل للملاحظة) - في رأي باريتو - يتكون من ظواهر وعلاقات من الممكن إدراكها بالحواس ، وعادة ما يتيسر إخضاعها للقياس .

ومع ذلك كله ، فقد عالج باريتو في كتابه « المقدمة » - بتعمق - مجموعة من الظواهر التي لا تنتمي إلى هذا العالم التجريبي ، وإن كانت تقوم بدور كبير في الحياة الاجتماعية . وهذه الظواهر هي : الأفكار ، والمجردات ، والآراء ، والمعتقدات ، والعواطف . ولكنه اعتقد أن مهمته الأساسية تتمثل في أن يجعل من هذه الظواهر وقائع ممكنة للملاحظة ، بحيث تنتمي إلى عالم الوقائع كما حدده هو . ولقد ترتب على ذلك أن حذر باريتو من اتباع إجراءات لفظية . فهو يذهب إلى أن « العلوم الطبيعية لم تبني على أساس دراسة وتصنيف مصطلحات اللغة العادية ، بل هي تنهض على دراسة الوقائع وتصنيفها ، ومن ثم يتعين علينا أن نفعل ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع » (ص رقم ٣٩٦) (٢) .

ويؤكد باريتو - بالإضافة إلى ذلك - أن الأسلوب العلمي يجب أن يقوم على تفسير ما هو غير معروف على أساس ما هو معروف . ومعنى ذلك أن تفسير الماضي من خلال الحاضر هو أفضل من تفسير الحاضر على ضوء الماضي . وهذا المبدأ غالباً ما تغفله البحوث والمؤلفات في علم الاجتماع . وهو يؤكد أخيراً ضرورة تعريف المفاهيم الأساسية في العلم تعريفاً محدداً ، وصياغة نظرياته في مصطلحات دقيقة . ومع ذلك كله فلسنا عن يقين من أن كتاب باريتو ذاته يتسق مع هذه المقدمات المنهجية .

النسق الاجتماعي : بناؤه ودينامياته :

من أهم إسهامات باريتو في النظرية السوسيولوجية ، تصوره للمجتمع باعتباره نسقاً يحقق توازناً . فقد استطاع علم الاجتماع على أساس هذه النظرية ، أن يهجر النزعة العضوية الفجة ، دون أن يتخلى عن بعض القضايا العضوية الرئيسية .

وإذا كان المجتمع يمثل نسقاً System ، فهو إذن كل يتألف من أجزاء متساندة ، بحيث إن التغير في جزء معين يؤثر على بقية الأجزاء والكل معاً . أما

(٢) اتباعاً لرغبة باريتو ، سوف نشير إلى الاقتباسات في كتابه « المقدمة » عن طريق أرقام الفقرات الواردة فيه .

« العناصر المادية » أو « الجزئيات » التي يتألف منها النسق فهي — في رأى باريتو — تتكون من الأفراد الذين يخضعون لتأثير قوى اجتماعية ذات سمات عامة أو ثابتة . وتتحدد حالة النسق الاجتماعى — فى أى وقت — بالظروف التالية : أولاً : البيئة الخارجية عن الإنسان . ثانياً : مجموعة أخرى من العوامل التى تخرج عن نطاق المجتمع فى وقت معين ، وتشمل المجتمعات الأخرى المحيطة به ، وظروف المجتمع نفسه فى فتراته السابقة . ثالثاً : عناصر النسق الداخلية ، وبالذات المصالح والمعرفة والرواسب والمشتقات ، والتى تعتبر مظاهر أو تجليات للعواطف . وقد درس باريتو من بين هذه الظروف بالذات الرواسب والمشتقات دراسة مفصلة .

ومن الواضح أن هذه القاعدة العامة للتوازن ، لا تفسح مجالاً للظواهر الثقافية مثل القانون ، والسياسة ، والدين ، والفن . بيد أن إحجام باريتو عن معالجة هذه الظواهر — على نحو واضح صريح — لا يعنى أنه فشل فى إداك أهميتها . فهى تقوم جميعاً بدورها فى المحافظة على الأنساق الاجتماعية ، ولكنها لا تستطيع أن تقوم بدورها — فى رأيه — إلا بالنظر لمدى قدرتها على الكشف عن العواطف Sentiments الأساسية . ومعنى ذلك كله أن للعواطف دوراً رئيسياً فى تحقيق التوازن الاجتماعى .

والمجتمع فى رأى باريتو يمثل نسقاً فى حالة توازن . وهذا يعنى أنه يوجد بداخل كل مجتمع قوى تعمل على تدعيم الصورة (أو الشكل) التى حققها المجتمع أو استقر عليها دون أن تتعرض لتغيرات . ويتميز التوازن فى هذه الحالة الأخيرة بأنه توازن دينامى . ويترتب عن ذلك نتيجة هامة مؤداها : أنه إذا خضع النسق الاجتماعى لضغط تمارسه قوى خارجية ليست بالغة الشدة ، فإن قوى النسق الداخلية سوف تدفع المجتمع إلى استعادة التوازن ؛ وتعمل بدورها على إرجاع المجتمع إلى وضعه المستقر^(٣) . وتتألف هذه القوى الداخلية — أساساً — من عاطفة الثورة على أى شئ يعوق التوازن الداخلى . وبدون هذه العاطفة ، يكون من العسير مقاومة أى تعديل طفيف يطرأ على النسق الاجتماعى ، إن لم تتعذر مقاومته على الإطلاق ، وبالتالي يحقق آثاره دون اعتراض . وقد يبدو هذا الموقف شيئاً واقعياً ، غير أن احتمال حدوثه يكون ضئيلاً جداً فى ضوء

(٣) التوازن فى نظرية باريتو — على نحو أكثر دقة — يشير إلى القوى التى تعمل باستمرار على

تحقيقه .

عاطفة المقاومة ، وذلك بغض النظر عن عدد الأفراد الذين قد تؤثر فيهم التغيرات الطارئة إيجابياً أو سلبياً .

ولقد تدعمت نظرية استعادة توازن الأنساق الاجتماعية - إلى حد ما - من خلال دراسة الاستجابات الاجتماعية للجريمة ، والنتائج المترتبة على الثورات ، وآثار الحرب على المجتمعات . فقد أمكن الكشف في هذه الحالات وغيرها عن مجموعة كبيرة من الشواهد التي أكدت الطابع المؤقت للتقلبات الاجتماعية والطبيعة الدائمة أو المستقرة للترتيبات الاجتماعية الأساسية .

وينهض تحليل القوى الداخلية على التمييز بين السلوك (الفعل) المنطقي وغير المنطقي . ويكون الفعل منطقيًا - في رأي باريتو - إذا ما استطاع أن يحقق غاية بطريقة موضوعية ، وإذا كانت الوسائل المتبعة تتفق موضوعيًا مع هذه الغاية في إطار أفضل معرفة متاحة . أما الأفعال التي تخرج عن هذا النطاق ، فيعتبرها جميعًا أفعالاً غير منطقية . (على أن ذلك لا يعني أنها أفعال مخالفة أو مضادة للمنطق Illogical) . وفي ضوء ذلك لنا أن نتوقع أن تكون الأفعال المنطقية نادرة إلى حد بعيد . ففي كتاب باريتو « المقدمة » لا نجد إلا أمثلة قليلة جدًا لهذه الأفعال ، مثل صياغة النظرية العلمية ، والساوك الاقتصادي (وإن كان لا يعتبر منطقيًا في كافة الظروف) ، وسلوك المحامين . ويعتقد أيضًا أن السلوك القضائي ذاته يعد سلوكًا غير منطقي ، والسبب في ذلك هو أن دور القاضي ينطوي على أمور تفوق مجرد التطبيق المنطقي للقواعد القانونية المجردة على الحالات الملموسة . ويذهب باريتو في هذا الصدد إلى أن أحكام القضاء تكشف بدرجة ملحوظة عن عواطف رجال القضاء (وهي العواطف التي يشارك فيها بقية أعضاء الجماعة) . بل إن الاحتكام إلى القانون المكتوب ، يعد بمثابة تفسير بعدى لقرار أو حكم أمكن اتخاذه بأسلوب آخر . وقد كتب في ذلك يقول : « إن القرارات التي تصدرها المحاكم تعتمد إلى حد بعيد على المصالح والعواطف السائدة في المجتمع في وقت معين بالذات ، كما تعتمد أيضًا على تخيلات الفرد وظروفه الطارئة ، ولكنها تستند بالإضافة إلى ذلك كله إلى النصوص أو القانون المكتوب . ولكن ذلك يكون بدرجة ضئيلة ، قد لا تتحقق في بعض الأحيان » (ص رقم ٤٦٦) وقد استخدم باريتو هذا المثال في مواضع عديدة ، لكي يؤكد نظريته الأساسية عن

سيادة أو سيطرة الأفعال غير المنطقية على الحياة الاجتماعية .

ويرتبط السلوك غير المنطقي بالرواسب والمشتقات . وهذان الأخيران يعدان مظهران للعواطف غير المتناهية ، والتي تشكل حالات نفسية بيولوجية في المحل الأول . وعلى الرغم من أن باريتو قد اعترف بأنه من العسير التعرف على هذه الحالات على نحو مباشر ، إلا أنه قد كشف عن الطبيعة المتميزة لمظاهرها ، التي تتجلى في الرواسب والمشتقات والسلوك الإنساني . وهكذا يكون واضحاً أن باريتو قد اعتقد أن العواطف هي بمثابة غرائز أو ميول إنسانية فطرية ، لذلك أطلق على إحدى العواطف الأساسية « غريزة التكامل » Instinct of Combination . وهو يرى - من ناحية أخرى - أن الرواسب مرتبطة بالظروف المتغيرة التي تعيشها « الكائنات الإنسانية » : وهو يعنى بذلك أن الأفعال التي تتبدى العواطف من خلالها ، تعمل على تدعيم هذه العواطف ، بل إنها تثيرها عند الأفراد الذين لا تتحقق لديهم . كما أن العواطف تتحقق وجودها واستقرارها عن طريق استمرار الجماعات ودوامها ، ومن ثم تساعد هذه الجماعات على البقاء . على أن هذه الخصائص لا تعبر عن سمات مميزة لغرائز نظرية دائمة ، ولكنها تكشف على بعض مظاهر السلوك المكتسب (المتعلم) ، خاصة وأنه قد تطورت نظرية السلوك المتعلم في علم النفس في أيام باريتو . بيد أن هذه الحقيقة كانت مسئولة إلى حد ما عن غموض المصطلحات التي استخدمها .

ويذهب باريتو إلى أن بعض العواطف قد تدفع الأفراد إلى تبرير أفعالهم عن طريق صياغة نظريات غير منطقية ، يظن أصحابها أنها منطقية إلى حد بعيد . وفحص هذه النظريات يمكننا من التمييز بين ما هو عميق ودائم ، وبالتالي ما يعتبر عناصر هامة ، أي الرواسب ؛ ثم يمكننا من جهة أخرى من التعرف على ما هو سطحي ومتغير ، وبالتالي ما يعد عناصر غير هامة ؛ أي المشتقات . ومن اليسير إذن أن نكتشف الرواسب بعد دراسة قضايا متنوعة متعلقة بهذا الموضوع ، نتمكن بعدها من استخلاص العناصر الدائمة . وتمكننا معرفتنا بالرواسب - التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعواطف أكثر من المشتقات - من التعمق في أسباب الأفعال الإنسانية . بيد أن الرواسب تعتبر أيضاً مجرد تجليات أو مظاهر ، بينما يتعين أن نبحث عن العملية - في نهاية التحليل - في أعماق العواطف - وعلى أية حال ، فبرغم أن هذه النظرية قد تبدو

غير صحيحة أو غير يقينية ، إلا أننا يجب أن نوافق باريتو على أن تفسير السلوك على أساس قبول ما يقوله الناس عن سلوكهم الفعلي ، كان مبدأً معترفًا به لفترة طويلة بين دارسي الحياة الإنسانية ، وإن كان — بالطبع — إجراء لا ينطوي على صدق علمي .

ويؤكد باريتو الفارق بين نظريته للأفعال الإنسانية ، وبين التفسير العقلي لها . فهذا التفسير الأخير يفترض أن الناس يتجهون نحو التفكير في البداية ، أو أنهم يصوغون — بداءة — الأفكار والنظريات ، ثم يتصرفون وفقًا لها . إلا أن باريتو يذهب إلى أن السلوك يتبع عملية عكسية ؛ فالتصرف يسبق التبرير العقلي ؛ والمثال على ذلك أنه يخلص من مناقشته للنظريات الشائعة عن ظهور الملكية الخاصة بالعبارة التالية : « لقد كانت العائلة ، أو إحدى الجماعات العنصرية ، تشغل قطعة معينة من الأرض . . . ولذلك فإن الحقيقة المؤكدة هي استمرارها في شغل هذه الأرض . . . ومعنى ذلك أن الملكية كانت — فوق كل احتمال آخر — هي الظرف السابق . . . على أى مفهوم أو تصور لقانون التوريث » (ص رقم ٢٥٦) . وهكذا ينتهى باريتو إلى أنه ليس ثمة علاقة سببية مباشرة بين النظرية والفعل . فكلاهما ينتج عن عواطف أساسية تبدو في الفعل بطريقة دائمة أو ثابتة ، في حين تتجلى العواطف على مستوى النظرية أو التبرير العقلي ، على نحو غير منظم : والواقع أن كل نمط سلوكي يستند إلى نظرية معينة ، إلا أن التبرير النظري لكل حالة ملموسة يتحدد بطريقة فريدة ، ولذلك فهو لا ينطوي على قيمة كبيرة في تحليل السلوك . ولقد كانت هذه النتيجة قضية رئيسية في علم الاجتماع عند باريتو .

ويرى باريتو أن هناك ست فئات أساسية من الرواسب (وكل فئة تضم عددًا من الفئات الفرعية) . وهذه الفئات هي : أولاً : غريزة التكامل ، وتعنى القدرة على الربط بين الأشياء . ثانياً : راسب استمرار التجمعات ودوامها ، ويشير ذلك إلى الاتجاه المحافظ . وثالثاً : راسب ظهور العواطف أو تجليها في أفعال خارجية والتي يدخل في نطاقها صياغة التبريرات العقلية ، أو التعبير عن الذات ، رابعاً : راسب الألفة الاجتماعية Sociability ، أو الدافع نحو تكوين مجتمعات وفرض سلوك محدد . خامساً : راسب التكامل الشخصي ، وهو الذى يعمل على إتيان أفعال تعمل على

استعادة التكامل إذا طرأ عليه تغيير مثل الأفعال التي تعتبر مصدراً للقانون الجنائي .
سادساً : الراسب الجنسي . ومن الملاحظ أن هذه الرواسب تتداخل مع بعضها في الحياة الاجتماعية بصور مختلفة . فتحقيق التكامل بين راسبي التوازن واستمرار الجماعات - مثلاً - يعمل على إيجاد قوى مركبة ذات أهمية اجتماعية كبيرة ترتبط بعواطف واضحة وقوية من النوع الذي يمكن أن نطلق عليه مصطاحاً غامضاً هو « مثال العدالة » .

والواقع أننا لا نكاد نعثر على تفسير أو تبرير يلائم تصنيف باريتو للرواسب . فالفتة السادسة وهي راسب الجنس تبدو غير متجانسة ، بحيث إنها بحاجة إلى أن تستكمل منطقياً براسب آخر هو الجوع . بينما الفتات الثالثة حتى الخامسة ترتبط بميل الأنساق الاجتماعية إلى الاحتفاظ بحالة توازنها واستعادته . أما الفتتان الأولى والثانية فنلاحظهما من خلال انتشارهما بين الناس ، كما أوضحنا ذلك . ولقد ذهب أحد المهتمين بدراسة باريتو إلى أن تصنيفه هذا يمثل « عملاً جاداً وهاماً لواحد من الرواد »^(٤) . وعلى الرغم من الإضافات والتعديلات التي أدخلت على هذا العمل الهام إلا أنه من غير المتوقع أن يحاول الباحثون تطوير هذا الجانب من أعمال باريتو نظراً لما ينطوي عليه من أخطاء واضحة .

ولقد كان تصنيف باريتو للرواسب معتمداً إلى حد ما على دراسته لبيانات مستمدة أساساً من مؤلفين قدامى . فقد ذهب إلى أن هناك تراثاً هائلاً يصور الحياة الواقعية عموماً ، وبالتالي فالتركيز على دراسة هذا التراث الكلاسيكي لا يفسح مجالاً للتحيز . ولما كانت الرواسب هي القضايا الدائمة والعامة ، فمن اليسير اشتقاقها من التحليل الدقيق للتراث الكلاسيكي . وكل عنصر نختاره من هذه المصادر يتعين أن نفسره منذ البداية بأنه مظهر لعاطفة معينة ، ومن ثم نخضع العناصر الجزئية للمقارنة ، ثم تؤلف مجموعات من العناصر المتشابهة فتات محددة أو فتات فرعية . والواقع أن هذا الإجراء (والذي يصعب اعتباره خطوة متقدمة على ما يعرف الآن بتحليل المضمون المستخدم في الدراسات الإمبريقية للاتصال ، وإن كان يماثله في أهدافه) هو أقرب شيء للمنهج الاستقرائي يمكن أن نعثر عليه في أعمال باريتو .

أما تحليل باريتو للمشتقات فكان أقل تفصيلاً من معالجته للرواسب . فالمشتقات — كما أوضحنا — هي تجليات أو مظاهر سطحية ، أو تفسيرات لقوى كامنة في الحياة الاجتماعية . وبعد أن نظر باريتو في البداية للمشتقات من منظور يعكس الطابع الدائى لهذه التفسيرات ، لخص أربع فئات أساسية من المشتقات على النحو التالى : أولاً : مشتقات التوكيد ، والتي تؤكد الواقع والعواطف . ثانياً : مشتقات السلطة ، سواء تعلقت بالأفراد أو الجماعات أو العادات أو القوة الإلهية . ثالثاً : المشتقات المتصلة بالمبادئ والعواطف العامة (والتي تعمل كذلك على المحافظة عليها) . وأخيراً : مشتقات خاصة بالبراهين اللفظية ، مثل الاستعارات الأدبية والمماثلات . ولقد أوضحت الأمثلة المختلفة التى قدمها باريتو لهذه الأنواع العديدة من التفسيرات اللفظية للسلوك إمكانية تداخل هذه الفئات . ومع ذلك ، فليست هناك علاقة ارتباط وثيقة بين فئات الرواسب — التى عرضناها من قبل — وبين المشتقات ، فكلاهما مستقل عن الآخر .

دورة الصفوة :

يرى باريتو أنه على الرغم من أن الرواسب تتحقق عمومًا في كافة المجتمعات والظروف ، إلا أنها لا تنتشر بين الأفراد على نحو منظم ، كما أن توزيعها النسبي في المجتمعات ، وخلال فترات التاريخ يخضع كذلك للتغير . وقد أفاض في مناقشة التغير الاجتماعى المرتبط بالفئتين الأوليين للرواسب (غريزة التكامل واستمرار التجمعات) بوجه خاص . ومن ثم انتهت به دراسته إلى صياغة نظريته عن دورة الصفوة Circulation of Elites ، والتي تشكل إحدى القضايا النظرية الرئيسية في علم الاجتماع عند باريتو . ويتألف الصفوة من الأفراد الذين يتميزون بقدرة عالية على الأداء في مجالاتهم المتخصصة . وهناك فئتان أساسيتان من الصفوة هما : الصفوة الحاكمة التى تضم الأفراد الذين يؤدون دوراً بارزاً في ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ثم الصفوة غير الحاكمة التى تتألف من أفراد لديهم القدرة ، وليسوا في مراكز قوة . ويحتل تباين انتشار الرواسب بين الصفوات أهمية خاصة بالنسبة للمسائل الاجتماعية يفوق مدى انتشارها بين الجماهير^(٥). وفي ضوء مبلغ سيطرة

(٥) هذه وجهة نظر تبدو متفقة بوجه خاص مع الفاشية .

الرواسب على الطبقة الأولى أو الثانية ، نستطيع أن نميز بين نوعين من الأفراد : الأول يمثل المفكرون ، Speculators والثاني يمثل المحافظون Rentiers^(٦) . وحينما يسيطر المفكرون على الصفوة الحاكمة ، يمر المجتمع بتغير سريع نسبياً ، بينما يكون التغير بطيئاً حينما يسيطر عليها المحافظون ، ويذهب باريتو إلى أنه يوجد لدى الصفوة ميل طبيعي نحو التناوب بين النوعين في شغل مراكز القوة السياسية . فحينما لا تشغل إحدى هاتين الطبقتين مركز الحكم ، تتجلى دائماً سمات تفوقها ، بينما على العكس من ذلك : تتضح باستمرار جوانب النقص في الطبقات الحاكمة . فإحدى الصفوات إذن – ولتكن مثلاً صفوة المفكرين – ترتكب دائماً أخطاء واضحة ، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة استبدالها بطبقة المحافظين . ولكن هذه الطبقة الجديدة حينما تحتل مركز القوة السياسية ، تكشف بدورها عن أخطائها وجوانب ضعفها ، فتفسح المجال لطبقة المفكرين .

وهكذا تبدو أمامنا نظرية دورية للتغير الاجتماعي ، بحيث يكون للدورة وجهان أساسيان أحدهما تقدمي والآخر محافظ . فالتاريخ إذن – كما يؤكد باريتو – هو « مقبرة الأرستقراطيات » (ص رقم ٢٥٣) . ولقد أمكن التدليل على هذه النظرية – التي تشبه نظرية سان سيمون في ضرورة تكرار الفترات الهامة – على طريق أمثلة مستمدة من التاريخ القديم والتراث الكلاسيكي . بيد أن هذه الأمثلة (كما أشرنا إلى ذلك في معرض حديثنا عن سبنسر) لا تشكل دليلاً منطقيّاً . وحينما لا تتحقق هذه الأدلة ، يصبح من العسير أن نجد سبباً قوياً لأن نمنح هذه النظرية صدقاً عاماً ، وذلك على أساس أعمال باريتو نفسه .

والملاحظ أن تحليل باريتو لدورة الصفوة ، قد ترك تأثيراً كبيراً على العلماء الاجتماعيين المهتمين بدراسة طبيعة « الطبقات الحاكمة » ووظائفها ، وكذلك الأنواع الأخرى من الصفوات ، ومن الذين أولوا اهتماماً خاصاً بدراسة الصفوة نذكر سان سيمون ، وموسكا Mosca صاحب الكتاب الذائع الصيت « الطبقة الحاكمة » The Ruling Class ؛ وبعض الدارسين المحدثين من أمثال هارولد لازويل Lasswell ، والمرحوم

(٦) تشير كلمة rentier بالفرنسية إلى الشخص الذي ينشد الأمن دائماً ، وبالتالي يستثمر مدخراته في شراء السندات المالية .

س . رايت ميلز Mills ، وت . ب . بوتومور Bottomore ، وسوزان كيلر Keller . وبالرغم من أن كتابات باريتو عن الصفوة كانت تعتمد — إلى حد كبير — على « الحدس » ، وأنها لم تكن متسقة — في بعض الأحيان — مع القواعد العلمية التي تبناها ، إلا أنها لا تزال حتى الآن موضعاً للاهتمام سواء من جانب علماء السياسة أو علماء الاجتماع^(٧) .

تلخيص وتقويم :

ما هي في إيجاز الإجابات التي قدمها باريتو للمشكلات الرئيسية في النظرية السوسيولوجية ؟ لقد نظر باريتو إلى المجتمع باعتباره نسقاً يحقق توازناً ، وأن العناصر المادية لهذا النسق تتألف من الأفراد ، الذين يتعرضون لعدد محدود مما أطلق عليه « القوى » ، بحيث إن هذه القوى التي تتكون — في المحل الأول — من العواطف والرواسب ، هي التي تحدد وضع النسق الاجتماعي . إلا أنه من الواضح أن هذا التصور لا يمنح للثقافة إلا دوراً ضئيلاً جداً . ووفقاً لهذا التصور تصبح الوحدة الأساسية للتحليل السوسيولوجي — في نظرية باريتو — هي المظهر الفريد للقوى الكامنة التي تتميز بالدوام . ومعنى ذلك أن التحليل ينصب — في المحل الأول — على الرواسب ، التي يعتبرها تجليات أو مظاهر لظواهر نفسية بيولوجية غير معروفة .

ويرى باريتو أن مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع هي مظهر للمشكلة العامة الخاصة بالعلاقة بين الجزء والكل في أية نسق . وتتسق وجهة نظره هذه مع الاتجاه الوظيفي ، فأى تغير يطرأ على أجزاء النسق يؤثر في الكل ، وعكس ذلك صحيح .

والواقع أن وجهة النظر هذه تنسجم مع رفض باريتو لكل صور التفسير السوسيولوجي القائم على عامل واحد ، والذي يختزل تفسيرات الحياة الاجتماعية إلى عوامل أو أسباب بعينها . ومع ذلك فقد قدم إلينا عدداً محدوداً من العوامل التي اعتقد أنها تحدد وضع

(٧) انظر على وجه الخصوص James H. Meisel, *The Myth of the Ruling Class: Gaetona Maosca* and Elite (Ann Arbor : University of Michigan Press, 1962); Harold D. Lasswell et al., *The Comparative Study of Elites* (Stanford: Stanford University Press, 1952); T. B. Bottomore; *Elites and Society* (New York : Basic Books, 1964); Suzanne Keller, *Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society* (New York : Random House, 1968); and S.E. Finer, *The Sociological Writings of Vilfredo Pareto* (New York : Praeger, 1966).

المجتمع والتغير الاجتماعى . فبالنسبة للتغير ، نجد أنه يؤكد فكرة وجود وانتشار رواسب معينة ، أو الميل نحو التصرف بأساليب معينة ، ويقصد بها تلك التى تتحقق لدى الصفوة الحاكمة ، وإذن فالتغير الذى يطرأ على الصفوة يبدو كما لو أنه نتيجة لضرورة داخلية .

ولم يقدم باريتو تعريفاً للعلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، ولكنه أكد أن علم الاجتماع يجب أن يعتمد على المنهج التجريبي المنطقي ، وهو المنهج الذى يتطلب القيام بملاحظات منظمة ، والخروج منها باستنتاجات منطقية . إلا أن ما أضعف هذا الاتجاه — عنده — هو ميله نحو التخلي عن الملاحظة ذاتها ، والاكتفاء بمجموع عواطف الآخرين حول الوقائع ؛ وهذا بدوره جعله يبتعد عن الأسلوب الاستقرائى ، ويستخدم بدلا منه أطراً تصنيفية قائمة على الحدس .

ولقد أدت هذه الخصائص إلى جعل دراسة وتفسير الكتابات النظرية التى قدمها باريتو مسألة بالغة الصعوبة فمن المؤكد أن كتابه « المقدمة » يضم مجموعة كبيرة من القضايا العامة حول مختلف جوانب الواقع الاجتماعى والثقافى ، واتى يمكن أن تشكل منبعاً غنياً للفروض والأفكار الصالحة فى دراستنا الحديثة للبناء الاجتماعى والتغير . إلا أنه بالرغم من ذلك فليس ثمة ميل واضح نحو الاهتمام بالإفادة من أعمال باريتو فى هذا المجال ، إلا إذا استثنينا من ذلك الدراسة الرائدة فى علم الاجتماع الصناعى ، التى تضمنها كتاب « الإدارة والعامل * » Management and The Worker لروثلسبيرجر F.J. Roethlisberger ووليم ديكسون W.J. Dickson^(٨) وبعض التحليلات النظرية الحديثة للصفوة^(٩) .

* للتعرف على أهمية هذه الدراسة فى تطوير اهتمامات علم الاجتماع الصناعى من حيث موضوع البحث والنظرية ، انظر : محمد الجوهري ، ومحمود عوده ، ومحمد على محمد ، والسيد الحسينى ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ (المترجم)

(٨) F.S. Roethlisberger and W.J. Dickson, Management and the Worker (New York : Science Eds., 1904).

(٩) For example, Bottomore, op. cit., especially Chap. 1, and Keller, op. cit., especially, Chaps. 1 and 10.

ولقد أفادت هذه الدراسة لمصنع هاوثورن التابع لشركة ويسترن إليكتريك بولاية إلينوى من نظرية باريتو فى التوازن . انظر فى ذلك بالذات ص ٢٧٢ (هامش) وصفحات ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

أما مساهمات باريتو الأساسية (والتي لم يطبقها كما رأينا) فتلخص في تأكيده لضرورة خضوع علم الاجتماع للمتطلبات العلمية ، وتصوره للمجتمع كنسق يحقق توازناً دينامياً . وفيما يتعلق بهذا المفهوم الأخير ، نجد أن القضايا التي قدمها باريتو بصدد ميل الأنساق الاجتماعية نحو استعادة توازنها إذا ما طرأ عليها اختلال ، بالإضافة إلى العوامل التي تسهم في تحديد ظروف الأنساق الاجتماعية ، وأهمية السلوك غير المنطقي في الحياة الاجتماعية ، والطابع الدوري للتغير الاجتماعي ، الذي يتميز بوجود فترات تغير بطيء ، تتبعها تعديلات سريعة ؛ كل هذه القضايا يمكن اعتبارها صياغات جديدة تتسق عموماً مع الظروف الواقعة .

بيد أن تحليل باريتو للقوى الداخلية في الحياة الاجتماعية ، وبخاصة اختزاله لهذه القوى إلى رواسب فقط ، لم ينطو على فائدة كبيرة ، ففي نهاية التحليل نلاحظ أن تفسير باريتو (والذي يعتبر هو ذاته من المشتقات) للوقائع الاجتماعية ، ينهض على نظرية نفسية - بيولوجية لشيء شبيه جداً بالغرائز . ومن المعروف في الوقت الحاضر أن أي تفسير من هذا النوع للفرد أو للسلوك الاجتماعي ، قد أصبح تفسيراً مضللاً ، نظراً للدور الشامل الذي تلعبه الثقافة ، والعوامل النظامية في السلوك الإنساني .

غير أننا حتى إذا حاولنا أن نعتبر معالجة باريتو للعواطف والرواسب مرتبطة بالسلوك المكتسب (المتعلم) بدلا من الغرائز ، فإننا نلاحظ أن الطريقة التي اتبعها في تحديد هذه القوى كانت تنطوي على أخطاء واضحة . فقد لاحظ الفيلسوف نورثروب Northrop « أنه ليس هناك اعتماد على حالات سيكولوجية مباشرة يستطيع أن يفيد منها عالم النفس الاستبطاني المدرب » ، بل إن السمات السيكولوجية التي أشار إليها باريتو « كانت في المرتبة الثانية أو الثالثة ، وقد خلعها على الفرد بينما هي لا تمثل - في الوقت الذي أجرى فيه باريتو ملاحظاته - إلا مجرد أوهام تعيش في خياله . . . ومعنى ذلك أن باريتو لم يحاول - ولو مرة واحدة - أن يبتعد عن التأمل في محاولته للحصول على وقائعه »^(١٠) .

F.S.C. Northrop, The Logic of the Sciences and the Humanities (1947),

(١٠)

p. 270.

للوقوف على تقويم لأعمال باريتو انظر الفصل الخامس عشر بأكمله .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن باريتو قد جشم نفسه مؤونة القيام بأكثر المهام صعوبة . ويتمثل ذلك في تمييزه بين الرواسب الأساسية المحددة ، وبين المشتقات غير الحقيقية اللامحدودة . ومن الواضح أن أداء هذه المهمة يقتضى تحديد المشتقات المتصلة بكل موضوع ، بينما المعايير التي يمكن الاحتكام إليها في ذلك لم تكن واضحة . كما أن الإجراءات المستخدمة في تحديد الرواسب النوعية التي تبدو هذه المشتقات مظاهر لها ، لم تكن دقيقة ومحددة . بل إننا نلاحظ عمومًا أن أعمال باريتو ذاتها ، كانت بعيدة تمامًا عن الشروط العلمية ، التي كان يدعو إليها بقوة ووضوح .

والواقع أن معالجته للرواسب والمشتقات — والتي كانت تشغل جزءاً كبيراً من كتابه « المقدمة » — كانت أضعف جانب يضمه هذا العمل . ومع ذلك فنحن نجد في هذا العمل عديداً من الاستبصارات الدقيقة والأفكار الرائدة ، التي يمكن أن توحى ببحوث لاحقة . وقد رأينا — فيما سبق — كيف يمكن الاستفادة من الصياغات النظرية التي قدمها باريتو — وبخاصة تصوره للنسق الاجتماعي على أنه يحقق توازنًا ديناميًا — الذي ظل إسهامًا رئيسيًا في النمو المتراكم للنظرية السوسيولوجية .

الفصل الرابع عشر

ماكس فيبر

لعل أهم ما يميز نمو النظرية السوسيولوجية في الربع الأول من القرن العشرين ، ذلك الاتجاه السيكولوجي الذي سيطر على علم الاجتماع ، والذي تطور ونما في أقطار مختلفة ، متمثلاً في أعمال ثلاثة من الدارسين ، أشرنا من قبل إلى الإسهامات التي قدمها اثنان منهم هما : الاتجاه السلوكي المعتدل والمرتبط بالاتجاه الثقافي عند توماس Thomas ، وأعمال باريتو Pareto وخاصة ما تعلق منها بموضوع الغرائز . ويتعين علينا الآن أن نتناول الدارس الثالث الذي أثر في نمو النظرية السوسيولوجية خلال تلك الفترة تأثيراً واضحاً ، وهو ماكس فيبر Weber ، والذي يتخذ علم الاجتماع عنده طابعاً ذاتياً ، بالرغم من تأكيده للعناصر العقلية التي ينطوي عليها نشاط الإنسان عموماً .

فيبر وأعماله :

ينتمي ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) إلى أسرة موسرة . ولقد درس في مطلع حياته القانون والاقتصاد ، حيث أظهر فيهما تفوقاً ملحوظاً . أما والده فكان سياسياً نشطاً ، ظل لعدة سنوات عضواً في البرلمان الألماني (الريخستاخ) ، متتمياً إلى الحزب القومي الليبرالي . وفي سنة ١٨٩٣ عين ماكس فيبر أستاذاً للاقتصاد في جامعة فرايبورج Freiburg ، ثم انتقل بعد ذلك إلى وظيفة مماثلة في هايدلبرج Heidelberg . وفي سنة ١٩٠٠ أصيب بانحيار عصبي حاد ، أقعده عن نشاطه الأكاديمي ، ولم يستطع العودة إلى التدريس إلا في سنة ١٩١٨ ، حينما سافر إلى فيينا ، ثم إلى ميونخ بعد ذلك . ولقد توفي فيبر في سنة ١٩٢٠ ، في وقت بلغت فيه مواهبه وقدراته أقصى درجات نضجها .

والواقع أن فيبر لم يكن كسولاً خلال السنوات التي توقف فيها نشاطه الأكاديمي . فقد مكنته موارده المالية الخاصة من السفر إلى خارج ألمانيا مرات عديدة ؛ ففي سنة

١٩٠٤ زار الولايات المتحدة ، واهتم بالتعرف على البحوث التي تجرى فيها . كذلك كتب فيبر عدداً من الدراسات والمقالات ، نشر كثيراً منها في مجلة أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik ، حيث كان من أكثر ممثلي الكتابات الألمانية في العلوم الاجتماعية فيها . وبالإضافة إلى ذلك أسهم فيبر بمقالات مختلفة نشرت في الصحف المختلفة ، كما عمل بنشاط في مجال السياسة . ويلاحظ أن آراءه السياسية كانت ليبرالية الطابع ، بحيث يمكن القول إنها كانت تعكس وجهة النظر السائدة في أسرته . ولقد عارض فيبر مسألة الخدمة العسكرية البحرية غير المفيدة التي كانت سائدة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، ودافع عن السلام القائم على المفاوضات . وبانتهاء الحرب أصبح فيبر أحد أعضاء اللجنة المشكلة لإعداد مذكرة عن مجرمي الحرب ، والتي قدمت إلى مؤتمر السلام في باريس ، ثم أصبح بعد ذلك عضواً في اللجنة التي قدمت مشروع دستور فايمار Veimer . وباختصار يمكن القول إن حياة فيبر كانت تنقسم قسمة عادلة بين العلم والسياسة .

والواقع أن كثيراً من كتابات فيبر لا تنتمي إلى ميدان الاجتماع بنطاقه المعروف ، فأغلبها يعالج مشكلات ملموسة أكثر مما يعالج موضوعات أساسية في النظرية العامة لعلم الاجتماع . ومع ذلك فقد كان فيبر يتمتع بقدرات تحليلية فائقة ، مكنته من تقديم إسهامات خطيرة إلى النظرية في علم الاجتماع ، وذلك من خلال دراسته المتعمقة لهذه المشكلات ، بل ولقد أسهم في النظرية بدراسته لمشكلات وموضوعات لا ترتبط بشكل مباشر بالنظرية .

ولقد توفي فيبر قبل أن يتم مؤلفه الأساسي الذي يدخل في ميدان النظرية السوسيولوجية ، وهو « الاقتصاد والمجتمع » Economics and Society ، لذلك كانت إحدى المهام الصعبة في سنة ١٩٢٢ ، جمع شتات هذا المؤلف ، بعد أن تركها فيبر في صورتها المبدئية . وفي هذا العام أيضاً جمعت كتاباته المنشورة في المجلات العلمية وبعض الكتابات الأخرى ، ثم ظهرت بعد ذلك في شكل مؤلفات تحتوى على « مقالات مجمعة » Collected Papers . ومن هذه المؤلفات ثلاثة : تتناول علم الاجتماع الديني ، ومؤلف يدرس التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، ومؤلف يعالج علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية ،

وأخيراً مؤلف يتناول ما نطلق عليه اليوم « علم الاجتماع المعرفي » . ومن المؤكد أن هذه المؤلفات بتنوعها الواضح ، تعكس لنا تعدد اهتمامات فيبر واتساعها .

مصادر علم الاجتماع عند ماكس فيبر :

يصعب فهم الإسهام الذى قدمه ماكس فيبر ، دون الإشارة إلى المناخ الفكرى — وخاصة الفلسفى والعلمى منه — الذى ساد ألمانيا فى مطلع القرن العشرين . فقد كانت النظرية الماركسية تشكل جزءاً من هذا المناخ ، فضلاً عن انتعاش الفلسفة الكانطية التى أكدت بطبيعتها وجود فارق شاسع بين عالم الظواهر المادية وعالم « الروح » Spirit الذى يبدو أساساً فى القيم . ففىما يتعلق بالعالم المادى ، ساد الاعتقاد بأن العلوم الطبيعية تستطيع — بل يتعين عليها — أن تصوغ « القوانين التى تنظم الظواهر الطبيعية » ، والقواعد التى تحكم الانتظام الثابت والدائم Invariant uniformities وإذا كان العلم يستطيع إدراك الحالات والعمليات المتعلقة بالعقل البشرى ومعرفتها عن طريق « فهمها » من داخلها ، فإنه لا يستطيع أن يدرك الانتظام فى عالم « الروح » . ومن ثم يتعين عليه أن يقصر اهتماماته على الوصف الدقيق للأحداث وتقويمها ، ثم الكشف عن تنابعها الذى يتخذ أشكالاً متميزة .

والواقع أن هذا الاتجاه الفلسفى لم يمنع تونيز وزيمل — كما رأينا من قبل — من إقامة نماذج سوسيولوجية تشبه النماذج السائدة فى العلوم الطبيعية . فلقد حاول كل من هذين العالمين صياغة « قوانين » ، كما قدما تصنيفات طوبولوجية : فتونيز طور تصنيفاً للجتماعات الاجتماعية ، وزيمل قدم تصنيفاً للعلاقات والعمليات الاجتماعية . يضاف إلى ذلك كله أن هناك اتفاقاً واضحاً بين أعمالهما ، مصدره تأكيدهما لفكرة النظام Order فى الوقائع الاجتماعية .

ولقد بذل فيبر جهداً عظيماً لكى يتغلب على التعارض القائم بين العلم الطبيعى والعلم « الروحى » Spiritual ، ولكى ينشئ نسقاً سوسيولوجياً يحتفظ بأكبر عدد ممكن من العناصر القيمة التى ينطوى عليها هذان الاتجاهان . ولقد سلم فيبر — بادئ ذى بدء — بأن العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية اختلافاً شديداً ، فى الأخيرة تتجه الاهتمامات الإنسانية نحو الضبط Control ، بينما تتجه هذه الاهتمامات

في العلوم الاجتماعية نحو التقويم Valuation . وبهذا المعنى يصبح مفهوم الثقافة ذاته مفهوماً قيمياً ، كما تصبح الوقائع الإمبريقية بالنسبة لنا ثقافة ، لأننا نربطها دائماً بالقيم . وإذن فصدق القيم يعتبر من قبيل الإيمان والاعتقاد ، وليس من قبيل المعرفة . واستناداً إلى ذلك ، ذهب فيبر إلى أنه يتعين على العلوم الاجتماعية أن تدرس القيم بشرط ألا تفصل عنها المعايير والمثاليات التي تشتق منها الموجهات التي تضبط السلوك الواقعي . ومعنى ذلك أنه يجب أن تكون العلوم الاجتماعية – بما في ذلك علم الاجتماع والتاريخ – متحررة من القيمة Value - Free

ومن المؤكد أن فكرة تباين الأنساق القيمية واختلافها عبر الزمان والمكان ، كانت فكرة سائدة في الوقت الذي كتب فيه فيبر أفكاره هذه . فلما كانت العمليات الثقافية تخضع دائماً لتغير مستمر ، فمن الطبيعي إذن أن يخضع موضوع العلوم الثقافية بدوره للتغير . ومع ذلك نجد فيبر يصر دائماً على ضرورة إنشاء علم منظم تعميمي للثقافة ، وهذا يتطلب – بطبيعة الحال – أن يكون العلم الاجتماعي علماً إمبريقياً يدرس الوقائع الملموسة .

ولقد كان لأفكار فيبر هذه تأثير عميق على بحوثه وفكره بوجه عام . فبالرغم من تمتعه بقدرات نظرية خارقة في علم الاجتماع ، إلا أنه لم يخاطر بتقديم تعميمات واسعة تنسحب على الأنساق الثقافية الملموسة : بل كانت اهتماماته موجهة – بصفة خاصة – نحو المجتمع والثقافة اللذين يعيش داخلهما . لذلك نجد أن أعماله الأساسية كانت مقصورة على دراسات تناول نشأة وتطور النظم السياسية والاقتصادية والقانونية ، والدينية ، في العالم الغربي . والواقع أن فيبر لم يقصر اهتماماته على هذه الأمور ، بل قدم لنا طائفة من الاستنتاجات المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين نشأة الرأسمالية الحديثة ونمو البروتستانتية وطبيعتها ، محاولاً اختبار هذه الاستنتاجات على مواقف يمكن مقارنتها في حضارات أخرى . وفي هذا المجال قدم لنا فيبر بحوثاً قيمة عن الحضارات الصينية ، والهندوكية ، واليهودية (حيث تختلف فيها الأنساق الدينية والفلسفية) . ولقد أكدت بحوثه هذه كثيراً من النتائج التي حصل عليها من دراسته لتطور الحضارة الغربية عموماً .

ومن الواضح أن الدراسات المقارنة التي أجراها فيبر ، قد مكنته من التخلي عن

تشككه القديم في إمكان ظهور علم الاجتماع العام . لذلك نجده يختتم حياته العلمية بكتابة مؤلفه الشهير « الاقتصاد والمجتمع » ، والذي أشرنا إليه من قبل . والملاحظ أن الجزء الأول من هذا المؤلف يقدم لنا نظرية سوسيولوجية عامة تستطيع أن توجه العلم النظري المجرد .

ولنا بعد ذلك أن نتوقع وجود فروق واختلافات بين وجهات النظر التي عبر عنها ماكس فيبر في أعماله الأخيرة الناضجة ، وتلك التي عبر عنها في أعماله الأولى ، ولكن الشيء المطمئن هو أن هذه الفروق والاختلافات لا تمس في الواقع جوهر أفكاره . فلقد كانت أعماله الأولى بمثابة تمهيد للأعمال التي قدمها فيما بعد . لذلك قد يكون من الصواب - لكي نفهم النسق الفكري الذي قدمه فيبر - أن نأخذ في اعتبارنا كل أعماله السوسيولوجية التي قدمها خلال حياته العلمية .

ولقد حاول فيبر أن يفيد من النسق السوسيولوجي الذي أقامه ، مستعيناً في ذلك بالإمكانات التي يمكن أن تقدمها العلوم الطبيعية والعلوم « الروحية » ؛ فذهب إلى أن تحقق أعلى مستوى لفهم الظواهر الاجتماعية ممكن ، إذا ما كان هذا الفهم سببياً بدرجة كافية ، وملائماً على مستوى المعنى ، وتتطلب هذه القضية في الواقع تحليلاً لثلاثة تساؤلات أساسية : الأول : ما هو الفهم السببي الملائم ؟ Causally Adequate Understanding والثاني : ما هو الفهم الملائم ذو المعنى Meaningfully Adequate Understanding والثالث والأخير : كيف يرتبط الاثنان فيما بينهما .

الفهم السببي والعملية التاريخية :

يجيب فيبر على التساؤل الأول بقوله : إن تفسير تتابع الأحداث يكون تفسيراً سببياً بدرجة ملائمة ، إذا أسلمتنا الملاحظات إلى تعميم يؤكد حدوث تتابع الأحداث بنفس الطريقة . ومثل هذا التعميم - كما يذهب فيبر - يجب أن يستند إلى أساس أو سند إحصائي كلما كان ذلك ممكناً . أما الظواهر التي يصعب وصفها وتفسيرها إحصائياً ، فتخضع لطريقة أخرى تتمثل في مقارنة أكبر عدد ممكن من العمليات المتماثلة سواء التاريخية منها أو المعاصرة ، والتي قد تختلف عن بعضها فقط في العامل موضوع الدراسة .

والواقع أن أغلب الدراسات التي قدمها فيبر تستند إلى التحليلات والمقارنات التاريخية ، وإن كانت هناك اختلافات واضحة في طبيعة هذه المقارنات واتجاهاتها . ولقد حاول فيبر في مطلع حياته اختبار القضية الأساسية التي تنهض عليها الماركسية ، وهي أن كل الظواهر الثقافية — بما في ذلك الدين — تخضع لتحديد القوى الاقتصادية . فماركس يذهب إلى أن الإصلاح البروتستانتي كان نتاجاً لظهور الرأسمالية . وحينما قرر فيبر اختبار هذا الفرض ، حصل على نتائج مختلفة . لذلك كانت بحوثه هذه والشكل المنطقي الذي ارتكزت عليه ، تمثل جزءاً أساسياً من الاختبار الذي قدمه . ونظراً للأهمية التي تحتلها هذه النقطة في فكر فيبر ، فإننا سنحاول مناقشتها بمزيد من التفصيل والإيضاح .

فالرأسمالية — كما يذهب فيبر — هي نسق من المشروعات الهادفة إلى الربح ، والتي ترتبط فيما بينها في شكل علاقات سوقية Market Relations . والرأسمالية بهذا المعنى نمت وتطورت عبر التاريخ في أماكن كثيرة وأزمان مختلفة . ولكن الرأسمالية الحديثة تختلف عن أشكال الرأسمالية القديمة بما تتميز به من طابع عقلي وتنظيم رشيد للعمل الحر . فكيف إذن ظهر هذا الشكل الحديث من الرأسمالية ؟ يؤكد فيبر — بداءة — أن مشكاة الظهور الأولى للظاهرة تتميز عن النمو اللاحق لها ، طالما أن النسق الاجتماعي العام قادر على تأكيد ذاته . ثم يذهب بعد ذلك إلى أن ظهور الرأسمالية الحديثة قد خضع للتأثير الذي أحدثه ظهور الأخلاق البروتستانتية وخاصة الكالفنية . ويخلص فيبر من ذلك إلى فرض مبدئي مؤداه : أن المناطق الألمانية المعاصرة التي تسود فيها البروتستانتية أكثر ثراء من تلك التي تنتشر فيها الكاثوليكية . ثم يحاول بعد ذلك اختبار هذا الفرض ، فيكشف عن وجود ارتباط بين نمو الرأسمالية الحديثة والبروتستانتية . ولا شك أن الاستدلال الذي استند إليه فيبر يشبه — إلى حد كبير — طريقة التغيرات المتلازمة Concomitant Changes التي يستخدمها العلماء الاجتماعيون المحدثون . ولكن فيبر أراد أن يكون هذا التلازم شاملاً للعلاقة السببية ، وذلك بتطبيق طريقة الاتفاق Method of Agreement ، كما سنرى فيما بعد ؛ ثم قدم بعد ذلك تفسيراً ملامئاً على مستوى المعنى ، وانتهى — بعد دراسة تاريخية مستفيضة — إلى أن الرأسمالية الحديثة لم تظهر كنتيجة لضرورة اقتصادية داخلية ، بل ظهرت عن طريق الدفع

الذى مارسته قوة خارجية ، هي الأخلاق الدينية المتمثلة في البروتستانتية ، وخاصة المذهب الكالفنى . وإذن فحددًا المقارنة هنا هما : روح الرأسمالية الحديثة ، وروح البروتستانتية . أما إصلاح « الروح » هنا فيشير إلى نسق من غايات السلوك الإنسانى . والرأسمالية الحديثة لا تركز على الفكرة المبدئية التى تدعو إلى التملك أو الإنجاز ولكنها تمثل فى الواقع نشاطًا عقليًا رشيداً Rational ، فى الوقت الذى تؤكد فيه الانتظام والنظام ، فضلاً عما تتسم به من تسلسل رئاسى فى التنظيم . وهى بالإضافة إلى ذلك تعتبر أن أداء السلوك الذى يعبر عن التملك أو الإنجاز ضرب من العمل الذى يتخذ عمومًا شكل المهنة أو الحرفة ، والرأسمالية — فوق ذلك كله — تؤكد أهمية النجاح فى ذاته ، ولا تؤكد الاستمتاع الذى يتيح النجاح الاقتصادى .

أما الأخلاق البروتستانتية ، فهى وإن كانت لا تشجع مباشرة التملك أو الإنجاز . إلا أنها تؤكد ضرورة الخلاص Salvation . فالكالفنية تذهب إلى أن الخلاص يعتمد على المصير الذى تحدده مشيئة الله . ومعنى ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يفعل شيئًا من أجل أن يحقق هذا الخلاص . ولما كان الخلاص يمثل بؤرة الحياة الدينية للإنسان ، فإن الإنسان سيسعى — بالضرورة — إلى معرفة ما إذا كان هو من المختارين أم لا ، لأن النجاح فى الأمور الدنيوية التى ترتبط بالعمل ارتباطًا وثيقًا ، يعد دليلًا قاطعًا على أنه قد أصبح من بين المختارين . وأيًا كان العمل الذى يقوم به الشخص ، فإنه يتحتم أن يرسم نظامًا محددًا وأن يؤديه بطريقة منظمة .

ويعتبر فيبر أن هناك اتفاقًا كبيراً بين غايات كل من السلوك الدينى والعلمانى ، بحيث يمكن القول إن نشأة التوجيه الأخلاقى البروتستانتى كان شرطاً ضرورياً — إن لم يكن كافياً — لظهور الرأسمالية الحديثة . وبعبارة أخرى فإن غايات الفعل فى الأخلاق الكالفنية توجه المؤمنين إلى اتباع سلوك يتفق مع الروح الرأسمالية الحديثة . (ويلاحظ أن روبرت ميرتون Merton — وهو أحد علماء الاجتماع الأمريكىين المحدثين — قد أوضح فيما بعد أن العلم الحديث — شأنه فى ذلك شأن الرأسمالية — يمكن أن يخضع لهذا التوجيه الأخلاقى)^(١) .

(١) انظر على وجه الخصوص : Merton, R., Society, Technology and Society in 17th Century, England Bruges, Belgium; St. Catherine Press. Ltd., 1938.

وبالرغم من أن فيبر قد أيد استنتاجاته ببحوث مستفيضة ، إلا أنه لم يقنع بذلك . فقد قرر دراسة مواقف متشابهة ، ولكنها تختلف فقط في المتغير المستقل موضوع البحث ، وهو الدين . ثم صاغ بعد ذلك سؤالاً مؤداه : ماذا يحدث إذا كانت الظروف العامة ملائمة تماماً لظهور الرأسمالية الحديثة ، باستثناء الأخلاق الدينية ، كما كان عليه الحال في عصر الإصلاح في أوروبا ؟ ولقد تطلبت الإجابة على هذا السؤال اتباع طريقة الاختلاف Method of Difference . لذلك نجد فيبر يهتم بإجراء دراسات تفصيلية عن الصين والهند ، كما أشرنا من قبل . وعلى الرغم من أن فيبر لم يذهب إلى أن أوروبا كانت قريبة من الرأسمالية الحديثة من ناحية ، وأن الصين والهند كانتا في مراحل معينة من تاريخيهما تختلفان فقط فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود الأخلاق الدينية الملائمة لظهور الرأسمالية الحديثة من ناحية أخرى ، على الرغم من ذلك فإنه يمكن القول إن موافقة فيبر على الأهمية السببية الممكنة لعوامل أخرى قد أضعفت إلى حد كبير من قوة استنتاجاته .

ومع أن فيبر قد أوضح أن ارتباط الظروف الاجتماعية غير الدينية والظروف الاقتصادية كان ارتباطاً ملائماً لظروف الرأسمالية في الصين . إلا أن النظام الأخلاقي للكونفوشية لم يكن ملائماً لها . أما في الهند فبينما كانت الظروف العامة ، وبخاصة نظام الطوائف غير ملائمة — كما هو الحال في الصين — إلا أنها كانت تمثل أساساً كافياً لظهور الرأسمالية ، إذا ما استثنينا المذهب الكارمي التقليدي Traditional Karma ، الذي يؤمن بتناسخ الأرواح ، وهي فكرة لا تتسق ولا تسير التطور الاقتصادي الذي تم في العالم الغربي . واستناداً إلى هذه الدراسات وغيرها من الدراسات أكد فيبر أن هناك ظروفاً اقتصادية معينة لا تشجع على ظهور الرأسمالية ، لذلك يتعين توافر ظرف ضروري آخر يتعلق بالعالم الداخلي للإنسان . وبعبارة أخرى لا بد من دخول قوة دافعة معينة تتمثل في القبول السيكلوجي للقيم والأفكار التي تلائم التغير .

هذا ولا يزال العلماء الاجتماعيون يثيرون كثيراً من الجدل حول ما إذا كان فيبر قد استطاع أن يبرهن على قضيته الأساسية التي ذهب إليها . وأياً كان الأمر ، فإن الشيء الذي لا مرية فيه ، هو أن أعماله قد كشفت لنا عن طبيعة الخطوات العلمية الضرورية للوصول إلى فهم سببي ملائم للتتابع التاريخي الذي لا يعتمد على معالجة

إحصائية . وبذلك يمكن القول ، إنه مهد لظهور ما يطلق عليه اليوم «التجربة السوسولوجية»
أو إن شئنا الدقة ، مهد لظهور ما يشبه التجربة Quasi-Experiment

ولقد أدرك فيبر أن الطريقة المقارنة المنظمة التي استخدمها ليست ممكنة التحقيق دائماً في الدراسات الاجتماعية التاريخية . وفي هذه الحالة ، تظهر أداة خطيرة تنطوي على قدر من المجازفة هي « التجربة التخيلية Imaginary Experiment التي تقوم على أساس تخيل بعض العناصر ، واكتشاف مجريات الفعل التي قد تساعد على وجود العوامل موضوع التخييل »^(٢) . ولتوضيح هذه الأداة ، أشار فيبر إلى أعمال أحد المؤرخين البارزين في عصره ، وهو إديارد مير Meyer (١٨٥٥ - ١٩٣٠) ، الذي قام بهذا النوع من التجربة العقلية فيما يتعلق بمعركة ماراثون Marathon ، حيث عرض للآثار المترتبة على « الانتصار التخييلي للفرس »* ، ثم قارنه بالأحداث الواقعية^(٣) . وإذا ما استخدمنا أعمال فيبر كمثال على هذه الطريقة ، أمكننا أن نتساءل : ما هي النتائج والآثار التي كانت ستطرأ على المجتمع الغربي ، إذا لم تكن البروتستانتية قد وجدت بالفعل ؟ ونستطيع أن نشير في هذا المجال إلى تساؤل حديث لا يزال يشغل كثيراً من الدارسين هو هل نستطيع أن نعزل أو نستبعد لينين من تفكيرنا عند دراسة تاريخ روسيا ، ثم نحاول بعد ذلك دراسة النظام السوفييتي الحديث ؟ ومن الواضح أن أمثلة كهذه تشير إلى تجربة عقلية بالغة الصعوبة ، تتطلب تحليلاً منطقياً ، وإعادة بناء تخيلي للأحداث ، ومع ذلك فقد قام بعض المؤرخين وغيرهم بكثير من مثل هذه التجارب .

(٢) Weber, M., The Theory of Social and Economic Organization, T. Parsons, ed.

(New York : Oxford University Press, 1947), P. 97.

ويلاحظ أن هذا المؤلف يمثل ترجمة للجزء الأول من مؤلف فيبر « الاقتصاد والمجتمع » Wirtschaft und Gesellschaft وقد قام بهذه الترجمة بارسونز Parsons وهندرسون Henderson .

* يقصد المؤلف بذلك تخيل مير لأبعاد الانتصار الذي حققه الفرس . (المترجم)

(٣) E. Meyer, Geschichte des Altertums, Vol. III (1901), PP. 420 f.

الفهم على مستوى المعنى والفعل الإنسانى :

يعد تصور فيبر للفهم على مستوى المعنى من الموضوعات التى يصعب استيعابها . ولقد لاحظنا من قبل أن فيبر كان يأمل لعلم الاجتماع أن يحتفظ بميزات العلوم « الروحية » . فضلا عن ميزات العلوم الطبيعية . وهذه الميزات — كما يذهب فيبر — تكمن فى تحقيق ضرب من الفهم يرتكز على الحقيقة التى مؤداها ، أن الكائنات البشرية تكون على وعى مباشر وإدراك تام ببناء الأفعال الإنسانية . وفى دراسة الجماعات الاجتماعية — مثلا — نستطيع أن نفهم Understand الأفعال والمقاصد الذاتية للفاعلين الذين يمثلون أعضاء الجماعات . أما فى العلوم الطبيعية فإننا لا نستطيع أن نفهم — بهذه الطريقة — حركات الدرات ، وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نلاحظ فقط أو نستنتج الانتظام القائم بين هذه الحركات . ولقد عبر روبرت ماكيفر Maciver عن التعارض القائم بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بشكل أكثر وضوحاً حينما قال :

« إن الوقائع الاجتماعية هى فى نهاية الأمر وقائع مُدركة . فحينما نعرف أسباب سقوط حكومة من الحكومات ، أو تحديد سعر من الأسعار ، أو أسباب حدوث إضراب من الإضرابات ، أو انخفاض معدل المواليد فى مجتمع من المجتمعات ، فإن معرفتنا هذه ستكون مختلفة — فى جانب هام وحيوى — عن معرفتنا لأسباب سقوط الأمطار ، أو احتفاظ القمر دائماً بالمسافة التى تفصله عن الأرض ، أو ظروف تجمد السوائل ، أو إفادة النباتات من النيتروجين ، فالوقائع التى من النوع الثانى يمكن معرفتها فقط من الخارج ، أما الوقائع التى من النوع الأول فيمكن معرفتها — إلى حد ما — من الداخل . فلكى نجيب مثلاً على أسباب تحول المواطنين ضد الحكومة ، أو أسباب دعوة نقابة معينة لتنظيم إضراب ، يتعين علينا أن ندخل بأنفسنا إلى مثل هذه المواقف التى نبحثها ، وهذا يتطلب الإلمام بقيم الكائنات البشرية وأهدافها وآمالها ، كما تمارس وجودها فى موقف معين . أما سقوط الأمطار ، أو تجمد السوائل ، فلا يتضمنان قصة داخلية ؛ فنحن ندركهما باعتبارهما ضرباً من البيانات يعبر عنها قانون معين . ونظراً لما تنطوى عليه المسائل الإنسانية من قصص داخلية ، أو بعبارة أخرى ، معان ؛ فإننا فى هذه الحالة لا نحصل إلا على جزء من الحقيقة ، أو نحصل على حقيقة

نسبية . إن الأشياء الوحيدة التي نعرفها كحقائق مستقرة ثابتة هي الأشياء التي لا نفهمها ، والأشياء الوحيدة التي نفهمها هي الأشياء التي تخضع للتغير والتبدل ، تلك التي يصعب معرفتها كاملة « (٤) » .

ولقد كان لتأكيد فيبر للفهم الذاتي دور كبير في اتخاذ قراراً علمياً على درجة بالغة من الأهمية . فقد عرف الفعل Action بأنه سلوك إنساني ، ظاهر أو مستتر ، يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتياً . فالسلوك الذي يخلو من المعنى الذاتي لا ينتمى إلى الدراسة السوسيولوجية المتعمقة . وإذن فعلم الاجتماع — كما يذهب فيبر ، وكما سنشير بعد ذلك — هو العلم الذي يسعى في المحل الأول إلى دراسة الفعل الموجه إلى سلوك الآخرين . أما تأكيد فيبر لفكرة « توجيه السلوك » ، فقد أفاده في التمييز بين علم الاجتماع وعلم النفس . والشئ المهم هنا هو أن فيبر قد أكد أن الفعل الاجتماعي هو ضرب من السلوك يتضمن معنى للفاعل نفسه . ومن الواضح أن هذا الموقف يتعارض إلى حد كبير مع ما تذهب إليه المدرسة السلوكية الأمريكية ، والتي تستبعد أية دراسة للمعاني الذاتية ، بحجة أنها تصعب على الملاحظة ، وتستعصى على التعبير . ومن المعروف أن العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة قد خضعت لتأثير المدرسة السلوكية ، خاصة خلال عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن . ولكن هذا التأثير ما لبث أن تلاشى خلال الفترة اللاحقة على ذلك ، وذلك حينما انتشرت وجهات نظر بعض العلماء أمثال فيبر ، وما كثر ، وزنانيكى ، تلك التي أكدت الدور الذي يلعبه المعنى في الفعل الاجتماعي .

ويذهب فيبر إلى أن « الفهم على مستوى المعنى » يمكن أن يتحقق في صورتين : الأولى تتمثل في الفهم الذي يركز على الملاحظة المباشرة للمعنى الذاتي ، والذي ينطوي عليه فعل يأتيه شخص آخر . فنحن نفهم ما الذي يعنيه شخص حين يقول $2 \times 2 = 4$ ، ونحن نفهم أيضاً المعنى الذاتي للأفعال غير العقلية Irrational التي تصدر عن شخص انتابته حالة غضب أو استياء ، كما يمكننا أن نفهم المعنى الذي يكمن وراء تصوير إنسان بندقية لصيد حيوان . فهذه المعاني جميعها نستطيع أن ندركها ، لأننا على

(٤) هذه الفقرة مقتبسة من :

M. Berger, T. Abel, and C.H. Page (editors), *Freedom and Control in Modern Society*, New York, D. Van Nostrand Company, Inc., 1954, P. 290 (in Chapter XIII, "Robert M. MacIver's Contributions to Sociological Theory", by H. Alpert.

وعى وإدراك بالمقاصد الذاتية التي ترتبط بالأفعال المماثلة التي تصدر عنا .

أما الصورة الثانية للفهم فهي الدافع Motive . فنحن نستطيع أن نعيد إلى أنفسنا التبرير الذي يقدمه الفاعل لسلوكه . أما إذا كان الفعل الصادر فعلاً غير عقلي ، فإننا نستطيع من خلال المشاركة التعاطفية أو التقمص الوجداني أن نفهم السياق العاطفي الذي تم داخله الفعل . (وهنا نجد تشابهاً واضحاً بين منهج البحث عند فيبر ، وتأكيده تشارلز كولي Cooley لأهمية الفهم التعاطفي Sympathetic Understanding) انظر الفصل الثاني عشر) . والواقع أن الباحث ليس بحاجة إلى مشاركة في أهداف الفاعل وقيمه ، ولكنه يستطيع بطريقة عقلية أن يفهم الموقف والسلوك اللذين يدرسهما . وبعبارة أخرى نستطيع أن نضع الفعل في سياق الدوافع ، ثم يكون فهمنا لطبيعة هذا السياق ووضع الفعل داخله بمثابة تفسير للمعجى الحقيقي للسلوك . وهذا الإجراء ممكن ، لأن الدافع بطبيعته له معنى ذاتي . وبهذه الطريقة يصبح هذا الدافع — بالنسبة للفاعل والباحث على السواء — أساساً ملائماً للسلوك موضوع البحث .

ولقد حاول تيودور أبل Abel مؤخراً أن يحول الاتجاه الذاتي عند فيبر إلى اتجاه موضوعي في علم النفس^(٥) ، فذهب إلى أن عملية الفهم Verstehen تتمثل في استدماج Internalization العوامل التي نلاحظها ، والتي قد يكون بعضها في شكل مشير ، والآخر في شكل استجابة ، ثم اكتشاف الغايات المقبولة للسلوك التي تربط بين الاثنين . وهذا الإجراء يمكن تطبيقه في ملاحظتنا لحالات فردية وفي تعميماتنا ، وفيما نقرره بشأن الانتظام الإحصائي الذي يعبر عن انتظام الوقائع المشاهدة : فإذا كشفت بيانات إحصائية عن وجود ارتباط عال . . . بين معدل الإنتاج السنوي للمحاصيل ونسبة الزواج في سنة معينة . . . فإننا نستطيع أن نستخدم هذا الارتباط باعتباره أحد جوانب حقيقة انخفاض معدل إنتاج المحاصيل وما يترتب على ذلك من سوء الأحوال الاقتصادية للفلاحين . . . وكذلك الحقيقة التي مؤداها أن الفرد يتكفل بالتزامات جديدة . . . حينما يتزوج . . . وإذا ما استدمجنا (الحقيقة الأولى) في نطاق « الإحساس بالقلق » . . . ثم استدمجنا بعد ذلك (الحقيقة الثانية) . . . في

Abel, T., "The Operation Called Verstehen", American Journal of Sociology, LIV (٥)

(November, 1948), pp. 211 ff.

نطاق « الخوف من الالتزامات الجديدة . . . وحيثما نتمكن من ملائمة الحقيقة التي مؤداها أن عدد الزيجات يقل كلما انخفض معدل إنتاج المحاصيل للقاعدة التي أشرنا إليها ، إذا تمكنا من ذلك ، فإننا نستطيع أن نقول حينئذ إننا فهمنا الارتباط بين الظاهرتين » .

ومن المؤكد أن فيبر حينما عرض « لعملية الفهم » ، كان يتصور حالات أبسط من الحالة التي قدمها أبل . ومع ذلك فعملية الفهم واحدة مهما تعقدت الحالات . فعلى أن نتخيل الانفعالات التي تظهر بين الناس حينما يتعرضون لموقف معين أو حادثة بعينها ، وعلى أن يتخيل الدافع الذي يكمن وراء الفعل الصادر عن الشخص أو الجماعة ، وعلى أن نكتشف ونحدد غايات الفعل التي ستكشف بدورها عن أن « حالة الشعور التي نصف على أساسها فعلا معيناً ، تخضع لتوجيه حالة الشعور التي نفترض ظهورها بظهور موقف معين أو حدوث حادثة بالذات » ^(٦) .

وبتعبير ماكيفر ، علينا أن نعتمد على منهج « إعادة البناء التخيلي » ^(٦) Imaginative

Reconstruction

ويحق لنا أن نتساءل عما إذا كان الفهم على مستوى المعنى يستلزم ارتباط علم الاجتماع بعلم النفس ارتباطاً قوياً بحيث يصعب التمييز بينهما . لقد أنكر فـيـر ذلك حين أوضح أن الإجراء الذى قدمه ليس سيكولوجياً ، وأن الخلط الذى يحدث فى هذا المجال ، إنما هو ناتج عن الاعتقاد الخاطئ بأن كل ما هو سيكولوجى ليس طبيعياً . فإلى جانب العالمين الطبيعى والسيكولوجى ، هناك عالم المعانى والأفكار . فحينما يعتقد شخص أن $2 \times 2 = 4$ ، فإن هذا الاعتقاد يمثل فى حد ذاته ظاهرة سيكولوجية ، ولكن فكرة $2 \times 2 = 4$ تعتبر فكرة مستقلة عن محتوى فكر شخص معين بالذات . وعلى الرغم من أننا نوافق فـيـر على وجهة نظره هذه إلا أننا نعتقد أنه قد ترك التساؤل الذى أثرناه دون إجابة . فـيـر يعتقد أن المعنى الذى يمثل خاصية ضرورية للفعل هو بالضرورة معنى ذاتى ، لأنه يوجد فى عقل الفاعل نفسه أو فى تفكيره ، وإلا استحال فهم الفعل ، وبالتالي تصبح دراسته خارجة عن نطاق علم الاجتماع .

Ibid., P. 216.

R.M. Mac Iver, *Social Causation* (Boston : Ginn, 1942), Chapter IX.

ولقد حاول فيبر التغلب على هذه الصعوبة ؛ فذهب إلى أن هناك - إلى جانب معنى الفعل الذى يصدر عن الشخص - « معنى شائعاً » Average Meaning يسود بين مجموع الفاعلين ، أو معنى لفاعلين فرضيين Hypothetical Actors فى ضروب معينة من النشاطات . (ويلاحظ أن فيبر يستخدم مفهوم النموذج الخالص Pure Type الذى سناقشه فيما بعد) . ومع ذلك فإن المعنى الشائع والمعنى النمطى الفرضى ليسا شيئاً واحداً ، كما هو الحال فى المعنى الذاتى . فإذا كان على علم الاجتماع أن يهتم بالأولين * ، فإن مشكلاته ستصبح حينئذ متميزة عن مشكلات الدافعية الفردية . وإذا كان كل من المعنى الشائع والمعنى الفرضى يختلف عن المعانى التى يخبرها الأشخاص بطريقة محسوسة ، فى الوقت الذى يظلال فيه متممين لعلم الاجتماع ، فإن الفهم الذاتى لن يصبح وسيلة لدراسة الفعل الاجتماعى بالمعنى الذى يقصده فيبر . وبالرغم من خطورة المشكلة التى نعرض لها الآن ، إلا أنه ليس من الضروري أن نحاول حلها هنا .

العلاقة بين السببية والمعنى :

ونستطيع بعد كل ما تقدم أن نطرح سؤالاً هاماً هو : كيف يربط فيبر بين السببية والمعنى ؟ الواقع أن إجابته على هذا السؤال لا تستشهد بأنماط من السلوك الملموس إلا فى القليل النادر ، وبدلاً من ذلك يلجأ إلى الأفعال النموذجية أو النمطية المجردة . فهو يقرر أن « التفسير السببى الصحيح للفعل النموذجى يعنى أن العملية التى يصل بها الفعل إلى مرحلة النموذجية يجب أن تكون ملائمة على مستوى المعنى ، فى الوقت الذى يكون فيه التفسير ملائماً من الناحية السببية إلى حد ما . فإذا كانت الملاءمة على مستوى المعنى غير متوافرة ، فكيف إذن نستطيع أن نحدد بطريقة رقمية الدرجة العالية من الانتظام ، فضلاً عن درجة الاحتمال . فالملاءمة إذن ستمثل احتمالاً إحصائياً غير محدد بحيث يصعب فهمه . . . »^(٨) ومن ناحية أخرى فإن أكثر التفسيرات ملاءمة فى ضوء المعنى ، لا تنطوى على أهمية سببية ، إذا لم يتوافر برهان أو دليل على احتمال أو

* يقصد المؤلف بذلك كل من المعنى الشائع والمعنى النمطى الفرضى ، فى مقابل المعنى الذاتى .

(المترجم)

Weber, op. cit., P. 99.

إمكانية السلوك موضوع البحث ، ولهذا تظل هذه التفسيرات في شكل فروض مؤقتة .
 وإذن فالتفسير السوسيولوجي يجب أن يكون له معنى ذاتي ، في الوقت الذي يكون فيه ممكناً من الناحية الواقعية . ولكن ذلك لا ينفي صعوبة الحصول على تفسيرات سببية في بعض الأحيان ، فضلاً عن صعوبة توافر تفسيرات ذات معنى . ولقد كان فير مدركاً لأبعاد هذا الموقف ، فنجدته يعترف بأن الفاعل قد لا يستطيع أن يكون على وعي كامل ببعض ضروب السلوك ، كما أن هناك ضروباً أخرى من السلوك يصبح الفرد فيها عاجزاً تماماً عن إدراك المعنى الذاتي . والواقع أن عدم القدرة على إدراك المعنى تكون أكثر وضوحاً حينما يكون السلوك تقليدياً Traditional ، بمعنى أن يكون خاضعاً للعادات الاجتماعية والعرف ، أو حينما يكون السلوك وجدانياً Affective تحدده الانفعالات .

والملاحظ أن فير لم يهتم بدراسة الأفعال المتماثلة التي تصدر عن أشخاص مختلفين يخضعون لمثير واحد ، كما أنه لم يهتم بدراسة السلوك الذي يصدر لمجرد المحاكاة ، لأنه يعتقد أن هذه الأفعال ليست اجتماعية (وهنا نجد تناقضاً صريحاً بين فير وقارد) . ومع ذلك فإن فير لم يستبعد هذه الضروب من الأفعال والسلوك من نطاق علم الاجتماع ، حين ذهب إلى أنه برغم إمكانية تجاهل بعض عمليات السلوك الإنساني ، خاصة تلك التي يصعب فهمها (نظراً لعدم توافر المعنى الذاتي) ، فإن ذلك لا ينفي إمكانية دراستها بمناهج أخرى مختلفة . وبعبارة أخرى ، فإن اهتمام علم الاجتماع يجب أن ينصب على الفعل الاجتماعي الذي يتضمن معنى ذاتياً (أو على الأقل معنى شائعاً أو فرضياً) . أما الظروف الموضوعية أو السيكولوجية التي تؤثر على الفعل الاجتماعي ، فهي ظروف لا تتعدى شكل هذا الفعل ، وإن كان هذا العلم يستطيع أن يفيد منها في بعض الأحيان .

النموذج المثالي أو الخالص : طبيعته وتطبيقاته :

يذهب فير إلى أن دراسة الفعل الاجتماعي تتطلب وجود أداة منهجية أطلق عليها النموذج المثالي أو الخالص Ideal or Pure Type ولقد ظهر هذا الاصطلاح فقط في كتابه « الاقتصاد والمجتمع » ، وما لبث أن أصبح اصطلاح « النموذج المثالي » مرتبطاً

باسم فيبر . ويبدو لنا أن اصطلاح « النموذج الخالص » اصطلاح أكثر ملاءمة ودقة ، لأنه يشير بوضوح إلى المعنى الذى يقصده فيبر من هذا المفهوم المنهجى . (ويلاحظ أن فيبر لم يدع ابتداء النموذج المثالى أو الخالص ، ولكنه كان يعتقد أنه يقدم إجراء واضحاً استخدم من قبل فى الدراسة العلمية) .

والنموذج المثالى أو الخالص هو فى حقيقة الأمر بناء أو تشييد عقلى Mental Construct يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر ، أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها فى الواقع . والنموذج الذى يتشكل على هذا النحو يطلق عليه « مثالى » ، لأنه يتحقق كفكرة . ويقول فيبر « إنه من النادر — بل من المستحيل — أن نجد فى الحياة الواقعية ظواهر تنطبق تماماً على النموذج الذى شيد بطريقة عقلية خالصة » . أما وصف النموذج بأنه « خالص » ، فيتضح إذا ما استعنا بمثال الكيمائى الذى يحاول تحديد أو تعيين عنصر معين ، بعد عزله عن المواد التى كانت مرتبطة به فى حالته الطبيعية وقبل تحليله . والنموذج المثالى أو الخالص يختلف عن المتوسط الإحصائى الذى يستخدم أيضاً فى التحليلات الاجتماعية ، ولكن لأغراض مختلفة . والنموذج المثالى ليس فرضاً Hypothesis . إنه أداة أو وسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة والمواقف . وهذا التحليل يتطلب — بدوره — أن تكون المفاهيم محددة بدقة ، وواضحة إلى أبعد الحدود ، لكى تستطيع مواجهة النماذج المثالية . وإذن فالنموذج المثالى مفهوم محدود ، تقارن به المواقف الواقعية فى الحياة ، والأفعال التى ندرسها . ويذهب فيبر إلى أن دراسة الواقع الملموس على هذا النحو ، تمكننا من الحصول على علاقات سببية بين عناصر النموذج المثالى .

ولقد قدم لنا فيبر فى كتابه « الاقتصاد والمجتمع » أمثلة عديدة تشهد على إمكانية تطبيق النموذج المثالى ، كما أوضح الصعوبات التى تعوق تطبيق هذه الأداة المنهجية . وفى هذا المجال صاغ نموذجاً خالصاً للفعل العقلى Rational (الذى أوضحنا طبيعته من قبل) . وذهب إلى أن اعتبارات التحليل العلمى تمكننا من النظر إلى كل من السلوك اللاعقل Nonrational والسلوك غير العقلى Irrational باعتبارهما انحرافين عن النموذج المثالى العقلى ، طالما أن عالم الاجتماع يستطيع دراسة تأثير العناصر اللاعقلية وغير العقلية على السلوك الإنسانى الواقعى . ومن المهم أن نوضح هنا أن فيبر لم يكن يقصد أن السلوك الواقعى هو الذى يسود الحياة الاجتماعية عموماً .

فتواجه النماذج المثالية صعوبات كثيرة ظهرت على وجه الخصوص في تصنيف فيبر الرباعي للفعل الاجتماعي ، حيث تستند كل فئة من فئات الأفعال الأربعة إلى شكل معين من التوجيه السلوكي . فهناك فئتان من الأفعال تتميزان بالعقلية ؛ إحداهما تستخدم الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف العقلية المختارة ، والثانية تستعين بوسائل مشابهة لإشباع « قيم مطلقة » وأهداف أخلاقية . أما الفئتان الأخريان من الأفعال فهما : فئة الفعل التقليدي ، وفئة الفعل الوجداني اللتان أشرنا إليهما من قبل . ولنا بعد ذلك أن نطرح السؤال التالي : إذا كان النموذج المثالي في هذه الحالة بناء يرتكز على أساس الفعل العقلي ، فكيف يمكن بعد ذلك إقامة نماذج مثالية للأفعال غير العقلية أو اللاعقلية ؟ الواقع أننا لا نجد في كتابات فيبر إجابة على هذا السؤال .

والملاحظ أن فيبر قد استخدم النماذج المثالية أو الخالصة بكثرة في كتاباته السوسيولوجية . ومرد ذلك إلى أنه كان يسعى إلى أن يكون موضوع علم الاجتماع هو دراسة الفعل الاجتماعي الذي يتضمن معنى ذاتياً . ولكن هذا الموضوع ما لبث أن تحول عند فيبر ليصبح دراسة أنماط السلوك الإنساني التي توجد في الظروف العادية أو حتى ظروف فرضية .

ويعتبر مؤلفه « الاقتصاد والمجتمع » محاولة لإقامة نسق من النماذج المثالية . أما تعريفات هذه النماذج فكانت عادة تعريفات مفروضة ، إن صح هذا التعبير^(٩) . فقد صاغ فيبر هذه النماذج بطريقة تتفاوت في تعسفيتها ، ثم فسر بعد ذلك خصائصها خاصة تلو الأخرى . وفي بعض الأحيان كان يقدم عروضاً تفصيلية تتناول مواقف تاريخية ملموسة تشهد على صحة التعريفات . والمؤكد أن فيبر لم يشيد بنماذجه المثالية عن طريق عملية استقرائية جامدة ، ولكنه كان يجمع خصائصها المميزة باتباع استقراء مرن يرتكز على دراسة مستفيضة للبيانات ، ثم يلجأ بعد ذلك إلى اختيار السمات التي تتضمن النماذج المثالية .

وسنحاول فيما يلي أن نعرض لبعض تعريفات النماذج المثالية التي قدمها فيبر^(١٠) .

(٩) Cf. N.S. Timasheff, "Definitions in the Social Science", American Journal of Sociology, 53, 206 - 208.

(١٠) يلاحظ أن التعريفات التي نعرضها هنا قد تكون في بعض الأحيان مبسطة ، وقد تختلف اختلافاً لفظياً عن تلك التي وردت في ترجمة كتاب « نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي » .

العلاقة الاجتماعية Social Relationship — التي تمثل عنده مفهوماً يرتبط بالفعل ارتباطاً منطقياً — هي السلوك الذي يصدر عن مجموعة من الفاعلين ، إلى المدى الذي يكون كل فعل من الأفعال آخذاً في اعتباره المعاني التي تنطوي عليها أفعال الآخرين . أما الجماعة المنظمة Organized Group فهي تمثل علاقة اجتماعية من خلالها يقوم أفراد معينون — بشكل منتظم — بمهمة تدعيم النظام في الجماعة . ويطلق على الجماعة المنظمة التي يحكمها نظام معين يمتد فقط لحدودها الإقليمية الشرعية اصطلاح الجماعة الإقليمية المنظمة Territorially Organized Group . وحينما يخضع أعضاء الجماعة المنظمة — بحكم عضويتهم — إلى ممارسة شرعية تتركز على ضبط ملزم ، يطلق على هذه الجماعة اصطلاح الجماعة التي تستند إلى ضبط ملزم Imperatively Coordinated Group ويطلق على هذه الجماعة أيضاً اصطلاح الجماعة السياسية Political Group إذا ما قام جهازها الإداري بتدعيم النظام داخل منطقة إقليمية معينة ، وذلك عن طريق التهديد باستخدام العقاب البدني . وتصبح الجماعة السياسية دولة State ، إذا ما تمكن جهازها الإداري من احتكار الاستخدام للشرعية للعقاب البدني في تدعيم النظام . ومن الواضح أن نطاق هذه المفاهيم يضيق وفقاً لتتابعها الذي اتخذ الشكل الذي أوضحناه ، لأن كل مفهوم تال اكتسب سمات لم تكن موجودة في المفهوم السابق عليه . وإذن فالمفاهيم تتدرج من الاتساع إلى الضيق . ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو تعريف الجماعة ، الذي ضاق من ناحيتين : فإما أنه أصبح جماعة إقليمية ، أو جماعة تستند إلى تضامن ملزم ، وحينما تصبح الجماعة المنظمة إقليمية ومستندة إلى تضامن ملزم في الوقت ذاته ، فإنها تشكل جماعة سياسية تعتبر الدولة مثالا نموذجياً لها .

ومن الملاحظ أن تعريفات بعض النماذج المثالية ، تضمنت بعض الخصائص التي تم تعريفها بعيداً عن هذه النماذج ، حيث اتخذت بذلك شكل نماذج مثالية إضافية . فلقد ظهر — مثلاً — نموذج فرعي للجماعة المنظمة ، وذلك بإضافة خاصية الضبط الملزم ، وبذلك عرف الضبط الملزم بأنه احتمال أن تطيع جماعة من الأشخاص أوامر معينة . وفي هذا المجال يؤكد فيير أن كل جماعة منظمة تتميز بضبط ملزم ، تسعى دائماً إلى تدعيم اعتقادها في الشرعية Legitimacy .

ومن النماذج المثالية الشهيرة التي أقامها فيبر ، ذلك الذي يتضمن تمييزاً واضحاً بين ثلاثة أنماط من السلطة الشرعية ، يرتكز كل منها على شكل محدد من الشرعية . فهناك سلطة تقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية وغير شخصية ، ومصدره أيضاً تفويض الذين يقبضون على مقاليد السلطة الحق في إصدار أوامره بهدف اتباع هذه القواعد والحفاظ عليها . وهذا النمط العقلي القانوني من السلطة يشيع عموماً في المجتمع الغربي الحديث . وهناك السلطة التقليدية التي تركز على الاعتقاد في قدسية التقاليد ، وشرعية المكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة المستندة إلى التقاليد كما هو الحال في الملكيات التي لا تزال قائمة . وهناك أخيراً السلطة الروحية أو الملهمة Charismatic ، التي تعتمد على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مثل البطولة ، أو نموذج من نماذج الشخصيات يحتذى لما لديه من مثل وقيم ، أو بسبب نظام ابتدعه أو دعمه زعيم معين^(١١) . ومن أمثلة هذا النمط من السلطة بعض الزعماء أو القادة الروحيين من أمثال غاندى وهتلر . والملاحظ أن هذه النماذج المثالية الثلاثة لا تعنى عدم إمكانية ظهور أنماط أخرى للسلطة الشرعية . فقد أقر فيبر نفسه هذه الإمكانية ، ولكنه أراد في هذا المجال أن يصوغ — بشكل تصوري دقيق — بعض النماذج السوسيولوجية الهامة . ونستطيع بعد ذلك أن نسجل هنا ملاحظة ، فالنماذج المثالية للسلطة تمثل بناءات عقلية مجردة ، ومن الممكن أن تتضمن بعض أنساق السلطة السياسية أكثر من نمط من أنماط السلطة — التي حددها فيبر — في وقت واحد . (فالسلطة السياسية في الولايات المتحدة — مثلاً — وإن كانت سلطة عقلية رشيدة في شكلها العام ، إلا أنها تكشف في بعض الأحيان عن سمات روحية ، كما أن بعض الأجهزة السياسية المستقرة تنطوي على بعض العناصر التقليدية) .

ومن الواضح أن الغالبية العظمى من النماذج المثالية التي قدمها فيبر لا تتناول مباشرة الأفعال ، ولكنها تتعلق بالمجموعات الاجتماعية Social Collectivities (ويلاحظ أن فيبر كان يفضل هذا الاصطلاح على اصطلاح الجماعة الاجتماعية) . ويبدو أن ذلك راجع إلى طبيعة نقطة البدء عند فيبر ، والتي تتمثل في أن إلم المجتمع بهم — في الحل الأول — بدراسة الأفعال الاجتماعية . ومع ذلك فلقد عرف العلاقة

الاجتماعية - والتي تمثل النموذج المثالي الذي يشكل أساس النماذج الأخرى التي اتخذت شكلاً هرمياً والتي ناقشناها من قبل - عرفها بأنها هي التي تشكل مجرى الفعل الاجتماعى . والواقع أن هذا التعريف السلوكى مرتبط بإدراك فيبر لخطورة « تعقد » العلاقات الاجتماعية ، وكل أنماط الجماعات الاجتماعية . « فالدولة مثلاً ينتفى وجودها - بالمعنى السوسيولوجى - عندما لا يكون ثمة احتمال فى ظهور أنماط معينة من الأفعال التي تتضمن معنى « (١٢) » ، لذلك نجد فيبر يصر على أن الفعل لا يوجد إلا فى شكل السلوك الذى يصدر عن فرد أو أكثر ، وأنه يجب دراسة المجموعات الاجتماعية منعزلة ، باعتبارها نتائجاً للتنظيم الذى تشكله أفعال الأفراد ، فى علم الاجتماع تشير مفاهيم مثل الدولة والرابطة والقربة ، إلى مستويات التفاعل الإنسانى . ومهمة علم الاجتماع هنا أن يهبط بهذه المفاهيم إلى مستوى الأفعال التي يمكن فهمها والتي تصدر عن الأفراد المشاركين . وجدير بالذكر أن موقف فيبر فى هذا يقترب إلى حد بعيد من الاتجاه الأسمى Nominalism فى علم الاجتماع ، وهو اتجاه يعارض الواقعية السوسيولوجية عند دوركايم ، والتي عرضنا لها فى الفصل التاسع .

الاحتمال :

هناك جانب هام من تعريفات فيبر ، يتطلب منا مزيداً من الاهتمام والتوضيح ، هو استخدامه الدائم لمفهوم الفرصة Chance والاحتمال Probablility . فقد ذهب إلى أن التفسير السببى هو بالضرورة احتمال أن أشياء ستحدث أو تتكرر بطريقة معينة . ولقد لاحظنا من قبل أن مفهوم الاحتمال كان متضمناً فى تعريفات فيبر للعلاقة الاجتماعية ، والجماعة المنظمة ، والضبط الملزم ، كما ظهر هذا المفهوم فى تعريفات أخرى لعل أهمها اثنان كان فيبر يشير إليهما هما : تعريفه للعرف Convention ، وتعريفه للقانون . فالعرف عنده هو احتمال أن يظهر انحراف عن المعايير الاجتماعية كتعبير عام نسبياً وعملياً عند عدم الموافقة عليها ، بينما القانون هو احتمال أن يواجه الانحراف عن القاعدة القانونية بعقاب بدئى أو سيكولوجى توقعه الجماعة التي تتولى المحافظة على هذه القاعدة . ويلاحظ أن تعريف فيبر للطبقة Class يتضمن أيضاً

مفهوم الاحتمال : « نتحدث عن « الطبقة » حينما (١) تشترك مجموعة من الأفراد في مظهر معين. من مظاهر فرص الحياة Life Chances إلى المدى الذي (٢) يكون فيه هذا المظهر متمثلاً بشكل واضح في المصالح الاقتصادية التي يعبر عنها امتلاك السلع وفرص الدخل ، (٣) والتي تتحدد بدورها بظروف السلع وسوق العمل » (١٣) .

ولقد لفت مفهوم الاحتمال عند فيبر — كما تبدى في التعريفات التي قدمناها؛ والتعريفات الأخرى التي تضمنتها كتاباته — أنظار كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين. خاصة المعنيين منهم بالدراسات الإحصائية . فتعريفاته بما تضمنته من إشارة إلى احتمالات السلوك كانت في الواقع تعريفات إجرائية Operational ، وهي بهذا المعنى تلائم البحث الإمبريقية الحديثة (١٤) .

علم الاجتماع عند فيبر — أسسه وتطبيقاته :

ما هو تصور فيبر لموضوع علم الاجتماع ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تنطوي على صعوبات ، ناقشنا كثيراً منها في الصفحات الأولى من هذا الفصل فن نأخذ بداً فيبر آخر مؤلفاته بتعريف علم الاجتماع بأنه « ذلك العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي ، لكي يتمكن من تقديم تفسير سببي لمجراه ونتائجه » (١٥) . ويضيف فيبر إلى ذلك ، أن المهمة المتخصصة لعلم الاجتماع هي تفسير السلوك في ضوء المعنى الذاتي ، وأن موضوع دراسة هذا العلم هي الظواهر التي يمكن فهمها فهماً ذاتياً . ومن ناحية أخرى أوضح فيبر أن الوظيفة الخاصة التي يؤديها علم الاجتماع هي فهم المفردات المتباينة النموذجية ، بحيث يستطيع بعد ذلك صياغة مفاهيم نموذجية ، وتعميمات تعبر عن العمليات الإمبريقية .

وإذا ما سلمنا بأن المهمة الأولى — التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة — تنطوي على قدر ملحوظ من الاتساق ، فإن علم الاجتماع سيكون حينئذ فرعاً من علم

(١٣) From Max Weber: Essays in Sociology, Translated and edited by H.H. Gerth and GW. Mills (New York : Oxford University Press, 1946), p. 181.

(١٤) Cf. H. Alpert, "Operational Definitions in Sociology", American Sociological Review, Vol. 3, No. 6 (Dec. 1938), esp. p. 861.

Weber, op. cit., p. 88.

النفس . أما المهمة الثانية - والتي أشرنا إليها أيضاً - فتتطلب تطوراً وتقدماً في عملية تصنيف الأفعال التي تتضمن معنى ، وذلك باكتشاف « عمليات الفهم » التي تؤثر على السلوك . والملاحظ أن البحوث الواقعية التي أجراها فيبر تتفق عمومياً مع التصور الأخير لعلم الاجتماع إذا ما قورن بالتصور الأول .

ومهما يكن من أمر عدم الاتساق بين التعريفات الرسمية التي قدمها فيبر لعلم الاجتماع - والتي اعتبرها تعريفات نهائية - فإن الشيء الواضح هي أن البحوث التي أجراها على ميادين ملموسة كان لها تأثير مستمر ويزداد على علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . ولقد سبق أن أشرنا إلى دراساته المقارنة في الدين ، بما في ذلك معالجته للعلاقة المتبادلة بين البروتستانتية والرأسمالية ، كما أشرنا إلى تحليله لموضوع السلطة السياسية . وهناك بعد ذلك ثلاثة موضوعات أخرى - على الأقل - تأثرت تأثراً واضحاً بأعمال فيبر النظرية هي : التاريخ الاقتصادي ، والتدرج الاجتماعي ، والبيروقراطية (بالرغم من أنه لم يكمل أعماله في هذه الميادين) . أما مؤلفه « التاريخ الاقتصادي العام »^(١٦) ، General Economic History ، والذي اعتمد على ملاحظات تلاميذه حول السلسلة الأخيرة من المحاضرات التي ألقاها ، فقد ترجم إلى الإنجليزية في سنة ١٩٢٧ . والملاحظ على هذا المؤلف أنه لا يعبر عن اهتمامات فيبر الواسعة ، فضلاً عن أنه لا يمثل أهمية خاصة بالنسبة لعلم الاجتماع . أما كتاباته عن الطبقة والمكانة Status ، والتي حدد فيها هاتين الظاهرتين بوضوح ، فقد كتب لها الذبوع والانتشار في الولايات المتحدة منذ نُشر في سنة ١٩٤٦ مؤلف « من ماكس فيبر : مقالات في علم الاجتماع » From Max Weber : Essays in Sociology (الذي ترجمه كل من هانز جيرث Gerta ورايت ميلز Mills) . وفي العام التالي نُشر كتاب « نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي The Theory of Social and Economic Organization » (الذي ترجمه كل من هندرسون Henderdon وتالكوت بارسونز Parsons) . ويتضمن المؤلف الأول جزءاً كبيراً من الدراسة المنظمة التي أجراها فيبر عن البيروقراطية . ومن الجدير بالذكر هنا أن فيبر ينظر إلى البيروقراطية بما تتميز به

من صورية ، وتسلسل رئاسى ، وتقنين ، باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعى يرتبط باقتصاد النقود والرشد اللذين يسودان العالم الحديث . بيد أنه لم يقصر تحليله للبيروقراطية على الظروف السياسية والاقتصادية التى تسود المجتمعات « الرأسمالية » ، ولكنه اهتم بدراسة ذلك « الاختراع الإنسانى العظيم » الذى ابتدعه الإنسان والذى يتمثل فى البيروقراطية . هذا ولا يزال التحليل الذى قدمه فيبر فى هذا المجال يلفت أنظار كثير من العلماء الاجتماعيين . لذلك يمكن القول إن العمل الرائد الذى قدمه فيبر فى موضوع البيروقراطية لا يزال يمثل موجهاً نظرياً للبحث فيه حتى اليوم :

تلخيص وتقييم :

يختلف تصور فيبر لعلم الاجتماع عن تصور كثير من علماء هذا العلم له ، فى نقطة أساسية هى أنه من العسير أن نستخلص من تصوره إجابة على التساؤلات الأساسية التى تخيرناها كموجه لدراستنا هذه عن نمو النظرية السوسيولوجية .

وعلى الرغم من أن فيبر لم يقدم لنا تعريفاً محدداً للمجتمع ، إلا أننا نستطيع أن نستنتج من كتاباته تصوره للمجتمع . فهو ينظر إليه باعتباره يتألف من مركب من العلاقات الإنسانية المتبادلة ، تلك التى تميز السلوك الذى يتضمن معنى ، والذى يصدر عن مجموعة من الفاعلين . كذلك قدم لنا فيبر دراسات تدخل فى نطاق ما نطلق عليه اليوم « بالثقافة » ، وإن كان لم يعرف الثقافة أيضاً . ولقد كان فيبر حريصاً على تجنب « التعقيد » ، فقدم بناءات عقلية مثل النماذج المثالية ، تستطيع أن تفسر الوجود الواقعى وتصفه . وفى هذه النقطة بالذات تتفق آراؤه مع آراء الوضعيين المحدثين الأمريكين .

والوحدة الأساسية للبحث السوسيولوجى عند فيبر هى « الفعل الاجتماعى النموذجى » أو « الفرد » ، والذى أطلق عليه الوحدة الأساسية للمجتمع . والملاحظ أن فيبر لم يثر مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، لأنه اعتقد أن المجتمع — فى نهاية الأمر — هو احتمال وجود أفعال إنسانية معينة .

وينكر فيبر بشدة وجود عامل واحد يسهم بصفة أساسية فى تشكيل المجتمع أو التأثير على التغير الاجتماعى فيه . ولكن الطابع الذاتى الذى ميز تصوره لعلم الاجتماع ، فضلا عن تأكيده للفعل العقلى الرشيد ، قد يكونان مبررين لأن

نذهب إلى أنه كان يميل إلى تأكيد الدور الذي تلعبه الأفكار في الحياة الاجتماعية .

ولقد سبق أن رأينا كيف أن تعريف فيبر لعلم الاجتماع كان ينطوي على قدر من الغموض ، لأنه عرفه بأنه دراسة الفعل الاجتماعي الذي يتضمن معنى ذاتيًا ، في الوقت الذي عرفه بأنه دراسة الفعل الاجتماعي النموذجي . وحينما أجرى فيبر دراساته الواقعية كان يميل إلى الأخذ بالتعريف الثاني ، مستعينًا بالنماذج المثالية أو الخالصة . كذلك أكد فيبر الدور الذي يلعبه الفهم Verstehen أو استدماح الملاحظ في الأفعال الاجتماعية الصادرة عن قرنائهم .

وهناك بعد ذلك تساؤل في غاية الأهمية بالنظرية السوسيولوجية عند ماكس فيبر هو : هل يستطيع مفهوم « الفهم » أن يمكننا من الحصول على معرفة كاملة للعمليات من خلالها نفهم الأحداث في العالم الاجتماعي ، ثم تنظمها بعد ذلك العقول البشرية ؟ لقد ظلت الإجابة على هذا التساؤل حتى وقت قريب متأرجحة بين الإيجاب والنفى . ومعنى ذلك أن هناك من يقبل مفهوم « الفهم » ومن يرفضه . أما الآن ، وبعد أن أوضح هذه النقطة ألفرد شوتز (Schutz) (١٨٩٩ - ١٩٥٩ - أحد الفلاسفة الاجتماعيين الألمان البارزين - فإننا نجد اقترابًا واضحًا بين وجهتي النظر المتعارضتين^(١٧) على النحو التالي : حينما يتحدث العلماء الاجتماعيون عن « الفهم » ، فإنهم يقصدون به دائمًا وسيلة لمعالجة الموضوعات الإنسانية ، ولكنه لا يعد في حد ذاته « منهجًا » . فالفهم شكل خاص ، من خلاله يستخدم التفكير الإنساني العام في التعرف على العالم الاجتماعي - الثقافي . كما أن الفهم أيضًا ليس له علاقة بالاستبطان لأنه يعتمد على عمليات التعلم والتثقيف التي تتمثل في الخبرات العامة التي يحصل عليها الفرد مما يطلق عليه بالعالم الطبيعي . وبالإضافة إلى ذلك ، فالفهم ليس مسألة أو أمرًا خاصًا مقصوراً على الملاحظة ، لأن التنبؤات التي تستند إلى الفهم تم باستمرار على مستوى عام جدًا .

والملاحظ أن هناك اتفاقًا ملحوظًا بين الذين دافعوا عن عملية « الفهم » ، وبين الذين هاجموها . ويتمثل هذا الاتفاق في تسليم الطرفين بأن عملية الفهم تتخذ طابعًا

(١٧) انظر : Schütz Concept and Theory Formation in the Social Sciences in Maurice, ed., Philosophy of the Social Sciences : A Reader (New York : Random House 1963), pp. 281 - 49.

ذاتياً . ومع ذلك نجد كلا من الطرفين يستخدم الاصطلاح بمعنى مختلف عن المعنى الذى يقصده الطرف الآخر . فهاجموا عملية « الفهم » يصفونها بأنها عملية ذاتية ، لأنهم يعتقدون أن فهم دوافع شخص آخر يعتمد فى حقيقة الأمر على حدس الملاحظ ، الذى هو بطبيعته حدس خاص ، وغير مضبوط ، وغير قابل للتحقق ، فضلاً عن أن هذا الفهم يتأثر بالنسق القيمى الخاص . أما المدافعون عن عملية الفهم فيذهبون إلى أن عملية « الفهم » عملية ذاتية ، لأن هدفها هو اكتشاف ما يقصده الفاعل بفعله ، وذلك على النقيض من المعنى الذى يتضمنه الفعل بالنسبة لفاعلين آخرين أو ملاحظين محايدين . ومن الواضح أن المعنى الأخير هو ما كان يقصده فيبر .

ويعد ماكس فيبر واحداً من أعظم علماء الاجتماع الذين ظهوروا خلال القرن العشرين ، وذلك للأسباب التالية : أولها وأهمها : أن أعماله قدمت لنا أمثلة رائعة على الدراسة الدقيقة الحادة للمواقف الاجتماعية الملموسة والعمليات التى يجب أن تشكل أساس أية نظرية سوسيولوجية ملائمة . ونحن نعتقد أنه لا تزال أمام أجيال كثيرة من علماء الاجتماع فرصة الاستفادة من ثروة البيانات الهائلة التى تضمنتها كتاباته . ثانياً : أنه أسهم — شأنه فى ذلك شأن دوركايم — بشكل واضح فى توضيح الدور الهام الذى تلعبه القيم فى الحياة الاجتماعية ، فى الوقت الذى ظل يؤكد فيه ضرورة أن تظل العلوم الاجتماعية متحررة من القيمة . ثالثاً : أنه أوضح كيف أننا نستطيع أن نحقق الكثير باستخدام فكرة النموذج المثالى فى العلوم الاجتماعية . وأخيراً : أنه أسهم بشكل كبير فى فهم السببية الاجتماعية وارتباطها بمشكلة المعنى فى الموضوعات الإنسانية .

ولعل القارئ قد لاحظ أننا انتقدنا بعضاً من وجهات نظر فيبر . من ذلك أنه كان يميل إلى تفسير الواقع الاجتماعى فى ضوء الدافعية الفردية ، مما يميع الحدود التى تفصل بين علم الاجتماع وعلم النفس . ويبدو أن فيبر قد غير من وجهة نظره هذه فى أواخر حياته ، حينما أوضح إمكانية تغير الأنساق القيمية وتبدلها ، وما يترتب على ذلك من استحالة إقامة علم اجتماعى يتمتع بقدر كبير من الصدق والثبات ، وعلى النقيض من وجهة النظر هذه ، من الممكن أن توجد قيم عامة صادقة ، ومن الممكن أيضاً دراسة التغير الاجتماعى والثقافى بطريقة تعميمية .

ويعد ماكس فيبر كاتباً خصيباً ، ومفكراً بارزاً . فأغلب أعماله — فى الواقع —

ليست سوسيولوجية بالمعنى الدقيق ، ولكنها تنتمي إلى العلوم الاجتماعية بعامة . ومن الواضح أن كتاباته ترتبط إلى حد بعيد بالتاريخ الاجتماعي ، أو إن شئنا الدقة ، هي مناقشة للظواهر التاريخية في ضوء مفاهيم علم الاجتماع . أما الموضوعات التي ناقشها فيبر مناقشة سوسيولوجية خالصة ، فكانت موضوعات قليلة لعل أهمها : البيروقراطية والدين ، وعلم الاجتماع القانوني . ولا شك أن مناقشاته لهذه الموضوعات وما تضمنته من تعريفات محددة ، تمثل بداية حقيقية لهذه الفروع من الدراسة .

وبالرغم من كل ما قدمه لنا فيبر ، إلا أنه لم يترك خلفاء من بعده . وقد يكون ذلك راجعاً إلى مرضه الطويل الذي عاقه عن القيام بتدريس عادى منتظم في المعاهد العلمية العليا ، فضلاً عن أن أعماله الأخيرة قد نشرت بعد وفاته في ألمانيا ، في وقت كانت فيه السلطات تنظر إلى الأفكار الاجتماعية بريية شديدة .

ويمكن القول إن فيبر قد ترك تأثيراً واضحاً على كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين ، من أظهرهم تالكوت بارسونز الذي ترجم بعض أعماله إلى الإنجليزية مثل « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* وكذلك « نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي » ، وبذلك أصبحت أعمال فيبر هذه في متناول يدى الناطقين بالإنجليزية . وفي السنوات الأخيرة ظهرت ترجمات أخرى لبعض أعماله ، بالإضافة إلى ما نشره بارسونز من تفسيرات وشروح لها^(١٨) ، ولقد كان لأعمال فيبر تأثير كبير على الإسهامات النظرية ، التي قدمها بارسونز ، وهذا ما سنوضحه في الفصل الثامن عشر .

كذلك كان لترجمة أعمال فيبر إلى الإنجليزية ، والدور الذي لعبه بعض تلاميذه من أمثال تالكوت بارسونز (وآخرون ممن احتلوا مركز الصدارة في علم الاجتماع الأمريكي) ، والتطورات التي طرأت على البحث والنظرية منذ سنة ١٩٣٠ ، كان لهذه العوامل جميعها تأثير ملحوظ على الوضع الذي احتله تصور فيبر لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة حتى اليوم .

خاتمة الباب الرابع

يكشف استعراضنا للاتجاهات الفكرية السابقة عن أن علماء الاجتماع الذين ظهوروا في أوائل القرن العشرين كانوا أقل حظاً - في بعض الجوانب - من علماء الجيل السابق عليهم ، لأن علماء هذا الجيل قدموا لنا طائفة من القضايا العلمية ، فضلاً عن أنهم منحوا المعرفة التي كانت موجودة حينئذ نوعاً من الوحدة ، بحيث أصبحت قادرة على توجيه مزيد من البحث . وكانت هذه المعرفة متمثلة - في المحل الأول - في نظرية التطور . ومن المهم أن نشير هنا إلى أن النزعة التطورية لم تكن فقط مجرد نظرية في التغير الاجتماعي ، ولكنها كانت أيضاً اتجاهاً لدراسة الاستقرار الاجتماعي ، طالما أن وجهة النظر التطورية تحتم دراسة كل جوانب البناء الاجتماعي مجتمعة . كذلك كانت النزعة التطورية تمثل - إلى حد ما وبطريقة ضمنية - نظرية معيارية .

ولقد سبق أن رأينا كيف أن النظرية التطورية قد انقسمت إلى فروع في أوائل القرن العشرين . وهذا الانقسام حدث في الواقع دون مقدمات سابقة في تاريخ الفكر الاجتماعي . ولقد كان أمراً غير عادي في المسائل الاجتماعية ، أن يُهجر اتجاه عام لمجرد أنه لا يتفق مع الشواهد الواقعية ، أو أنه لم يستطع أن ينجح في منافسة نظرية عامة لم تتأكد صحتها ، فكان من نتيجة ذلك أن أصبح علم الاجتماع حينئذ مفقداً لأي توجيه نظري عام . وهذا ما دعا علماء الاجتماع خلال تلك الفترة إلى السعي نحو تأسيس ضروب أخرى من النظرية ، بحيث بدت جهودهم متخذة اتجاهين من اتجاهات الفكر :

الأول : أن كثيراً من علماء الاجتماع قد كافحوا من أجل إقامة نظريتهم على دعامة إمبيريقية أكثر صلابة من الدعائم التي استندت إليها نظريات سابقهم . وكانوا يأملون بذلك أن يصوغوا نظرية بطريقة علمية أصيلة . ومن هؤلاء العلماء باريتو الذي كان أبرزهم في هذا المجال ، والذي ذهب إلى أن علم الاجتماع - شأنه شأن أي علم من العلوم - يجب أن يعتمد على الملاحظة والاستدلال المنطقي القائم على الملاحظة ، وتوماس الذي أكد ضرورة استخدام علم الاجتماع لمقولات التفكير السائدة في العلوم

الطبيعية ، مؤكداً في أعماله الأولى ضرورة البحث على العلاقات السببية . ولقد مهدت وجهة نظره هذه لضرورة ظهور فكرة الاحتمال والتي احتلت مكانة هامة في كتاباته الأخيرة . وأخيراً نجد ماكس فيبر يؤكد أيضاً فكرة الاحتمال هذه في أعماله كما سبق أن أوضحنا .

ومن المؤكد أن هذا الموقف قد دعم موقف الوضعية المحدثه التي ظهرت بعد ذلك ، والتي أكدت الاتجاه الكمي . بعامة ، والإحصائي بخاصة ، ذلك الاتجاه الذي اعتبرته شرطاً ضرورياً لقيام علم حقيقي . كذلك كان لتمييز فيبر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أثر ملحوظ في إمكانية استخدام مناهج خاصة بالإضافة إلى المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية . وهذه المناهج تؤكد ضرورة « فهم » الظواهر الاجتماعية .

ومن المهم أن نوضح هنا أن أرفالد شبنجلر Spengler — وهو أحد الكتاب المعروفين خلال هذه الفترة — لم يوافق الذين يرون إمكانية دراسة المجتمع دراسة علمية . وبالرغم من أنه (أى شبنجلر) لم يكن عالم اجتماع ابتداءً ، إلا أن مؤلفه « تدهور الغرب » (١٩١٧ — ١٩٢١) Decline of the West قد ترك تأثيراً واضحاً في أوروبا والولايات المتحدة ، فضلاً عن أنه مؤلف يرتبط بعلم الاجتماع من جوانب عديدة (وسنعرض للنتائج الأساسية التي تضمنها هذا المؤلف في الفصل العشرين) . ويذهب شبنجلر في هذا المؤلف إلى أبعد من تفرقة فيبر بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، منكرًا إمكانية إقامة علم للمجتمع والثقافة ، مبرراً ذلك بدعوى أنه يستحيل تطبيق مفهوم السببية على إحداث العالم الاجتماعي . ولكن كثيراً من علماء الاجتماع لم يرافقوا شبنجلر على وجهة نظره التشاؤمية هذه ، مؤكدين ضرورة الاتجاه نحو تأسيس علم لميريقي يدرس الإنسان وحياته الاجتماعية .

أما التطور الأساسي الثاني الذي حدث خلال تلك الفترة ، فيتمثل في اتفاق أغلب علماء الاجتماع على أن النظرية السوسيولوجية يجب أن تركز بالضرورة على دراسة مشاركة الفرد في الحياة الاجتماعية . ولقد أدى هذا الاتفاق بهم إلى قبول علم النفس كدعامة من دعائم علم الاجتماع ، بدلا من الفيزياء أو البيولوجيا اللتين سادتتا خلال الفترة السابقة على هذه الفترة . بيد أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن علماء الاجتماع الذين ظهروا في أوائل القرن العشرين كانوا يمثلون الاتجاه السيكلوجي في علم

الاجتماع . ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الفترة قد مهدت للنزعة التطورية في علم النفس .
ويبدو ذلك واضحاً في أعمال وارد وجيدنجز وتارد ، التي أرجعت ظهور العملية الاجتماعية
إلى الاختراع والمحاكاة اللذين يحدثان على مستوى الفعل الفردي .

ولقد كانت الصعوبة البالغة التي واجهت العلماء الذين جاءوا بعد ذلك ، تتمثل
في عدم وجود نظرية سيكولوجية مقبولة بشكل عام . وهذه الصعوبة لا تزال في الواقع
قائمة حتى الآن . فلقد أصبحت كل محاولة تسعى إلى تطوير نظرية اجتماعية عامة عرضة
للاعتماد والارتكاز على اتجاهات سيكولوجية مختلفة . فعلى سبيل المثال نجد أنه في
الوقت الذي تبنى فيه الوضعيون المحدثون المذهب السلوكي معارضين الاستبطان أو التأمل
الذاتي Introspection ، نجد كولي يكتب في بعض موضوعات علم النفس
مؤكداً فكرة الاستبطان . كما أن علم النفس عند باريتو كان بمثابة طريق وسط
بين النزعة الغرائزية ونظرية التعلم ، تلك النظرية التي اهتم بها اهتماماً سطحياً .
أما توماس فكان حائراً بين النزعة السلوكية المعتدلة ونظرية التحليل النفسي (التي عارضها
فيما بعد) ونظرية الموقف في علم النفس . مؤكداً أن السلوك الإنساني يخضع لحتمية
كثير من الظروف الموضوعية من بينها المعايير والقيم التي تتضمنها الثقافة ، وكذلك
التاريخ الشخصي للفرد . ثم نجد فيير بعد ذلك ينفي أن تكون نظريته سيكولوجية ،
ذاهباً إلى أن علم الاجتماع يجب أن يهتم في المحل الأول بعالم الأفكار والمعاني ، وإن
كان قد اهتم — كما سبق أن رأينا — بالخبرة الواقعة أو الفرضية للمعاني التي يدركها
الأفراد . وهذا الموقف يمكننا من القول بأن نظرية فيير كانت نظرية سيكولوجية أساساً ،
تؤكد بصفة خاصة العناصر العقلية الرشيدة في السلوك . وعلى النقيض من ذلك نجد باريتو
يؤكد الجوانب غير المنطقية أو غير العقلية للسلوك الإنساني .

ومن الواضح أن قبولنا لطائفتي الأفكار السابقة ، وللتين تشيران إلى أن علم الاجتماع
يجب أن يكون علماً إمبريقياً ، وأن عليه أن يُطور نظرية للسلوك الإنساني في المجتمع ،
مثل هذا القول لا يعنى وجود نظرية سوسيولوجية عامة . والشئ الذي يمكن تأكيده في هذا
المجال هو أن هؤلاء العلماء قد وضعوا اللبنة الأساسية لهذه النظرية .

ولعل الإسهام الوحيد في تلك الفترة يتمثل في القضية الأساسية التي قدمها باريتو ،
حيث ذهب إلى أن المجتمع يمثل نسقاً ، بمعنى أنه يمثل كلاً يتألف من أجزاء

متساندة ، ويشتمل على قوى داخلية تعمل على تحقيق التوازن وتواجه حدوث الخلل الذى يطرأ عليه . ولقد قدم لنا كولى - أحد أصحاب الاتجاه العضوى فى المجتمع - قضية مماثلة للقضية السابقة ، وإن كان قد قدمها بلغة أقل دقة . والشئ الواضح أن هذين العالمين قد أكدوا فكرة وجود التساند بين عناصر النسق أكثر مما حاولا اكتشافه ، حيث تركا الدراسة الواقعية لهذه النقطة إلى الجيل التالى من علماء الاجتماع الذى أسهم بعض منهم فى تطور « المدرسة الوظيفية » . وبالإضافة إلى ذلك نجد النظرية التى قدمها سوروكين عن التكامل الاجتماعى الثقافى Sociocultural Intergration (انظر الفصلين السابع عشر والثامن عشر) .

وثمة إسهام آخر يتمثل فى تقارب علمى الاجتماع والأثنولوجيا ، أو إن شئنا الدقة ، تطبيق منهج المسح الأثنولوجى فى دراسة المجتمعات الحديثة . ولقد استخدم توماس هذا المنهج . بحيث أصبح من أوائل علماء الاجتماع الذين قدروا الدور الهام الذى تلعبه الثقافة فى تحديد السلوك الاجتماعى وتشكيله .

وبالإضافة إلى ما سبق ظهرت طائفة من المفاهيم السوسولوجية القيمة ، تمت صياغة بعضها ، وأعيد اكتشاف البعض الآخر . فقد حدد كولى - مثلاً - طبيعة الجماعات الأولية ، التى أصبحت فيما بعد تشكل مفهوماً فى علم الاجتماع المعاصر ، كما قدم عدداً من المفاهيم المترابطة والمتعلقة بتشكيل الشخصية الإنسانية ، والتى كان لها تأثير بالغ على علم النفس الاجتماعى الحديث . وكذلك أوضح توماس وزنانيكى معنى كل من التنظيم الاجتماعى والتفكك الاجتماعى ، كما قدما تعريفات محددة لمفهوى الاتجاه والقيمة . وبطريقة أخرى أكد كل من ماكس فيبر ودوركهايم (فى أعماله الأخيرة) الدور الذى تلعبه القيم فى الحياة الاجتماعية .

ولقد صاحب ذلك كله تقدم هام فى المناهج . فلقد رأينا كيف أن الوضعيين المحدثين وماكس فيبر قد أوضحوا الدور الهام الذى يلعبه المنهج الإحصائى فى علم الاجتماع . أما توماس فقد قدم لنا مثلاً يوضح إمكانية استخدام منهج دراسة الحالة (متأثراً فى ذلك بوليم هيلى Healy)^(١) ؛ محيياً منهج لوبلاى Le Play ، ثم نجد ماكس فيبر يشير

(١) Dr. William Healy, Individual Delinquent; A Textbook of Diagnosis and Prognosis

ويعد هذا الكتاب أول مؤلف أمريكى ارتكز على منهج دراسة الحالة : (Boston: Little Brown, 1915).

إلى إمكانية استخدام « المنهج شبه التجريبي Quasi-experimental » وبذلك يعد الرجل الثاني (بعد توماس) الذى كان دفاعه عن استخدام الجماعات الضابطة فى البحث الاجتماعى مستنداً إلى اعتبارات منطقية . ولقد ذهب ماكس فيبر إلى أبعد من ذلك حينما نادى بإمكانية إجراء التجربة العقلية ، موضحاً بذلك عملية الفهم الذاتى ، التى تستطيع أن تقدم لنا إجابات عن التساؤلات الصعبة مثل : تحت أية ظروف يمكن أن تعتبر التعميمات الإحصائية قضية سوسيولوجية صادقة ؟ وبالإضافة إلى ذلك أوضح فيبر إجراء شاع استخدامه عند المؤرخين والعلماء الاجتماعيين هو النموذج المثالى أو الخالص . وأخيراً نجد توماس وزنانيكى فى دراستهما الشهيرة « الفلاح البولندى » يستعينان بشكل مباشر وعلى نطاق واسع بالوثائق الإنسانية مثل التواريخ الشخصية ، والرسائل ، وسجلات الحالة ، حيث قدما بذلك مثالا حياً على إمكانية استخدام مثل هذه البيانات فى البحث الاجتماعى .

وإذا ما أعدنا النظر فى جهود علماء الاجتماع الذين ظهروا فى أوائل القرن العشرين ، لاحظنا أنها كانت تنطوى على قدر من الوحدة المتجهة نحو تطوير نظرية اجتماعية عامة . وهذه الوحدة — وإن كانت جزئية — تعتبر نتاجاً لتشابه الظروف التى خضع لها هؤلاء العلماء — خاصة ظروف تكوينهم العلمى — أكثر منها نتاجاً لتشابه الأعمال التى قدموها . فالواقع أن الجهود التى بذلوها من أجل صياغة نظرية سوسيولوجية كانت جهوداً غير مترابطة ، إذا ما قورنت بجهود الرواد الأوائل . فى الوقت الذى كان فيه تأثير الأعمال التى عرضنا لها فى هذا الجزء من دراستنا ، مقصوراً على الأقطار التى ظهرت فيها ، كان هناك سبب آخر أدى إلى صعوبة الاتصال بين هؤلاء العلماء . وهذا السبب يتمثل فيما أصاب العلم من توقف وجمود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التالية عليها . فلم تكن الحواجز الفنية وحدها — التى كانت مؤقتة — هى السبب فى عدم انتشار الأفكار فى المجتمع العربى على نطاق واسع ، ولكن كانت هناك أسباب عاطفية ظلت سائدة حتى سنة ١٩١٤ . هذا فضلاً عما أثارتها المشكلات الخطيرة التى نجمت عن الحرب ، وما ترتب عليها من تحول الاهتمام بصياغة نظرية إلى الاهتمام بمشكلات مباشرة ملموسة . ولم يتغير هذا الموقف إلا فى فترة حديثة نسبياً . ففى سنة ١٩٣٠ بدأ الكثيرون يؤمنون بأن النظرية المنظمة قد أصبحت مطلباً هاماً وعملياً فى الوقت ذاته .

والشيء الذى يجدر ذكره أخيراً ، هو أن العلماء الذين ظهوروا فى أوائل هذا القرن — بما فى ذلك كولى ، وتوماس ، وباريتو ، وفير ، ودوركايم وإن كان يمثل مرحلة مبكرة نسبياً من مراحل نمو النظرية السوسيولوجية — قد قدموا لنا صياغات كثيرة ظلت حتى الآن موجهة للدراسات السوسيولوجية ، وإذا كان من الممكن فصل اتجاهاتهم الفكرية خلال الفترة الزمنية التى ظهرت فيها ، إلا أن النظرة الحديثة لهذه الاتجاهات توحى بأنها تقترب من بعضها ، حتى ليخيل للمرء أنها قد أصبحت فى موضع الالتقاء ، ذلك الالتقاء الذى سنكشف عنه فى الباب التالى .

الباب الخامس

الالتقاء المعاصر بين النظريات السوسيولوجية

الفصل الخامس عشر

الوضعية المحدثة وعلم الاجتماع الرياضى

حقق علم الاجتماع تقدماً سريعاً منذ بداية الربع الثانى من القرن العشرين ، سواء فى داخل الولايات المتحدة أو فى غرب أوربا . فقد بلغت الاتجاهات المبكرة - والتي أشرنا إليها من قبل - درجة معينة من النضج ؛ مثال ذلك نمو المدرسة الوضعية المحدثة بعد أن مهد لها جیدنجز ببعض أعماله (عرضنا لهذه الأعمال فى الفصل الحادى عشر) . كذلك برز علم الاجتماع النظرى Systematic Sociology (أو ما يطلق عليه فى بعض الأحيان علم الاجتماع التحليلى) بعد أن ظهرت بداياته فى أواخر القرن التاسع عشر ، تلك البدايات التى أوضحناها فى الفصلين الثامن والتاسع ، ثم تشكلت بعد ذلك معاملة بظهور أعمال كثير من علماء الاجتماع فى أوائل القرن العشرين (أشرنا إلى بعض هذه الأعمال فى الفصول الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر) . وبالمثل تطور علم الاجتماع التاريخى Dynamic Sociology بعد أن أرسى دعائمه كل من كونت وسبنسر ، ودانيلفسكى (انظر الفصول الثانى والثالث والرابع) وما لبث هذا العلم أن حقق بعض التقدم بظهور كتابات شبنجلر Spengler التى سنعرض لها بالتفصيل فى الفصل العشرين .

وبالإضافة إلى هذه الاتجاهات الفكرية المبكرة ، ظهرت خلال السنوات الأخيرة اتجاهات ومدارس أخرى من أهمها : الاتجاه الإيكولوجى ، ومدرسة القياس الاجتماعى ، والاتجاه الوظيفى ، ومدرسة النظم : والاتجاه الفينومينولوجى . ويمكن اعتبار الاتجاه الإيكولوجى ومدرسة القياس الاجتماعى بمثابة امتداد أو شكل متخصص من أشكال

الوضعية المحدثة . أما الاتجاه الوظيفي فيعود إلى الأنثروبولوجيا الثقافية ، وإن كان قد تأثر بشكل واضح بأعمال بعض الرواد أمثال دوركايم وتوماس (انظر الفصلين التاسع والثاني عشر) . ويلاحظ أن مدرسة النظم والاتجاه الفينومينولوجي يتفقان على ضرورة أن يكون علم الاجتماع مستنداً إلى أساس فلسفي محدد . ومن المعروف أن بدايتهما تعود إلى فكرة مبكرة ، بيد أنهما لم يصبحا اتجاهين فكريين هامين متميزين في علم الاجتماع المعاصر ، إلا في الربع الثاني من القرن العشرين .

والملاحظ أن مصطلح « الوضعية المحدثة » لم يعد يستخدم إلا في القليل النادر ، حيث يشيع الآن - بدلا منه - مصطلح « علم الاجتماع الرياضى » . والأخير يضم كل ما يمكن أن ينصوى تحت مصطلح « الوضعية المحدثة » .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن مدرسة القياس الاجتماعى قد ظهرت جنباً إلى جنب ما يعرف « سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة » أو « الميكروسوسيولوجيا » Microsociology تلك الدراسة التى نمت من خلال علم الاجتماع النظرى . وبالمثل يمكن اعتبار النزعة التطورية المحدثة وعلم الاجتماع التاريخى بمثابة امتداد لعلم الاجتماع الديناميكى ، بعد أن مرا بفترة أهملهما فيها معظم علماء الاجتماع .

ونود أن نشير إلى أن علم الاجتماع خلال تطوره فى الفترة الأخيرة قد شهد بقايا اتجاهات مختلفة كانت نمت فى فترات مبكرة ، ثم تلاشت بعد ذلك مثل النزعة التطورية ، والحتمية الاقتصادية ، والتفسير الجغرافى البحت ، والاتجاه « الصورى » ، وهو اتجاه لم يستطع أن يحقق ما كان يصبو إليه زيمل من إنشاء علم اجتماع تحليلى (انظر الفصل الثامن) .

وقد يوحى هذا الموقف للبعض بأن النظرية السوسيولوجية قد أصبحت أكثر انقساماً وتنوعاً ؛ وهذا صحيح من بعض الوجوه . ولكن الشئ الواضح هو أن العلاقات بين الاتجاهات الحديثة المختلفة تشبه تلك العلاقات التى كانت سائدة بين المدارس المختلفة فى أواخر القرن التاسع عشر . ومن التطورات الحديثة التى طرأت على علم الاجتماع الحديث ، الميل الشديد نحو جمع بيانات واقعية عن المجتمع والثقافة ، فى الوقت الذى ظهرت فيه استنتاجات وتعميمات لاقت قبولا واسعاً من جانب كثير من علماء اجتماع ، هذا على الرغم من الاختلافات الواضحة بينهم التى تظهر عند تعبيرهم الرسمى عن هذا

القبول ، وهي اختلافات قد تشوه غالباً مضمون هذا القبول .

ومع ذلك كله ، فإن الاتجاهات الحديثة تختلف فيما بينها اختلافًا شديداً ، سواء في اختيار أفضل مناهج جمع البيانات وتنظيمها ، أو في اختيار الإجراءات الملائمة لمعالجتها ، أو في طبيعة الأطر التصورية التي تستخدم كأدوات للتحليل . غير أن هذا الاختلاف لا يمنعنا من القول بأن ثمة التقاء تدريجياً بين وجهات نظر هذه الاتجاهات : ويبدو ذلك واضحاً إذا ما قارنا موقف الاتجاهات الحديثة بموقف الصراع بين المدارس المختلفة التي كانت سائدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . . فالفترة الحالية يمكن أن نصفها بأنها فترة الالتقاء ، بالرغم مما يسودها من تنافس بين الأطر المرجعية المختلفة .

لندبرج :

يعد جورج لندبرج Lundberg (١٨٩٥ - ١٩٦٦) واحداً من أظهر ممثلي الوضعية المحدثه . شغل منصب أستاذ للاجتماع بجامعة واشنطن حيث قضى فيها سنوات طوال يقوم بالتدريس ، وكان قبل عمله بهذه الجامعة عضواً في هيئات التدريس في عدد من الكليات الأمريكية . كذلك شغل منصب رئيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع في سنة ١٩٤٢ . وتعكس أغلب كتابات لندبرج بوضوح اتجاهات وضعياً متطرفاً . ويتضمن مؤلفه الشهير « هل يستطيع العلم أن ينقذنا » ؟ (١٩٤٧) Can Science Save Us? عرضاً عاماً وشاملاً لوجهات نظره . أما عمله الأساسي حتى اليوم فهو مؤلفه « أسس علم الاجتماع » (١٩٣٩) Foundations of Sociology

ويذهب لندبرج إلى أن كل العلوم - اجتماعية كانت أو غير اجتماعية - هي - بالضرورة - أداة أو وسيلة تكيفية . فكل بحث يبدأ عادة بضرب من التوتر أو عدم التوازن يستشعره الكائن العضوى الذى يجريه . ومن الواضح أن وجهة النظر هذه تتفق تماماً مع النزعة السلوكية ، طالما تتجنب الإشارة إلى أية وقائع أو حقائق عقلية . وتحاول كل ضروب التكيف في الحياة الإنسانية الاقتراب من موقف التوازن (أو أقصى درجات الاحتمال) ، ذلك الموقف يمثل الحالة الطبيعية للأمر ، وهذا تصور يتفق أيضاً مع النظرية السائدة في العلوم الطبيعية المعاصرة ، وعلى الأخص الكيمياء الحيوية .

ويوضح لندبرج « التكيف » الخاص الذى يميز العلوم الاجتماعية — بما فى ذلك الاجتماع — على النحو التالى : إن كل الظواهر التى تخضع للدراسة العلمية تتشكل نتيجة لتحويلات الطاقة Energy Transformations (الحركة Motion) التى تحدث فى الكون الطبيعى . فكل « حركة » تحدث فى زمن معين وفى مجال معين من القوة . ويلاحظ أن الأخير (مجال القوة) يخضع بدوره لتشكيل جانب من جوانب الكون . وهذا الجانب يمكن تعريفه — بهدف الدراسة — بأنه موقف Situation ويلاحظ أن وجهة النظر هذه تتفق عمومًا مع الفلسفة البرجماتية الأمريكية . وحينما يطبق مفهوم « مجال القوة » على الظواهر الاجتماعية ، فإنه بذلك يكون مماثلاً لمفهوم « الموقف الكلى » الذى ورد فى أعمال توماس الأولى . ويستمر لندبرج قائلاً : إن الحركات (السلوك) التى تصدر عن الأشخاص والتى تحدد بدورها وضعهم فى المواقف الاجتماعية ، تشكل موضوع الدراسة فى العلوم الإنسانية . ومع ذلك فإن لندبرج يسلم بأن علم الاجتماع يختلف عن العلوم الاجتماعية طبقاً لوجهة نظر سوروكين التى عرضنا لها فى الفصل الأول .

ويذهب لندبرج إلى أن التفاعل هو ذلك السلوك المتبادل بين أى عدد من المكونات (قد تكون أشخاصاً) فى موقف معين . ويتطلب التفاعل الإنسانى توافر مجموعة من الرموز لكى تكون بمثابة وسائل للاتصال . أما الشكلاان الأساسيان من الاتصال فهما : التجمع Association والتفريق Dissociation . ومن الواضح أن هذا التمييز يذكرنا بنظرية زيمل ومدرسته . ويضيف لندبرج أن كلا من الشكلاين الأساسيين من الاتصال يشيران إلى حركة إما متجهة إلى وضع معين أو مبتعدة عنه ، وهذا بدوره يذكرنا أيضاً بفكرة الجذب والتنافر بين جسيمات الذرة .

وهكذا يبدو واضحاً أن موقف لندبرج من النظرية السوسولوجية يركز على مماثلة مزدوجة : المماثلة الأولى مصدرها تأكيد الكيمياء الحيوية لفكرة إعادة التوازن ، والمماثلة الثانية مصدرها نظرية مكونات الذرة فى الفيزياء . ويعد هذا الموقف فى الواقع تعبيراً عن ميل بعض الوضعيين المحدثين (وكتاب آخريين غيرهم) ، ومن اتبعوا سبنسر نحو تبني نماذج النظريات الشائعة فى العلوم الطبيعية .

ومن الواضح أن الأسس التاريخية الثلاث للوضعيات المحدثه — التى ناقشناها

في الفصل الحادى عشر - تكشف عن نفسها بوضوح في أعمال لندبرج ، ولقد أشرنا في حديثنا هنا إلى اثنين منهما هما : السلوكية والبراجماتية - أما الأساس الثالث فهو الإجرائية Operationalism ، بما تنطوى عليه من تأكيد واضح للقياس الكمي .

ولقد ذكر لندبرج في إحدى مقالاته المبكرة (١٩٣٦) أن التعليم العلمى هو دائماً وبالضرورة تعميم كمي^(١) . ولكنه ندد في مقال لاحق بالفصل الدائم بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية في الدراسة^(٢) . وفي مؤلفه الشهير « البحث الاجتماعى » أقر أن القياس الكمي يعد ضرورياً إذا ما أراد العلم أن يقدم وصفاً وتحليلاً أكثر دقة للظاهرة التى يدرسها^(٣) ، كذلك أكد لندبرج في مؤلفه هذا أهمية قياس الانتجات وتصميم « مقاييسها » كما أنكر وجود اختلافات أو فروق بين الوحدات التى يحتكم إليها الباحث في القياس (التى تقوم أساساً على الاتفاق بين محكمين) والوحدات الطبيعية التى تمثل بالفعل موضوع البحث ، مؤكداً أن القياس مهما اختلفت صوره ، فهو بالضرورة قياس « مصطنع » Artificial ثم ذهب لندبرج إلى أبعد من ذلك حين أوضح أن الإجرائية تعرف الظاهرة موضوع البحث (مثل « الذكاء » و « لرأى » وهكذا) بأنها تلك التى تقاس بواسطة أدوات بحث خاصة . ومن الواضح أن وجهات نظره تتعارض مع وجهات نظر كثير من علماء الاجتماع .

ومن المؤكد أن وجهات نظر لندبرج السابقة كانت مثاراً لكثير من الجدل والنقاش . فقد ذهب بول فيرفى Furfey في مقال له بعنوان « أحكام القيمة في علم الاجتماع » Value Judgments in Sociology ، إلى أن هناك علومًا طبيعية غير كمية كالبيولوجيا والحيولوجيا^(٤) . ولقد رد لندبرج على ذلك بأن البيولوجيا هى بالضرورة علم كمي ، طالما أن تعميماتها تستند إلى دراسة مجموعة من الحالات . ولكن فيرفى عقب

(١) G.A. Lundberg. "Quantitative Methods in Social Psychology", American Sociological Review, Vol. 1 (1936), p. 44

(٢) G.A. Lundberg. "Operational Definitions in the Social Sciences", American Journal of Sociology, Vol. 47 (1942), p. 736.

(٣) G.A. Lunberg; Social Research, 2nd ed. (New York : Longmans, Green 1942, p. 24.

(٤) نشر هذا المقال في : American Catholic Sociological Review, June, 1946.

أما المناقشة التالية فقد وردت في : Ibid., October, 1946 and March, 1947 (Vol. 9).

على ذلك بأن طبيعة القياس الكمي ودرجته اللتان يدافع عنهما لندبرج في كتاباته (والتان تبناهما ستيوارت دود Dudd) لا يميزان بالضرورة كل العلوم . وفي رد لاحق كرر لندبرج ما سبق أن أعلنه من أن التعميمات التي خلص إليها علمي البيولوجيا والحيولوجيا ، هي تعميمات تم التوصل إليها بعد ملاحظة ودراسة حالات عديدة ؛ وأن ذلك هو تصويره الحقيقي للقياس الكمي في العلوم بعامة . وقد أوضح فيرفي في موضع آخر أن لندبرج يستخدم مفهوم القياس الكمي ، بمعنيين مختلفين : الأول أن العلم كمي طالما أنه يستند إلى ملاحظة حالات أو وحدات متعددة ، وهذه وجهة نظر ضعيفة ، لأنها لا تتسق مع المحكات التي وضعها لندبرج في مؤلفاته الأساسية . والمعنى الثاني أن العلم كمي ، لأن نتائجه يجب أن توضع وتعالج بطريقة كمية ، وهذه وجهة نظر تتسق مع ما يذهب إليه لندبرج . ومن الواضح أن طريقة الاستدلال هذه تسلمنا إلى نتيجة منطقية هي : أن كل العلوم كمية بالمعنى الأول ، فإنها يجب أن تكون كمية بالمعنى الثاني .

ولقد لاحظنا من قبل ، كيف أن لندبرج أوضح صعوبة الفصل بين القياس الكمي والنزعة السلوكية . لذلك نجد أنه يعلن صراحة بأن مصطلحات مثل الإرادة والمشاعر والغايات والدوافع والقيم ، إنما هي بمثابة فلوجستون Phlogiston العلوم الاجتماعية * . فهو يعتقد أن قانون الاقتصاد العلمي Parsimony يتطلب — على سبيل المثال — تطور أو نمو مبدأ أو أساس يفسر كافة الموضوعات والأشياء التي تخلق بعيداً عن التناول ، مثلها مثل ورقة شجر في مهب الريح أو شخص يعدو مفلتاً من جمع يطارده^(٥) .

* الفلوجستون عنصر تخيله علماء الكيمياء في القرن الثامن عشر مسبباً للاحتراق . فهو ليس النار نفسها ؛ بل مادة النار ، يفقده الجسم عندما يحترق مخلقاً الرماد . ولقد ثبت فساد ذلك التفسير للاحتراق بعد اكتشاف الأسباب الحقيقية له ، ولم يعد ثمة مبرر لافتراض وجود الفلوجستون . (المترجم)

(٥) اقتبس لندبرج تشبيه « ورقة شجر في مهب الريح » ، « والشخص الذي يعدو مفلتاً من جمع يطارده » من روبرت ماكيفر . وجدير بالذكر أن الأخير (ماكيفر) أكد وجود فارق كبير بين العلاقات التي تسود في العالم الطبيعي ، والعلاقات التي تسود في العالم الاجتماعي ، وهي تفرقة يعتبرها لندبرج تفرقة غير علمية . وللتعرف على مزيد من التفاصيل انظر :

R.M. MacIver; Society : A Textbook of Sociology : (New York : Rinehart, 1937), pp. 476-677;
G.A. Lunberg; Foundations of Sociology (New York : Macmillan 1939), pp. 12-14; R.M. Mac-
Iver; Social Causation (Boston : Ginn 1942) pp. 299-300; and R.M. MacIver and C.H. Page,
Society : An Introductory Analysis (New York : Rinehart, 1949), p. 628.

بيد أن عدم قدرة لندبرج على تأييد النزعة السلوكية لم تمنعه من تأكيد أهمية دراسة القيم والمثل ، ذاهباً إلى أنها تشكل موضوعاً أساسياً من موضوعات علم الاجتماع . فلقد عرف القيم بطريقة إجرائية بأنها تلك التي يسلك الأفراد على أساسها سلوكهم ، وذلك لكي يحافظوا عليها . وتشير القيم أيضاً إلى عكس ذلك ، حينما يستجيب لها الأفراد بشكل يجعلهم يتجنبون « قيمة معينة » . كذلك عرف لندبرج النظم Institutions بأنها تلك الميكانزمات التي ينشئها الأفراد لكي يضمنوا تحقيق أهدافهم وغاياتهم الأساسية . وهنا نلاحظ إقحاماً واضحاً لمفهوم غير علمي هو « الغاية » . ولقد اقترح لندبرج عدداً من الإجراءات والوسائل الإمبريقية المختلفة لدراسة القيم والنظم ، وإن كان قد أوضح بصفة خاصة أهمية استبيانات الاتجاهات التي تستند إلى أساليب وطرق كمية .

ويتفق لندبرج مع ماكس فيبر على أن العلم لا يستطيع ولا ينبغي له أن يصوغ أحكاماً قيمية ؛ ذلك لأن الأحكام الأخلاقية لا صلة لها بالصياغات العلمية . ومعنى ذلك أنه يتعين على علم الاجتماع أن يكون علماً حقيقياً . ولقد عارض لندبرج التحليل الوظيفي للقيم ، ذلك التحليل الذي يهتم بدراسة الدور الذي تلعبه القيم في بقاء الأفراد والجماعات . بيد أن موقف لندبرج هنا انطوى على عدم اتساق ظاهر ، حينما اشتق بعض تفسيراته للقيم من « النزعة التطورية ككل ومن التاريخ الاجتماعي » ، « فالإنسان وجد - من خلال خبراته الطويلة - أن هناك ضرورياً من السلوك قد لا تكون في صالحه من وجهة نظر أهدافه ومبتهياته الشخصية ، ومن الواضح أن هذه العبارة تتفق مع وجهات نظر سمنر ، ولكنها تناقض مبدأ « دعه يعمل » Laissez Faire . ولقد خلص لندبرج إلى أن « أعظم إسهام يمكن أن يقدمه العلم للأخلاق يتمثل فيما يقدمه (أي العلم) للإنسان من فرصة التسجيل الصادق لخبراته وتفسيرها »^(٦) .

أما الأساس الثالث للوضع المحدث في علم الاجتماع عند لندبرج ، فيتمثل في إصراره على استخدام التعريفات الإجرائية ، وهو إصرار يتسق - كما أشرنا من قبل - مع الإبتستمولوجية البراجماتية ، وتذهب وجهة النظر هذه إلى أن الظواهر تكون « موضوعية » إلى المدى الذي تصبح فيه محركات الاتفاق ، والاستدلال ، والتنبؤ على درجة عالية من

الكفاءة . ويعتقد لندبرج أن التعريفات القبلية كتلك التي تسلم مثلاً بضرورة « المجتمع » أو « الثقافة » أو « النظام » وما شابهها ، ما هي إلا صور من المنطق الأرسطي المعدل ، وهي بذلك تعد عديمة الفائدة من الناحية العلمية . ويذهب لندبرج بعد ذلك إلى أن التساؤل الأساسي الذي يطرحه العلم هو : ما هي التعريفات الإجرائية ، لأنها تستطيع أن تحدد وتعين الإجراءات أو العمليات التي يستعان بها في قياس الظاهرة موضوع الدراسة فالمسافة هي تلك التي تقاس بمسطرة أو أية أداة أخرى . والزمن هو ما تشير إليه عقارب الساعة مثلاً ، والذكاء هو ما يقاس عن طريق استخدام اختبارات الذكاء .

ولنا بعد ذلك أن نثير بعض التساؤلات : هل يمكن تعريف السكان بأنهم هم الذين نقيسهم باستخدام أداة كالتعداد مثلاً ؟ وما هي طبيعة هذه الأدوات المقننة (المساطر ، والساعات ، واختبارات الذكاء . . . إلخ ؟ لقد تطورت كل هذه الأدوات لكي تقيس مظاهر محددة أو جوانب معينة من الواقع الاجتماعي ومن المعروف أن التعريفات والتصورات التي أدت إلى تطور هذه الأدوات ، قد تشكلت بوسائل غير إجرائية .

والواقع أن النزعة الإجرائية المعتدلة تقوم بمهمة علمية ضرورية حينما تشترط في التعريفات ضرورة الإشارة إلى الخصائص التي يمكن التحقق منها إمبيريقياً مهما كان الموضوع الذي يدرسه العلم ، أما في الموقف المتطرف الذي يدافع عنه لندبرج وبعض من أعضاء مدرسته ، فإن الإجرائية ستؤدي إلى صبغ موضوعات البحث بطابع معقد ، بحيث يصعب دراستها .

ومن الملاحظ أن لندبرج قد ربط بين كل من القياس الكمي ، والسلوكية ، والإجرائية ربطاً واضحاً جداً في عدد كبير من مقالاته . بيد أن هذا الربط يخف إلى حد ما في مؤلفيه « البحث الاجتماعي » و « علم الاجتماع » (١٩٥٤) ، وخاصة في الفصول الأولى من مؤلفه « أسس علم الاجتماع » ، ولقد لاحظ بعض النقاد أن الجزء الأكبر من كتاب « الأسس » — والذي يمثل أكثر أعماله النظرية تطوراً — لا يختلف سوى اختلاف ضئيل عن المؤلفات العامة في علم الاجتماع ، ففي معالجته « للديناميات الاجتماعية » و « الجماعات » و « التغير الاجتماعي » ، استعان لندبرج بصفة أساسية بإسهامات كتاب (قد يكونوا غير علميين من وجهة نظره) من أمثال سمنر ، وفيلين ، وكولي ، وبارك ، وميد ، وتوماس ، وسوروكين ، ومعنى ذلك أن لندبرج — شأنه شأن

علماء الاجتماع المعاصرين - أقر التطورات التي طرأت على علم الاجتماع ، بل استشهد بمعظمها في مؤلفه ، وإذاً فهو يدخل في نطاق المرحلة الحالية من علم الاجتماع ، تلك التي تمثل فترة الالتقاء . . . ولقد عده صديقه وخصمه الفكري بول فيرفي بأنه من « علماء الاجتماع الأمريكيين القلائل » ، ذلك أنه (أى لندبرج) قد حاول أن يقدم تعريفاته ومسلماته ومناهجه بمتتلى الصراحة والوضوح ، ثم حاول بعد ذلك اتباعها والسير عليها بطريقة غاية في الاتساق (٧) . . .

ستيوارت دود :

أما الممثل الثاني للوضعية المحدثة المتطرفة فهو الأستاذ ستيوارت دود Dodd الذي كان زميلاً للندبرج في جامعة واشنطن لسنوات عديدة . وخلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أجرى دود بحثاً عديدة في الشرق الأوسط ، حيث طور هناك المبادئ والأسس التي ارتكز عليها مؤلفه الهام « أبعاد المجتمع » (١٩٤٢) Dimensions of Society . ويذهب لندبرج إلى أن مؤلف دود هذا يوضح بجلاء « الجوانب المنهجية » لفكره النظري ، ولذلك فإنه يعتبره رفيقاً مكملًا لمؤلفه « أسس علم الاجتماع » . والهدف من الأبعاد - كما يقول دود - هو إقامة نظرية كمية منظمة للمجتمع أطلق عليها « نظرية ق » (S-Theory) أو نظرية الموقف ، حيث يشير الرمز « ق » إلى الموقف Situation . ويذهب دود إلى أنه من الممكن تحليل المواقف وتصنيفها إلى أربع فئات من المكونات هي : الزمان Time ، والمكان Space وهما فئتان شائعتان في كل العلوم ، والسكان Population وهم يمثلون فئة مشتركة بين كل الظواهر الاجتماعية ، وأخيراً فئة خصائص السكان Population Characteristics وبيئاتهم ، والملاحظ أن الفئة الأخيرة تضم « كل شيء آخر » . ويقول دود إن هذا التصنيف شامل ، لأنه يستطيع أن يستوعب أي شيء آخر ولكي يحدد هذه المكونات الأربع الأساسية رمزاً إليها بالرموز التالية : ت (الزمان) ، ل (المكان) ، ب (السكان) ، ي (المؤشر) Indicator ، والمؤشر بحكم طبيعته يستطيع أن يشير إلى « أي شيء آخر » مثال ذلك الفلسفة البوذية ، وضوضاء المدينة ، والرغبة الإنسانية .

وتعد هذه الرموز بمثابة الخطوة الأولى في نظرية دود . أما الخطوة الثانية فهي التعبير عن كل موقف اجتماعي « بمعادلة كمية » تتألف من أربعة رموز أساسية أو أربعة مكونات . فإذا ما حدث في موقف ملموس أن انتفى وجود مكون أساسي أو صعب قياسه ، فمن الممكن أن يشار إليه حينئذ برقم (صفر) ، بحيث تتبع بعد ذلك مبادئ الجبر المعروفة ، وبالتالي يمكن تحويل أى كمية أو مقدار إلى (١) . وفي الحالات الأخرى تستخدم الأساس * ١ و ٢ و ٣ ، وكذلك الأسين - ١ و - ٢ ، بحيث تبدو المعادلة على النحو التالى :

ل صفر = مواقف لا تتضمن مكان ، ل^١ = مواقف تتضمن خطوط ، ل^٢ = مواقف تتضمن منطقة ، ل^٣ = مواقف تتضمن حجم (بعد ثالث) ، ت صفر = لا تتضمن زمنًا ، ت^١ = تتضمن الدوام ، ت^٢ = تغير ، ت^٣ = العجلة acceleration ب صفر = لا مكان ، ب^١ = جموع ، ب^٢ = جماعات ، ب^٣ = نوع من الأشياء ليكن جنيهاً ، ب^٤ = نسبة ذكاء الفرد ، ب^٥ = خصائص نوعية ب^٦ = خصائص مرتبطة .

على هذا النحو صاغ دود معادلاته الكمية ، فمثلاً نجده يرمز للقوة الاجتماعية بالرمز ت^٢ ب ، لأنها تتضمن سلفاً المكونات التالية : عجلة ، ولا مكان ، وسكان ، وخاصية مميزة لكل قوة معينة . ويصر دود على أن هذا النمط من الصياغة قادر على تحويل الخصائص الكيفية إلى صيغ كمية . وجدير بالذكر أنه نظر إلى هذه الخصائص باعتبارها تشكل (١) :

ومن الممكن أن نحول ببساطة هذه المعادلة الكمية إلى عدد رقمي ، وذلك باستخدام أربعة أرقام تحمل أساس المعادلة الكمية . ولكي نبسط هذه الفكرة سنضرب مثلاً فإذا ما استبدلنا - ٢ ب ٨ و - ١ ب ٩ فإن المعادلة الكمية « للقوة الاجتماعية » ستؤدى إلى ظهور العدد ٨٠١١ ، ويعتقد دود أن كل المواقف الاجتماعية التى يمكن أن نرمز إليها بنفس العدد ، لابد وأن تشترك في خصائص عامة .

والخطوة الثالثة التى اتبعها دود فى صياغة نظريته تتمثل فى تصميم « مصفوفة ارتباطية » Interrelational Matrix . والمصفوفة كلمة رياضية تستخدم للإشارة إلى ترتيب أرقام معينة فى صفوف وأعمدة . ويذهب دود إلى أن هذه الأداة (أى المصفوفة)

(المترجم)

* أساس (بالكسر) جمع الأس .

هى أفضل وأكفاً وسيلة لوصف الجماعة الإنسانية ودراستها . فى داخل كل خلية (يلاحظ أن الخلية تتشكل بتقاطع الصف مع العمود) يمكن ملاحظة المدى الذى وصل إليه المؤشر (مثال ذلك الحالات التى نقيس فيها الاتجاهات الإيجابية أو السلبية نحو بعض الأفراد) . ومن الممكن أن تشمل المصفوفة على ثلاثة أو أربعة أو خمسة أبعاد . وبذلك تتيح كل إمكانيات تحقيق عرض توضيحي تقليدى .

ويبدو أن نظرية الموقف — كما عرضناها هنا — تمثل مجرد أداة للتصنيف . ولكن دود يعلن بوضوح أن أهمية نظريته راجعة إلى كونها أداة تحليلية وتنبؤية فى آن واحد . وهو يعتقد أن استخدام المصفوفة الارتباطية يساعدنا مساعدة فعالة فى تطوير وتنقيح التعريفات الإجرائية لبعض الاصطلاحات مثل الجماعة الداخلة Ingroup ، والجماعة الخارجة Outgroup والعزلة ، والاتصال ، والتفاعل ، والقادة ، والنجوم ، والجماعة ، والمجتمع المحلى ، والعملية الاقتصادية ، والضبط الاجتماعى . . . وهكذا . وفضلاً عن ذلك فالمصفوفة الارتباطية تسمح بإمكانية تعريف الجماعة تعريفاً دقيقاً . ومن الممكن بعد ذلك تعريف المجتمع المحلى (الذى يمثل وحدة اجتماعية أكبر من الجماعة) إذا ما ضممنا مجموعة من المصفوفات تناول موضوعات عامة . وباكتشاف المعادلات الكمية فى الخلايا الفارغة ، نستطيع أن نتنبأ بخصائص المواقف التى لم نلاحظها بعد . وهذا ما فعله مينديليف Mendeleev فباستعانته بجدول دودى للعناصر ، تمكن من التنبؤ بالخصائص الكيميائية للعناصر التى لم تعزل بعد .

ويبدو أن ميزات نظرية الموقف يمكن أن تتحقق فقط ، إذا ما التزم عالم الاجتماع بالتعريفات الإجرائية . فدود يذهب إلى أن التعريف يعتبر « إجرائياً » إلى المدى الذى يستطيع أن يعين فيه إجراءات نشأة الظاهرة وتشخيصها ، بحيث يستطيع بذلك (أى التعريف) أن يواجه اختباراً على درجة عالية من الثبات . وإذا كان الجانب الأول من التعريف الإجرائى عند دود مماثلاً لما ذهب إليه لندبرج ، إلا أن الجانب أو المطلب الثانى منه يشير إلى درجة الاتفاق بين ملاحظات متعاقبة لنفس الظواهر ، مستخدمة نفس التعريف الإجرائى . ودرجة الاتفاق هذه يجب أن تقاس إحصائياً ، وهذا شرط ضرورى للتعبير العلمى عند دود .

ولقد لاحظ دود أن عرضه لنظرية الموقف يبدو كما لو أنه تدريباً على عملية

الاستدلال . ولكنه أكد أنه قد أقام نظريته بعد إجراء دراسة استقرائية مستفيضة . ولقد أتم دود عملياته الاستقرائية باختياره لعدد من المفاهيم الأساسية الواردة في عدد من المؤلفات العامة في علم الاجتماع والمقالات التي تناولت المواقف الاجتماعية وحددتها باستخدام صياغات كمية ، ثم كشف بعد ذلك عن أن ١٣٪ من هذه المفاهيم لم تكن تتلاءم مع استخدام الرموز التي تعبر عنها (من بينها مفهوم « الواقع » الذي يعتقد المؤلف أنه مفهوم غير واقعي . ولقد استطاع دود بعد ذلك أن يترجم ١٦٠٠ موقف اجتماعي تنتمي إلى ميادين مختلفة إلى معادلات كمية .

ولقد أعلن دود أن نظريته شاملة ، وثابتة ، ودقيقة ، ومختصرة ، ومفيدة في آن واحد . فشملها راجع إلى وجود فئة مفتوحة الطرف تضم « كل شيء آخر » حيث رمز إليها بالرمز « ي » . وثباتها راجع إلى أن التصنيفات التي قدمها دارسون بارزون آخرون تتفق مع التصنيف الذي تضمنته نظريته . ودقتها راجعة إلى أنها تعبر بطريقة إجرائية محددة عن المفاهيم والرموز . وهي مختصرة لأنها استعانت فقط بستة عشر رمزاً : أربعة رموز للمكونات الأساسية ، وأربعة رموز للعمليات الحسابية ، وأربعة رموز تشير إلى التجمع والتصنيف المركب والارتباط والأس ، وأخيراً أربعة رموز تشير إلى عدد الفئات وطبيعتها ، أي المسافة بين الفئات والحالات . بيد أننا نعتقد أن الاختصار الذي أشار إليه دود ، إنما هو اختصار وهمي . فالرمز « ي » الذي يضم « كل شيء آخر » قد يمثل عدداً كبيراً جداً من الأوصاف والخصائص ، والتي تحتاج بدورها إلى تجسيد وتحديد ، كما هو الحال عندما نفرق مثلاً بين الفلسفة البوذية ، وضجيج المدينة ، والرغبة الإنسانية ، وهي الخصائص التي أشرنا إليها من قبل . ولقد اعترف دود نفسه بأنه لا يمكن إثبات مدى فائدة نظريته ، إلا بعد أن يتمكن كثير من علماء الاجتماع من اختبارها لفترة طويلة نسبياً ، يجمعون خلالها بيانات وفيرة . وبذلك يمكن تقدير النظرية تقديراً سليماً . والشئ الذي يجدر ملاحظته هنا ، أنه منذ ظهور مؤلف « أبعاد المجتمع » لم ينشر عمل كبير حاول دراسة النظرية التي وردت فيه .

ولقد حاول دود في مقال لا حق له بعنوان « النموذج المكتمل^(٨) The Transact Model

Sturat Dodd, "The Transact Model", Sociometry and the Science of Man, Vol. (٨)

(١٩٥٦) ، أن يبرهن على أن النظرية التي أقامها قادرة على تقديم معرفة صادقة . وبالرغم من أهمية الجهد الذي قدمه دود ، إلا أن نقطة الضعف الأساسية فيه تكمن في الحقيقة التي مؤداها ؛ أن الجانب الأساسي من الكون سيظل منضوياً تحت العامل الذي يضم « كل شيء آخر » ، وهو عامل لم يوضحه دود توضيحاً قاطعاً . وفي هذا المقال استبدل دود تصنيفه الرباعي لمكونات الموقف بتصنيف سداسي ، حيث أضاف بذلك إلى التصنيف الجديد عنصرين آخرين هما السلوك أو الفعل (١) ، وموضوعات القيمة (ف) . ولقد وصف النظرية بأنها « مكتملة » ، لأنها — كما يقول — شملت السلوك المحتمل وقيم الناس في إطار الزمان والمكان والظروف الأخرى ، ثم طبق دود هذه النظرية بعد ذلك في دراسة تجريبية أجراها على انتشار الرسائل . ومن المؤكد أن دود استشرع الرضا حينما وجد أن نتائجه قد أيدت تنبؤاته النظرية . أما الفرض الذي اختبره فلم يكن مشتقاً من « معادلته ذات الأبعاد » ، تلك المعادلة التي تهتم فقط بتناول التساؤلات التالية : من ؟ ومتى ؟ وأين ؟ ولماذا ؟ وكيف ؟

وفي السنوات الأخيرة اتجه دود نحو كل من مدرسة القياس الاجتماعي ، وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) . ففي رسالة شخصية بعث بها إلى المؤلف ، أوضح أن محور اهتمامه ليس علم الاجتماع بخاصة ، بل العلوم السلوكية بعامة . هذا ولا يزال دود يسهم بمقالات وكتابات كثيرة ، ومع ذلك ظلت الفكرة التي اكتشفها — والتي اعتبرها مفتاحاً لأي فهم حقيقي للظواهر الاجتماعية — موضع تساؤل وجدل .

علم الاجتماع الرياضي عند زيف وراشفسكي وهارت :

يعد جورج لندبرج وستيوارت دود من أظهر الوضعيين المحدثين إسهاماً في مجال النظرية . والشئ الملاحظ أن الوضعية المحدثه بعامة قد أصبحت تسيطر الآن على علم الاجتماع الأمريكي . ويكفينا للتدليل على ذلك أن نفحص المقالات المنشورة في دوريات علم الاجتماع . غير أنه برغم كثرة الكتابات التي تدخل في نطاق هذه المدرسة ، إلا أن جوانبها النظرية لم تنل حتى الآن سوى اهتمام ضئيل . بيد أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى كتابات ثلاثة دارسين أسهموا بوضوح في الجانب النظري لهذه المدرسة هم : جورج زيف Zipf ، ونيقولا راشفسكي Rashevsky والمرحوم هورنل هارت Hart .

فزيف كرس اهتمامه لمحاولة إيجاد « تكامل نظري بين عدد من المقاييس الاجتماعية » ،
وتقديم « فهم معقول لبواعث السلوك الإنساني » ، ذلك السلوك الذي اعتبره ظاهرة طبيعية
خالصة . ويرتكز العمل الذي قدمه زيف على مسلمة مشتقة من الاستدلال الرياضي ،
يفترض فيها أن « تحكم سلوك الأفراد والجماعة الاجتماعية » ، وتؤيدها شواهد واقعية
يفترض فيها أيضاً أن تؤيد هذا الاستدلال ، ولقد طور زيف نظريته في مؤلف له بعنوان
« السلوك الإنساني ومبدأ الاقتصاد في الجهد » (١٩٤٩) Human Behavior and the
Principle of Least Effort حيث يتضمن عنواناً فرعياً مضملاً هو « مقدمة في
الإيكولوجيا البشرية » An Introduction to Human Ecology . أما الطابع
الإيكولوجي لهذا العمل فيتمثل في طبيعة المشكلات الملموسة التي عاجلها زيف أكثر مما
يتمثل في المناهج التي استعان بها (لمناقشة النظرية الإيكولوجية ، انظر الفصل السادس
عشر) .

أما المسلمة الأساسية التي تستند إليها نظرية زيف فهي « مبدأ الاقتصاد في
الجهد » . ويذهب هذا المبدأ - في أبسط صوره - إلى أنه في المواقف التي تسمح بظهور
بدائل ، يضطر الأفراد إلى اختيار الإجراءات والأساليب التي تؤدي إلى بذل « أقل
معدل من العمل المحتمل » . وبعبارة أخرى ، فإن الإنسان يكافح من أجل التقليل من
بذل الطاقة . وهذا التقليل لا يتم بالنسبة للواجبات المباشرة ، ولكنه يتم في ضوء معدل
العمل الذي يتطلبه تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الإنسان . فالناس يشقون الطرق
ويمهدونها ، ويحفرون الأنفاق ، لأنهم بذلك سيقللون من معدل الجهد الذي سيبدلونه
في النقل .

ومن الممكن أن ينطبق هذا المبدأ على توزيع السكان في مجتمعات محلية مختلفة .
فالسكان يتوزعون بإحدى طريقتين : الأولى أن بعضهم قد يفضل الإقامة في عدد من
المجتمعات المحلية الصغيرة ، بحيث تصبح كل من هذه المجتمعات قريبة من مصادر
المواد الخام . ويفضل الناس هذه الإقامة بفعل « قوة » التنوع Diversification في
مواطنهم . أما الطريقة الثانية فتتمثل في تجمع السكان في عدد قليل من المراكز الكبيرة ،
وهذه المراكز تتشكل حيناً تزداد كميات المواد الخام وتنوع ، وحيناً يصبح الانتقال إلى
أماكن العمل ضرورياً . وفي هذه الحالة يصبح الاقتصاد في العمل ممثلاً في تقليل

الجهد الذى يبذل فى نقل السلع إلى المستهلكين . أما القوة التى تكمن وراء هذا الاختيار الثانى فيطلق عليها قوة « التوحيد » Unification . ولقد أقر زيف أنه ليس هناك حتى الآن مناهج معروفة تمكن الباحث من تحديد المقدار الكلى من هاتين القوتين (أى قوى التنوع والتوحيد) . ولكن زيف يعتقد بإمكانية الوصول إلى نسبة هذين المقدارين بطريقة إمبريقية . وسنحاول فيما يلى أن نعرض لهذه الطريقة بشئء من الإيجاز .

يذهب زيف إلى أن قوى التنوع والتوحيد (المشتقتان من مبدأ الاقتصاد فى الجهد) تجبران الأشخاص على التجمع فى مجتمعات محلية ، تحددت قبلاً أحجامها . ولقد أوضح زيف أنه يمكن التعبير عن حجم كل مجتمع محلى يتشكل فى منطقة كبيرة كالأمة بالمعادلة التالية^(٩) :

$$Q_n = \frac{Q}{N_n}$$

حيث Q_n تمثل سكان المجتمع المحلى الذين يشغلون N من مرتب القائمة ، وق تمثل سكان المجتمع المحلى الأكبر فى المنطقة ، وك تمثل نسبة القوة الكلية الموحدة مقسومة على قوة التعدد . وبهذه الطريقة يمكن التعبير عن المعادلة على النحو التالى :

$$N = \frac{Q}{N_1} + \frac{Q}{N_2} + \frac{Q}{N_3} + \dots + \frac{Q}{N_k}$$

حيث N تمثل مجموع سكان المنطقة ، شاملة بذلك سكان المجتمع المحلى ، بالإضافة إلى الرموز الأخرى التى لها نفس المعنى الذى ذكر فى المعادلة السابقة . وهذه المعادلة من النوع الذى يطلق عليه رياضياً « السلاسل المتناغمة المعممة » A Generalized Harmonic Series

أما المقادير المتوقعة نظرياً لأحجام المجتمعات المحلية ، فيمكن التعبير عنها برسوم بيانية . ولقد طبق زيف هذه الفكرة على سكان مائة منطقة ميتروبوليتانية كبرى فى الولايات المتحدة مستعيناً بتعداد سنة ١٩٤٠ ، ثم كشف عن أن توزيع الإشارات

(٩) عرضنا لهذه المعادلة والمعادلة التالية بشئء من التبسيط مع إجراء بعض التعديلات على الرموز .
(المترجم)

أو العلامات في الرسم البياني (تلك التي تمثل أعداد سكان هذه المناطق) كادت أن تتخذ خطاً مستقيماً يميل إلى زاوية أفقية مقدارها ٤٥ درجة ، وهذه النتيجة تعني أن قوى التوحيد والتنوع كانتا متعادلتين تقريباً في الولايات المتحدة .

ويستكمل زيف تحليله بمحاولة « التنبؤ » بعدد وتنوع مؤسسات الخدمات والمصانع الحرفية ومحلات البيع بالتجزئة في مدن الولايات المتحدة طبقاً لأعداد سكانها ، فأتضح له أن عدد المؤسسات يختلف وفقاً لحجم السكان ، وأن تنوعها يختلف وفقاً للجذور التربيعية لعدد المؤسسات التي درسها . ووفقاً لذلك قدم زيف تنبؤات للمقادير الكلية لإيرادات هذه المؤسسات ، وعدد موظفيها الدائمين ، والنسبة الكلية للمدفوعات في مؤسسات الخدمات ، خاصة حينما رتب هذه المؤسسات في شكل تسلسلي وفقاً لانخفاض حجم العضوية فيها . ولقد أعاد زيف التحليل الإحصائي لبعض البيانات التي جمعها باحثون آخرون مثل انتشار الصحف ، وعدد الرحلات ، والمسافات التي تفضل بين أماكن إقامة الأشخاص الذين يطلبون تصاريح الزواج ، وأخيراً التحركات المكانية ، وانتهى بعد ذلك إلى نتائج مشجعة أكدت إمكانية الاستعانة بالتحليل الرياضي .

غير أن زيف واجه مشكلات عديدة ، عندما حاول تطبيق معادلته على أقطار أخرى . فلقد أشار إلى أن دولا مثل ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر والكونغولث البريطاني وأوروبا بصفة عامة تمثل مناطق ذات « توازن غير مستقر » لأنها لم تلائم الإطار الذي صاغه . كذلك واجهت زيف صعوبة بالغة ، عندما حاول دراسة انقسام إمبراطورية النمسا والمجر بعد الحرب العالمية الأولى . فبانقسام الإمبراطورية لم يتمكن زيف من تطبيق معادلته الرياضية على السكان الذين يشكلون مجالا أساسياً لتطبيقها . ولقد فسر زيف هذه الصعوبة على النحو التالي : « لجأ كثير من الأشخاص المحيطين والمنشقين على الإمبراطورية إلى أقطار مستقلة ، حيث وجدوا فيها ثقافات رُذت إليها الحياة بطريقة عصابية ، وفقدت منذ قرون دلالتها الاقتصادية الفعالة ، ولقد حدث ذلك في القرن العشرين ، حينما كان على الأمم أن تزداد في الحجم وتتناقص في الأعداد (١٠) . والملاحظ أن زيف لم يحاول تطبيق معادلته على سكان الإمبراطورية الروسية ، تلك التي تميزت

بفارق هائل بين حجم أكبر ثانى وثالث مجتمعين محليين ، أو على فرنسا التى كانت فيها المدينة التى تلت باريس فى المرتبة أصغر خمس مرات من باريس نفسها ، بينما كان حجم المدينة التالية فى المرتبة (الثالثة) على المدينة الثانية أصغر فقط بنسبة ٤٠٪ من المدينة الثانية . ولعل هذه الحالات وغيرها قد لا تنطبق إلا بصعوبة بالغة على الإطار الرياضى الذى قدمه زيف .

ومن الصعاب التى واجهت زيف أن « مبدأ الاقتصاد فى الجهد » يفترض أن الناس يتصرفون دائماً بطريقة عقلية رشيدة ، وأنه يمكن تحليل أنماط سلوكهم وفقاً لذلك . ومن المؤكد أن هذا الافتراض قد ساد النظرية الاجتماعية خلال مائة وخمسين عاماً أو يزيد ، وإن كان قد ساد بشكل أكثر وضوحاً فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى . بيد أن هذا الافتراض قد أصبح يمثل وضعاً فريداً شاذاً فى التحليل المعاصر للسلوك الإنسانى . كذلك فإن عمل زيف يكشف لنا عن وجود نزعة تسلطية رياضية Mathematical Obsession ذلك لأن زيف قد سلم - بداءة - بأن الظواهر المعقدة جداً - بحكم ضرورة داخلية - لا بد وأن تخضع لمعادلة رياضية بسيطة . ويبدو لنا أن احتمال حدوث التطابق بين الظاهرة والمعادلة أشبه ما يكون بتوقع أن يكون خط الأفق الذى يتطلع إليه المشاهد بإعجاب فى جبال الألب أو الروكى ، لا بد وأن يكون متطابقاً مع منحى رياضى .

ولا نستطيع أن نتوقع من عمل مثل مؤلف زيف « السلوك الإنسانى » ، أن يقدم لنا إجابات على التساؤلات الأساسية فى النظرية ، اللهم إلا إذا استثنينا التساؤل المتعلق بالمحددات الأساسية للظواهر الاجتماعية . فنظرية زيف على نحو ما يبدو تعنى أن حالة المجتمع وظروفه إنما تتعين بالدور الذى يلعبه القانون الرياضى . ومع ذلك فإن هذا المؤلف اشتمل فى مواضع عدة على إجابات لتساؤلات حول المجتمع ، والعلاقة بين المجتمع والفرد . ففيه يقول زيف « يمكن أن ننظر إلى المجتمع البشرى باعتباره ميداناً لتأثيرات متبادلة بينه وبين الأفراد الأعضاء المكونين له . . » ^(١١) . ويقول زيف بعد ذلك « إن النسق الاجتماعى يتألف من مجموعة من الأفراد ، يسعون متعاونين مستخدمين وسائل معينة

أو قواعد معينة من الإجراءات ، في ظل افتراض أساسي أن كل فرد يقدم نفس مقدار العمل ويتلقى نفس الجزاء مع بذل الحد الأدنى من العمل^(١٢). وهذا افتراض — فيما يبدو لنا — غير واقعي إلى حد بعيد .

أما راشفسكى فقد تخطى اهتمام زيف الرياضى فى مؤلف له بعنوان « النظرية الرياضية للعلاقات الإنسانية » (١٩٤٧) Mathematical Theory of Human Relations ونحن نشير هنا إلى هذا المؤلف فقط ، بوصفه مثالا يوضح الاتجاه الرياضى . بيد أن راشفسكى كان أكثر وعياً ، لأنه اعتقد أن المعالجة الرياضية للظواهر الاجتماعية المعقدة ممكنة فقط ، إذا ما حددنا — بطريقة تخيلية — مواقف وحالات فى غاية من البساطة والوضوح . وبعبارة أخرى ، فإن ما نكتشفه رياضياً هوبناعات عقلية Mental Constructs تناقض النماذج المثالية أو الخالصة عند ماكس فيبر ، بحيث تتألف هذه البناءات من السمات التى تختلف — بالضرورة — مع السمات التى يمكن ملاحظتها فى الحياة الاجتماعية . ونظراً للقيود التى فرضها راشفسكى ، فإن تحليله لهذه البناءات كان يتخذ شكل معادلات رياضية يستحيل حلها . كذلك يختلف عمل راشفسكى عن عمل زيف فى عدم وجود مسلمة أساسية .

ويتفق هورنل هارت (١٩٧٦ +) الذى كان أستاذاً بجامعة ديوك مع زيف وراشفسكى ، على وجود مسلمة النظام الرياضى فى الحياة الاجتماعية . وبينما عالج زيف وراشفسكى ظواهر « الاستاتيكا الاجتماعية » بطريقة رياضية ، نجد هارت — على النقيض منهما — يحاول أن يمنح التعبير الرياضى نظرية فى الديناميكا الاجتماعية . ولم يحاول هارت — كما فعل زيف — أن يجعل عمله مستنداً إلى مسلمة واحدة ، بل حاول أن يضم نتائجه ونتائج غيره من الباحثين فى شكل متكامل . فعلى سبيل المثال كشفت دراسات مختلفة فى ميدان السكان خاصة تلك التى عنيت بدراسة عدد الاختراعات والابتكارات وسجلات سرعة ظهور هذه الاختراعات وأحجام الإمبراطوريات . . . وهكذا ، كشفت هذه الدراسات عن أنه يمكن التعبير عن مثل هذه الظواهر بمنحنى منطقي رياضى ملائم . فقد لوحظ فى المناطق المختلفة التى شهدت تغيراً اجتماعياً

G.K. Zpf, „The Hypothesis of the Minimum Equation“, American Sociological (١٢) Review, Vol. 12 (1947), p. 627.

وثقافياً ، أنه بعد حدوث بداية تغير بطيء ، تطراً عجلة ، ثم يتلوها انكسار أو ميل ، إلى أن يحدث أخيراً توقف نهائى فى التغير . وتحدث كل هذه العمليات وفقاً لمعادلة رياضية دقيقة . وهناك عمليات أخرى مثل عدد الاختراعات التكنولوجية وخاصة زيادة القوة التدميرية للمفرقات يمكن أن تتبع أو تخضع لمنحنى آخر هو المنحنى اللوغارىمى ، وهو منحنى يختلف عن المنحنى السابق فى أنه لا يكشف عن انكسار وعجلة ؛ وبعبارة أخرى فإن العجلة تستمر فى هذا المنحنى حتى تصل إلى الحد أو المدى الطبيعى .

وبالرغم من أن ممثلى النظريات الرياضية كانوا مقتنعين غالباً بالمعادلات والقوانين الرياضية ، إلا أن هارت حاول — متأثراً فى ذلك بماكس فيبر — أن يكشف عن الأسباب الكامنة وراء حدوث منحنيات معينة فى الحياة الاجتماعية . ويتضح ذلك على وجه الخصوص فى تفسيره العام « لعجلة التطور الثقافى » ، فالتقدم الثقافى اعتمد على الاختراعات التى هى — بطبيعتها — عبارة عن ارتباطات جديدة بين عناصر ثقافية قديمة . فكلما ازداد عدد الوحدات الثقافية ، ازداد احتمال حدوث الاختراعات . وعلى هذا فلا بد وأن يوجد ميل عام نحو زيادة عددية فى الاختراعات . بيد أن هارت كان واعياً ومدركاً للعقبات التى تعوق التغير الثقافى ، حيث فسر هذه العقبات بأنها بقايا عناصر غير متكاملة تماماً مع الثقافة الكلية . كذلك سجل هارت ميل الوسائل التدميرية إلى الزيادة فى فعاليتها بشكل أكبر من أى نمط آخر من أنماط التغير الثقافى التى لاحظها . ولقد أنكر هارت أن تكون إمكانية تفسير تطابق عمليات معينة مع منحنيات رياضية مسألة من قبيل الصدفة البحتة ، ذاهباً إلى أنه يوجد شيء ما وراء الاتجاهات الرياضية ، وهذا الشيء يكمن فى طبيعة القانون الرياضى ^(١٣) .

ولكن قوانين الطبيعة هى دائماً قضايا فرضية Hypothetical propositions من النوع الذى يتخذ الشكل التالى « إذا حدث فسيحدث ب » . أما القانون الديمجرافى — مثلاً — الذى يذهب إلى أن نمو السكان يسير وفقاً لمنحنى منطقى رياضى ، مثل هذا

(١٣) H. Hart, "Logistic Social Trends" American Journal of Sociology, 50 (1945).

p. 350.

ويلاحظ أن قانون العجلة قد تأكد من خلال التطورات التى طرأت على الطبيعة النووية . ولكن الشيء الذى يجدر ذكره هنا ، أنه بينما أكد بعض الباحثين هذا القانون ، نجد البعض الآخر لم يؤكده .

القانون يتطلب توضيح الظروف التي بمقتضاها يحدث هبوط في المنحنى ، كما يتطلب تفسيراً للظروف التي على أساسها « ينكسر » المنحنى الرياضي . ولقد استشهد هارت بحالات عديدة على الشكل الأخير من القوانين ، كما ذهب إلى أنه ليس هناك حتى الآن استدلالاً رياضياً استطاع أنه يسلمنا إلى معرفة هذه الظروف .

وإذا كان زيف وراشفسكى قد أهملوا عموماً الجانب الإجرائي من الوضعية المحدثة ، إلا أن هارت لم يفعل ذلك ، وإن كان دفاعه عن الطريقة الإجرائية يتسم بالحذر . فلقد كتب يقول : « إن الطريقة الإجرائية ما هي إلا وسيلة لتقرير إمكانية إجراء ملاحظات وعمليات لمتغيرات نريد تحديدها أو قياسها . ولتحقيق هذا الهدف نتبع خطوات منتقاة ، وعمليات سببية معينة يمكن من خلالها أن تتحول المتغيرات إلى اتجاهات مرغوبة ، بحيث يشار في النهاية إلى حدود ضبط المتغيرات ، ومدى الخطأ المحتمل^(١٤) » .

ويختلف هارت عن زيف في أنه (أى هارت) ليس « حتمياً رياضياً » ، وإن كان قد أعلن أنه « يدريس الحتمية التكنولوجية » « غير أنه يقول بعد ذلك إن « الثورة الصناعية تعود إلى سلسلة من الاختراعات ، تلك التي ترجع بدورها (أى الاختراعات) إلى أفكار سابقة . فالتكنولوجيا ذاتها ما هي إلا حتمية تصورية . وإذا ما أردنا ضبط اتجاه التطور الثقافي ، فيجب ألا تعوقنا أية فكرة تذهب إلى أن التكنولوجيا هي السبب الرئيسي في كل شيء »^(١٥) . ويعتقد هارت أن علاج أخطار الوصول إلى العصر الذري ، إنما يكمن في التعجيل بتطور العلوم الاجتماعية ، وهنا نجد هارت متفقاً مع لندبرج . ولكننا مع ذلك نشك في أن تطور العلوم الاجتماعية سيحقق هذا الهدف . بيد أننا لو سلمنا بذلك ، فإن هارت قد وضع نفسه ضمن علماء الاجتماع الذين يعتقدون بأن الإنسان ما هو إلا شيء تحركه عمليات اجتماعية غير مشخصة ، وأنه ليس سيد هذه العمليات : وأخيراً فليس من المدهش أن نجد هارت واعياً بأسلافه السوسيولوجيين حتى كونت ، ذلك المفكر الذي كان يأمل في إنشاء علم إمبريقي لدراسة المجتمع يستطيع أن ينقذ الجنس البشرى من الكوارث .

H. Hart, "Operationalism in Sociology and Psychology", Unpublished MS, (١٤)
P. 3

Hart, "Social Science and The Atomic Crisis", Journal of Social Issues, (١٥)
Supplemental Series, No. 2, April 1949, PP. 13-14.

الوضعية المحدثة المعتدلة — أوجبرن وتشابين :

من المحقق أن الميل نحو الاستعانة « بالرياضيات المتقدمة » لا يميز سوى عدد قليل من أعمال علماء الاجتماع الذين يدخلون في نطاق المدرسة الوضعية المحدثة . فأغلب علماء هذه المدرسة ليسوا رياضيين بالضرورة ، وإن كانوا يؤكدون جميعاً ضرورة الحاجة إلى قياس الظواهر الاجتماعية حينما يكون ذلك ممكناً ومتاحاً ، في الوقت الذي يبرزون فيه الدور الاستراتيجي الذي يلعبه التحليل الإحصائي في البحث الاجتماعي بعامة . ويؤكد أغلبهم أيضاً أهمية تطوير أدوات البحوث الإمبريقية وتنقيحها فضلاً عن التشكك في النظرية السوسيولوجية « الأرائكية » والواقع أن هذه السمات تميز كتابات الوضعيين المحدثين المعتدلين مثل المؤلفات الهامة التي تركها المرحوم وليام أوجبرن Ogburn (جامعة شيكاغو) ، وسيتوارت تشابين Chapin (جامعة مينوسوتا) . وجدير بالذكر أن هذين العالمين (أوجبرن وتشابين) حصل على درجتي الدكتوراه من جامعة كولومبيا في أوائل عشرينيات هذا القرن ، حينما كان جيندينجز — وهو من ممثلي الوضعية المحدثة كما أوضحنا في الفصل الحادي عشر — عالماً بارزاً في هذه الجامعة .

ولقد أجرى أوجبرن — منفرداً أو مع آخرين — عدداً ملحوظاً من الدراسات على طائفة من الظواهر الاجتماعية ، سعى فيها جميعاً إلى الحصول على معاملات ارتباط بين المظاهر المختلفة لهذه الظواهر ، مع تأكيد واضح على الموضوعات التكنولوجية والاقتصادية . ويمكن القول إن مؤلفه الشهير « الآثار الاجتماعية للطيران » (١٩٣٦) The Social Effects of Aviation قد جعله قريباً جداً من الجناح الرياضي للوضعية المحدثة إذا ما قورن بأعماله السابقة . ومن النقاط الأساسية التي أكدها في هذا المؤلف ، ضرورة اكتشاف مناهج تمكننا من التنبؤ بالتطورات الاجتماعية المقبلة .

وبالرغم من ذلك فلا يزال مؤلف أوجبرن « التغير الاجتماعي » (١٩٢٣) Social Change يمثل إسهامه الأساسي في النظرية السوسيولوجية . ويلاحظ أن هذا المؤلف ظهر في نفس الفترة التي ظهرت فيها أعمال جيندينجز الأخيرة ، وقبل ظهور الصياغات الحديثة التي قدمها المتطرفون من الوضعيين المحدثين . ويعد مؤلف « التغير الاجتماعي » بمثابة تمهيد لإسهامات أوجبرن التالية التي اتخذت طابعاً وضعياً محدثاً . ومع نظرية علم الاجتماع

ذلك فقد كتب لهذا التمهيد أن يكون ذا تأثير بالغ على الفكر السوسيولوجي الذي جاء من بعده .

ولقد كان لهذا المؤلف الفضل الأكبر في استبدال مصطلح التطور الاجتماعي « بالتغير الاجتماعي » . ففي طبعة سنة ١٩٥٠ أكد أوجبرن هذه النقطة ، ثم قدم تفسيراً لاختياره عنوان مؤلفه ، هو رغبته في التغلب على النزعة التطورية السيكولوجية التي كانت تمارس تأثيراً قوياً خلال الفترة التي كتب فيها مؤلفه . وكثيراً ما يوصف هذا المؤلف بأنه يمثل أول دراسة سوسيولوجية استخدمت مفهوم الثقافة بطريقة منظمة ليشير إلى « النتائج المتراكمة للمجتمع الإنساني »^(١٦) . وقد يثير هذا الوصف لبعض التساؤلات ، لأن توماس استخدم مصطلح « ثقافي » بهذا المعنى في فترة سابقة على أوجبرن (انظر الفصل الثاني عشر) وإن لم يستخدم هذا التعريف بطريقة متسقة كما هو الحال عند أوجبرن .

ومن بين الفروض النظرية العديدة المتعلقة بالتغير الاجتماعي والثقافي ، والتي تناوّلها هذا المؤلف (يلاحظ أن أوجبرن لم يحدد بوضوح العلاقة بين هذين النوعين من التغير ؛ أي التغير الاجتماعي والثقافي) ، نجد فرضاً متميزاً لفت الأنظار وأثار جدلاً شديداً هو فرض التخلف الثقافي Cultural Lag . (كذلك يلاحظ أن أوجبرن أوضح في طبعة سنة ١٩٥٠ لكتابه « التغير الاجتماعي » أن فرضه هذا ليس أساساً هاماً في عمله) . ولقد فسر البعض هذا الفرض بأنه تعبير عن حتمية اقتصادية أو تكنولوجية ، وهذا تفسير رفضه أوجبرن بشدة^(١٧) .

ويبدأ فرض التخلف الثقافي بالفكرة التي مؤداها ؛ أن جانباً كبيراً من التراث الاجتماعي للإنسان ، يدخل في نطاق ما يسمى بالثقافة المادية ، وأن التكيف مع هذه الثقافة يعد أمراً ضرورياً ؛ ذلك لأن التغيرات التي تحدث في الثقافة المادية تسبق التغيرات التي تحدث في الثقافة اللامادية . ومعنى ذلك أن التكيف لا يمكن أن يبدأ قبل أن يحدث التغير في الثقافة المادية . ولكن العادات والأعراف القديمة — التي هي جزء من الثقافة

Of. Kocber and C. Kluckhohn, Culture (Cambridge, Mass.: Harvard University, (١٦) 1952) P. 15.

(١٧) للتعرف على تفسيرات من هذا النوع ، وللتعرف أيضاً على الانتقادات المختلفة التي وجهت إلى نظرية التخلف الثقافي انظر :
MacIver and Page, Society, PP. 574 ff.

اللامادية — قد لا تتمكن من ملاحظة هذا التغير . وهنا يتعين علينا أن نقيس سوء التكيف أو عدم القدرة عليه . وهذه النقطة بالذات هي التي تكشف عن موقف أوجبرن الوضعي المحدث . ويذهب أوجبرن بعد ذلك إلى أن أهمية القياس راجعة إلى أن الثقافة اللامادية ترتبط بجوانب أخرى من الثقافة ، وأن التوترات الاجتماعية التي تعكس التخلف الثقافي تبدو واضحة في النظام الاجتماعي . ومعنى ذلك كله أن هناك كثيراً من المشكلات تنشأ عن البطء النسبي في تغير الثقافة اللامادية . مثال ذلك تخلف التشريعات العمالية عن تطور نظام المصنع ونموه ، أو تخلف الإجراءات القانونية المتعلقة بالتمثيل السياسي عن التغيرات أو التحولات السكانية . ولقد شاع هذا التفسير بين عدد من علماء الاجتماع من أبرزهم هارى المر بارنز Barnes .

ولقد أثارت نظرية التخلف الثقافي — كما لاحظ بعض الدارسين — عدداً من التساؤلات مثل : ما هو المعيار الذي على أساسه يحدث التخلف ؟ وهل دائماً ما تتغير الثقافة المادية بشكل أسرع من الثقافة غير المادية ؟ والملاحظ أن أوجبرن تجنب تقديم إجابات على هذه التساؤلات من جانب واحد ، موضحاً في الطبعة الأولى من مؤلفه « التغير الاجتماعي » ، أن التغير قد يحدث في الثقافة اللامادية ، حتى ولو كان ذلك التغير في شكل تكيف مع الثقافة المادية ، بالرغم من أن الأخيرة تظل ثابتة . وفي طبعة سنة ١٩٥٠ صاغ أوجبرن فرضه بشيء من الحيلة ، حينما أبرز النتائج الناجمة عن الاختراعات التي تحدث في أي جانب من جوانب الثقافة . ومن الواضح أن هذه الصياغة الجديدة قد قربت أوجبرن من الحتمية الاقتصادية أو التكنولوجية . والشئ الذي نود تأكيده هنا مرة أخرى ، هو أن أوجبرن قد أظهر ضرورة قياس أشكال التخلف المختلفة والآثار الناجمة عنها .

أما الوضعي المحدث المعتدل الآخر الذي سنعرض لآرائه هنا فهو ستوارت تشاين Chapin ، الذي خصص مؤلفاً بأكمله لدراسة « النظم الأمريكية المعاصرة » (١٩٣٥) Contemporary American Institutions . ولقد أثار تشاين تساؤلاً مؤداه : كيف يمكننا تحديد معنى النظم الاجتماعية بطريقة تختلف عن الفهم العام لها ؟ يجيب تشاين على ذلك بأن النظم ما هي إلا أنماط من السلوك البشري ؛ بعبارة أخرى شبكة من الاستجابات الشرطية Conditioned Responses ، وعادات فردية ، واتجاهات .

ويذهب تشاين إلى أن الرسوم البيانية الرمزية تعد وسيلة أساسية من وسائل تحديد النظم : لذلك نجده يضمن مؤلفه كثيراً من الرسوم البيانية ، أعتقد أنها تساعد على إدراك أنماط العلاقات التي يصعب رؤيتها . وهذه العلاقات يجب أن تخضع للقياس . ولقد أسف تشاين على ندرة دراسات القوة الاجتماعية إذا ما قورنت بدراسات القوة في العلوم الطبيعية التي تستخدم وحدات ذات وزن^(١٨) . ويعتقد تشاين أن سبب ذلك هو أن المشكلات التي يدرسها علم الاجتماع تنطوي على اتجاهات سيكولوجية ، واستجابات شرطية ، وتفاعلات ، وسمات ثقافية . وإذا فعلى عالم الاجتماع أن يخترع وحدات ، وأن يقن أدوات للقياس ؛ وهذا بدوره سيخضع الظواهر النظامية لتسجيل دقيق وملاحظة مباشرة . لذلك ظل تشاين وتلاميذه طيلة سنوات عديدة يصممون عدداً من المقاييس بهدف قياس صور مختلفة من « السلوك النظامي » كالمكانة الاجتماعية ، وآثار الإسكان ، والبيئة الأسرية ، « والشخصية » . ومنذ بضع سنوات وخاصة بعد سنة ١٩٥٠ ، بلغت هذه المقاييس درجة عالية من التقدم . ونود أن نشير في هذا المجال إلى أعمال بول لازارسفيلد Lazarsfeld ولويس جتمان Guttman وآخرين . ومع ذلك فإن تشاين يعد من أبرز من دفع هذا الاتجاه إلى الأمام .

وبالإضافة إلى الرسوم البيانية الرمزية والمقاييس المختلفة ، استعان تشاين بالاتجاه التجريبي — أو إن شئنا الدقة — المنهج التجريبي . والفكرة الأساسية التي يركز عليها هذا المنهج كما وردت في مؤلفه « التصميمات التجريبية في البحوث السوسولوجية »^(١٩)

(١٨) ميز تشاين بين نمطين من النظم : الأولى هي النظم النووية nuclear ؛ والثانية النظم العامة التي تتخذ طابعاً رمزياً symbolically diffused . وبهذا التمييز يصبح تشاين قريباً جداً من أفكار موريس أوريو Hauriou ، وهو دارس فرنسي في ميدان النظم ، حيث درسها في ضوء الفلسفة الأفلاطونية (انظر الفصل الحادي والعشرين) . ولقد فضل أوريو — كما فعل تشاين — دراسة النمط الأول من النظم ، تلك التي يكون فيها العنصر الشخصي واضحاً . أما النمط الثاني من النظم فيسوده العنصر المعياري .

(١٩) ظهرت فكرة الاتجاه التجريبي في مقال لتشاين نشر في سنة ١٩١٧ ، ولكنه لم يشر إلى منهج بعينه ، إلى أن ظهر له في سنة ١٩٤٩ مقالا حاسماً يوضح هذه الفكرة بجلاء . وفي سنة ١٩٤٥ ، نشر أرنست جريرن وود Greenwood مؤلفه « علم الاجتماع التجريبي » .

Experimental Sociology (New York : King's Crown Press)

ويلاحظ أن جريرن وود يعد من أكثر من أسهموا في توضيح اتجاه تشاين وبلورته .

(١٩٤٧) Experimental Designs in Sociological Research تدور حول استخدام منطق التجربة العملية . ففي المعمل يضطر العالم الطبيعي إلى تثبيت أو ضبط كل الظروف باستثناء ظرف واحد، يحاول أن يبحث تأثيره على الظروف الثابتة . ولما كان العالم الاجتماعي لا يستطيع التحكم في التغير الاجتماعي لكي يضبط دراسته ، فإن عليه حينئذ أن يلاحظ حالتين أو أكثر من حالات النسق الاجتماعي أو أكثر من موقف اجتماعي تختلف بالنظر إلى وجود أو عدم وجود الظروف موضوع الدراسة ؛ وبهذه الطريقة يستطيع الكشف عن الأهمية السببية . ومن الممكن - طبقاً لذلك - أن يلاحظ الباحث سكان مجتمع ما قبل إسكانهم وبعد إسكانهم ، ثم يدرس - مثلاً - تأثير الإسكان على معدلات الوفيات أو الجريمة . ونستطيع أن نوضح هذه الفكرة بمثال آخر . فمن الممكن أن توجد جماعتين من السكان تشتركان في بعض الخصائص السكانية مثل التوزيع وفقاً للعمر، والنوع ، والسلالة ، وجنسية الأب ، والمكانة المهنية للأب ، ولكنهما تختلفان في متغير واحد ليكن عدد سنوات الدراسة ؛ فإذا ما أظهرت الجماعتان فارقاً ملحوظاً في القدرة على التكيف مثلاً ، فإن الباحث قد يتمكن حينئذ من تأسيس علاقة سببية .

ولقد أجرى تشابين دراسات عديدة طبق فيها هذا المنهج التجريبي . ومع ذلك فيبدو لنا هذا المنهج لم يستطع فتح آفاق جديدة ؛ ذلك لأن التغيرات المصاحبة يسهل التنبؤ بها بشكل أفضل ، إذا ما درست عن طريق الملاحظة بالمشاركة . ونحن نعتقد أن صدق المقاييس التي تقيس الظواهر النظامية - أو إن شئنا الدقة قدرتها على التعبير برموز رياضية - ستظل خاضعة لشكوك كثيرة ، بالرغم من أن هناك الآن بحوثاً سوسيولوجية كثيرة تنهج النهج الذي سار عليه تشابين .

والنقطة التي نود تسجيلها هنا أن تشابين وافق الوضعية المحدثة على تأكيد التعريفات الإجرائية في العلوم الاجتماعية ، بالرغم من أنه اتخذ موقفاً معتدلاً منها . فلقد كتب يقول « إن ما يسمى بالتعريف الإجرائي ، لا يعد حلاً نهائياً أو مطلقاً ، ولكنه مجرد تطور مفيد نحو تحقيق مزيد من الموضوعية ^(٢٠) » والواقع أن أغاب علماء الاجتماع المعاصرين يوافقون على وجهة النظر هذه .

F. Stuart Chapin. Experimental Designs in Sociological Research (New York, (٢٠) Harper, 1947), P. 155.

بيد أن تشاين يخالف أغلب الوضعيين المحدثين في اهتمامه بدراسة الحركات الاجتماعية البعيدة المدى التي تحدث في الحضارات ككل ، وسنعرض لوجهة نظره هذه في الفصل العشرين الذي سنخصصه لمعالجة علم الاجتماع التاريخي .

ملاحظة حول الوضعية المحدثّة المعاصرة والقياس الكمي :

يمكن اعتبار أعمال المدرسة الوضعية المحدثّة بمثابة محاولة جادة في مشكلة قديمة واجهت علم الاجتماع منذ ظهوره . فلقد كان الهدف الأساسي للرغيل الأول من علماء الاجتماع من أمثال كونت ودوركايم ، وجمبلوفتش وراتسنبوفر وتوماس وآخرون هو إرساء الدعائم العلمية لدراسة المجتمع . ونحن نعتقد أن أغلب علماء الاجتماع خلال مراحل تطوره المختلفة كانوا يسعون أيضاً إلى تحقيق هذا الهدف . أما قضية كفاءة النزعات الكمية والسلوكية والإجرائية بوصفها وسائل لتحقيق هذا الهدف ، فلا تزال حتى الآن موضوعاً للجدل مستمر .

ولقد لاحظنا من قبل كيف أن القياس الكمي الذي يسمح بمعالجات وتحليلات إحصائية قد طرأت عليه خلال السنوات الأخيرة إضافات كثيرة ترجع في المحل الأول إلى إسهامات علم الاجتماع « الرياضي » في هذا المجال . وهذا يرجع بالطبع إلى التطور السريع الذي طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، فضلاً عن تزايد عدد علماء الاجتماع الذين اقتفوا أثر المدرسة الوضعية بتطبيقهم المنطق الرياضي التحليلي على القضايا المتعلقة بالحياة الاجتماعية . ومن المؤكد أن هذا الاتجاه قد حقق تقدماً سريعاً خاصة في الجانب الرياضي منه ، بفضل كتابات بعض الأساتذة من أمثال لازار سفيلد (جامعة كولومبيا) ، وجيمس كولمان Coleman (جامعة جونز هوبكنز) ، وهيربرت سيمون Simon بحاضرة في مؤلفه « نماذج الإنسان » (Models of Man ١٩٥٧) . وبالرغم من ذلك فإن علم الاجتماع الرياضي لم يقدم لنا حتى الآن سوى طائفة قليلة من القضايا المتعلقة بالمشكلات السوسولوجية التقليدية . ومن المحاولات القليلة التي بذلت في هذا المجال ، تلك التي قام بها هاريسون وايت White في مؤلفه « تشريح القرابة » (١٩٦٣) The Anatomy of Kinship ، حيث حاول فيه أن يدرس بناء القرابة في مجتمعات

بدائية مختلفة مستعينةً بالأساليب الرياضية^(٢١). ومع أن وايت قد قدم مجموعة من القضايا المتعلقة بالبدائل البنائية ، إلا أن هذه القضايا لم تضاف إلى معلوماتنا عن هذا الموضوع إلا القليل من المعلومات .

وبالرغم من التقدم الذي حققه علم الاجتماع الرياضى : مما دفع البعض إلى أن يطلق عليه « أمل المستقبل » ، على الرغم من ذلك فإنه لم يسلم من سيول التعليقات الناقدة . ونحن نعتقد أن النقد الأساسى الذى يمكن أن يوجه إلى هذا الاتجاه يكمن فى تلك المسلمة التى تذهب إلى أن كل الظواهر الاجتماعية تمثل ميداناً يمكن أن يخضع للأساليب الرياضية التى تتميز بدرجة عالية من الصدق . وهذه مسلمة خضعت بدورها لهجوم عنيف من جانب بيتر سوروكين فى مؤلفه « بدع ونقائص فى علم الاجتماع المعاصر » (١٩٥٦) Fads and Foibles in Contemporary Sociology ، وكذلك دون مارتنديل فى مقال حديث له^(٢٢) .

بيد أن نقد هذه المسلمة لا يعنى أن استخدام الرياضيات فى الدراسات السوسولوجية أمر غير مرغوب فيه . ويكفينا أن ندلل على ذلك بالاستشهاد بميدانين من ميادين البحث : الأول يمثل بحوث علم الإجرام ، والثانى يمثل بحوث الديموجرافيا . فكلاهما يعتمد اعتماداً أساسياً على التحليلات الإحصائية والرياضية . غير أن هذا النوع من البحث ممكن فى الواقع ، لأن الظواهر الجماعية والسلوكية التى يدرسهما هذان الميدانان تمثل وحدات يمكن أن تخضع لمعالجة رياضية تسمح بإمكانية الحصول على تنبؤات تختلف فى درجات ثباتها كما هو الحال فى التنبؤات السكانية . فنحن نستطيع أن نتنبأ باتجاهات معدلات الخصوبة والوفيات مثلاً ، وهذا التنبؤ يكون محدوداً بزمان ومكان معينين ، وعادة ما يصحب التنبؤات تعبير « إذا ما ثبتنا كل الظروف » . ومع ذلك فمن الممكن أن تطرأ على المجتمع

(٢١) انظر أيضاً

Harrison White's "Uses of Mathematical Sociology" in James : C. Charlesworth, ed., Mathematics and the Social Sciences, Annals of Political and Social Science (Philadelphia, 1963).

ويلاحظ أن وايت لخص فى هذا المقال محتويات مؤلفه « تشريح القرابة » وعلق عليها .

(٢٢) انظر :

Martindale's "Limits of the Uses of Mathematics in the Study Sociology" in Charlesworth, ed., op. cit.

تغيرات غير متوقعة أو يصعب التنبؤ بها ، وهذا بدوره يضعف من قدرة التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل . ولقد حدث ذلك بالفعل في التنبؤات السكانية التي تمت في سنة ١٩٣٠ ، عندما تم تحديد الاتجاهات المحتملة في المستقبل في كل من الولايات المتحدة وأوروبا ، ثم ظهرت بعد ذلك عوامل أخرى أدت إلى حدوث فارق كبير بين ما حدث بالفعل وما كان متوقعاً حدوثه .

وهناك قضية أكثر أهمية من قضية التنبؤ ، هي أن المنهج الرياضي في علم الاجتماع يرتكز على افتراض مؤداه ؛ أنه بإحلال الوحدات الواقعية بوحدات كمية مقابلة ، وباتباع عمليات رياضية أصيلة ، نستطيع أن نحصل على القيم الرياضية التي نستطيع أن نتحول مرة أخرى إلى وحدات واقعية تسمح بالتنبؤ بالأحداث الواقعية . ويمكننا أن نشير في هذا المجال إلى ثلاث لغات أساسية يستعان بها هي ، الرياضة ، والإجرائية ، والسببية (الواقعية) . ومن الملاحظ أن الترجمة من إحدى هذه اللغات إلى اللغتين الآخرين أمر عسير . فالمعادلات المستخدمة إجرائياً تعبر عن عمليات قد تكون غير متماثلة بحيث يصعب اختزالها . فإذا تناولنا مثلاً المعادلة التي تعبر عن تحول غازى الأوكسجين والهيدروجين إلى ماء : ذرة أكسوجين + ذرتين هيدروجين = أيد ٢ ، وإذا ما أضفنا إلى كل من طرفي المعادلة رمزين آخرين ، وليكن « ك » (لتشير إلى القوة الكهربائية) و « ز » لتشير إلى الزمن (متناهي القصر) ، فإننا سنواجه حينئذ بصعوبة مؤداها ، أن الزمن لا يمكن تحليله إلى وحدات بسيطة ، ومن ثم لا نستطيع أن ننقل إلى الطرف الأيمن من المعادلة حينما تأخذ إشارة (-) ؛ لأن (- ز) لن تتطابق في هذه الحالة مع الواقع . وهناك صعوبة مشابهة ؛ تتمثل في القضية المعروفة التي مؤداها أنه ليست هناك سرعة واقعية أكبر من سرعة الضوء ، وبالتالي فإذا وجدنا أنفسنا إزاء معادلة تعبر عن توليد الضوء ، فإننا لا نستطيع حينئذ القول إن حاصل ضرب طرفي المعادلة سيؤدي إلى « ن » . ومعنى ذلك أن الكمية التي نتوقعها نظرياً لا يمكن ترجمتها إلى لغة « واقعية » لأنها حينئذ ستكون أكبر من الحد الأقصى الممكن . ومن الواضح أن هذين المثالين يكشفان بجلاء عن أن البيانات الرياضية قد تكون أكثر تقلباً وتغيراً من المعدلات التي تصاغ بشكل إجرائي ، أو تلك التي تصاغ في صورة سببية . فالأخيرتان تعدان ذات أهمية بالغة في التحليل السوسولوجي .

ونستطيع أخيراً أن نقدم بعض الاستنتاجات ، وذلك إذا ما قارنا علم الاجتماع الرياضى بالوضعية الأصلية عند كونت . فمن الواضح أن علماء الاجتماع الرياضيين وغيرهم من الوضعيين يميلون عموماً إلى الاهتمام بالاتجاه الوضعى ، ذلك الاتجاه الذى يسعى جاهداً إلى تأكيد فكرة أن العلم وحده هو الذى يملك الحقيقة . كذلك فإنهم يماثلون كونت فى الاهتمام الشديد بالملاحظة والاستدلال عند إجراء التحليل السوسولوجى ، ولكنهم مالبثوا أن استبدلوا المنهج التاريخى عند كونت بالمناهج الإحصائية والرياضية ، فى الوقت الذى تلاشت فيه الواقعية المعتدلة عند كونت ، لتحل محلها نزعة اسمية متطرفة . وبالمثل اختفت المماثلات العضوية التى قدمها كونت بما فى ذلك ما أطلق عليه « بالفيزياء الاجتماعية » ليحل محلها اعتماداً متزايداً على المناهج الرياضية المستخدمة فى علم الفيزياء الحديث . وأخيراً استبدلت قضية التقدم الاجتماعى التى أثارها كونت والآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، بنمو تراكمى فى النظرية السوسولوجية العلمية ، مع ظهور هدف واضح محدد ، هو إقامة نماذج طبيعية قد تكون مضللة .

الفصل السادس عشر

الإيكولوجيا البشرية

بالرغم من أن الاتجاه الكمي يمثل خاصية أساسية من خصائص الوضعية الحديثة ، إلا أن هذا الاتجاه ليس مقصوداً عليها وحدها . ففي علم الاجتماع الحديث نجد مدرستان فكريتان تؤكدان أهمية الاتجاه الكمي هما : المدرسة الإيكولوجية ، ومدرسة القياس الاجتماعي . والواقع أن ممثلي هاتين المدرستين لا يشاركون - بالضرورة - السلوكيين والإجرائيين من الوضعيين المحدثين وجهات نظرهم . فعلماء القياس الاجتماعي - مثلاً - يميلون غالباً إلى الاهتمام بدراسة عملية عقلية معينة .

ومع ذلك فإن الاختلاف بين المدرستين من ناحية ، والوضعية الحديثة من ناحية أخرى ليس كبيراً ، لأنه اختلاف لا يمتد إلى كل وجهات النظر التي يتبناها الطرفان ، بقدر ما يشير إلى أن كلا منهما يهتم بدراسة جوانب معينة من الحياة الإنسانية . فالإيكولوجيا البشرية تهتم - في المحل الأول - بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تتمثل في اعتماد الأفراد على موارد محدودة في إشباع حاجاتهم . أما موضوع القياس الاجتماعي فسنعرض له بالتفصيل في الفصل التاسع عشر .

والإيكولوجيا البشرية هي في حقيقة الأمر إحياءاً للحتمية البيولوجية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر متمثلة في الداروينية الاجتماعية . ومع ذلك فيجب أن نتميز بين هذا الموقف والطابع الخاص للظواهر البيولوجية الذي أوضحه الإيكولوجيون فيما بعد : فقد حاولوا ربط الإيكولوجيا بالاتجاهات البيولوجية والجغرافية ، وذلك من خلال الكشف عن الارتباط بين الأساس البيولوجي للظواهر الاجتماعية ، والبيئة الجغرافية من ناحية أخرى :

ولقد ظهر اصطلاح الإيكولوجيا لأول مرة في سنة ١٨٦٩ ، حينما استخدمه عالم الأحياء الألماني إرنست هيكل Haeckel (١٨٣٤ - ١٩١٩) ، حيث عرف الإيكولوجيا البيولوجية بأنها ذلك العلم الذي يدرس التساند المتبادل بين النباتات والحيوانات التي

تعيش معاً في منطقة طبيعية ، أما المفاهيم الأساسية التي طورها هذا العلم فأهمها :
الموطن ، والتدرج ، والتكافل (أو المعيشة معاً) ، والمنافسة والغزو ، والتتابع .
ولقد ظهرت فكرة تطبيق الاتجاه الإيكولوجي ومفاهيمه هذه على العلاقات الإنسانية
لأول مرة في أوائل القرن العشرين ، وخاصة في مؤلف تشارلز جالبن Galpin
المعنون « التشريح الاجتماعي لمجتمع محلي ريفي » (١٩١٥) Social Anatomy
of an Agrarian Community . وبالرغم من أن جالبن لم يستخدم مصطلح
الإيكولوجيا ، إلا أنه جمع بيانات عن أسر تعيش في مقاطعة ريفية في ولاية ويسكنسن
Wisconsin ، تتناول الأماكن التي يبتاع منها أفراد هذه الأسر السلع التي يحتاجونها ،
والبنوك التي يدعون فيها أموالهم ، والكنائس التي يختلفون إليها لأداء فرائضهم ،
والمدارس التي يتوجه إليها الأبناء لتلقى دروسهم . ثم عرض جالبن النتائج التي توصل
إليها في شكل خريطة . ومن الجدير بالذكر هنا أن استخدام الخرائط كوسيلة توضيحية
قد أصبح أمراً شائعاً مألوفاً في الإيكولوجيا . ومع أن مناطق النشاط المختلفة التي درسها
جالبن لم تكشف عن وجود « تطابق مكاني دقيق » ، إلا أن شواهدة قد أكدت الاعتقاد
الذي يذهب إلى أن المجتمع يتضمن « مناطق طبيعية » تابع دوراً أساسياً في تحديد
النشاطات الإنسانية .

وخلال العام ذاته (١٩١٥) — أي العام الذي نشر فيه جالبن بحثه — نجد روبرت
بارك Park (١٨٦٤ — ١٩٤٤) وهو أحد علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو (التي
أصبحت فيما بعد مركزاً للبحوث الإيكولوجية) ، ينشر مقالا عن المدينة ، دون أن
يستخدم اصطلاح الإيكولوجيا . ولقد ذهب في مقاله هذا إلى أن المدينة تمثل ظاهرة
طبيعية ، ونتاجاً لقوى غير محددة وغير مضبوطة في آن واحد ؛ فضلا عن أنها تنقسم
إلى مناطق صناعية وتجارية وسكنية ، ويذهب بارك بعد ذلك إلى أن السكان الذين يمثّلون
في خيمائهم الاقتصادية والثقافية يميلون إلى التجمع في مناطق معينة من المدينة ، كما
أن الخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة لكل منطقة تؤثر بدورها على حياة قاطنيها .
ولقد أصبحت كتابات بارك — بعد ذلك — أساساً هاماً من أسس الاتجاه الحتمي الجديد ،
الذي اتخذ بدوره طابعاً إيكولوجياً خالصاً . وفي الفترة من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٣ ،
قام ماكينزي Mackenzie (بالاشتراك مع روبرت بارك وأرنست بيرجس Burgess ،

وهو المؤسس الثالث للإيكولوجيا الحديثة) ، بإجراء بحث عن مناطق المدينة بنفس الطريقة التي اتبعها جالبن . وبذلك يكون ماكينزي من أوائل علماء الاجتماع الذين استعانوا بمفاهيم الإيكولوجيا البشرية في بحث إمبيريقى منظم . أما اصطلاح الإيكولوجيا البشرية ، فقد استخدمه كل من بارك ويرجس (زميله في جامعة شيكاغو) في كتابهما الأساسى « مقدمة في علم الاجتماع » (١٩٢١) An Introduction to the Science of Sociology

وفي سنة ١٩٢٣ نشر بيرجس مقاله الكلاسيكى المعنون « نمو المدينة » ، حيث قدم فيه الفرض الأساسى الذى تركز عليه الإيكولوجيا الحضرية . ومؤدى هذا الفرض أن المدينة تنمو فى شكل دوائر مركزية تدور حول قلب المدينة Core Zone الذى يمثل المنطقة التجارية . وحينما تنتقل من قلب المدينة نجد مناطق التحول Zones of Transition ، وهى مناطق يسودها التخلف الاجتماعى ، تليها مساكن الطبقة العاملة ، ثم المنطقة السكنية الخاصة « بالطبقة الوسطى » ، وأخيراً أطراف المدينة . ولقد أجريت دراسات واقعية عديدة بهدف التحقق من صدق ما ذهب إليه بيرجس ، فانتهدت إلى أن النموذج أو النمط المثالى الذى قدمه ، يمكن أن يخضع لكثير من التعديلات التى يفرضها التوزيع الجغرافى . ونظام النقل والمواصلات وبعض الظروف الأخرى ^(١) . فالملحوظ أن تفسير وجود منطقة التحول قد اعتمد — فى المحل الأول — على التوسع فى منطقة قلب المدينة . ومع إدراكنا لطبيعة هذا التوسع . فإن ملاك المباني الذين يقطنون الدائرة المركزية التالية (وهى منطقة التحول) سوف لا يبقون على مبانهم فى حالة جيدة ، ومن ثم يمكن أن يشملها التخلف ، ثم تظل بعد ذلك من المناطق السكنية المتخلفة التى يدهمها بعد ذلك أفراد المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا فى المجتمع . ومن المحتمل أن يكون هذا البناء الاجتماعى للإيكولوجى للمدينة قد عاق — إلى حد ما — نمو كثير من المناطق الحضرية الكبيرة فى الولايات المتحدة . وهذا ما أكدته عدد كبير

Walter Firey; Land Use in Central Boston, Cambridge, Mass., Harvard

(١)

University Press, 1947.

ويلاحظ أن هذا المؤلف يكشف بوضوح عن عدم ملائمة فرض الدائرة المركزية الذى قدمه بيرجس كما يقدم نقداً لمحتوى الفرض ذاته .

من البحوث الإيكولوجية ^(٢) . يضاف إلى ذلك أن مفهوم « المنطقة المركزية » الذى استخدمه كثير من علماء الإيكولوجيا الحضرية لم يعد ينطبق على كثير من المدن . ومعنى ذلك أنه يفتقد إلى الصديق .

وفى الربع الثانى من القرن العشرين ، اتخذت دراسات الإيكولوجيا اتجاهات مختلفة ، وأصبحت على درجة من التنوع ، تمكنا من القول بأنها قد أصبحت تشكل بالفعل « مدرسة إيكولوجية » . فى سنة ١٩٣٠ تأكد التمييز بين التفاعل الإيكولوجى بمعناه المحدود ، والتفاعل الاجتماعى بوجه عام ؛ وفى الوقت الذى لم يعد فيه مجرد وصف الظواهر الإنسانية فى ضوء التوزيع المكاني كافياً لا اعتباره موضوعاً إيكولوجياً حقيقياً . فلقد أوضح جيمس كوين Quinn - وهو من أبرز ممثلى هذه المدرسة - أن التفاعل الإيكولوجى يتم من خلال الاعتماد على موارد بيئية محدودة بحيث يصبح كل كائن عضواً قادراً على التأثير فى الآخرين من خلال قدرته على زيادة الموارد البيئية أو نقصانها ، تلك التى يعتمد عليها الآخرون . وهذه العملية بطبيعتها عملية غير شخصية ، كما أنها لا تتضمن أى ضرب من ضروب تبادل المعادن ، هى إذن عملية اجتماعية فرعية ، وإن كانت دراستها تحتل أهمية خاصة فى التحليل السوسىولوجى ^(٣) . وفى سنة ١٩٣٠ أيضاً أوضح بارك - أحد مؤسسى هذه المدرسة - أن هناك مستويين إيكولوجيين (أو اجتماعيين) داخل المجتمعات الإنسانية : الأول هو المستوى التكافلى Symbiotic الذى يتمثل فى المنافسة غير الشخصية ، والثانى ثقافى يركز على الاتصال والاتفاق ^(٤) . والملاحظ أن وجهة نظر بارك هذه لم تحظ بموافقة كوين ، الذى ذهب إلى أن الإيكولوجيا البشرية ليست سوى شكل من أشكال تجريد شبكة العلاقات الإنسانية غير المرئية داخل منطقة تسودها حياة مشتركة .

ومنذ أن نشر بارك ويرجس مؤلفهما الأساسى - الذى أشرنا إليه من قبل - بدأ علماء الإيكولوجيا يميلون إلى ربط الظواهر الاجتماعية والثقافية « بالمناطق الطبيعية »

(٢) من المدن التى أجريت عليها هذه البحوث : شيكاغو ، سان لويس ، مينيا بولس ، فيلادلفيا ، نيواورليانز ، لوس أنجلوس ، بوسطن ، نيوهافن ، روشستر ، نيويورك .

(٣) Cf. J.A. Quinn; "Human Ecology and Interactional Ecology, American Sociological Review, Vol. V (Oct. 1940).

(٤) انظر أيضاً معالجة هذا الموضوع فى :

فى المدينة ، واهتموا على وجه الخصوص بدراسة مناطق التحول ، والأحياء المختلفة باعتبارها تسهم فى ظهور وانتشار الجريمة ، والرديلة ، والأمراض ، والانتحار ، والتفكك الأسرى ، وأنماط أخرى من السلوك المنحرف . وبالإضافة إلى ذلك اهتمت بعض البحوث بدراسة دور « المجتمع المحلى » ، بل بالغت بعضها فى الدور الذى يلعبه هذا المجتمع ، إلى المدى الذى اعتبرته المحدد الأساسى للسلوك الإنسانى فى المجتمع الكبير . وحينما يؤكد بعض الباحثين أن سكان منطقة متخلفة معينة لديهم اتجاهات انحرافية كالجناح والجريمة (وذلك مع تثبيت عملية الغزو – التابع التى يمكن أن تؤثر على التكوين العنصرى للسكان) ، مثل هذا التأكيد قد يوحى للقارئ أن هؤلاء الباحثين يقصدون بذلك أن المباني المتهدمة والشوارع الضيقة القذرة ، هى التى تلعب الدور الأساسى فى تشكيل أنماط السلوك . والواقع أن هذا التفسير البيئى المبدئى قد شاع فى كثير من أعمال علماء الاجتماع ، سواء من أفادوا منهم بالاتجاه الإيكولوجى فى بحوثهم أو أية اتجاهات أخرى . ومع ذلك فهناك بحوث تؤكد بشكل متطرف الدور الذى يلعبه الوضع الإيكولوجى ؛ وإن كانت قد تعرضت خلال السنوات الأخيرة لانتقادات كثيرة ؛ منها تجاهلها للدور الذى تلعبه العوامل الثقافية ، أو التقليل من شأن هذه العوامل فى تشكيل السلوك الإنسانى . وبالرغم من الانتقادات التى وجهت للنظرية الإيكولوجية . إلا أنها قد قدمت لنا – فى الواقع – إسهامات هامة فى فهم البناء الاجتماعى والإيكولوجى للمدن الأمريكية الحديثة ، وعمليات النمو والحركة التى تميز الحياة الحضرية عموماً (وإلى حد ما الحياة الريفية) ، ففضلاً عن توضيحها للدور الذى تلعبه هذه الظواهر فى فهم السلوك المنحرف . ويكفيها فى هذا المجال أن نشير إلى بعض الدراسات مثل دراسة إرنست مورر Mowrer عن « التفكك الأسرى » ، Family Disorganization ودراسة فردريك تراشر Trasher عن « العصابة » The Gang ، اللتان نشرتا فى سنة ١٩٢٧ ، ودراسة كليفورد شو Shaw عن « مناطق الجناح » Delinquency Areas ، ودراسة فارس Faris ودانام Dunham عن الاضطرابات العقلية فى مناطق حضرية « Mental Disorders in Urban Areas » التى نشرت فى سنة ١٩٣٩ . فكل هذه الدراسات استعانت بالاتجاه الإيكولوجى فى تفسير البيانات التى حصلت عليها من مدينة شيكاغو . كما أنها لم تكتف بتقديم بيانات وصفية عن الظواهر المختلفة للحياة الاجتماعية فى المدينة ، بل أبرزت

لنا بعض الميادين الهامة المتخصصة في الدراسة السوسولوجية .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهرت مؤلفات كثيرة تناولت بشكل شامل تاريخ الإيكولوجيا ووضعها الراهن ؛ من أشهرها ذلك الذى نشره أموس هاوى Hawley فى سنة ١٩٥٠ بعنوان « الإيكولوجيا البشرية » ، Human Ecology ، وكذلك المؤلف الذى اشترك فيه كل من فيليب هاوز Hauser وأوتس دنكان Duncan والذى نشر تحت عنوان دراسة الإيكولوجيا البشرية « (١٩٥٢) The Study of Human Ecology ولقد قدم هاوى (وهو أستاذ بجامعة ميشجن) صياغة جديدة للإيكولوجيا مؤداها : أن المحدد الأساسى للتنظيم الاجتماعى والسلوك هو التأثير الذى يحدته المجتمع الحضرى ؛ ذلك المجتمع الذى يتميز بالحجم ، والكثافة ، واللاتجانس . كما أن أهم سمات التنظيم الاجتماعى فى المدن هى العلمانية ، ونمو الجماعات الثانوية . وتزايد تقسيم الأدوار ، وعدم وضوح المعايير ، وشدة الحراك الاجتماعى . أما نظرية المناطق المركزية فى المدن (والى تتمثل فى المناطق التجارية والدوائر التى تمثل كلا من مناطق التحول والأحياء المختلفة) فقد خضعت فى السنوات الأخيرة لكثير من التعديلات ، وذلك بعد إجراء مجموعة من الدراسات على بعض المدن الأمريكية والفرنسية والإسكندنافية . وبذلك أصبحت دراسة الإيكولوجيا البشرية - تدريجياً - مبحثاً من مباحث علم الاجتماع الحضرى ، وهو أحد فروع علم الاجتماع شأنه شأن علم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع المعرفى ، وعلم الاجتماع الدينى .

وبالرغم من أن علماء الاجتماع الحضرى يفيدون بشكل مباشر وعلى نطاق واسع من القضايا التى تتضمنها النظرية السوسولوجية العامة ، وبالتالى يسهمون بدورهم فى هذه النظرية العامة (شأنهم فى ذلك شأن المتخصصين فى فروع علم الاجتماع الأخرى) ، بالرغم من ذلك فإن مناقشة العلوم الاجتماعية الفرعية تعتبر خارجة عن نطاق مؤلفنا هذا . ومع ذلك فيجب أن نتذكر دائماً أن النظرية السوسولوجية الحديثة فى الاجتماع الحضرى تدبى بالفضل إلى كثير من الدراسات الإمبريقية كتلك التى أجراها بارك ، وبيرجس ، وهاوى . فلقد قدم هؤلاء جميعاً بحوثاً رائعة فى مجال الإيكولوجيا البشرية .

الفصل السابع عشر

الاتجاه الوظيفي

ظهر الاتجاه الوظيفي في دراسة الظواهر الاجتماعية في أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، ثم ظهر بعد ذلك بوضوح في مؤلفات دوركايم ، وكولي ، وتوماس ، وباريتو . وخلال الربع الأول من القرن العشرين ، اكتسب هذا الاتجاه مكانة متميزة في علم الاجتماع ، وذلك بتأثير الأنثروبولوجيا الثقافية . ولقد حقق هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً سريعاً ، حتى أصبح منافساً للوضعية المحدثة في سيطرته على علم الاجتماع الحديث^(١) . ومن المؤكد أن الوظيفية تشبه اتجاه علم الاجتماع النظري Systematic Sociology في بعض الجوانب . والاتجاه الأخير يميز موقف علم الاجتماع في منتصف القرن العشرين (انظر الفصل الثامن عشر) ، يل إن هناك أعمالاً حديثة يمكن وصفها بأنها وظيفية ونظرية في وقت واحد .

نشأة الاتجاه الوظيفي ونطاقه :

ما هي الوظيفية ؟ سؤال يصعب الإجابة عليه ؛ لأن اصطلاحاً « وظيفة » و « وظيفي » Function & Functional في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية يتضمنان معان مختلفة ومتباعدة . ففي بعض الأحيان يستخدم اصطلاح الوظيفة بمعنى رياضي ، كما هو الحال في أعمال سوروكين . وهذا المعنى يشير إلى أن مقدار أهمية متغير ما ، تحدد بدورها مقدار أهمية متغير آخر . وغالباً ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل ، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة . ولعل ذلك هو المعنى الذي يقصده كثير من الأنثروبولوجيين مثل رادكليف براون Brown ورالف لنتون Linton ، ومالينوفسكي Malinowski ، بل ودوركايم أيضاً ،

(١) هناك كثير من المؤلفات العامة تكشف عن التأثير المتزايد الذي تمارسه الوظيفية الآن من أشهرها Kingsmeu Davos, Human Society (New York : Macmillan; 1949)

حينما يستخدمون كلمة وظيفة . (ونحن نستخدم اصطلاح وظيفة بهذا المعنى حينما نقول : إن وظيفة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع) . وأحياناً ما يتسع هذا المعنى الثاني ، فتشير الوظيفة بذلك أيضاً إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها (مثل الإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء أطفالها والحفاظة عليهم) ، أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها . وإذن فالاتجاه الوظيفي يؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل ، أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء . ونستطيع أيضاً أن نجد هذا الاستخدام لاصطلاح الوظيفة في كتابات العلماء الذين أشرنا إليهم منذ قليل . وأخيراً نجد البعض يستخدم تعبير التحليل الوظيفي Functional Analysis للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة مثل أنساق القرابة أو الطبقة . وقد تستخدم أيضاً صيغة مركبة هي التحليل البنائي - الوظيفي Structural-Functional . وهذه الصيغة نجدها مستخدمة بكثرة في أعمال بارسونز وتلاميذه (والتي سنعرض لها في الفصل الثامن عشر) . وترجع هذه الصيغة في الواقع إلى سبنسر . ومن الواضح أن تعدد هذه الاصطلاحات يؤدي إلى الخلط واللبس ، خاصة إذا ما أدركنا أن الإشارة إلى المعاني المختلفة للوظيفة قد تتطلب استخدام اصطلاحات أخرى^(٢) .

وإذا ما أمعنا النظر في التطور الحديث الذي طرأ على علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية ، لاحظنا أن الحركة العلمية المعروفة باسم الوظيفية ، تدور بشكل عام حول المعنيين الثاني والثالث من المعاني الأربعة للوظيفة التي أشرنا إليها . فالوظيفية بهذا المعنى هي تحقيق للفرض الذي مؤداه : أن كل الظواهر الاجتماعية التي يغطيها هذان المعنيان ترتبط فيما بينها ، وأن النظرية السوسيولوجية يجب أن تدور حولهما . وإذن فالقضية الوظيفية التي تدور حولها كتابات الوظيفيين يمكن تحديدها على النحو التالي : إن النسق الاجتماعي (وهو اصطلاح يستخدمه الوظيفيون غالباً) يمثل نسقاً حقيقياً ، فيه تؤدي أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وثبितه ، وأحياناً اتساع نطاقه وتقويته . ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما .

والمؤكد أن الاتجاه الوظيفي قد ظهر في البيولوجيا وعلم النفس والأنثروبولوجيا الثقافية قبل أن يظهر في علم الاجتماع . فالبيولوجيا — كعلم — تدور حول الفكرة التي مؤداها أن كل عضو أو جزء من نسق يطلق عليه كائن عضوي ، يؤدي وظيفة أو وظائف أساسية لبقاء هذا الكائن العضوي ، كما يؤدي هذا العضو بدوره وظائف للنوع الذي ينتمي إليه . وإذن فهناك تأكيد لمبدأ تساند الأعضاء . وباختصار فإن الكائن العضوي — من وجهة النظر البيولوجية — يمثل نسقاً يتألف من مكونات ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً .

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ظهرت في علم النفس أدوات تحليلية مختلفة ، تحاول أن تصف بدقة الأجزاء أو العناصر المكونة للعمليات العقلية مثل الإرادة ، والانفعال ، والإدراك . ولكن هذه الأدوات لم تتمكن في الواقع من تعيين أو تحديد الوحدة التي تربط هذه العناصر . وما لبثت أن نمت بعد ذلك خلال عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن مدرسة الجشطالت ، التي تذهب إلى أن أي عنصر من عناصر العملية العقلية يجب أن يدرس في ضوء سياق الكل لأن معنى كل عنصر يختلف اختلافاً كبيراً عن معنى الشكل أو الكل الكبير الذي يعتبر العنصر جزءاً منه .

أما الاتجاه الوظيفي في الإثنولوجيا أو الأنثروبولوجيا الثقافية ، فقد ظهر على يد فرانز بواس Boas (١٨٥٨ — ١٩٤٢) ، الذي قال في إحدى مقالاته في سنة ١٨٨٧ : « نستطيع أن نفهم فن شعب من الشعوب وأسلوبه المميز ، فقط إذا ما درسنا النتائج المميزة لهذا الفن وذلك الأسلوب »^(٣) . ومن الجدير بالذكر هنا أن الوظيفية في الأنثروبولوجيا قد نمت فيما بعد وتطورت لكي تواجه التزعنتين التطورية والانتشارية بل تعارضهما . فالنزعة التطورية كما أوضحناها في الفصول الأولى من هذا الكتاب قد تحالت إلى نظريات جديدة ، مما ساعد على ظهور الوظيفية . أما النزعة الانتشارية فتمثل وجهة نظر الإثنولوجيين ، التي تؤكد انتشار الاختراعات من مراكز ثقافية محدودة العدد نسبياً ، تلك المراكز التي تلعب دوراً بارزاً في النمو الثقافي . والملاحظ أن الوظيفيين يعارضون الاتجاهات التاريخية التي تنطوي عليها كل من التزعنتين التطورية والانتشارية ، تلك الاتجاهات التي تحاول تفسير كل عنصر ثقافي إما بوضعه في إطار تطوري أو في سياق

عملية تاريخية ملموسة تحدد الانتشار الثقافى . وحينما يعارض الموظفون ذلك ، فإنهم يعلنون فى الوقت ذاته أن تفسير كل عنصر ثقافى يكمن فيما يؤديه هذا العنصر للكل ، وفى تسانده مع العناصر الأخرى التى تشكل الثقافة . ومن المؤكد أن الموظفين قد بالغوا — شأنهم فى ذلك شأن أصحاب النظريات الجديدة — فيما ذهبوا إليه ، من أن كل عنصر ثقافى يعتبر وظيفياً ؛ بمعنى أنه يسهم إسهاماً إيجابياً فى الكل الثقافى ، مغفلين بذلك العناصر غير الوظيفية . وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة للأنثربولوجيين الثقافيين ، حينما ذهبوا إلى أن كل نسق اجتماعى ينطوى على تكامل تام ، متجاهلين أيضاً كثيراً من مظاهر التفكك الاجتماعى .

ومع أن الدراسات السوسولوجية الوظيفية قد تأثرت بالاتجاهات السائدة فى البيولوجيا وعلم النفس والأنثربولوجيا الثقافية ، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن نمو هذه الدراسات يعود أيضاً إلى الأعمال الأولى فى علم الاجتماع . فقد ظهرت فكرة تكامل الأجزاء فى «الكل» ، وتساند عناصر المجتمع المختلفة فى فكرة الاتساق العام عند كونت ، وفى فكرة التكامل الناتج عن التباين عند سبنسر ، وفى الاتجاه العضوى عند كولى ، وفى تصور باريتو للمجتمع باعتباره نسقاً متوازناً . أما تأكيد فكرة الدور أو الإسهام الذى تقدمه البناءات الاجتماعية للكل ؛ فيعود فى الواقع إلى كل من دوركايم وتوماس . ولقد اشترك الأخير مع زنانيكى فى إجراء دراستهما عن « الفلاح البولندى » ، تلك الدراسة التى يمكن اعتبارها بحق العمل الرئيسى الأول فى علم الاجتماع الحديث الذى كتب بروح وظيفية .

أعمال أساسية استعانت بالاتجاه الوظيفى :

نشر روبرت ليند Lynd وهيلين ليند مؤلفهما المعنون « الميدلتون Middletown فى سنة ١٩٢٩ ، الذى أصبح فيما بعد مؤلفاً كلاسيكياً فى التراث السوسولوجى الأمريكى . وتمثل هذه الدراسة فى الواقع محاولة منظمة لفهم مجتمع محلى أمريكى يمثل إلى حد ما طرازاً من المجتمعات المحلية الأمريكية (وهو مدينة مينسى Muncie بولاية إنديانا) . وينظر الباحثان إلى هذا المجتمع المحلى باعتباره نسقاً اجتماعياً ثقافياً مغلقاً نسبياً ، يحاول أن يشبع الحاجات الأساسية لأعضائه . ولقد تم التعبير عن هذه الحاجات باستخدام اصطلاحات واسعة مثل مقومات المعيشة (أرى الحصول على احتياجات الحياة) وتأسيس

مسكن (بما في ذلك الزواج وتربية الأطفال) ، وتنشئة الصغار ، وقضاء وقت الفراغ ، والمشاركة في النشاطات الدينية ، والمشاركة في نشاطات المجتمع المحلي وخاصة في أمور الحكومة ، والاهتمام بأمور الصحة العامة ، والعطف على الفقراء ، وتقديم البيانات . ولدراسة هذه الموضوعات جميعها ، استعان الباحثان بأداة الملاحظة بالمشاركة ، حيث استخدمهما بنفس الطريقة التي تتبع في الدراسات الإثنولوجية . وبالإضافة إلى ذلك استخدم الباحثان بعض الوثائق التاريخية والبيانات الإحصائية .

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن طابع إشباع الحاجات الذي كان سائداً في « الميدلتون » يعبر عن نمط معين من البناء الاجتماعي ، قسم على أساسه الباحثان سكان المجتمع إلى طبقتين أساسيتين : الأولى طبقة رجال الأعمال ، والثانية الطبقة العاملة . وتؤدي كل من هاتين الطبقتين وظائف أساسية مختلفة إلى حد ما . وهذا يعني بدوره عدم تحقيق الفرض الذي يذهب إلى وجود تكامل داخل النسق الاجتماعي - الثقافي . فحياة المجتمع المحلي قد تنطوي في الواقع على تشابك يبلغ حد التعقد ، بحيث تبدو بعض النشاطات النامية متناقضة إلى حد ما . فقد اتضح للباحثين أن هناك أسراً لا تزال تستخدم أساليب تربية الأطفال التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي كانت فيه الأساليب السيكلوجية الحديثة في إدارة الأعمال منتشرة في التنظيمات البيروقراطية ؛ فضلاً عن سيطرة مبدأ الحرية الاقتصادية المتمثل في عبارة « دعه يعمل » ، بالمعنى الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر ؛ يصاحب ذلك كله استخدام آلات القرن العشرين . . وهكذا . ومع ذلك فقد كشف الباحثان عن أن هناك ضرباً من الانتظام في التغير الاجتماعي . فعلى سبيل المثال ، كان تقبل أفراد المجتمع للاختراعات والمستحدثات المادية أسرع من تقبلهم للأفكار المتعلقة بالعلاقات بين الأزواج والزوجات ، وبين الآباء والأبناء ، وبين الطبقات الاجتماعية . ومن الواضح أن هذه النتيجة تؤيد فكرة التخلف الثقافي عند أوجبرن .

ولقد علق بعض الباحثين على دراسة « الميدلتون » ، بأنها أول دليل على إمكانية تطبيق المناهج والنظريات الأنثربولوجية على مجتمعات محلية معقدة حديثة . كما ذكر آخرون أن هذه الدراسة تمثل بداية تاريخ جديد للبحث في ثلاثينيات هذا القرن . وفي سنة ١٩٣٧ نشر الباحثان مؤلفاً آخر هو « الميدلتون في تحول » ، Middletown in Transition وهو يمثل دراسة تتبعية لمدينة « مينسي » خلال السنوات الأولى من فترة

الكساد الاقتصادى . وفى هذه الدراسة اهتم الباحثان ببحث البناء الطبقي ، وعلاقات القوة الاقتصادية والسياسية فى « مينسى » . ومن المؤكد أن هاتين الدراستين قد شجعتنا على إجراء دراسات مماثلة سواء فى داخل الولايات المتحدة أو فى خارجها .

ولعل أبرز هذه الدراسات سلسلة بحوث « اليانكى سىتى » Yankee City التى أشرف عليها ووجهها لويد وارنر Warner . ومن أشهر التقارير التى تضمنتها هذه السلسلة ، تقرير يشتمل على أربعة مجلدات تتناول مدينة صغيرة فى ولاية نيو إنجلاند . والملاحظ أن هذا التقرير يتناول - فى المجلد الأول - الطبقة وبناء المكانة ، وأنماط العلاقات العرقية ، والنظام الصناعى فى المدينة . أما المجلد الأول والمعنون « الحياة الاجتماعية فى مجتمع محلى حديث » The Social Life of a Modern Community فيعرض فيه وارنر وجهة نظره الوظيفية فى ضوء الأفكار الآتية : حينما ينتظم التفاعل فى شكل علاقات محددة ، فإنه يؤدي إلى ظهور أنساق من الجماعات غير الرسمية والرسمية يطلق عليها بناءات اجتماعية ، تلك التى تنظم بدورها السلوك الاجتماعى للأفراد . وتتضمن كل من هذه البناءات (كالأسرة ، والتنظيم الاقتصادى ، والكنيسة . . . وهكذا) قواعد مستقرة تنطوى على جزاءات رسمية وغير رسمية ، كما أن البناءات الاجتماعية المختلفة ترتبط فيما بينها إلى المدى الذى تشكل فيه كلا دينامياً . وتتأكد العلاقات المتبادلة المتكاملة التى تسود النسق الاجتماعى عن طريق بناء عام واحد يمنح المجتمع الكبير شكلاً عاماً وطابعاً مميزاً ، فى الوقت الذى يعمل فيه على تكامل البناءات الأخرى فى وحدة اجتماعية . وبذلك يصبح هذا البناء العام أشبه بهيكل يمثل إطاراً لأجزاء الجسم أو أعضائه . ويذهب وارنر إلى أن هذا الهيكل فى مدينة « اليانكى سىتى » وغيرها من المدن الأمريكية يتمثل أساساً فى بناء الطبقات الاجتماعية .

وبالإضافة إلى ما سبق ، نجد غالبية مؤلفات سلسلة « اليانكى سىتى » ، وبعض دراسات أخرى أجراها وارنر مستخدمة نظريته ومنهجه ، حاولت الكشف بشئ من التفصيل عن أنساق الطبقات الاجتماعية مع إبراز علاقاتها بالمكانة الاقتصادية والسلالية فى مناطق مختلفة من الولايات المتحدة . وتبدو الجوانب الوظيفية واضحة فى عدد من هذه الدراسات مثل دراسة الـ « Deep South » (١٩٤١) التى أشرف عليها وارنر ، ودراسة جيمس وست West لمدينة « بلينفيل » Plainville بالولايات المتحدة (١٩٤٥)

ودراسة هولنجشيد Hollingshead المعنونة « شباب إلمتون » Elmtown's Youth (١٩٤٩) .

أما مؤلف روبن وليامز Williams المعنون « المجتمع الأمريكي » American Society (١٩٥١) ، فيسعى إلى تحقيق هدف أكثر طموحاً ، هو تقديم وصف وتفسير سوسيولوجي للعلاقات الاجتماعية ، وما يصاحبها من معتقدات وقيم تميز شعب الولايات المتحدة بعامة . ولقد حدد وليامز - بداءة - معنى التنظيم الاجتماعي بأنه شبكة من التفاعلات الاجتماعية السائدة ؛ ثم حدد بعد ذلك معنى الثقافة ، وخاصة الثقافة المعيارية التي « تتولى تنظيم السلوك » ، وذهب بعد ذلك إلى أن النظم Institutions تمثل ذلك المركب من المعايير الذي ينطوي على جزاءات اجتماعية تلقى تأييداً وترتبط بدورها بالحاجات الأساسية أو التوجيهات القيمية . ولقد خصص وليامز الجزء الأساسي من مؤلفه هذا لدراسة النظم الأساسية في الولايات المتحدة . ولعل أبرز ما ورد في هذه الدراسة هو إجابة وليامز على التساؤل الذي لا يكف عن طلب الجواب وهو : كيف تتكامل النظم المستقلة استقلالاً ذاتياً ؟ ولقد أجاب وليامز على هذا التساؤل في سياق نظرية مبدئية له عن التكامل الاجتماعي والثقافي ، حيث ذهب إلى أن وسائل تحقيق التكامل هي أولاً : التوازن بين مكاسب الفرد ومصالحه ثانياً : الميكانيزمات الظاهرة التي تؤدي إلى التماسك مثل الاتفاق على القواعد التي يتم خلالها تحقيق المصالح ، ووجود تنظيمات كبيرة تربط معاً كلا من التنظيمات الصغرى والجماعات الأولية وأنساق الضبط الملزم . ثالثاً : رد الفعل لجزاء الضغوط الخارجية مثل الحرب أو التهديد بها . رابعاً : القبول العام للقيم والرموز . ويعتقد وليامز أن استخدام هذه المفاهيم التحليلية يمكننا من فهم الأحداث اليومية التي تحدث في المجتمع . فالإلمام بهذه الميكانيزمات التكاملية ليس في الواقع أمراً عقيماً ، لأن كثيراً من الأخطاء التي تحدث في كل من الحياة العامة والخاصة تنتج - كما يقول وليامز - عن فشلنا في التنبؤ بالآثار التي تنجم عن أفعال معينة تحدث داخل النسق الاجتماعي الكبير .

وإذا كانت هذه الدراسات قد اهتمت بتناول مجتمعات كبيرة أو مجتمعات محلية صغيرة ، فإننا نستطيع أن نجد أيضاً دراسات استعانت بالاتجاه الوظيفي ، وإن كانت قد تناولت فقط بعض مظاهر الحياة الاجتماعية . من ذلك مثلاً مؤلف ألبرت كوهن Cohen عن « الأولاد الجانحين » (١٩٥٦) Delinquent Boys ، حيث بلور فيه الفكرة التي مؤداها ؛ أن المجتمع الأمريكي يتضمن « ثقافة فرعية للجانحين » ، تتميز

بالانفعالية ، والحقد ، والسلبية في آن واحد ؛ وأن صغار الطبقة العاملة من الذكور يستجيبون مباشرة لهذه الثقافة الفرعية . ولقد أثار كوهن تساؤلا عن أسباب ظهور مثل هذه الثقافة الفرعية . ثم أجاب عليه في ضوء الاتجاه الوظيفي ، موضحاً كيف أن هذه الثقافة تلبي الاحتياجات الواقعية التي يتطلبها شباب أسر الطبقة العاملة ؛ ذلك أن أبناء هذه الطبقة يتعرضون غالباً لمشكلات تكيف قاسية ، وخاصة في المدارس التي تسودها قيم الطبقة الوسطى وتقاليدها . وحينما يحاول أبناء الطبقة العاملة تقويم هذه القيم والتقاليد ، فإنهم يجدون أنفسهم في مكانة الطبقة الدنيا ؛ وهذا أمر يؤدي مشاعرهم ، نظراً لما تنطوي عليه الثقافة الأمريكية من قيم تؤكد تكافؤ الفرص ، في الوقت الذي تشجع فيه على ظهور الفروق الطبقية واتساعها . وإذن فالعصاة الجانحة — كما يقول كوهن — ما هي إلا استجابة لهذا الموقف ؛ ففيها يتدرج الجانحون تدرجاً اجتماعياً طبقاً لمعايير تختلف عن المعايير السائدة في الطبقة الوسطى ؛ ثم ما يلبثون أن يخالفوها بعد ذلك . أما الجناح الفردي فلا يمثل استجابة كافية لهذه الظروف (باستثناء الجناح الذي يتم في ضوء مفهوم الإحباط — العدوان Frustration-Aggression) . أما النشاط الجانح الذي يتم على نطاق إجماعي ، فيتم من خلال عصاة تقيم نسقاً للمكانة وتدعمه . ويحاول كوهن تفسير تشكيل العصابات الجانحة وتكونها في ضوء المفاهيم الوظيفية ، فيذهب إلى أن العصابات تسهم في حل مشكلة من المشكلات الأساسية التي تواجه أبناء الطبقة العاملة الأمريكية . والواقع أن أفراد العصابة الجانحة لا يدركون — بالطبع — الوظائف الاجتماعية التي تؤديها العصابة . وهذا موقف يشيع غالباً في التحليلات الوظيفية ، لذلك نرى ضرورة تناوله هنا بشيء من التفصيل والإيضاح .

فإذا كان كوهن قد فسر دراسته عن « الأولاد الجانحين » في ضوء الاتجاه الوظيفي عموماً ، إلا أن دراسة وليام جود Goode عن « الدين في الشعوب البدائية » (١٩٥١) Religion among the Primitives ، تمثل دراسة وظيفية واضحة بكل الوضوح . فقد ذكر الباحث صراحة أن تحليله يتخذ طابعاً سوسيولوجياً ، ووظيفياً ، ومقارناً في وقت واحد (حيث أوضح أنه سيتم في ضوء التوجيه القيمي السائد) . ولقد كانت مناقشته للاتجاه الوظيفي محاولة لربط هذا الاتجاه بالنظرة التي تعتبر المجتمع بمثابة عملية وحدوية Unitary ، ثم ذهب بعد ذلك إلى أن المجتمع قد يسغى إلى التحقيق

أهداف لا تتسجم بالضرورة مع أهداف الأفراد . وفي المناقشة النظرية التي قدمها المؤلف ، نجد تأكيداً واضحاً للفكرة الوظيفية التي تؤكد تكامل الأجزاء في كل واحد . أما الجزء الأساسي من هذه الدراسة فقد خصص لبحث التساند بين الجانب الديني للحياة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية والسياسية والعائلية في خمسة مجتمعات بدائية . فقد أوضح الباحث — مثلاً — كيف أن الإنتاج الاقتصادي في قبائل داهومي كان مرتبطاً بقوى خارقة للطبيعة Supernatural . ثم أوضح بعد ذلك كيف ترتبط كل من القوى الخارقة للطبيعة والمقدسة بالأمور الاقتصادية ، وذلك عن طريق تحديد ضروب السلوك الواقعي ، وتحويل الأهداف التي يتعين تحقيقها ، وبث الدافعية في الأفراد . ولقد خلص جود إلى أن النسق الديني يسند النسق السياسي بطريقة ظاهرة واضحة ، فضلاً عن أنه يدعمه ضمناً وبطريقة رمزية ، من خلال تأكيده للأنماط النظامية التي تجنب المجتمع حدوث صراعات مختلفة . كذلك أوضح الباحث أن بناء الأسرة ونسق المكانة فيها ينعكسان على الدين بشكل مباشر ؛ فالآلهة تشكل الأسر عبر خطوط إنسانية . وبذلك انتهى الباحث إلى أن القواعد الدينية في هذه المجتمعات تمثل وسيلة أساسية من وسائل التكامل ، من حيث إنها تتضمن قيمًا مجتمعية عامة تساعد في توجيه المجتمع ككل . ومع ذلك فلقد أوضح أن كل عناصر النسق الديني لم تكن وظيفية بالضرورة ، لأن بعضها يعوق بالفعل ضروباً من الأفعال قد تؤدي إلى رفاهية المجتمع . ونستطيع أيضاً أن نجد أمثلة على ذلك في دراسة جود للنشاطات الاقتصادية والسياسية والأسرية .

نحو نظرية وظيفية منظمة :

تمثل الدراسات التي عرضناها عينة صغيرة ، وإن كانت ممثلة للاتجاه الوظيفي الذي يشيع استخدامه الآن في علم الاجتماع . والمؤكد أن الدعائم النظرية لهذا الاتجاه لم تتبلور إلا منذ فترة قصيرة . ومن المحاولات التي بذلت في هذا المجال ، تلك التي قام بها عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية مالينوفسكي Malinowski (١٨٨٤ — ١٩٤٢) ، الذي ذهب في مؤلفه « النظرية العلمية للثقافة » (١٩٤٤) Scientific Theory of Culture إلى أن الأنثروبولوجيا الثقافية هي علم اجتماعي تعميمي (انظر الفصل الأول) . وفي هذا المؤلف قدم مالينوفسكي تعريفاً مبدئياً للوظيفة ، موضحاً إمكانية الاستعانة

بالاتجاه الوظيفي في البحث . كما رفض الاتجاه الذي يحاول أن يربط كل شيء بكل شيء آخر . ولكي يبرر مالينوفسكى رفضه هذا ، دافع عن فكرة عزل النظم عن بعضها حيث قال « إن المنعزل الثقافي هو نظام » (ويلاحظ أن مالينوفسكى يستخدم اصطلاح النظام للإشارة إلى الجماعة الاجتماعية والمناهج التي تتبع لتحقيق فكرة عزل النظم) . وكل نظام يؤدي في الواقع وظيفة اجتماعية على الأقل ، أو بعبارة أخرى يشبع حاجة اجتماعية مستقرة . ولقد قدم مالينوفسكى بديهيتين تكمنان وراء أية نظرية علمية للثقافة : الأولى أن كل ثقافة يجب أن تشبع الحاجات البيولوجية للإنسان مثل التغذية ، والتناسل ، والحماية من قسوة الظروف المناخية ومن الحيوانات المفترسة . والثقافة بذلك تتيح فرصة الاستقرار ، كما أنها تعمل على تنظيم النمو والتقدم . والبديهة الثانية هي أن الإنجاز الثقافي ما هو إلا تدعيم آلي وتلقائي للفسيولوجيا البشرية ، لأن هذا الإنجاز يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بإشباع الحاجات البيولوجية . ولقد ذهب مالينوفسكى إلى أنه من الممكن « أن نربط — بشكل وظيفي — بين الاستجابات الثقافية المختلفة مثل الاستجابات الاقتصادية ، والقانونية ، والتعليمية ، والعلمية ، والسحرية ، والدينية من ناحية والحاجات البيولوجية من ناحية أخرى . » فالتفسير الوظيفي للفن والترويح أو المراسم العامة يمكن أن يرتبط بشكل مباشر بردود جسم الكائن العضوي للإيقاع أو الصوت أو اللون أو الخط وارتباطاتها « (٤) » . ويذهب مالينوفسكى — الذي يعتبر هوارد كليف براون أبرز ممثلي الاتجاه الوظيفي في الأنثروبولوجيا الثقافية — إلى أن النظرية الوظيفية التي قدمها ، هي التي تمثل إحياء جزئياً للحتمية البيولوجية ، وليست دراساته الحقلية الشهيرة عن سكان جزر التروبريانند ، كما يذهب البعض .

ويحاول الوظيفيون المحدثون تطوير نظرية معينة يمكن الاستعانة بها في دراسة البناء الاجتماعي والتنوع الثقافي . وتتلخص هذه النظرية فيما يلي : أولاً : تأكيد وجود الجماعة وإمكانية نمو نسقها الاجتماعي واتساع نطاقه ، مع توضيح إمكانية دوام هذه الجماعة ، فضلاً عن تحديد التطورات المختلفة التي تطرأ على ثقافتها ، وخاصة ما تعلق بأهدافها . ويتعين على الدراسات الإمبيريقية في هذا المجال أن تكشف عن المتطلبات الوظيفية

Functional Requisites لنسق معين بالذات ؛ أى الظروف التى من خلالها تتحقق أهداف الجماعة . وفى هذا الصدد تستطيع الدراسات الإمبيريقية أن توضح أيضاً أن أجزاء معينة من بناء الجماعة أو عناصر معينة من ثقافتها ، يمكن أن تؤدي دورها باعتبارها ميكانيزمات تحقق (أو لا تحقق) المتطلبات الوظيفية . وهناك بعد ذلك طائفة من القضايا النظرية يمكن الاستعانة بها كموجهات عامة . الأولى : أن الحاجات الوظيفية العامة يمكن أن تُشبع بطرق مختلفة ، لأن ذلك يتوقف على التباين الاجتماعى والتنوع الثقافى ، كما يتوقف كذلك على ظروف كل مجتمع . ومعنى ذلك أنه يتعين « اختيار » الطريقة أو الوسيلة التى يمكن من خلالها إشباع هذه الحاجات من بين عدد كبير من الممكنات الثقافية . أما القضية الثانية : فهى أن عدد هذه الاختيارات يكون دائماً محدوداً ، لأنه يخضع لطبيعة الخصائص البيولوجية للإنسان ، كما يخضع أيضاً لحاجاته الاجتماعية والسيكولوجية . والقضية الثالثة والأخيرة هى أن مدى هذه « الاختيارات » فى مجتمع معين ، يتحدد كذلك عن طريق العلاقات المتبادلة بين الاختيارات ذاتها . فإذا تبنى باحث نسقاً معيناً من أنساق القرابة مثلاً ، فإن ذلك يؤثر على عدد الميادين النظامية الأخرى التى يمكن أن تخضع للدراسة (وهناك مثلاً واقعياً على ذلك ؛ فالنمو الصناعى الحديث فى المجتمعات الزراعية التقليدية أثر على طبيعة التطور السياسى وغيره من ضروب التطور فى الميادين الأخرى) . والمهمة الأساسية للمحلل الوظيفى فى هذا المجال ، هى اكتشاف عدد الممكنات الثقافية وأنماطها فى الظروف الاجتماعية المختلفة ومن الأعمال الطموحة التى درست هذه النقطة بالذات ، ذلك المؤلف الذى قدمه ماريون ليفى Levv فى سنة ١٩٥٢ والمعنون « بناء المجتمع » The Structure of Society حيث نلاحظ فيه تأثراً واضحاً بالاتجاه « البنائى - الوظيفى » فى نظرية بارسونز (انظر الفصل الثامن عشر) .

ولقد تطلب تقدم النظرية الوظيفية وتطورها فهماً واضحاً لمفهوم « الوظيفية » ذاته ، فضلاً عن الإلمام بالمناهج المتطورة التى يمكن أن تستخدم فى تأسيس العلاقات الوظيفية المتبادلة بين الأجزاء المختلفة المكونة للنسق الاجتماعى الثقافى ، والدور الذى تلعبه هذه العلاقات فى تأكيد النسق العام أو الأنساق الفرعية التى يضمها . ومن الجدير بالذكر هنا أن ماريون ليفى^(٥) وروبرت ميرتون قد قدما بعض التحليلات التصورية

(٥) Marion Levy, Jr : The Structure of Society (Princeton, N. J. : Princeton University Press, 1952), Chap. 2.

لمفهوم الوظيفة والمفاهيم الفرعية المرتبطة به .

ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة ، ذلك الذى قدمه ميرتون حيث قال : « إنها تلك النتائج أو الآثار التى يمكن ملاحظتها ، والتى تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق فى نسق معين »^(٦) . ويبدو لنا أن هذا التعريف مضلل إلى حد ما ؛ فوظيفة بناء جزئى كسمة ثقافية أو عرف أو نظام أو نسق فرعى (٢) قد لا تتلاءم أو تنسجم تماماً مع النسق (ن) وما يرتبط به من نتائج تحدثها (٢) ، بينما قد تتلاءم هذه الوظيفة وتنسجم مع بناء آخر ، وبذلك تستطيع أن تسهم فى تأكيد وجوده ، ولنطلق على هذا البناء (م) . ومعنى ذلك أن الإسهام الذى تسهم به (٢) فى تأكيد (ن) هو (م) . ولنعبر عن ذلك بطريقة أخرى : فالعامل أو السبب الذى يسهم فى تأكيد وبقاء (ن) (ولیکن الأسرة مثلاً) هو (٢) مثال ذلك التابو الخاص بنظام المحارم ، نظراً لوجود (م) (والذى قد يتمثل فى منع التضارب بين أدوار الأسرة) . وإذن فحينما نقول إن منع التضارب فى الأدوار الأسرية هو السبب فى وجود التابو الخاص بنظام المحارم ، فإننا بذلك لا نقدم استدلالاً وظيفياً ، بل نقدم فى الواقع تفسيراً غائياً . ونستطيع أن نستنتج من ذلك كله أن مشكلة نشأة السمات الوظيفية لا تزال بعيدة عن نطاق التحليل الوظيفي^(٧) .

ولكن ما هى الإجراءات والتدابير التى تستخدم عند دراسة الفروض الوظيفية واختبارها ؟ وهنا يبدو لنا أن التجربة العقلية Mental Experiment هى إحدى هذه الإجراءات والتدابير . فنحن نستطيع فى بعض الأحيان أن نقدر بشكل عام ماذا سيحدث فى مجتمع ما ، إذا ما أدى بناء جزئى وظيفته أو اضطرب فى تأديتها . ويمكننا بعد ذلك أن نعزل — كما يقول فيبر — نظاماً اقتصادياً معيناً أو نمطاً ثقافياً معيناً ، وبذلك نستطيع تقدير الآثار المحتمل حدوثها على هذا المجتمع . ولكن علينا ألا نتجاهل أو نغفل التحولات المختلفة التى أشار إليها ماكس فيبر عند إجراء التجربة العقلية . فبالرغم من أنه (أى فيبر) قد أوضح أن التجربة العقلية تعتبر أداة شرعية لإجراء تحليل سببي ، إلا أن هناك حدوداً وقيوداً على استخدام هذه الأداة (انظر الفصل الرابع عشر) .

R.K. Merton, op. cit., P. 50.

(٦)

(٧) نستطيع أن نجد تطويراً لهذه القضايا فى مقال برديمير Bredemyer المعنون :

"The Methodology of Functionalism", Am. Soc. Rev., Vol. 20 (1955) 173 ff.

ويعد المنهج المقارن أيضاً إجراء آخر يستعان به في تنمية الفروض الوظيفية واختبارها . والمقارنة هنا يمكن أن تعقد على المستويين الكيفي والكمي . فعلى المستوى الكيفي يمكن أن تتم المقارنة إذا ما وجدنا موقفين اجتماعيين يختلفان بالنظر إلى وجود أو عدم وجود سمة معينة أو بناء جزئي ، حيثند يمكن أن تظهر النتائج المتباينة التي تنجم عن هذا الاختلاف ، والتي تؤثر بدورها على بقاء النسق الكلي وتدعيمه . أما المقارنة الكمية فلقد تطورت بعض صورها في أعمال سوروكين (الذي يعد عدواً لدوداً للاتجاه الوظيفي ، بالرغم من أنه يعتبر في بعض كتاباته وظيفياً متطرفاً ، وهذا ما سنوضحه في الفصل العشرين) . ولقد قدم سوروكين أساليب معينة لقياس نسب العناصر الثقافية المتناقضة أو المتسقة وظيفياً قياساً كمياً . مثال ذلك محاولته قياس الفن الديني في الثقافتين العلمانية والدينية ، حيث أوضح أنه من الممكن أن يحدث تقلب أو تبدل في طبيعة « الكل » وتوزيعه (الذي يتألف من مجموعة من العناصر المكونة) عبر الزمان والمكان ، وأن التقلب والتوزيع يؤديان إلى ظهور علاقات وظيفية متبادلة ، إذا ما اتخذ شكل متغيرين مصاحبين أما إذا اتخذ شكلاً عشوائياً ، فإن من العسير إذن أن تتحقق علاقات وظيفية متبادلة . ويؤكد سوروكين أن هذه تربط القضايا فيما بينها ارتباطاً شديداً عند دراسة الديناميات الاجتماعية والثقافية .

وهناك إجراء ثالث يستخدم في التحليل الوظيفي ، يتمثل في ملاحظة وتحليل النتائج المترتبة على حدوث الاضطرابات المختلفة في المجتمع ، تلك الاضطرابات التي قد تنشأ عن أحداث داخلية أو خارجية أو كليهما . فدراسة النتائج المترتبة على إعلان الحرب مثلاً أو المترتبة على ظهور اختراع ثوري كالقنبلة الذرية ، قد تكشف عن تأكيد واضح لوجود النسق أو شيوع علاقات وظيفية فيه . وفي هذه النقطة بالذات يجري في الوقت الحاضر كثير من البحوث ، وبالرغم من أن أغلبها لا يعلن بوضوح انتماء للاتجاه الوظيفي ، إلا أننا نعتقد أن هذه البحوث سوف تسهم في تطور النظرية الوظيفية إسهاماً عظيماً .

والواقع أن الإجراءات والتدابير السابقة لا تمثل سوى مميزات منهجية يمكن أن نفيد منها في إجراء تحليلات وظيفية مختلفة . (وعلينا أن نلاحظ هنا أن كلا من التجربة العقلية ، والمنهج المقارن ، ودراسة آثار الاضطرابات ، قد استخدمها ولا يزال يستخدمها

دارسون ينتمون إلى اتجاهات أخرى غير الاتجاه الوظيفي) . ولقد حاول روبرت ميرتون في مؤلفه الشهير « النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي » Social Theory and Social Structure ، الكشف عن العلاقات المتبادلة بين البحوث الإمبريقية المختلفة والنظرية الوظيفية .

في هذا المؤلف قدم ميرتون إسهامات خطيرة للنظرية الوظيفية ، حيث طور نموذجاً أو إطاراً تصورياً منظماً للوظيفية من خلال عرض دقيق « بلوهر التحليل الوظيفي وإجراءاته وأساليب الاستدلال فيه »^(٨) ، ثم قدم بعد ذلك تفرقة واضحة وتمييزاً قاطعاً بين الوظائف الظاهرة Manifest والوظائف الكامنة Latent (وهو تمييز أشار إليه ضمناً بعض الدارسين الآخرين) . فالوظائف الظاهرة تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة ، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد تبنيها والتكيف معها ؛ فهي إذن نتائج يتوقع الأفراد حدوثها . أما الوظائف الكامنة فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة . ولتوضيح ذلك نقدم فيما يلي المثال الذي استعان به ميرتون نفسه : فالوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي هي الانتفاع ، بينما يعد تحقيق الهبة وتأكيدها — على حد تعبير فيبلن — أحد الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك . ولقد شاع التمييز الذي قدمه ميرتون بين علماء الاجتماع الأمريكيين ، خاصة خلال السنوات القليلة التي تلت طبعة مؤلفه في سنة ١٩٤٩ . ومن الجدير بالذكر هنا أن ميرتون ذهب في إحدى مقالاته القصيرة الرائعة — والتي تناول فيها كيف يواجه الجهاز السياسي الحضري حاجات الجماعات المختلفة التي لا تشبعها المنظمات الرسمية — ذهب في هذا المقال إلى أن التمييز الذي قدمه بين النوعين من الوظائف ، كان تمييزاً على درجة بالغة من الأهمية ، لأنه لفت الأنظار إلى الوظائف الكامنة التي كانت مغلقة على التحليل الاجتماعي عموماً .

وعندما حاول ميرتون مناقشة موضوع الجهاز السياسي ، كشف بجلاء عن أهمية مفهوم « البدائل الوظيفية » Functional Alternatives . وتكمن أهمية هذا المفهوم في التحليل « حينما نتخلى عن التسليم بفكرة الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين » . ومعنى ذلك أنه يتعين علينا ألا نسلم — مثلاً — بأن الجهاز السياسي

يمثل الوسيلة الوحيدة لمواجهة حاجات جماعات معينة مثل رجال الأعمال ، والطموحين من أفراد المستويات الاجتماعية الدنيا . وإذن مفهوم البدائل الوظيفية « يركز الاهتمام على مدى التنوع الممكن في الوسائل التي تستطيع أن تحقق مطلباً وظيفياً . وبذلك فهو يلبي ذاتية ما هو موجود بالفعل ، وما هو محتم أيضاً »^(٩) .

وأخيراً نجد ميرتون يحذر من الاهتمام الشديد بدراسة « الجوانب الاستاتيكية في البناء الاجتماعي » ، وهو اهتمام أولاه بعض من ممثلي المدرسة الوظيفية . وفي هذا الصدد يستخدم ميرتون مفهوم المعوقات الوظيفية Dysfunctions ليشير إلى « تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها ، والتي تحد من تكيف النسق أو توافقه » . (فالتفرقة العنصرية — مثلاً — قد تكون معوقاً وظيفياً في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة) . ويوضح ميرتون أهمية هذا المفهوم بقوله : « إن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي ، يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميات والتغير »^(١٠) .

ولقد عقدت مؤخراً ندوة بعنوان « الوظيفية في العلوم الاجتماعية » رأسها دون مارتنديل Don Martindale ، حيث قدمت تسع مقالات من بينها اثنتان ترتبطان مباشرة بميدان علم الاجتماع ؛ الأولى قدمها جان ويتاكر Whittaker (من جامعة كارديف) ، والثانية قدمها رئيس الندوة (دون مارتنديل) . وفي هاتين المقالتين كان هناك اتفاق كبير بين الكاتبين . فلقد تناولا تقسيم الوظيفية ، حيث قابلا بين الاتجاه الكلي والاتجاه الجزئي في علم الاجتماع ، واللذان حددهما دون مارتنديل على النحو التالي :

« الاتجاه الكلي هو وجهة النظر التي تعتبر الواقع الاجتماعي مؤلفاً أساساً من كليات مرتبطة فيما بينها ، تلك الكليات التي تعلو على الفرد وأفعاله ، والتي ، تتخذ بدورها طابعاً كلياً كذلك . والملاحظ أننا لا نستطيع أن نحلل الكل إلى مجموعة من الأفعال الفردية . . . »

أما « الاتجاه الجزئي فهو وجهة النظر التي تعتبر الواقع الاجتماعي مؤلفاً أساساً من

Ibid., P. 52.

(٩)

Ibid., P. 53.

(١٠)

الأفراد وأفعالهم ، لأن الأحداث الاجتماعية تتشكل فقط من خلال تفاعلها « (١١) .

ويعتقد مارتنديل أن أفضل تصنيف للتحليلات النظرية ، يمكن أن يتحقق عن طريق تصميم ثنائية واحدة . والثنائية التي قدمها مارتنديل هنا تتمثل في التمييز الإستمولوجي الذي أشرنا إليه منذ قليل ؛ ثم نجده بعد ذلك يطور ثنائية أخرى مشتقة من التعارض بين أمور العقل وأمور الجسد . والملاحظ أن الثنائية الأخيرة تعكس ما هو قائم بين الوضعية وما هو مضاد لها . وبهذه الطريقة طور مارتنديل تصنيفاً رباعياً يتضمن ما يلي : الكلية الوضعية ، والكلية المضادة للوضعية ، والجزئية الوضعية ، والجزئية المضادة للوضعية .

ولكن إلى أى مدى نستطيع الإفادة من هذا التصنيف في مناقشتنا العلمية ، وفي قدراتنا على النفاذ إلى الوقائع التي نفسرها . (وعلى أية حال فنحن نعتقد أن هذا التصنيف ليس شاملاً ، فضلاً عن أنه ليس صحيحاً بالضرورة) . ومع ذلك فباستطاعتنا تطبيق ثنائية الكلية — الجزئية على الفارق الأساسي الملحوظ بين ما يطلق عليه اليوم « سوسيولوجيا الجماعات الكبيرة » Macrosociology ، و « سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة » Microsociology . (ويلاحظ أن الاصطلاح الأخير يشير إلى « نظرية الجماعة الصغيرة » التي ظهرت حديثاً) . وسيلاحظ القارئ أننا لن نهتم في هذا المؤلف بدراسة نمو هذه النظرية ، ذلك لأننا نعتقد أنها لا تمثل سوى اهتمام جانبي بالنسبة للنظرية السوسيولوجية عموماً ، فنظرية الجماعة الصغيرة تهتم — بطبيعتها — بتفسير السلوك الفردي ، وبذلك فإنها كثيراً ما تختلط بالنظرية السيكولوجية ، تلك التي تثير بدورها تساؤلات أساسية ذات طبيعة فلسفية مثل التمييز بين العقل والجسم . لذلك يبدو لنا أن هذه النقطة خارجة عن نطاق مناقشتنا .

هذا ولا تزال الآراء حول الاتجاه الوظيفي مختلفة حتى الآن . ففي مقال نقدي رائع كتبه ألفن جولدنر Gouldner ، أكد فيه أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تبصر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية . فإذا كانت الأخيرة (العلاقة السببية) تجيب عن « لماذا » ؟

(١١) Don Martindale, "Limits of and Alternatives to Functionalism in Sociology", in Don Martindale, ed., Functionalism in the Social Sciences, The American Academy of Political and Social Science Series (Philadelphia : 1956), PP. 150-51.

فإن الأول (الاتجاه الوظيفي) يجب عن « ما الداعي »^(١٢) . وبالرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكيلها بدقة ، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أجله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دوراً ملحوظاً في بقائها . والشئ المطمئن حقاً أن الوظيفيين المحدثين لا يقعون في الأخطاء التي وقع فيها علماء الاجتماع الأوائل السابقون على دوركايم ، لأنهم لا يبررون وجود الأنساق الاجتماعية المختلفة بالرجوع إلى فائدتها أو وظيفتها ، بل يدرسون الفائدة أو الوظيفة بنفس الأهمية التي يدرسون بها مشكلة سبب وجود النسق ذاته .

الوظيفية من منظور أوسع :

تمثل النظرية الوظيفية وبحوثها اتجاهاً حديثاً حقق نمواً سريعاً . ومع ذلك فبالرغم من الإنجازات الكثيرة التي تمت في هذا الميدان ، إلا أن كثيراً منها لا يزال موضع تساؤل وجدل . ونستطيع أن نلخص هنا موقف الاتجاه الوظيفي من المشكلات الأساسية في النظرية السوسيولوجية على النحو التالي :

هناك تصور سائد ينظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً كما يقول باريتو . والواقع أن أغلب الوظيفيين يعتقدون - وإن لم يكن ذلك صراحة - أن النسق الاجتماعي يؤدي دوره في ضوء معنى معين وهدف بالذات . فالعمليات التي تتم داخل النسق تهدف - في المحل الأول - إلى إشباع حاجات الأعضاء . (ويلاحظ أن البعض قد يستخدم في بعض الأحيان اصطلاح الثقافة بدلا من اصطلاح النسق الاجتماعي) .

وتختلف وحدات الدراسة من باحث لآخر . فالينوفسكي - مثلاً - اختار الجماعة الاجتماعية (التي أطلق عليها نظاماً) . أما روبرت ليند وهيلين ليند فقد اهتمتا بدراسة الحاجات الإنسانية التي يشبعها المجتمع . أما ميرتون وليني فقد صمما إطاراً شاملاً للملاحظة السوسيولوجية ، بينما كانت دراستهما مهتمة - في المحل الأول - بتناول البناءات الاجتماعية .

والملاحظ أن الاتجاه الوظيفي لم يقدم لنا مناقشة واضحة لمشكلة العلاقة بين

(١٢) "Reciprocity and Autonomy in Functional Theory", in Llewellyn Gross, ed.,
Symposium on Sociological Theory (Chicago : Row, Peterson, 1959).

الفرد والمجتمع ، هذا على الرغم من أن توماس قد قدم لنا عملاً رائداً يتناول العلاقات الوظيفية المتبادلة بين الشخصية والثقافة ، على النحو الذى أوضحناه فى الفصل الثانى عشر .

أما التساؤلات المتعلقة بمحددات البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، فقد أجيب عليها فى ضوء مجموعة من العوامل والأسباب المتعددة . فأغلب الوظيفيين يذهبون إلى أن هناك عوامل متعددة ، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً بشكل يسهم فى تشكيل المجتمع وفى تغيره .

ومن الواضح أنه ليس هناك اتفاق حتى بين الوظيفيين حول تعريف معين بالذات لعلم الاجتماع . فبعضهم — خاصة غير علماء الاجتماع منهم — يحاولون ربط علم الاجتماع بالأنثروبولوجيا الثقافية .

وتعانى المناهج المستخدمة فى الاتجاه الوظيفى من ضعف ظاهر ، لأنها تعتمد فى الغالب على حدس الباحث أو قدرته على ملاحظة الوظائف المختلفة التى تؤدىها البناءات الفرعية أو وحدات النسق . ولقد أشرنا من قبل إلى الإجراءات والتدابير المختلفة المستخدمة فى الاتجاه الوظيفى ، كما ناقشنا كفاءتها . وباستطاعتنا أن نجد معالجة دقيقة للمشكلات المنهجية فى الدراسات الوظيفية فى أعمال كل من ميرتون وليش .

وتكشف النظرة العامة للاتجاه الوظيفى عن حقيقة مؤداها ؛ أنه لا يزال بحاجة إلى اكتشاف « نعمة أساسية » يدور حولها النسق الاجتماعى الثقافى ، وذلك لكى يتمكن من وصف البناء الاجتماعى والثقافة فى ضوء إطار من المفاهيم الوظيفية الخالصة^(١٣) . فكما قال سوروكين وميرتون وآخرون : يجب أن نسلم — بادئ ذى بدء — بأن تكامل المجتمع ما هو إلا فكرة لا تتحقق بشكل مطلق ، ذلك أن كل مجتمع وكل ثقافة تتضمن عناصر لا تتسق ولا تنسجم بالضرورة مع « الكل » . ومن المؤكد أن أغلب أعمال الوظيفيين ، وخاصة من يعملون منهم فى مجال الأنثروبولوجيا الثقافية ، لم

(١٣) Cf. W.L. Warner and P.S. Lunt, The Social Life of a Modern Community (New Haven : Yale University Press, 1941; See also Ruth Benedict, Patterns of Culture, Boston, Houghton Mifflin Co., and P.A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, 4 Vols., New York, American Book Co., 1937 — 41.

ويلاحظ أن العاملين الأخيرين حاولا الكشف عن النغمات الأساسية التى تسود الثقافات الكلية .
نظرية علم الاجتماع

تستطع تصور إمكانية أن يكون المجتمع نسقاً دينامياً غير متوازن . بل هناك الآن شواهد متعددة تكشف عن مدى تضليل الفرض الأساسي الذي يستند إليه الموظفون المتطرفون ، والذي يذهب إلى أن كل أجزاء الثقافة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً إيجابياً . وكنتيجة لذلك ظهرت صياغات أكثر واقعية . من ذلك مثلاً تلك التي قدمها رالف لنتون Linton ، حينما ذهب إلى وجود «عناصر غير وظيفية»^(١٤) في النسق الاجتماعي وكذلك الصياغة التي قدمها روبرت ميرتون حينما افترض وجود نتائج لا وظيفية ، فضلاً عن وجود نتائج معوقة وظيفياً^(١٥) . ومن المؤكد أن مثل هذه الصياغات ستؤدي إلى تطور بعض جوانب النظرية الوظيفية .

ويبدو لنا أن الاتجاه الوظيفي لا يزال قادراً على تقديم المزيد ، خاصة إذا ما علمنا أن الوضعية المحدثة قد أخضعت علم الاجتماع إلى القياس . أما الوظيفية فتتفر من مثل هذا القياس (أو أية أدوات بحث أخرى) ؛ ذلك لأن التحليل الوظيفي يوجه اهتمامه نحو المعنى ، بحيث يمكن القول إنه يكافح من أجل الإجابة على السؤال التالي : ما هو الدور الذي تلعبه الظواهر المختلفة في تأكيد وتدعيم النظام الاجتماعي الكلي ؟

وحينما يحاول الاتجاه الوظيفي الربط بين الوظيفة والغاية أو الهدف ، فإنه بذلك يتخذ طابعاً شبه فلسفي . ويبدو ذلك واضحاً فيما انتهى إليه جود من أن المجتمعات لديها أهداف خاصة . ولقد عبر دارس بلجيكي هو جان Janne عن ذلك بشكل أقوى وأوضح ، حينما قدم تصوراً لنظرية عامة جديدة ، تحاول أن تربط بين الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر ربطاً تكاملياً^(١٦) . ولقد ذهب جان إلى أننا حينما نتكلم عن الوظيفة ، فإنما نشير إلى هدف لا شعوري وموضوعي في آن واحد . وبعبارة أخرى فإننا ننظر إلى الظواهر الاجتماعية أو العمليات باعتبارها متجهة نحو تحقيق أهداف محددة . وهذا الموقف يظهر بوضوح في التعليم . فلنكن متمكنين المؤسسات التعليمية من أداة وظيفتها ، فإنها تتبنى أهدافاً خاصة بها ، في الوقت الذي يكافح فيه التلاميذ من

R. Linton, The Study of Man, New York, Appleton — Century, 1936, P. 406. (١٤)

Merton, op. cit., PP. 50 — 51. (١٥)

“Fonction et finalité en Sociologie”, Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. (١٦)

أجل تحقيق أهداف شخصية . حينما يكمل التلاميذ تعليمهم الرسمي ، فإنهم بذلك يمتلكون وسيلة هامة من الوسائل التي تمكنهم من التكيف مع الحياة الاجتماعية . وبذلك يصبح التلاميذ المحور أو المركز الذي يوجه نشاطات الجماعات والأفراد القائمين على سياسة التعليم . كذلك نجد هذا الموقف في النسق الاقتصادي الذي يركز على المشروعات الحرة ، وفي اختراع الآلات الذي تحدده الضرورة الوظيفية لتكيف أعضاء الجماعة مع البيئة . ولقد ذهب هنري بيرن Pirenne إلى أبعد من ذلك ، حينما أشار إلى أنه يمكن تفسير العملية التاريخية بوصفها عملية ذات هدف موضوعي ، بحيث يكون هذا الهدف موجهاً نحو جوانب معينة من الحاضر .

ونحن نعتقد بعد ذلك كله ، أن معنى الوظيفية يجب أن يتسع أكثر مما هو عليه الآن . فعالم الاجتماع الوظيفي سيظل واقفاً على أرض آمنة ، طالما أنه قيد نفسه بالإجابة على التساؤلات التي تدور فقط حول الإسهامات التي تؤديها الأجزاء المختلفة من أجل تدعيم الكل وتأكيده (أو العكس) ، وطالما أيضاً أنه ظل مهتماً فقط بدراسة طبيعة ومدى تكامل عناصر النسق الاجتماعي .

الفصل الثامن عشر

علم الاجتماع النظرى

يمثل هذا الاتجاه النظرى Systematic الظاهرة الأساسية فى مرحلة نمو النظرية الاجتماعية فى منتصف هذا القرن . فقد سيطر على ميدان الاجتماع فى الولايات المتحدة ، كما أقره كثير من دارسى الاجتماع فى أوروبا واليابان . ولعله من الأفضل — من حيث المدلول اللفظى — استخدام كلمة نظرى هذه للدلالة على هذا الاتجاه . ولكنه مصطلح مصنوع ، وإنه لمن المرغوب فيه للغاية ألا نفرط فى تبنى مصطلحات جديدة فى علم الاجتماع ، حتى « لا نهى » الفرصة لمن يريدون تشويه سمعته أن يقولوا بوجود « رطانة » خاصة بالاجتماعيين

ومصطلح النسق System — الذى يدل على كل مركب مترابط فيه الأجزاء وتتكامل حول نواة مركزية — ليس جديداً على علم الاجتماع . فقد استخدمه سبنسر فعلاً ، واحتل مركزاً جوهرياً فى آراء باريتو . غير أن باريتو قد اتبع اتجاهًا خاطئًا فى دراسة المجتمع كنسق اجتماعى . فقد كان النسق الاجتماعى فى نظره نسقًا سيكولوجيًا إلى حد بعيد ، بمعنى رد الظواهر الاجتماعية إلى عمليات عقلية ، مما عرضه لنقد مدمر من جانب دوركايم .

أما اليوم فيرى أصحاب الاتجاه النظرى — فى تناوهم لمفهوم النسق وتطبيقه على المجتمع — أن كلمة نسق تشير إلى السلوك البشرى فى المجتمع . فيؤكد علماء الاجتماع النظريون ويوضحون أن الظواهر الاجتماعية برغم ارتباطها الوثيق ببعض الظواهر العقلية التى تؤدى إلى السلوك ، إلا أنها مرتبطة ببعضها بشكل بالغ التعقيد ، يختلف عن تصنيف علماء النفس لها . ومن المهم — على أى حال — أن ندخل فى عرض آراء كبار المفكرين النظريين فى عصرنا ، أن نحل غموضاً محتملاً يمكن أن ينشأ عن استخدام مصطلح « علم الاجتماع النسقى » (النظرى) Systematic Sociology عند بعض علماء الاجتماع الألمان ، وخاصة ليوبولد فون فيزه Von Wiese . إذ يستخدم فون فيزه مصطلح

نسق ليشير إلى تناول الظواهر الاجتماعية ، الذى ينتهى إلى بعض الفروض التى يمكن — ويجب — أن تعتبر مكونة لنسق معين (نرجو أن نلاحظ بعناية : أن النسق ليس هو الحقائق ذاتها ، وإنما انعكاسها فى عقول علماء الاجتماع) ، وذلك تمييزاً لهذا النوع من الدراسة عن دراسة أصل هذه الظواهر وتطورها . وهو تمييز يشبه إلى حد بعيد التمييز التقليدى بين علم الاجتماع الاستاتيكي الذى يدرس الثبات (وعلم الاجتماع الديناميكي (الذى يدرس التطور) . ولو أننا يجب — على أى حال — ألا نخلط بين علم الاجتماع الاستاتيكي وبين الاتجاه الذى يعتبر الوقائع الاجتماعية ثابتة لا تتغير . ويهتم جميع الممثلين البارزين للاجتماع النظرى المعاصر بتناول كل من البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، وإن اختلفت درجة هذا الاهتمام من عالم لآخر .

سوروكين :

يمكننا بعد أن فرغنا من تعريف علم الاجتماع النظرى أن ننتقل إلى دراسة مؤلفات عالم اجتماع كبير يمكن اعتباره من أصحاب الاتجاه النظرى . وهو عالم يجب — فى نظرنا — أن نفرد له مكانة خاصة ، ونضعه فى المرتبة الأولى من حيث القدرة الإبداعية ، وسعة الاطلاع ، والاستجابة لمتطلبات نسق فكرى علمى : ذلك العالم هو بتيريم سوروكين Pitirim Sorokin ، الذى ولد فى عام ١٨٨٩ .

ولد سوروكين فى قرية نائية من قرى شمال شرق روسيا ، ودرس بجامعة سان بطرسبرج (ليننجراد حالياً) ، واتصل فى مرحلة مبكرة من حياته بمهنة التدريس والبحث العلمى ، والتأليف ، وكذلك العمل السياسى ، وفى عام ١٩١٤ نشر دراسة مونوجرافية بعنوان : « الجريمة والعقاب ، الفعل البطولى والجزاء » Crime and Punishment, Heroic Act and Reward كما نشر فى عام ١٩١٩ كتاب « نسق علم الاجتماع » System of Sociology (وقد صدر كلاهما باللغة الروسية ، وكان كتابه هذا ذا طابع سلوكى بعض الشيء) . ثم عمل سوروكين فى عام ١٩١٧ سكرتيراً لألكسندر كيرينسكى Kerensky رئيس الحكومة الروسية المؤقتة ، وما لبث أن انخرط بعد سقوط كيرينسكى فى سلك المقاومة الفعالة للبشوعيين ، فألقى القبض عليه ، وحوكم ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم خفضت العقوبة إلى البنى ، فانتقل إلى تشيكوسلوفاكيا حيث بقى عامين ، سافر بعدهما إلى الولايات المتحدة .

وفي الولايات المتحدة أصبح سوروكين أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة مينوسوتا ، حيث أنجز اثنين من أبرز مؤلفاته هما : « الحراك الاجتماعي » Social Mobility (١٩٢٧) ، و « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » (١٩٢٨) Contemporary Sociological Theories ، والمجلد الأخير يمثل دراسة منهجية ونقدية « للمدارس » الرئيسية في علم الاجتماع ، يبرز فيه مدى اختلاف اتجاهات هذه المدارس . إزاء مشكلة العوامل التي تدخل في تحديد البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي . وفي عام ١٩٣٠ أصبح سوروكين أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة هارفارد ، وهناك أسس أول قسم لعلم الاجتماع بهذه الجامعة ، حيث ظل رئيساً له طوال عشر سنوات . وقد كانت سنوات عمله في هارفارد خصبة في ميدان التأليف . وتضم مؤلفاته الرئيسية العمل الضخم : « الديناميات الاجتماعية والثقافية Social and Cultural Dynamics (أربعة مجلدات ١٩٣٧-١٩٤١) ، والدراسة المونوجرافية : « المقولات الثقافية الاجتماعية : العلية ، والزمان ، والمكان » (١٩٤٣) Time and Space Sociocultural Causality ، ويمكن أن تعتبر هذه الدراسة جزءاً مكملًا لكتاب الديناميات الذي أشرنا إليه كما نشر دراسة منهجية (نظرية) في علم الاجتماع تعتبر فريدة في علم الاجتماع الأمريكي من حيث شمولها وتكاملها هي : « المجتمع ، والثقافة ، والشخصية » (١٩٤٧) Society, Culture and Personality . وفي عام ١٩٥٠ قدم إضافة أساسية إلى كتابه « النظريات السوسيولوجية » بنشر : « الفلسفات الاجتماعية في عصر متأزم » The Social Philosophies of an Age of Crisis ثم أصدر عام ١٩٥٦ كتابه « بدع ونقائص في علم الاجتماع المعاصر » Fads and Foibles in Contemporary Sociology وهو تقويم نقدي لعلم الاجتماع في منتصف القرن العشرين ثم نشر في عام ١٩٦٦ « النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم » Soicological Theories of Today

وقد احتفل سوروكين في عام ١٩٥٩ بعيد ميلاده السبعين ، حيث أخرج محبوه وتلاميذه السابقون مجلدين تكريماً لهذه المناسبة ، أشرف على تحرير أولهما البروفسور فيليب ألين P. Allen وكانت بعنوان « سوروكين في الميزان » (١٩٦٢) Sorokin in Retrospect . ويتألف من مقالات تتناول جوانب مختلفة من المساهمات التي قدمها سوروكين . أما الآخر فقد أشرف على تحريره البروفسور إدوارد ترياكيان E. Tryakian

وهو بعنوان « النظرية السوسيولوجية ، والقيم ، والتغير الثقافي الاجتماعي » (١٩٦٣). Sociological Theory, Values, and Sociocultural Change . وهو يضم مقالات متفرقة على طريقة المؤلفات التذكارية التي تصدر احتفالاً بمناسبة معينة^(١) . وقد نشر سوروكين نفسه مؤخراً ترجمة ذاتية ممتعة بعنوان « رحلة طويلة A Long Journey وقد عملت هذه المؤلفات جميعاً على أن تخلق لسوروكين اسماً رناناً في ميدان علم الاجتماع في أمريكا . ولما كان سوروكين ناقدًا مخلصاً أبداً ، وشخصية ذات رأى تدلى به في كل مناسبة ، فقد انتخب رئيساً للجمعية علم الاجتماع الأمريكية لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥

وتبدو الشهرة الكبيرة التي يتمتع بها سوروكين في الولايات المتحدة وفي خارجها في الترجمات العديدة التي صدرت لكثير من مؤلفاته ، وإعادة طبع مؤلفيه « الحراك الاجتماعي » و « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » مؤخراً ، والمشروع الذي يجري العمل فيه حالياً في إنجلترا لاختصار كتابه « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » وربطه بكتابه الحديث « النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم » (١٩٦٦) . ويمثل الكتاب الأخير مسحاً شاملاً وعرضاً نقدياً لأبرز المؤلفات التي صدرت في ميدان علم الاجتماع ، وكذلك للمساهمات التي أنجزت في فروع أخرى ذات أهمية سوسيولوجية خاصة . وتقدم لنا هذه الدراسة الطموح أحدث مراجعة لنظريات سوروكين الخاصة ، نطاقها في القسم التمهيدى من الكتاب ، كما تناقش الأنواع الرئيسية للنظريات السوسيولوجية مصنفة إلى الفئات التالية :

- ١ — النظريات الاسمية — التفردية Nominalistic-Singularistic .
- ٢ — نظريات الأنساق الثقافية .
- ٣ — نظريات الأنساق الاجتماعية .
- ٤ — تصنيفات الأنساق الثقافية الاجتماعية (بما في ذلك نماذجها المتغيرة) .

على أن سوروكين لا يعين مكان نظرياته في هذا الإطار التخطيطي ، ولكننا

(١) وقد ساهم كاتب هذه السطور في كلا الكتابين ، فنشر في الكتاب الأول مقالا يناقش آراء سوروكين في الحرب ، والثورة ، والكوارث الاجتماعية ، وفي الكتاب الثانى دراسة عن علم الاجتماع عند لوجى ستورزو Luigi Sturzo .

يمكن أن نرتب استنتاجاً من بعض التعليقات ، أنه يعتبر إنتاجه الخالص صورة خاصة من « علم الاجتماع التكاملي » مركزاً على تراث أرسطو . ويمكن تصنيف أعمال سوروكين إلى مؤلفات تساهم أساساً في علم الاجتماع النظرى . Systematic الخالص ، وأخرى تتناول علم الاجتماع التاريخى (أو الديناميكى) . وسوف نتناول في هذا الفصل المجموعة الأولى ، مرجئين الاجتماع التاريخى عنده إلى الفصل العشرين من كتابنا هذا .

ولقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن سوروكين قد عرف علم الاجتماع على نحو يبدو مقبولا من جانب علماء الاجتماع على اختلاف اتجاهاتهم . وبشكل يحدد لنا بدقة مجال علم الاجتماع النظرى ، فيقول إن علم الاجتماع هو دراسة الخصائص العامة المشتركة بين جميع أنواع الظواهر الاجتماعية ، والعلاقة بين هذه الأنواع ، وكذلك العلاقة بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية ^(٢) . أما في كتابه « المجتمع والثقافة والشخصية » ، فقد قدم تحدياً آخر للميدان ، يعين بشكل أكثر دقة ميادين البحث السوسيولوجى التى تتفق وهذا التعريف ؛ فيقول إن علم الاجتماع هو النظرية العامة لبناء وديناميات :

(أ) الأنساق والكتل Congeries الاجتماعية (العناصر غير المتسقة وظيفياً) .

(ب) الأنساق والكتل الثقافية .

(ج) الشخصيات من حيث : الجانب البنائى ، وأنماطها الأساسية ، والعلاقات الداخلية بينها ، وعمليات الشخصية ^(٣) .

وتحتاج بعض المصطلحات المستخدمة في هذا التعريف إلى شيء من التفسير نعرضه فيما يلى :

يتفق سوروكين مع رأى كثير من علماء الاجتماع — ابتداء من زيمل — فى اختيار التفاعل كوحدة ينبغى أن تجللى إليها الظواهر الاجتماعية . ويشرح ذلك قائلا : « لا يوجد

(٢) Pitirim A. Sorokin, Contemporary Sociological Theories (New York : Harper, 1928), P. 760.

(٣) Pitirim A. Sorokin, Society, Culture, and Personality (New York : Harper, 1947), P. 17.

الكيان فوق العضوى Superorganic (وهو مصطلح سبق أن استخدمه هربرت سبنسر) - فى صورة المقطورة - إلا فى ميدان الكائنات البشرية المتفاعلة مع بعضها ، وفى نتائج هذا التفاعل^(٤) . . ففهوم التفاعل - فى هذا السياق - يشير إلى « أى حدث يؤثر فيه أحد الأطراف تأثيراً ملموساً على الأفعال الظاهرة أو الحالة الفعلية للطرف الآخر »^(٥) . ويمكن أن تكون العناصر الداخلة فى التفاعل إما أفراداً من البشر أو جماعات منظمة من الكائنات البشرية .

ويحدد سوروكين مفهوم التفاعل بالقول بأن : « أصدق النماذج تمثيلاً لأى ظاهرة ثقافية اجتماعية هو التفاعل الهادف الذى يتم بين فردين أو أكثر »^(٦) . ولعل سبب هذا التحديد يرجع إلى مفهوم سوروكين عن التفاعل الثقافى الاجتماعى . وينطوى هذا المفهوم الأخير على ثلاثة مكونات مترابطة ترابطاً وثيقاً هى :

- ١ - الشخصية باعتبارها موضوع التفاعل .
- ٢ - المجتمع باعتباره مجموع الشخصيات المتفاعلة .
- ٣ - الثقافة باعتبارها مجموع المعانى والقيم والمعايير الموجودة لدى الشخصيات المتفاعلة ، وباعتبارها كذلك مجموع الوسائل التى تنشئ هذه المعانى ، وتجعلها اجتماعية ، وتقوم بتوصيلها »^(٧) .

ويخضع كل واحد من هذه المكونات الثلاثة للتحليل الشامل فى مؤلفات سوروكين ، وإن كانت معالجته لمفهوم الثقافة تمثل - بفارق كبير - مساهمة من أهم مساهماته على الإطلاق . ويأخذ المجتمع صورة متبلورة فى الجماعات الاجتماعية أو الأنساق الاجتماعية . ويمكن أن تكون الجماعات - تبعاً لنوع التفاعل الموجود فيها - منظمة ، أو غير منظمة ، أو مفككة ويقول سوروكين :

توصف الجماعة الاجتماعية - باعتبارها جملة من الأفراد المتفاعلين - بأنها منظمة ، عندما تكون هناك درجة ما من الاتساق الداخلى بين المجموعة الأساسية من

Ibid., 4.

Ibid., 40.

Ibid., P. 40.

Ibid., P. 68.

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

المعاني والقيم كسبب لتفاعل هؤلاء الأفراد ، وعندما تأخذ هذه المجموعة شكل المعايير القانونية التي تحدد بدقة جميع أفعال وإرجاع الأفراد المتفاعلين في علاقتهم إزاء بعضهم البعض ، وإزاء من هم خارج الجماعة . وإزاء العالم ككل ، وكذلك عندما تكون هذه المعايير فعالة ، ملزمة - وعند الضرورة ، مفروضة - لسلوك الأشخاص المتفاعلين ^(٨) .

ولعله يمكن تحليل هذه العبارة المعقدة بعض الشيء إلى أربع قضايا مترابطة :

١ - تتصف كل جماعة منظمة « بمجموعة أساسية من المعاني والقيم » . وهنا يستخدم مصطلح « معنى » كمرادف « لفكرة » تقريباً . وتشبه هذه القضية رأى مدرسة النظم والمؤسسات (انظر الفصل الحادى والعشرين من هذا الكتاب) ، القائل بأن الجماعة الاجتماعية تقوم حول فكرة موجهة Directive Idea ، أى فكرة تعبر عن بعض القيم التي يتعين على الجماعة تحقيقها ^(٩) .

٢ - يجب أن تكون المجموعة الأساسية من الأفكار والقيم متسقة مع نفسها ، وهو مبدأ يقترب اقتراباً وثيقاً من القضية التي يؤمن بها كثير من الوظيفيين .

٣ - تتخذ هذه الأفكار والقيم شكل المعايير التي يجب على أعضاء الجماعة الانضياغ لها .

٤ - يجب أن تكون هذه المعايير - التي يسميها سوروكين « المعايير القانونية » - فعالة ، ومن ثم يمكن فرضها فرضاً في بعض الأحيان .

على أننا ينبغي أن نلاحظ هنا ، أن التوحيد بين معايير سلوك الجماعة والقانون ، لا يمكن أن يكون سليماً ، إلا إذا أخذنا مصطلح « القانون » بمعنى أوسع بكثير من المعنى الذي يستخدم به عادة . ويعرف سوروكين المعيار القانوني - سالكاً في ذلك نهج العالم الروسى بترازهيتسكى Petrazhitzky - ^(١٠) بأنه ذلك الذى يعين لأحد الأطراف

Ibid., P. 70.

(٨)

(٩) يكون هذا الفرض جزءاً هاماً من نظرية كثيرين من علماء الاجتماع مثل ماكيفر Mac Iver على سبيل المثال . وهكذا نجد تحليل ماكيفر للجماعات - كما سيتضح في سياق هذا الفصل فيما بعد يعتمد اعتماداً كبيراً على أنماط المصالح Interests (أو القيم Values) التي تعتمد عليها هذه الجماعات .

(١٠) أصبح من الممكن الآن الاطلاع على مؤلف بترازهيتسكى الضخم « نظرية القانون والدولة » Theory of Law and the State (صدر في مجلدين عام ١٩٠٧) في ترجمة إنجليزية مختصرة له صدرت تحت عنوان « القانون والأخلاق » Law and Morality .

حقوقه وما يقابلها من واجبات إزاء الطرف الآخر . وتضمنى هذه الصياغة على المفهوم معنى أكثر شمولاً من ذلك الذى ينسب للمعايير القانونية الشرعية ، التى تحتاج إلى أن يفرضها مجتمع منظم سياسياً .

ويرى سوروكين أنه يمكن أن يشتق من تعريفه للتفاعل — الذى يركز على السلوك البشرى الذى يؤثر فى الآخرين — القصبة التى مؤداها أن : أى جماعة من الأفراد المتفاعلين هى أولاً وقبل كل شيء « وحدة وظيفية عالية » Causal-functional unity تتميز كل مكوناتها بالاعتماد المتبادل والواضح على بعضها البعض ^(١١) . فسوروكين يرى — بعبارة أخرى — أن كل جماعة اجتماعية — حتى الجماعة غير المنظمة — تمثل « نسقاً اجتماعياً » .

ولكن كيف يتناول سوروكين الثقافة التى تمثل — كما ألحنا من قبل — جزءاً هاماً من نظريته ؟ يعرف سوروكين الثقافة فى كتابه « الديناميات الاجتماعية والثقافية » بأنها « مجموع كل شيء يخلقه — أو يعدله — النشاط الشعورى أو اللاشعورى لاثنتين أو أكثر من الأفراد المتفاعلين مع بعضهم أو الذين يؤثر أحدهم فى تحديد سلوك الآخرين » ^(١٢) . ولقد سبق أن رأينا أنه قد عرف الثقافة فى كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية » فى ضوء عناصرها المكونة لها . أما فى هذا الكتاب فإنه يضمن تعريف الثقافة تعريف التفاعل الاجتماعى ، ويحدد كلا من مكوناته تحديد دقيقاً ، ويوضح مدى ارتباطه بالمكونات الأخرى . فهناك أولاً : « أنساق ثقافية بحتة » هى أنساق للمعاني أو الأفكار فى أكثر صورها أولية ، مثل القضية التى تقول إن $2 \times 2 = 4$. فمثل هذه الأنساق مستقلة للأنساق الثقافية أن « تصبح اجتماعية » ، أى تصبح ذات فعالية فى التفاعل الاجتماعى . عن قبولها أو رفضها من جانب الناس . ثم هناك ثانياً : نسق ثقافى يمكن أن « ينشئ » (يصبح شيئاً) أو يعبر عنه بطريقة تجعل من الممكن أن يعرفه الناس . ويمكن ثالثاً : للأنساق الثقافية أن « تصبح اجتماعية » ، أى تصبح ذات فعالية فى التفاعل الاجتماعى . فنسق المعانى الذى يتم التعبير عنه فى صورة قابلة للتوصيل ، والذى يكون عنصراً هاماً فى أخذ مجالات التفاعل ، هو نسق ثقافى اجتماعى . وهذا النسق الثقافى الاجتماعى

Sorokin; Society, Culture and Personality, p. 147.

(١١)

Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, 4 Vols. (New York : American Books; 1937 - 41), Vol. 1, p. 3.

(١٢)

Sociocultural System مفهوم محوري في النظرية السوسيولوجية عند سوروكين .

ولعل أهم خصائص الأنساق الثقافية والأنساق الاجتماعية ميلها إلى التكامل في أنساق على مستويات أعلى وأعلى . وقد عالج سوروكين مشكلة التكامل الثقافي في المجلد الأول من « الديناميات الاجتماعية والثقافية » بشكل مختلف عن معالجته لها في المجلد الرابع من نفس الكتاب ، وكذلك في كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية » . إذ يقرر سوروكين في الموضع الأول أنه « يمكن رد الروابط العديدة بين مختلف عناصر الثقافة إلى أربعة أنماط أساسية ، وهكذا نجد الروابط الثقافية تتميز بالتجاوز الاتساعي أو الميكانيكي ، أو بالارتباط الراجع إلى بعض العوامل الخارجية ، أو بالتكامل العلي أو الوظيفي ، أو — أخيراً — بالتكامل الداخلي أو المنطقي الهادف^(١٣) . ويطابق هنا بين التكامل العلي الوظيفي للظواهر الثقافية الاجتماعية والعلاقات العلية الوظيفية في عالم الظواهر الطبيعية ، كما يتضح في تماثل العلاقات بين المتغيرات . غير أن معيار التكامل المنطقي الهادف logico-meaningful integration هو هوية المعنى أو الفكرة الأساسية . ويظهر سوروكين في دراسته الأحدث للروابط الثقافية بعض الميل إلى إنكار — أو التقليل من — إمكانية تطبيق مفهوم العلية (كما هو مستخدم في العلوم الطبيعية على الأقل) على الظواهر الثقافية الاجتماعية ، وإلى مطابقة العلية الثقافية الاجتماعية بالتكامل المنطقي الهادف . فيقول في كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية » إنه « يمكن أن تكون الظواهر الثقافية — من حيث علاقتها ببعضها البعض — إما متكاملة (تماسك) أو غير متكاملة (حياد) — أو متناقضة (تنافر) . فتكون متكاملة عندما يكون بين ظاهرتين ثقافيتين أو أكثر — متفاعلتين أي مرتبطتين عليا — اتساق منطقي ، أو اتساق جمالي بالنسبة للظواهر الفنية » فتكون هذه الظواهر عندئذ أنساقاً ثقافية اجتماعية . ويستطرد سوروكين قائلاً : « ليست فقط المعاني ، والقيم ، والمعايير هي التي يمكن أن يقوم بينها علاقة اتساق منطقي أو جمالي ، أو عدم ارتباط ، أو تناقض ، وإنما بين الأفعال الظاهرة كذلك ، وغيرها من الوسائل المادية ، طالما أنها تحدد وتعبّر عن المعاني والقيم والمعايير الخاصة بها »^(١٤) .

Ibid., Vol. 1, P, 10.

(١٣)

Sorokin, Society, Culture, and Personality, P. 314.

(١٤)

وتكشف كتابات سوروكين النظرية عن اهتمامه بتدرج الأنساق الثقافية الاجتماعية ودرجة تكاملها . فهو يعتبر النسق الثقافى الاجتماعى الكلى « للسكان » « نسقاً فوقياً » Supersystem يتصف بالتكامل إلى حد ما . ويتكون كل نسق فوقى من الأنساق الخمسة الأساسية ذات الأهمية الوظيفية الجوهرية وهى : اللغة ، الدين ، والفنون ، والأخلاق ، والعلم . وينقسم كل منها بدوره إلى أنساق ، وأنساق فرعية ، وأنساق فرعية الفرعية وهكذا ، تتصف هى الأخرى بالتكامل إلى حد ما .

ويؤكد سوروكين أن « النسق الفوقى » عنده لا يتطابق على الإطلاق مع مجموع العناصر (المواد) الثقافية الموجودة فى مجتمع ما . ذلك أن الثقافية الكلية لمجتمع ما تتضمن — علاوة على النسق الفوقى — عدداً معيناً من الكتل Congeries . وترتبط هذه الكتل مع بعضها البعض ومع النسق الفوقى نفسه على أساس التجاور الميكانيكى أو الارتباط الناشئ عن عوامل خارجية . ويعارض سوروكين — فى عرضه لهذه النقطة — معارضة قوية ومقنعة الفكرة التى يؤمن بها بعض غلاة المذهب الوظيفى ، الذين يرون أن جميع العناصر الثقافية تؤدي بالضرورة وظائف إيجابية فى النسق الذى تنتمى إليه .

على أن سوروكين يكرس اهتمامه الأساسى للأنساق الفوقية الكبرى . فيقول إن كل نسق فوقى يتصف بفكرة أساسية أو موضوع أساسى ، تمثل النظرة السائدة إلى الحقيقة فى ثقافة معينة . وهكذا يمكن أن يعزو الناس صدقاً مطلقاً لشهادة حواسهم ، وفى هذه الحالة يطلق سوروكين على النسق الفوقى اسم نسق « حسى » Sensate . أما إذا قبل الناس بصفة عامة حقيقة العقيدة ، فاعتقدوا أن وراء الانطباعات الحسية واقعاً آخر أكثر عمقاً ، فيطلق سوروكين على النسق الفوقى اسم نسق « فكرى » Ideational ومن الممكن أن يحدث ارتباط بين هذين الاتجاهين ؛ فإذا كان الارتباط بين النسق الحسى والنسق الفكرى منسجماً ، فإننا نكون بصدد نسق ثالث للحقيقة — ذى طبيعة عقلية — مما يشير إلى وجود نسق فوقى « مثالى » Idealistic . أما إذا اقتضت الصلة بين نسق الحقيقة الأساسيين — الحسى والفكرى — على مجرد التجاور ، فإننا نكون بصدد نسق « مختلط » .

ويمثل تصنيف الأساليب styles (وهو مصطلح لم يستخدمه سوروكين) الثقافية الأربعة الأساسية — الحسى ، والفكرى ، والمثالى ، والمختلط — أساس نظريته فى التغير

الاجتماعى ، وهو الموضوع الذى سنعرض له فى الفصل العشرين من كتابنا هذا .
ولعله يمكن عرض القضية الرئيسية عند سوروكين - التى نماها وأفاض فى شرحها
فى المجلدات الأربعة لكتاب الديناميات وفى غيرها من المؤلفات - على النحو التالى :
تتخلل الفكرة الأساسية للنسق الثقافى الاجتماعى الفوق نسيج المجتمع والثقافة . فإذا عرفنا
نسق الحقيقة السائد فى المجتمع ، أصبحنا قادرين بالتأكيد على استنتاج الطبيعة العامة
لفننه ، وموسيقاه ، وفلسفته ، وأخلاقه ، وكذلك الأنواع السائدة للعلاقات الاجتماعية
فيه . وبهذه الطريقة يمكن - فى رأى سوروكين - اتباع منهج علمى فى تناول أسلوب
الثقافة - وهو الموضوع الذى عالجته دارسون آخرون بطريقة انطباعية إلى حد ما - بل
يمكن دراسته كمية . (سوف نعرض فيما بعد لآراء سوروكين المنهجية) .

أشرنا فيما سبق إلى أن سوروكين يعرف علم الاجتماع بأنه النظرية العامة لبناء
وديناميات الأنساق الاجتماعية والأنساق الثقافية و « الشخصية » . وتعتبر دراسة الشخصية
عنده هى أقل الدراسات نمواً ، وربما كانت أقل جوانب دراسته تأثيراً ، على الرغم من
أنه يخصص بشكل مباشر فصلين كاملين من كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية »
لدراسة هذا الموضوع ، علاوة على عدد كبير من الفقرات فى هذا المؤلف وفى غيره .
وتدلنا العبارة التالية على اتجاه سوروكين السوسولوجى التقليدى إلى حد كبير :

« الشخصية عبارة عن عالم صغير ، يعكس العالم الكبير الثقافى الاجتماعى ، الذى
يولد فيه الفرد ويعيش . فحياة الفرد دراما كبيرة تتحدد أولاً من خلال عالمه الاجتماعى ،
ثم من خلال الخصائص البيولوجية لكيانه العضوى . وحتى قبل أن يولد الكيان العضوى
يتدخل العالم الثقافى الاجتماعى فى التأثير على خصائصه وتحديدها . ويظل ملتزماً - دون
لين - بعملية التشكيل حتى وفاة الفرد ، وبعد وفاته أيضاً » (١٥) .

فعلى الرغم من أن سوروكين يؤكد بشدة تأثير البيئة الثقافية الاجتماعية فى تشكيل
الشخصية ، إلا أنه - مثل سائر علماء الاجتماع اليوم - يتجنب تفسيراً سوسولوجياً
متحيزاً مغالياً للسلوك البشرى . فهو يعتبر الفرد والشخصية من ناحية ، والمجتمع والثقافة
من ناحية أخرى ، عناصر مستقلة ومتفاعلة فى كل واحد . كما أنه لا يقول بوجود تطابق
كامل بين الثقافة والشخصية . غير أن سوروكين يؤكد الطبيعة « التعددية » لبناء

الشخصية ، فيعتبر تعدد الذوات (جمع ذات) في داخل الفرد انعكاساً لتعدد الجماعات و« الأنا الاجتماعية » Social Egos المتعددة للفرد ، الناشئة عن عضويته في جماعات مختلفة^(١٦). ونجد سوروكين يربط في مؤلفه القديم « الحراك الاجتماعي » ، وكذلك في مؤلفاته التي صدرت حديثاً بين الأنماط والتغيرات الثقافية الاجتماعية وتفكك الشخصية . كما يعتقد أن كلا من الأنماط الثقافية الاجتماعية العريضة – الحسية ، والفكرية والمثالية – يخلق أنماطاً متميزة من الشخصية .

وبينا يستخدم سوروكين تعبير « الروح الإمبريقية » Empirical soul (التي يطابق بينها وبين « الذات » أو « الأنا ») ، يشير بحق إلى أن تحليل « الروح فوق الإمبريقية أو الترانسندننتالية » يقع خارج حدود الدراسة السوسيولوجية ، « لأن تحليلها يدخل في نطاق الدين والميتافيزيقا »^(١٧).

وقد وصلت آراء سوروكين المنهجية إلى ذروة نموها في المجلد الرابع من كتاب « الديناميات » وفي كتاب « المقولات الثقافية الاجتماعية : العلية ، والزمان والمكان » . وهو يعتبر نفسه متميماً « لمدرسة تكاملية » في علم الاجتماع ؛ تدرس الظواهر الاجتماعية من نواح ثلاث . فمن الناحية الإمبريقية تدرس الظواهر الاجتماعية عن طريق الإدراك الحسى والملاحظة الإمبريقية الحسية . أما الجانب الثانى والذي يمثل المظهر « العقلى المنطقى » للظواهر الثقافية الاجتماعية ، فيجب أن يفهم من خلال المنطقى المطوف Discursive غير المتتابع) للعقل البشرى . وأخيراً فإن « الواقع الثقافى الاجتماعى جانباً فوق حسى ، وفوق عقلى ، وفوق منطقى . ويتمثل هذا الجانب فى الأديان الكبرى ، والأخلاق المطلقة ، والفنون الجميلة العظيمة حقيقة . . . ويجب أن يفهم هذا الشكل من الواقع الثقافى الاجتماعى عن طريق قوة الإيمان (الاعتقاد) ، أى عن طريق فعل حدسى أو تجربة صوفية فوق حسية ، وفوق عقلية وفوق منطقية »^(١٨)

Society, Culture and Personality Chaps. XIX and

(١٦) انظر على وجه الخصوص :

XLVIII.

Ibid., PP. 345 ff.

(١٧)

Pitirim Sorokin, Sociocultural Causality, Time and Space (Durham : Duke

(١٨)

University Press, 1943), PP. 227 - 228.

والعبارة السابقة غامضة ولا شك ، ذلك أن الحدس ليس معادلاً لفعل الاعتقاد الذى ينطوى على قبول من الكشف الإلهى . ونلاحظ أن تصور سوروكين للحدس شديد الاقتراب من عملية « التجريد الفكرى » الفينومينولوجية ، التى سنتناولها بالمناقشة فى الفصل الحادى والعشرين . لذلك نجد أن التعددية المنهجية عند سوروكين ليست بالشمولية التى تبدو بها لأول وهلة . على أننا نسلم — بالطبع — بأن موقفه المنهجى هذا لا يحول نظريته السوسيولوجية (بالمعنى الذى حددناه فى الفصل الأول للنظرية) إلى نظرية فلسفية .

على أنه من أكثر جوانب الفكر المنهجى تخيباً للآمال ، عدم دقته فى تحديد ما يسميه « المنهج المنطقى الهادف » . فالأمر مفهوم طالما أن هذا المنهج منطقى بحت وربما كانت مقارنة الظواهر الفنية ببعضها مفهومة هى الأخرى (على الرغم من أن بعض العلماء المتخصصين ينكرون هذا) ، أما ربط الظواهر الفكرية بالظواهر الجمالية فيثير مشكلة خطيرة . فكيف يتسنى لنا أن نثبت بشكل أكيد — اعتماداً على التلازم فى الزمان والمكان — أن بعض تشكيلات Configurations الظواهر الفكرية متكاملة تكاملاً « داخلياً » أو هادفاً مع بعض تشكيلات الظواهر الجمالية ؟ حقيقة أن شرح سوروكين لمثل هذا التكامل مقنع تماماً فى أغلب الأحيان ، ولكنه يفتقر افتقاراً شديداً إلى برهان قاطع .

وعلى الرغم من أن سوروكين يرفض بشدة دعاوى غلاة الاتجاه الكمى فى علم الاجتماع ، إلا أنه يستخدم المناهج الكمية بوفرة . فلكى يثبت أسلوب نسق ثقافى اجتماعى ، فرعى معين — كالفلسفة مثلاً — يحسب قوائم تلك الظواهر الثقافية التى تعبر عن هذا النسق الفرعى أوضح تعبير (فى الحالات الملموسة : يدرس مؤلفات فلاسفة ذلك العصر) . ويوزع كل مادة (وحدة) على الأنماط الثقافية الرئيسية الثلاثة ، ويحدد لكل منها وزناً معيناً (يعتمد على عدد أتباع الفلاسفة ، والطبعات والترجمات التى صدرت لمؤلفاتهم فيما بعد ، وغير ذلك من المعايير الموضوعية) . وتنتهى التقديرات الحسابية البسيطة إلى نتائج تتخذ الشكل التالى : فى القرن الفلانى ، كان كذا بالمائة من الفلسفة الغربية حسى ، وكذا بالمائة مثالى . وتدعم مثل هذه النتائج نظرية سوروكين فى التغير الاجتماعى ، ولكنها توضح فى نفس الوقت الإمكانات المحدودة لوضع البيانات الخاصة

بالأسلوب الثقافي في صورة كمية . كما استطاع بنفس الشكل أن يقيس درجات الشدة المتفاوتة لبعض الظواهر مثل الحرب والثورة . حقيقة إن المقاييس التي استخدمها سوروكين كانت فجأة ، ولكنه كان مدركاً لذلك . غير أنها لا تؤدي بنا - اللهم إلا بعض الاستثناءات النادرة - إلى نتائج تختلف اختلافاً بيناً عن الآراء التي أبدتها كثير من المؤرخين على أساس كفي . وبالإضافة إلى ذلك فإن الارتباطات التي أقامها سوروكين تفتح أعيننا في بعض الأحيان على أبعاد لم نكن نتوقعها من قبل في المجالات المجهولة من التاريخ الثقافي الاجتماعي للإنسان .

بارسونز :

ننتقل الآن إلى الحديث عن فكر تالكوت بارسونز Talcott Parsons (١٩٠٢) الذي كان لفترة طويلة زميلاً لسوروكين بجامعة هارفارد ، فهو الآخر من علماء الاجتماع النظريين ذوي التأثير البالغ . وعلى الرغم من وجود بعض جوانب الشبه الهامة بين نظريات كلا العالمين - كما سيتضح لنا فيما بعد - إلا أنهما كثيراً ما اعتبرا مع ذلك خصمان سوسيولوجيان .

وعلى الرغم من أن بارسونز ولد في الولايات المتحدة وتخرج في كلية أمهرست Ambherst College - حيث كانت البيولوجيا محور اهتمامه الأساسي - إلا أنه قد تأثر إلى حد بعيد بالعلماء والمفكرين الأوروبيين ؛ فدرس في مدرسة الاقتصاد العليا بجامعة لندن London School of Economics على يد عالمي الاجتماع هوبهاوس Hobhouse وموريس جينزبرج Ginsberg والأنثروبولوجي مالمينوفسكي الذي أثار فيه الاهتمام بالاتجاه الوظيفي ، ثم اتجه بعد ذلك - وفي أثناء دراسته بجامعة هيدلبرج - إلى العلماء الاجتماعيين الألمان . وهناك أعد رسالة دكتوراه بعنوان « مفهوم الرأسمالية في نظريات ماكس فيبر فيرنر وزمبارت » The Concept of Capitalism in the Theories of Max Weber, Werner and Sombart. ، واستطاع بعد ذلك بسنوات قليلة أن يترجم إلى اللغة الإنجليزية كتاب فيبر « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. » ، ثم عمل بارسونز طوال عامي ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مدرساً للاقتصاد بكلية أمهرست . ثم شغل في العام التالي نفس الوظيفة بجامعة

هارفارد ، وأصبح فيما بعد عضواً في هيئة التدريس بقسم الاجتماع الذى أنشئ في ذلك الوقت حديثاً تحت رئاسة سوروكين . وقد أصبح بارسونز - كأستاذ لعلم الاجتماع - رئيساً لفرع العلاقات الاجتماعية بجامعة هارفارد في عام ١٩٤٦ ، وهو المنصب الذى ظل يشغله لبضع سنوات .

وقد اتصل بارسونز - في هارفارد - في مرحلة مبكرة من حياته بمجموعة من أبرز علماء الاقتصاد ، واشتغل عن كثب بمؤلفات المفكر الاقتصادى النظرى الكلاسيكى ألفريد مارشال Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) . كما درس مؤلفات دوركايم ، وكان مناوئاً لفردية سبنسر ومدافعاً عن علم للدراسة المجتمع كواقع من نوع خاص متميز (ارجع إلى الفصل التاسع من هذا الكتاب) . ثم خضع فيما بعد لتأثير عالم النفس ل . هندرسون Henderson ، وأعجب بكتابات عالم اجتماع أوربى آخر شهير هو فلرويدو باريتو Pareto . على أنه من بين هؤلاء العلماء ، نجد أنه كان لمؤلفات فيبر ، والاقتصاديين ، ودوركايم ، وباريتو تأثيراً خاصاً في تشكيل آراء بارسونز النظرية . ويبدو ذلك واضحاً في أول مؤلفاته الهامة « بناء الفعل الاجتماعى » (١٩٣٧) The Structure of Social Action وقد بدأ بارسونز في تلك الفترة يزداد اهتماماً بنظرية التحليل النفسى. تشهد بذلك كثير من مؤلفاته التى ظهرت فيما بعد .

وقد ظل بارسونز يؤكد سنوات طويلة - وباستمرار - ضرورة وضع نظرية منهجية عامة للسلوك البشرى . وهو يعتبر وضع نظرية مجردة دليلاً أساسياً على نضوج علم من العلوم ؛ ذلك أن مثل هذه النظرية تيسر الوصف ، والتحليل والبحث الإمبريقي . ويؤكد بارسونز أن هذه الأهداف تتطلب إطاراً مرجعياً عاماً (مثل المكان الثلاثى الأبعاد ، والقوة فى الميكانيكا) ، وتستدعى منا فهم بناء النسق النظرى فى حد ذاته . وهو يرى أن نظرية علم الاجتماع (النظرية السوسولوجية) يجب أن تكون وظيفية - بنائية . (نلاحظ هنا أن بارسونز يستخدم مصطلح « وظيفى » فى أغلب الأحيان - وكما سنوضح فيما بعد بمعنى يختلف بعض الشيء عن معناه عند الوظيفيين) .

وقد قامت المساهمات المبكرة التى قدمها بارسونز على الاعتقاد بأن الفعل الاجتماعى هو الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . وهى رأى يعكس لنا التأثير القوى لماكس فيبر

عليه . وربما كذلك — ولكن إلى حد ما — تأثير توماس Thomas أيضاً^(١٩) . ويقدم لنا بارسونز في كتابه « بناء الفعل الاجتماعي » نظرية بالغة التعقيد في الفعل الاجتماعي ، يذهب فيها إلى أن هذا الفعل الاجتماعي سلوك إرادى . ويعتمد التحليل إلى حد كبير على مخطط الوسائل والغايات . وتختلط هذه الصياغة المعقدة لنظرية في الفعل الاجتماعي — والتي تمثل جهداً طموحاً ولكنه مبكر لبارسونز — تختلط بتحليل مفصل لنظريات فير ، ودوركاييم ، وباريتو ، والفريد مارشال (وبذلك يعد كتابه مصدراً ثانوياً هاماً عن هؤلاء العلماء) . وكثيراً ما اعتبر — علاوة على هذا شديد الصعوبة أو مغرقاً في التجريد بحيث يتعذر الاستعانة به في البحث . وقد أعاد بارسونز — تحت تأثير هندرسون — صياغة نظريته في صورة أنسب للعرض هنا .

كانت الصورة الحديثة من النظرية قد صيغت في مجموعة من المقالات العلمية التي جمعت فيما بعد في كتاب « مقالات في النظرية السوسيولوجية ، البحتة والتطبيقية (١٩٤٩) Essays in Sociological Theory, Pure and Applied » ثم تعرضت فيما بعد لمزيد من التعديلات في كتابه « النسق الاجتماعي » (١٩٥١) The Social System وتجرى الآن — وقت تأليف هذا الكتاب — عملية تعديل في بعض آراء بارسونز النظرية . ويرجع ذلك — إلى حد ما — إلى تأثير التعاون مع عدد من الزملاء^(٢٠) . وقد ارتبط كتاب بارسونز التالى على ذلك ارتباطاً وثيقاً بآراء إدوارد شيلز Shils ، الذى ألف معه مقالا علمياً مطولاً بعنوان : « القيم ، والدوافع ، وأنساق الفعل » Values, Motives and System of Action والذى نشر في كتاب أشرف الاثنان على تحريره عنوانه : « نحو نظرية عامة للفعل » (١٩٥١) Toward a General Theory of Action ونلاحظ على الآراء النظرية المعروضة في هذا المقال^(٢١) أنها أشد تعقيداً — من بعض

(١٩) سبق أن تناول ر . و . ج . هينكل R. and G. Hinkle في كتابهما « نمو علم الاجتماع الأمريكى » The Development of American Sociology كلا من زنايكى — الذى اشترك مع توماس في التأليف — وبارسونز ، وماكيفر ، وهوارد بينكر بوصفهم أبرز المفكرين النظريين في موضوع « الفعل الاجتماعى » .

(٢٠) T. Parsons, The Social System (New York : The Free Press, 1951), PP. 537 - 38.

(٢١) نشر بارسونز فيما بعد تعديلات أخرى : لهذه الآراء ، وخاصة في : T. Parsons, E.A. Shils and

F. Bales, Working Papers in the Theory of Action (New York : The Free Press 1953).

النواحي - بالقياس إلى تلك التي عرضها في المؤلف الأصلي « بناء الفعل الاجتماعي » . ولكنها برغم ذلك تقترب في كثير من نواحيها اقتراباً وثيقاً من الآراء المقبولة لدى جمهور كبير من علماء الاجتماع . على أننا نجد التركيز هنا أيضاً على « الفعل الاجتماعي » على خلاف التأكيد - في العنوان - على « النسق الاجتماعي » .

وينطوي الإطار المرجعي « للفعل » في رأي بارسونز على : فاعل ، وموقف ، وتوجيه الفاعل *Actors's orientations* إزاء الموقف . ومحور نظريته هو توجيه الفاعل (وهو شبيه بتعريف توماس للموقف) « ويمكننا التمييز بين عنصرين توجيهيين هما : التوجيهات الدافعية *Motivational orientations* ، والتوجيهات القيمية ، وتتصف التوجيهات الدافعية - التي تمدنا بالطاقة التي ستبدل في الفعل - بجوانب ثلاثة هي :

١ - إدراكية : تقابل ما يدركه الفاعل في موقف معين ، بالنظر إلى نسق استعداد الحاجات *need-dispositions* عنده (والذي ربما يتداخل - في تفكير بارسونز - مع الاتجاهات) :

٢ - انفعالية : *Cathetic* : وتتضمن العملية التي عن طريقها يخلع الفاعل أهمية عاطفية أو انفعالية على شيء معين .

٣ - تقويمية : وعن طريقها يوزع الفاعل طاقته على الاهتمامات المختلفة التي يجب عليه أن يختار من بينها .

أما التوجيهات القيمية فتشير إلى مراعاة بعض المعايير أو المستويات الاجتماعية ، على خلافات الاحتياجات التي تمثل بؤرة التوجيهات الدافعية . وهناك أيضاً ثلاثة طرق للتوجيهات القيمية إدراكية ، وتقديرية (إعجابية) ، وأخلاقية .

ويمثل هذا المخطط خلفية تشييد ثلاثة أنساق تحليلية هي النسق الاجتماعي ، ونسق الشخصية ، والنسق الثقافي . ويؤكد بارسونز أنه على الرغم من أن هذه الأنساق الثلاثة تمثل تجريداً من السلوك الاجتماعي الملموس ، إلا أن الشواهد الإمبيريقية على الأنواع الثلاثة من التجريد ليست على نفس المستوى .

وكذلك في مقال له بعنوان : "Some Comments on the State of the General Theory of Action,"

American Sociological Review, Vol. 18 (1953) T. Parsons, Bales, and Others,

Family, Socialization, and Interaction Process, New York, The Free Press, 1955.

ويختلف المعنى الذى يضيفه بارسونز على النسق الاجتماعى من موضع إلى آخر فى تحليله . فيعرف النسق الاجتماعى فى البداية بأنه مجموعة من الفاعلين الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض ، ثم يعرفه فى مكان آخر بأنه شبكة من العلاقات القائمة بين الفاعلين أو شبكة من العلاقات التفاعلية . ويثير هذا التباين فى التعريفات مشكلة هامة خاصة بالمفهوم مؤداها : هل « النقط المادية » للنسق الاجتماعى هى الفاعلون أنفسهم أم العلاقات الاجتماعية ؟

ويعرف بارسونز النسق الاجتماعى بأنه مجموعة من الأفراد المدفوعين بميل إلى الإشباع الأمثل لاحتياجاتهم . أما العلاقات السائدة بين أفراد هذه المجموعة فتتحدد طبقاً لنسق من الأنماط المركبة والمشاركة ثقافياً . وتحتاج هذه القضية — شأنها شأن كثير من القضايا التى تتضمنها مؤلفات بارسونز — إلى تفسير مفصل مركّز على الإشارة المستمرة للتحليل السابق للفعل الاجتماعى . فالأفراد « مدفوعون إلى الإشباع الأمثل » لاحتياجاتهم التى تسيطر على توجيهه الدافعى كما أشرنا من قبل . وعلاوة على هذا يعرف بارسونز علاقة الأفراد بمواقفهم الاجتماعية فى ضوء الأنماط الثقافية الخاصة . وربما يشير مصطلح « علاقة » إلى ما يطلق عليه « توجيه » فى سياق آخر ؛ حيث يشير ذلك الجزء من أفكار بارسونز إلى المكونات الرئيسية الأخرى من توجيه الفاعل لإزاء الموقف ، وهو التوجيه القيمى . وهنا لا يظهر مصطلح « القيمة » صراحة فى أثناء التحليل ، وإنما يمكن افتراض أن الأنماط تنطوى على قيم . وتتميز هذه الأنماط بتركيب ومشاركة ثقافية ، ويمكن أن يكون هذا الجانب من النسق الاجتماعى بمثابة قنطرة بين الأنساق الاجتماعية والثقافية : فالنسق الاجتماعى ينطوى على شىء ينتمى إلى الثقافة .

على أن النسق الاجتماعى بالمعنى الذى حددناه فى الفقرة السابقة يختلف عن النسق الاجتماعى كمجموعة من الأفراد المتفاعلين ، فكثير من مجموعات الأفراد المتفاعلين لا تتصف بالسمات التى وصفناها فى التعريف الأسبق الأكثر شمولاً . وربما يمكن الزعم بأن بارسونز لم يحدد بعد بشكل قاطع عناصر النسق الاجتماعى ، وهو تقصير حال دون تحديد بؤرة الدراسة السوسيولوجية بدقة . إذ من الممكن على أساس تعريف بارسونز المبسط للنسق الاجتماعى اعتبار كل حالة من حالات التفاعل الإنسانى نسقاً اجتماعياً . لذلك كثيراً ما نجده يشير إلى « الأنساق الاجتماعية المستقرة » ، فنظريته عن النسق

الاجتماعى بـ بشكل مطلق — هى فى الواقع نظرية فى النسق الاجتماعى المستقر^(٢٢).
على أن هذا النقد — الذى أبداه بعض المعلقين على بارسونز — لا ينتقص من جهده
الشامل وريعا الواعى للتمييز نظريا بين الأنساق الاجتماعية ، والثقافية ، والشخصية ،
والجمع بينها فى مخطط نظرى واحد .

وينظر بارسونز إلى الثقافة « كتاج من ناحية ، وكعامل محدد من ناحية أخرى
لأنساق التفاعل الاجتماعى الإنسانى »^(٢٣) « وهو يؤكد — اتفاقاً مع التأكيد
الأنثروبولوجى التقليدى — أن الثقافة تُتناقل ، وتُتعلم ، وتصبح مشتركة بين الناس .
ويميز بارسونز — طبقاً لأساليب التوجيه الدافعى الثلاثة (المعروضة من قبل) بين ثلاثة
أنواع رئيسية من الأنماط الحضارية هى :

- ١ — أنساق الأفكار أو المعتقدات ، وتتميز بأفضلية الميول الإدراكية .
- ٢ — أنساق الأفكار والرموز التعبيرية كالأشكال الفنية ، وتتميز بأفضلية الميول
العاطفية (الميل إلى الأشياء أو رفضها) .
- ٣ — أنساق التوجيهات القيمية أو « الأنماط التكاملية »
وتتجه الأنماط الثقافية إلى الانتظام فى أنساق على أساس الاتساق المنطقى لأنساق
المعتقدات ، أو الانسجام الأسلوبى للأشكال الفنية ، والملاءمة العقلية لكيان القواعد
الأخلاقية . ولم يقدّر بارسونز بتحليل الأنساق الثقافية ، إذ يبدو أنه اعتبر ذلك مهمة
تدخل فى اختصاص الأنثروبولوجيا الثقافية . ويقتصر اهتمامه بالأنساق الثقافية — أساساً —
على مدى تأثيرها فى الأنساق الاجتماعية والشخصية .

والموضوع الأساسى الذى تدور حوله النظرية السوسيولوجية عند بارسونز — كما تبدى
فى مؤلفاته المبكرة — هو « أداء الأبنية لوظيفتها » . ويتطلب التحليل البنائى
الوظيفى معالجة منهجية لمكانات وأدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعى معين ،

(٢٢) كما يطلق بارسونز فى بعض المواضع على الأنساق المستقرة : اسم « أبنية » ، وهو المصطلح
الذى يستخدمه كذلك للدلالة على مجموعات الأدوار الاجتماعية المستقرة إلى حد ما ، كما سنوضح فيما بعد .
كذلك يستخدم مصطلح « جمعية » Collectivity (الذى يفضل على مصطلح « الجماعة الاجتماعية » المستخدم
بكثرة) للإشارة إلى الفاعلين الذين يتميزون بأنماط قيمة مشتركة ، وإحساس بالمسئولية بالوفاء بمتطلبات
الدور الذى يشغلونه ، وبالتضامن الجماعى .

وكذلك للأنماط التنظيمية Institutional Patterns التي ينطوي عليها هذا الموقف . ويشير مفهوم المكانة إلى مكان (موقع) الفاعل في نسق علاقة اجتماعية معينة منظوراً إليه كبناء ، أما الدور Role - الذي لا ينفصل في أى حالة ملموسة عن المكانة ويمثل الجانب الدينامي لهذه المكانة (ومن هنا جاء مفهوم الدور - المكانة) فيشير إلى سلوك الفاعل في علاقاته مع آخرين ، إذا ما نظرنا إلى هذا السلوك في سياق أهميته الوظيفية للنسق الاجتماعي . وتفهم الأنماط التنظيمية على أنها التوقعات المنمطة (أو « ذات البناء المعين ») ، التي تحدد السلوك المناسب ثقافياً للأشخاص الذين يؤدون أدواراً اجتماعية مختلفة . ومجموعة أنماط الأدوار المعتمدة على بعضها هي التي تكون النظام Institution .

وفي سياق آخر يعرف بارسونز النظم بأنها مجموعة مركبة من الأنماط التنظيمية « الملائمة » للتحليل . كوحدة بنائية في النسق الاجتماعي . ومن شأن هذه الصياغة أن تنقل مفهوم النظام من مستوى الرمز الذي يمثل الواقع الاجتماعي إلى مستوى دراسة الواقع الاجتماعي . ذلك أن هذه الملائمة ذات طبيعة علمية وليست اجتماعية . ولكن يبدو أن هذه النظرية الاسمية الواضحة قد خضعت للتعديل في مؤلفات بارسونز الأحدث من ذلك ، ذلك أنه وصف « النظام » في تلك المؤلفات بأنه ذو أهمية استراتيجية في أى نسق اجتماعي موضوع للدراسة . . وربما تعني هذه العبارة أن أداء النظم لوظيفتها بقدر من الكفاءة ، يمثل شرطاً أولياً لهذا الاستقرار الذي يميز البناء أو النسق الاجتماعي المستقر عن النسق الاجتماعي بصفة عامة .

ويؤيد بارسونز أن النظم هي النقطة البؤرية في علم الاجتماع . فيعرف علم الاجتماع ، أو النظرية الاجتماعية (تمييزاً له عن الأنثروبولوجيا التي يعتبرها نظرية الثقافة) بأنها ذلك الجانب من نظرية الأنساق الاجتماعية الذي يختص بتكوين النظام Institutionalization . ويؤكد بارسونز أن : « تكون النظام يجب أن يعتبر الميكانيزم الأساسي في خلق التكامل في الأنساق الاجتماعية »^(٢٤) ، ذلك أن تكون النظام ينطوي على كل من تكون بناء أو نمط لتوجيهات القيم في النسق الاجتماعي ، و « استدماج » الأنساق القيمية في الشخصية الإنسانية . فتكون النظام إذن هو العملية التي تخلق التكامل والاستقرار حقيقة ،

فهو يخلق همزة وصل وطيدة بين المجتمع والثقافة من ناحية ، والشخصية والدوافع من ناحية أخرى. « وإذا عبرنا عن ذلك بمصطلحات الشخصية، قلنا إن هذا يعني أن هناك عنصراً من تنظيم الأنا الأعلى المرتبط بكل نمط من أنماط توجيه الدور عند الفرد موضوع الدراسة. ويعني استدماج عنصر الأنا الأعلى في كل حالة الدافع إلى قبول أسبقية المصالح الجمعية على الشخصية داخل الحدود المناسبة وفي المناسبات الملائمة » (٢٥). وقد أسهب بارسونز في شرح هذه القضية في مؤلفيه « القيم ، والدوافع ، وأنماط الفعل » ، و « النسق الاجتماعي » وهي تعتبر مثالا لسبب وصف نظرية بارسونز الحديثة في أغلب الأحيان ، بأنها ذات طابع سيكولوجي (وتحليلي نفسي إلى حد ما) أكثر منه سوسيولوجي .

... ومن الطبيعي أن يكون بارسونز واعياً كل الوعي بأن معالجته للنسق الاجتماعي تقرب علم الاجتماع من علم النفس بدرجة كبيرة . وتدلنا العبارة التالية على رأيه في العلاقة بين هذين العلمين : « يبدو أن العلاقة بين علم النفس ونظرية الأنماط الاجتماعية وثيقة الشبه بعلاقة الكيمياء الحيوية بعلم الفسيولوجيا العام . فكما أن الكائن العضوي ليس مقولة من مقولات علم الكيمياء العام ، كذلك ليس النسق الاجتماعي مقولة من مقولات علم النفس . ولكن داخل إطار الفهم الفسيولوجي لكيفية أداء الكائن العضوي لوظيفته ، فإن العمليات تكون كيميائية في طبيعتها . وبالمثل فإن عمليات السلوك الاجتماعي ليست سيكولوجية على الإطلاق ، ولكنها تفقد أهميتها في فهم الظواهر الاجتماعية بدون المعنى الذي يضيفه عليها السياق النظامي البنائي » (٢٦) .

وقد استحوذ أحد فروع النظرية التي عرضناها من قبل على القدر الأكبر من اهتمام زملاء بارسونز من علماء الاجتماع ، ذلك هو ما يسميه « متغيرات النمط » ، فهو يعتمد أن اكتشافه لهذه المتغيرات يمثل لب الإسهام النظري الذي قدمه لعلم الاجتماع .

وتدل متغيرات النمط على البدائل Alternatives التي تبدو في المعايير — أو

Ibid.

(٢٥)

T. Parsons, Essays in Sociological Theory, Pure and Applied (Glencoe III,

(٢٦)

The Free Press, 1949 P. 38. ويؤكد بارسونز في مؤلف لاحق (النسق الاجتماعي) أن نظريته

السوسيولوجية ليست قائمة على علم النفس ، وإنما على نظرية عامة في الفعل ، حدد هو وزملاؤه خطوطها العامة في الجزء الأول من كتابه « نحو نظرية عامة للفعل » .

أنماط توقعات الدور - وفي اختيارات الفرد . ويقدم لنا بارسونز في كتابه « النسق الاجتماعي » خمسة أزواج من هذه البدائل يعتبرها شاملة ، على أساس مستوى معين من التعنيم ، ولكنه يشير في مقال ظهر بعد ذلك (ورد ذكره في الحاشية رقم ٢٠) إلى إمكان إقامة زوج سادس . ولكنه لم يواصل هذا الخط في المؤلفات اللاحقة على ذلك . وقد حدد المتغيرات النمطية الخمسة على النحو التالي :

١ - الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني : فيعتبر النمط وجدانياً ، إذا كان يتيح الإشباع المباشر لحاجة الفاعل ، بينما يعتبر محايداً من الناحية الوجدانية إذا كان يفرض النظام ، ويتطلب التخلي من أجل مصالح الآخرين .

٢ - المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعية : فقد تعتبر المعايير الاجتماعية أن من المشروع سعى الفاعل وراء مصالحه الخاصة ، أو تجبره على العمل من أجل مصالح الجماعة .

٣ - العمومية في مقابل الخصوصية : ويشير المتغير الأول إلى مستويات القيمة التي على درجة كبيرة من العمومية ، بينما يشير الثاني إلى المستويات التي لها دلالة لفاعل معين في علاقات معينة مع أشخاص معينين .

٤ - الأداء في مقابل النوعية : (وكان يسميه في الأصل : الإنجاز في مقابل العزو (النسبة) : فإما أن يكون التأكيد على تحقيق أهداف معينة (الأداء) ، أو على خصائص الشخص الآخر ، أي على الحقيقة التي مؤداها أنه كذا وكذا ، كأن يكون أب الفاعل طبيباً مثلاً ، وهكذا .

٥ - التخصيص في مقابل الانتشار : فيمكن أن يعرف مصلحة بما على وجه التخصيص ، بحيث لا يكون هناك ثمة إلزام أبعد من تلك الحدود المرسومة ، أو تعرف بشكل عام بحيث تتجاوز الالتزامات حدود التعريف الظاهر الذي يفترض وجوده .

وقد يقول البعض إنه لما كانت هذه البدائل مستقلة عن بعضها أساساً ، فإنه من الممكن إيجاد اثنين وثلاثين رابطة بين « أنماط توقع الدور » وقد درس بارسونز نفسه - في كتاب « النسق الاجتماعي » - ست عشرة رابطة من هذا النوع ، حيث وضع البديل الثاني في مركز متوسط بنسب أهمية الخاصة في التكامل ، بينما عمد في

مؤلفه « أوراق بيلمان » إلى تطبيق نفس البديل — فقط — على العلاقات الموجودة بين الأنساق الإيين المكونات الداخلية للأنساق ، ثم زواج بين البدائل الأخرى بهذه الطريقة بحيث لم يتبق سوى أربعة ارتباطات هي : الخصوصية والعمومية ، والوجدانية والأداء ، والانتشار والتخصيص ، والحياد الوجداني بالإضافة إلى النوعية .

وقد استخدم هذا المخطط المعدل لمتغيرات النمط في كتابه « الأسرة والتنشئة الاجتماعية وعملية التفاعل » Family, Socialization and Interaction Process ، وهو المؤلف الذي يركز على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل داخل الأسرة . وفيه يعرض علينا نظرية في « الانقسام الشطري » binary fission المتتابع ، الذي تكون من خلاله شخصية كاملة اجتماعية . ويقال إن عملية النمو هذه تتميز ببعض المراحل الشاملة المقررة سلفاً ، وهو قول يتفق مع النظرية الفرويدية . وتتأثر عملية « الانقسام الشطري » خلال أعلى مراحل النمو — وحيث تستكمل عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة بخبرات أخرى — بتلك البدائل النمطية التي وصفها في مؤلف « أوراق عمل » . ويبدو أن الخلفية الأمبيريقية لتلك الدراسة كانت نوعاً من الملاحظة المشاركة لأسر الطبقة الوسطى العادية ، التي ربما كانت أكثر استبداداً من معظم الأسر الأمريكية . وقد عرض موريس زيلدتش (الابن) Morris Zelditch, Jr. — في فصل خاص — لدراسة مقارنة لتوزيع الأدوار في « الأسرة الصغيرة » nuclear family في ستة وخمسين مجتمعاً . وقد خلاص إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية في ستة وأربعين من هذه المجتمعات تتم وفقاً لنظرية بارسونز . ولو صحت هذه النتيجة لأبطلت بطبيعة الحال الفرض الذي مؤداه أن عملية التفاوت — كما وصفها بارسونز — ذات صدق عام (٢٧) .

والواقع أنه من الصعب تحديد مكان نظرية بارسونز في عالم النظريات السوسيولوجية المعاصرة . فهو ليس وضعياً محدثاً ، كما أنه ليس سلوكياً بالتأكيد . إنه يؤكد النظرة الوظيفية التي ربما أمكن توضيحها على أفضل نحو بالرأى الذي يقول يقول فيه ، إن الأبنية الاجتماعية الجزئية تقوم بعملها كميكانزمات تؤدي إلى كفاية المتطلبات الوظيفية لاستمرار الأنساق الاجتماعية . على أن بارسونز كثيراً ما يطابق بين هذا المعنى للوظيفة

(٢٧) وقد أبدى « بيتر بلاو » هذه الملاحظة في مقال له نشر في :

وبين الوظيفة باعتبارها الفعل الاجتماعى نفسه : الذى يستدل منه الملاحظ على الوجود بناء اجتماعى .

وتؤكد نظرية بارسونز - كما رأينا - الجانب المعيارى normative للحياة الاجتماعية فهو ينظر إلى الفعل الاجتماعى كسلوك ينطوى على توجيه قيمى ، وتحدد نمطه المعايير الثقافية أو السنن الاجتماعية . فالجتمتع بهذا المعنى « نظام أخلاقى » فى جوهره ، بمعنى أنه مرتكز على معايير ذات جزاء أخلاقى . ومن حيث هذه النظرة المعيارية يمكن تتبع تفكير بارسونز حتى دوركايم ، وتوماس ، وسبنر .

وقد قدم بارسونز تراثاً كبيراً من الفكر النظرى الذى حفز إلى إهتمام واسع ومركز فى الدوائر السوسولوجية . ونعرض فيما يلى للانتقادات التى وجهت إلى مؤلفاته ، والتى نعتقد أنها لم تجانب الصواب .

أولاً : تركز نظرية بارسونز على فرض تعسفى (ومن وجهة نظرنا : خاطئ) مؤداه أن النظرية السوسولوجية تمثل جانباً جزئياً من نظرية عامة فى السلوك الإنسانى .
ثانياً : لا يمكن أن تنفصل نظرية بارسونز فى علم الاجتماع - برغم ما لاحظناه من شروح ملطفة - عن النظرية السيكولوجية .

ثالثاً : بينما تواجه نظرية بارسونز فى الثقافة هذه الاعتراضات ، نجد أنه فى ذلك شأن كثير من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية - يعتبر الثقافة أنساقاً منمطة من الرموز . وتمثل هذه الرموز موضوعات التوجيه عند الفاعلين . ولا تفسر الثقافة كنسق أمبيريقى - كما يصف كلا من الشخصية والجتمتع - وإنما كنوع من تجريد بغض عناصر هذه الأنساق . ولكن لو أننا رددنا الثقافة إلى رموز « لما تبقى للرموز الثقافية شئ ترمز إليه »^(٢٨) . ثم إن الثقافة - من ناحية أخرى - أكثر من مجرد تصور عقلى (كما هو الحال بالنسبة لكل التجريدات) . ويتم استيعاب الثقافة - كما يؤكد بارسونز دائماً أبداً - بواسطة أبنائها المشتركين فيها . وعندما يتم استيعاب نمط ثقافى ، فإنه يصبح ميلاً للسلوك المتعلم الذى يكون واقعياً شأنه شأن أى نوع من الطاقة الكامنة . وهكذا لا يكون هناك فرق جوهري بين الثقافة والنسق الاجتماعى ، إذا ما طابقنا - كما يقول بارسونز -

بين النسق الاجتماعي وشبكة توقعات الدور . ونلاحظ في النهاية أن بارسونز قد كتب مؤلفاته النظرية بأسلوب بالغ الصعوبة في أغلب الأحيان ، وخاصة بالنسبة للطالب الذي ليست له دراية كبيرة بعد بالنظريات الاجتماعية . كما يتميز أسلوب بارسونز باستخدام مفاهيم قديمة بمعان جديدة ، وأحياناً ما يعرض المسائل البسيطة بطريقة مشوشة إلى حد بعيد .

وليس من الواضح تماماً ما إذا كان بارسونز يستهدف تقديم نسق نظري عام لعلم الاجتماع (هذا إذا لم يكن « للعلوم السلوكية » كلها) ، أم أنه يسعى فقط إلى تقديم برنامج لإقامة مثل هذه النظرية . فنجد في مؤلفه « أوراق عمل » يقول : « إننا نعتقد أن المخطط الفكري لنظرية الفعل قابل للتطبيق على مدى واسع يمتد من الأنساق السلوكية للكائنات العضوية الأولية حتى أكثر الأنساق الثقافية والاجتماعية تعقيداً ، وعلى المستوى البشري من عمليات التعلم الأولية عند الطفل حتى عمليات التغير التاريخي في أكثر المجتمعات تعقيداً » . ومن الممكن بطبيعة الحال تفسير هذه العبارة بحيث تعني أن النظرية العامة في الفعل سوف تتصف بتلك العمومية الواردة في هذه العبارة ، ولكن بعد أن ترقى إلى صورة أكثر تطوراً من تلك التي قدمها لنا بارسونز وزملاؤه .

على أننا نلاحظ أن بارسونز في مؤلفه « البناء والعملية » (١٩٥٦) Structure and Process . لم يتم تطوير نظريته في الأنساق الاجتماعية ، وإنما حاول تأكيد فائدتها التحليلية . فنجد في هذا المؤلف يصف عدداً من النظم الأمريكية المعاصرة مستخدماً مصطلحاته المعقدة . وكان من بين ما وصفه المؤسسة العسكرية ، والشركات الكبرى ، والجامعات . (مباشراً في بعض الأحيان إلى المدارس بصفة عامة) . وربما شجعه في هذا الوصف للمنظمات واقعية ملموسة على الزعم بأن قابلية نظريته العامة للتطبيق على هذه الأنساق — ذات المستوى المتوسط — يزيد الثقة في عمومية نظريته هذه المستخلصة من دراسات سابقة لمجتمعات كاملة ولجماعات صغيرة . ومن سوء الحظ أن الفائدة التحليلية لتصنيف بارسونز ومصطلحاته لا تتأكد من خلال هذه المحاولات التطبيقية ، فتصنيفه سليم من الناحية المنطقية ، وبارسونز على درجة عالية من الدراية بالمنهج العلمي بحيث لا يمكن أن يرتكب الأخطاء التي كثيراً ما تبدو في مؤلفات المبتدئين . فالمشكلة إذن أن هذه المحاولات التطبيقية لا تقدم لنا سوى عائد ضئيل ، لأن تحليلات بارسونز

للمؤسسات المختلفة لا تقدم سوى معلومات أكثر قليلاً أو لا تقدم معلومات أكثر إطلاقاً من الدراسات التي تتخذ اتجاهات مختلفة تمام الاختلاف، كما أنها لا تقودنا إلى زيادة وتعميق فهمنا لهذه المؤسسات (بمعنى « الفهم » عند ماكس فيبر) . وترجع ضالة هذا العائد - في رأينا - إلى حد كبير إلى انتهاك مبدأ الاقتصاد في صياغة التعريفات ووضع التصنيفات .

وعلاوة على هذا ، فإن بارسونز لا يقصر نفسه على دراسة المجتمعات الحديثة (وهو تعبير لم يوضحه بارسونز) فحسب ، بل إنه زاد هذا التحديد دقة - في معظم مؤلفاته - على المؤسسات الأمريكية المعاصرة فقط . غير أن الجامعات الإنجليزية ، أو الفرنسية ، أو الألمانية - على سبيل المثال - تختلف اختلافاً أساسياً عن الجامعات الأمريكية ، كما أن نظام المؤسسات والعمليات التربوية متباين أشد التباين . ويمثل كل هذا قصوراً خطيراً في وجه محاولات بارسونز وضع نظرية ذات صدق عام في الفعل والأنساق الاجتماعية .

ومن أوجه القصور الأخرى في كتابات بارسونز غموض معالجته للمفاهيم الأساسية . فنجد - على سبيل المثال - يقدم لنا تعريفاً للقيم - وهو واحد من أهم مفاهيم تفكيره - لا يساعدنا على فهم دور القيم في الأنساق الاجتماعية . فيبدأ التعريف بفرض ثانوي مؤداه ، أن نسق التوجيهات القيمة الذي يؤمن به أفراد نسق اجتماعي معين ، يمكن أن يكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية لتحليل بناء وعملية الأنساق الاجتماعية . فالقيم مفهوم هنا على أنها التزام الأفراد بتأييد بعض اتجاهات أو أنماط الفعل من أجل المجموع ، ومن ثم تكتسب دورها في وسط هذا المجموع . ولكن ما هو الموقف بالنسبة للمعاني الأخرى للقيمة ؟ ما هو الالتزام ، مصطلح غامض ما معناه ؟ ألم يكن من الأفضل أن نقول : القيم الاجتماعية أشياء أو جهود متكررة لجمهور أو مجموع من الناس (جماعة) ؟

هذا وقد حظى الأستاذ بارسونز - منذ بضع سنوات - بشريف أضفته عليه مجموعة من الدارسين ، ليسوا علماء اجتماع فقط ، وإنما علماء نفس ، واقتصاد ، وسياسة ، وفلاسفة أيضاً ، وجميعهم من هيئة التدريس بكلية جامعة كورنيل Cornell فقد عقدت هذه المجموعة في العام الجامعي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ لقاءات دورية لمناقشة نظريات بارسونز الاجتماعية ، ثم نظمت في العام التالي على ذلك سلسلة من الحلقات

الدراسية العامة ، بلغت ذروتها في اجتماع عام أجاب فيه بارسونز نفسه على الانتقادات التي وجهها إليه علماء جامعة كورنل . وقد نشرت المقالات التي أقيمت في تلك الحلقات الدراسية (ومن بينها إردود بارسونز) ، وذلك بعد مراجعتها وتوسيعها في صورة كتاب عام ١٩٦١ . وقد أشرف على التحرير الفيلسوف ماكس بلاك Max Black (وكان من بين المشاركين بالتأليف أيضاً) (٢٩) . ولما كان كثير من المقالات معتمدة على مؤلفات بارسونز الأولى فقط (على الرغم من أن كتابي «النسق الاجتماعي» ، و«نحو نظرية عامة للفاعل» قد صدرا عام ١٩٥١) ، فنبغى ألا يعتبر هذا الكتاب - كما أكد بارسونز نفسه - توثيقاً لنظرياته في صورتها الراهنة . وكلنا أمل في أن يقوم أحد علماء الاجتماع بتحقيق ذلك في غضون السنوات القادمة .

وإذا نظرنا إلى الانتقادات المختلفة (التي عرضنا بعضاً منها فيما سبق) المتضمنة في كتاب علماء كورنل ، وجدنا أن مقال الأستاذ بلاك جدير باهتمام خاص منا ، ذلك أن بلاك يحاول ترجمة آراء بارسونز الرئيسية إلى اللغة الإنجليزية العادية . وقد أدى به هذا - في اعتقادنا - إلى تبسيط مبالغ فيه لأفكار بارسونز . فدعوى بلاك بأن عرضه هذا لنظرية بارسونز يفهمه من الدقة موضع شك كبير ، فلو أننا هبطنا آراء كانط إلى اللغة العادية لما عبرت عن فكره الأصلي . على أن هذا التعليق من جانبنا لا يستهدف التخفيف من الملاحظة التي تتكرر دائماً أبدأً على التعبير اللغوي عند بارسونز : من أنه يتصف بالغموض وعدم الدقة في أغلب الأحيان .

على أن هذه الملاحظات النقدية لا تقلل كثيراً من أهمية مؤلفات بارسونز . فقد نشر تحليلات نافذة العمق لنسق القرابة الأمريكي ، والمهن الفنية العليا - وخاصة العلاقة بين الطبيب والمريض - ، و «اليمين المتطرف» في الولايات المتحدة ، وغيرها من الموضوعات المتصلة بعلم الاجتماع .

وقد ظل بارسونز ينادي حتى وقت قريب ، بأن وضع نظرية عامة في التغير الاجتماعي ، لا بد أن يؤجل حتى يكتمل التحليل البنائي للأنساق الاجتماعية . غير أنه يبدو أن كتاباته الحالية تنطوي على تغير في هذا الرأي ، وهو الموضوع الذي سنعرض

Max Black, ed., The Social Theories of Talcott Parsons (Englewood Cliffs, N.J.: (٢٩) Prentice - Hall, 1961).

ثم في الفصل العشرين من هذا الكتاب .

هذا وقد أفاد كثير من علماء الاجتماع من خطوط التفكير النظرية الأساسية عند بارسونز . ويتضح ذلك في بعض المؤلفات مثل كتاب كينجزي دافيز Davis بعنوان : « المجتمع البشري » (١٩٤٩) Human Society ، وكتاب وليامز R.M Williams بعنوان : « المجتمع الأمريكي » American Society (الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥١) ، وقد عرضنا له بالمناقشة في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب ، وكتاب ماريون ليفي Levy بعنوان : « بناء المجتمع » (١٩٥٢) Structure of Society وبرنارد بارير B. Barber بعنوان : « العلم والنظام الاجتماعي » (١٩٥٢) Science and the Social Order ، وربما كذلك كتاب « الظابع : البناء الاجتماعي » (١٩٥٣) Character and Social Structure تأليف هانز جيرث Gerth ورايت ميلز Mills . كما ينعكس تأثير بارسونز في بعض المؤلفات الألمانية الحديثة ، وفي ترجمة بعض مؤلفاته إلى اللغة الفرنسية . على أن فكر بارسونز ليس تجديداً متميزاً كلية في علم الاجتماع المعاصر ، إذ أن هناك بعض أوجه الشبه بينه وبين مؤلفات غيره من المؤلفين الاجتماعيين المعاصرين ، ومن بينهم سوروكين^(٣٠) .

زنانيكي :

يعتبر فلوريان زنانيكي Florian Znaniecki (١٨٨٢ - ١٩٥٨) ثالث أبرز ممثلي الاتجاه النظري في علم الاجتماع الأمريكي . وقد سمع به القارئ في ثنايا هذا الكتاب من قبل كمشارك في تأليف كتاب « الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا » (ارجع إلى الفصل الثاني عشر) . ولد زنانيكي في بولندا ، وبدأ حياته الأكاديمية في وطنه الأصلي كفيلسوف وعالم اجتماع ، ثم زار الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى ، حيث اشترك مع توماس في إعداد دراستهما الشهيرة . وفي فترة لاحقة عاد إلى بولندا ، ثم جاء إلى أمريكا مرة أخرى - في السنوات التالية - كأستاذ بجامعة كولومبيا وشيكاغو ، ثم استقر في أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث عمل بجامعة إلينوى . وأصبح

(٣٠) وتبدو سلسلة طويلة من أوجه الشبه في كتاب سوروكين الحديث : « النظريات السوسيولوجية

في عالم اليوم » Sociological Theories of Today, New York, Harper, 1966, PP. 420-31.

في عام ١٩٥٣ رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع . وتتمثل أبرز إسهاماته في علم الاجتماع العام — علاوة على كتاب « الفلاح البولندي » — في كتب : « قوانين علم النفس الاجتماعي » (١٩٢٥) The Laws of Social Psychology ، و « منهج علم الاجتماع » (١٩٣٤) The Method of Sociology ، و « الأفعال الاجتماعية » (١٩٣٦) Social Actions ، و « العلوم الثقافية : أصلها وتطورها » (١٩٥٢) ، وفاته بعنوان « العلاقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية » (١٩٦٥) Social Relations and Social Roles . ويعتمد عرضنا التالي الموجز لآراء زنايكي — إلى حد بعيد — على كتابه « العلوم الثقافية » ، الذي يمثل فكر زنايكي الناضج في صورته الكاملة .

ولعل أفضل سبيل لفهم نسق الفكر النظري لزنايكي ، النظر إليه كعرض للمسلمة الخاصة « بالنظام الثقافي الشامل » Universal Cultural Order . فقبول هذه المسلمة أساس لفهم الظواهر الاجتماعية الثقافية من وجهة نظر علم الاجتماع .

وتتطلب هذه القضية وجود تعريفات نظرية دقيقة صالحة للتطبيق العام للظواهر الاجتماعية والثقافية . فيرى زنايكي أن الثقافة مفهوم شامل يتضمن الدين ، واللغة ، والأدب ، والفن ، والعادات ، والسنن ، والقوانين ، والتنظيم الاجتماعي ، والإنتاج الفني ، والتبادل الاقتصادي ، والفلسفة ، والعلم . أما المجتمعات فتعتبر كليات مستقلة ، ذات انتشار إقليمي محدد ، تتضمن كلا من الكائنات البشرية والثقافات المتكاملة . ويعين زنايكي — شأنه شأن بارسونز — الفعل كوحدة للتحليل السوسيولوجي . ويعرف الفعل بأنه سلوك « واع » ، وهو رأى يتعارض مع الاتجاه السلوكي ، كما يخالف رأى باريتو . على أنه ليست جميع الأفعال البشرية ذات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع . فالفعل الاجتماعي — الذي يوجه إليه علم الاجتماع اهتماماً أساسياً — هو سلوك يؤثر في الكائنات البشرية أو المجموعات الواعية . ونجده في موضع آخر يستخدم مصطلح « التفاعل » للإشارة تقريباً إلى نفس الظواهر . ويصنف الأفعال الاجتماعية إلى أنماط خلاقية ، وتكرارية ، وهدامة ؛ وهو تصنيف معتمد على أفكار تارد القديمة .

ويرتبط الأفراد المتفاعلون غالباً عن طريق الإجماع أو الاتفاق المتبادل

هذه الحقيقة على أن القيم التي تركز عليها أحكام الأفراد المرتبطين بهذه الطريقة مشتركة إلى حد ما . وقد يتأصل هذا الاتفاق في القبول المشترك للنماذج الأيديولوجية ، حيث تخضع الأفعال « لنظام معياري في أساسه » axionormatively ordered . وتدل الملاحظة على أن معظم أفعال المشتركين في كل كيان جمعي ، تحذو حذو أنماط ثقافية محدودة . ويفسر زنانيكى هذا الأسلوب العام في تنميط السلوك الاجتماعي بالإشارة إلى أن الأنماط الثقافية للفعل تميل إلى إشباع حاجات إنسانية أساسية . بمعنى آخر ، إن الأفعال تنمط ثقافياً على نحو معين ، بحيث إنه لو اتبعت هذه الأنماط ، فسوف تتحقق أغراض كل منها عادة . ويفسر لنا هذا الشرح « النظام الثقافي العام » الذي افترض زنانيكى وجوده في بدء المناقشة . ويتبلور هذا النظام في شكل « أنساق محددة » Limited Systems (وهو المصطلح الذي أخذ زنانيكى يفضلُه عن « أنساق مغلقة » Closed Systems الذي استخدمه في مؤلفاته الأولى) . وتصبح الأفعال الاجتماعية للناس أو « الفاعلين » ، والتي تتبادل الاعتماد على بعضها وظيفياً ، متكاملة داخل أنساق منظمة على أساس معياري ؛ وهكذا يكون للنظام الثقافي معنى مزدوج : فهو من ناحية نظام للامتثال (للمعايير الاجتماعية) ، ونظام للاعتماد الوظيفي المتبادل .

ويتفق هذا الرأي مع تصور زنانيكى لطبيعة علم الاجتماع (الذي يشبه تصور زيميل) ؛ فيؤكد أن علم الاجتماع يهتم في المحل الأول بالعلاقات الاجتماعية أو الإنسانية . وبالجماعات التي تقوم داخلها أو بينها مثل هذه العلاقات (٣١) . ويعتبر قصر علم الاجتماع أساساً على العلاقات الاجتماعية والجماعات ، راجع إلى التقدم السريع الذي أحرزه البحث الاجتماعي ، ذلك أن نتائج البحث أصبحت تمكن علماء الاجتماع الآن من وضع تعليمات بشأن الأسس الاجتماعية المشتركة لجميع مقولات النظام الثقافي . ويرى زنانيكى أن أهمية علم الاجتماع للعلوم الاجتماعية الأخرى قد ازدادت نسبياً ، إذ أنه قصر نفسه على دراسة الأنساق الاجتماعية التي يعتمد عليها وجود كل ميدان من ميادين الثقافة .

والملاحظ أن موقف زنانيكى المنهجي ليس جلياً تماماً في كتابه « العلوم الثقافية » .

(٣١) Sec Znaniecki's, "Social Groups is the Modern World", in M. Berger. T. Abel, and

G.H. Page, eds., Freedom and Control in Modern Society (New York : D. Van Nostrand, 1954), Chap. v.

نظرية علم الاجتماع

إلا أن مؤلفاته السابقة — وخاصة كتابه « منهج علم الاجتماع » — تضعه بين مجموعة من علماء الاجتماع تشمل فيبر ، وكولي وما كيفر . ونجد زنايكى — شأنه شأن العالمين الأخيرين — يعارض بشدة استخدام علم النفس السلوكى فى التحليل السوسولوجى ، معتبراً النزعة السلوكية المتطرفة نوعاً من التخريف العلمى . وقد أوضح موقفه هذا فى كتاب « المنهج » وكرر أسانيده فى كتاب « العلوم الثقافية » . وهو يرى أن أولئك الذين يحددون السلوك البشرى يفعلون ذلك كى يجعلوا الأفراد موضوع نشاطهم هذا يسلكون كما لو كانوا فاعلين واعين ، وغالباً ما تكون مثل هذه النشاطات مؤثرة إلى حد بعيد . ومعنى هذا عند زنايكى — أن نجاح مثل هذه النشاطات التأثيرية يعتبر دليلاً قوياً على صحة القضية الأساسية التى مؤداها ، أن الأفراد الداخلين فى عملية التأثير هم أنفسهم أفراد واعون لديهم القدرة على فهم الأفعال الرمزية الموجهة إليهم .

ويتضمن حديث زنايكى عن المنهج — وكذلك تصوره لطبيعة النظام الاجتماعى — مفهومه عن « المعامل الإنسانى » humanistic coefficient الذى يميز العلاقات الاجتماعية ويشير إلى أهمية الشعور البشرى فى حياة كل من الفرد والمجتمع . ويؤيد هذا الاقتناع دفاع زنايكى عن استخدام الترجمات الذاتية وغيرها من الوثائق الشخصية — التى تكشف الاتجاهات والأحكام القيمية عند الناس — فى البحث الاجتماعى . كما تؤيد مع آراه كل من كولي وما كيفر فإن تأكيد زنايكى على الفعل البشرى الواعى والانتخابى ، قد قاده إلى رأى الذى مؤداه ، أن علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى فرعان وثيقاً الارتباط بالضرورة : هذا إذا لم يكونا يتبادلان الاعتماد على بعضهما . وتمثل مؤلفاته هو مساهمة هامة فى كلا الميدانين (٣٢) .

هذا وقد بدأ زنايكى خلال آخر سنى عمره وضع مؤلف يتوج به حياته العلمية ، ويمثل دراسة فى علم الاجتماع النظرى . ولكنه لم ينجز حتى وفاته عام ١٩٥٨ أكثر من نصف الخطة التى كان قد وضعها لنفسه . ولا يتضمن المجلد الذى نشر عام ١٩٦٥

(٣٢) عرض جورج سمبسون بإيجاز لهذه النقطة وكذلك أوجه الشبه المنهجية بين فيبر ، وكولي وزنايكى ، وما كيفر فى مؤلف :

سوى جزئين فقط ، وكان المقرر أن يتبع ذلك صدور الجزئين الآخرين الثالث والرابع بعنوان : « الجماعات الاجتماعية » و « الأنساق الاجتماعية » . وقد صدر الجزعان الكاملان تحت عنوان : « العلاقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية : علم الاجتماع النظرى الذى لم يكتمل » Social Relations and Social Roles : The Unfinished Systematic Sociology ويقدم هذا الكتاب — إلى حد ما — لدراسات كثيرة ما أطلق عليها اسم علم الاجتماع « المعاصر » ، وتتمثل فى مؤلفات هانز جيرث H. Gerth ورايت ميلز C.W. Mills ، ودافيد ريسمان D. Riesman . وهو لا يعتمد على دراسات إحصائية أو رياضية ، ويزخر بأمثلة من شتى أطوار الحياة الاجتماعية التى أبدى زنايكى أستاذية حققة فى عرضها . والحق أن عدم اكتمال دراسته النظرية ، وخاصة عدم معالجته للأنساق الاجتماعية ، يمثل خسارة كبرى ، ذلك أن فلوريان زنايكى كان واحداً من أخصب علماء الاجتماع فى القرن العشرين وأثراهم فكراً .

ماكيفر* :

يشبه علم الاجتماع عند زنايكى — كما عرضناه فى الفقرة السابقة — من بعض النواحي علم الاجتماع عند صديقه وزميله القديم روبرت ماكيفر Robert M. MacIver (١٨٨٢ —) . وهو من أصل أسكتلندى ، وهناك تلقى تعليمه أيضاً . كما اشتغل ماكيفر بالتدريس فى وطنه الأصلى وفى كندا ، ثم منذ عام ١٩٢٧ — وحتى تقاعده منذ سنوات قليلة مضت — فى جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية . وقد اختير — مثل سوركين ، وزنايكى ، وبارسونز — رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع .

وقد وضع ماكيفر مجموعة كبيرة من الكتب الشهيرة فى ميادين النظرية السياسية ، والاقتصاد ، والعلوم الاجتماعية التطبيقية ، والفلسفة ، وعلم الاجتماع . وتتضمن مؤلفاته ذات الطابع النظرى الغالب فى ميدان علم الاجتماع : « المجتمع المحلى » (١٩١٧) ، Community ، والمجتمع « Society (١٩٣١) — وقد صدرت له طبعة أخرى معدلة . عام ١٩٣٧ ، ثم أعيد طبعه عام ١٩٤٩ بالاشتراك مع تشارلز بيدج* C. Page ،

* الفقرة الخاصة بروبرت ماكيفر كتبها تشارلز بيدج C. Page .

** وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب قام بها الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى بعنوان : « المجتمع » ، دار المعارف .

(المترجم)

« والعلية الاجتماعية » (١٩٤٢) Social Causation . ومن الأحكام الممتازة التي تقوم مؤلفات ماكيفر في علم الاجتماع ، تلك التي تصف إسهاماته بأنها ذات أربعة جوانب :

أولاً : . وضع مجموعة هائلة من مفاهيم علم الاجتماع الأساسية ، على أساس منهجي ، وقدم لها تفسيرات مثمرة . ثانياً : ساعد في صد طوفان النزعة الوضعية والإمبريقية الفجة . ثالثاً : أعاد تأكيد الفكرة عن الإنسان ككائن مبدع ذي آمال ، وأحاسيس ، وطموح ، ودوافع ، وقيم ذاتية . وأخيراً . أوضح بكل جلاء أن الكتابة في علم الاجتماع يمكن أن تكون جميلة ، وواضحة ، وفنية وأدبية (٣٣) .

ويولى ماكيفر عنايته للتوليف والقدرة على تفسير وإدماج المواد المتنوعة المأخوذة من التراث الضخم للعلوم الاجتماعية ، وعلى إقامة نسق واضح للنظرية السوسيولوجية . وإصراراً من ماكيفر على أن علم الاجتماع الناضج يتطلب فهماً كاملاً للمفاهيم المنظمة التي تواجه جهوده ؛ نجده يحدد بدقة تلك المفاهيم الأساسية مثل : المجتمع ، والمجتمع المحلي ، والرابطة Association ، والنظام Institution ، والاتجاهات ، والمصالح Interests ، والسنن الاجتماعية Social Codes ، والطبقة الاجتماعية ، والحشد ، والثقافة والحضارة Civilisation ، وهو يستخدم هذه المفاهيم وسواها خلال كل مؤلفاته باتساق غير معهود . وعلاوة على هذا فإن التحديدات النظرية الدقيقة التي يصفها على مختلف الظواهر الإمبريقية — مثل التمييز بين المصالح الفردية والمشاركة والدولة والمجتمع ، والنظم « الداخلية » (التي تتضمن الشعور البشري) ، « الخارجية » (أى البيولوجية ، والجغرافية ، والتكنولوجية) للظواهر — تمثل هذه التحديدات الإطار الأساسي لنظريته في البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

ويمكن تتبع معظم المفاهيم الأساسية عنده حتى علماء الاجتماع الأوائل ، ولو أنها كانت في يدى مايكفر منقحة وذات ارتباط منطقي ببعضها البعض . وهكذا يشبه فهمه للمجتمع كشبكة من العلاقات الاجتماعية — وهو الموضوع ذو الأهمية الأولى لعلم الاجتماع — مفاهيم المجتمع عند زيمل وغيره . ويمثل تمييز تونيز القديم

Harry Alpert, "Robert M. MacIver's Contribution to Sociological Theory", in (٣٣)

Berger, Abel, and Page, eds., Freedom and Control in Modern Society, Chap. XIII.

بين المجتمع المحلي Gemeinschaft والمجتمع Gesellschaft (ارجع إلى الفصل الثامن من كتابنا هذا) الأساس الذى استخدمه ماكيفر فى المقابلة بين « المجتمع المحلي » و « الرابطة » . حيث يرى الأول جماعة اجتماعية محددة ذات جذور ضاربة فى مكان محدد ، ويفهم الثانى على أنه منظمة تستهدف خدمة عدد محدود من المصالح الخاصة (المعينة) . وعلى أساس هذا التمييز يعتبر المجتمع المحلي الرحم الذى يحتوى كل صور التنظيم الاجتماعى ، بينما تقتصر الدولة والأسرة — وغيرها من الروابط الكثيرة الأخرى — بالضرورة على مجال محدود من أوجه النشاط . ثم هناك بعض أوجه الشبه بين تصور ماكيفر عن المصالح الاجتماعية والدور الأساسى الذى تضطلع به فى تشكيل أنماط العلاقات وتنظيم الجماعة ؛ وبين آراء بعض المفكرين النظريين الاجتماعيين مثل سبنسر وجيدنجر . وسمول ، ودوركايم . ومع ذلك فإن تصنيفه للمصالح وتحليله لمضامينها الاجتماعية يتجاوز أعمال هؤلاء الدارسين القدامى . ولنأخذ مثالا أخيراً (ولو أن هناك نماذج أخرى عديدة) هو تمييز ماكيفر بين المصالح الموضوعية ، أى الأهداف التى يتجه نحوها الناس (مثل « الصديق » و « العدو » ، والسلام ، والمال) ، والاتجاهات الذاتية ، وهى « الحالات الشعورية داخل الفرد من حيث علاقتها بالأهداف » (٣٤) . وهنا نلاحظ شبهة نظرية وثيقة بين هذا التمييز وبين تمييز توماس بين القيم الموضوعية والاتجاهات الذاتية (ارجع إلى الفصل الثانى عشر) . ويؤكد كل من ماكيفر وتوماس أن التعريفات الكاملة للعلاقات الاجتماعية ، يجب أن تتضمن دائماً الاتجاهات والمصالح أو القيم ، وعليه فإن أى نظرية كاملة فى السلوك البشرى ، يجب أن تشمل بالضرورة على علمى الاجتماع والنفس الاجتماعى .

هذا وقد أشرنا من قبل إلى أن علم الاجتماع عند ماكيفر يحسب بعض أوجه الشبه مع أفكار كولى . ولا يقتصر هذا التشابه بين الاثنين على النواحي المنهجية ، وإنما يهتم ماكيفر — ويعمل على تطوير — فكرة كولى عن الاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع ، ولو أنه لا يرى أن هذه العلاقة الأساسية المتبادلة تتصف بالانسجام الكامل . وهكذا نجده فى تناوله للجانب المعيارى — المهمل فى أغلب الأحيان — من الحياة الاجتماعية ،

لا يقتصر على التحليل المفصل لطبيعة المعايير الاجتماعية « والسنن الاجتماعية الرئيسية » (الدين ، والأخلاق ، والعادات ، والقانون والموضة) ، وإنما كذلك العلاقات الموجبة والسالبة بين الضبط الاجتماعى المعيارى وحياة الفرد^(٣٥).

وتمثل معالجة ماكيفر للمعايير الاجتماعية - فى كتابه « المجتمع » الذى يقدم لنا نظريته السوسيولوجية فى أكمل صورها - جزءاً من المعالجة المطولة لموضوع « البناء الاجتماعى » (حيث يصف المعايير بأنها القوى التى تمثل ركائز السنن والعادات) . ويركز الجزء الباقى من تحليل البناء الاجتماعى - بشكل رئيسى - على الأنماط المختلفة للجماعات الاجتماعية بما فيها الأسرة ، والمجتمع المحلى ، والطبقة الاجتماعية المغلقة (الطائفة) . والجماعات السلالية ، والحشد ، والاتحادات السياسية ، والاقتصادية ، و« الثقافة » الكبيرة . وعلى حين أن المقصود من معظم هذا العرض - وخاصة فى الطبعة الأحدث من كتاب « المجتمع » أن يكون كتاباً دراسياً عاماً فى علم الاجتماع ، إلا أن ماكيفر يستخدم نظريته على طول الكتاب ، كما يطبق تعريفاته النظرية بشكل متسق على أنواع متباينة من المادة المأخوذة من البحوث الاجتماعية الحديثة . وفضلاً عن هذا فإن تركيز ماكيفر على الدور الأساسى للأحاسيس ، والمطامح ، والاتجاهات الذاتية فى الحياة الاجتماعية متكامل مع تفسيره على طول الكتاب ، إلى جانب اقتناعه الأكيد بأن الإنسان كائن مبدع ، وأنه فى نفس الوقت من صنع المجتمع والثقافة .

ويبدو هذا الاقتناع أوضح ما يكون فى كتابه « العلية الاجتماعية » ، وهو أحد مؤلفاته الذى ظل مهملاً حتى وقت قريب ، مع أنه قد يكون أكثر كتابات ماكيفر النظرية نضجاً . واعتقادنا أن ماكيفر قد عثر فى هذا الكتاب على الوسط الذهبى بين موقف كثير من الوضعيين المحدثين - الذين يطابقون بين العلية الاجتماعية والعلمية الطبيعية - والرأى المتشكك - الذى كان سوروكين من بين من عبروا عنه - والذى ينكر إمكانية تطبيق مفهوم العلة على الظواهر الاجتماعية . ولا يدعى ماكيفر أننا نستطيع معرفة جميع الظروف أو الأسباب التى تدخل فى تحديد جميع عناصر سلوك الإنسان ، ولكنه يصر مع ذلك على أنه من الممكن الحصول على تصور عام للعلية ، يستوعب

(٣٥) يتضمن هذا التحليل موضوعاً مختصراً لكنه ذا أهمية جوهرية عن : « مشكلة الحرية الأخلاقية »

العلاقات السيكولوجية والاجتماعية وغير الاجتماعية أيضاً . ولكننا يجب أن نفهم العلاقات الأخيرة — مثل العلاقة العلية بين الريح والموجة ، أو الأرض والنمو — كعلاقات من « نوع ثابت » خاص بالبيئة الخارجية . يمثل انعكاساً لقوانين طبيعية وليست اجتماعية . والقضايا والمناهج المستخدمة لدراسة هذه العلاقات (من قبل عالم الفيزياء والبيولوجيا) لا تكفى — كما يزعم الوضعيون المحدثون مثل لندبرج — لاستيعاب العلاقات العلية في مجال الظواهر الاجتماعية . ذلك أن هذه العلاقات الاجتماعية تنطوي على عنصر سيكولوجي : « هناك فارق أساسي بين نوع العلية المتضمن عندما يدفع الريح بقطعة من الورق ، وذلك النوع المتضمن في حالة الرجل الذي يهرب من جماعة من الناس تطارده ... فالورقة — في المثال الأول — لا تعرف خوفاً ولا يعرف الريح شيئاً من الكراهية ، ولكن لولا الخوف والكراهية لما هرب الرجل ولما تعقبته جماعة من الناس » (٣٦) .

ويؤكد ماكيفر أن السلوك البشري يتأثر بأنواع متباينة من الظروف ذات الطبيعة الاجتماعية وغير الاجتماعية . وهو يميز بين ثلاثة « مجالات دينامية كبرى » هي : المجال المادى ، ومجال الكائن العضوى ، ومجال الكائن الواعى . وعلى الرغم من أن لكل ميدان من هذه الميادين الثلاثة خصائصه المتميزة (التى تتطلب بدورها مناهج متميزة لدراسته) ، فإنها مترابطة مع بعضها في النهاية . إلا أن ماكيفر يولى « ميدان الكائن الواعى » — الذى يتكون من مستويات ثقافية ، وتكنولوجية ، واجتماعية — المحل الأول من اهتمامه . فهنا يمكننا استكشاف الخصائص المميزة للعلية الاجتماعية . وقد كتب ماكيفر في ذلك يقول :

« هناك — في جميع أنواع السلوك الواعى — عملية تنظيم انتخابى ذات شقين : فهناك من ناحية النسق القيمى للفرد ، كيانه الثقافى المركب الفعال ، وشخصيته . . . المركز في اتجاه معين نحو هدف خاص . . . ثم هناك من ناحية أخرى بعض جوانب الواقع الخارجى المرتبطة انتخابياً بنظام التقويم الضابط ، وهى تتميز عن بقية العالم الخارجى ، كما أنها منفصلة عنه بمعنى معين ، حيث إنها أصبحت هى نفسها الآن عوامل قيميّة الوسائل أو العقبات أو الشروط الخاصة بمطلب القيمة . ويبدأ النسق الداخلى أو الذاتى بواسطة تقويم دينامى . وتلقى هذه البؤرة ضوءها الكاشف على النسق

الخارجى . ويتحول الجزء الواقع فى نطاق ذلك الضوء الكاشف من مجرد الخارجية إلى شىء ينتمى كذلك إلى عالم القيم ، كوسيلة ، وجزء مكمل ، وعقبة ، وضمن تحقيق تلك القيمة « (٣٧) » .

وتحدد لنا هذه العبارة معنى مفهوم التقويم النامى dynamic assessment ، ذا الأهمية الاستراتيجية فى تفكير ماكيفر . وهذا التقويم الدينامى هو الفعل الشعورى الذى يربط به الناس الوسائل بالغايات ، ويزنون البدائل . فالتقويمات الدينامية عند الأفراد تجمع فى بؤرة واحدة « جميع العوامل التى تدخل فى تحديد السلوك الشعورى » الاجتماعى وغير الاجتماعى . وهى تمثل تفرد الفعل الاجتماعى وحتمية تنوعه . ونهتم دراسة العلية الاجتماعية (على خلاف دراسة الدوافع السيكولوجية) فى المقام الأول « بالتقويمات المشابهة أو المتقاربة التى تقوم عليها نشاطات الجماعة ، والإجراءات داخل النظم ، والسنن الشعبية ، وظواهر السلوك الاجتماعى بصفة عامة » (٣٨) .

وتقوم على التقويمات المتقاربة ثلاثة أنواع متميزة من الظواهر الاجتماعية الدينامية . الأول هو التغيرات التوزيعية distributive changes كالتغير فى السنن الاجتماعية ، وأساليب الحياة ، ومعدلات المواليد ، والجريمة ، والزواج ، وما إلى ذلك . ويمثل هذا النوع من التغيرات « مجموعة من الأفعال الفردية العديدة » ، ولكنه لا ينطوى على أهداف شعورية للجماعة (جماعية) . ثم نجد تلك الأهداف الشعورية الجماعية تمثل مكانة أساسية فى النوع الثانى ، وهو الظواهر الجماعية collective كالحركات الاجتماعية المنظمة ، والسياسات الإدارية ، والثورات السياسية . وهناك — أخيراً — الظواهر الارتباطية (الاقترانية) conjunctural ، وهى عبارة عن مظاهر ثبات أو تغير واسعة النطاق فى البناء الاجتماعى . ومن ذلك مثلاً التحولات التى تطرأ على الدورة الاقتصادية ، أو الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى ؛ وهى جميعاً ليست من تخطيط الناس ولكنها تمثل مع ذلك نتائج هامة لأعداد لا حصر لها من التقويمات الفردية ، حقيقة إن أسلوب تحليل كل من الظواهر يختلف من نوع لآخر ، ولكننا يجب أن نهتم جميعاً بدراسة الدور الأساسى للفعل الانتخابى الشعورى ، وذلك إذا ما أردنا فهم

ديناميات العلية الاجتماعية ، ويحدد ما كيفر قضيته الأساسية في هذا الشأن انسجاماً مع تأكيده السابق للاعتماد بين الفرد والمجتمع ، فيقول :

« لا يمكن أن تفصل التقويم الفردي على التقويم الجماعي . ومع ذلك فلكل نوع منهما تماسكه الخاص . فهناك الشخصية الفردية من ناحية ، وهناك السنن التي تدعمها الجماعة من ناحية أخرى . ويتصف المخطط التقويمي بأنه غير كامل التماسك على كل من المستويين ، فهو ينحرف على كلا المستويين عن المعايير المعترف بها ، كما أنه خاضع للتغير دائماً أبداً . إلا أن هذين المخططين التقويمين المعتمدين على بعضهما يكونان معاً النسق التقويمي الذي يدفع بالعوامل المختلفة إلى داخل نظام واحد للعلية الاجتماعية » (٣٩).

ويرتبط تحليل ما كيفر للعلية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بمعالجته لموضوعي التغير الاجتماعي ، والتطور الاجتماعي . وسوف نعرض لإسهاماته في دراسة هذين الموضوعين في الفصل الحادي والعشرين من هذا الكتاب .

ولقد كتب ما كيفر في مختلف أبواب الدراسة السوسيولوجية - كالضبط الاجتماعي ، والتنظيم المعياري ، والبناء الاجتماعي ، والجماعات الاجتماعية ، والعلية الاجتماعية ، والتغير الاجتماعي - براءة فائقة وإحساس مرهف بتعقد الحياة الاجتماعية . غير أن أسلوبه الأدبي القذ يعوق في بعض الأحيان سير انتظام الموضوع واطراد الحجج . هذا فضلاً عن أن مؤلفاته السوسيولوجية على جانب كبير من الانتشار مما يمثل مشكلة للقارئ الذي يريد تتبع نسقه السوسيولوجي كله . ويصطبغ علم الاجتماع عنده (ولو أنه بدرجة أقل من نظريته السياسية الشهيرة التي لم نعرض لها هنا بالمناقشة) بمعتقداته الاجتماعية والسياسية اصطباغاً واضحاً ، وخاصة دفاعه القوي عن الديمقراطية السياسية ، وكذلك بفلسفته الاجتماعية المثالية . ولكن مهما تكن أوجه القصور في أعمال ما كيفر ، فإنه يمثل أحد الشخصيات البارزة في علم الاجتماع النظري المعاصر .

وعلياً أن نشير في النهاية إلى أن ما نجده عند ما كيفر من مفاهيم ، وتميزات ، وقضايا نظرية ، قد أثرت مؤلفاته العديدة في شتى الميادين ، منها على سبيل المثال : ضبط التمييز العنصري (« الاتحاد الأكثر كمالاً » The More Perfect Union

(١٩٤٨) ، والتعليم العالى (فى كتابه : « الحرية الأكاديمية فى عصرنا The Academic Freedom in Our Time ، ١٩٥٥) ، والتعليقات الأدبية (الأزمت الأخلاقية الكبرى فى الأدب Great Moral Dilemmas in Literature ١٩٥٦) ، والعلاقات الدولية (الأمم والأمم المتحدة The Nations and the United Nations ، ١٩٥٩) ، وطبيعة القوة واستخدامها (تحول القوى Power Transformed ١٩٦٤) وجناح الأحداث (« الوقاية من الجناح والتحكم فيه » The Prevention and Control of Delinquency : ١٩٦٦) . وليست هذه دراسات فى النظرية السوسيولوجية بطبيعة الحال ، ولكنها توضح كيف يمكن تحليل شتى مجالات النشاط البشرى بكفاءة بالاستعانة بأداة نظرية منهجية . ولكن يبقى أن نستوضح بعد ذلك — فى غير هذا المقام — إلى أى مدى استطاع آخرون استخدام نظرية ما كيفر فى دراساتهم .

نظريات أخرى :

هناك بعض علماء الاجتماع — علاوة على العلماء الأربعة الكبار الذين عرضنا لآرائهم حتى الآن — قدموا مؤخرًا إسهامات ملفتة فى مجال بناء النظرية فى علم الاجتماع النظرى . وتتضمن هذه الفئة — على سبيل المثال لا الحصر — جورج هومانز ، وبيتر بلاو ، وهانز جيرث ، ورايت ميلز (مشتركين معًا) وتشارلز لوميز . ومن المناسب أن يتناول كتاباتهم هنا بشيء من التعليق ، وخاصة بسبب ما هناك من أوجه شبه بين بعض جوانب إنتاجهم وبعض جوانب إنتاج سوروكين ، وبارسونز ، وزنانيكى ، وما كيفر .

هومانز :

القضية التى ينطلق منها كتاب « الجماعة الإنسانية » (١٩٥٠) The Human Group أن الجماعة — وهى فى رأى هومانز Homans نقطة ارتكاز علم الاجتماع — عبارة عن نسق . ومفهوم النسق أساس للنظرية العلمية ، وهكذا يرتبط علم الاجتماع نظريًا بالعلوم النظرية القديمة والأكثر منه تقدمًا . ويبدأ هومانز — اعتقادًا منه بأن مهمة علم الاجتماع هى دراسة سلوك الجماعة — بتحليل هذا السلوك إلى عدد من العناصر التى تتبادل الاعتماد على بعضها . ثم يعمد بعد ذلك إلى دراسة الجماعة كنسق

اجتماعى باق فى بيئة معينة . ويعرف الجماعة تعريفًا إجرائيًا فيقول : 'يكون ا ، ب ،
 ح . . جماعة إذا ما حدث فى خلال فترة زمنية معينة أن تفاعل ا مع ب ، ح
 أكثر من تفاعله مع م ، ن وغيرهما ؛ وإذا صدق ذلك أيضًا على سلوك كل من
 ب ، ح .

ويفسر هومانز ذلك قائلاً إن عناصر سلوك الجماعة هى : أولاً ؛ نشاطات ؛
 أى ما يفعله الناس من حركات عضلية . ثانياً : تفاعل ؛ وهو يتم إذا ما حدث
 نشاط ، أو حفز إليه نشاط شخص آخر (ونلاحظ غموض هذا التعريف ، ذلك أن
 مجرد التتابع الزمنى ليس إلا معياراً قاصراً للتفاعل) . ثالثاً : عاطفة ؛ أو الحالة الداخلية
 لجسم الفاعل . ويشير مصطلح « عاطفة » إلى أحد المصادر النظرية الأساسية لهومانز ،
 وأقصد به باريتو ؛ الذى تكون أفكاره موضوع أحد المؤلفات الأولى التى وضعها
 هومانز . ويرر هومانز ما يذهب إليه قائلاً : إنه يمكن الاستدلال على العواطف من نغمات
 الصوت ، وتعبيرات الوجه ، وأوضاع الجسم ، وما يقوله الناس عن أحاسيسهم الداخلية ،
 ويكون لمثل هذه الأقوال معنى معيناً لأننا نستطيع أن ندرك فى أنفسنا الظروف التى يحددها
 الآخرون . (ويذكرنا هذا رأى باتجاهات ماكس فيبر وتشارلز كولى . وهو مثلها ليس
 اتجاهًا سلوكيًا) .

وتكوّن هذه العناصر الثلاثة والعلاقات التى تنشأ بينها ما يعرف بالنسق الاجتماعى ،
 أما الظواهر الأخرى فتكون جزءاً من البيئة الاجتماعية و يميز هومانز بين القطاعات
 الخارجية والداخلية من النسق الاجتماعى . فالنسق الخارجى هو حالة النشاطات ،
 والتفاعلات ، والعواطف ، وما يقوم بينها جميعاً من علاقات ؛ وذلك بمقدار مساهمة
 هذه الحالة فى حل مشكلة بقاء الجماعة فى بيئتها . وتدعو هذه الصياغة إلى التحليل
 الوظيفى ، كما تنطوى دراسة النسق الداخلى على تحليل وظيفى أيضاً . ويتكون هذا
 النسق الداخلى من سلوك الجماعة التفصيلى وراء المتطلبات الوظيفية ، ولكنه ناشئ فى
 نفس الوقت عن النسق الخارجى ، ويمثل استجابة له .

ويوضح هومانز هذه القضايا النظرية فى ثنایا تحليله لعدد من الحالات الفردية
 المختارة ، التى يستند فيها إلى قضايا أخرى خاصة بحياة الجماعة . وهو فى هذا يولى

عناية خاصة للمعايير والضبط الاجتماعى . ويتطابق مفهوم الضبط الاجتماعى عنده تقريباً مع مفهوم باريتو عن استعادة التوازن ، فاهمًا إياه على أنه العملية التى بمقتضاها يرد سلوك الفرد — إذا ما انحرف عن المعيار السائد — إلى درجة الامتثال الطرازية . (وهنا يلاحظ هومانز أن الانحرافات البسيطة عن المعايير شائعة كل الشيوع) .

هذا ونجد كتاب هومانز « السلوك الاجتماعى » Social Behavior — الذى ظهر بعد عشر سنوات من كتابه « الجماعة الإنسانية » — موضوع وفق خطة مختلفة تمام الاختلاف . فى كتاب « الجماعة الإنسانية » تركز الدراسة على نتائج خمس مشروعات بحوث تفصيلية لجماعات اجتماعية ذات درجات متفاوتة من الحجم والتعقيد متبوعة باستنتاج بعض القضايا العامة التى يبدو أنها تتناسب والمادة . أما فى كتاب « السلوك الاجتماعى » فنجد الاستدلال يحتل مركز الصدارة ، حيث تقدم لنا الفصول الثلاثة الأولى بعض القضايا العامة المرتكزة أساساً على علم نفس الحيوان ، والتى يشيع التسليم بها اليوم فى دوائر علم النفس السلوكى ، وكذلك بعض القضايا المأخوذة من النظرية الاقتصادية الأولية ، ولكنه يعتقد أنها ذات أهمية فى تفسير السلوك الاجتماعى بصفة عامة . ويقدم لنا شواهد كافية من البحوث لإثبات كل من القضايا الإمبريقية الرئيسية ، ويكون هذا القسم الجزء الرئيسى من الكتاب . والملاحظ على هذه البحوث أنها أجريت بطريقة تجريبية : أى فى الجو المعملى الصناعى الذى يدعى هانز أنه يمكن فيه اكتشاف تفسيرات صحيحة لمواقف معينة فى الحياة الواقعية . ويمكن اعتبار هذا الجزء من دراسة هومانز توثيقاً بالغ الفائدة للبحوث المعاصرة فى سبيل وضع نظرية للجماعات الصغيرة (وسنعود لمناقشة هذا الموضوع فى الفصل التاسع عشر من هذا الكتاب) .

ويمكننا أن نجد القضايا العامة التى تركز عليها دراسات هومانز الأخيرة معروضة فى الفصول من الثانى إلى الرابع من كتابه « السلوك الاجتماعى » . فيبدأ أولاً بتعريف بعض المصطلحات الأساسية القليلة ، مستعيراً تعريفاته هذه — إلى حد كبير — من عالم النفس سكينر Skinner ، ولكن بعد إطلاق أسماء جديدة عليها . من هذا مثلاً نجده يطلق على مفهوم السلوك الفعال Operant عند سكينر اسم « النشاط » ، ويستخدم مصطلح الفرض reinforcement يشير إلى المكافآت والعقوبات التى تنظم

نشاطات معينة . . إلخ ولكنه يترك بعض المصطلحات دون تعريف ، من بينها مثلاً مصطلح « القيمة » المائع ، على الرغم من أنه يقدم لنا بعض التعميمات الخاصة بالقيم .

أما الفصل الخامس فيبسط قضايا هومانز الأساسية ، وربما أمكننا أن نورد هنا فيما يلي في صورة مختصرة بعض الشيء :

١ - إذا حدث في الماضي أن كان ظهور موقف مثير معين ، مناسبة لمكافأة نشاط الفرد ، فإننا نجد أنه كلما كان الموقف المثير الراهن أكثر شبهة بالموقف السابق ، وزاد احتمال أن يصدر عن الفاعل الآن نفس السلوك أو سلوكاً قريباً منه .

٢ - كلما تكرر في وقت معين مكافأة نشاط شخص آخر ، زاد احتمال صدور ذلك النشاط عن هذا الشخص .

٣ - كلما كانت وحدة نشاط فرد من الأفراد أكثر قيمة بالنسبة لشخص آخر ، زاد إقدامه على النشاط الذي يلي مكافأة من نشاط شخص آخر .

٤ - كلما تعدد في الماضي القريب تلقى الفرد لنشاط مكافئ من شخص آخر ، قلت في نظره قيمة أى وحدات أخرى من ذلك النشاط .

والواقع أن هومانز لا يقدم هذه الفروض كأشياء ثابتة ثم التدليل عليها ، وإنما يطرحها كقضايا جديرة بالفحص عن طريق البحوث الإمبريقية ، ثم يناقشها بشيء من التفصيل (مما لا نستطيع معه التعرض له هنا) تحت عناوين : التأثير ، وتضمن السلطة الاجتماعية ، والامثال ، والتقدير ، وطبيعة المعطيات التي يفترض ثباتها خلال فترة الدراسة .

وإذا عدنا إلى القضايا الأكثر عمومية ، نجد هومانز يستخدم القضايا - المبسطة في القسم الأكبر من كتابه - لتفسير العمليات التي تتميز التوازن العملي « لا ديناميات الجماعة . وتتناول الفصول الثلاثة الأخيرة موضوع ديناميات الجماعة هذا ، وتبسط القضايا بنفس الأسلوب الذي نجده في القسم السابق من الكتاب . فيبدو على سبيل المثال أنه ليس الأفراد ذوي المكانة المنخفضة فقط هم الذين يميلون إلى عدم الامثال ، وإنما ذوو المكانة العالية أيضاً . وهو موقف لا يقتصر وجوده على الجماعات الصغيرة

— التي ندرسها بالمناهج الإمبريقية — فحسب ، وإنما نصادفه كذلك في المجتمعات الكبيرة (مثل مجتمعات جنوب الولايات المتحدة حالياً ، ومجتمعات القرن السابع عشر في إنجلترا) . ومع ذلك فإننا نجد هومانز ينكر في الفصل الختامي الذي يلخص فيه دراسته ، أن القضايا المشتقة من دراسة الجماعات الصغيرة يمكن أن تطبق أيضاً على الجماعات الكبيرة ، حيث إنها قد تختلف — عنها — في بعض الحالات — اختلافًا جوهريًا .

بلاو :

هناك بعض أوجه الشبه بين مؤلفات هومانز النظرية وكتاب بيتر بلاو Peter Blau الطموح بنفس الدرجة والذي ظهر مؤخرًا (عام ١٩٦٤) بعنوان « التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية » Exchange and Power in Social Life فقد أولى كل من هومانز وبلاو موضوع التبادل في الحياة الاجتماعية المحل الأول من عنايتهم . وتدخل هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع النظري ، ولكنها تختلف اختلافًا بعيداً عن معالجة بارسونز لنفس الموضوع . ومع أن بلاو لا يشير إلى سوروكين ، إلا أنه — مثله — يعتبر التفاعل الوحدة الأساسية للتحليل في علم الاجتماع . وفي نفس الوقت نجد اتجاه بلاو وثيق الارتباط باتجاه زيمل للتحليل في علم الاجتماع . وفي نفس الوقت نجد اتجاه بلاو وثيق الارتباط باتجاه زيمل الذي يكثر الإشارة إليه في مؤلفه .

ومن هنا أصل « التبادل والقوة » وهو العنوان الذي لا ينطبق إلا على النصف الأول من الكتاب فقط . ويرى بلاو أن التبادل الاجتماعي (الذي يمثل التبادل الاقتصادي أحد أنواعه فقط) يمثل القسم الرئيسي من المؤسسات الاجتماعية في الجماعات الاجتماعية والمجتمعات ، بينما تظل المعايير والقيم في الخلفية (وهو يتناولها في النصف الثاني من الكتاب والتبادل الاجتماعي exchange عبارة عن ميكانيزم قائم على مبدأ التبادل reciprocity — الذي ربما كان متشرباً في الطبيعة الإنسانية — أو يمثل جزءاً جوهرياً منها على الأقل . ومفهوم القوة الاجتماعية من المفاهيم الأساسية الأخرى في دراسة بلاو . وهو يعرفها بأنها ضبط للآخرين عن طريق الجزاءات السلبية ، التي يمكن أن يطلق عليها كذلك اسم « النتائج العقابية لعدم الامتثال للنظم المنبثقة عن صاحب القوة » . وهكذا تشتق القوة من مثل هذه المؤسسات داخل الجماعة . ويرى بلاو أن استخدام القهر الجسماني

وسيلة جد ضعيفة للحفاظ على النظام الاجتماعى (يلاحظ أن مصطلح النظام الاجتماعى هذا من المصطلحات الأخرى التى لم يعرفها بلاو) . ومع ذلك فكثيراً ما يستخدم القهر الجسمانى كرادع اجتماعى ، وكإجراء اجتماعى .

ثم يناقش بلاو بعض المفاهيم الثانوية الضرورية لفهم أداء الجماعات الاجتماعية لوظائفها ، بما فيها التفسير ، والوضع ، والمعايير ، والقيم . ويقارن توقعات الثواب الاجتماعى بالخبرة الواقعية للثواب والإخفاق الخاصة بمشاركة الفرد فى روابط معينة ، معرفة الفوائد (أو أنواع الإخفاق) التى يخبرها الأفراد الآخرون فى مواقف مشابهة . وكما أن المعايير الاجتماعية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد قيمة الارتباطات المختلفة . وتنمو العلوم الاجتماعية فى المجتمعات التى تنظم معدلات التبادل بين الفوائد الاجتماعية وتأثير العمل أو الأشياء الطبيعية المادية ، وكذلك القيم الامادية غير الظاهرة . ويبدو هنا أن بلاو قد خضع لتأثير أقوى مما يجب من جانب الفكر الاقتصادى . وهو فى هذا الصدد يختلف عن بارسونز الذى يرى أن مبدأ العدالة التوزيعية عاطفة طبيعية . وإن كان وضع المشكلة على هذا النحو يجعلها فاسدة أكثر منها سوسيولوجية . ويعتمد بلاو فى النصف الثانى من كتاب « التبادل والقوة » ، إلى تحليل الجماعات الثانوية باعتبارها تتكون من جماعات أولية . وهو يسلم بوجود مثل هذه الجماعات الأولية ، دون أن يقول عنها الشيء الكثير (ولعله أشار إلى ائتلافها التلقائى من خلال فرض الرغبة من أعلى) . أما فيما يتعلق بالحياة الداخلية للروابط ، فإننا نجد بلاو يستخدم نفس الفئات التى اعتمد عليها عند تحليل الجماعات ، وأعنى التبادل الاجتماعى ، والقوة والمعايير الاجتماعية ، والقيم . وكثيراً ما يرد العمليات ذات المستوى الأعلى إلى عمليات المستوى الأدنى . والحق أن هذا الجزء من نظرية بلاو الأولية عن الأنساق الاجتماعية تستحق منه مزيداً من الضبط والإحكام .

والسؤال الأساسى فيما يتعلق بهذا العمل البارع الحبكة ، والذى ينبغى توجيهه إلى المؤلف هو : كيف يعرف الحقائق التى يوردها ، والتى كثيراً ما يقدمها فى صورة ذات مستوى عال من التعميم ، وإن كانت أحياناً على قدر كبير من التفصيل ؟ فمعظم تعميمات بلاو مقنعة ، وقد تكون صحيحة . ونجد الإشارات إلى نتائج البحوث والمشكلات المحددة كثيراً نسبياً بالقياس إلى الوقت والمكان المحدودين ، وخاصة فى الفصول الأولى من الكتاب .

إلا أن الموضوع يمثل على أى حال أحد المشكلات الرئيسية فى علم الاجتماع المعاصر ، وهو يندرج تحت ميدان مناهج البحث المستخدمة فى الدراسة ، أكثر مما يدخل فى النظرية ذاتها .

ويعتبر كتاب بلاو — من الناحيتين المنهجية والنظرية — على نمط مؤلف زيمل ، ولكنه يفتقر إلى الخصائص التركيبية والفاحصة الموجودة عند زيمل . إذ يظل زيمل متفوقاً لا يشق له غبار فى التأليف بين المواقف والعمليات الاجتماعية المتنوعة . بينما يقصر بلاو أفقه على الاقتصاد والحياة السياسية ، ونادراً ما يستخدم حقائق من الخبرة اليومية . هذا فضلاً عن أن مراجع بلاو مقصورة إلى حد بعيد على الحياة الأمريكية المعاصرة (ويبلغ هذا العيب أشد درجة من الوضوح فى دراسة ممتازة عن الحب ، حيث لا يكاد الأوربيون يتعرفون على أفكارهم وأحاسيسهم حول هذا الموضوع) .

جيرث ورايت ميلز :

يعتبر كتاب « الشخصية والبناء الاجتماعى » (١٩٥٣) Character and Social Structure — من تأليف هانز جيرث Hans Gertl وس . ميلز C. Wright Mills — جديراً بالذكر هنا بسبب محاولته استخدام الدور الاجتماعى كمفهوم أساسى يوحد النظريتين السيكلوجية والسوسيولوجية ، على طريقة بارسونز تقريباً . ويشير مصطلح الشخصية (الذى يكون أول كلمات العنوان) إلى الفرد ككيان كل ، يمكن التمييز فيه بين : الكائن العضوى ، والبناء النفسى والشخص أو الإنسان الذى يلعب دوراً معيناً فى المجتمع . وتفسر أهمية الدور من خلال رأى القائل بأن المجتمع — كبناء — مكون من عدة أدوار مرتبطة بنظم مختلفة . ويرى المؤلفان أنه يمكن تحليل البناء الاجتماعى الكلى إلى أنواع تنظيمية كالإقتصادية ، والسياسية ، والدينية . ويعترف بهذه الأنواع كارتباطات بين النظم (وكما هى الحال فى كثير من الأحيان تترك الكلمة غامضة دون تعريف) تكون لها نتائج ، أو غايات أو وظائف متشابهة . وتعتبر درجة استقلال الأنواع التنظيمية موضوعاً للبحث فى أى مجتمع من المجتمعات . ولكننا نجد دائماً أن هناك بعض جوانب أو مجالات السلوك الاجتماعى تميز جميع الأنواع التنظيمية ، وأعنى بها التكنولوجيا : الرموز ، والمكانة ، والتعليم . ثم هناك — من ناحية أخرى —

بعض جوانب الحياة الاجتماعية غير قابلة للتعريف في ضوء مفهوم البناء أو النوع التنظيمي، إذ أن هناك أيضاً أنواعاً لا قياسية من التفاعل .

وفي ضوء هذا الأساس النظري يعمد جيرث وميلز إلى تناول مشكلة تهم كلا من الوظيفيين وعلماء الاجتماع النظري على السواء ، ألا وهي : كيف يتم تكامل المجتمع ؟ ويقدم لنا المؤلفان أربعة أسس بديلة :

١- الاتفاق Correspondence ، ويشير إلى توحيد المجتمع عن طريق وضع أساس مشترك يؤدي عمله بأسلوب متواز في كل نوع من الأنواع التنظيمية . ويبدو ذلك لنا على سبيل المثال في حالة المجتمع الأمريكي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

٢- الانطباق Coincidence ، ويتم التوصل إليه إذا ظهرت في الأنواع المتباينة أسس بنائية مختلفة تؤدي إلى وحدة جزئية - غير تامة - تتمثل لنا في ظهور الرأسمالية الحديثة من خلال ارتباط سقوط الامتيازات الإقطاعية بنمو أطر تشريعية وإدارية (وهو تفسير لنشأة الرأسمالية يختلف بعض الشيء عن تفسير ماكس فيبر) .

٣- التنسيق Coordination ، وينطوي على تكامل المجتمع عن طريق أحد الأنواع التنظيمية - أو أكثر - الذي يصبح سائداً على الأنواع الأخرى ، كما هو الحال في المجتمعات الديكتاتورية الحديثة .

٤- التقارب Convergence ، ويتم عندما يلتقي اثنان أو أكثر من الأنواع التنظيمية حتى نقطة الانصهار (وتبدو هذه العملية نوعاً من عكس التباين الاجتماعي) .

ويعمدنا كتاب « الشخصية والبناء الاجتماعي » بأفكار طريفة ، خاصة وأن القضايا النظرية ممتزجة بالمادة التاريخية المعروضة (ومن هذه الناحية يختلف هذا الكتاب اختلافاً جوهرياً عن كتاب هومانز « الجماعة الإنسانية » الذي يعتمد على دراسة الحالة) . حقيقة أن استخدام المنهج التاريخي ينطوي على خطورة التركيز على الشيء الملموس والمتفرد ، الأمر الذي لا يمثل هدفاً للدراسة السوسيولوجية . إلا أن جيرث وميلز - مع ذلك - يستهدفان الغاية السوسيولوجية ، ألا وهي وضع قضايا ذات تقابلية تطبيق عمومية .

لوميز :

إلى جانب علماء الاجتماع الذين يستهدفون تحليل الجماعات الاجتماعية وتفسير تكامل العناصر التي تتكون منها هذه المجتمعات ، يقف تشارلز لوميز Charles P. Loomis — الذى يؤمن فعلاً بأهمية مثل هذه الدراسة — محاولاً صياغة مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تمكننا من دراسة أى نسق اجتماعى — واقعى أو ممكن — دراسة علمية .

ويقدم لنا لوميز — بدلاً من الأنساق الاجتماعية الحقيقية — نموذجاً قياسياً يصلح أساساً مفيداً لدراسة نظريات علماء الاجتماع الذين حاولوا النفاذ إلى أسرار الأنساق الاجتماعية على مستوى الشمول . وقد قدم لنا لوميز هذا الجهد الفريد فى كتابين توأمين هما : « الأنساق الاجتماعية » (١٩٦٠) Social Systems و « النظريات الاجتماعية الحديثة » (١٩٦١) Modern Social Theories (بالاشتراك مع زونا لوميز Zona Loomis) . ويتضمن الكتاب الثانى فصلاً يلخص النتائج التي تم التوصل إليها فى المقال الافتتاحى للكتاب الأول . أما بقية فصول كتاب « الأنساق الاجتماعية » فتوضح لنا الفائدة النظرية لدراسة الظواهر الاجتماعية الملموسة . وقد خصص الجزء الأكبر من كتاب « النظريات الاجتماعية الحديثة » لتشريح الكتابات النظرية لكبار علماء الاجتماع أمثال هوارد بيكر ، وكنجزلى دافيز ، وهومانز ، وروبرت ميرتون ، وبارسونز ، وسوروكين وروبين ويليامز . ويوضح لوميز أوجه الاتفاق والاختلاف بين آراء هؤلاء الكتاب . غير أننا نجد هذا التحليل المقارن يتصف بالتشتت ، ولا يستفد بحال من الأحوال الإمكانيات التحليلية التي تهيئها المادة النظرية التي جمعها ، وعرضها بقدر مبالغ فيه من الدقة . وعلاوة على هذا يرى كاتب هذه السطور أن هذا التحليل المقارن مخيب للآمال بعض الشيء ، من حيث إنه لا يمدنا بمزيد من القدرة على فهم النظريات المعقدة التي عرض لها ، أكثر مما تفعل الكتابات الأصلية نفسها .

ولكن ما هو — على أى حال — مضمون النموذج القياسى عند لوميز ؟ لقد وضع « نموذجاً بنائياً محدداً إجرائياً » Processually Articulated Structural Model. (يشار إليه اختصاراً بالحروف الأولى P.A.S.M) يمثل الموضوع الأساسى

لكتابه « الأنساق الاجتماعية » و « النظريات الاجتماعية الحديثة ». ويستخدم لوميز هذا النموذج في تحليل الإسهامات النظرية لعلماء الاجتماع السبعة الذين وردت الإشارة إليهم آنفاً ويرى أنه صالح للتطبيق على دراسة جميع نظريات الأنساق الاجتماعية التي ما زالت تدب فيها الحياة . كما يرى أن التحليل المثمر لمثل هذه النظريات يجب أن يتضمن مفاهيم أو « عناصر » الاعتقاد (المعرفة) ، والعاطفة (الهدف) ، والمعايير ، والمكانة ، والدور (الوضع) position ، والمرتبة rank ، والقوة ، والجزاء ، والوسائل . كما يجب دراسة هذه المفاهيم السوسيولوجية المحددة إلى حد ما — في استعراضنا لنظريات الأنساق — من حيث علاقتها بأنماط الاتصال ، و « الحفاظ على الكيان » boundary ، maintenance والوظائف ، والتنشئة الاجتماعية ، والضبط الاجتماعي ، وكذلك « ظروف الفعل الاجتماعي » كالحيز المكاني ، والحجم ، والزمان .

ولسنا بحاجة هنا إلى الإغراق في عرض تفاصيل هذا المخطط المعقد الذي يتصف بقدر كبير من التجريد . إلا أنه يجب على دارس النظرية السوسيولوجية على أى حال أن يعوا الخصائص التالية التي تميز مؤلفات لوميز : أول هذه الخصائص وأخطرها وزناً ، أن تحليله لإسهامات غيره من علماء الاجتماع لا يمثل نظرية جديدة في الأنساق الاجتماعية ، وإنما نسق فكري يمكن أن يكون مفيداً في مقارنة وتقويم الكتابات النظرية . ثانياً هذه الخصائص — كما يبين لوميز نفسه — أن مخطوطه النظري يفيد إلى حد كبير من الإسهامات النظرية التي قدمها بارسونز وبعض تلاميذه الأوائل (مثل دافيز ، وميرتون ، وويليامز ، وكذلك لوميز نفسه) . فهو بهذا يوضح التأثير المتصل لآراء بارسونز . الخاصية الثالثة — التي تتسق مع حقيقة الإفادة هذه — أن هذا النموذج البنائي المحدد إجرائياً PASM يؤكد بقوة بعض العمليات السيكولوجية مثل المعرفة ، والشعور ، والإنجاز ، والسلوك المعيارى . ومن شأن هذا الاهتمام الكبير بهذه الأمور أن يجعل مؤلفات لوميز (شأنها شأن مؤلفات بارسونز) عرضة للاتهام بأنها تهتم بالنظرية السيكولوجية أكثر من اهتمامها بالنظرية السوسيولوجية . وأخيراً ، وهو ما ينطبق أيضاً على كتابات بارسونز ، يضع مخطط لوميز دراسة التغير الاجتماعي في مركز ثانوى أى بمثابة ملحق لموضوع تحليل البناء الاجتماعي .

ملخص - الالتقاء في علم الاجتماع النظرى :

ترى هل تكون النظريات التى عرضنا لها فى هذا الفصل « كتلا » مستقلة ، إذا ما استخدمنا أحد المصطلحات الذى نصادفه بكثرة فى مؤلفات سوروكين ؟ أم أنها تمثل جهوداً متقاربة تسعى إلى الالتقاء عند هدف إقامة نظرية سوسيولوجية موحدة .

وقد أثارت هذه التساؤلات - بالإشارة إلى نظريات كل من سوروكين وبارسونز - وثيقة فريدة ذات قيمة كبرى . إذ حدث بعد صدور مؤلفى بارسونز « النسق الاجتماعى » و « نحو نظرية عامة للفعل » فى عام ١٩٥١ ، أن نشر سوروكين مذكرة بعنوان « أوجه الشبه والاختلاف بين نظريتين سوسيولوجيتين » Similarities and Dissimilarities between Two Sociological Systems . (وقد نشر عالم الاجتماع الألمانى الشهير ليوبولد فون فيزه Von Wiese ترجمة ألمانية لجزء من هذه المذكرة - مع تعليق له عليها - فى مجلة كولونيا لعلم الاجتماع Kolner Zeitschrift für Soziologie ويرى سوروكين فى هذه المذكرة أن هناك اتفاقاً ملحوظاً بين المخطط الأساسى عند بارسونز ومعانيه ، وإطاره هو الفكرى الذى عرضه فى عدد من المؤلفات التى تسبق تاريخياً مؤلفات بارسونز . وقد استشهد سوروكين على صحة دعواه بملخص لبعض المقتطفات من مؤلفات كلا العالمين . وينتهى سوروكين إلى أن أوجه الشبه بين النظريتين أكبر منها بين آراء بارسونز ونظريات فيبر ، وبأريتنو ، ودوركاييم ، وفرويد ، وهو ما اعترف به بارسونز وأكدّه . هذا على حين لا يرد لمؤلفات سوروكين ذكر سوى مرة واحدة فقط فى كتاب « النسق الاجتماعى » . ويقول سوروكين أيضاً إن الإطار الأساسى لكتاب النسق الاجتماعى يختلف اختلافاً بيناً عن مؤلف بارسونز الأسبق « بناء الفعل الاجتماعى » ، ويشخص التغير هنا بأنه فى اتجاه نظرية سوروكين .

على أننا لسنا هنا بصدد تبرير دعاوى سوروكين هذه . ولكننا نذكر أن اتجاه الالتقاء فى علم الاجتماع المعاصر يمثل موضوعاً أساسياً من موضوعات هذا الكتاب . ومما ليس فيه كبير شك أن هذا الاتجاه يبدو واضحاً فى بعض أوجه الشبه الهامة بين نظريات هذين العالمين الغريمين . ويرجع هذا جزئياً إلى أن سوروكين قد أنفق سنوات عديدة فى إعادة وصياغة واختبار نظريات كثير من المفكرين الاجتماعيين

البارزين السابقين . والحق أنه قد نسق بينها وأثرها بما قدمه من إسهامات شخصية قيمة . وقد بدأ بارسونز منذ فترة أحدث يهتم هو الآخر بعمل مماثل ، ويقدم بعض القضايا النظرية التي كثيراً ما تتشابه في مضمونها مع قضايا سوروكين ، على الرغم من اختلافها الشكلي الواضح (وتباينها المتعمد في الأسلوب) . ولا شك أن بارسونز نفسه قد قدم إسهامات إبداعية لها أهميتها — على نحو ما رأينا من قبل — وإن كانت لاتصل في عظمتها إلى مستوى ما قدمه سوروكين . غير أن أوجه القرابة النظرية بين كل من سوروكين وبارسونز — وإلى حد ما بينهما وبين آراء زنايكي وماكيثر — تتطلب دراسة أدق مما تم حتى الآن . وتحاول الفقرات التالية أن تحدد بإيجاز الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه مثل هذه الدراسة .

نلاحظ في المقام الأول أن معظم الباحثين الذين عرضنا لدراساتهم النظرية في هذا الفصل ، يتفقون مع مشكلة أساسية من مشكلات النظرية السوسيولوجية ، ألا وهي مسألة طبيعة المجتمع . إذ يفهم علماء الاجتماع النظريون — وكثير غيرهم — المجتمع على أنه نسق ، أو بتعبير أدق نسق مكون من أنساق^(٤٠) . والمكونات الدنيا (النهائية) للأنساق الاجتماعية هم الفاعلون ، وهم عبارة عن شخصيات بشرية : ينطوي سلوكهم الاجتماعي بالضرورة على الانتخاب أو التقدير ، وإن كان نمطه يتحدد كذلك في ضوء توقعات الآخرين والقيم الثقافية . على أن الوحدة الأساسية للتحليل السوسيولوجي ليست هي الفاعل نفسه ، وإنما « فعله » كما يقول بارسونز — أو بتعبير أدق : التفاعل ؛ ويتضمن مفهوم « العلاقات الاجتماعية » عند ماكيثر نظرة تفاعلية كذلك .

كما يتفق سوروكين ، وبارسونز ، وزنايكي ، وماكيثر على أن الثقافة نسق مكون من أنساق . غير أن مفهوم الثقافة لا يشير إلى التفاعلات الاجتماعية في حد ذاتها ، وإنما إلى نتائجها المستمر عبر الزمن ، سواء كان هذا الناتج مادياً أو غير مادي . (يعرف ماكيثر « الثقافة » بأنها المنتجات البشرية التي تخدم قيمًا معينة في النهاية ، فيميز الثقافة بهذا المعنى عن المنتجات النفعية أو التي يستعان بها على تحقيق أغراض معينة كالكنولوجيا التي يسميها « حضارة » . ويبدو هذا التمييز — وإن اختلفت المصطلحات — في كتابات سوروكين وبارسونز)^(٤١) .

(٤٠) يتمسك كل من جيرث وميلز بنظرة تخصصية بعض الشيء إلى مضمون مصطلح النسق الاجتماعي .

(٤١) لم يناقش هومانز وجيرث وميلز الثقافة إلا بشكل عارض فقط .

وهناك علاقة اعتماد متبادل معقدة بين نسق المجتمع والثقافة . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع النظريين قد ساهموا بتقديم توضيح جزئى لهذه العلاقة — وخاصة من خلال نظرتى سوروكين وبارسونز — إلا أنه ما زالت هناك مشكلة كبيرة أمام غيرهم من محالى المسائل الاجتماعية والثقافية .

ويبدو أن هناك اتفاقاً جوهرياً بين علماء الاجتماع النظريين حول مشكلة العلاقة بين المجتمع والفرد — من ناحية — عامل فعال ومبدع فى نسق المجتمع والثقافة ، ولكنه — من ناحية أخرى — نتاج لهذين النسقين . ومن الجدير بالذكر أن سوروكين وزنانيكى وماكيفر يقررون صراحة اتفاقهم الأساسى مع كولى فى نظرتهم القديمة والوثيقة الشبه إلى الاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع .

ومن بين علماء الاجتماع النظريين الرئيسيين ، لم يهتم سوى زنانيكى فى كتابه « منهج علم الاجتماع » وماكيفر فى كتابه « العلية الاجتماعية » بدراسة مشكلات منهجية دراسة مستفيضة . إلا أنهم جميعاً — سواء صراحة أو ضمناً — يعارضون النزعة السلوكية الفجة . وقد عارض ثلاثة منهم — هم سوروكين وزنانيكى وماكيفر — الوضعية المحدثة المتطرفة معارضة عنيفة . على أن جميع ممثلى الاجتماع النظرى هؤلاء ، يتفقون على وجوب اختبار النظرية المجردة بواسطة البحث الإمبريقي . وقد أفاد سوروكين فى هذا الصدد إفادة كبيرة من البحوث التاريخية والكمية ، بينما يرجع هومانز كثيراً من قضايا النظرية إلى منهج دراسة تاريخ حياة الحالة والتجارب العملية ، ويربط بلاو بشكل مباشر بين قضايا النظرية وبحثه الإمبريقي أو بحوث الآخرين ، بينما يتوسع جيرث وميلز فى استخدام المادة التاريخية . واتفاقاً مع تسمية نظرى — التى أطلقناها على مؤلفاتهم — نجدهم يتصفون جميعاً بسميزات التفكير المنطقى ، والوحى الحساس بألوان التعقد الاجتماعى . ويمكننا أن نعتبرهم جميعاً — إذا استخدمنا المصطلح التالى استخداماً فضفاضاً — « ملاحظين مشاركين » متفوقين للعالم المحيط بهم .

الفصل التاسع عشر

القياس الاجتماعي وسوسيولوجيا

الجماعات الصغيرة (الميكرو سوسيولوجيا)

يمكننا أن نعثر على بعض خصائص الاتجاه النظري في علم الاجتماع — الذي ناقشناه في الفصل السابق — في اتجاهي القياس والدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة (أو الميكرو سوسيولوجيا) ، وهما مرتبطان ببعضهما كما سنرى فيما بعد . وعلى الرغم من أن كلا الاتجاهين يهتمان أساساً بدراسة بناء وديناميات الجماعات الصغيرة وعلاقاتها بالعمليات السيكولوجية ، فإن أبرز أصحاب هذين الاتجاهين يحاولون — بنفس الشكل — التوصل إلى مجموعة من القضايا العامة — المستندة إلى أساس إمبيريقى — الخاصة بالحياة الاجتماعية . ولذلك يمكن وصف جهودهم هذه — من بعض النواحي — بأنها « ميكرو نظرية » ، (أو نظرية مرتكزة على الجماعات الصغيرة microsystematic)

القياس الاجتماعي :

يمكن تتبع القياس الاجتماعي الحديث حتى دراسة تونيزر النفاذة للمجتمع المحلي ، وتحليل زيمل للعمليات الاجتماعية الأولية ، ودراسة كولى للجماعات الأولية . كما استعار القياس الاجتماعي بعض خصائصه من الطب العقلي الحديث . ولقد ارتبطت هذه العناصر المختلفة باهتمام قوى بالقياس مستوحى من الوضعية الحديثة .

ويبدو أن « القياس الاجتماعي » Sociometry — وهو مصطلح شديد الغموض — موضوع على غرار مصطلحي « القياس الحيوي » Biometrics « والقياس الاقتصادي » Econometrics ، على الرغم من أن مضمون مصطلح « القياس الاجتماعي » يختلف عنهما تمام الاختلاف . ويهدف القياس الاجتماعي — كما يذهب رائده جاكوب مورينو Moreno (١٨٩٢) — إلى تقديم معنى دقيق ودينامي لقوانين التطور الاجتماعي ، والعلاقات

الاجتماعية . فهو يتناول البناء الداخلى للجماعات الاجتماعية ، ويدرس أيضاً الأشكال المعقدة التى تنشأ عن قوى الجذب Attraction والنفور Repulsion بين أعضاء الجماعات . ثم يقال — علاوة على هذا — إن القياس الاجتماعى يدرس الجماعة الإنسانية ككل ؛ بحيث ينظر إلى كل جزء منها فى ضوء علاقته بالكل ، فى الوقت الذى ينظر فيه إلى الكل فى ضوء علاقته بكل جزء . ويهتم القياس الاجتماعى بدراسة العلاقات التى تنشأ بين الأفراد ، تاركاً دراسة الأفراد أنفسهم لعلم النفس . ومن الملفت للنظر أن النتائج الأساسية للقياس الاجتماعى — كما عرضها مورينو فى مرات كثيرة بطريقة كمية — كثيراً ما تقدم فى صورة بيانية ، ولكن ليس عن طريق المعادلات .

ويسلم القياس الاجتماعى بأن الجماعات الاجتماعية حقيقة لها خواصها الذاتية المتميزة ، غير قابلة للتخفيض إلى العناصر التى تتألف منها هذه الجماعات . وقد كان من المشكلات التى تصدى لها القياس الاجتماعى — كما سنشير إلى ذلك تفصيلاً فيما بعد — دراسة مدى واقعية الجماعة .

وكما يشير مصطلح القياس الاجتماعى ، فإننا نجد أنصاره يهتمون بالقياس Measurement فى المحل الأول . ومع ذلك فهم لا يسعون إلى قياس الظواهر الاجتماعية عموماً ، ولكنهم يقصرون اهتمامهم على العلاقات السائدة بين الأشخاص والتى تتركز على الجذب والنفور . ويلاحظ دارسو القياس الاجتماعى أن أنساق التفضيلات الإنسانية التى تتركز عليها هذه العمليات ، لا يمكن كشفها أو التعرف عليها عن طريق الأساليب الإحصائية . كما أنهم لا يستطيعون إجراء دراساتهم — بشكل مرض — معتمدين فقط على المناهج التى يشيع استخدامها فى العلوم الفيزيائية ، ذلك لأن الحصول على نتائج صادقة يتطلب من عالم القياس الاجتماعى أن يحفز أفراد البحث إلى المساعدة فى إجراء بحثه .

ولقد ولد مورينو — مؤسس هذا الاتجاه — فى رومانيا ، ثم بدأ حياته المهنية فى النمسا ، حيث نشر بالألمانية مؤلفه « دعوة إلى اجتماع » Invitation to a Meeting عام ١٩١٤ . ولقد شارك بعد ذلك فى إعادة تنظيم مجتمع محلى قريب من فيينا ، كانت قد برزت فيه مشكلات اجتماعية كثيرة . وفى سنة ١٩٢٥ هاجر مورينو إلى الولايات المتحدة ، حيث أجرى بحثاً سوسيومترياً عديدة فى بعض المدارس العامة والإصلاحية . ثم نشر بعد ذلك مؤلفه الشهير « لمن سيكتب البقاء ؟ » Who Shall Survive ؟

في سنة ١٩٣٤ . ولقد لفت هذا المؤلف أنظار كثير من الوضعيين المحدثين من أمثال لندبرج ودود . وفي سنة ١٩٤٢ أسس مورينو وزملاؤه معهداً للقياس الاجتماعي في نيويورك ، حيث استخدمت فيه أساليبه القياسية مراراً . وبالرغم من أن أتباع مورينو قلة في العدد ، إلا أنهم كرسوا أنفسهم لهذا الفرع من الدراسة . ومن هؤلاء هيلين جيننجز Jennings مؤلفة كتاب « القيادة والعزلة » Leadership and Isolation الذي صدر عام ١٩٤٣ . ويقدم لنا هذا الكتاب صورة واضحة للأدوات المستخدمة والإجراءات المتبعة في القياس الاجتماعي^(١) .

ويمكن اعتبار القياس الاجتماعي محاولة للربط بين نظرية البناء غير الرسمية للمجتمعات والجماعات الإنسانية ، ومناهج البحث المستخدمة في دراسة هذا البناء . ونستطيع أن نقدم فيما يلي عرضاً وجيزاً لأهم قضايا هذه النظرية .

يرى مورينو وأتباعه أن المجتمع الإنساني شيء أكبر من مجرد شبكة من العلاقات غير المتناهية ، كما أن له وجوداً موضوعياً متميزاً . ومن الواضح أن وجهة النظر هذه تختلف اختلافاً ملحوظاً عن وجهة النظر الاسمية المتطرفة التي يتبناها الوضعيون المحدثون . فبناء المجتمع إذن ليس مطابقاً « للنظام الاجتماعي » أو شكل الحكومة . فقد تختفي الدولة مثلاً ، ولكن « البناء الاجتماعي الدينامي » للمجتمع يجب أن يظل قائماً مع ذلك . . . وتتضح معالم هذا البناء من خلال عملية الاختيارات الموجبة والسالبة التي يقوم بها الأفراد ، والتي تتركز أساساً على الجذب والنفور ؛ أي على نوع من التقارب الاختياري بين الأفراد ، وهذه العلاقات الاختيارية بين الأفراد هي التي تمنح الجماعات الاجتماعية واقعيتها . ويمكن تحديد درجة واقعية التشكيل الاجتماعي Social Configuration من خلال قياس الاختيارات وأنماط الاختيار . . . فهناك بعض الجماعات التي تتميز ببناء يجعلها قريبة من مستوى الصنعة إذا ما قورنت بجماعات أخرى ، الأمر الذي يعني أن علاقات الجذب والانسحاب بين الأفراد موضوع الدراسة لا تكون أكثر تكراراً أو شدة منها بين الأفراد المختارين اختياريًا عشوائيًا .

(١) ظلت مجلة « القياس الاجتماعي » Sociometry تصدر بإشراف مورينو لأكثر من عشرين عاماً منذ سنة ١٩٣٧ ، ثم تحولت مجلة « القياس الاجتماعي » إلى مجلة عامة في علم النفس الاجتماعي ، تصدر تحت رعاية الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع .

إلا أن هناك أبنية اجتماعية أخرى تقترب من مستوى التماسك الاجتماعى الأمثل .

ولتخديد ما يطلق عليه « التيل » Tele — وهو مصطلح يستخدم فى القياس الاجتماعى للإشارة إلى قوى الجذب والنفور بين الأفراد — يستعين علماء القياس الاجتماعى بإجراء منهجى يطلقون عليه اسم « الاختبار السوسيومتري » Sociometric Test ويطلب الاختبار من كل مبحوث أن يحدد اختياراته للزملاء فى مواقف مختلفة كاللعب ، أو العمل ، أو الدراسة . وقد يُحدد عدد مرات الاختيار أو الأعراض التى يمكن أن يقدمها المبحوثون ، أو يترك بلا حدود ، تبعاً لنطاق البحث ومجاله .

وللحصول على صورة كلية وحقيقية للجماعة أو المجتمع ، يتعين النظر إلى جميع الأفراد الذين يكونونه كفاعلين إيجابيين . ومن المهام الحيوية الموكولة لدارس القياس الاجتماعى إثارة الأفراد موضوع البحث ، وذلك للمشاركة بتقديم اختياراتهم ومعارضاتهم لبعضهم البعض وفقاً للإجراءات السوسيومترية . وإذا ما أنجزت هذه المهمة ، أصبح من الممكن استثارة كل ميدان من ميادين العلاقات الإنسانية — سواء أكانت اقتصادية أم عرقية (سلافية) أو ثقافية — وتضمينه دائرة البحث . ولذلك يجذب دارسو القياس الاجتماعى اللجوء إلى عملية إثارة تمكّنهم من تحقيق أعلى درجات التلقائية الممكنة فى استجابات المبحوثين لأسئلة الباحثين واقتراحاتهم . كما يجب أن يشارك الباحث الجماعة مشاركة إيجابية ، أى يضطلع بدور الملاحظ المشارك .

وتُقدم الاختبارات التى تستخدم هذه الأدوات بياناتها فى شكل رسوم بيانية يطلق عليها اسم « السوسيوجرام » Sociogram . والسوسيوجرام عبارة عن خريطة للجماعة تستخدم فيها رموز ملائمة ، تشير إلى الاختيارات الإيجابية والسلبية لأعضاء الجماعة . ويتيح السوسيوجرام تجميع الذرات الاجتماعية باعتبارها تمثل شكل المجموع الكلى للعلاقات التى تحيط بكل فرد ، والتى قد تكون كثيرة فى بعض الأحيان ، وقليلة فى أحيان أخرى . وليست الذرات الاجتماعية — مع ذلك — سوى أجزاء من نمط أو نطاق أكبر هو الشبكة الاجتماعية النفسية ، التى تتكون من ارتباط عدد من الذرات الاجتماعية . وتكشف هذه الرسوم البيانية عن عدد محدود من التشكيلات يتخذ عادة طابعاً معيناً : فهناك رسوم تعكس الفرد الوحيد المنعزل فى ضوء اختياراته للآخرين ، واختيارات الآخرين له ، والثنائى ، والثلاثى المستكفى بنفسه ، وكذلك

سلسلة الاختيارات (إذ نجد ا يختار ب ، و ب يختار ح . . . وهكذا) : وهناك أخيراً رسوم توضيحية تعكس « النجم » والمجموعة المحيطة به . وقد لاحظ علماء القياس الاجتماعى — بالإضافة إلى هذه التشكيلات المميزة للجماعات الصغيرة — وجود أبنية اجتماعية أوسع نطاقاً، مثل المجتمع المحلى الذى يتألف من شبكات اجتماعية نفسية متعددة، والإنسانية التى تتألف من مجتمعات كبيرة . وعلى الرغم من أن مورينو وغيره من كبار دارسى القياس الاجتماعى لم يهتموا بدراسة هذا الموضوع ، إلا أن هناك علماء آخرين — من بينهم لندبرج^(٢) — استخدموا السوسيوجرام فى توضيح أنماط العلاقات الاجتماعية فى مجتمعات محلية أمريكية صغيرة .

وبالإضافة إلى تصميم السوسيوجرامات وتحليلها ، استخدم علماء القياس الاجتماعى طريقة الدرة الثقافية ، وهى طريقة تعرض بشكل منظم للأدوار الاجتماعية المختلفة التى يؤديها الأفراد بإيجابية أو سلبية ، وكذلك « مصفوفة العلاقات المتبادلة » التى قدمها ستيوارت دود .

ولقد شجعت النتائج التى كشفت عنها الدراسات العديدة التى استعانت بالسوسيوجرامات علماء القياس الاجتماعى على الوصول إلى الاستنتاج التالى : تنطوى الحياة الاجتماعية على تركيز فى الاختيارات الإنسانية لمجموعة قليلة من الأفراد، مما يؤدي إلى التقليل من عدد الاختيارات التى يحصل عليها الآخرون . ولقد أدى هذا الموقف إلى ظهور ما يطلق عليه اسم « البروليتاريا السوسيومترية » ، وهم المنعزلون الذين يمثلون بروليتاريا المجتمع الإنسانى الأكبر سنّاً والأكثر عدداً . وقد اتضح علاوة على ذلك أن هناك علاقة بين ميل الفرد لتقديم اختيارات إيجابية وقدرته على أن يصبح موضوعاً لاختيارات الآخرين . فأولئك الذين يكثر عدد اختياراتهم خلال عملية الاختيار ، يحصلون بسهولة على أوضاع قيادية .

ومن النتائج الأخرى التى خلص إليها مورينو أن الصراع الاجتماعى والتوتر يزداد بشكل مباشر ، كلما زادت الفروق الاجتماعية الدينامية بين المجتمع بشكله الرسمى والمصفوفة السوسيومترية (كما تعبر عن علاقات الجذب والنفور) . ولقد درس علماء

(٢) انظر : G.A. Lundberg and M. Lawisng, "The Sociography of Some Community Relations", "American Sociological Review, Vol. 2 (1937) and G.A. Lundberg and M. Steele", "Social Attraction Patterns in a Village", Sociometry, 1 Vol. 1 (1938).

القياس الاجتماعى الاضطرابات التى تتعرض لها بعض الجماعات كالمؤسسات الإصلاحية ثم انتهوا من ذلك إلى تأكيد العلاقة بين الصور المختلفة لتنظيم الجماعة ، والأنماط المختلفة من الاضطرابات . فإذا كانت - مثلا - الميول العاطفية للغالبية العظمى من أعضاء الجماعة الأم موجهة نحو أفراد خارج نطاق الجماعة ، فإن الجماعة حينئذ لن تستطيع أن تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل . ويتبدى . ذلك فى صور عديدة منها عدم الدقة فى العمل ، وسطحية الأداء . . وغير ذلك . أما إذا حدث - على العكس من ذلك - أن كانت الجماعة منطوية على نفسها بشكل واضح ، ولكن أغلبية أفرادها يرفضون بعضهم البعض ، فسوف يظهر اضطراب من نوع مختلف يتخذ شكل انقسام وصراع بين الأعضاء حول تنفيذ الأعمال الضرورية . أما إذا عارض معظم أفراد الأسرة ربة البيت - مثلا - ولكنهم انجذبوا فيما بينهم ، فقد يحدث فى هذه الحالة نكوص فى العمل وتمرد على .

وقد استطاع علماء القياس الاجتماعى فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسات المختلفة المعنية بالصراع داخل الجماعات ، التوصل إلى بعض الوسائل الكفيلة بالتقليل من هذه التوترات ، خاصة تلك التى تعرف باسم السيكو دراما Psychodrama والسوسيو دراما Sociodrama . كما يمكن استخدام هذه الوسائل فى أغراض أخرى: كتدريب الأفراد على قيادة الجماعة .

ولقد بالغ مورينو وتلاميذه - شأنهم فى ذلك شأن كثير من الرواد المجددين - فى تقدير أهمية النتائج التى توصلوا إليها . فكثيراً ما يكتبون كما لو كانوا قد عثروا على المفتاح الوحيد لفهم العلاقات القائمة بين الأفراد . وعلى أية حال فإن التقارب الاختيارى القائم بين أعضاء الجماعة - والذى أكدته مورينو وتلاميذه - يرتبط بتقارب آخر يركز على عوامل القرابة ، والتقارب المكانى وغيرهما من العوامل ، فضلاً عن أن العلاقات السائدة بين الأشخاص تتأثر بالعادات التقليدية ، والنظم ، والقهر . ومع ذلك كله فلقد فتح علماء القياس الاجتماعى ميداناً خصباً للدراسة . ويكفينا للتدليل على ذلك ما لقيته أفكارهم من قبول فى فرنسا ، حيث أنشئ « معهد سوسيو مترى » منذ بضع سنوات . وقد أشار عالم الاجتماع جورج جورفيتش Gurvitch إلى التشابه الملفت بين الأفكار الأساسية التى قدمها علماء القياس الاجتماعى ، وما يعرف عنده باسم الدراسة الاجتماعية

للجماعات الصغيرة Microsociology (انظر الفصل الحادى والعشرين) . ولما كان هذان الاتجاهان — مورينو وجورفيتش — قد ظهرا مستقلين عن بعضهما، فإننا نستطيع أن نعتبرهما مثالا آخر على ميل النظرية السوسيولوجية المعاصرة نحو الالتقاء .

سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) :

أخذنا نسمع خلال العشرين عاماً الماضية بشكل متزايد مصطلح الميكروسوسيولوجيا ، باعتباره ميداناً جديداً يقوم على دراسة الجماعات الصغيرة . وقد حقق هذا الميدان حتى الآن قدراً من النمو . ويشهد ولوج هذا الفرع من فروع الدراسة ، على أن هناك قلة من علماء الاجتماع المعاصرين يعتقدون بوجود اختلافات جوهرية بين الجماعات الصغيرة وغيرها من الجماعات التى لا يوجد هناك مصطلح — مقبول من الجميع — للتعبير عنها . حقيقة أن هناك — فى مقابل الجماعة الصغيرة — مصطلح « الجماعة الكبيرة » Large Group ، إلا أن هذا التعبير غير الشائع ينسحب على كثير من الكيانات الجماعية ذات السمات الكثيرة المتباينة ؛ من ذلك مثلاً المجتمعات الكبرى الشاملة كالأمم من ناحية والجماعات السلالية الكبرى من ناحية أخرى . والتى يمكن أن تتطابق — ولكن ليس حتماً — مع وحدات سياسية . ويبدو أن الدارسين المعاصرين للبناءات الصغيرة أو الجماعات الصغيرة يتجاهلون بصفة عامة التمييز التقليدى بين الجماعات الأولية والثانوية ، ويركزون جهدهم على التجمعات المصطنعة المنشأة لإنشاء داخل معامل التجارب . وليست هذه الوحدات العارضة المكونة لأغراض البحث التجريبي ، هى التى كان يقصدها كولى عند حديثه عن الجماعات الأولية (ارجع إلى الفصل الثانى عشر) ، أو معظم علماء الاجتماع المعاصرين عند كلامهم عن الجماعات الأولية . كما أنها ليست بالجماعات الثانوية اللاشخصية بسبب صغر حجمها وطبيعة علاقات المواجهة السائدة فيها وهى تقابل فى أيدي علماء القياس الاجتماعى التجمعات العملية المؤقتة التى يشكلها دارسو علم النفس الاجتماعى فى بحوثهم التجريبية . والحق أننا نجد نظرة ومناهج القياس الاجتماعى نفسه متأصلة فى كل من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى على السواء . ورأينا الخاص فى هذا الصدد أنها أقرب إلى علم النفس الاجتماعى منها إلى الأهداف الرئيسية لعلم الاجتماع .

وقد بدأت في ثلاثينيات هذا القرن محاولات وضع نظرية سوسيولوجية عامة على أسس سوسيومترية — كما شرحناها من قبل — وذلك بنشر مؤلف مورينو « لمن سيكتب البقاء ». هذا وقد تم في السنوات الأخيرة بشكل مستقل تماماً عن كتاب مورينو — ولكن مع الارتباط الوثيق بنظريات بارسونز عن الجماعات الاجتماعية الصغيرة أو الكبيرة — تم إجراء عدة بحوث في جامعة هارفارد وفي غيرها . وتتميز هذه البحوث بالاتفاق العام من الاتجاه السوسيومتري . (وقد خضعت بعض نتائج هذه البحوث للتنسيق والتنظيم على يد جورج هومانز كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثامن عشر) . وربما كان أخطر الدراسات وزناً في ميدان الدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة تلك التي أجراها روبرت بيلز Bales ؛ زميل الأستاذ بارسونز بجامعة هارفارد ، والمساهم الرئيسي في كتاب « أوراق عمل ... » الشهير من تأليف بارسونز وزملائه^(٣) .

ويهدف بيلز من وراء دراساته أساساً إلى وضع بعض القضايا العامة المترابطة منطقياً — على أساس من الملاحظة والتجربة — أي كيان لنظرية عن السلوك داخل الجماعات الصغيرة . غير أن الكيانات الجمعية التي درسها بيلز وزملاؤه هي — كما أشرنا من قبل — عبارة عن جماعات معملية « مصطنعة » ومؤقتة (تتكون في أغلب الأحيان من طلبة جامعة هارفارد) ، أي من النوع الذي يميز الدراسات التجريبية في علم النفس الاجتماعي . ويشك كاتب هذه السطور في أن تكون القضايا المستخلصة منها صالحة للتطبيق على الجماعات الصغيرة الموجودة في الواقع فعلاً . ومع ذلك فيبدو أن بعض نتائج بحوث بيلز^(٤) تؤيد بعض المفاهيم التحليلية عند بارسونز ، وخاصة

(٣) Talcott Parsons, Robert Bales and Edward Shils, Working Papers in the

Theory of Action, Glencoe, Ill. : The Free Press, 1953.

انظر بصفة خاصة الفصل الثالث من ذلك الكتاب بعنوان : « أبعاد مكان الفعل » من تأليف بارسونز وبيلز ، والفصل الرابع بعنوان : « مشكلة التوازن في الجماعات الصغيرة » من تأليف بيلز . ويصف هذا المقال الدراسة الإمبريقية المشار إليها في المتن . كما كتب عن دراسات بيلز أيضاً في الكتاب التالي :

A. Paul Hare, E.F. Borgatta and Robert F. Bales, (eds.), Small Groups : Studies in Social Interaction rev. (New York : Knopf, 1965).

(٤) انظر على سبيل المثال :

Robert Bales and Philip Slater, "Role Differentiation in Small Decision-Making Groups", in Parsons and Bales, Family, Socialization and Interaction Process.

متغيرات النمط التي أشرنا إليها من قبل (ارجع إلى الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب) .

وربما كان من المسائل ذات الدلالة السوسيولوجية الأهم ، الملاحظات المنهجية التي قدمها بيلز عن أنماط التوازن ، وتمايز الدور ، وأنماط القيادة التي تظهر في الجماعات الصغيرة . ومع ذلك تظل مطروحة علينا مشكلة إمكان تطبيق هذه النتائج المستندة إلى ملاحظات معملية على الجماعات الصغيرة بصفة عامة . وفضلاً عن ذلك - وكما أشار بعض النقاد^(٥) - فإن القضايا الأولية التي صاغها دارسو الجماعات الصغيرة لم تكون حتى الآن كياناً نظرياً يمكن أن تدب فيه الحياة .

على أن لا ينبغي لهذه التحفظات والانتقادات أن تحجب عنا الحقيقة التي مؤداها ، أن هناك عدداً كبيراً جداً من علماء الاجتماع (وعلماء النفس الاجتماعي أيضاً) يهتمون بدراسة الجماعات الصغيرة . فقد أصبح للميكروسوسيولوجيا تخصصاً مستقر معترف به داخل ميدان علم الاجتماع . ومن المفروض أن تؤدي بنا هذه البحوث الآخذة في الشمول والشدة باستمرار - ومع تطور التنظيم المنهجي لنتائجها ولضامينها النظرية - إلى فهم نظري أكمل للجماعات الصغيرة . ولر نظرنا إلى الموضوع بصفة عامة ، لوجدنا أنه من الممكن تماماً - وكما يوحى بذلك التعاون القائم بين بيلز وبارسونز - أن يتم توحيد أواصر القرابة والروابط القائمة بين مجالي الدراسة الاجتماعية للجماعات الكبيرة والدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة في نسق نظري واحد .

تلخيص وتقييم :

يمكننا أن نوجز القول بأن دارسي القياس الاجتماعي يفسرون المجتمع على أنه شبكة من روابط القرابة الاختيارية بين الأفراد ، وهي قرابات يعتقد أن لها وجوداً واقعياً يسمو على التفاعلات المتقطعة التي تصل بينهم . وعلى الرغم من أن دارسي القياس الاجتماعي نادراً ما يستخدمون مصطلح نسق ، إلا أنهم يعالجون العلاقة بين المجتمع والفرد معالجة

(٥) قارن على سبيل المثال :

Michael Olmsted, The Small Group Studies in Sociology (New York : Random House, 1959).
and P. Sorokin, Sociological Theories Today.

والملاحظ أن سوروكين يهاجم بعنف هذا النوع من الدراسة ، ذاهباً إلى أنه ينتهي إلى « تفاهات » .

منهجية فكل فرد يمثل مركز « ذرة اجتماعية » تتضمن عداه أشخاصاً آخرين من خلال عمليتي الجذب والنفور ، في الوقت الذي يكون فيه المجتمع شبكة مركبة من هذه الذرات .

ويهدف كل من القياس الاجتماعي والدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة ، إلى وضع نظرية عامة عن الجماعات الصغيرة يمكن مقارنتها بالنظريات الخاصة بالجماعات الكبيرة التي يقدمها علماء الاجتماع النظريون . غير أننا نجد أن البحوث السوسيومترية والميكروسوسيولوجية لا تزال وصفية إلى حد كبير ، ونادراً ما يصادف المرء محاولات لوضع نسق نظري من هذا النوع . إلا أن دراسات بعض الباحثين مثل هومانز وبيلز قد تكون بمثابة بشير لنظرية منهجية دقيقة عن الجماعات الصغيرة .

الفصل العشرون

علم الاجتماع التاريخي

شهد الربع الثاني من القرن العشرين نشاطاً مركزاً في ميدان علم الاجتماع التاريخي. Dynamic Sociology ، وهو النشاط الذي اتصل خلال الربع الثالث من هذا القرن. الذي نعيشه اليوم . ويشير مصطلح علم الاجتماع التاريخي الذي نستخدمه هنا إلى تلك المحاولات التي بذلت لاكتشاف الانتظامات والمبادئ العامة التي تحكم حركات المجتمعات ، أو الثقافات أو الحضارات الكاملة . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد بدأ وجوده كعلم اجتماع تاريخي بهذا المعنى : كما يتبدى ذلك في مؤلفات أوجيست كونت وبعض أسلافه مثل فيكو الذي ينتمى إلى القرن الثاني عشر ؛ على الرغم من ذلك فقد أهمل هذا العمل إلى حد بعيد مع الانهيار الكبير (ولكن ليس التخلي الكامل) الذي تعرضت له النظرية في علم الاجتماع .

شبنجلر ودراسة التغير الدوري :

ظهر قبل النزعة التطورية المحدثه (التي سوف نعود للحديث عنها في موضع لاحق. من هذا الفصل) اتجاه نظري جديد يمكننا أن نسميه الدراسة الاجتماعية التاريخية للجماعات الكبرى Dynamic Macrosociology . وترجع الجذور التاريخية لهذا الاتجاه إلى مؤلف دانلفسكي « روسيا وأوروبا » الذي مر على صدوره اليوم نحو المائة عام . (راجع الفصل الرابع) . أما أبعد المؤلفات التي من هذا النوع تأثيراً في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ، فهو مؤلف أوزفالد شبنجلر Oswald Spengler (١٨٥٦ - ١٩٣٦) « تدهور الغرب » (١٩١٨) The Decline of the West . وقد ظل هذا الكتاب خلال تلك السنوات أكثر المؤلفات إثارة للمناقشة حول أحد الموضوعات الرئيسية في علم الاجتماع ، وهو مشكلة الانتظامات في حياة الثقافات أو الحضارات . وقد ترجم هذا الكتاب من لغته الألمانية الأصلية إلى عدة لغات أخرى . ولعل النجاح المؤقت

الذى صادفه هذا المؤلف الطموح يرجع إلى حد بعيد ، إلى أن تشخيصه القائم الكئيب كان ملائماً أشد الملاءمة لحالة القنوط التي كان يعاني منها جيل سحقته كارثة الحرب العالمية الأولى^(١).

ولعله يمكننا عرض آراء شبنجلر — على نحو مناسب إلى حد ما لدراسة النظرية السوسيولوجية — في العبارات التالية : ليس لتاريخ الإنسانية ككل أى معنى يمكن الكشف عنه . وعلاوة على هذا فإن التقسيم التقليدى للتاريخ العام إلى قديم ، ووسيط وحديث ، تقسيم مضلل إلى أبعد حد ، وليس له أية فائدة تفسيرية . أما الدلالة الكبرى فتكمن في تواريخ حياة كل من الثقافات منفردة ، على حين أن العلاقات المتبادلة بينها عديمة الأهمية نسبياً وعرضياً . وكل ثقافة من هذا النوع المستقل هي ما يملكه شعب (أو مجموعة من الشعوب) يشترك في فلسفة حياة واحدة Weltanschauung .

ويصر شبنجلر على أن لكل ثقافة أسلوبها الخاص أو روحها المميزة Ethos ، الذى لا يمكن تخفيضه إلى ثقافة أخرى (ويعنى هذا الموقف في الواقع أن الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة ، لا يمكن أن يفهم أحدهم الآخر) . وقد حدد لنا شبنجلر الطابع المميز لعدد قليل من الثقافات ، وبأسلوب انطباعي إلى حد بعيد . فقد ذكر — مثلاً — أن رمز الثقافة الكلاسيكية هو التمثال العارى ، ورمز الثقافة العربية (الجوسية والمسيحية الأولى) هو البازيليكا Basilica* (الكاتدرائية) ، ورمز الثقافة

(١) تقودنا الدراسة الدقيقة إلى اكتشاف أن النسق الفكرى لشبنجلر يكرر — بصورة منمقة . نفس النسق الفكرى الذى نعرفه عند دانلفسكى (ارجع إلى الفصل الرابع من هذا الكتاب) . وقد وصل التشابه ، بينهما إلى درجة ملفتة جعلت بارنز Barenes وبيكر Becker يقولان إن : « التناظر من الشدة بحيث لا يمكن أن يكون عرضياً أبداً » انظر مؤلفها :

Social Thought from Lore to Science 1938 Vol. 11, PP. 1032-33.

غير أن شبنجلر لم يورد دانلفسكى مرة واحدة ، ولم يورد أى نص مقتبس منه . ولكن من الممكن أن يكون قد اطلع على كتابه في الترجمة الفرنسية المختصرة التى صدرت له ، وربما كان قد قرأه بلغته الروسية الأصلية . وقد حدث على أى حال أن أخبر أحد علماء الاجتماع الروس العلامة سوروكين ، أنه قد رأى كتاب دانلفسكى في مكتبة شبنجلر الخاصة ١٩٢١ . راجع :

P.A. Sorokin, The Social Philosophies of an Age of Crisis, Boston : Beacon Press, 1950, P. 349.

* البازيليكا : شكل من أشكال الكنيسة القديمة عبارة عن مبنى مستطيل في أحد طرفيه جزء ناء نصف دائرى . (المترجم)

الغربية التي يسميها الفاوستية هو موسيقى الآلات والحساب .

أما الثقافة نفسها فتوصف بأنها « كائن حي » . وليس نموها مسألة عليية بقدر ما هو مسألة مصير و « قدر » . وتتم الثقافة خلال نفس مراحل النمو التي يمر بها الأفراد . فلكل منهما طفولته ، وشبابه ونضجه ، ثم شيخوخته . ونجد شبنجلر في بعض الأحيان يستبدل صورة مراحل العمر الأربعة هذه بصورة الفصول الأربعة : الربيع ، والصيف ، والخريف ، والشتاء . وهو يرى أن لكل منها فاتحة لدورة حياة الثقافة وخاتمة . وهكذا يعيش الناس قبل البعث — أو بداية فصل الربيع — في مرحلة قبل ثقافية . والواقع أن معظم الشعوب لم تتجاوز هذه المرحلة أبداً . ولكن ما إن تبدأ الثقافة ذات مرة ، حتى تتوالى المراحل الأربعة وفقاً لهذا الترتيب . ودون أن يلحظ أحد كيف تتحول آخر هذه المراحل — وهو الشتاء — إلى « حضارة » مية . وكلمة حضارة Civilization هذه من الكلمات التي تحمل معنى السبة في قاموس شبنجلر . فالحضارة إذن هي خاتمة كل ثقافة : هي الموت ينهي الحياة ، أو الجمود يتبع الإبداع الفكري .

وتقتصر مناقشة شبنجلر المطولة على ثمانى ثقافات أساساً هي : المصرية ، وثقافة بلاد الرافدين ، والهندية ، والصينية ، والكلاسيكية (أو الأبولونية Apollonian) والعربية (أو المجوسية) ، وثقافة المايا ، والثقافة الغربية (أو الفاوستية)^(٢) . كما يشير إلى ثقافة تاسعة هي الثقافة الروسية الناشئة ، ولكنه لا يزعم أن معالجته لها معالجة شاملة . ويرى شبنجلر أن لكل ثقافة عمراً معيناً يبلغ الألف عام تقريباً ولكي يجعل الحقائق تتوافق مع مفهومه العضوي هذا عن الثقافة ، رتب شبنجلر الثقافات بطريقة مصطنعة أشد الاصطناع . من ذلك مثلاً وصفه للثقافة العربية أو المجوسية بأنها بدأت في فجر المسيحية ، ثم استمر في العصر البيزنطي ، ثم انتهت خلال عصر الخلافة العربية . وهو بذلك يحرم الثقافة الغربية من كونها تمثل استمراراً للمسيحية الأولى .

ولم يتعرض للتحطيم بواسطة قوى خارجية من بين هذه الثقافات سوى ثقافة

(٢) . استخدمت روث بندكت R. Benedict مصطلح شبنجلر : الأبولوني والفارسي لوصف « روح » ethos أنماط مختلفة من الثقافات الأمية في كتابها الشهير « أنماط الثقافة » (١٩٣٤) .

واحدة هي ثقافة المايا (في مرحلتها المكسيكية) . أما الثقافات الأخرى فقد ماتت أو هي تحتضر الآن بفعل شيخوخة الحضارة الحضرية (المدنية) . ويزعم شبنجلر أن الثقافة الكلاسيكية لم تتحطم بواسطة الغزوات الجرمانية ؛ حيث إن هذه الحضارة اليونانية الرومانية كانت وقت تلك الغزوات قد ماتت فعلا منذ بضع قرون . ثم هو يرى أن الثقافة الغربية قد ظهرت حوالى سنة ٩٠٠ ميلادية ، ومن ثم فإن نهايتها أصبحت وشيكة ، حيث إن عمر أى ثقافة يبلغ حوالى الألف عام عادة . ومن هنا نفهم عنوان كتابه « تدهور الغرب » ، وما أثاره هذا الكتاب من عواطف وانفعالات .

وقد بلغت مؤلفات شبنجلر أقصى شعبيتها في عشرينيات هذا القرن . ومنذ ذلك الوقت - ومع تراكم المعلومات السوسولوجية - تبذل محاولات جديدة من جانب علماء الاجتماع ، وعلماء الأنثروبولوجيا الثقافية ، والمؤرخين لوضع نظريات شاملة ، تفسر التغيرات التي تطرأ على ثقافات أو حضارات بأكملها . وقد حازت اثنتان من هذه المحاولات على اهتمام عالمي ، وأعنى محاولة كل من توينبي وسوروكين ، على الرغم من أنه قد نشرت أيضًا بعض المحاولات المشابهة .

توينبي :

نشر المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي Arnold Toynbee (١٨٨٩ -) ستة مجلدات من كتابه « دراسة التاريخ » Study of History في الفترة من ١٩٣٤ . ثم واصل نشر بقية الكتاب ابتداء من عام ١٩٥٤ ، فأخرج أربعة مجلدات أخرى صدر آخرها في عام ١٩٦٣ . والدراسة الاجتماعية التاريخية عند توينبي محاولة لتحديد الانتظامات التي تحكم نمو وأفول الحضارات ، ولتفسير أسس هذا النمط من أنماط التغير . ويعتمد في نتائجه على دراسة إحدى وعشرين حضارة يفترض أنها قد اجتازت تاريخ حياتها بشكل طبيعي وكامل ، أو يكاد يكون كاملاً تقريباً ، هذا بالإضافة إلى دراسة خمس حضارات « مكبلة » arrested وعدد من الحضارات الجهيضة . أما الحضارات الكاملة النمو فهي : الغربية ، واثنان مسيحية أرثوذكسية ، والإيرانية ، والعربية ، والهندوسية ، واثنان في الشرق الأقصى ، والهلينية ، والسورانية ، والهندية والصينية ،

والمينوية Minoan والسومرية ، والحيتية ، والبابلية والمكسيكية ، واليوكاتية Yucatec والمايا ، والحضارة المصرية القديمة . أما الحضارات الخمس « المكبلية » فهي البولينية ، والإسكيمو ، والبدوية ، والعثمانية ، وحضارة أسبرطة .

ووحدة الدراسة عند توينبي — وهى الحضارة — تمثل ميداناً مفهوماً وجوهرياً من ميادين الدراسة التاريخية . ويشير مفهوم الحضارة عنده — كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الثقافة عند دانفيسكى وشبنجلر — إلى عدد معين من الشعوب التى تتميز بعدد كبير من السمات المشتركة . وقد تكون الحضارات « أصيلة » إذا ما انبثقت تلقائياً عن مستوى قبل حضارى أو « مشتقة » إذا ما حفزت إليها بعض الحضارات الموجودة فعلاً وينتهى توينبي إلى أن هناك أربع أو خمس حضارات فقط أصيلة هى التى نمت وترعت وهى : المصرية القديمة ، والسومرية ، والصينية ، والمايا ، وربما الهندية . أما بقية الحضارات فمشتقة من حضارات سابقة عليها . ونلاحظ هنا أن تسليم توينبي بوجود حضارات « مشتقة » يميز رأيه عن آراء دانفيسكى وعن نظرية شبنجلر . ويرى توينبي أن بعض الحضارات تتميز بأسلوب محدد كالطابع الجمالى فى الحضارة الهلينية ، والتكنيكى فى الحضارة الغربية ، والدينى فى الروسية . إلا أن مفهوم الأسلوب أو الطابع ليس محددًا بشكل محكم كما هو الحال عند شبنجلر أيضاً .

بيد أن حل توينبي لمسألة الانتظام فى حركة الثقافة يشبه على وجه الإجمال حلى سلفيه . فهو يشير إلى أن الحضارة تظهر فى زمن معين ، وفى مكان معين ، ثم تنمو فى ظل ظروف معينة (سوف نتناول بالدراسة طبيعتها فى موضع لاحق) ، هذا إذا لم تكن مكبلية ، أو النوع الجهيض ، كالحضارة البولينية أو حضارة أسبرطة . ويقود هذا النمو فى النهاية إلى حالة « إخفاق » يليها أفول . ونجد توينبي — على خلاف شبنجلر — لا يستخدم الصورة الشعرية للفصول الأربعة عند الإنسان لوصف هذه الدورة فى حياة الحضارة . ولكن توينبي يتفق مع شبنجلر فى الاعتقاد بأن هناك تماثلاً فى خط سير كل حضارة (اللهم إلا الاستثناءات التى أشرنا إليها) أى أنها تمر خلال مراحل محددة سلفاً ثم تتعرض للتفكك . كما أنه — على خلاف شبنجلر — لا يحدد عمراً معيناً لكل حضارة .

* وهى حضارة كريت القديمة فى الفترة من سنة ٣٠٠ إلى ١١٠٠ ق.م. تقريباً . (المترجم)

وتمثل دراسة أصل الحضارات ونموها أروع الأجزاء في مؤلف توينبي كله . ومن قضاياها الأساسية في هذا الصدد ، أن عمليات الأصل والنمو تخضع لأسلوب التحدى والاستجابة . وقد يكون التحدى صادراً عن قوى طبيعية كالمناخ القاسى ، أو عن البشر وخاصة الجيران المحبين للحروب . وتظهر الحضارة وتنمو إذا لم يكن التحدى بالغ العنف والقسوة — هذا من ناحية — ثم إذا كانت هناك — من ناحية أخرى — أقلية ذكية أو صفوة تجد الاستجابة المناسبة لهذا التحدى^(٣) . ويمثل هذا الرأى تنقيحاً جوهرياً لمفهوم شبنجلر عن القدر كتفسير لأصل الحضارات .

ويرى توينبي أن الحضارات النامية تتميز ببعض الخصائص المحددة ؛ إذ تحتوى كل منها على أقلية مبدعة تتبعها أغلبية الشعب . ويتكون هذا الشعب من « بروليتاريا داخلية » تنتمى إلى نفس المجتمع ، و « بروليتاريا خارجية » هم الجيران البرابرة الذين يخضعون لتأثير الحضارة النامية . ونلاحظ أن الحضارة النامية تتسع ككل ، على أسس كيفية أكثر منها عددية . فالحجم الكبير ليس بحال من الأحوال دليلاً على تطور الحضارة — وتتضمن عملية النمو السمات الهامة للتكامل التقدنى وتحديد الحضارة لنفسها ، وتمايزها عن الحضارات الأخرى عن طريق خلق طابع خاص تنفرد به .

إلا أن نمو الحضارة يتعرض للتوقف في حالات الإخفاق ، التى تحدث عندما لا تجد الأقلية الاستجابة المناسبة لتحذ خطير . وهذا الطور صلب وعنيد : فلا توجد حالة تاريخية استطاعت فيها الأقلية المبدعة أن تجد الحلول المناسبة لكل التحديات التى تواجهها حضارتها . والشائع أن يحدث الإخفاق بعد انقضاء بضعة قرون قليلة فقط على ظهور الحضارة . . وهكذا يغطى الجانب الأكبر من التاريخ الحضارات الآفلة .

ويستطرد توينبي قائلاً : إنه تعقب الإخفاق حالة تفكك وتحلل ؛ ومن ثم يكون الأفول والموت « ضرورة داخلية » من خلال التأثير الذى تحدثه القوى الداخلية فى الحضارة ذاتها — مثل الحلاف بين الصفوة والبروليتاريا — وليس بفعل الأعداء أو تخلف التكنيك أو أى ضرورة كونية أخرى . والملاحظ خلال فترة تفكك الحضارة

(٣) من التطبيقات الطريفة لهذا المفهوم على أمريكا تفسير توينبي لنشأة نيو إنجلند ؛ فقد واجه المستعمرون الجدد تحديات المناخ القاسى فى تلك المنطقة ، والموارد ، وعدم استقرار البلاد . إلا أن وجود أقلية ذكية جعلهم قادرين على خلق حضارة استطاعت أن تسيطر فى النهاية على قارة بأكملها .

أن الثقافة لم تعد تنمو ككل ، وإنما تنمو بشكل غير متسق . وقد تؤدي إلى تطورات في الفن ، والدين ، والاقتصاد . وهنا تتحول الأقلية — التي لم تعد بعد قادرة على تقديم الاستجابات المناسبة وفقدت إبداعيتها — إلى صفوف حاكمة تفرض نفسها بالقوة ، فينمو حجم الوحدات السياسية ، وتكون الإمبراطوريات مثلاً . ويعتقد توينبي أن عملية تكون الإمبراطوريات هذه ضارة بالحضارة . وفي هذه المرحلة أيضاً يكثر وقوع الحرب ، وتنشق البروليتاريا الداخلية على الصفوة ، وتناوئها ، وتميل البروليتاريا الخارجية إلى مهاجمة الحضارة الآفة . وكان جمبلوفيتش قد أشار إلى هذه النقطة قبل ذلك بكثير ، على نحو ما أوضحنا في الفصل الخامس من هذا الكتاب .

وبعد « فترة من المتاعب » — قد تطول — تخلق الأقلية الحاكمة « دولة عالمية » Universal State ؛ عالمية بمعنى التحكم في جميع أجزاء المنطقة التي تنتشر فيها تلك الحضارة ، وذلك في نفس الوقت الذي قد تخلق فيه البروليتاريا « دينا عالميا » Universal Charch . وتبين هنا انتفاع توينبي بالتاريخ الكلاسيكي (وهو مجال تخصصه الدقيق حيث تمثل الإمبراطورية الرومانية السياسة الدولية العالمية ، وتمثل المسيحية الناشئة الدين العالمي .

وقد تعيش الحضارة في هذا الطور من أطوارها بضعة قرون أو حتى بضعة آلاف من السنين . وهكذا نجد أن ربح الموت قد هبت على الحضارة الهلينية قبل موتها الفعلي بستائة سنة ، وعلى الحضارة السومرية قبل موتها بتسعمائة سنة ، وعلى المينوية بخمسمائة سنة . وقد عاشت هذه الحضارات الفترة ما بين تاريخ الإخفاق وتاريخ الموت في حالة من التحجر .

وتظهر خلال المرحلة الأخيرة من الدورة الحضارية أربعة أنماط من الشخصيات هي : المتطلعة إلى الماضي Archaic وهي تسعى إلى الخلاص من خلال العودة إلى الماضي ، والمتطلعة إلى المستقبل Futurist التي تبدو « كالمخلص بالسيوف » ، والرواقية اللامهتمة ، وشخصية المخلص الديني . والسبيل الوحيد للخلاص في هذه المرحلة هو تغير الشكل على أساس ديني . على أن انتشار اتجاه ديني جديد لن يؤدي إلى إنقاذ الحضارة المحتضرة ، ولكنه قد يمهّد السبيل لظهور أسلوب جديد ناجح من أساليب الحياة مرتبط على نحو ما بالحضارة المحتضرة ذاتها .

وقد تضمن المجلد الأخير من كتاب « دراسة التاريخ » — الذى أحسن تسميته « بآراء جديدة » — بعض التغيرات الجوهرية فى التصوير التاريخى ، وفى التفسير ، والتنبؤ ، وإن كانت هذه التعديلات لا تمس بشكل أساسى نظرية توينبى العامة فى التغير . ومن هذه التعديلات ، الاعتراف بإمكانية حدوث فترات ازدهار ثقافى متكررة داخل إطار حضارة واحدة ، وكذلك الاعتراف بقدرة إحدى الحضارات على امتصاص حضارة أخرى . كما أدخل قدراً مشابهاً من المرونة على المخطط الذى يعرض فيه لنشوء الحضارات ، وإعادة تشكيلها ، وموتها . كما يضغط توينبى فى ذلك المجلد وفى كتاباته الأحداث — على دور الدين فى إحداث التغير التاريخى بشكل أوضح مما كان يقول به فى المجلدات الأولى من هذا الكتاب .

وقد أقر الجميع لتوينبى الذكاء والبراعة وقدرة كتابته على الإقناع . إلا أن هذا المخطط التفسيرى الطموح يطرح ولا شك بعض التساؤلات الناقدة . أول هذه التساؤلات ماهى الثقافة أو الحضارة ؟ إن توينبى لا يقدم لنا معايير موضوعية لتحديد هذا المفهوم الأساسى الذى يمثل وحدة الدراسة عنده . لماذا — مثلاً — يرى أن روسيا تكون حضارة خاصة مستقلة ، وأن نفس التاريخ الرومانى فى مجموعه كمجرد جزء من الحضارة الهلينية فى مرحلة أفولها ؟ وهل « البدوية » تمثل حضارة فعلاً ، أم أنها — كما يقال فى بعض الأحيان — مجرد مجموعة اسمية ؟ هذه عينة من الأسئلة التى طرحها نقاد توينبى من بين رجال الاجتماع والمؤرخين .

ثم هناك نوع آخر من التساؤلات خاص بمفهومه عن الإخفاق الحضارى وما يعقبه من مراحل الأفول والموت . كيف يمكننا أن نتأكد من « لحظات » الإخفاق فى استعراضنا للماضى ؟ ولماذا يحدث بعد الإخفاق ، أن تعجز إحدى الحضارات عن استعادة حركتها الصاعدة من جديد ؟ ولعله من مميزات نظرية توينبى العامة أنه رأى من الضرورى أن يميز بين حضارتين صينيتين متميزتين وحضارتين هنديتين متميزتين ، كى يفسر الحقيقة التى لا سبيل إلى إنكارها ، وهى إمكان تعاقب فترات الازدهار على نفس الحضارة .

وأخيراً فإن توينبى يؤيد الانتظامات التى يقول بها فى نمو الحضارات — إلى حد بعيد — بأمثلة مستخلصة من التاريخ الهللى والتاريخ الغربى . وربما تعذر اشتقاق

تعمياته العامة من التاريخ المصرى القديم أو التاريخ الصيبي . والواقع أن توينبي لا يقدم سوى شواهد متفرقة عن معظم الحضارات التى تؤكد نظريته ولا تدحضها (ولو أنه يعترف بالنسبة للحضارة العربية أنها تخرج عن النمط العام) . ومن الواضح أن نظرية توينبي لم تصدر (أو لم تختبر) عن دراسة استقرائية ، ولكنها تمثل فى جوهرها محصلة بعض الآراء التى خلص إليها من دراسة الحضارتين الهلينية والغربية . ويمكننا أن نخلص إلى أن هذه النظرية قد فرضت تعسفياً على تاريخ حضارات أخرى لتفسيرها: وتصدق هذه الانتقادات - إلى حد ما - على معظم المحاولات التى تستهدف وضع نظرية عامة شاملة فى التغير الاجتماعى . وإن الضخامة الهائلة لهذا العمل هى التى تحول بين معظم الدارسين وبين الاضطلاع به . ومما سيذكر لتوينبي أبداً أنه قدم جهداً مخلصاً لتحديد ملامح نمط التغير الاجتماعى . ويصدق نفس التعليق على عالم الاجتماع التاريخى الآخر الكبير سوروكين .

الديناميات الثقافية عند سوروكين :

ترتكز الديناميات الثقافية عند سوروكين على نظريته التى عرضنا لها بالشرح فى الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب ، وخاصة كما جاءت فى كتابه - ذى المجلدات الأربعة - « الديناميات الاجتماعية والثقافية » . وهو يتفق مع المؤرخين على أن هناك جوانب فريدة غير متكررة من التغير الاجتماعى . إلا أن العمليات الاجتماعية لا تتألف من مواد متفردة كل التفرد ، فهى تتصف ببعض العناصر المتكررة ، التى يجب على علم الاجتماع أن يعزلها ويدرسها .

ويرى سوروكين أن الاتجاه العام للتغير الاجتماعى يأخذ شكل التقدم المضطرد حتى يصل إلى حد معين . وعندما يتم التوصل إلى هذا الحد يحدث انعكاس للخط المستقيم (أو يحدث جمود ثقافى فى بعض الحالات) . ويسير التطور المعاكس حتى يصل إلى حد آخر معين ، ثم يرتد من جديد فى الاتجاه المضاد . وهكذا يكون نمط التغير عبارة عن تحول بين ما يسميه سوروكين (وكما شرحنا فى الفصل الثامن عشر) الثقافة الفكرية والثقافة الحسية ، ويتميز هذا التحول بانتقال دورى من حال إلى آخر فى

أحد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المختلط ، وفي الاتجاه الآخر خلال النمط الفكرى .
ويبدو أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله ، الذى يمكن فى رأى
سوروكين تتبعه وصولاً إلى اليونان القديمة . ويصف الثقافة الإغريقية بأنها كانت
فكرية ابتداء من القرن الثامن حتى نهاية القرن السادس قبل الميلاد ، ثم تحولت إلى
ثقافة مثالية خلال القرن والنصف التالى على ذلك ، وهى السنوات التى شهدت
العصر الذهبى لاثينا ، ثم كانت حسية فى الفترة من الجزء الأخير من القرن الرابع
قبل الميلاد حتى القرن الرابع الميلادى ، وهى الفترة التى ظهرت فيها الإمبراطورية
الرومانية وازدهرت . ثم شهد القرنان التاليان على ذلك شكلاً مختلطاً من الثقافة ،
تلتها فترة طويلة أصبحت فيها الثقافة فكرية . ثم كانت مثالية ابتداء من أواخر
القرن الثانى عشر حتى أوائل القرن الرابع عشر ، وذلك هو عصر الكنائس القوطية ،
ودانتى ، والقديس توماس الأكوينى . وأخذت الثقافة تصبح حسية أكثر وأكثر منذ
نهاية القرن الرابع عشر ، حتى وصلت إلى ذروتها الحسية فى أيامنا هذه . ويمكننا
أن نرصد اليوم بعض الأعراض التى تشير إلى تغير مرتقب فى الاتجاه الفكرى .

ويمثل هذا الوصف خلاصة جهد دراسى بذله سوروكين بمساعدة عشرين من
مساعديه . وقد زوده سوروكين بجولات سريعة طوف بنا فيها التاريخ المصرى القديم ،
والصينى ، والهندي ، وإن كانت المادة الأخيرة ليست بذات أهمية أساسية بالنسبة
لنظرية سوروكين ، وإنما هو قد اعتمد عليها فى وضع بعض الأحكام الشديدة
الحذر والتحفظ . وأخيراً يفترض سوروكين أنه يمكن تتبع هذا التقابل بين الثقافة الفكرية
والثقافة الحسية حتى الثقافة البدائية .

ويؤكد سوروكين أن القفزة المتحركة لنمط التغير — على نحو ما شرحها —
تمثل خاصية كامنة فى النسق الثقافى ذاته فالثقافة بطبيعتها تتغير ، لأن التغير هو سنة
الحياة . على أن هذا لا يعنى أن التغير الثقافى لا يتأثر بالعوامل الخارجية كالمناخ والتربة ،
ولكنها تلعب دوراً محدوداً فى هذا التغير فالتغير الملائم هو عبارة عن قدر أو تاريخ
حياة أى نسق اجتماعى ثقافى ، أو هو ظهور الخصائص الكامنة المتأصلة فى النسق .
وعلى الرغم من أن الاتجاه الأساسى والمراحل الأساسية لعملية التغير هذه تتحدد سلفاً
بواسطة القوى الداخلية للنسق ، إلا أن هناك مجالا واسعاً للتباين والتنوع .

ويقرر سوروكين — كما رأينا — أن الحركة التاريخية في اتجاه واحد تقترب من الحد الذي تستطيع الوصول إليه ، إذا ما كانت الثقافة ستصبح فكرية خالصة أو أحسية خالصة . إلا أن هذا الموقف المتطرف لا يحدث أبداً : فكل نسق ثقافي علوي ليس مكتمل التكامل . وعندما يقترب النمو الثقافي من الحد النظري ينعكس الاتجاه (على الرغم من أنه يمكن أن يحدث جمود ثقافي أيضاً) . إلا أن الثقافة — كثقافة — لا تموت أبداً ؛ قد ترفض أجزاء منها ، ولكن الثقافات المختلفة تتمتع أجزاء أخرى ، وبالتالي يكتب لها البقاء . وهنا يبدو سوروكين أكثر تفاؤلاً من شبنجلر أو توينبي .

وقد تعرضت نظرية سوروكين في الديناميات الثقافية — التي قدمناها هنا بصورة موجزة — لانتقادات عدة . أول هذه الانتقادات ما يبدو من مبالغة النظرية في تبسيط الحقائق التي تعرضها . من ذلك مثلاً : إذا سلمنا بأن العصر الذهبي لأثينا ومرحلة دانتى كانتا مثاليتين فعلاً ، إلا أنهما يختلفان عن بعضهما اختلافاً حاداً من نواح متعددة . وفي مثل هذه الحالات يجب أن نأخذ في اعتبارنا عناصر أخرى متباينة ، بحيث يمكن تحديد المواقف الثقافية المشخصة باتفاق مراحل معينة في عمليات مختلفة . والملاحظ أن سوروكين لم يغفل هذه النقطة ، وإن لم يعبر عنها صراحة .

ثاني هذه الانتقادات ، أن التمييز بين العناصر الثقافية التي تتغير أو تتحول معاً أو في اعتماد متبادل عن بعضها وتلك التي لا تتغير ، هو المعيار الذي يتخذه سوروكين « للأنساق » الاجتماعية الثقافية . وهو إذ يعزو إلى عناصر مثل هذه الأنساق خاصية التحول في اعتماد متبادل ، إنما يفكر — ولو جزئياً على الأقل — في حلقة مفرغة .

ثالثاً : إن اختيار التصور الثقافي للحقيقة — الذي عرف على أسس حسية ، وفكرية ، ومثالية (كما أوضحنا في الفصل الثامن عشر) — كمحدد أساسي للنمو الاجتماعي الثقافي ليس مقنعاً تماماً . وقد يقال إنه من الممكن إعادة كتابة مؤلف سوروكين ، واختيار عناصر بداية كمحددات أساسية للنمو الثقافي ، ونصل إلى نفس النتائج تقريباً .

وبالإضافة إلى ذلك هناك بعض الدراسات الأخرى ناقشت مشكلات علم الاجتماع التاريخي بصوت أقل ثقة من « الثلاثة الكبار » — شبنجلر ، وتوينبي ، وسوروكين — الذين عرضنا لهم فيما سبق .

تشاين وكروبر :

يؤكد ف . ستيوارت تشاين F. Stuart Chapin في كتابه « التغير الثقافى »^(٤) « Cultural Change (١٩٢٨) أن المسئوليات الأساسية لعالم الاجتماع ، الوعى العميق » بالاتجاه الرئيسى للثقافة « ، الذى يميز التاريخ البشرى منذ العصر الحجرى حتى عصر الآلة الذى نعيش فيه ، إلا أن هذا الاتجاه ليس اتجاهًا واحدًا ، وإنما هو يتكون من عدد من التيارات المستقلة التى تقابل « مجموعات من الثقافات » يمكن أن توجد فيها دورات من النمو والأفول القوميين . أخيراً يجب أن تفهم كل دورة على أنها نتاج مجموعة مركبة من القوى التى تتكون من المراحل المختلفة للثقافة كالاقتصادية ، والسياسية ، والدينية ، والفكرية . وتتميز هذه المكونات الثقافية بدورة النمو والأفول . وعندما ترابط زمناً دورات بعض الأشكال الثقافية المختلفة ، وعندما تنمو معاً وتصل فى الوقت نفسه إلى مرحلة بعيدة التطور ، تكون النتيجة مرحلة نضوج للوطن أو للجماعة . ويخلص تشاين فى عرضه لمفهوم النضج الثقافى هذا ، إلى أنه من المستحيل تحديد السمات الثقافية الخاصة أو عدد الأشكال الاجتماعية التى تكون الكل المركب ، واللازمة لإحداث انتعاش فى الثقافة القومية . إلا أنه يطبق نظريته على عدد قليل من التطورات الملموسة مثل تقدم حضارة الإغريق ، والصراع الطبقي ، والمشكلات الزراعية فى روما ، وبعض التغيرات فى الثقافة المادية فى إنجلترا فى العصور الوسطى ، وكذلك على بعض جوانب الحضارة الغربية المعاصرة . ومع ذلك تظل نظرية تشاين — ما لم تقدم لها تأكيدات أخرى — مجرد تخمين ذكى .

وفى عام ١٨٤٤ نشر ألفريد كروبر Alfred L. Kroeber (١٨٧٦ — ١٩٦٠) — وهو أحد علماء الأنثروبولوجيا البارزين — كتابه « تشكيلات النمو الثقافى » Configurations of Cultural Growth ، وهو دراسة للطريقة التى تتغير بها الثقافات الراقية . ويرتكز هذا الكتاب على دراسة فيها جهد كبير لنمو وأفول المراحل الثقافية داخل بعض الثقافات ، وكذلك داخل بعض القوميات التى شاركت فى تلك الثقافات .

(٤) سبق أن تناولنا الإسهام الذى قدمه تشاين فى الاتجاه الوضعى المحدث فى علم الاجتماع ، فى الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .

على أن النتائج التي توصل إليها كروبر لا تخدم نظرية عامة في التغير الثقافي . وهو يقرر أنه لا يوجد « قانون » يمكن على أساسه التنبؤ بنمو (أو أفول) الثقافة . ويذهب كروبر - على خلاف آراء شبنجلر وتوينبي - إلى أن الثقافة الواحدة يمكن أن تزدهر عدة مرات ، كما أنه لا يرى أى ارتباط صارم بين نمو مختلف جوانب الثقافة ، على الرغم من اعتقاده بإمكان وجود فترات ارتقاء للإبداع الثقافي ، يمكن أن تحقق فيها فروع ثقافية مختلفة نمواً واضحاً في نفس الوقت . ويقول كروبر إنه لا يمكن أن يعزى تحديد النمو أو الأفول الثقافي إلى عامل واحد معين أو مجموعة من العوامل ، اللهم إلا الاتجاه العام للحركات التي تستهلك نفسها .

ألفريد فيبر :

ربما كانت دراسة ألفريد فيبر Alfred Weber شقيق ماكس فيبر أهم دراسة في الاجتماع التاريخي في اللغات غير الإنجليزية . ومؤلفه الأساسي في علم الاجتماع التاريخي هو : « تاريخ الثقافة كعلم اجتماع ثقافي » (١٩٣٥) Cultural History as Cultural Sociology . ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية المتضمنة في هذا الكتاب (وفي بعض كتاباته السابقة المتفرقة) على النحو التالي :

إن الحياة تاريخية أساساً . ويعتمد الطابع الدينامي للتاريخ على الحاجة المتأصلة لوجود شكل روحي يطلق عليه فيبر اسم « الإرادة الثقافية » Cultural Will . وتتخذ هذه الإرادة على أنها حقيقة ينبغي على عالم الاجتماع أن يسلم بها . (وعلم الاجتماع في رأى فيبر علم ثقافي وليس طبيعياً) . ويواجه عالم الاجتماع الثقافي السؤال التالي : أين نحن من تيار التاريخ ؟ وستكون إجابته سوسيولوجية إذا ما استطاع فهم العملية التاريخية في مجموعها .

ومن الممكن في رأى فيبر إنجاز هذه المهمة ، إذا ما قسم الكيان الكلي المركب للتاريخ إلى ثلاث عمليات أساسية هي الاجتماعية ، والحضارية ، والثقافية . وتخضع كل عملية من هذه العمليات الثلاث لقوانين نمو وقوانين حركة متباينة خاصة بها ، ولكنها مرتبطة مع ذلك ارتباطاً وثيقاً .

وتتضح العملية الاجتماعية في ظهور حوادث ملموسة تقع في المجتمعات . وتنبعث

هذه الحوادث عن القوى الدافعة والقوى الإرادية البشرية ، على الرغم من أنها تتحدد وتتأثر - جزئياً - بفعل الظروف الطبيعية . وتتضح العملية الاجتماعية في قيام الأسر ، والقبائل ، والأمم ، وفي تنظيمها الاجتماعي ، وما يدور فيها من صراعات . وعلى الرغم من أن العملية الاجتماعية تتكون من حوادث معينة ومتميزة ، إلا أنه يمكن استخراج أنماط طرازية عامة في الشكل والنمو داخل هذه الحوادث . ويمكن تيسير هذا العمل باستخدام طريقة النموذج المثالي ، وهنا نجد ألفريد فيبر يحترم كل الاحترام نظريات أخيه ماكس .

وتتكون الحضارة من حصيلة الإنسان من الأسلحة التي يستخدمها في صراعه من أجل الوجود العقلي والمادي . فالعملية الحضارية معادلة لإخضاع واستغلال الطبيعة ، كما أنها تتضح بصفة خاصة في نمو التكنولوجيا والعلوم الطبيعية ، التي يغلب عليها النفعية ، والعقلية ، والاعتبارات العملية . ولما كانت منتجات الحضارة قابلة للنقل والتراكم ، نجد أن العملية الحضارية واحدة الخط وتقدمية في آن واحد ، ويرى فيبر علاوة على هذا أن العملية الحضارية غير قابلة للانتكاس ، وأنها ستؤدي في النهاية إلى حضارة موحدة . أما الثقافة فشيء آخر ، إذ تختلف عن الحضارة من نواح كثيرة تمام الاختلاف . فالعملية الثقافية تتميز بالإبداعية ، والمنتجات الثقافية أشياء متميزة فريدة ، ومن ثم ليست قابلة للانتقال بسهولة من فترة تاريخية إلى أخرى . والثقافة في جوهرها تتألف من العالم والشخصية الفردية ، وتتضح في الفن ، والدين ، والفلسفة . وهي مجالات الإبداع الحقيقي . ولا تعرف هذه الميادين أنماطاً محددة سلفاً ، ولا معايير لازمة وصادقة بالنسبة للجميع « كما هو الحال بالنسبة لتكنولوجيا الحضارة » ولا قوانين قابلة للتطبيق دائماً أبداً تحكم عمليات النمو والأفول^(٥) . ومع ذلك فإنه يمكننا أن نلاحظ

(٥) يقترب تميز ألفريد فيبر بين الحضارة والثقافة - والذي عرضه لأول مرة في مقال نشره عام ١٩٢٠ - اقتراباً وثيقاً من تميز ماكشتر وأتباعه . وكما أشرنا من قبل في الفصل الثامن عشر يعرف ماكشتر - شأنه شأن فيبر - الحضارة بأنها النشاطات التي يستعين بها الإنسان على تحقيق أغراضه وخاصة التكنولوجيا . أما مفهومه عن الثقافة فأوسع من مفهوم فيبر ، إذ يشير إلى جميع المنتجات والعمليات البشرية التي يضمن عليها الإنسان قيماً معينة . ثم نجد ماكشتر - مثل فيبر مرة أخرى - يستخدم هذا التمييز بين المفهومين في التحليل . فيما يتعلق بأوجه الشبه بينه وبين دراسات فيبر انظر :

R.M. MacIver and C.H. Page, Society: An Introductory Analysis (New York, Rinehart; 1949).
Chaps. XXI and XXII.

تعاقب فترات الإنتاجية وفترات القصور الذاتى فى مجالات الثقافة ، وكذلك وجود « عصور » ثقافية متميزة وصراعات ثقافية أيضاً .

وهناك تشابك وترابط بين العمليات الاجتماعية والحضارية من ناحية ، والحركات الثقافية من ناحية أخرى ، كما أن هذه الأخيرة تخضع لتأثيرها . والواقع أن إبداعية الحركات الثقافية وتلقائيتها تتميز بإدراك الإنسان لمكانه فى السياق الاجتماعى والحضارى للأشياء ، وبجهد الفردية لتفسير العملية الاجتماعية وتغييرها والتحكم فيها . ولقد تحدت الأنماط الثقافية للتنظيمات التاريخية والاجتماعية فى مرحلة مبكرة جداً من تاريخها حيث خلقت بذلك وحدة فى الأسلوب الثقافى تصبغ كلا من الدين ، والفلسفة ، والفن وتساهم بدورها فى تشكيل الناس والمجتمعات على السواء .

وقد قام فيبر فى مؤلف لاحق هو « أسس علم الاجتماع التاريخى والثقافى » (١٩٥١) Principles of Historical and Cultural Sociology بزيادة هذه الآراء دقة وإحكاماً ، كما قال بفكرة أن الثقافة تنمو وتزدهر على طريقة الموجات المتكررة ، ويشبه هذا المفهوم إلى حد ما نظرية سوروكين فى الديناميات الثقافية ، على الرغم من أن مفهوم الثقافة عند فيبر ينطوى على طائفة من الظواهر أقل بكثير منها عند سوروكين . ويستطرد فيبر قائلاً إن العملية الثقافية لا تتأثر بالعمليتين الأساسيتين الآخرين — وهما الاجتماعية والحضارية — إلا بشكل غير مباشر فقط . ومن شأن منتجات العمليتين الاجتماعيتين والثقافية أن تمد الإنسان — كخلاق للثقافة — باستمرار بمواد جديدة يستطيع ويجب عليه أن يسيطر عليها روحياً .

التحدى الذى يواجهه علم الاجتماع التاريخى :

يبدو أن آراء علماء الاجتماع التاريخى المعاصرين تتباين فيما بينها إلى مدى بعيد ، ولو أنه يمكن التوفيق بين مفاهيمهم الأساسية إلى حد كبير .

لعلنا نستطيع أن نأخذ القضية الأساسية من نظرية ألفريد فيبر ، وهى القضية التى تقول إن نمو « الثقافة » (كما تفهم عادة) يخضع فى مجموعه لأكثر من نوع واحد من المبادئ . ويرى فيبر أن المبدأ الرئيسى — بالنسبة لسيطرة الإنسان على الطبيعة —

في التكنولوجيا خاصة والعلوم التي تركز عليها التكنولوجيا هو التراكم Accumulation إلا أن العملية « الحضارية » (إذا استخدمنا مصطلح فيبر وماكيثر) التراكمية قد تتعرض في بعض الأحيان للعقبات والكوارث الإنسانية التي تعوق مسيرتها ، ويتعدل خط سيرها من خلال الاتصال الثقافي والانتشار . ويمثل مبدأ النمو التراكمي هذا صورة جزئية ومدعمة من المذهب التطوري ، كما سنرى ذلك بعد قليل .

كما يجمع الاجتماعيون التاريخيون على أن الجوانب الأكثر إبداعية من النشاط الإنساني — كالدين ، والفلسفة ، والإنسانيات ، والفنون الجميلة (وهو ما يكون مفهوم « الثقافة » عند فيبر) ، وكذلك التنظيم السياسي والاقتصادي — لا تكشف عن اتجاه تطوري مستقيم — (واحد الخط) نحو التقدم كما لا ينطبق على هذه المجالات نمط النمو — الفشل — الأفول الذي قال به شبنجلر ، ثم توينبي من بعده . إلا أن هناك تبايناً يمكن أن نلاحظه بين قوت الازدهار وفترات الفشل الثقافي ، بين فترات الكفاية الاقتصادية والعجز الاقتصادي . ولعل النمط العام للتغير في تلك الحالات هو ذلك الذي حدده كل من تشابين وكروبر : منحنيات شبه مستقلة من النشاط في عدة مجالات اجتماعية وثقافية قد تتزامن أو لا تتزامن ، ولكنها توحى — خلال فترات النمو الزاهي — بازدهار الثقافة بوجه عام — ولو أنه يتعين علينا تحديد الظروف التي تبدأ في ظلها اتجاهات النمو ومختلف أطوار الثقافة التي تتزامن عندها أيضاً . ويتضح في مؤلفات توينبي قدر كبير من الاهتمام بمثل هذه المشكلات .

ثم نلاحظ من ناحية أخرى أن سوروكين قد افتتح ميداناً جديداً ، إذا لفت الانتباه إلى وجهة نظر كيفية في علم الاجتماع التاريخي ووضع نظرية في التحولات الموجبة بين أسلوبيين ثقافيين رئيسيين . ومع ذلك فإن نظريته بحاجة إلى تعديل ، كما أنها تخضع — شأن كل النظريات العلمية — للتصحيح . ولكن لا شك أن أهداف الديناميات الثقافية عنده والإطار المرجعي لدراساته يمثل نقلة هامة بالنسبة لمنطلق دالنفسكي ، أو شبنجلر ، أو توينبي .

ولو صحت تصورات هؤلاء الدارسين . فقد تتكون نظرية في النمو الاجتماعي والثقافي تتيح لنا تحليل كل تشكيل مشخص من التشكيلات الاجتماعية الثقافية ،

وذلك عن طريق تحديد موضعها في مخطط ذى أبعاد ثلاثة يتضمن : أولا مرحلة التطور التكنولوجي ، وثانياً مرحلة الحركة الدورية في النشاطات الإبداعية والتنظيم السياسي والاقتصادي ، وثالثاً : التحول الموجي في الأساليب الثقافية العامة . وقد يُكتشف أن النوع الثاني من هذه العمليات عبارة عن شبكة من العمليات المترابطة . ومن الأمور الشديدة الاحتمال أن يتضح وجود اعتماد متبادل بين العمليات المختلفة . وقد أوضح سوروكين فعلاً أنه من الأرجح أن تحدد مختلف مراحل التحول في الأسلوب الثقافي شدة النشاط الإبداعي في بعض مجالات الجهد البشري .

ومما يؤسف له أننا لانجد اليوم سوى عدد ضئيل من الباحثين الذين يعملون وفقاً للخطوط التي أوصت بها دراسات علماء الاجتماع التاريخي . وهو حقيقة تدعونا إلى الأسف بوجه خاص بالنظر إلى دينامية عالمنا الذي نعيش فيه والواقع أن علم الاجتماع — وكذلك المجتمع — في حاجة إلى نظرية عامة — محققة أميريقيًا — في التغير الاجتماعي والثقافي ، نظرية ترتبط بنظرية عامة في البناء والتنظيم الاجتماعي والثقافي وتكملها . وربما كانت هذه الحاجة هي التي حفزت إلى بعض التطورات الأخيرة في مجال النزعة التطورية الحديثة .

التطورية الحديثة :

الواقع أن النزعة التطورية الاجتماعية في صورتها الكلاسيكية قد ماتت ، وربما لا يوجد اليوم من بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية من يؤمن بنظرية تطور المجتمع البشري في خط واحد نحو التقدم ووفق مراحل محددة سلفاً . وبينما كانت «الموضة» في بعض الأحيان رفض الفكرة التطورية في مجموعها ، فقد كان هناك دائماً أبدأ بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية ينادون بتطورية معتدلة . وقد نما تأثيرهم في الوقت الراهن بحيث يبدو من الواجب أن نكتب في شيء من التفصيل عن هذا الاتجاه من اتجاهات التطورية الحديثة .

ونذكر من بين علماء الاجتماع تشارلز إلوود Charles A. Ellwood (١٨٧٣ — ١٩٤٦) — والذي تقترب آراؤه السوسيولوجية العامة اقتراباً كبيراً من آراء كولي^(٦) . وقد

(٦) وخاصة في كتابه : علم الاجتماع في جوانبه السيكولوجية (١٩١٢) .

واصل إلوود في الربع الثاني من القرن العشرين الحفاظ على تقاليد النزعة التطورية السيكولوجية (ارجع إلى الفصل السادس من هذا الكتاب) ، ولكن مع تعديلها في ضوء الاعتراضات التي وجهت. إلى هذه النزعة وتضمنين مفهوم الثقافة . ويرى إلوود في كتابه « التطور الثقافي » (١٩٢٧) Cultural Evolution أن نظرية الثقافة يجب أن تكون تفسيراً سيكو - سوسيولوجيا للثقافة على أساس عناصر بشرية متميزة . ويقرر أن التطور الثقافي يتقدم عن طريق الاختراع - سواء أكان مادياً أم اجتماعياً - الذي يستحيل بدون إقامة نماذج أو مفاهيم عقلية . ويترتب على هذا - في رأى إلوود - أن المراحل التي تمر بها الثقافة تكون معادلة بالضرورة لمراحل تطور التعلم . وهو بذلك يقر - على خلاف تعاليم التطوريين الأوائل - بعدم وجود خط طرازي واحد للتطور الثقافي ، وإن كان يفترض وجود مراحل حتمية لتطور التعلم . وهكذا نرى أن الرجل البدائي لم يكن أمياً فحسب ، ولكنه لم يكن قد اكتشف بعد فن الزراعة . ثم ظل في المرحلة التالية أمياً ، ولكنه كان قد توصل إلى اكتشاف ذلك الفن . ثم أصبح في أحدث المراحل قادراً على القراءة والكتابة . ويعتقد إلوود في نفس الرقت أن التطور الثقافي نتاج للتطور الاجتماعي ، وأنه في حد ذاته بمثابة مرحلة متميزة من مراحل التطور العام . ويرى أن نشأة الثقافة عبارة عن « طفرة » في سياق التطور الاجتماعي ، وهي عملية موجودة بين الحيوانات البشرية . وتتفق هذه الآراء إلى حد ما مع نظرية سبنسر عن التطور الشامل^(٧) .

ولكننا نجد العنصر التطوري أكثر تحديداً من ذلك بكثير في نظرية روبرت ماكيفر السوسيولوجية التي ظهرت بعد ذلك بسنوات قليلة . وقد عرضنا لأفكاره عن البناء الاجتماعي والعلية الاجتماعية في الفصل الثامن عشر . ويكرر ماكيفر في كتابه « المجتمع »^(٨) (١٩٣١) نظرية سبنسر عن التنوع ، وإن كان قد خلاصها بعض الشيء من إشارات سبنسر إلى القوانين الشاملة ، وإلى المماثلة مع التطور العضوي ، وإلى التقدم الحتمي . فيرى ماكيفر أن التطور هو تفتح ونمو طبيعة شيء ما ، وهي

(٧) نشر إلوود في السنوات اللاحقة عدداً من المقالات التي عدل فيها موقفه ، فجعل الرموز السنة المميزة للثقافة . انظر على سبيل المثال مقاله :

“Culture and Human Society”, Social Forces, 23 (1944), 6 ff.

Robert M. MacIver, In collaboration with Charles Page, op. cit.

العملية التي يصبح هذا الشيء بمقتضاها أكثر تكيفاً من البيئة ، ولكنها ليست تقدماً بالضرورة ، وهي تمثل موقفاً واقعياً من بعض المثل العليا الإنسانية . وينتمى كل منهما إلى أنواع مختلفة من التفكير : التطور إلى العلوم والتكنولوجيا ، حيث يكون النمو التراكمي واضحاً وقابلاً للقياس ، وينتمى التقدم في هذه الحالة إلى الإنسانيات أو مجال المثل العليا الإنسانية . وهكذا يمكن للمرء أن يتتبع تنوع الهياكل الدينية من خلال النظم الدينية والنمو التطوري للمنظمات السابقة (كما فعل ماكيفر في عرض موسع)^(٩) . ولكن الحديث عن « تطور » المثل العليا « الدينية » حديث مضلل ، ولا يمثل موضوعاً علمياً . وهكذا يرى ماكيفر أن « التنوع » هو العملية الاستراتيجية في التطور الاجتماعي - وهي عملية يمكن ملاحظتها في مختلف مجالات النشاط البشري - ومن الناحية التاريخية يعتبر « الاستمرار » هو السمة الجوهرية للتطور الاجتماعي .

ويوجه ماكيفر - شأنه شأن معظم علماء الاجتماع المحدثين - نقداً عنيفاً إلى النماذج التطورية الشاملة عند سبنسر ووارد وجيدنجز ، وإلى البحث عن أصول النظم التي كانت تحفز إليه تلك الأفكار القديمة ، ولكنه يعتبر في نفس الوقت مدافعاً عما يسميه « واقعية التطور الاجتماعي » ، بالمعنى المعدل المشار إليه فيما سبق . ويجد اليوم بعض التطوريين المعتدلين - مثل ويلبرت مور Wilbert E. Moore (انظر فيما بعد) - في تحليلات ماكيفر هذه موجهاً هاماً لبحوثهم ودراساتهم .

أما عن الأنثروبولوجيين الثقافيين فقد أيد مالينوفسكى - Malinowski على الرغم من كونه أحد الممثلين الرئيسيين للمدرسة الوظيفية (انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب) - التطورية المعتدلة تأييداً قوياً . ويؤكد مالينوفسكى أن الفروض الرئيسية للتطورية ليست صادقة فقط بالنسبة لعالم الأنثولوجيا ، ولكنها ذات أهمية لا غناء له عنها . كما أن مفهوم المراحل ما زال مفيداً . « فهناك بعض الأشكال تسبق غيرها بالتأكيد ، وهناك بعض الأشياء التي يمكن النظر إليها من وجهة النظر التطورية مثل : البيئة التكنولوجية كما تتضح في تعبيرات العصر الحجري ، أو العصر البرونزي ، أو العصر الحديدي ، أو مستويات التنظيم المعشري أو القبلي ، أو مستويات

الجماعات الصغيرة العدد المنتشرة على نطاق واسع في مقابل البيئات الحضرية أو شبه الحضرية . . . »^(١٠) ، على أن مالينوفسكى لم يضع نظرية خاصة به في التطور .

ولكن هذا هو ما فعله مؤلفان آخران هما : ليزلى هويت Leslie A. White (١٩٠٠) وجوردون تشايلد Gordon Childe (١٨٩٢ - ١٩٥٧) . ويحاول هويت في مؤلف مثير للتحدي بعنوان : « علم الثقافة » (١٩٤٩) The Science of Culture مواصلة النزعة التطورية كما نعرفها عند سبنسر ، وتايلور ، ومورجان من حيث توقفت في أوائل القرن العشرين . فيرى أن الأنثروبولوجيين الثقافيين وكثيرين من علماء الاجتماع قد هجروا فلسفة النزعة التطورية بسبب أخطاء بعض التطوريين^(١١) ؛ ولذلك يجب البدء من جديد في هذا الصدد بتركيز التطورية على الثقافة التي يجب أن نضع لها تعريفاً دقيقاً . وينبغي تعريف الثقافة بأنها سلوك رمزي ، والرمز هو « الشيء الذي تضافى عليه قيمة أو معنى معيناً من قبل أولئك الذين يستخدمونه »^(١٢) . ومن الجدير بالاعتبار هنا أن تعريف الرمز على هذا النحو يكاد يتطابق مع مفهوم « القيمة » كما نعرفه عند ماكس فيبر ، وتوماس ، وسوروكين — على سبيل المثال — ومع مفهوم « الثقافة » عند ماكيفر ، وألفريد فيبر ، وبارسونز إلى حد ما . وهنا يبدو لنا مرة أخرى مثالا من أمثلة الالتقاء في النظرية الاجتماعية الحديثة .

وتمثل الثقافة — في رأى هويت — فئة من الأحداث فوق عضوية Suprabiological وفوق سوسيولوجية ، Sociological وهي عملية من نوع خاص تميز الإنسان عن الحيوانات الأخرى . ويمكن — كما أنه يجب — وصف الثقافة في ضوء أسس ومبادئ من نفس طبيعتها . أما التفسيرات السيكولوجية فقاصرة ، لأنها لا تكاد تفسر شيئاً في واقع الأمر . وعلى طول عرضه لهذه القضية يشير هويت لإشارات وفيرة إلى دوركايم .

وعلينا إذا ما أردنا تتبع التطور الثقافي من بداياته الأولى حتى الوقت الراهن ، أن

(١٠) B. Malinowski; A Scientific Theory of Culture (Chapel Hill : The University of North Carolina Press, 1944), P. 16.

(١١) A.L. White, The Science of Culture (New York, Farrar. Straus Yotung, 1949)

Ibid., P. 5.

(١٢)

نتبين ثلاثة أقسام فرعية للثقافة هي : التكنولوجيا ، والسوسيولوجي ، والأيدولوجي . ويتكون الفرع التكنولوجي من الوسائل المادية وكذلك طرز استخدامها . أما النسق السوسيولوجي فيتكون من العلاقات القائمة بين الأشخاص كما تتضح في أنماط السلوك . ويتكون النسق الأيدولوجي من الأفكار ، والمعتقدات ، والمعرفة ، ويتم التعبير عنها جميعاً في صورة رمزية . ويتم دور التطوري الأساسي إلى النسق التكنولوجي . أما الأنساق السوسيولوجية فهي ثانوية وتعتمد على التكنولوجيا . هذا وتعبر الأنساق الأيدولوجية عن القوى التكنولوجية وتعكس الأنساق السوسيولوجية . وهكذا نجد أن مفتاح فهم النمو الثقافي من طبيعة تكنولوجية . ومن الواضح أن التطورية المحدثة عند هوايت تتصف بنوع من الحتمية الاقتصادية والتكنولوجية .

ويستطرد هوايت قائلاً إنه يمكن قياس درجة النمو الثقافي بكمية الطاقة التي استغلتها أقدم الأنساق الثقافية هي طاقة الجسم البشري نفسه . ولم يتيسر تحقيق قدر كبير من التقدم : إلا بعد أن استطاع الإنسان استئناس النباتات والحيوانات . وترتب على ذلك أن ظهرت - بعد بضعة آلاف قليلة من السنين - الحضارات القديمة العظيمة سواء في العالمين القديم أو الجديد . ولكن حدث بعد فترة من النمو السريع أن استوى منحني التقدم الصاعد واتخذ شكل الهضبة ، حتى حدثت ثورة تكنولوجية جديدة كانت إيداناً ببدء عصر الوقود في أوائل القرن التاسع عشر . ثم كان مرة أخرى وبعد فترة من النمو السريع ، أن بدأ منحني النمو الثقافي في الهبوط . وأخيراً أمكن استغلال الطاقة الذرية ، وهي التي يمكن أن تكون - وقد لا تكون - إيداناً بعصر تكنولوجي جديد .

ويقرر هوايت أن كل مرحلة تكنولوجية تقابل بعض ملامح معينة للنسق الاجتماعي . فإذا كان الناس صيادون رعاة ، فلا بد أن يكون لديهم نمط معين من النسق الاجتماعي . وإذا كانوا يحبون حياة مستقرة فسيكون لديهم نمط آخر . ومن المؤكد أن النظم الاجتماعية ترتبط بالتكنولوجيا ارتباطاً غير مباشر . وتتباين نظم الشعوب التي وصلت إلى مستوى عال من التقدم التكنولوجي تبايناً شديداً . إلا أن جميع الأنساق الاجتماعية التي تعتمد على الطاقة البشرية تنتمي جميعها إلى نمط واحد مشترك ، أما كل المجتمعات الرعوية والزراعية في مراحل النمو التكنولوجي الأولى فتتنتمي إلى نمط آخر . ويقدم هوايت عرضة

خاطفاً للخطوط العريضة لتطور النظم الاجتماعية فيما بعد ، مؤكداً اعتمادها على الإنجازات التكنولوجية .

غير أن هذا العرض لا يستطيع أن يهدم الاعتراضات العديدة والخطيرة التي وجهت إلى التطورية الأولى ، وخاصة النقد الذي وجه إلى الاعتقاد بوجود مراحل ضرورية مترابطة في نمو المجتمعات والثقافات . وعلاوة على هذا فإن هويت لا يحاول أدنى محاولة الربط بين التقدم الأيديولوجي والتقدم التكنولوجي . ويصر هويت على أن الأيديولوجيا جزء هام من أجزاء الثقافة . ولكن إذا كان هذا الجزء الجوهرى من أجزاء الثقافة لا يخضع لأي قانون تطوري ، فإن دعواه تقديم رأى موحد في التطور الثقافى تظل بلا مسوغ .

أما تشايلد — فى كتابه « التطور الاجتماعى » (١٩٥١) Sociel Evolution — فيختلف مع هويت فى فكرة إحياء نظريات سبنسر وتايلور فى شكل جديد ، وإن كان يجد أن بعض قضايا مورجان (ارجع إلى الفصل الرابع من هذا الكتاب) لها قيمتها . ويعتقد تشايلد أن النوع الوحيد الذى يمكن الوثوق به من شواهد التطور الاجتماعى والثقافى — وأغنى الشواهد الأثرية — تؤكد فكرة أن التقدم التكنولوجى — على الأقل — قد مر خلال مراحل واحدة فى أماكن متعددة . فراحل التوحش ، والبربرية ، والحضارة — التي نعرفها عند مورجان — تمثل فى الواقع مراحل التقدم الإنسانى المتعاقبة والمترابطة منطقياً . ويقول تشايلد إن الحضارات القديمة كانت فعلاً شديدة الاختلاف من حالة لأخرى . ولكننا نجد فيها جميعاً (فى كل مكان ظهرت فيه هذه الحضارات) شواهد أكيدة على وجود مدن كبرى ، وتنوع بين المنتجين ، وتركيز فعال للقوة السياسية والاقتصادية ، واستخدام الرموز التقليدية فى التسجيلات ومقاييس الزمان والمكان ، وزراعة الحبوب وتربية بعض أنواع الحيوانات . إلا أن المؤلف يخلص إلى أن المراحل المتداخلة لا تدل حتى على وجود تناظر مجرد . غير أن هذه الحقيقة لا تبطل استخدام مفهوم التطور لوصف النمو الاجتماعى كعملية منتظمة وعقلانية . إلا أن هناك فرقاً هائلاً بين التطور الاجتماعى والتطور العضوى . فالتطور العضوى يقوم على التباين والتنوع ، أما التطور الاجتماعى — وإن كان يتصف بهذه المظاهر أيضاً — إلا أنه يتميز كذلك بالتقارب عن طريق الاتصال الثقافى ، وهى حقيقة لا نظير لها فى ميدان التطور العضوى .

ويؤكد تشايلد — برغم هذا الاختلاف — أن الصيغة الداروينية عن التنوع — الوراثة ، والتكيف ، والانتخاب — يمكن أن تنقل من التطور العضوى إلى التطور الاجتماعى ، بل إنها تصبح ذات مدلول أكبر فى تطبيقها على التطور الاجتماعى عنه فى التطور العضوى . فالتنوع يقابل الاختراع ، والوراثة الاجتماعية أو نقل الثقافة من جيل لآخر قوة معروفة لنا ويتم التكيف فى التاريخ البشرى بسرعة أكبر منه فى التاريخ الطبيعى . ويبدو الانتخاب فى الحقيقة التى مؤداها أن جانباً فقط من الاختراعات هو الذى يكتب له البقاء لكونه مفيداً فى المدى الطويل . ويقرب هذا البقاء الانتخابى بانتخاب الطفرات فى عالم الطبيعة . غير أن العملية الانتخابية فى المجتمع تختلف على ذلك اختلافاً كبيراً ، لأنها تستمر دون القضاء على نمط معين من أنماط الوجود أو استبداله بآخر .

وتقرب صياغات تشايلد اقتراباً وثيقاً من أسلوب كيللر A.G. Keller . فى كتابه « التطور الاجتماعى » (١٩١٥) Societal Evolution (ارجع إلى الفصل الحادى عشر من كتابنا هذا) . وربما تنطبق الانتقادات التى سبق توجيهها إلى تفسير كيللر على نظرية تشايلد الأحداث منها .

على أن النظريات التطورية لكل من هويت وتشايلد لا تمثل رأى الشائع اليوم بين علماء الأنثروبولوجيا . ولهذا مثلاً فإن مارجريت ميد M. Mead تتحدث كما لو كانت تتحدث بلسان عدد كبير من الأنثروبولوجيين : إذ توجه انتقادات عنيفة إلى آراء هذين الباحثين . وتسلم ميد — فى كتابها « صور الاستمرار فى التطور » (١٩٦٤) Continuities in Evolution — بحقيقة وجود التطور فى المجتمعات البشرية ، ولكنها تقر بأن هذا النمط من التطور الاجتماعى يتصف بأنه موجه ، ومتعدد المراكز ، أى يخضع لتوجيه مراكز تأثير متعددة . وإذ تشجب ميد معنى الحتمية الذى يسيطر على دراسات هويت ، تقدم — شأنها شأن عدد متزايد من الأنثروبولوجيين الثقافيين المعاصرين — وجهة نظر تقرب إلى حد ما من نظرة بعض علماء الاجتماع الذين نطلق عليهم هنا اسم التطوريين المعتدلين .

التطوريون المعتدلون :

أشرنا إلى أن علم الاجتماع التاريخي يتضمن جهوداً ضخمة للوصول إلى نماذج الحركات التاريخية لمجتمعات أو ثقافات كاملة (كما في مؤلفات توينبي وسوروكين) ، وتفسيرات للاتجاهات الثقافية على نطاق واسع (كما هو الحال عند تشابين وكروبر) ، ومحاولات لتقديم المقولات النظرية الأساسية لعلم الاجتماع التاريخي (كما يتضح عند ألفريد فيبر) ، ووضع صيغ تطورية محدثة ذات طبيعة سوسيولوجية وأنثروبولوجية (كما لاحظنا عند ماكيفر وهوايت على سبيل المثال) . ويتمثل علم الاجتماع التاريخي — في النهاية — في نزعة تطورية معتدلة حديثة جداً اتخذت اليوم (عام ١٩٦٧) صورتها الرئيسية في محاولات عدد قليل من كبار علماء الاجتماع تحديد « عموميات » Universals التغير الثقافي الاجتماعي . ولا تأخذ هذه الجهود النظرية شكل الصياغات النهائية القاطعة إطلاقاً ، وإنما تظهر في الجانب الأعظم منها في مقالات متفرقة ، أبرزها بعض مقالات كتبها تالكوت بارسونز وويلبرت مور .

وقد صرح بارسونز منذ بضع سنوات مضت — وخاصة في كتابه « النسق الاجتماعي » (١٩٥١) — بأن وضع نظرية مكتملة ومتسقة في الأنساق الاجتماعية (وهو الهدف الذي أوقف عليه الجانب الأكبر من مؤلفاته) يجب أن يسبق زمانياً ومنطقياً وضع نظرية عامة مقبولة في التغير الاجتماعي . على أن بارسونز قد خصص بعض مؤلفاته الأخيرة مباشرة لتناول الديناميات الاجتماعية ، وخاصة مقاله : « العموميات التطورية في المجتمع »^(١٣) Evolutionary Universals in Society :

ويبدو أن هذه « العموميات » تتكون من التطورات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي ، وتكون من الكفاية بحيث تحفز إلى مزيد من النمو التطوري (هل يمكننا أن نعتبر هذا تعريفاً إجرائياً ؟) ويقرر بارسونز أن « السمة العامة التطورية عبارة عن مركب من

T. Parsons, "Evolutionary Universals in Society" American Sociological Review, (١٣),

92, 3 (June, 1964).

وربما ستكون القضية التطورية أكثر اتضاحاً وبروزاً في مؤلف بارسونز القادم بعنوان : « المجتمعات من منظور مقارن وتطوري » : Societies; Comparative and Evolutionary Perspectives

الأبنية والعمليات المرتبطة بها ، التي يؤدي تطورها إلى زيادة قدرة الأنساق القائمة في نوع معين من المجتمعات على التكيف في المدى الطويل ، بحيث تستطيع الأنساق التي صدر عنها هذا المركب أن تصل إلى مستويات أعلى من القدرة التكيفية العامة » (١٤) .

(نلاحظ أن هذه الصياغة مشتقة من أسس الانتخاب الطبيعي ، ولكن بارسونز يؤكد في كتاب « التطور الاجتماعي » أن الأنساق التي في مركز سبي ليس مقضيّاً عليها بالضرورة بالفناء) . وتتضمن العموميات التطورية : الدين وهو ذو أهمية أساسية في النمو البشري ، التكيف ، واللغة ، ومن الواضح أنها مقدم جوهرى من مقدمات الحياة الاجتماعية ، والتنظيم الاجتماعي في صورة أنساق قرابية ، والتكنولوجيا . وتكمل هذه العموميات الأربع في الحقبة الحديثة من حقبات التطور الاجتماعي : البيروقراطية وهي مرتبطة تاريخياً بالتدرج الاجتماعي المتزايد ، واقتصاديات النقود وظهور السوق الحديث ، ونمو نظام قانونى عام وهو شرط من شروط الديمقراطية الحديثة ، وربما كان ذا أهمية تطورية أكبر في المدى الطويل من الثورة الصناعية .

ويلاحظ بارسونز أن هذا الوصف للعموميات التطورية هو مجرد وصف أولى ، وخاصة بالنسبة للمراحل الأخيرة من التاريخ البشرى . إلا أن مقاله — وخاصة مفهومه عن القدرة التكيفية العامة للأنساق الاجتماعية — يمثل نموذجاً هاماً لأفكار التطورية المعتدلة في الوقت الراهن .

أما بالنسبة لويلبرت مور فقد استحوذت دراسة التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي على اهتمامه الأساسى لفترة طويلة . فعلاوة على عدد من المقالات التي نشرها في هذا الموضوع ، نشر مؤخراً كتابه « التغير الاجتماعي » (١٩٦٣) Social Change ، وهو عبارة عن مناقشة مختصرة ، ولكنها رصينة ومفيدة لطبيعة واتجاه التغير ، وجذور كل من التغيرات المحدودة النطاق وتلك التي تشمل المجتمع برمته ، وديناميات التحول نحو التحديث Modernization (وهي من الموضوعات التي يعتبر مور من أعظم المتخصصين فيها) ، والتطور الاجتماعي في المدى الطويل . ويمثل هذا الكتاب — بالإضافة

إلى مقال مور عن « التنبؤ بالثغرات في التغير الاجتماعي »^(١٥) Predicting Discontinuities in Social Change تحليلًا مفيداً للغاية (وإن لم يكن نهائياً على الإطلاق) ومؤثراً على المهتمين بالمشكلات الأساسية في دراسة الديناميات الاجتماعية .

من هذا مثلاً يسجل مور في حديثه عن التنبؤ التاريخي الفروض التي يركز عليها اتجاهه : إن هناك قدرًا من النظام في ذلك الجزء من الوجود موضوع الدراسة ، وأن البشرية والتنظيمات الاجتماعية سوف تجتاز المعركة الفاصلة (بين قوى الخير وقوى الشر) الوشيكة الوقوع . فإذا سلمنا بهذه الظروف كان علينا كخطوة أولية أن نحدد « المكونات الأساسية » للتنبؤ التاريخي ، التي يرى مور أنها : المثابرة ، واستمرار الاتجاهات المنظمة ، والتجربة المستفادة ، والتخطيط للمستقبل . وتتيح لنا دراسة هذه المكونات — والارتباط والتفاعل القائم بينها — درجة معينة من التنبؤ القصير المدى . ولكنها مع ذلك لا تمثل أساساً كافياً للتنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ على معدلات التغير ، أو اتجاهات التغير البعيدة المدى ، أو التغيرات الواسعة النطاق كالثورات الاجتماعية . ويرى مور أن التعجيل بالتغيرات الرئيسية التي من هذا النوع يتوقف على التقدير الدقيق « لمضاعفة مؤثرات التجديدات » التي تحدث على التعجيل بالاتجاهات ، وربما إدخال تعديلات بنائية أساسية . ويؤكد مور القضية الثابتة التي مؤداها ، أن التوترات الاجتماعية — وإن كانت شرطاً جوهرياً لقيام الثورات — إلا أنها لا تكفي وحدها لإحداثها . فالثورات الحديثة تتطلب درجة أساسية من التحضر ، والحكم المركزي ، وأساليب الاتصال الفعالة ، وتتميز بوجود استقطابات في المجتمع ناشئة عن الحرمان الاقتصادي والتقلص النسبي أو المطلق للحقوق السياسية الذي يدفع إليه فشل الصفوة في تصحيح مثل هذه الأوضاع .

وندلنا هذا النموذج من دراسات مور على مدى اهتمامه بالتحول نحو التحديث ، وهو ظاهرة منتشرة تجتذب انتباه كثير من المتخصصين الاجتماعيين — علماء الاقتصاد ، وعلماء السياسة ، والأنثروبولوجيين ، وعلماء الاجتماع — لوضع نظريات عامة في التغير الاجتماعي . وهكذا ساعد مور نفسه — بعد سنوات من العمل في هذا الميدان —

على إحياء الاهتمام الكبير بالتطورية المحدثّة ، أو ما يسميه هو : المصير الذي يواجه البشرية بصفة عامة «^(١٦) . إلا أن مور نفسه — ولا غيره من كبار علماء الاجتماع المعاصرين — قد أخرج لنا نظرية شاملة في التغير الاجتماعي على طريقة توينبي أو سوروكين . فدراساته — شأنها شأن دراسات غيره من علماء جيله — مرتبطة أوثق الارتباط بالتحليل الأميريقي المنظم ، والدراسة المقارنة للمجتمعات المعاصرة ، وكذلك ما يسمى — من وجهة النظر التطورية — بالتغيرات القصيرة المدى في التاريخ البشري .

Wilbert Moore, Social Change (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1963), P. 115.

(١٦)

انظر الفصل السادس من ذلك الكتاب حيث نجد مناقشة سريعة للتطور الاجتماعي .

الفصل الحادى والعشرون

علم الاجتماع الفلسفى

ظل علم الاجتماع منذ مولده - وحتى وقتنا هذا - يناقش فى كثير من الأحيان على أسس فلسفية . والحقيقة أن بعض علماء الاجتماع - من بينهم بعض من سنعرض لآرائهم فى هذا الفصل - يعتبرون فلاسفة اجتماعيين فى نفس الوقت . وقد حظيت هذه الصلة - وهذا التمييز بين الأمبيريقين وغير الأمبيريقين - باعتراف رسمى منذ زمن بعيد فى فرنسا ، حيث يدرس علم الاجتماع فى السوربون داخل قسم الفلسفة ، على يد واحد من أهم المتحدثين باسمه - حتى وقت قريب - هو الأستاذ جورج جورفيتش .

جورفيتش - « علم الاجتماع التعمقى » :

ولد جورج جورفيتش (١٨٩٦ - ١٩٦٥) فى روسيا ، وقضى شطراً من حياته فى ألمانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والولايات المتحدة . ثم استقر أخيراً فى فرنسا بعيد الحرب العالمية الثانية . وفيما يلي جانب من مؤلفاته العديدة التى غطى بها أكثر ميادين الدراسة فى علم الاجتماع :

- « مقالات فى علم الاجتماع » (١٩٣٦) ، Essays in Sociology وقد روجع وأعيد نشره تحت عنوان « دور علم الاجتماع » (١٩٥٠) The Vocation of Sociology - « الحتمية الاجتماعية والحرية البشرية » (١٩٥٥) .

Social Determinism and Human Freedom.

- « الجدل وعلم الاجتماع » (١٩٦٢) Dialectique et Sociologie

- « طيف الزمان الاجتماعى » (١٩٦٥) The Spectrum of Social Time

وقد نشر علاوة على ذلك دراسات مونوجرافية عن سان سيمون وأجيست كونت وبرودون . وكان يعد فى سنوات حياته الأخيرة تاريخاً شاملاً لعلم الاجتماع . كما أعاد

نشر كتابه « دور علم الاجتماع » في طبعة معدلة من مجلدين عام ١٩٣٦ . وقد ظهرت
ترجمات لمؤلفاته باللغات الألمانية ، والإسبانية ، والهولندية ، والإيطالية ، والصربية
الكرواتية * . ويدل هذا كله على قوة تأثير جورفيتش في كثير من البلاد باستثناء بارز
هو إنجلترا والولايات المتحدة^(١) . وتركز المناقشة التالية في المقام الأول على أفكاره
التي عرضها في كتبه : « مقالات » و « دور علم الاجتماع » ، و « الحتمية الاجتماعية »
ومقاله المطول عن « البناء الاجتماعي »^(٢) * .

ويقدم جورفيتش في كتابه « مقالات » ، « علم اجتماع تعمق Sociology in Depth
تكون نقطة انطلاقه من الظواهر المعطاة مباشرة والتي تتقدم إلى مستويات أعمق فأعمق .
وتتضمن هذه المستويات :

- ١ - الأسس الجغرافية والديموجرافية للمجتمع .
- ٢ - المستوى الرمزي الذي يتضح على سبيل المثال في استجابة الناس بطريقة
محددة لرموز مثل هذه الأعلام وإشارات المرور .
- ٣ - « الأبنية الفوقية المنظمة » للمجتمع .
- ٤ - العادات والممارسات الاجتماعية .
- ٥ - الظواهر الثورية أو الإصلاحية (ونجد أن العلاقة بين هذا المستوى والمستوى
السابق هي نفس العلاقة بين الاختراع والتقليد في رأي تارد) .
- ٦ - القيم التي تكمن وراء أوجه النشاط الملحوظة في المستوى السابق .
- ٧ - الواقع الاجتماعي المباشر ، أو العقل الجمعي Collective mind ونلمح هنا
تسليم جورفيتش ببعض جوانب نظرية دروكايم . . ويؤكد أنه يتم الشعور بالعقل
الجمعي في أعماق الشعور الفردي ، ولكنه يمارس تأثيره من خلال عقول الأفراد ،

* إحدى لغات القوميات اليوغوسلافية .
(١) كتب لي عميد كلية الآداب بالسوربون في عام ١٩٥٥ يصف جورفيتش بأنه « عالم الاجتماع
الفرنسي بالمعنى الحق بالكلمة » .

(٢) Georges Gurvitch, Le Concept de la Structure Sociale, Cahier Internationaux
de Sociologie, Vol. 19 (1955).

** ظهرت ترجمة عربية لهذا المقال الهام بعنوان : « مفهوم البناء الاجتماعي » ؛ « مطالعات في العلوم ،
الاجتماعية » ، القاهرة ، صيف خريف ١٩٦٠ ، ص ١٠٧ وما بعدها . قام بالترجمة الدكتور خليل صابات .
(المترجم)

ويمد الفرد بأعمق معرفة بتبادلية العلاقات القيمية في الحياة الاجتماعية .

وينبغي أن نلاحظ نوعين من التصنيفات في علم الاجتماع عند جورفيتش . أولاً : يشير تمييزه بين علم الاجتماع الأصغر (أو الدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة) Microsociology وعلم الاجتماع الأكبر (أو الدراسة الاجتماعية للجماعات الكبيرة) Macrosociology إلى نوعين رئيسيين من علم الاجتماع ، يستخدم كل منهما مناهج في البحث متميزة كل التميز . (وإن كان كثير من علماء الاجتماع — بما فيهم الوضعيون المحدثون وبعض الوظيفيين مثل ميرتون — ينكرون هذا التمييز المنهجي ، ويرون أنه ينبغي الالتزام بنفس المنطق في دراسة جميع الظواهر الاجتماعية) . ويدرس علم الاجتماع الأصغر — على سبيل المثال — الجماعات الصغيرة غير الرسمية (كما فصلنا القول في الفصل التاسع عشر من هذا الكتاب) ، بينما يهتم علم الاجتماع الأكبر بالظواهر ذات النطاق الأوسع كالدول والحضارات الكاملة . ثانياً : وضع جورفيتش تصنيفاً معقداً لأشكال « الاجتماعية » . Sociability على أن هذا العرض الذي لا يقل عن ١٦٢ نمطاً من أنماط « الاجتماعية » يمثل في جوهره تمريناً بارعاً في وضع التعريفات ولا يقدم الكثير لوضع إطار نظري متكامل . (هذا وقد قرر جورفيتش في مؤلف لاحق أن نمو علم الاجتماع الأصغر يجب أن يتم داخل إطار علم الاجتماع الأكبر) .

أما في كتاب « الحتمية الاجتماعية والحرية الإنسانية » ، فنجد جورفيتش يكف عن ذكر الفلسفة الظاهراتية (الفينومينولوجية) باعتبارها نقطة الانطلاق في تبريره لآرائه . (ونجد في كتاب « دور علم الاجتماع » (١٩٥٠) ، ينكر ولائه لهذه المدرسة من مدارس الفكر) . وكما أشار عالم الاجتماع الفرنسي كوفيه^(٣) ، Cuvillier فإن هذا التغيير في الاتجاه — الذي يصفه جورفيتش الآن بأنه « الجدل فوق الإمبريقى » hyperempiric dialectic^(٤) — لا ينعكس في المضمون الأساسي لآرائه السوسيولوجية :

(٣) A. Cuvillier, Ou va la sociologie française ? (1953).

(٤) وقد سبق أن عرض المؤلف لنظرية فلسفية عن خمس علاقات جدلية ممكنة من المفاهيم في :

Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 15 (1953).

وقد كان للثالوث الهيكل — القضية ونقيضها ومركب القضية — واحداً من هذه العلاقات الخمس .

وينسحب هذا التعليق - إلى حد كبير - على كتابه « الحتمية الاجتماعية ». ويدعى جورفيتش في هذا المؤلف أنه لا يمكن التوصل إلى قوانين عليّة أو تطويرية أو وظيفية في ميدان علم الاجتماع . فإذا كانت هناك ثمة حتمية ، فإنها لا يمكن أن توجد إلا في صورة قوانين إحصائية (عبارات احتمالية) ، وتباين مترابط بين المتغيرات . واتجاهات موحدة في مختلف صور النمو الاجتماعي ، وفي تكامل الأجزاء في كيانات كلية . وبعد استعراض مختلف التعريفات التي وضعت للحرية ومناقشتها ، عرف جورفيتش الحرية بأنها الأفعال التلقائية والاختيارية التي تسعى إلى تعديل المواقف وتحطيم المقاومة . ثم استخدم هذا المفهوم للحرية في اختبار الأشكال السوسيولوجية للحتمية - أما خلفية من علم الاجتماع التعمقي - ممزجاً مع بعض التعديلات الطفيفة ، الصورة التي سبق أن عرضنا لها . وليس لأى من مستويات العمق القائمة أن يكبت الحرية الإنسانية بدون وجه حق ، طالما أنها تتفاعل كلها مع بعضها البعض ، وتحد من بعضها البعض . ونصادف موقفاً مشابهاً لهذا بالنسبة « لأشكال الاجتماعية » . وهو أحد موضوعات الدراسة الرئيسية في علم الاجتماع الأصغر .

وربما كان أطرف أجزاء كتاب « الحتمية الاجتماعية » هو دراسة الحتمية والحرية في « المجتمعات الشاملة » ، أعنى تلك المجتمعات الواسعة النطاق التي يمكن في إطارها إشباع الغالبية العظمى من الحاجات الإنسانية . ويرى جورفيتش أنه لا علم لنا بوجود أساس عام شامل للتكامل في مثل هذه المجتمعات ، وهو نقص يتطلب دراسة طيبولوجية أولية . وهكذا يصف جورفيتش أربعة نماذج « أثرية » archaic أو بدائية ، وستة نماذج تاريخية (منها مثلاً : الحكم الاستبدادي المستنير المرتبط بالرأسمالية الناشئة ، والمجتمع الديمقراطي المرتبط بالرأسمالية التنافسية) ، وأربعة نماذج حديثة (من بينها : « الرأسمالية المنظمة » السائدة في الولايات المتحدة اليوم ، و « التعددية الجمعية » Collective Pluralism الموجودة في بريطانيا العظمى والسويد) . ويعرض بالنسبة لكل نموذج من تلك النماذج - باختصار - للأهمية النسبية لمستويات العمق ولأشكال الاجتماعية ، طارحاً المشكلتين التاليتين : ما هو النموذج السائد من الحتمية الاجتماعية؟ وما هي « فرصة الحرية » ؟ : والنتيجة العامة التي خلص إليها جورفيتش ، هي أن في كل نموذج من نماذج المجتمع أنواعاً متعددة من الحتمية الاجتماعية ، بينما تتذبذب درجة الحرية ولكنها

لا تختفى كلية . ولم يتم إثبات الإجابات على هذه التساؤلات الكبرى بطريقة أميريكية في هذا الكتاب الصغير نسبياً ، ولكنه في الواقع كتاب مثير للتحدي ، يوحى لنا بأى قدر من الدراسة يلزم للإجابة — إجابة علمية — على هذه المشكلات عن العلاقة بين المجتمع والثقافة والشخصية .

ولقد نشر جورفيتش في عام ١٩٥٥ مقالا مطولا عن « البناء الاجتماعى » الذى يعتبره واحداً من أهم المفاهيم فى النظرية السوسيولوجية ، والذى تستحوذ أكثر فأكثر على اهتمام علماء الاجتماع . وبعد أن يقدم لنا جورفيتش عرضاً بارعاً لأسباب هذا الاهتمام ، يستعير من موس Mauss — أحد تلاميذ دوركايم — مفهوم « الظاهرة الاجتماعية الكلية » Total Social Phenomenon ، التى يبدو أنها تشير إلى المجتمع كما يبدو فى الخبرة المباشرة . وتتضمن خصائص هذه الظاهرة ، سيطرة القوى الجاذبة (نحو المركز) على تلك الطاردة (من المركز) ، وقدرًا من تنظيم السلوك ، وبعض الاتجاهات الجمعية ، وتحديد مستويات العمق (كما عالجها فى كتاب « الحتمية الاجتماعية ») . ويحاول جورفيتش أن يوضح ما أضيف إلى هذا الموضوع غير المحدد بعض الشيء بفضل البناء ، الذى يرى أننا لا نصادفه إلا على المستوى الاجتماعى الأكبر (الماكروسوسيولوجى) وليس الاجتماعى الأصغر (الميكروسوسيولوجى) . وتتضمن هذه الإضافات — أو بعبارة أخرى الاختلاف بين الظواهر الاجتماعية ذات البناء وتلك التى بدون بناء — فى القضايا التالية :

١ — هناك تدرج فى مستويات العمق ، وفى الرموز ، والأشكال المختلفة لتنظيم السلوك البشرى .

٢ — أن الوحدات التى تتكون منها هذه التدرجات فى حالة توازن دينامى مستمرة .

٣ — هناك قدر من الوعى الجمعى بهذه التدرجات والتوازنات .

٤ — هناك كذلك « قوى » تدعم هذا التوازن ، ولكن :

٥ — البناء لا يكون جامداً أبداً فى الواقع ، لأنه يخضع دائماً لعمليات التشكيل ، والتحطيم ، وإعادة البناء .

ويحذر جورفيتش من أى تفسير استاتيكي للأبنية الاجتماعية : فهو يرى أنه لا يوجد شيء ثابت فى المجتمع الذى يتصف بالحركة الدائمة والتغير . وكما لاحظ أحد

لقاد جورفيتش أن تأكيده للحركة المتصلة يحمله على التركيز على الشيء المتفرد .
إلا أنه لو سار علم الاجتماع على هذا النهج فإنه يخاطر بفقدان موضوع دراسته .
ذلك أن علم الاجتماع - أو على الأقل علم الاجتماع العام - علم نظري ، وهو بحكم
كونه كذلك يجب أن يتناول ظواهر متكررة »^(٥) .

هذا وقد خرج آخر مؤلفات جورفيتش دائراً حول « علم الاجتماع التعمقي » ،
وهو من طبيعة ظاهراتية (فينومينولوجية) أساساً . وقد انكب جورفيتش خلال سنوات
عمره الأخيرة على تنقيح وإعادة تعريف مفاهيمه وقضاياها . كذلك نجد جورفيتش ينكر
- مرة أخرى - في مؤلفه « الجدل وعلم الاجتماع » انتماءه إلى المدرسة الظاهراتية . وذكر أن
مصادر وحيه الأساسية هي : مؤلفات فيشته Fichte (فيلسوف) ، وماركس (فيلسوف
اجتماعي وربما عالم اجتماعي أيضاً) ، ودوركايم وموس . وقد كرر هذا الإنكار في كتابه
« طيف الزمان الاجتماعي » .

ويذكر جورفيتش في الطبعة الأخيرة من كتابه « دور علم الاجتماع » (١٩٦٣)
ما يعتبره وجهي الخطأ في مؤلفاته السابقة . ولهما أنه يستبعد بعض المناهج مثل القلب
(أو العكس) Inversion أو « الرد الظاهراتي » Phenomenological Reduction
طالما أن علم الاجتماع كعلم يجب ألا يرتبط بأي اتجاه فلسفي معين ، وهو ما كان
يعتقد أنه ممكن في اللاتينيات . ثانياً : أنه يرفض بأسف استخدام « النماذج الثقافية » ،
كما نصادفها في دراسات الأخلاق ، والقانون ، والدين ، والفن ، والتي سبق أن استخدمها
هو نفسه في دراسات سابقة . وقد صرح جورفيتش في أواخر سني حياته أن آراءه في
علم الاجتماع تنتمي إلى « النزعة الأمبيريقية المغالية في النقدية » ، hyper-critical ،
empiricism . وإن كان قد ترك هذه العبارة دون شرح . ولو شئنا أن نأخذ معناها
الحرفي فهي تعني ما وراء الإمبيريقية أو ما فوق الإمبيريقية ، وماذا عساه يكون هذا سوى
تأمل على مستوى فلسفي ؟ .

إنه لما يثير الدهشة أن يكرر عالم قدير مثل جورفيتش إنكاره إمكانية نظرة
استاتيكية إلى الظواهر الاجتماعية لأن كل شيء في المجتمع في حركة دائبة ، أي يخضع

(٥) H. Janne, "Fonction et finalité en Sociologie", Cahiers Internationaux de Sociologie

Vol. 16 (1954).

نظرية علم الاجتماع

دائمًا لعملية قيام البناء وتحطمه . ونجده مرة واحدة فقط في كتاب « دور علم الاجتماع » يقيد هذه الحركة ذهنيًا عند وصف حالة الأنساق الاجتماعية في الوقت الدقيق المحدد الذي يختاره القائم بالملاحظة . ولا شك أن هذه « اللقطة الفوتوغرافية » جزء حتمى وجوهري من التحليل العلمى سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية . ومعنى هذا بالنسبة لعلم الاجتماع — أن دراسة الديناميات الاجتماعية والتغير الاجتماعى لا تفصل — في التحليل النهائى — عن الدراسة البنائية أو الاستاتيكية لهذا الذى يتغير ؛ أعنى النظام الاجتماعى .

وعلى الرغم من أن جورفيتش قد أنكر بشدة أن آراءه في علم الاجتماع من طبيعة فلسفية ، وبدا أنه يقلل من شأن النظرة الفلسفية ؛ على الرغم من هذا فقد وجه مزيد اهتمامه إلى بعض المشكلات الفلسفية وكتب عنها في إسهاب . والرأى عندنا أن المهمة الأساسية لعالم الاجتماع هى أن يستخلص من مثل هذه الدراسات الفلسفية قضايا صادقة إمبريقياً . وسنقف على نموذج هام لهذا النوع من الدراسات في الجزء الأخير من هذا الفصل ، وهو الذى سنتحدث فيه عن لويجي استورزو .

المدرسة الظاهرية (الفينومينولوجية) :

أشرنا من قبل إلى أن جورج جورفيتش قد تأثر في شبابه بالنظرة الفلسفية الفينومينولوجية وتعكس هذه المدرسة فلسفة آدموند هوسرل Edmund Husserl (١٨٥٩ — ١٩٣٨) الذى ظهر مؤلفه الرئيسى : « أفكار في الفينومينولوجيا البحثية » Ideas on Pure Phenomenology في عام ١٩١٣ . وكان تيودور ليت Theodor Litt أول من طبق نظرة هوسرل على الدراسة السوسيولوجية . وأهم الإسهامات النظرية التى قدمها ليت كتابه « الفرد والمجتمع » (١٩١٩) . Individual and Society ويرى ليت أن الفينومينولوجيا قابلة للتطبيق على تلك الظواهر ذات الطبيعة النفسية والمركبة على نحو معين يسمح للملاحظ بإدراك بنائها — أو نوع تنظيمها الداخلى — في تجربة إدراكية واحدة ، ويفتح الطريق بالتالى أمام التحليل . وهذا هو الحال بالنسبة للظواهر التى تدرسها العلوم الاجتماعية . ومن هذه الناحية يشبه موقف ليت موقف ماكس فيبر .

وأشهر الدراسات التى سارت على هذا النهج في علم الاجتماع هى نظرية « ألفريد فيركاندت » Alfred Vierkandt (١٨٦٧ — ١٩٥٢) . ولد فيركاندت في هامبورج ،

ودرس في ليبزيغ على عالم النفس فوندت Wundt ونشر أول مؤلفاته المعنون « الشعوب البدائية والمتحضرة » Natural and Cultural Peoples في عام ١٩١٨ ، ثم عمل في الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٣٤ أستاذاً للعلوم الاجتماعية بجامعة برلين . وقد ظهر كتاب فيركاندت المعنون : « نظرية المجتمع » Theory of Sociey لأول مرة في عام ١٩٢٢ (ثم نشرت له طبعة جديدة منقحة في عام ١٩٢٨) . ثم وسع في السنوات التالية على ذلك ، الأفكار التي عرضها في ذلك الكتاب ، ونشرها في عدد من الكتب والمقالات . وقد صدرت طبعة جديدة معدلة لكتاب « نظرية المجتمع » في عام ١٩٤٩ .

وواجب عالم الاجتماع - في رأى فيركاندت - وضع نظرية في المجتمع وفي الثقافة . ويعرف المجتمع بأنه المجموع الكلي للتفاعلات الإنسانية ، وهو مفهوم يذكرنا بنظرية زيل ، التي أشار إليها فيركاندت نفسه . ويؤكد فيركاندت أنه من بين الاتجاهات المختلفة الممكنة في علم الاجتماع ، يعتبر الاتجاه القائم على المنهج الفينومينولوجي أنسبها جميعاً وأكثرها كفاءة . ويسعى هذا المنهج الذي يعرف باسم « التجريد الفكري » ideational abstraction نحو المفاهيم المطلقة التي لا يمكن ردها إلى مفاهيم أخرى . ويمكن إدراك هذه المفاهيم من خلال تأمل - Ansicht* الحياة الاجتماعية ، وبعبارة أخرى عن طريق استيضاح طبيعتها الخاصة المميزة من خلال التأمل الداخلي للمراحل المختلفة ، أو حتى لمرحلة واحدة قد تكون تخيلية . ومن العمليات المنشودة من الباحث الفينومينولوجي مقارنة المفاهيم الأساسية المستخلصة على هذا النحو بمفاهيم أخرى .

ومن الممكن عن طريق هذا التأمل الداخلي التوصل إلى فهم الميول الفطرية لدى الإنسان . وتتضمن هذه الميول كلا من « عاطفة الذات » ، Self Sentiment واعتماد الناس على أحكام الآخرين . فالمجتمع بهذا الشكل عبارة عن « اجتماع » أفراد تربطهم ببعضهم رابطة الاعتماد المتبادل . ويؤكد فيركاندت أن هذه الفكرة ليست فهمًا سيكولوجيًا للمجتمع . فأفراد هذا المجتمع يشعرون بنوع من الإلزام الداخلي ، إلا أن الروابط بين أعضاء المجتمع تقوم على الاتصال المتبادل ، وهو الاتصال الذي يمكن أن يتم في غيبة الحركات الفيزيائية أو التأملات الراحية .

ويهتم فيركاندت بإبراز خصائص المجتمع الإنساني . فنلاحظ في المقام الأول أن كل

مجتمع يتصف بنوع من الكلية ، بمعنى أنه يمثل نسقاً ، أو بناءً يؤثر فيه أى حادثة فى أى جزء من أجزائه على بقية أجزاء الكيان الكلى . وتُستكمل هذه القضية الوظيفية بنظرية ثانية مؤداها ، أن الأسر والقبائل والأمم والتنظيمات الاجتماعية الأخرى — تتميز إلى حد ما — بأن لها حياة خاصة بها من نوع متميز . فأسلوب سلوكها ، وأسلوب نموها ، وما تحقّقه من إنجازات لا يمكن أن يحدده الأفراد تحديداً جزافياً . فالمجتمعات لها أسلوبها الخاص بها ولها قوانينها ، ونظمها التى تشكل سلوك الأفراد الذين غالباً ما لا يشعرون باعتمادهم على الكل . ويجيء الأفراد ويذهبون ؛ أما بناء المجتمع ونظامه ، وكذلك غرضه وإنجازاته فتظل باقية ثابتة .

ويستطرد فيركاندت قائلاً : إن الجماعات الاجتماعية المختلفة تتميز بدرجات متفاوتة من التضامن . ففي نمط المجتمع المحلى تكون الروابط وثيقة ودافئة ، ويتجاوز الشعور بالذات حدود الفرد نفسه . على أن هناك درجات متباينة من هذا التضامن تبعاً لنوع المجتمع المحلى . وعلاوة على هذا تتميز الاعتمادات Associations — بمفهوم تونيز عن المجتمع Gesellschaft (وقريباً جداً من مفهوم ماكيثرفر عن الرابطة كما عرضناه فى الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب) — كذلك بدرجات متفاوتة من التماسك الجمعى . ويرى فيركاندت أن لكل جماعة اجتماعية روحها الخاصة التى تسمو على الروح الذاتية لأعضائها الأفراد . وتكاد تكون الفرضية اللاشعورية لحياة الجماعة نوعاً من « المعجزة » . ومع ذلك فإن الفرد والجماعة لا يقفان موقف التعارض من بعضهما ، إذ أن خصائص الجماعة متغلغلة فى كل شخص ، واتجاهات الفرد إزاء الجماعة تقوم أساساً على الحب والإعجاب . ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن مفهوم فيركاندت عن الإنسجام الجوهرى بين الفرد والجماعة ، وتأكيده على حب الفرد للجماعة يتسق مع اتجاه عقلى تقليدى فى ألمانيا يتمثل — على سبيل المثال — فى أعمال الفيلسوف هيجل وأتباعه ، والحركة « الرومانسية » .

وهناك علاوة على ذلك علماء اجتماع آخرون تأثروا بالفلسفة الفينومينولوجية . ومن هؤلاء الفرنسى « يول مونيرو » Jules Monnerot صاحب كتاب : « الظواهر الاجتماعية ليست أشياء » (١٩٤٦) . Social Facts Are not Things ويدل عنوان الكتاب على معارضة مونيرو لوجهة نظر دوكايم المعروفة فى هذا الصدد .

ويرى مونيرو أن ظواهر « الجاذبية » attraction فقط — التي تشكل منطلق علم الاجتماع — هي التي يمكن فهمها فهماً حقيقياً (بمعنى الفهم عند ماكس فيبر ، أو أكثر من هذا طبقاً « للتجريد العقلي ») . ونحن بوجه عام « نفهم » حوادث معينة بينما نحن « نصف » حوادث أخرى . فنحن نفهم في وجود الشواهد الصادقة في حد ذاتها . وتوجد مثل هذه الشواهد في الخبرة المباشرة ، ومن شأن محاولات تأسيس هذا الفهم على الاستقراء أن تؤدي بنا إلى تشويه الشواهد ذاتها .

ويصر مونيرو — على خلاف دوركايم — على أن الظواهر الاجتماعية ليست أشياء . ذلك أن الظواهر الاجتماعية تعرض نفسها للعقل بطريقة تختلف اختلافاً بيناً عن طريقة الأشياء ، فالظواهر الاجتماعية « ظروف إنسانية » محددة زمانياً . وتتكون المادة الأولية لعلم الاجتماع من عواقب هذه الظروف ، مما يعنى أن المادة الأساسية لعلم الاجتماع تشبه مادة علم التاريخ . وهدف علم الاجتماع نفسه هو إضفاء معنى جديد على الظواهر التي درستها تفعلاً علوم أخرى . فعلم الاجتماع إذن عبارة عن أسلوب معين في النظر إلى العالم الإنسانية الأخرى ، ومقارنة عناصرها ، والبحث عن فهم جديد للحياة الاجتماعية . إلا أن علم الاجتماع ليس علم المجتمع ، لأنه لا يوجد — في رأى مونيرو — « مجتمعات » وإنما هناك حالات للمجتمعات ، أو مواقف اجتماعية يخبرها الأفراد .

ولا تفسر الظواهر الاجتماعية أو الظروف الإنسانية (التي يبدو في نظر مونيرو أنها تشير إلى حالة الأفراد عندما يواجهون الخبرات المباشرة) في حد ذاتها ظواهر مثل الحركات الاجتماعية وعلى الإنسان لكي يفهم هذه الحركات الاجتماعية — مثلاً — أن يحس معنى الحركة المعينة أولاً ، ثم يخلص نفسه بعد ذلك . فعندئذ فقط يستطيع أن يتوصل إلى فهمها فهماً موضوعياً .

وتستكمل هذه المحاولات لوصف عملية الفهم وأهدافها ، بالدراسة التي قام بها مونيرو لما أسماه « التصورات الأساسية » fundamental representations وأهم هذه التصورات هي الحقيقة التي مؤداها ، أن كل فرد « يتسامى على حدوده الطبيعية » ، محدثاً بذلك آثاراً في النظام الاجتماعي . وتؤثر هذه الآثار في بعضها وتناوئ بعضها بعضاً ، داخلية بذلك في « منازعات » (تذكرنا « بالمنازعات المنطقية » عند تارد) . إلا أنه ليس هناك مجتمع بدون جاذبية . فيقال إن المجتمع في الواقع هو أساس تجمع

إنساني ينمى روابط التنسيق والتعاون (وهي صياغة تتعارض مع رأى مونيرو - الذى أوردناه من قبل - الذى ينكر وجود المجتمع) . وتنشأ داخل هذا التجمع نماذج أو أبنية على أساس القرب المكاني والقرب . ويستخلص مونيرو ثلاثة أنماط عامة من الأبنية الاجتماعية يسميها بالمصطلحات الألمانية : مجتمع محلي ، ومجتمع ، ورابطة Bund . ويقوم النوع الأخير على القرب والخبرات العاطفية المشتركة . وقد أصبح المفهومان الأولان - كما رأينا من قبل - مفاهيم قياسية في علم الاجتماع الحديث .

ويبدو الاتجاه الفينومينولوجي في علم الاجتماع في الولايات المتحدة في بعض مؤلفات « فريدريس بيرفالد » Friedrich Baerwald (١٩٠٠ -) ، الألماني المولد ، والذي يعمل منذ عام ١٩٣٥ أستاذاً بجامعة فورد هام Fordham . ويمكن تلخيص آراء بيرفالد النظرية على النحو التالي^(٦) :

يرى بيرفالد أن الواقع الاجتماعي مساو للمجتمع . وليس المجتمع ظاهرة سيكولوجية تبدو في اكتشاف العلاقات التبادلية في شعور الفرد . وتتضمن مادة الخبرة الأساسية الوجود الفعلي لغيرنا من الناس واعتمادنا عليهم . إلا أنه يتعين علينا ألا نفهم مجرد حقيقة التعايش فقط ، وإنما أسلوبها العام كذلك . ويرتكز الاعتماد الإنساني على عدم كفاءة الفرد ضمان بقائه الخاص . ويقتصر « إطاره الزمني » على وجوده الخاص وخبرته الخاصة ، كما أن « الإطار المكاني » للفرد محدود بنفس الشكل . ويمكن التغلب على هذه الحدود من خلال عملية التعايش التي أشرنا إليها .

ويفسر بيرفالد ذلك قائلاً إن عملية التعايش في الزمان: تخلق نماذج من الجماعات الاجتماعية التي يتكامل الأفراد داخلها ، والتي يحتلون من خلالها مركزاً معيناً يصلون به جهودهم بجهود الآخرين . وتؤدي المشاركة الاجتماعية إلى تكامل الفرد داخل سلسلة من الحوادث الهامة الماضية ، وعلاوة على ذلك تخصصه بقدر من الإسقاط في تاريخ وجود الجماعة . ويصل الفرد - من خلال اندماجه في إطار تفاعلي - إلى توسيع أفقه

(٦) يعتمد تلخيصنا لنظرية بيرفالد إلى حد كبير على مقالين له هما :

“Mociety as a Process”, American Catholic Sociological Review (Dec. 1944) and “A Sociological View of Depersonalization”. Thought (Spring, 1956).

ويحاول مقاله القادم في مجلة « Thought » التوفيق بين علم الاجتماع الإنساني وعلم الاجتماع الوجودي .

زمانياً ، وتتكامل في شعوره مهارات ، وعادات اجتماعية ، ومعان ، وقيم نمت جميعها عبر فترات زمنية طويلة .

ثم إن التعايش عملية تفاعلية في المكان أيضاً . وهو يؤدي إلى توسيع أفق الفرد عن طريق إقامة أنساق تفاعلية transpersonal من «السيطرة المكانية» ، يشارك فيها الأفراد ويفيدون منها . ولا تمثل النظم الاجتماعية المجتمع على المستوى الوجودي ؛ ذلك أن النظم يجب أن تضرب بجذورها إلى عملية التعايش ذاتها ، الإسقاط المستمر لآفاق الفرد الزمانية والمكانية في أنساق تفاعلية أكبر . ويتضمن التعايش التحويل المستمر للزمان الفلكي إلى ماضٍ ومستقبل ذوى دلالة معينة ، وكذلك التحويل المستمر للبيئة الجغرافية إلى بيئة اجتماعية .

ويستطرد بيرفالد قائلاً إنه بينما نجد أن التعايش هو أسلوب وجود الأفراد ، فإن أنساق المعيشة والتعاون الفعلية لا تكون آلية ولا فطرية . فالمجتمع شرط للبقاء ، ولكنه يحتاج في الواقع إلى تنشيط مستمر عن طريق وضع أطر مكانية وزمانية اجتماعية موسعة ، والحفاظ عليها . والمجتمع لا يستمر من تلقاء نفسه فيما يتعلق ببعض التكوينات الاجتماعية المعينة . ولذلك تكمن في جميع الأبنية الاجتماعية إمكانية تدهورها وتفككها من خلال ضعف الروابط في الأطر المكانية والزمانية الاجتماعية .

على أنه برغم ثراء قضايا بيرفالد هذه ذات الدرجة العالية من التجريد ، فإنها لم تفلح حتى الآن في جذب انتباه كثير من علماء الاجتماع في الولايات المتحدة ، كما أنها لم تخضع بعد للتحقيق الأميريقي . وتصدق ملاحظة عدم الخضوع للتحقيق الأميريقي — إلى حد كبير — على المدرسة الفلسفية بصفة عامة .

المدرسة الظاهرية — تلخيص وتقويم :

نستطيع لو أننا خالصنا أعمال المدرسة الظاهرية من بعض المقدمات الفلسفية والخصائص المنهجية ، أن نجد فيها بعض الآراء الهامة . فقد اتضحت لنا بصدد العلاقة بين المجتمع والفرد ثلاثة تأكيدات هي : الاستمرار المستقل للمجتمع ، والاستقلال النسبي للسلوك الجماعي عن أفعال ونوايا أعضاء الجماعة الأفراد ، والخطر الكامن الخاص بتدهور المجتمع . وكوحدة للدراسة السوسولوجية يتم عزل الكل أو الجماعة ، وليس الفاعل الفرد أو التفاعل الاجتماعي . وتقع مشكلة العوامل المحددة للنظام الاجتماعي والتغير

الاجتماعى خارج الشواغل الرئيسية للمدرسة الظاهراتية .
ويتعرض الاتجاه الظاهراتى لبعض الانتقادات العنيفة . وأول هذه الانتقادات ما يزعمه الدارس الظاهراتى من أنه يجب على الفلسفة صياغة مفاهيم العلوم الأساسية ، ومن بينها علم الاجتماع . ولا شك أن قبول مثل هذا الادعاء سوف يجعل من المستحيل وجود لغة حديث مشتركة ، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لنمو الدراسة العلمية الأمبيريقية .
ثانى هذه الانتقادات أن الصياغات السوسيولوجية لأصحاب الاتجاه الظاهراتى - والى يعتقدون أنها حصيلة « التجريد الفكرى » تقوم فى واقع الأمر على معرفة مسبقة استطاعوا تجميعها خلال الملاحظة المشاركة للحياة الاجتماعية . وأخيراً فإن الظواهر التى يزعم أتباع الاتجاه الظاهراتى « رؤيتها » فى المجتمع ، يبدو أنها قد اختيرت على نحو عفوى بل وربما متحيز ، ولعل وصف فيركاندت لاتجاه الفرد نحو الجماعة - مثلاً - يصور بدقة وجهة النظر الألمانية، ولكن من الصعب الادعاء بأنه يصور وجهة نظر الدارسين أو العلماء الأمريكيين أو الفرنسيين .

ومن الاتجاهات الفلسفية الأخرى التى نمت فى نفس الوقت تقريباً مع علم الاجتماع الظاهراتى ما يمكن أن نطلق عليه هنا اسم « مدرسة النظم » Institutional School .

مدرسة النظم - المرحلتان الأفلاطونية والأكوينية :

نشأ فرع النظم من المدرسة الفلسفية فى منتصف عشرينيات هذا القرن . ويتميز هذا الاتجاه بخاصيتين هما : أولاً : أن جميع أفرادها من الكاثوليك الرومان ، وأنهم يحاولون - باستثناء مؤسس الاتجاه - إقامة نسق خاص فى علم الاجتماع على أساس الفلسفة الأكوينية . ثانياً : تتصف غالبية أتباع هذه المدرسة بأنهم رجال قانون ، وأن النظرية السوسيولوجية التى يقدمونها تمثل نتاجاً ثانوياً لمحاولتهم حل مشكلة فقهية : أعنى بها مشكلة طبيعة الشخصية المتحدة Corporate .

وتعزو هذه المدرسة إلى الجماعات الاجتماعية - ومن بينها الاتحادات Corporations - واقعاً من نوع خاص متميز ، قد يقره القانون أو لا يقره ولكنه مستقر عن هذا الإقرار القانونى وبهذا تختلف المدرسة عن التراث الرومانى ومع الفكر الأنجلو أمريكى الذى ينكر واقعية مثل هذه الشخصيات ، وكذلك مع أفكار أتو جيركة Otto Gierke (١٨٦١ - ١٩٢١) القانون الألمانى الكبير الذى بشر بنوع من الواقعية الاجتماعية المتطرفة فى مجال

الفقه القانوني (على طريقة دوركايم) .

والأب الروحي لهذه الفكرة هو موريس أوريو « Maturice Hauriou » ، واحد من أعظم فقهاء القانون في فرنسا . ويمكننا أن نعثر في مؤلفاته الأولى على إرهابات ما أصبح يعرف « بنظرية النظم » فيما بعد . بينما يعد كتاب « نظرية النظام والأساس » Theory of Institution and Foundation الذي ظهر عام ١٩٢٥ بعد موت مؤلفه بوقت قليل ، صياغة واضحة وحادة لهذا الاتجاه . وقد تأثر أوريو إلى حد ما بآراء هنري برجسون ، وكلود برنار ، ولكنه وجد لب نظريته في إعادة اكتشاف عبارة للقديس أوغسطين يقول فيها : « إن الشعب عبارة عن جمع من الأفراد العاقلين الذين يربط بينهم اتفاق مشترك كما هو الحال بالنسبة لموضوع حبه »^(٧) .

وينطلق أوريو من هذه القضية الأفلاطونية بعض الشيء التي تقول : « إن الأفكار الموضوعية توجد مقدماً في العالم الواسع حولنا » . ومن بين هذه الأفكار الموضوعية تلك الخاصة بأفعال يجب أن تؤدي . على أن هذه الأفعال لا تستطيع أن « تتجول بلا حدود » في مجتمع غير محدد ، وإنما هي يجب أن تقيد وتتجسد في شكل نظم .

ويميز أوريو بين نوعين من النظم : الأول يتكون من تلك الأنساق المعيارية كقواعد السلوك ، بينما يتكون الثاني من الأشخاص أو الجماعات الاجتماعية . وقد كرس أوريو اهتمامه الأساسي للنوع الثاني من النظم^(٨) . وعلى ذلك كانت كتاباته السوسيولوجية تمثل في المقام الأول نظرية في الجماعة الاجتماعية ، وهو من الميادين التي ندهش لما كانت تلاقيه من إهمال من جانب علماء الاجتماع المحترفين .

ويشتمل النظام (أو الجماعة الاجتماعية) - في رأي أوريو - على ثلاثة عناصر أساسية هي : الفكرة المنظمة ، والحكومة المنظمة ، وارتباط الأفراد حول الفكرة .

(٧) كما أوضح ذلك مورهاوس ميلار Moorhouse Millar في مقال له بعنوان «Hauriou, Suarez and Marshal,, Thought (March, 1932)».

(٨) يميز عدد من المفكرين النظريين المعاصرين - ومن بينهم بارسونز وما كيفر - تمييزاً حاداً بين الجماعات الاجتماعية الفعلية أو الكيانات الجمعية التي ينتمى إليها الأفراد ، والنظم وهي الإجراءات المستقرة التي تميز الحياة الجماعية ويتم فرضها اجتماعياً . أما أوريو - فإنه كما فعل سمنر قبله بسنوات - يضمن كلا المعنيين كلمة نظام « institution » ، على الرغم من أن مفهومه عن النوع الأول من النظم - أي أنساق السلوك - ينطبق مع الاستخدام الأوسع انتشاراً لهذا المفهوم .

وتنفذ الفكرة المنظمة — أو فكرة العمل الذى يجب أن يؤدي — إلى عقول عدد غير محدد من الأفراد . ويؤكد أوريو — بطريقة أفلاطونية حقاً — أنه على الرغم من أن الفكرة المشتركة تتخذ أشكالاً متباينة بعض الشيء في عقول الأفراد المختلفين ، فإنها تظل واحدة « من الناحية الموضوعية » . وتضفي الأفكار المنظمة على النظم وجوداً خاصاً بها كما أنها تختلف اختلافاً بيناً عن أفكار الأفراد المكونين لهذه الجماعات .

أما العنصر الثانى المكون للنظام فى رأى أوريو فهو التنظيم ، الذى يشبه الحكومة بالنسبة للدولة . والحكومة مظهر من مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية . ولذلك فإن ممارسة الإرادة تمثل عنصراً أساسياً من عناصر الواقع الاجتماعى للنظام ، ولكن الأعضاء الأفراد هم الذين يقدمونها وبذلك لا تكون « إرادة » النظام نفسه .

والارتباط بين الأفراد هو العنصر الثالث من عناصر النظام . ويرفض أوريو أى مفهوم خاص بعقل جمعى . ويشير مفهومه عن الارتباط إلى أن الأفراد يتأثرون بنفس الشكل باتصالهم بنفس الفكرة المنظمة وأنهم يقرون تلقائياً تشابه حالاتهم العقلية ، وأنهم بهذه الطريقة يدفعون إلى أفعال مشتركة .

ويكمل تحليل أوريو هذا للعناصر التفاعلية للجماعات الاجتماعية أو النظم بنظرية عن كيفية نشأة النظم ، وحياتها ، وموتها . ولما كان أوريو من رجال القانون أصلاً ، نجده يقابل بين مراحل حياة الجماعة والعمليات القانونية المتصلة بها . وهكذا يرى أن النظم تظهر من خلال « موثيق التأسيس » وتموت عن طريق « الحل » أو « التصفية » . وتتكون حياتها — فى رأى أوريو — أساساً من العمليات القانونية « لحكومتها » : الانتخابات الجماعية ، والقرارات العمدية ، ودخول أعضاء جدد إليها باستمرار . ولا يتوقف استمرار النظام على إرادة مؤسسيه بقدر ما يتوقف على ثبات واستمرار الفكرة المنظمة الجوهرية . ذلك أن منظمى أى نظام يدخلون فكرة حية فى مجتمع غير منظم وغير محدد ، وبعد ذلك تنمو هذه الفكرة من تلقاء ذاتها .

وقد استطاع أوريو برغم أساسه الفلسفى الأفلاطونى ومبالغته فى تأكيد جوانبه القانونية أن يخرج بنظرية مقيدة عن الجماعة الاجتماعية . وهناك دارس آخر من أشباع مدرسة النظم — هو جورج رينار Georges Renard — قام بتطوير نظرية أوريو ، ولكنه نقل مركز الثقل فيها من الأساس الأفلاطونى إلى الأساس الأكويينى (نسبة إلى توماس

الأكويني) ، وذلك في كتابه « نظرية النظام » The Theory of the Institution (صدر في مجلدين ١٩٣٠ و ١٩٣٩) . ويرى رينار أن النظام أو الجماعة الاجتماعية عبارة عن « ارتباط مجموعة من الناس في فكرة واحدة » . ويؤكد رينار أن النظام والجماعة الاجتماعية يمثلان في رأيه شيئاً واحداً . إلا أنه على أى حال كثيراً ما يتسع مدلول هذا المفهوم السوسيولوجي عنده ، فراه يتكلم ذات مرة عن إمكان « تنظيم السلام » ، Instituting-Peace ، بل وي طرح في مرة أخرى فكرة أن الطبيعة البشرية عبارة عن نظام أولى . إلا أنه يقتصر في معظم كتابه « نظرية النظام » على تحليل الجماعة الاجتماعية ، مكوناً من خلال ذلك مجموعة القضايا التي تهمنا هنا .

ويرى رينار أن « الفكرة الموحدة » generating idea تخلق درجة من الترابط بين الأشخاص الذين يدعمون أو يسعون إلى تدعيم الجماعة الاجتماعية . فالجماعة — أو النظام — تعمل بذلك على توحيد الناس ، ولكنها لا تمحو فرديتهم ككائنات عاقلة . ويتكون البناء الداخلي لأي نظام من العلاقات الاجتماعية . ولكن على حين تؤدي علاقات من نوع آخر إلى ربط الناس معاً كأفراد بطرق مختلفة ، فإن الجماعة تنشأ داخل النظم من اشتراك الأفراد في كيان كلي يسيطر عليهم .

وقد طور رينار في الجزء الثاني من مؤلفه الرئيسي المذكور — الذي يتصف بطابع فلسفي أوضح من الجزء الأول — الأفكار التالية : يكون لدى كل شخص في نفس الوقت مفهوماً عن « أنا » متميزة ، وإيماناً بارتباط هذه الأنا بالنحن^(٩) . على أن هذه الرابطة في حد ذاتها ليست منطقية بحتة ، إنما هي واقعية أو وجودية . وهدف الدراسة السوسيولوجية للنظام هو بيان كيفية حدوث تلاؤم متبادل بين هذه العناصر الفردية والاجتماعية . ويرى رينار أن النظام — كالكائن الحي — يحدث نوعاً من التكامل بين أعضائه في كيان كلي ، ولو أن هذا التكامل ليس تاماً بحيث يقضى على فردية هؤلاء الأعضاء . بل على العكس من هذا نجد أن النظام يمد أفراداً ببعض الخصائص التي لم يكن لهم دون هذا سبيل لاكتسابها . أو بعبارة أخرى لا يمكن رد الجماعة إلى مجموع أجزائها المكونة لها .

(٩) يشبه هذا الرأي في الفاظه — وإلى حد ما في مضمونه أيضاً — نظريات كولي وميد التي عرضنا لها ، في الفصل الثاني عشر من كتابنا هذا .

ويؤكد رينار أن الحياة الداخلية للجماعة الاجتماعية أو النظام تتميز بالألفة intimacy والسلطة ، authority ، والموضوعية . والألفة داخل النظام عبارة عن « رابطة ثقة » ، إلا أن هذه الثقة منمطة أو منظمة اجتماعيًا ، وبذلك تختلف عن الصداقة الفردية . كما أن السلطة — من نوع معين — ذات أهمية جوهريّة بالنسبة للجماعة الاجتماعية ، بل هي في الواقع شرط وجودها ، والعامل المحدد لنوع هذا الوجود ، بحيث لا يمكن فصلها عن مقتضيات الحياة الاجتماعية . (وقد لاحظ بعض نقاد رينار أنه يتجاهل إمكانية التجمعات التي تسودها المساواة ، أي التي يتقاسم السلطة فيها كل عضو من أعضائها طبقاً لمبدأ العدالة) . والسلطة متأصلة في الكيان الكلي ونابعة منه ، ولكنها تمارس من قبل الأفراد بمقدار خدمتهم « للصالح العام » . وقد يتطابق هذا الصالح العام مع الفكرة الموحدة لنظام معين . والعلاقات المتبادلة بين الأفراد الذين يكونون النظم تمثل في حقيقة الأمر علاقات بين أجزاء كيان قانوني متكامل . ويتطلب استقرار هذه العلاقات وجود قواعد وجزاءات جماعية . وتكون هذه القواعد والجزاءات الجوهريّة ما يسميه رينار موضوعية النظام .

وأخيراً يعرض لموضوع تغير النظام . فالنظم تنشأ بواسطة « ميثاق تأسيس » يكشف عن اشتراك الإدارات . وما إن يتكون النظام حتى يتجاهل — إن جاز هذا التعبير — إرادة مؤسسيه . إذ أن للنظم حياتها الخاصة التي تنمو وتتطور عبر الزمن وفقاً لطبيعتها الخاصة .

ويمكننا القول بصفة عامة أن نظرية رينار عن بناء النظام وتغيره وثيقة الشبه بنظرية أوريو ، ولكنها تخلو من الصبغة الأفلاطونية التي نجدها عند أوريو . ففي رأى رينار أن الإرادة المشتركة للأفراد — التي تمثل حصيلة الدعم المشترك لفكرة ما — هي القوة الدافعة في تطور النظام . إلا أن هذه الإرادة المشتركة تخلق نوعاً جديداً من الوجود الاجتماعي يختلف عن وجود الأفراد خارج حياة الجماعة .

هذا وقد بدأت نظريات أصحاب مدرسة النظم تنفذ خلال العقود الأخيرة إلى بعض الدراسات العامة القليلة في علم الاجتماع . وهذا ما نجده على سبيل المثال في كتاب « دراسة في علم الاجتماع » (١٩٤٦) Essay of Sociology للعالم البلجيكي جان هيزير Jear Haesaert ، الذي قد يلفت نظرنا إليه كونه من رجال القانون مثل سائر أفراد مدرسة النظم . ويرى هيزير أن الأبنية الاجتماعية التي تنشأ عن الاتصال

والتعاون عبارة عن أنساق تعاونية Synergic Systems . وقد تكون هذه الأنساق أبنية بسيطة أو مركبة . وتتكون الأخيرة من عدد من الأنساق الأكثر بساطة . والنسق التعاوني عبارة عن ظاهرة أصيلة كلية ، تسمو على الأفراد الذين تؤدي نشاطاتهم إلى خلقه . وهو يتصف « بواقع » من نوع خاص ، وإن كان واقعاً ثانوياً ومصطنعاً . وتتضمن العناصر الأساسية للنسق التعاوني فكرة موجهة ، ووسائل تحقيق هذه الفكرة من خلال نشاطات أفراد الجماعة ، وأخيراً أنماطاً ثابتة من الفعل المناسب لهذه الفكرة . ويبدو أنه لم يكن لهذه الصياغة لخصائص الأبنية الاجتماعية من تأثير يذكر على مضمون دراسة هيزير السوسيولوجية الموسعة إلا في الجزء الأخير منها . وفي هذا الجزء يناقش المؤلف مفهوم التفكك Dysergy ، أي مجموع الظواهر التي تؤدي إلى تحطيم التعاون أو البناء الاجتماعي . وقد يكون هذا التحطيم جزئياً أو كلياً . ولو أن كل نسق تعاوني يتصف بوجود عناصر التفكك الحقيقي دائماً . فإذا ما استطاع النسق امتصاص هذه العناصر ، فإنه يستطيع بذلك الحفاظ على توازنه . ويقترب هذا المفهوم اقتراباً وثيقاً من مفهوم باريتو (الذي يشير إليه هيزير) . أما إذا لم يستطع النسق امتصاص عوامل التحطيم هذه ، فإنه يتفكك .

وتمثل مؤلفات هيزير خطوة إلى الأمام بعد آراء أصحاب مدرسة النظم الأوائل ، من حيث إنها تنزع الواجهة القانونية التي كانت تصدر النظريات السابقة . كما أنها تطابق بين النظام والجماعة الاجتماعية وتحاول أن توضح طبيعتها .

مدرسة النظم - موجز وتقييم :

يدعى غالبية أعضاء مدرسة النظم أن دراستهم مستوحاة من الفلسفة الأكوينية . إلا أن دارسي توماس المختصين يشكون فيما إذا كانوا قد استطاعوا تحقيق ذلك فعلاً^(١٠) . ولكن علينا أن نلاحظ أنه بغض النظر عن أي استيحاء فلسفي : فإن تعاليم مدرسة النظم تقدم لنا آراء لها قيمتها في طبيعة الجماعات الاجتماعية . ولعله يمكننا تلخيص إسهامات مدرسة النظم على النحو التالي :

أولاً : تختلف المواقف المنهجية لأعضاء المدرسة عن بعضها اختلافاً بيناً . فاتجاه

(١٠) قارن على سبيل المثال لويجي ستوروز Lugi Sturzo في كتابه « القوانين الداخلية للمجتمع »

The Inner Laws of Society (New York : Kenedy, 1944) P. 243.

أوريو حدسي بعض الشيء ، يقوم على الملاحظة الانطباعية (ولكن المتأمل) للظواهر الاجتماعية . بينما يعمد رينار وبعض أشياعه إلى استخدام المنهج القياسي ، مستخلصاً معظم صياغاته الهامة من الفلسفة الأكويينية ، أو ما يعتقدون أن الفلسفة الأكويينية . كما يدافع رينار عن الاستقرار ، ولكنه يخفق في بيان كيفية استخلاص قضاياها من الخبرة . ويساوى الاستقرار عنده في جوهره الحدس عند أوريو .

ثانياً : يتفق أصحاب مدرسة النظم في القول بواقعية النظم ، التي يميلون جميعاً إلى المطابقة بينها وبين الجماعات الاجتماعية . ولكنهم في نفس الوقت يرفضون جميعاً أسلوب المماثلة العضوية الفج ومفهوم العقل الجمعي . كما يتفقون في الزعم بأن واقعية الجماعات الاجتماعية عبارة عن واقعية كيان كلي يعلو عن أجزائه المكونة له ، دون إنكار الوجود الواقعي والمستقل لهذه الأجزاء .

ثالثاً : أخذ بعض أتباع مدرسة النظم الذين جاءوا فيما بعد بقضية أوريو التي مؤداها أن الفكرة الموجهة توحد عدداً من الأفراد في كيان كلي جماعي ، وذلك بعد تخليصها من صبغتها الأفلاطونية الأولى .

رابعاً : ساهم أصحاب مدرسة النظم في إثراء فهمنا لكيفية استمرار الجماعات الاجتماعية بغض النظر عن ثبات الظروف الأولى التي أوجدتها . كما قدموا لنا منهجاً لتحليل الأنواع المختلفة من الجماعات الاجتماعية التي لا تستوعبها التعريفات الشائعة حالياً للمجتمع المحلي Community والاتحاد Association^(١١) .

خامساً : يميل أصحاب مدرسة النظم لكونهم من رجال القانون إلى المبالغة في تأكيد المرحلة القانونية من الحياة الاجتماعية ، والمطابقة بين النظام القانوني والنظام

(١١) ولو أن علماء الاجتماع النظريين قد وضعوا - كما أشرنا في الفصل الثامن عشر - نظريات عن الأنواع المختلفة للجماعات الاجتماعية . قارن على وجه الخصوص ما كيفر ويديج في كتابهما :

Society : An Introductory Analysis (New York : Rinehart, 1949), Chap. X.

وكذلك فلوريان زفانيكي في : "Social Groups in the Modern World, in M. Berger,

T. Abel, and C.H. Page eds., Freedom and Control in Modern Society (New York :

D. Van Nostrand, 1954) Chap. V; and C.C. Homans, The Human Group (New York : Harcourt, Brace. 1950).

الاجتماعى . غير أن هذه المطابقة ليست مترتبة على الفروض الأساسية التى يصدرون على أساسها نظرياتهم .

سادساً : تتضمن أعمال أصحاب مدرسة النظم بصفة عامة كثيراً من الأفكار المفيدة التى تثير حولها كثيراً من الجدل ، وإن لم يفلح واحد منهم فى تقديم نظرية متسقة عن الجماعات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية تغطى جميع الجوانب والتنوعات السوسيولوجية المتصلة بها .

واستكمالاً للمسح الذى نجريه للنظريات السوسيولوجية المعاصرة المستوحاة من الفلسفة ، نعرض فيما يلى لبعض نظريات ثلاث من علماء الاجتماع الذين يتصفون بطبيعة مغايرة هم : لويجى ستورزو ، وبير تايلاهاردى شاردان ، وكارل مانهايم .

ستورزو - التناغم الاجتماعى :

ولد لويجى ستورزو فى عام ١٨٧١ فى أحد الأحياء الفقيرة من جزيرة صقلية ، وتلقى تعليمه فى المعاهد الكاثوليكية فى روما ، وأصبح بعدها قسيساً . وقد دفعه الفقر المدقع الذى كانت تعيشه قطاعات كبرى من سكان جنوب إيطاليا إلى العمل ، فأسس « الحزب الشعبى » . وبعد وصول موسولينى إلى السلطة هاجر ستورزو فى بداية الأمر إلى إنجلترا ، ثم إلى الولايات المتحدة بعد ذلك . ولقد ألف ونشر خلال فترة المنفى - التى بلغت خمسة وعشرين عاماً - مؤلفاته الرئيسية ، ومنها « دراسة فى علم الاجتماع » (١٩٣٣) Essai de Sociologie أو - باللغة الإنجليزية - « الأساس الداخلى للمجتمع » The Inner Basis of Society . وقد عاد إلى إيطاليا عام ١٩٤٥ ، حيث واصل نشاطاته إلى حين وفاته فى عام ١٩٥٩ .

وعلى الرغم من أن نظرية ستورزو السوسيولوجية لم تحظ بقسط كبير من الشهرة فإنها كثيراً ما تستبعد بداءة من الدراسة ، لأنها تتضمن دراسة تأثير ما فوق الطبيعى على المجتمع الإنسانى . إلا أن إسقاط هذا التحليل من نسقه النظرى العام يترك لنا بقية جدية بالاعتبار وأهلاً للدراسة كإسهام له قيمته فى الفكر السوسيولوجى .

يرى ستورزو أن علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع بصورته الملموسة . وهو يعنى بهذا أن علم الاجتماع ينبغى أن يهتم بدراسة « الظاهرة الاجتماعية الكلية » ؛ أى المجتمع

كما يبدو في كليته ، قبل تحليله إلى أنواع من الظواهر الاقتصادية ، والدينية ، وغير ذلك من الظواهر الجزئية . والسؤال الجوهرى عند ستورزو هو : ما هو المجتمع - المجتمع الملموس ؟ .

وفى سعيه للإجابة على هذا السؤال يقدم لنا ستورزو تعريفاً تحليلياً ناضجاً ، يتخذ شكل قضية تتضمن جميع السمات الضرورية لأى موضوع للملاحظة يشير إلى رمز « المجتمع الملموس » . ويرى هذا التعريف أن المجتمع الملموس يوجد كلما تعايشت العناصر التالية : مجموعة من الأفراد ، يسعون نحو غاية مشتركة ، ووعى جماعى ، وكيان جماعى يخضع لعملية زمانية تتجاوز حدود الحياة الفردية . ويتساءل ستورزو : ما معنى القول - ليس نظرياً ولكن على مستوى الواقع - بأن مجموعة من الناس يتميزون بهذه السمات يمكن أن يكونوا مجتمعاً ملموساً ؟

وتعتبر نظرية ستورزو عن العلاقة بين المجتمع والفرد تعبيراً عن « التناغم الاجتماعى » ، Social Harmonism ، مع ميل معين نحو « الشخصية » . Personalism والتناغم الاجتماعى عبارة عن مركب Synthesis من الفردية والجمعية . ويتطلب هذا المركب - على مستوى الأفكار - قضية thesis ونقيض القضية untithesis . ويناسب هذا الشكل الجدلى فى العرض هنا بصفة خاصة ، إذ أن ستورزو يحذ - دون أن يكون جدلياً - مصطلحاً « جدلياً » .

ويعتقد ستورزو أن وحدة المجتمع والفرد متأصلة فى الحقيقة التى مؤداها ، أن وعى الإنسان « جمعى فردى » . ويفهم الوعى الجمعى على أنه مركب من بعض عناصر معينة من الوعى الخاص بعدة أفراد . ولا تنفصل هذه العناصر عن أصولها ، أى عن شخصيات الأفراد التى صدرت عنها .

ويمكننا أن نميز تحليلياً - داخل كل وعى فردى - بين عنصرين اثنين : الفردى أو الشخصى البحت ، والجمعى أو الارتباطى . يتكون العنصر الشخصى من وعى فردى خاص بقدر ارتباطه بالفرد نفسه ، وأفكاره ، وأطماعه ونشاطاته . أما العنصر الجمعى - المتركز حول « غريزة »^(١٢) الاتحاد - فيتشكل على خلاف هذا من أفكار ، وتطلعات ، وإنجازات الفرد بمقدار ارتباطها بأفكار وتطلعات وإنجازات الأفراد الآخرين الذين يشترك معهم فى تكوين المجتمع .

(١٢) لا شك أنه ينبغى استبدال مصطلح « غريزة » بكلمة « ميل » .

ويعرف ستورزو الارتباط العقلي الحقيقي بين الأشخاص المتحددين بأنه الاجتماعية ، Sociality أو بتعبير أدق تركيز الاجتماعية . فالميل إلى الاتحاد عند الناس كامن في طبيعتهم . و « مبدأ » الاجتماعية غير القابل للرد يمثل قدرة الناس العقلية على اكتساب الوعي بطبيعتهم الاتحادية . فالوعي بالانتماء ، والارتباط ، والصدقة ، والمشاركة في الأفكار وما إلى ذلك ، هو عبارة عن ظواهر واقعية داخلية في العناصر الجمعية للوعي الفردي . على أن العمليات لا تكون متوازية عند بعض الأفراد ، وإنما مترابطة . ويتأثر هذا الترابط من خلال طريقة يطلق عليها ستورزو اسم « الإسقاط » Projection .

وهكذا يتكون شيء مركب هو الوعي الجمعي ، الذي يمثل حصيلة مكونات العناصر الجمعية في الوعي الفردي ، والذي « لا يمثل شيئاً منعزلاً عن الفردية الملموسة » . وهذا الشيء المركب — الذي يمكن من ناحية تحليله إلى أكثر من وعي فردي واحد — يؤثر من ناحية أخرى تأثيراً واضحاً على الوعي الفردي ، وبالتالي على الأفعال الإنسانية .

على أننا لا ينبغي أن نخلص من تأكيد ستورزو للوعي الجمعي ، إلى أن واقعية المجتمع في رأيه ليست مساوية لفكرة أفراد المجتمع بأن المجتمع قائم ، بل للحقيقة التي مؤداها أن وعي كل فرد — سواء أكان إيجابياً أم سلبياً أو الاثنين معاً — يرتبط بأفكار وأفعال الآخرين . فهذه واقعية واضحة ملموسة . وانصهار العناصر الجمعية من وعي الأفراد يمثل — بالنسبة لكل فرد — جزءاً من ظروفه ، يكون له من التأثير ما لظروفه المادية والبيولوجية .

تلك هي نظرية ستورزو عن البناء الاجتماعي . ولكن الديناميات الاجتماعية أكثر أهمية وأخطر وزناً عنده بكثير . ويقول ستورزو إن للمجتمعات علاوة على البعد البنائي بعداً زمانياً أو دينامياً . وهذا يعني أن المجتمع كما يبدو في الخبرة المباشرة لا يمكن أن يفهم كشيء مستقر ، فهو كأي شيء آخر في حالة تدفق وتتابع مستمر ، ولا يمثل الوضع الراهن سوى ومضة بين الماضي والمستقبل . وكثير من عناصر الماضي تختفي دون أي أثر ، بينما يستغل بعضها الآخر في تشكيل الحاضر .

ونحن عند تطبيقنا البعد الزمني على أي شيء نستخدم الأزمنة الثلاثة : الحاضر ، والماضي ، والمستقبل لنعبر عما نقصده . ويتكلم ستورزو نفسه عن « المجتمع ذي الماضي » (الميت) وعن « المجتمع ذي المستقبل » (الدرية) ، ويضيف قائلاً :

« إن كل لحظة من لحظات العملية تمثل شيئاً واقعياً بمقدار ما هي حاضرة ». وهذا في نظر عالم الاجتماع هو وجود الأفراد وتعايشهم. ونحن عند دراستنا هذه « العملية » ننطلق من الحاضر باحثين في الماضي عن قوانين تشكيل هذا الحاضر ونموه .

ويضفي التنظيم (إلى جانب الغايات البشرية) على أى تكوين اجتماعى طابعه الخاص المميز ، الذى يقود ستورزو إلى وصف المجتمع بأنه « مركب عضوى - غائى » Organico - Finalistic . ويعبر الأفراد - كأعضاء فى المجتمع - عن وعيهم بترابطهم معاً وسلوكهم ككيان كلى واحد . وتلك واحدة من أوضح تعبيرات ستورزو عن التناغم السوسيولوجى .

والمجتمع فى « الزمن الماضى » - على حد تعبير ستورزو - عبارة عن تراث ، أو تأثير الماضى على الحاضر . والمجتمع فى رأيه عبارة أساساً عن حقيقة ذات وعى تاريخى . ويحافظ المجتمع المعين على ذاتيته من خلال الوعى الذى يتكون بين أفرادهِ ، أى تماماً نفس الشيء الذى كان فى البداية . ويشعر الناس بالماضى فى الحاضر فى صورة اللغة ، والعادات الاجتماعية ، واستمرار الأماكن ، والرموز المعبرة . ومن بين الأخيرة تتابع الأشخاص الذين يتمتعون بقدر كبير من السلطة ، وأسماء الأسر العريقة ، ومراحل العمل المتكررة وتكرار الأعياد الشعبية . ويتدعم هذا الاستمرار بواسطة الحوليات والأساطير ، والأعمال الشعرية ، وتلك الأفعال المتواترة كالطقوس ، والمراسيم ، والنظم القانونية .

ويتضح المجتمع فى « زمن المستقبل » فى الغائية ، أى فى الأهداف المشتركة التى يسعى الأفراد المرتبطون إلى تحقيقها . ونجد هذا العنصر الغائى كامناً فى كل تكوين اجتماعى ، ولكنه ليس مفروضاً فرضاً على الطبيعة البشرية . وكما يحدث بالنسبة للوعى الفردى عند إسقاطه أن ينمو على المستوى الاجتماعى ؛ كذلك يحدث بالنسبة للأهداف الفردية أن تمتد على المستوى الاجتماعى . وبدقة أكثر نقول إن هذا العنصر الغائى فى كل من الإنسان والمجتمع هو نتاج الميل إلى رؤية التحقيق والكمال ، اللذين يفسران بالعقلانية .

وختاماً فإن آراء ستورزو عن العلاقة بين المجتمع والفرد - وحديثه ضمناً عن طبيعة الواقع الاجتماعى - تمثل خطوة أساسية إلى الأمام فى طريق التناغم الاجتماعى .

تايلهار دى شاردان — مفكر تطورى فلسفى *

ولد بيير تايلهار دى شاردان Pierre Tailhard de Chardin عام ١٨٨١ فى قرية أورسين Orcines بفرنسا ، وتوفى عام ١٩٥٥ . وفى عام ١٨٩٩ التحق بجمعية يسوع فى إقليم إكسان ، ومنها انتقل إلى لافال ليكمل دراسته . وقد اشتغل — قبل تعيينه أستاذاً فى عام ١٩١١ — بتدريس الفيزياء والكيمياء بالقاهرة لبضع سنوات . كما عمل أستاذاً للجيولوجيا بالمعهد الكاثوليكي فى باريس فى أوائل العشرينيات ، ودرس فى السوربون للحصول على ليسانس العلوم الطبيعية والدكتوراه فى الجيولوجيا والباليونتولوجى (علم الحفريات القديمة) . وقد حرم بسبب جسارة بعض أفكاره الفلسفية من التدريس ، وقضى معظم حياته العملية فى المنفى فى الصين ، قطعها بإجازات قصيرة ورحلات ميدانية إلى أفريقيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا . وقد شارك فى عام ١٩٢٨ فى اكتشاف إنسان « بكين » . ومؤلفاته الرئيسية هى : « الظاهرة الإنسانية » Le Phénomène Humain (١٩٥٥) ، « وظهور الإنسان » L'Apparition de l'homme (١٩٥٦) و « رؤية الماضى » La Vision du Passé (١٩٥٤) ، و « عودة الإنسان » L'Avenir de l'homme (١٩٥٩) ، و « الجماعة الحيوانية البشرية » le Groupe Zoologique Humain الذى لم يطبع حتى بعد وفاته .

والرأى الأساسى عند تايلهار هو الطابع التطورى (ومن ثم الترابطى) لجميع مستويات الواقع . ويقول علاوة على هذا إن للتطور اتجاهاً محدداً ، هو التقدم على « محور معين » ، يأخذ شكل خط تقدم واضح نحو درجة أعظم من التعقيد والوعى . على أن الاتجاه نحو مايشير إليه ؛ « بالتعقيد والوعى » لا يؤثر إلا على جزء صغير من العالم ؛ ذلك أن جانباً كبيراً من الحياة داخل فى عملية انتشار شبيهة بالطاقة المتاحة (ضابطة التغير) بين الأشياء المادية . ويتدخل « الجانب النفسى » Psychism فى عملية الاختيار ويوجه التطور منذ أولى مراحله بسبب نوع من الوعى الموجود فى « داخل » المادة والطاقة والإنسان هو الغاية التى نحوها ومن أجلها تسير عملية التطور كلها ، لأنه يوجد فى الإنسان وحده وعى جديد كل الجدة ، ألا وهو القدرة على أن يتأمل نفسه .

* كتب هذا الجزء عن تايلهار دى شاردان دكتورة جوزفين وتوليش Josephine Wtulich .

وتشبه عملية التطور الاجتماعى والثقافى تقريباً تطور جميع الأشكال الطبيعية . وينشأ الأخير عن التوتر الدينامى لقوى المادة الحية « نصف القطرية » و « المماسية » على أساس وظيفة التعقد والوعى . وعلى حين يبدو تطور الحياة داخل المحيط الحيوى « داروينياً » تقريباً ؛ فإنه يوجد فى المجال الجديد neosphere نمو متزايد للتحديد الذاتى الواعى . وهناك علاوة على هذا أكثر من مرتقى فى المرحلة الأخيرة من مراحل التطور .

وتمثل كل ثقافة — ماضية كانت أو حاضرة ، بسيطة أو مركبة — حلاً خاصاً لمشكلات الحياة العاقلة ، أو شكلاً واقعياً من أشكال التكيف الواعى مع بيئة معينة . وكل ثقافة عبارة عن المرحلة الراهنة فى تطور طويل ومعقد ، سيكولوجياً كان أو مورفولوجياً والتكيف هو البناء الكلى لحياة الجماعة ، والنموذج النهائى لوجودها الواقعى والممكن داخل سياق الحتم التاريخى الزمانى والمكانى . ويكون لمستقبل الثقافة المتطورة أو المجتمع المتطور عدد غير محدود من الاحتمالات إلا أن تحقيق هذه الاحتمالات يحدد ويوجه باستمرار صياغة هذا الممكن .

ويمكن أن يظهر فى هذه العملية شكل جديد كل البدة من أشكال الحياة الإنسانية ، يمثل بدوره ركيزة لامكانية جديدة تماماً من إمكانيات الوجود البشرى . فكل شكل ثقافى اجتماعى جديد يمثل شكلاً جديداً من أشكال الحياة ، لا يمكن النكوص به إلى الوراء . وكل شكل جديد يتجاوز أى شكل قديم فى التعقيد العضوى والشدة المحتملة . ومن شأن كل تغير جذرى أن يتضمن ويتطلب تحطيم استقرار أسلوب الحياة بأكمله والتأسك الذى يجمع بين أجزائه . ولا يستطيع الماضى أن يكون نموذجاً فى هذا الصدد . وليست هناك مرحلة من مراحل المجتمع أو الثقافة يجب أن تعتبر طبيعية إلى حد ما ، ولا يجب أن يعتبر اختفاؤها غير طبيعى على نحو أو آخر . والتقدم هو حركة الأشكال الثقافية الاجتماعية نحو التحديد الذاتى ، وتحقيق الذات ، فى التقارب النهائى للإنسانية فى نوع معين من أنواع الكيان العضوى الفوقى Superorganism ذى طبيعة « فوق شخصية » من النمو الجماعى للعقل البشرى . وليس النجاح النهائى للعمليات المذكورة آنفاً ضرورياً ، أو حتمياً ، أو مؤكداً .

والحق أن كثيراً مما يطرحه تايلهار قد قيل من قبل . أما الجديد فيما ذهب إليه فهو

التوفيق بين نظريات تبدو متعارضة . ولا تركز أفكاره التطورية على آراء داروين ،
فنظرياته الحدية من نوع مختلف . وهو يدرس — كما فعل سوروكين — كل المجال
فوق العضوى ، فى خصائصه العامة ، وأنماطه الرئيسية ، وخاصة الأمور المتماثلة استاتيكيًا
وديناميكيًا . وهو على خلاف ماركس يرى أن التجمعات البشرية تنشأ من الوحدة والتركيب
ويرى فضلًا عن هذا — كما يرى دوركايم — أنه ليست الوحدة فقط هى التى تؤدى إلى
التباين ، وإنما يؤدى التباين كذلك إلى الوحدة . وهو يدرك أن العنصر النفسى الجماعى .
ذو أهمية خاصة فى التطور ، ولكنه يلمس فى نفس الوقت الدور الهام الذى تلعبه التكنولوجيا
ويشبه وصفه لما يسميه قانون التطور — من بعض الوجوه — آراء وارد وسبنسر ، وإن كان
يختلف عنهما اختلافًا بينًا . وهو يقر — مثل كولى وميد — ملائمة الأشكال الاجتماعية
والوعى الفردى ، والفلسفة أكثر من علم الاجتماع .

مانهايم — البناء الاجتماعى والمعنى :

عرضنا فى هذا الفصل الذى خصصناه لعلم الاجتماع الفلسفى لبعض الآراء
الأساسية لجورج جورفيتش ، ومثلى مدرسة الظاهريات ، وعلماء مدرسة النظم ،
ولويجى ستورزو ، وبير تايلهار . والعنصر المشترك بين هذا الخليط المتنوع من الكتاب
هو اهتمامهم بالمشكلات الفلسفية . فقد كان هؤلاء الدارسون — كما أشرنا فى بداية
هذا الفصل — علماء اجتماع وفلاسفة اجتماعيين فى آن واحد وهذا الانتماء
المزدوج — الذى أصبح من النادر أن نصادفه اليوم — نجده متوفرًا إلى حد كبير فى أعمال
كارل مانهايم ؛ Karl Mannheim آخر الشخصيات التى سنعرض لنظرياتها هنا .

وعلىنا بصدد الحديث عن كارل مانهايم أن نشير إلى حدود طبيعة دراستنا هنا ،
فقد ظلت إسهاماته فى عدد من الميادين المتنوعة — مثل علم الاجتماع المعرفى ، وعلم
الاجتماع السياسى ، والثقافة والشخصية والتخطيط الاجتماعى ، وعلم الاجتماع التربوى ،
وتفسير التغير الاجتماعى ، ونظام الحكم الاستبدادى — ظلت هذه الإسهامات تمارس
تأثيرها على كثيرين من علماء الاجتماع وغيرهم ، وخاصة فى بريطانيا إلا أننا سنركز
فى هذا الجزء على جانب معين من أفكار مانهايم ذى الأهمية النظرية والفلسفية أو شبه
الفلسفية .

كان كارل مانهايم (١٨٩١ - ١٩٤٧) عالماً ألمانياً ، هاجر إلى إنجلترا بعد وصول هتلر إلى السلطة ، واستقر هناك ، وأصبح شخصية مرموقة في مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن ، حيث تفتحت أمامه آفاق جديدة . وأشهر أعمال مانهايم : « الإنسان والمجتمع في عصر إعادة البناء » (١٩٤٦) ، Man and Society in an Age of Reconstruction والأيدولوجيا واليوتوبيا (١٩٣٦) Ideology and Utopia . ويعتبر الكتاب الأخير بحق من العمد الأساسية في ميدان علم الاجتماع المعرفي . ومن مؤلفاته الأخرى الأكثر أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع النظرى العام كتابان من الكتب التى نشرت فيها مقالاته بعد وفاته وهما : « مقالات في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى » (١٩٥٣) Essays on Sociology and Social Psychology و « مقالات في علم الاجتماع الثقافى » (١٩٥٦) Essays on the Sociology of Culture

وما من شك في أن آراء مانهايم في علم الاجتماع تركز على أساس فلسفى . وإن كان أساساً صوفياً بعض الشيء . ويحس الإنسان في مؤلفاته الأولى « إيماناً ميتافيزيقياً شبه دينى بالوظيفة الخلاقة للتاريخ ، ساعياً دائماً أبداً نحو التوفيق بين الاتجاهات المتصارعة »^(١٣) . وقد خلاص في المرحلة التالية على ذلك - وخاصة في سنوات إقامته بإنجلترا - إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يهتدى بالتاريخ وحده ؛ بل يجب أن يستكمل هذا الاستهداء بمعايير أخرى مثل : العقل في مقابل اللاعقل ، والسلام في مقابل العدوان . ومن الواضح أن هذا الموقف الجديد يدخل على الدراسة أحكاماً قيمية ، ومن ثم يتعارض من الاتجاه السائد في علم الاجتماع المعاصر ، وإن كان لا يتعارض مع علم الاجتماع الفلسفى . وقد أدى هذا الموقف بمانهايم إلى تبني فكرة التخطيط الاجتماعى التى يعرضها بإيجاز - ولكن ببراعة - في كتابه « الحرية ، والسلطة ، والتخطيط الديمقراطى » (١٩٥٠) Freedom Power and Democratic Planning الذى يدخل معظمه في نطاق علم الاجتماع السياسى . كما أجاد عرض هذا الموضوع في كتابه المفيد « الإنسان والمجتمع » السابق الإشارة إليه .

ويرى مانهايم أن علم الاجتماع إلى التنسيق بين دراسات مجالات علوم اجتماعية

(١٣) كما أشار إلى ذلك باول كشميتى Paul Keczhemeti في مقدمته الرائعة لكتاب مانهايم « مقالات في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى » .

مختلفة . ويبدو أن هذا الرأي يعود بنا إلى سبنسر ، ولكن الحقيقة أنه يختلف عنه ؛ إذ يعرف مانهايم علم الاجتماع بأنه نظرية عامة في المجتمع أو في العملية الاجتماعية الكلية (وهو جوهر تعريف سوروكين الذي عرضناه في الفصل الأول من هذا الكتاب) . ولا يمكن أن تقتصر هذه النظرية على دراسة عمليات « الارتباط الاجتماعي » Sociation ، أو اندماج الناس في جماعات بنائية ، بل ينبغي أن تتضمن علاوة على هذا دراسة المعاني التي تؤلف بين الناس أو تفرق بينهم في علاقتهم بالأبنية الاجتماعية . ويجب أن يضطلع بهذه المرحلة من مراحل الدراسة الاجتماعية علم اجتماع عقلي أو علم اجتماع ثقافي .

ومن المفاهيم المحورية التي تستخدم في الدراسة السوسيولوجية مفهوم البناء الاجتماعي يعتبر في رأى مانهايم أكثر سمات الواقع الاجتماعي شمولاً . وهنا يتشابه اتجاه مانهايم مع اتجاه جورفيتش ، إلا أن مفهوم الأول عن البناء أقرب إلى مفهوم النسق . ويرى مانهايم أن مفهوم البناء قابل للتطبيق على أى شيء ذي درجة معينة من التعقيد يعتقد أنه مكون من عناصر أقل تعقيداً . وقد يكون البناء ثابتاً ، ولكنه غالباً ما يكون دينامياً يمثل تشكيلاً معيناً من القوى المتصارعة التي تسعى إلى التفوق والسيطرة ، من ذلك مثلاً المجتمع الذي يتميز بصراع طبقي حاد . وكان مانهايم يفترض في مؤلفاته الأولى أن الأبنية مدفوعة ذاتياً نحو تحقيق أهدافها ، ثم وجدناه في مؤلفاته اللاحقة يستبدل هذا الاتجاه اللاشخصي بالتخطيط الواعي .

ولا يمكن فصل أى مرحلة من مراحل العملية الاجتماعية — التي تتكون إلى حد كبير من تشييد الأبنية وتعديلها — « عن المعاني » . وتنشأ المعاني ذات الأهمية الاجتماعية في المواقف التعاونية . ولكن كثيراً ما تنشأ معان متضاربة حيث قد يفهم الناس في بادئ الأمر معنى معيناً ، ثم يقررون معنى آخر . ومما يسهل حدوث مثل هذا الأمر ، سهولة تغيير الناس لأدوارهم الاجتماعية . وفي ظل هذه الظروف يؤدي التفكير المجرد إلى ظهورها ، ثم يؤدي التأمل في « معنى المعاني » في نهاية الأمر غالباً إلى التعبير عن الصراع بين المثل الاجتماعية المختلفة . وهكذا يجب رفض أى تصور للبناء الاجتماعي على أنه مبدأ يعبر عن نفسه بعناد وإصرار . ذلك أن هذا « التعبير » أو الاتضاح هو في الحقيقة تتابع اختيارات محدودة يحظى فيه الدور الحافز للشخصية — وخاصة شخصية القائد — بأهمية كبرى في بعض الأحيان . وقد صادفنا آراء أخرى أكثر حتمية في ثنايا

تحديثنا عن علم الاجتماع التاريخي (في الفصل العشرين من هذا الكتاب) :
ويجذب مانهايم — شأنه شأن ماكس فيبر — دراسة ثنائية للظواهر الاجتماعية ،
وإن كان يختلف عن فيبر في إقامة هذه الثنائية . ذلك أن فيبر يستكمل التحليل
العلمي بالدراسة التفسيرية على المستوى الدافعي ؛ بينما يستكمل مانهايم التحليل العلمي
بالتحليل الوظيفي . ففي رأيه أن ما يفسر عليا ، يجب أن يفهم في ضوء وظيفته في الحفاظ
على توازن النسق الكلي . (ويبدو أن هذه الصياغة وردت في نص مانهايم لتؤكد
قولنا بأن مفهوم البناء عنده يطابق مفهوم النسق كما نعرفه اليوم) . وبعبارة أخرى ، يستبدل
لمعنى الذاتى للفعل أو العملية عند فيبر بمعناه الموضوعى بالنسبة للجماعة أو النسق ككل .

تعقيب :

نطرح الآن سؤالاً عليه حير قارئى هذا الفصل : كيف يمكن أن يكون هناك
علم اجتماع فلسفى ؟ أليس علم الاجتماع دراسة للظواهر على المستوى الإمبيريقى ، بينما
يستهدف البحث فى الفلسفة مستوى آخر من التجريد ، وهو التصور المتكامل للواقع
الكلي ؟

الحق أن لهذا السؤال ما يبرره . إلا أنه يحدث فى بعض الأحيان أن يستخدم
الدارسون فروضاً فلسفية كمجرد ذريعة أو وسيلة يرتفعون عليها ، على أن تثبت قضاياهم
— بعد التخلص من هذه الذريعة — صحتها على المستوى الإمبيريقى . وقد كانت هذه
بالمصادفة هى فكرة سبنسر عن التطور الكونى والمماثلة العضوية (انظر الفصل الثالث
من هذا الكتاب) . إلا أن قضية سبنسر التى تخلفت لدينا بعد التخلص من هذه
الذريعة لم تثبت — كما نعلم الآن — للتحقيق الإمبيريقى . وبالمثل فإنه يجب على النظريات
السوسيولوجية التى وضعها ممثلو علم الاجتماع الفلسفى المحدثون — مثل جورفيتش ، وستورزو ،
ومانهايم على سبيل المثال — أن تثبت لاختبارات التحقق فى نطلق العلوم الاجتماعية ذات
الاتجاه الإمبيريقى .

الفصل الثاني والعشرون

علم الاجتماع في منتصف القرن العشرين : نظرة شاملة

حقق علم الاجتماع خلال النصف الأول من القرن العشرين تقدماً حاسماً ، يشهد على ذلك أن الجدل الذي كان يثار بصدد نطاق هذا العلم ومنهجه قد تحول إلى دراسة لإطار منظم نسبياً من المعرفة ، مستند إلى طائفة كبيرة من الملاحظات المحققة والاستنتاجات ، هذا على الرغم من أن إيجاد هذا الإطار المنظم من المعرفة ، ظل هدفاً لم يتحقق كاملاً . والملاحظ أن الاختلافات في وجهات النظر السوسيولوجية لم تظهر من خلال النظرية السوسيولوجية ذاتها ، بل ظهرت من خلال النظريات الطبيعية المختلفة التي اقتفت العلوم الاجتماعية أثرها . ولقد حدث ذلك برغم التحذيرات القوية إلى عدم الاستعانة بمناهج العلوم الاجتماعية ، أو اتباع المحاولات التي تسعى إلى ذلك (مثال ذلك أعمال توماس ، وباريتو ، والوضعيين المحدثين) ، وبالرغم أيضاً من ظهور الإسهامات العظيمة التي قدمها علماء الاجتماع التحليليون .

غير أن ذلك كله لا يمنعنا من القول بأن ثمة نتائج إيجابية قد تحققت وسنحاول فيما يلي أن نشير إلى بعض منها .

أولاً : إذا كان علم الاجتماع قد تضمن مناقشات مستفيضة حول ما ينبغي أن يكون عليه ، فإن هذه المناقشات ما لبثت أن تحولت بعد ذلك إلى دراسة الوضع الراهن لهذا العلم . ومن بين الإجابات الأربع الأساسية التي قدمت للإجابة على السؤال الذي طرحناه في الفصل الأول ، نجد أن الإجابة الرابعة هي التي كتب لها الذيوع والانتشار ، تلك التي تعرف علم الاجتماع بأنه دراسة الخصائص العامة لكل صنف الظواهر الاجتماعية ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر . ومعنى ذلك أن التعريف الذي قدمه سوروكين لموضوع علم الاجتماع ، يعد أفضل التعريفات التي قدمت له . غير أن زيمل - الذي يعد مؤسس الاتجاه الثالث - قد مهد الطريق لسوروكين لكي يقدم تعريفه . أما اتجاه زيمل في تعريف علم الاجتماع ، فهو ذلك الذي يذهب

إلى أن هذا العلم يسعى إلى دراسة صور أو أشكال الظواهر الاجتماعية ، وهو نفس الاتجاه الذى تبناه جيلنجر . ونستطيع أيضاً أن نرجع هذا الاتجاه إلى كونت ، الذى ذهب إلى أنه يتعين على علم الاجتماع أن يصبح العلم النظرى العام الذى يدرس الظواهر الاجتماعية . ومن الواضح أن سوروكين قد تأثر تأثراً بالغاً عند تعريفه لعلم الاجتماع بما ذهب إليه كونت ، ذلك التعريف الذى كتب له الديوع .

ثانياً : أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الظواهر الاجتماعية — التى تمثل موضوع دراسة علم الاجتماع — لها خواصها الذاتية ، *sui generis* بمعنى أنه لا يمكن ردها إلى وقائع أو ظواهر غير اجتماعية ، كالظواهر السيكولوجية أو الطبيعية . وفى هذا المجال تغلبت وجهة نظر دوركايم على وجهة نظر علماء الاجتماع النفسى . غير أن الأخيرين كانوا على صواب حينما عارضوا أولئك الذين نظروا إلى المجتمع باعتباره مجرد مجال لقوى إنسانية عليا أو قوى غير مشخصة . فالظواهر الاجتماعية لها فى الواقع خواصها الذاتية ، حتى ولو كانت نتاجاً لمجموع الأفعال الإنسانية .

ومع ذلك ، فباستطاعتنا أن نجد وجهة نظر خاصة فى هذه النقطة ، تلك التى ترجع إلى ماكس فيبر وتوماس ، والتى تبناها بارسونز بعد ذلك . وتحاول وجهة النظر هذه أن تعيد الخلط بين علم الاجتماع وعلم النفس . ومن الواضح أن هذا الموقف يرجع إلى الاهتمام الشديد بدراسة « الفعل » .

وما ناحية أخرى نلاحظ اتجاهًا موازيًا للاتجاه الذى يذهب إلى عدم رد الظواهر الاجتماعية إلى أى صنف آخر من الظواهر . ويتمثل هذا الاتجاه فى ذلك الرأى الذى يسود بين علماء الاجتماع ، والذى يركز على معارضة المماثلات البيولوجية فى كل صورها (مثل النزعة العضوية ، والداروينية الاجتماعية وهكذا) ، وشجب المحاولات التى تسعى إلى فهم للظواهر الاجتماعية فى ضوء نظرية أقيمت فى الأصل لدراسة الظواهر الطبيعية ، كما هو الحال عند سبنسر . ولقد حاول المرحوم جورج إيلندبرج فهم المجتمع الإنسانى فى ضوء بناء أو تركيب الذرة .

ثالثاً : يمكن تعريف الظاهرة الاجتماعية — التى هى وحدة التحليل السوسولوجى — بأنها تفاعل بين شخصين أو أكثر . ولكى يتم هذا التفاعل يتعين أن يكون الفعل الإنسانى الصادر على شخص لمعين معتمداً على وجود فعل آخر صدر عن شخص

آخر . ومن الممكن بالطبع ملاحظة التفاعل بطريقة مباشرة ، طالما أن الفعل يمثل حركة في العالم الخارجى . أما عنصر الاعتماد — الذى أشرنا إليه — فنستطيع اكتشافه من خلال التفسير الذى يمكن أن يقدمه ملاحظ مشارك يستعين بقدراته فى إعادة بناء عقلى للعمليات التى توحى بها إليه الأفعال الصادرة عن الآخرين . وبعبارة أخرى على الملاحظ بالمشاركة أن يحقق الفهم الذاتى Verstehen الذى يقصده فيبر . وباستطاعة الباحث أيضاً أن يكشف عن ارتباطات إحصائية بين مجموعات من الأفعال ، بحيث يمكنه وفقاً لذلك أن يدرس بعضها باعتبارها سوابق والبعض الآخر باعتبارها لواحق .

وحيثما يحدث التفاعل ، فإننا نستطيع حينئذ القول بأن الأفراد قد أصبحوا أطرافاً فى علاقة اجتماعية . والواقع أن التفاعل والعلاقة الاجتماعية تمثلان مظهرين لحقيقة أساسية واحدة . فالعلاقة بطبيعتها استاتيكية (أو بنائية) ، بينما التفاعل متحرك (حيث يوصف فى كثير من الأحيان بأنه وظيفى أو دينامى ، وهذا غير صحيح فى الواقع) .

رابعاً : حينما تستمر العلاقات الاجتماعية وتديم ، فإنها تشكل جماعات اجتماعية تتألف من أشخاص يرتبون وفقاً لوسائل وطرق عديدة ، وهناك إجماع بين علماء الاجتماع على أن الجماعة تعتبر واحدة من الموضوعات الأساسية فى الدراسة السوسيولوجية ، خاصة عند النظريين منهم ، وأصحاب مدرسة النظم ، وعلماء القياس الاجتماعى ، وعلماء الاجتماع المعنيين بدراسة الجماعات الصغيرة . وسنحاول فيما يلى أن نشير إلى بعض القضايا الأساسية فى دراسة الجماعات .

إن الجماعة الاجتماعية تمثل نسقاً ، أى بناء يتألف من أجزاء ، دون أن تفقد هذه الأجزاء ذاتيتها وفرديتها . وبعبارة أخرى ، فإن الكل يمتلك خواص لا يمكن أن تتوافر فى أى من هذه الأجزاء منفردة . والواقع أن هذا التعدد يعكس النزعة السوسيولوجية الواقعية المعتدلة التى هى سائدة الآن ؛ تلك النزعة التى تتمثل بوضوح فى أعمال باريتو ، والوظيفيين ، وأصحاب مدرسة النظم ، وعلماء الاجتماع النظريين المعاصرين باستثناء بارسونز . أما الوضعيون المحدثون فلا يوافقون على هذه النزعة ، متخذين موقفاً اسمياً قريباً من زيمل . وتختلف هذه النزعة أيضاً عن النزعة السوسيولوجية الواقعية المتطرفة التى يمثلها الماركسيون ، وجمبلوفتش ودوركايم ، وجميعهم من علماء اجتماع القرن التاسع عشر .

ويدخل الأفراد الذين يشكلون الجماعة الاجتماعية فى أنماط من العلاقات بحيث

يحتل كل فرد منهم وضعاً اجتماعياً معيناً في الجماعة ، يطلق عليه في بعض الأحيان مكانة . Status . وفقاً لذلك يؤدي الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية مختلفة أدواراً مختلفة . ولذلك نجد بارسونز وآخرين يميلون إلى استخدام مفهوم « المكانة - الدور » Status-Role .

ويهدف التفاعل داخل الجماعة الاجتماعية إلى إشباع الحاجات الإنسانية ؛ ذلك الإشباع الذي يعد الوظيفة الأساسية للجماعات الاجتماعية . وتتوزع الحاجات التي يتعين إشباعها داخل الجماعات الاجتماعية بين جماعات عديدة حيث يوجد فيها عدد غير محدود من القواعد التي تنظم هذا التوزيع . ومن الواضح أن الموظفين كانوا أكثر من اهتموا بدراسة هذا المظهر من حياة الجماعة ، وذلك كما أوضحنا في الفصل السابع عشر ، وإن كان قد سبقهم إلى ذلك بعض العلماء .

ويخضع التفاعل في الجماعات لمجموعة من المعايير Norms ، أو القضايا التي تحدد السلوك المتوقع من الأعضاء تحت ظروف معينة . ويجب أن تكون هذه المعايير مقبولة عموماً من جانب أعضاء الجماعة ، فضلاً عن أن هناك جزاءات توقع على الذين ينتهكونها . ولقد طور تونيز وسمنر - مستقلين - النظرة المعيارية للظواهر الاجتماعية ثم جاء بعد ذلك بعض العلماء من أمثال توماس ، وبارسونز ، وماكيفر ، فأكدوا بشكل أكثر وضوحاً هذا الجانب من حياة الجماعة .

وتتملك الجماعة الاجتماعية بوصفها نسقاً ، خاصية الاحتفاظ بتوازنها أو بحالتها الطبيعية إذا ما حدثت اضطرابات ، وتلك قضية ترجع إلى نظريات باريتو .

وفي داخل الجماعات الاجتماعية ، نجد تسلسلات رئاسية ، بحيث تشكل في النهاية شكلاً متميزاً من التسلسل الرئاسي يميز المجتمع الكبير . وفي داخل المجتمع أيضاً نجد ميلاً واضحاً لترتيب أعضاء الجماعات الصغيرة في مستويات أفقية تتحدد العضوية فيها وفقاً للثروة ، والقوة ، والهيبة . بيد أن المجتمعات تختلف فيما يتعلق بدرجة جمود توزيع الأفراد والجماعات الاجتماعية عبر السلم الاجتماعي . وفي المكانات المختلفة المتباينة التي تحتلها كل من الجماعات والأفراد . ولقد شاع الآن مصطلح التدرج الاجتماعي ليشير إلى تلك الظواهر ، وهو مصطلح يمثل ميداناً متقدماً من ميادين البحث في علم الاجتماع .

خامساً : هناك ميدان آخر من ميادين الدراسة في علم الاجتماع ، يتمثل في العمليات الاجتماعية ؛ حيث نجد أن الظواهر الأساسية للتفاعل لترتيب يختلف عن ذلك الترتيب المستخدم في دراسة البناء الاجتماعي . فالعمليات الاجتماعية — هنا — تصف وفقاً لتوجيهات أهداف الأفعال التي تتألف منها هذه العمليات .

ويعد التعاون من بين العمليات الاجتماعية الأساسية في الحياة الاجتماعية ، بحيث يمكن القول بأنه ضرب من التفاعل الموجه نحو تحقيق أهداف عامة وينبع التعاون من طبيعة الروابط التي تربط أعضاء الجماعات الاجتماعية ، بحيث يتجلى في التضامن الداخلي للجماعة ، ذلك التضامن الذي يزداد شدة في حالة عدم وجود عداوة بين جماعة معينة وجماعات أخرى . ولقد أدرك كونت ظاهرة التعاون وأشار إليها ، ثم جاء دوركايم من بعده ليدفعها إلى مجال الدراسة العلمية ، إلى أن جاء سوروكين بعد ذلك فعالجها معالجة علمية خاصة . أما سمنر فقد كشف عن الارتباط بين تضامن الجماعة الداخلي وعداوتها للجماعات الأخرى ، بحيث أصبح هذا الارتباط بعد ذلك أساساً معروفاً في علم الاجتماع .

أما التعارض بين التعاون والعداوة فيتبدى في عمليتين أساسيتين أخريين هما : المنافسة ، والصراع . وقد تشابكت عناصر كل من التعاون والصراع إلى الدرجة التي يصبح معها استخدام مفهوم « العمليات المتشابكة » أمراً لا مفر منه .

وبالإضافة إلى هذه العمليات الأساسية ، يمكننا ملاحظة عدد من العمليات الاجتماعية الثانوية . ولقد اهتم بعض الدارسين من أمثال زيمل ، والأيكولوجيين الاجتماعيين بدراسة هذه العمليات الأساسية ، بينما لم تتطور دراسة العمليات الثانوية بشكل واضح .

سادساً : أما الموضوع الثالث من موضوعات الدراسة السوسيولوجية فهو الثقافة ، التي يمكن تعريفها بأنها الكل الذي يتألف من قوالب التفكير والعمل في مجتمع معين (يلاحظ أن معنى الثقافة قد يضيق عن ذلك كما هو الحال من كتابات ماكيفر وبارسونز) .

وترتبط كل عناصر الثقافة فيما بينها ارتباطاً وظيفياً ، بمعنى أن العناصر الثقافية تتكامل في شكل أنساق ، بالرغم من أن هذا التكامل — كما ذهب سوروكين والوظيفيون

المعتدلون من أمثال ميرتون — لا يتحقق أبداً في صورته الكاملة .

أما المحددات العديدة للثقافة التي تشمل فيما تشمل المناخ ، والتربة ، والكثافة السكانية ، ومستوى التقدم التكنولوجي ، و«الجيرة» ، فترتبط فيما بينها لتسهم في النهاية في تشكيل الثقافة السائدة في المجتمع . وإذن فليس هناك محدد واحد للثقافة يمكن أن يلعب الدور الرئيسي في تشكيلها . والواقع أن وجهة النظر هذه تمثل تحولا حاسماً عن الأفكار التي سادت خلال أوائل هذا القرن . فلقد اختفت وجهات النظر السوسيولوجية الواحدة التي تفسر بعامل واحد ، سواء كان هذا العامل اقتصادياً أو عرقياً (سلالياً) ، أو جغرافياً ؛ أو ديموجرافياً ؛ بحيث أصبحت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع الآن توافق على أن أغلب هذه العوامل تعتبر عوامل أساسية تلعب أدواراً محددة في تشكيل الثقافة وتطورها ، وأن العلاقة بين هذه العوامل تتخذ شكل تفاعل معقد . ونود أن نشير هنا إلى أن العامل الإيكولوجي قد أضيف الآن إلى المحددات العديدة للثقافة التي أكدها علماء اجتماع القرن التاسع عشر .

بيد أن التسليم بوجود هذه المحددات المختلفة ، لا يعني أن ثمة حتمية محددة في الحياة الاجتماعية . فالمجتمعات تمتلك قدراً كبيراً من الحرية ، بالرغم من أن الاختيار داخل هذا القدر من الحرية محدود . فالاختيار الذي يتم خلال مراحل مبكرة من تطور الثقافة يكون قريباً من نطاق الحرية ، إذا ما قورن بالاختيار الذي يتم في مراحل تالية كما قد يقرب الاختيار المتعلق بجانب معين من الثقافة من نطاق الحرية المتعلق ببعض الجوانب الثقافية الأخرى .

وتمثل السمات المكونة للثقافة أدوات أو وسائل لإشباع حاجات أعضاء المجتمع الكبير ، والجماعات المختلفة التي يشتمل عليها ؛ تلك الحاجات المقررة اجتماعياً وثقافياً (هذا على الرغم من أن ميرتون وآخرين قد أكدوا أن البحث يمكن أن يكشف عن سمات معينة قد تكون غير وظيفية أو معوقة وظيفياً) .

ولقد أكد علماء الاجتماع أن هناك ضرباً من التفاعل الدائري بين الفرد وثقافته (ومجتمعه أيضاً) ، وأن شخصية الفرد تشكل من خلال ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه . هذا التشكل يتم عن طريق الهيئات والمنظمات التي تتولى عملية التنشئة الاجتماعية والتي تعتبر الأسرة أبرزها . والملاحظ أن أغلب الثقافات — إن لم تكن كلها — تترك

للفرد قدراً معيناً من الحرية والمبادأة . واستناداً إلى هذا القدر من الحرية ، يأتي الأشخاص أفعالاً قد تؤدي إلى تغيرات في الثقافة .

سابعاً : إن التغير في الثقافة وفي البناء الاجتماعي ، يشكل الميدان الرابع من ميادين الدراسة الأساسية المتطورة في علم الاجتماع . أما الميكانيزمات الأساسية للتغير الاجتماعي والثقافي فقد عرفت منذ أن أوضحها تارد ، حيث تتألف من ثلاث عمليات متتالية هي : الاختراع ، ثم القبول ، وأخيراً الانتشار . وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من القضايا الجزئية المتعلقة بظروف الاختراع وقبوله وانتشاره . وهذه القضايا تتعلق بالميدان العام لعلم الاجتماع المعاصر والأنثروبولوجيا الثقافية .

ومن الممكن تعريف الثقافة بأنها تراكم الاختراعات سواء كانت تكنولوجية ، أو أيديولوجية ، أو اجتماعية . ويتم هذا التراكم في كل مجتمع بطريقة انتقائية ، بحيث يتخذ في النهاية طابعاً فريداً ، وبحيث لا يشبه تماماً التراكمات التي حدثت في مجتمعات أخرى . وهذا هو ما يبرر القول بأن لكل ثقافة طابعها الخاص ، ولكل إنسان شخصيته الفريدة .

ومن المؤكد أنه ليس ثمة اتفاق عام بين العلماء بشأن موضوع الانتظام الذي يميز الاتجاهات البعيدة المدى في التغير الاجتماعي والثقافي . بيد أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى نقطة معينة بالذات حققت قدراً ملحوظاً من الاستقرار أو الاتفاق ، تلك التي تتمثل في النزعة التطورية القديمة التي تطلبت دراسة عملية أساسية لا ترد ، هي المراحل الحتمية أو المحددة سلفاً . فلقد اختفت هذه النزعة من المؤلفات السوسيولوجية ، لتحل محلها وجهات نظر أخرى عبر عنها عدد كبير من علماء الاجتماع ، بحيث يمكن تلخيصها على النحو التالي : إن الجوانب التكنولوجية والاقتصادية من الثقافة تتطور وفقاً لنمط من التراكم تواجهه بعض العقبات . أما الجوانب الأخرى من الثقافة ، خاصة الفكرية والجمالية منها ، فتخضع لتحولات كمية في اتجاه صاعد وهابط ، كما تخضع لتحولات كيفية تؤثر على طابعها . ومن الجدير بالذكر أن سوروكين وألفرد فير قد صاغا هذا التعميم ، وذلك على النحو الذي أوضحناه في الفصل العشرين .

وإذا كانت الصياغات التي أشرنا إليها في هذا الفصل لا تصل إلى حد تشكيل نظرية سوسيولوجية متكاملة ، إلا أنها تمثل إطاراً أو مجالاً للاتفاق ، يضم وجهات

نظر أغلب علماء الاجتماع المعاصرين البارزين . وإذن فهو يمثل فقط الرأى الغالب الذى لا تقره أقلية معينة ، بالرغم من تأثير هذه الأقليات فى بعض الأحيان .

ولقد لاحظ بعض الدارسين فى علم الاجتماع أن ثمة مجالا للاتفاق أو الالتقاء بين الاتجاهات المختلفة السائدة فى هذا العلم . ففى مقال لنا نشر فى سنة ١٩٥٠ ، أشرنا إلى هذه الفكرة^(١) . وفى سنة ١٩٥٥ كرر جورج لندبرج ذلك ، حينما ذكر أن هناك « كثيراً من الدارسين لم يدركوا أن الالتقاء . . . فى وجهات النظر الذى حدث مؤخراً لم يكن سهل التحقق أو التصور^(٢) » . ثم أوضح لندبرج بعد ذلك أن هذا « الالتقاء » قد تم من خلال القضايا التى قدمها كل من الوضعيين المحدثين (وخاصة القضايا التى قدمها لندبرج ودود) ، والوظيفيين (خاصة ميرتون) ، وعلماء الاجتماع الذين تأثروا بنظريات بارسونز . ولقد أعلن كل من ميرتون وبارسونز أنهما خلال جانب من الفترة التى قضياها فى البحث ، ظلا يسعيان إلى مقارنة ما انتهى إليه بما انتهى إليه الوضعيون المحدثون . كذلك كان لندبرج حريصاً على إيجاد أساس مشترك يستطيع أن يحسم الخلاف الذى نشأ بينه وبين خصمه البارز الدارس الكاثوليكي بول فيرفي^(٣) . فلقد كان الخلاف بينهما — كما قال لندبرج — راجعاً إلى فكرة قبول أو معارضة « العقل » ، التى هى مشابهة لمفهوم الفلوجستون عند لندبرج ، وليس عند فيرفي .

وهناك أمثلة أخرى تستطيع أن تبرز حركة الالتقاء هذه . فلقد بذلت محاولة واحدة على الأقل للتحقق من الفروض التى قدمها جورج هومانز ، وتوسيع نطاق الاستدلال الرياضى فى هذا التحقق^(٤) . ومن ناحية أخرى أكد لندبرج أن بارسونز وبيلز قدما

(١) N.S. Timasheff, "Sociological Theory Today" American Catholic Sociological Review, Vol. II (1950).

(٢) G.A. Lundberg, "The Natural Science Trend in Sociology", American Journal of Sociology, 61 (1955), 191-202; see also "Some Convergence in Sociological Theory, American Journal of Sociology, 62 (1956), 321-27.

(٣) G.A. Lundberg, The Scope and Method of Sociology (New York : Harper, 1958)

(٤) Herbert Simon, "A Formal Theory of Interaction in Social Groups" American Sociological Review, Vol. 17 (1952).

أربعة « قوانين » للفعل الاجتماعي ، تشبه ثلاثة منها ثلاثة قوانين في الميكانيكا الكلاسيكية . ومن الواضح أن العمل الذي قدمه كل من بارسونز وبيلز يتسق بوضوح مع « اتجاه العلوم الطبيعية في علم الاجتماع » .

بيد أننا يجب أن ننظر إلى هذه الاتجاهات بحذر . فإذا كان ثمة « مجالاً للاتفاق » ، فإن ذلك لا يمنع من وجود فروق واختلافات في عرض النتائج الأساسية . فالمبادئ الأساسية الأربع للدراسة السوسيولوجية — التي أشرنا إليها — وتقسيماتها الفرعية ، تشكل نسقاً متكاملًا ، بحيث يصبح أى فهم دقيق وعميق لأى جزء من هذا النسق عسيراً دون فهم الأجزاء الأخرى ؛ وإن كان ذلك لا يمنع من تأكيد بعض جوانب أو أجزاء هذا النسق على حساب جوانب أو أجزاء أخرى مثل الجانب التفاعلي (الدينامي) ، أو المعيارى أو الوظيفي ، أو تأكيد الارتباط بين اثنين من هذه الجوانب الثلاث . ومن الممكن أن نبدأ بالثقافة باعتبارها مفهوماً أساسياً ، كما يفعل كثير من الأنثربولوجيين ، لكن هذا الاتجاه قد يؤدي للوهلة الأولى إلى ظهور اختلافات — ولو ضئيلة — في النظرية السوسيولوجية ، وما يهون من ذلك أننا نستطيع — دون صعوبة كبيرة — التوفيق بينها .

هذا ولا يزال الخلط بين مصطلحات علم الاجتماع واضحاً . فقد يستخدم مصطلح واحد للإشارة إلى جوانب أو مظاهر مختلفة من الواقع الاجتماعى والثقافى . والواقع أن هذا الخلط فى المصطلحات قد يوجد فى كتابات العالم الواحد ، فضلاً عن أن المفاهيم نادراً ما تحدد وتعرف وفقاً للمتطلبات المنطقية . لذلك فإن من العسير فى بعض الأحيان أن نقرر ما إذا كان الباحث يقدم تعريفاً لكى يستخدمه كأداة لتحديد الظواهر الاجتماعية وتحليلها ، أم أنه يحدد أو يشخص خواص ظواهر حددها بالفعل باحث آخر . ومع ذلك كله فباستطاعتنا أن نتغلب على هذه المشكلات . أما المشكلة الخطيرة فعلاً ، فهى الخلاف حول المناهج . فالحقق أن النزاع الذى احتدم بين علماء القياس الكمي ومناوئيههم ، والخلاف الذى نشأ بين السلوكيين وأعدائهم ، لم يحسم بعد . ويتجلى هذا الموقف فى المشكلات المتعلقة بالتعريفات الإجرائية ومنهج الفهم الذاتى عند فيبر ، وبالرغم من خطورة هذه المشكلة ، إلا أنها لا تستعصى على الحل .

ولم يعد هناك الآن سوى عدد قليل جداً من علماء الاجتماع ينكر الاستعانة بالعدد ، والقياس والأساليب الإحصائية المنقحة باعتبارها أدوات هامة فى البحث ، خاصة إذا نظرية علم الاجتماع

ما استخدمت استخداماً معقولاً . كما أن علماء القياس الكمي المعاصرين — باستثناء عدد قليل منهم — قد أصبحوا يوافقون أيضاً على أن المعادلات الرياضية أو معاملات الارتباط لم تعد في ذاتها الهدف النهائي للبحث . ففي العلوم الاجتماعية — كما هو الحال في العلوم الطبيعية — يجب أن يكون الباحث قادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها . وهنا نعتقد أن التحليل الرائع الذي قدمه ماكس فيبر لمستوى السببية ، والفهم على مستوى المعنى ، يستطيع أن يقوم بمهمة توفيقية ، إذ ما فهم فهماً متعمقاً ، واتسع نطاق انتشاره .

كذلك لم يعد هناك سوى عدد قليل من علماء الاجتماع ينكر أهمية التفسيرات السلوكية للأفعال الإنسانية ، بل لقد أوضح بعضهم أهميتها بالنسبة لعلم الاجتماع . غير أننا نلاحظ اليوم أن قلة قليلة من علماء الاجتماع لا توافق على القضية التي مؤداها ؛ أنه من خلال عملية الاتصال الرمزي ، تنشأ حالات عقلية تتبادل التأثير والتأثر وهي نقطة أوضحها زنانكي . وحينما نستطيع أن ندرس هذه الحالات العقلية دراسة سوسيولوجية ، وأن نعبر عنها بوضوح في شكل لفظي ، فإنه سيكون من السخف حينئذ أن نتلرع بحجة النزعة السلوكية .

أما النزعة الإجرائية المتطرفة فلقد ضعفت الآن ضعفاً شديداً ، بحيث أصبح كثير من علماء الاجتماع يوافقون على أن التعريفات السوسيولوجية يجب أن تصاغ بطريقة إجرائية معتدلة ، بمعنى أن توضح السمات التي يمكن ملاحظتها ودراستها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة « المؤشرات » ، وذلك إما على مستوى السلوك أو على مستوى الاستبطان .

ويبدو لنا أنه إذا ما توافرت الإرادة القوية ، والجهد المتواصل ، فإنه يمكن في المستقبل القريب جداً صياغة نظرية سوسيولوجية تلقى قبول عدد كبير من علماء الاجتماع . بيد أن ذلك لا يعني أنه سيأتي يوم يتفق فيه كل علماء الاجتماع . إن هذا الموقف لم يحدث قط في تاريخ العلوم الطبيعية ، بل إنه موقف غير مرغوب في أي علم من العلوم . إن أقصى ما نطمح إليه هو ألا يكون الوقت الذي يمكن أن يتحدث فيه علماء الاجتماع بلغة واحدة ، ويتناقشون في إطار واحد وقتاً بعيداً ، لأن هذه النقطة تعد مطلباً حيوياً لأي علم من العلوم .

وبالرغم من أن علم الاجتماع النظري لم يصبح بعد علماً كاملاً النضوج ، إلا

أنه قد حقق حتى الآن تقدراً كافياً من التقدم ، بحيث أصبح أساساً هاماً للبحث في الميادين المتخصصة ، إذا ما قورن بما كان عليه قبل خمسين أو ستين عاماً . لقد ظهرت تخصصات جديدة مثل علم الاجتماع العربى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم اجتماع التنظيمات ، وعلم الاجتماع الصناعى . والواقع أن هذه التخصصات ظهرت كفروع لعلم الاجتماع ، بحيث يمكن القول بأنها ليست فروعاً جديدة ، كما أن هذه العلوم الاجتماعية الفرعية تشهد على توافر إطار أساسى من المفاهيم ، وقبول معين لوجهة نظر عامة ، وهذا منظور يبشر فى حد ذاته بالخير . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك كله أن التخصصات ترتبط فيما بينها فى إطار النظرية السوسيولوجية .

وهنا أيضاً موضع آخر للالتقاء ، ظهر من خلال دراسة الحركات المتعددة الأشكال التى سادت علم الاجتماع منذ سنة ١٩٢٥ تقريباً . فثمة « مدارس » عديدة (مثل الأيكولوجيا البشرية) ظهرت فى فترة مبكرة ، ولكنها لم تحي سوى فترة قصيرة . كذلك نجد الوضعية المحدثة التى سيطرت على علم الاجتماع خلال الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تفقد هذه السيطرة ، بالرغم من استمرار الاستعانة بأدوات القياس الكمية . ولعل ذلك يفسر لنا ظاهرة عدم وجود خلفاء حقيقيين للندبرج ، بحيث لا نجد عالم اجتماع قد حاول أن يضيف من بعده إضافات جوهرية إلى الأسس التى ارتكزت عليها نظريته . بل إن دود نفسه قد تراجع عن كثير مما ذهب إليه ، فضلاً عن أن الوضعيين المحدثين الآخرين كانوا مجرد مقلدين .

كذلك ظهرت اتجاهات أو مدارس مختلفة ، تؤكد أهمية علم الاجتماع النظرى وسيادته . ولقد حدث ذلك بظهور بعض علماء الاجتماع النظريين المحدثين البارزين من أمثال بيتر بلاو ، وجورج هومانز ، وتشارلز لوميز (يلاحظ أننا نشير هنا فقط إلى الدارسين الذين ناقشنا وجهات نظرهم فى هذا الكتاب) ، الذين قدموا إسهاماتهم بنفس الأسلوب الفكرى الذى اتبعه النظريون القدامى نسبياً من أمثال سوروكين ، وماكيفر ، وبارسونز . أما روبرت ميرتون ، فعلى الرغم من أن أكثر أعماله تدور حول « تقنين » المعرفة السوسيولوجية ، وتقويم الإسهامات النظرية التى قدمها علماء آخرون ، إلا أن كتاباته — التى ذاعت وانتشرت — تتميز عمومًا بالسهولة والأناقة ؛ لذلك يمكننا

القول إن لديه من الإسهامات ما يؤهله لأن يكون عالمًا اجتماعيًا نظريًا أصيلاً. ومن الدعائم التي استند إليها علم الاجتماع النظرى فى استمراره ، تلك المؤلفات العديدة التى اقتفت أثر الاتجاه الوظيفى . فلقد أسهم أصحاب هذه المؤلفات من أمثال كوهن ، ووليام جود ، وروبن وليامز فى توضيح بعض الملامح الأساسية لهذا الاتجاه النظرى . وأخيراً نلاحظ أن مدرسة القياس الاجتماعى ، واتجاه الدراسة السوسولوجية للجماعات الصغيرة (الميكروسوسولوجيا) قد قدما - من خلال تأكيدهما لنظرية الجماعة الصغيرة - إضافة هامة لعلم الاجتماع النظرى .

والواقع أن علم الاجتماع النظرى برغم تقدمه الكبير خلال السنوات الأخيرة ، لم يقو على تحدى علم الاجتماع التاريخى . غير أننا نعتقد أن هذين الاتجاهين يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً لافكاً منه . فحينما يهتم علم الاجتماع النظرى بدراسة العلاقات الاجتماعية البنائية والتفاعل ، فإنه بذلك يكمل مهمة علم الاجتماع التاريخى المتمثلة فى تحليل العمليات والتغير . ويبدو هذا الارتباط والتساند واضحاً إذا ما أدركنا أن الإسهامات النظرية الهامة التى قدمها كبار العلماء من أمثال سوروكين ، وبارسونز ، وماكيثرف ، قد قدمت لكل من ميدانى الدراسة ، وذلك على النحو الذى أوضحناه فى الفصلين الثامن عشر والعشرين (ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أن ويلبرت مور - الذى ناقشنا بعض آرائه فى نطاق علم الاجتماع التاريخى - يعد ممثلاً بارزاً للتحليل النظرى) .

أما علم الاجتماع الفلسفى - الذى خصصنا له الفصل الحادى والعشرين بأكمله - فلا شك أنه سيستمر جزء من علماء الاجتماع ، وإن كان سيظل خارج نطاق اهتماماته المحورية . والواقع أن كل العلوم تعرف دارسين ذوى عقول فلسفية ، كما يتبدى ذلك فى إسهاماتهم .

ونستطيع فى النهاية أن نقدم ملاحظتين تعكسان وجهتى نظر شخصية ، وترتبطان فى الوقت ذاته بالوضع الحالى لعلم الاجتماع : الأولى تمثل تعليقاً على قضية « النزعة العلمية ودراسة الإنسان » وما يرتبط بذلك من قياس كمى ؛ والثانية تمثل مناقشة حديثة للاتجاهات السوسولوجية عند بيترىم سوروكين .

هناك مشكلة أساسية تواجه من يحاول دراسة الوضع الراهن للنظرية السوسولوجية ،

تتمثل في السؤال الذى يفرض نفسه دائماً وهو : هل استطاع العلماء الطبيعيون أن ينتزعوا بالفعل ميدان علم الاجتماع من علماء الاجتماع ذوى الاتجاهات الإنسانية ؟ لعل الإجابة الصريحة الواضحة على هذا السؤال تتمثل في ارتباط علم الاجتماع بالقياس الكمي . فالملاحظ الآن أن الغالبية العظمى من الأعمال والإسهامات المنشورة في الدوريات السوسيولوجية قد أصبحت تعتمد اعتماداً أساسياً على البيانات الكمية والتحليلات الإحصائية (ولا شك أن هذا الاتجاه قد أصبح يميز رسائل الدكتوراه ، بل وحتى البحوث التدريسية التى يقدمها طلبة الجامعات) . ومن المؤكد أن بعضاً من هذه الدراسات قد ساعد بالفعل على وجود ضرب من تراكم المعرفة السوسيولوجية ، كما أفاد من اختبار الفروض المشتقة من النظريات سواء كانت نظريات عامة أو متخصصة . وهناك دراسات أخرى اتجهت اتجاهًا كميًا خالصاً ، مبررة ذلك بأن أى علم حقيقى لابد وأن يعتمد بصفة أساسية على الرياضيات . لكننا نعتقد أن هذا الاتجاه لا يمثل سوى واجهة علمية . إن تحويل الملاحظات والشواهد إلى صيغ رقمية أو كمية كمعاملات الارتباط ، والتحليل العاُملى ، والأساليب الإحصائية الأخرى ليس سوى جزء أو جانب مفيد في عملية نمو البحث في كثير من العلوم بما في ذلك علم الاجتماع . وما يحدث في الغالب هو أن هذه البيانات الكمية وهذه الأدوات البحثية تخدم هدفاً شكلياً أكثر مما تؤدي وظيفة علمية . والواقع أن تراكم البيانات والمعالجة الإحصائية الماهرة لا يقدمان للعلم إلا القليل ، بل وقد لا يسهمان على الإطلاق ، ما لم تكن الأسس والقواعد النظرية قد استقرت . وهذا يتطلب توافر معرفة ، وفهماً ، وتخيلًا خلاقاً ؛ وهذه قدرات ومهارات لا يمتلكها إلا القليل من الباحثين . ولقد أشرنا في كتابنا هذا إلى الإسهامات التى قدمتها عينة كبيرة من علماء الاجتماع المبدعين نظرياً .

وفي ختام هذا الكتاب ؛ يجدر بنا أن نشير إلى تنبؤ مرتكز على فرض معقول ؛ ذلك الذى قدمه بيتريم سوروكين في أحدث مؤلفاته وهو « النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم » . Sociological Theories of Today فلقد قدم فرضاً مؤداه أن العلوم النظرية تتطور وفقاً لنمط من التحولات ، تلك التى اعتبرها سوروكين — كما أشرنا في الفصل العشرين — تميز التغيرات البعيدة المدى التى تطرأ على الأنساق الاجتماعية الثقافية الكلية . فعلم الاجتماع النظرى ظهر تاريخياً كضرب من التأمل

حول القوانين العامة التي تحكم الديناميات الاجتماعية والثقافية . ويتجلى ذلك في الأطر النظرية الواسعة التي قدمها أوجيست كونت ، وهيربرت سبنسر ، ولستر وارد وآخرون . وفي القرن العشرين ، حدث أن أغلب علماء الاجتماع خاصة في الأقطار التي تنطق الإنجليزية ، قد حولوا اهتمامهم إلى دراسة مشكلات أقل طموحاً ، مع التركيز على جمع بيانات واقعية حول الحياة الاجتماعية ؛ وهذه مرحلة وصلت إلى ذروتها في ثلاثينيات هذا القرن . ثم ظهر في السنوات الأخيرة مطلب أو ضرورة سوسيولوجية تمثلت في التركيز على التعميمات الواسعة والأطر أو الأنساق النظرية . وهذا اتجاه — وفقاً لما ذهب إليه سوروكين — قد يستمر لفترة ما . ويتنبأ سوروكين بأن الجيل التالي من علماء الاجتماع سوف يهتم بصياغة قوانين عامة تحكم الاستاتيكيا والديناميكا الاجتماعية ، وذلك بالاستناد إلى البيانات الكثيرة المتناثرة التي تم الحصول عليها .

ويبدو أن هذا التنبؤ سيكون صادقاً ، وإن كان ليس هناك تأكيد من أن مستقبل علم الاجتماع المتمثل في قوانين تطور النظرية ، سيكون متركزاً على أساس دراسة متعمقة . وعلى ذلك يمكننا القول إن التقسيم الحالي لعلم الاجتماع إلى « معسكرين » : أحدهما يركز على جمع البيانات الواقعية ومعالجتها^(١) ، والآخر يستند إلى الاستعانة بهذه البيانات من أجل صياغة نظرية عامة ، مثل هذا التقسيم سيظل قائماً^(٢) .

ملاحق

ملحق رقم (١)

قراءات مقترحة

الهدف من القراءات التالية هو مساعدة الطالب على اختيار وانتقاء أعمال رواد علم الاجتماع ، التي لا تزال حتى الآن تحتفظ بأهميتها . وسنعرض أيضاً لبعض المصادر الثانوية التي تمثل مسوحاً أو عروضاً هامة ، وكذلك تلك التي تتضمن انتقادات أساسية ، بالإضافة إلى المصادر التي تتوافر فيها هاتان الخاصيتان . ويلاحظ أننا لن نشير في هذا الملحق إلى الأعمال التي درسناها وناقشناها في متون الكتاب ، إلا إذا استثنينا الحالة التي يكون فيها المؤلف الواحد قد قدم إسهامات متعددة . وفي هذه الحالة سنكتفي بتنبية الطالب بقراءة بعض أعماله . ونود أن نلفت النظر إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية ، ظهر عدد من هذه المصادر في الطباعات الشعبية .

الفصل الثاني (كونت) :

تتيح لنا الترجمة المختصرة التي قدمها مارتينو Martineau لكتاب كونت الفلسفة الوضعية Positive Philosophy فهماً للنسق الفكري الذي أقامه الأب المؤسس لعلم الاجتماع . وأهم المؤلفات التي عرضت لنظريات كونت ما يلي :

D. Caird, *The Social Philosophy and Religion of Comte* (1885); J.S. Mill, *The Positive Philosophy of Comte* (1887); L. Lévy-Bruhl, *The Philosophy of Comte* (1903).

وهناك أيضاً مقالات معاصرة عديدة ، تضمنت تقويماً لأعمال كونت نذكر منها :

Mac Quilkin De Grange, "Comt's Sociologies", *Am Soc., Rev.* vol. 4 (1939); F. Von Hayek, "The Counter-revolution of Science". *Economica* (1941); R.A. Nisbet, "The French Revolution and the Rise of Sociology in France", *Am. Jour. Soc.*, vol. 49 (1943); N.S. Timasheff, "Comte in Retrospect", *Am. Cath. Soc. Rev.*, vol. 13 (1952).

الفصل الثالث (سبنسر) :

على الطالب المهتم بنظريات سبنسر أن يطالع مؤلفه المبادئ الأولى The First Principles ، وأن يقرأ أيضاً إما مؤلفه دراسة علم الاجتماع The Study of Sociology أو بعض أجزاء من مؤلفه مبادئ علم الاجتماع Principles of Sociology وتوضح السيرة الذاتية (١٩٠٤) Autobiography التي كتبها الأب الثاني المؤسس لعلم الاجتماع نشأة آرائه ونظرياته . ونوصي الدارس بقراءة المصادر الثانوية التالية :

W.H. Hudson, *An Introduction to the Philosophy of H. Spencer* (1894); J. Royce, *Herbert Spencer, an Estimate and Review* (1904); H. Macpherson, *Spencer and Spencerism* (1900); H. Elliot, *Herbert Spencer* (1916); J. Rumney, *Herbert Spencer's Sociology* (1934); R. Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought* (1944), pp. 18-36; T. Parsons, Introduction, An Arbor Paperback Edition of Spencer's, *The Study of Sociology* (1961).

الفصل الرابع (رواد آخرون) :

يمكن التعرف على أعمال الرواد الذين لا نعتبرهم « آباء مؤسسين » بقراءة الدراسات التالية . فيما يتعلق بكتيليه انظر :

A. Quételet, *Essay of Social Physics*; and F.H. Hankins, *Quételet as Statistician* (1908).
وفما يتعلق بلوبلاي ، يلاحظ أن زيمرمان قد ترجم أجزاء من كتابه العمال الأوروبيون European Workers وظهر في مؤلفه الأسرة والمجتمع Family and Society (1935), pp. 339-595. انظر أيضاً الفصل الذي خصصه سوروكين عن لوبلاي في مؤلفه

النظريات السوسيولوجية المعاصرة Contemporary Sociological Theories

ولزيد من التعرف على الماركسية يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

F. Engelss, *The Origin of the Family, Private Property and the State*; N. Bukharin, *Historical Materialism*; M. Bober, *Karl Marx' Interpretation of History* (1948); T.B, Bottomore and M. Ruben, eds., *Karl Marx : Selected Writings in Sociology and Social Philosophy* (1956).

وللتعرف أيضاً على آراء مورجان وتايلور انظر :

R. Lowie, *History of Ethnological Theory* (1937), pp. 54-85.

أما المصادر التالية فتتيح مزيداً من الفهم لوجهات نظر بكل :

H.T. Buckle, *History of Civilization in England*; M. Robertson, *Buckle and his Critic* (1885); A.H. Huth, *Life and Writings of Buckle* (1887).

وفيما يتعلق بدانليفسكى يمكن الرجوع إلى الفصل الذى خصصه سوروكين عنه
فى مؤلفه *فلسفات اجتماعية فى عصر متأزم* Social Philosophies of an Age of Crisis
(1950), pp. 49 - 71.

الفصل الخامس (الداروينية الاجتماعية) :

يلاحظ أن مؤلف باجوت الفيزياء والسياسة Physics and Politics مؤلف صغير
الحجم ، سهل القراءة . وللتعرف على تقويم أعماله انظر :

J. Lichtenberger, *The Development of Sociological Theory* (1923), pp. 279-84;
Floyed House, *The Development of Sociology* (1936), pp. 160-63.

ولزيد من الاطلاع على أفكار جمبلوفتش ، يتعين قراءة مؤلفه الموجز فى علم
الاجتماع Outline of Sociology ، وانظر أيضاً : Lichtenberger, op. cit., 432-53
and House, op. cit., pp. 163-74. وللتعرف على أعمال جمبلوفتش التى لم ترجم
بعد إلى الإنجليزية ، يمكن الرجوع إلى مؤلف سمول علم الاجتماع العام ، General
Sociology ، حيث يتضمن الفصلان الثانى عشر والسابع والعشرون أجزاء كبيرة من
الأعمال الرئيسية للعالم النمساوى ؛ كما يتضمن المؤلف أيضاً النظريات التى قدمها سمول .
انظر أيضاً :

Lichtenberger, op. cit; pp. 453-64 and House, op. cit; pp. 174-77.

ويعد مؤلفه *سمنر الطرق الشعبية* Folkways من المؤلفات الكلاسيكية فى علم
الاجتماع . ومع ذلك فمن الممكن الاكتفاء بقراءة الفصلين الأولين منه وبعض الفصول
القليلة التى خصصها لدراسة بعض الطرق الشعبية (وهذا يتوقف بالطبع على اهتمامات
الطالب وأهدافه) . انظر أيضاً :

H.E. Starr, *W.G. Sumner* (1925); A.G. Keller, *Reminiscences of W.G. Sumner* (1933);
C.H. Page, *Glass and American Sociology* (1940), pp. 73-110; and Hofstadter, op.
cit., pp. 37-51.

الفصل السادس (النزعة التطورية السيكولوجية) :

من مؤلفات لستروارد التي كتبت بعناية شديدة مؤلفه علم الاجتماع الديناميكي Dynamic Sociology ، وإن كان كتابه علم الاجتماع النظري (الخالص) Pure Sociology يمثل أعظم كتبه نصجاً . وللتعرف على أعمال وارد يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

E.P. Cape, *Lester Ward, a Personal Sketch* (1922); C. Wood, *The Substance of the Sociology of Lester Ward* (1930); S. Chugerman, *Lester Ward, the American Aristotle* (1939); Page, op. cit., pp. 29-69; Hofstadter, op. cit., pp. 52-67.

أما مؤلف جيد نبجز مبادئ علم الاجتماع Principles of Sociology فتتطوى قراءته على فائدة محققة . انظر أيضاً :

H. Odum, ed., *American Masters of Sociology* (1927), pp. 191-228; Page, op. cit.; pp. 145-80.

الفصل السابع (الاتجاهات التطورية الأخرى والنزعة العضوية) :

من الأعمال التي تنتمي إلى المدارس التطورية الثانوية ، نجد مؤلف فيبلن نظرية طبقة الأعيان Theory of the Leisure class 6 الذي لا يزال حتى الآن يحتل مكانة بارزة . ولزيد من فهم أعمال فيبلن انظر :

Louis Schneider, *The Freudian Psychology and Veblen's Social Theory* (1948); David Riesman, *Thorstein Veblen* (1953); Odum, op. cit., pp. 23 -70.

ولزيد من التعرف على آراء كوست يمكن الرجوع إلى مؤلف سوروكين النظريات السوسيولوجية المعاصرة ، ص ص ٣٥٩ - ٣٧٠ . كما يمكن الرجوع إلى لختنبرجر ، المرجع السابق الذكر ، ص ص ٢٨٧ - ٢٩١ ، وذلك للحصول على تفصيلات أكثر لآراء كيد .

أما أغلب أعمال العضويين ، فقد ظهرت باللغتين الفرنسية والألمانية . والذين يقرءون الألمانية يمكنهم معرفة المزيد عن شافل بالرجوع إلى المصدر التالي :

A. Ith, *Die Grundlinien der Gesellschaftslehre A. Schaffle's* (1926).

وللتعرف على أفكار لينفيلد يمكن الرجوع إلى مؤلف سوروكين السالف الذكر ،

ص ص ٢٠٠ - ٢٠٤ .

وللتعرف أيضاً على فولييه يمكن الرجوع إلى المؤلف التالي :

Barnes, *Introduction to the History of Sociology*, pp. 460-70.

الفصل الثامن (بداية علم الاجتماع التحليلي) :

يتضمن مؤلف تونيز مفاهيم أساسية في علم الاجتماع Fundamental Concepts of Sociology أهم إسهاماته . انظر أيضاً المقال الرائع الذي نشره هيبيرل Heberle في كتاب بارنز مقدمة في تاريخ علم الاجتماع ، السابق الإشارة إليه ، ص ص ٢٢٧ - ٢٤٨ أما زيميل فقد ترجمت إلى الإنجليزية أجزاء كبيرة من أعماله أهمها :

K. Wolff, trans., *The Sociology of George Simmel* (1950); Simmel, *Conflict and the Web of Group Affiliations*, K. Wolff and R. Bendix, trans. (1955).

وللتعرف على ما كتب عن زيميل يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

K. Wolff; *The Sociology of G. Simmel*; N. Spykman, *The Sociological Theory of Simmel* (1925); Heberl's article in Barnes, op. cit., L. Coser, *The Functions of Social Conflit* (1956). ويمثل الكتاب الأخير نظرية حديثة في الصراع مستندة إلى قضايا عديدة مختارة من أعمال زيميل . انظر أيضاً مؤلف كوزر Coser المعنون جورج زيميل George Simmel ed., 1965, حيث يقدم فيه كوزر تقويماً لأفكار كل من زيميل ، وتونيز ، ودوركايم ، وهيبيرل ، وسوروكين وآخرين غيرهم . وبالإضافة إلى ذلك نشرت مقالات عن زيميل انظر :

Am. Journ. Soc., vol. 63 (1958) and *Am. Soc. Rev.*, vol. 24 (1959).

ومن أعمال تارد التي يتعين قراءتها مؤلفه *قوانين المحاكاة* Laws of Imitation حيث يقدم نظريته بطريقة واضحة جلية . أما كتابه *القوانين الاجتماعية* Social Laws فيقدم صورة أكثر اكتمالا لنظرياته ككل . انظر المؤلف الرائع (النادر الوجود للأسف) الذي كتبه م. م. دافيز Davies والمعنون جبريل تارد (1906) Gabirel Tarde ويلاحظ أن هذا الكتاب قد أدمج مؤلفه هذا في مؤلف آخر له نشر بعد ذلك بعنوان *التفسير السيكولوجي للمجتمع* : (1909) Psychological Interpretation of Society

الفصل التاسع (دوركايم) :

من أعمال دوركايم الأساسية التي ترجمت إلى الإنجليزية مؤلفه قواعد المنهج في علم الاجتماع . The Rules of Sociological Method . ويعد هذا المؤلف ذا أهمية خاصة بالنسبة للمهتمين بدراسة النظرية السوسيولوجية . أما مؤلفاه تقسيم العمل الاجتماعي The Division of Labor in Society والانتحار Suicide فيمثلان بحثين ندر . أن نعر على أمثالهما . والواقع أن أعظم وأهم التعليقات التي تناولت أعمال دوركايم قد كتبت باللغة الفرنسية . ولعل خير ممثل لها مؤلف جورفتش مقالات في علم الاجتماع Essais de Sociologie (1936) وهناك بالإضافة إلى ذلك أعمال ثانوية تناولت أعمال دوركايم بالتحليل والنقد نذكر منها .

A. Alpert, *Emile Durkheim and His Sociology* (1939); E. Benoit-Smullian in Barnes, op. cit. pp. 499-537; K. Wolff, ed., *Emile Durkheim* (1960); and Nisbet, *Emile Durkheim* (1964) ولقد نشرت بعد ذلك بعض أعمال دوركايم الثانوية ، وهي تمثل في الغالب محاضرات كان قد ألقاها وأهمها :

Socialism and Saint-Simon (1958); *Pragmatism and Sociology, Sociology and Philosophy* (1953), *Education and Sociology* (1956), and *Moral Education* (1961).

وفضلا عن ذلك نشرت مقالات درست آراء دوركايم ونظرياته . انظر :

Am. Jour. Soc., Vol. 63 (1958) and Am. Soc. Rev., Vol. 24 (1959)

الفصل العاشر (النزعة الذاتية الروسية) :

للتعرف على دعائم المدرسة الذاتية الروسية ، يمكن الاهتداء بالأعمال التالية :

J. Hecker, *Russian Sociology* (1915) and M. Laserson, "Russian Sociology" in Gurvitch and Moore, eds., *Twentieth Century Sociology* (1946), pp. 678-81.

الفصل الحادى عشر (تدهور النزعة التطورية وانبثاق الوضعية المحدثة) :

للتعرف على تدهور النزعة التطورية انظر :

A. Goldenweiser in Barnes and Backer, eds., *Contemporary Social Theory* (1940) pp. 437-90.

ولدراسة تفكير كوفاليفسكى يمكن الرجوع إلى :

N.S. Timasheff in Barnes, op. cit., pp. 614-53; and Caster, *The Social Theory of L.T. Hobhouse* (1927).

أما المصدران التاليان فيفيدان في دراسة وسترمارك :

House, op. cit., pp. 153-57 and Mills in Barnes op. cit., pp. 654-67.

ولإحاطة بانبثاق الوضعية المحدثة وخاصة مدرسة جالتون - بيرسون ، نوصي بالرجوع إلى مقال لندبرج Lundberg في بارنز وبيكر ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٥ - ١٣٠ .

الفصل الثاني عشر (كولى وتوماس) :

لا تزال الأعمال الرئيسية التى قدمها كولى تحتفظ بحيويتها حتى الآن وأهمها : الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى ، *Human Nature and the Social Order* والتنظيم الاجتماعى *Social Organization* ، والنظرية السوسولوجية والبحث الاجتماعى

Sociologica Theory and Social Research (1930) الذى نشر بعد وفاته . انظر أيضاً : Page, op. cit., pp. 183-209; E. Jandy, *Charles Cooley, His Life and Social Theory* (1942); R. Dewey's paper in Barnes, op. cit., pp. 833-52; and R. Guttman, "Cooley : A Perspective", *Am. Soc. Rev.*, Vol. 23 (1958).

ولقد عرض فولكهارت Volkhart فى مؤلفه السلوك الاجتماعى والشخصية *Social Behavior and Personality*, ed. (1951) للإسهامات النظرية التى قدمها توماس . كما تعد مناقشة بلومر Blumer لأعمال توماس مناقشة بالغة الأهمية . انظر مؤلفه : Critique of Research in the Social Sciences : I (1939) وانظر أيضاً المؤلف الذى خصصه كيمبل يونج Young عن توماس والمعنون : إسهام وليام إيزاك توماس *The Contribution of William Isaac Thomas* (1963)

الفصل الثالث عشر (باريتو) :

على الدارس أن يقرأ من مؤلف باريتو العقل والمجتمع *Mind and Society* المجلد الأول ، والفصل الثانى عشر من المجلد الثالث ، والنصف الأخير من المجلد

الرابع . ومن المصادر الثانوية المفيدة في فهم نظريات باريتو وأفكاره نذكر ما يلي :

Sorokin, *Contemporary Sociological Theories*, pp. 37-62; L. Henderson, *Pareto's Sociology* (1935); G. Homans and C. Curtis, *An Introduction to Pareto* (1934); M. Ginsberg, "Pareto's General Sociology, (British) *Soc. Rev.*, vol. 28 (1936); N.S. Timasheff, "Law in Pareto's Sociology", *Am. Jour. Soc.*, vol. 44 (1939); M.S. Handman in S. Rice, *Methods in the Social Sciences* (1931) pp. 139 - 53; A. Bongiorno, "A Study of Pareto's Treatise of General Sociology", *Am. Jour. Soc.*, vol. 35 (1930), pp. 349-70; W. Stark, "In Search of the True Pareto" *Brit. Jour. Soc.*, vol. 14 (1963).

وانظر أيضاً فصلاً موجزاً رائعاً في كتاب نورثروب Northrop المعنون منطق العلوم

والإنسانيات The Logic of the Sciences and the Humanities (1947), pp. 265-72

ومن الأعمال الحديثة التي أفادت من نظرية باريتو يمكن أن نشير إلى ما يلي :

Homans, *Human Group*; Bottomore, *Elites and Society* (1964); Keller, *Beyond the Ruling Class* (1963).

الفصل الرابع عشر (ماكس فيبر) :

فيما يلي عرض لبعض أعمال فيبر التي ترجمت إلى الإنجليزية :

الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit

of Capitalism. ومن ماكس فيبر : مقالات في علم الاجتماع : From Max Weber :

Essays in Sociology (ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من كتاباته ترجمها وحررها

هانز جيرث Gerth ورايت ميلز Mills) ، ونظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي

(وهو يمثل ترجمة لجزء من كتاب فيبر الاقتصاد والمجتمع Wirtschaft und Gesellschaft

قام بها بارسونز وهندرسون) ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية The Methodo

logy of Social Sciences (1954) (ترجمه وحرره شلز Shils ورينشتاين Rheinstein)

ويعد كتاب نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ذات أهمية خاصة عند دراسة

النظرية السوسيولوجية . كذلك ظهرت مجموعة من كتابات فيبر في المؤلف الذي أعده

س . رايت . ميلز Mills والذي صدر في سنة ١٩٦٣ بعنوان ماكس فيبر . وتعتبر

إسهامات بارسونز بمثابة مصادر ثانوية هامة ، خاصة الجزء الرابع من مؤلفه نظرية الفعل الاجتماعي ، (1937) Theory of Social Action وكذلك مقدمته لترجمة كتاب نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، والفصل الذي كتبه في بارنز ، المرجع السابق ص ص ٢٨٧ - ٣٠٨ . وهناك دراسة حديثة رائعة قدمها بندكس Bendix في مؤلفه ماكس فيبر : صورة فكرية (1960) Max Weber : An Intellectual Portrait كذلك نوصي بقراءة الأعمال التالية :

R.H. Tawney, *Religion and Rise of Capitalism* (1939); A. Salomon, "Max Weber's Methodology", *Social Research*, vol. 1 (1934); A. Salomon, "Max Weber's Sociology", *Social Research*, vol. 2 (1935); T. Abel, "Operation Called Verstehen", *Am. Jour. Soc.*, vol. 54 (1949), pp. 211-19; A. Pierce, "Empiricism and the Social Sciences," *Am. Soc. Rev.*, vol. 21 (1956); P. Munch, "Empirical Science and Max Weber's Verstehende Soziologie", *Am. Soc. Rev.*, vol. 22 (1957).

الفصل الخامس عشر (الوضعية المحدثة وعلم الاجتماع الرياضي) :

يمكن التعرف على اتجاه لندبرج النظرى ، إذا ما قرأ مؤلفه أسس علم الاجتماع Foundations of Sociology قراءة متعمقة . انظر أيضاً مؤلفه الشهير هل يستطيع العلم أن ينقذنا ؟ (1947). Can Science Save Us ؟ أما مؤلف دور Dodd أبعاد المجتمع Dimensions of Society فمؤلف صعب القراءة بالنسبة للكثيرين . ولقد لخص المؤلف (تياشيف) أفكاره (دود) في مقالين يمكن الرجوع إليهما وهما :

"Tension Theory of Social Action", *Am. Jour. Soc.*, vol. 46 (1939), and "A System of Operationally Defined Concepts for Sociology", *Am. Soc. Rev.*, vol. 4 (1939)

ولقد وجه شاناس Shanas انتقادات رائعة لأعمال دود . انظر مقاله :

"A Critique of Dodd's Dimensions of Society", *Am. Jour. Soc.*, vol. 48 (1942).

وللتعرف على وجهات نظر زيف Zipf ، وراشفسكى Rashevsky وهارت Hart ، وتشابين Chapin ، يمكن الرجوع إلى الأعمال المشار إليها في متون الكتاب . أما من يريد الاطلاع على مؤلف حديث في علم الاجتماع الرياضى فيمكنه الرجوع إلى مؤلف هيربرت سيمون Simon نماذج الإنسان ، (1957) Models of Man حيث لا يزال حتى الآن أفضل ممثل لاتجاه علم الاجتماع الرياضى . وللتعرف على الانتقادات التي

وجهت إلى النزعة الإجرائية من الوضعية المحدثّة انظر مؤلف بنجامين Benjamin النزعة الإجرائية. (1955) Operationalism . ومن الجدير بالذكر أن سوروكين قدم نقداً قاسياً للوضعية المحدثّة من كل جوانبها وأبعادها في مؤلفه بدع ونقائص (1956) Fads and Foibles

الفصل السادس عشر (الإيكولوجيا البشرية) :

للتعرف على موضوع دراسة الإيكولوجيا البشرية يمكن الرجوع إلى مؤلف كوين Quinn الإيكولوجيا البشرية (1950) Human Ecology ، وكذلك مؤلف هاوى Hawley الإيكولوجيا البشرية . (1950) Human Ecology ولقد وجهت انتقادات لهما ظهرت في كتاب أليهان Alihan الإيكولوجيا الاجتماعية (1938) Social Ecology . ومن المؤلفات الحديثة التي قدمت عرضاً شاملاً للإيكولوجيا البشرية مؤلف جورج ثيودورسن Theodorson دراسات في الإيكولوجيا البشرية (1961) Studies in Human Ecology كذلك قدم شور Schore عرضها لأسسها النظرية في مؤلفه الشكل الحضري : الإيكولوجيا البشرية والديموجرافيا (1965). The Urban Scene : Human Ecology and Demography

الفصل السابع عشر (الاتجاه الوظيفي) :

لمزيد من فهم التحول الهام الذي طرأ على الاتجاه الوظيفي ، يتحتم قراءة مؤلف مالينوفسكى Malinowski النظرية العلمية للثقافة (1944) Scientific Theory of Culture وللتعرف على طرق الإفادة من الاتجاه الوظيفي في الدراسات الواقعية نوصي بقراءة المؤلفات التالية :

Malinowski's *Argonauts of the Western Pacific* (1922); R. Redfield's, *The Folk Culture of Yucatan* (1949); or vols. 1 or W.L. Warner's *Yankee City Series : The Social Life of a Modern Community* (with P.S. Lunt, 1941), and *The Social Systems of American Ethnic Groups* (with L. Srole, 1945).

وللتعرف على مواطن القوة والضعف في الاتجاه الوظيفي يمكن الرجوع إلى الفصل الأول من كتاب ميرتون النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي Social Theory and Social Structure (1949) حيث يتضمن تقويماً رائعاً . ولدراسة كفاءة الاتجاه الوظيفي نوصي بقراءة المقالين التاليين :

K. Davis, "The Myth of Functional Analysis", *Am. Soc. Rev.*, vol. 24 (1959), and G.C. Hawkins, "Bringing Men Back In," *Am. Soc. Rev.*, vol. 29 (1964).

الفصل الثامن عشر (علم الاجتماع النظرى) :

عرض سوروكين أهم نظرياته فى مؤلفيه الديناميات الاجتماعية والثقافية (أربعة مجلدات) ، (1947) Social and Cultural Dynamics والمجتمع والثقافة والشخصية (1947) Society, Culture and Personality ونستطيع أن نجد تلخيصاً للكتاب الأول (الديناميات) فى مؤلفه أزمت عصرنا (1941) Crisis of Our Age كما أقر سوروكين التلخيص الرائع لنظرياته الذى ضمنه كويل Cowell كتابه التاريخ والحضارة والثقافة . (1952) History, Civilization and Culture ويمكن التعرف بصفة عامة على أعمال سوروكين المبكرة (خلال حياته فى روسيا) بالرجوع إلى المقال التالى :

W.W. Isajew, "Pitrim Sorokin's Sistema Sotsiologii : A Summary", *Am. Cath. Soc. Rev.*; vol. 17 (1956). ويعد هذا المقال من المقالات الموثوق بها ، كما أن سوروكين نفسه قد علق عليه تعليقاً موجزاً . ولإحاطة بتقويم نظريات سوروكين ، نوصى بالاطلاع على الأعمال التالية :

L. J. Maquet, *The Sociology of Knowledge* (1951), H. Speier in Barnes, op. cit., and R.L. Simpson, "Pitrim Sorokin and His Sociology", *Social Forces*, vol. 32 (1953). ونستطيع أن نجد أيضاً عرضاً شاملاً لأعمال سوروكين فى مؤلف فيليب ألين Allen سوروكين فى الميزان (1963). Sorokin in Review, ed.

أما آراء بارسونز حول المشكلات السوسيولوجية المختلفة فقد ضمنها مؤلفاته التالية : مقالات فى النظرية السوسيولوجية (1949) Essays in Sociological Theory وأوراق عمل فى نظرية الفعل (Working Papers in the Theory of Action) (بالاشتراك مع بيلز Bales وشلز Shils ، ١٩٥٣) ، والبناء والعملية فى المجتمع الحديث Structure and Process in Modern Society (1960) والبناء الاجتماعى والشخصية Social Structure and Personality (1964) ومع ذلك فلا يزال مؤلفه النسق الاجتماعى Social System (1951) أعظم أعماله النظرية نصجاً . وللتعرف على أهم الانتقادات التى وجهت إلى الإسهام النظرى الذى قدمه بارسونز يمكن الرجوع إلى الأعمال التالية :

G.E. Swanson, "The Approach to a General Theory of Action by Parsons and Shils", *Am. Soc. Rev.*, vol. 18 (1953); A.W. Gouldner, "Systematic Sociology, 1954-55", in H. Zetterberg, ed., *Sociology in the United States of America* (1956); H. Black, ed., *The Social Theories of Talcott Parsons* (1961), especially Black's "Some Questions about Parsons Theories", pp. 268 ff; P. Selznick, "The Social Theories of Talcott Parsons", *Am. Soc. Rev.*, vol. 26 (1961).

أما زنانيكى فقد عرض اتجاهاته النظرية عرضاً وافياً في مؤلفاته منهج علم الاجتماع (1934) *Method of Sociology* والأفعال الاجتماعية (1936) *Social Actions* والعلوم الثقافية (1952) *Cultural Sciences* وانظر أيضاً مؤلفه الذى نشر بعد وفاته « العلاقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية » (1965) *Social Relations and Social Role*

أما ماكيفر فقد عرض نظريته السوسيولوجية بشكل دقيق في مؤلفيه المجتمع (1934) *Society* (طبعات ١٩٣١ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٩) ، والعلية الاجتماعية (1942) *Social Causation* كذلك نجد مناقشة حية لنظريته في مقال كتبه ألبرت Albert ونشره في المؤلف الذى حرره كل من بيرجر Berger وآبل Apel والمعنون الحرية والضبط في المجتمع الحديث (1954) *Freedom and Control in Modern Society* كما قدم هينكل Hinkle في مؤلفه نمو علم الاجتماع الحديث (1959) *The Development of Modern Sociology* تلخيصاً لنظريات بارسونز وزنانيكى ، وماكيفر .

ونستطيع أن نضيف إلى ما سبق إسهامات نظرية متنوعة تمثل أسساً هامة من أسس علم الاجتماع النظرى المعاصر ، وتعبّر المصادر التالية عنها إلى حد ما :

H. Gerth, and C.W. Mills, *Character and Social Structure* (1953); G.C. Homans, *The Human Group* (1950) and *Social Behavior* (1961); P.M. Blau, *Exchange and Power in Social Life* (1964); C.P. Loomis, *Social Systems* (1960) and *Modern Social Theories* (1961); M J. Levy, Jr., *The Structure of Society* (1952).

الفصل التاسع عشر (القياس الاجتماعى ، وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة) « الميكروسوسيولوجيا » :

لعل أشهر أعمال مورينو مؤلفه لمن سيكتب له البقاء ؟ (1934) *Who shall Survive* ونستطيع أن نجد عرضاً موجزاً لآرائه في المجلد السادس (١٩٣٤) من مجلة القياس

الاجتماعى . Sociometry وبالإضافة إلى ذلك نشر مقالان هامان تناولا الأساليب السوسيومترية فى : . (1951) vol. 12 and (1956) vol. 11 *Am. Cath. Soc. Rev.* كما نشرت إسهامات متنوعة فى (1961) *L. Moreno, Sociometry, a Reader* أما نظرية الجماعة الصغيرة فتعبر عنها المؤلفات أبلغ تعبير :

Homans, op. cit., and R.F. Bales, *Interaction Process Analysis* (1950); A.P. Hare, E.F. Borgatta, and R.F. Bales, eds., *Small Groups* (rev. ed., 1965); M.S. Olmsted, *The Small Group* (1959); and C. King, *Sociology of Small Groups* (1963).

الفصل العشرون (علم الاجتماع التاريخى) :

الفصول الأربعة الأولى من كتاب شبنجلر Spengler *Decline of the West* فصول جديرة بالقراءة والاهتمام ، وإن كانت فقيرة من الناحية السوسيولوجية . وفيما يتعلق بسوروكين نوصى بالاطلاع على المصادر المشار إليها فى الفصل الثامن عشر . أما المجلدات الستة الأولى من العمل الرائع الذى قدمه توينبى Toynbee وهو دراسة التاريخ *The Study of History* فقد لخصها سومرفيل Somervell فى مجلد واحد نشر فى سنة ١٩٤٧ ؛ ثم لخص بعد ذلك المجلدات الأربعة التالية (من السابع حتى العاشر) فى مجلد واحد أيضاً نشره فى سنة ١٩٥٧ . ويستطيع المهتم بالانتقادات التى وجهت لآراء توينبى أن يرجع إلى المؤلفات التالية :

M.F. Ashley Montagu, ed., *Toynbee and History* (1957); Sorokin's *Philosophies of an Age of Crisis*, pp. 113-20 and 205-33; and P. Geyl, *Can We Know the Pattern of the Past ?* (1949).

ويعد كتاب تشاين Chapin *Cultural Change* والتغير الثقافى وكتاب كروبر Kroeber *Configurations of Culture Growth* تشكيلات النمو الثقافى من الكتب التى يتعين الرجوع إليها مباشرة ، بالإضافة إلى مؤلف ألفرد فيبر تاريخ الثقافة كعلم اجتماع ثقافى *Cultural History as Cultural Sociology* وللتعرف على تقويم نظريات هؤلاء العلماء يمكن الرجوع إلى مقال نيومان Newman المنشور فى مؤلف بارنز السالف الذكر ، ص ٣٥٣ - ٣٦١ . كذلك نجد نقداً رائعاً لعلم الاجتماع التاريخى عند شبنجلر وتوينبى وسوروكين فى الفصل الذى كتبه بيكر حول هذا الموضوع فى مؤلف

بارنز وبيكر السالف الذكر . أما تقويم ما كيقر للنزعة التطورية فقد ضمنه مؤلفه المجتمع ، الكتاب الثالث . أما أعظم المحاولات الأنثروبولوجية طموحاً وسعيًا نحو إقامة نظرية تطورية حديثة فتعبر عنها الأعمال التالية :

L.A. White, *The Science of Culture* (1949), and V.G Childe, *Social Evolution* (1951); Symposium on "Evolution and Man's Progress", *Daedalus* (Summer, 1961)

ويمثل الكتاب الصغير الذى نشره ولبرت مور Moore بعنوان التغير الاجتماعى Social Change (1963) أعظم المحاولات المنظمة الحديثة التى سعت إلى إقامة نظرية فى التغير الاجتماعى والتطور الاجتماعى . وبالإضافة إلى ذلك أسهم ولبرت مور مع بارسونز وايزنشتات Eisenstadt وآخرون فى إعداد مجموعة من المقالات نشرت فى عدد خاص من المجلة الاجتماعية الأمريكية : انظر *Am. Soc. Rev.*, vol. 29 (June, 1964)

الفصل الحادى والعشرون (علم الاجتماع الفلسفى) :

لا تزال أغلب أعمال جورفتش الأساسية حتى الآن منشورة باللغة الفرنسية فقط ، حيث لم يترجم منها إلى الإنجليزية سوى عدد محدود . ومن الممكن أن نجد تلخيصاً لأعماله فى مؤلف رينيه توليمو Toulemont المعنون *Sociologie et Pluralisme Dialectique* (Louvain, 1955) ويوحى عنوان هذا المؤلف بتحول جورفتش من الفينومينولوجيا إلى الجدل فوق الإمبريقى ، وهو التحول الذى أوضحناه فى متون الكتاب .

ونستطيع أن نجد عرضاً موجزاً لأبرز أفكار علماء المنظمات الفرنسيين فى مؤلف نيقولاتيا شيف الفكر . Thought (1946), pp. 493-572. أما مؤلفات هؤلاء العلماء فلم تترجم بعد إلى الإنجليزية . وأهم ما يمكن أن يقال عنها فى هذا المجال أنها تهتم بمشكلات الفقه القانونى أكثر من اهتمامها بعلم الاجتماع .

ولزيد من التعرف على أفكار فيركاندت Vierkandt يمكن الرجوع إلى آبل ، المرجع السابق ، ص ص ٥٠ - ٧٩ . كذلك يمكننا الإحاطة بآراء ستورزو Sturzo بالرجوع فى مؤلف نيقولاتيا شيف علم الاجتماع عند لوجى ستورزو « Sociology of Luigi Sturzo (1962)

ولعل أهم أعمال مانهايم وأعظمها تأثيراً مؤلفاه الأيديولوجية واليوتوبيا Ideology

Man and Society and Utopia (1936) **والإنسان والمجتمع في عصر إعادة البناء**
 in an Age of Reconstruction (1940) **بيد أن اهتماماته الفلسفية تتجلى في مؤلفاته**
 التي نشرت بعد وفاته وهي : **مقالات في علم الاجتماع المعرفي** Essays on the Sociology
 of Knowledge (1952) **ومقالات في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي** Essays
 on Sociology and Social Psychology (1953) **ومقالات في علم الاجتماع الثقافي**
 Essays on the Sociology of Culture (1956)

الفصل الثاني والعشرون (علم الاجتماع في منتصف القرن العشرين : نظرة شاملة) :
 للتعرف على التطورات التي طرأت على ميادين علم الاجتماع خلال العشرين أو
 الثلاثين عاماً الماضية ، نوصي بالرجوع إلى المؤلفات التالية :

H.L. Zetterberg, ed., *Sociology in the States of America* (1956); J.B. Gittler, ed.,
Review of Sociology : Analysis of a Decade (1957); R.K. Merton, L. Broom, and
 L.S. Cottrell, Jr., eds., *Sociology Today* (1959); and R.E.L. Faris, ed., *Handbook*
of Modern Sociology (1964).

ونستطيع أن نجد عرضاً رائعاً للاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة في مقال لسوروكين
 بعنوان : *Sociology of Yesterday, Today, and Tomorrow*, Am. Soc. Rev., vol.
 30 (1965).

ولقد طور سوروكين بعد ذلك أفكاره وأسهب في عرضها في مؤلف لاحق هو
النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم (1966) *Sociological Theories of Today*
 ومن المفيد أيضاً الرجوع إلى المقالين التاليين :

W.E. Moore, "Oolbal Sociology : The World as a Singular System" and
 Bie.stedt, "Indices of Civilization", both in *Am Jour Soc.*, vol 71 (1960).

ملحق رقم (٢)

ثبت تاريخي

يتضمن هذا الثبت التاريخي الوقائع التالية :

١ - تواريخ وفاة علماء الاجتماع البارزين مشاراً إليها بالرمز + (ومن الطبيعي أن تواريخ الوفاة أهم من تواريخ الميلاد في هذا المجال) .

٢ - السنوات التي نشرت فيها الأعمال الهامة في علم الاجتماع .

٣ - بعض الأحداث ذات الأهمية البالغة في تطور النظرية السوسيولوجية ونموها .

١٨٢١ - ٣٠ . ١٨٢٢ : « الاكتشاف العظيم » لكونت - ١٨٣٠ ؛ كونت ، الفلسفة الوضعية ، المجلد الأول .

١٨٣١ - ٤٠ . ١٨٣٥ : كيتليه ، مقال في الفيزياء الاجتماعية .

١٨٤١ - ٥٠ . ١٨٤٢ : كونت ، الفلسفة الوضعية . المجلد الثاني ؛ المقال الأول

لسبنسر في مجلة الكونفورست - ١٨٤٨ - : ماركس - إنجلز ، المنشور الشيوعي - ١٨٥٠ : سبنسر ، الاستاتيكا الاجتماعية .

١٨٥١ - ٦٠ . ١٨٥٢ : كونت ، السياسة الوضعية ، المجلد الأول - ١٨٥٣ :

دي جوينو ؛ مقال في عدم تكافؤ الأجناس البشرية ، المجلد الأول - ١٨٥٥ : لوبلاي ،

العمال الأوروبيون ، المجلد الأول ١ - ١٨٥٧ : + كونت ؛ بكل ، تاريخ المدينة في

إنجلترا - ١٨٥٩ : داروين ، أصل الأنواع - ١٨٦٠ : لافروف - ميرتوف ، صورة للفلسفة النقدية .

١٨٦١ - ٧٠ . ١٨٦٢ : سبنسر المبادئ الأولى - بكل - ١٨٦٤ : لوبلاي ،

الإصلاح الاجتماعي في فرنسا - ١٨٦٩ : جالتون ، العبقورية الوراثية دانفسكي ، روسيا وأوروبا . .

١٨٧١ - ٨٠ . ١٨٧١ : تايلور ، الثقافة البدائية ؛ لوبلاي ، تنظيم الأسرة -

١٨٧٢ : باجوت الفيزياء والسياسة ١٨٧٣ : سبنسر ، دراسة علم الاجتماع -
 ١٨٧٤ : + كيتليه ؛ جالتون ، العباقرة الإنجليز - ١٨٧٥ : جمبلوفتش ، العنصر
 والدولة - ١٨٧٦ : سبنسر ، مبادئ علم الاجتماع ، المجلد الأول - ١٨٧٧ : باجوت -
 ١٨٧٨ شافل ، بناء الجسم الاجتماعي وحياته ؛ مورجان ، المجتمع القديم - ١٨٧٩ :
 سبنسر ، مبادئ الأخلاق ، المجلد الأول - ١٨٨٠ : فوليه ، العلم الاجتماعي المعاصر .
 ١٨٨١ - ٩٠ . ١٨٨١ : + مورجان - ١٨٨٢ : ميكيا لوفسكى ، البطل والغواء ؛
 + دى جوينو ؛ + لوبلاى - ١٨٨٣ : + ماركس ؛ وارد علم الاجتماع الديناميكي ؛
 سمنر ، بماذا تدين الطبقات لبعضها - ١٨٨٤ : إنجلز ، أصل الأسرة ، الملكية الفردية
 والدولة - ١٨٨٥ : + دانلفسكى ، جمبلوفتش ، موجز علم الاجتماع - ١٨٨٧ :
 تونيز ، الجماعة المحلية والمجتمع . .

١٨٩١ - ١٩٠٠ . ١٨٩٣ : وارد ، العوامل السيكولوجية في الحضارة ؛ راتسنهوفر ،
 طبيعة الدولة ؛ نوفاكوف ، الكفاح بين المجتمعات الإنسانية ؛ دوركايم ، تقسيم العمل
 الاجتماعي ؛ إصدار المجلة الدولية لعلم الاجتماع ؛ أول كتاب شامل أصدره سمول في علم
 الاجتماع بالاشتراك مع فنست - ١٨٩٤ : كد ، التطور الاجتماعي - ١٨٩٥ :
 دوركايم قواعد المنهج في علم الاجتماع إصدار مجلة علم الاجتماع الأمريكية
 (A.Z.S.) - ١٨٩٦ : جيدنجز ، مبادئ علم الاجتماع ؛ سبنسر ، مبادئ علم
 الاجتماع ؛ المجلد الثالث ؛ فورمس ، النزعة العضوية والمجتمع ؛ صدور الحولية
 الاجتماعية - ١٨٩٧ : دوركايم ، الانتحار - ١٨٩٨ : تارد ، القوانين الاجتماعية ؛
 راتسنهوفر ، دراسات سوسيولوجية ؛ وارد الموجز في علم الاجتماع - ١٨٩٩ : شامبرلين ،
 دعائم القرن التاسع عشر ؛ فيبلن ، نظرية طبقة الأعيان ؛ كوست ، أسس علم
 الاجتماع الموضوعي + الافروف - ميرتوف .

١٩٠١ - ١٩١٠ . ١٩٠١ : + كوست + ١٩٠٢ : كولى الطبيعة الإنسانية
 والنظام الاجتماعي ؛ + سبنسر - ١٩٠٣ : + شافل ؛ وارد ، علم الاجتماع النظرى
 (الخالص) - ١٩٠٤ : + تارد ؛ ميكيا لوفسكى - ١٩٠٥ : سمول ، علم الاجتماع
 العام ؛ تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع - ١٩٠٦ : سمنر ، الطرق الشعبية ؛
 وارد ، علم الاجتماع التطبيقي ؛ ماكس فيبر ، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ؛

شافل ، الموجز في علم الاجتماع (ظهر بعد وفاته) - ١٩٠٨ : + راتسنهوفر : راتسنهوفر ، علم الاجتماع ؛ زيمل ، علم الاجتماع - ١٩٠٩ : توماس ، المرجع في الأصول الاجتماعية ؛ كولي ، التنظيم الاجتماعي - ١٩١٠ : + سمنر ؛ أو بينهايمر ، الدولة ؛ كوفالفسكى ، علم الاجتماع .

١٩١١ - ١٩٢٠ . ١٩١١ : دوركايم ، أحكام الواقع وأحكام القيمة جرابينز ، مناهج الأنثولوجيا ؛ + جالتون - ١٩١٢ : - نوئيكوف ؛ + فوليه ؛ دوركايم ، الصور الأولية للحياة الدينية - ١٩١٣ : + وارد - ١٩١٥ : باريتو مقدمة عامة في علم الاجتماع (ترجم بعد ذلك وأضيف إليه أجزاء وظهر تحت عنوان العقل والمجتمع) ؛ كيلر ، التطور المجتمعي ؛ هو بهاموس وآخرون ، الثقافة المادية والنظم الاجتماعية عند الشعوب البدائية ؛ جالبن ، التشريح الاجتماعي لمجتمع محلي ريفي - ١٩١٦ : + كوفالفسكى - ١٩١٧ : + دوركايم ؛ + تايلور ؛ ما كيشر ، المجتمع - ١٩١٨ : + زيمل ؛ شبلنجر تدهور الغرب ؛ توماس وزنانيكى ، الفلاح البولندى المجلد الأول ؛ كولي ، العملية الاجتماعية - ١٩١٩ : ليت الفرد والمجتمع - ١٩٢٠ : + فورمس ، ماكس فيبر .

١٩٢١ - ١٩٣٠ . ١٩٢١ : توماس وزنانيكى ، الفلاح البولندى ، المجلد الخامس ؛ بوخارين ، المادية التاريخية - ١٩٢٢ : جيدنجز ، دراسة في نظرية المجتمع الإنسانى ؛ فيركاندت ، نظرية المجتمع ؛ ماكس فيبر ، الاقتصاد والمجتمع (نشر بعد وفاته) - ١٩٢٣ : + باريتو ؛ توماس ، الفتاة غير المتوافقة ؛ أوجبرن ، التغير الاجتماعى - ١ٹ٢٤ : فون فيزه ؛ علم الاجتماع العام ؛ جيدنجز ، الدراسة العلمية للمجتمع الإنسانى ؛ هو بهاموس ، التطور الاجتماعى ؛ بارك وبيرجس ، مقدمة في علم الاجتماع - ١٩٢٥ : - أوريو - ١٩٢٦ : مالىنوفسكى ، الجريمة والعرف في مجتمع بدائى ؛ + سمول - ١٩٢٧ ، إلود التطور الثقافى - ١٩٢٨ : سوروكين ، النظريات السوسولوجية المعاصرة ؛ توماس ، الطفل فى أمريكا ؛ سمنر - كيلر ، علم الاجتماع تشاين التغير الثقافى ؛ - ١٩٢٩ : + هو بهاموس ؛ + كولى فيبلن ؛ ليند وليند ، الميكلاتون - ١٩٣٠ : + كارييف ؛ رينار ، نظرية النظام ، المجلد الأول .

١٩٣١ - ١٩٤٠ . ١٩٣١ : - جيدنجز ؛ ما كيشر ، المجتمع ؛ بناؤه وتغيراته - ١٩٣٤ : مورينو ، لمن سيكتب البقاء ؟ زنانيكى ، مناهج علم الاجتماع ؛ تونيز

مقدمة في علم الاجتماع - ١٩٣٥ : + تونيز ؛ ألفرد فيبر ، تاريخ الثقافة كعلم اجتماع ثقافي ؛ تشابين ، النظم الأمريكية المعاصرة - ١٩٣٦ : + شبنجلر ؛ توينبي ، دراسة التاريخ ، المجلدات من ١ إلى ٣ ؛ جورفتش ؛ مقالات في علم الاجتماع ؛ ترجمة كتاب باريتو مقدمة عامة إلى الإنجليزية تحت عنوان العقل والمجتمع ؛ مانهايم ، الإيديولوجيا واليوتوبيا - ١٩٣٧ : سوروكين ، الديناميات الاجتماعية والثقافية ، المجلدات من ١ إلى ٣ ؛ بارسونز ، بناء الفعل الاجتماعي : ليند وليند الميكلتون في تحول ، - ١٩٣٩ : لنديرج ، أسس علم الاجتماع ؛ ليند ، المعرفة لمن ؟ - ١٩٤٠ : مانهايم ، الإنسان والمجتمع في عصر إعادة البناء .

١٩٤١ - ١٩٥٠ : ١٩٤١ : وارنر ، سلسلة اليانكي سيتي ، المجلد الأول - ١٩٤٢ : - مالنوفسكي ؛ دود ، أبعاد المجتمع ؛ ماكيفر ، العلية الاجتماعية - ١٩٤٣ : + لوريا - ١٩٤٤ : مالنوفسكي ، النظرية العلمية للثقافة (نشر بعد وفاته) ؛ كروبر ، تشكيلات النمو الثقافي ؛ ديلوس ، مشكلة الحضارة ؛ ميردال ، المعضلة الأمريكية ؛ حوار لنديرج وفيرفي - ١٩٤٥ : هنجتون ، منابع الحضارة ؛ مونرو الوقائع الاجتماعية ليست أشياء ؛ + إلود - ١٩٤٧ : + توماس ؛ سوروكين ، المجتمع والثقافة والشخصية : راشفسكي ، النظرية الرياضية للعلاقات الإنسانية - ١ٹ٤٨ : كوين ، الإيكولوجيا البشرية - ١٩٤٩ : زيف ، السلوك الإنساني ومبدأ الاقتصاد في الجهد ؛ ميرتون ، النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي ؛ ماكيفر ويديج ، المجتمع ؛ بارسونز ، مقالات في النظرية السوسيولوجية ؛ هويت ، علم الثقافة - ١٩٥٠ : سوروكين ، فلسفات اجتماعية في عصر متأزم ؛ هومانز ، الجماعة الإنسانية ؛ جورفتش ، دور علم الاجتماع ، هاولي ، الإيكولوجيا البشرية .

١٩٥١ - ٦٠ . ١٩٥١ : بارسونز ، النسق الاجتماعي ، ونحو نظرية عامة في الفعل (والأخير بالاشتراك مع آخرين) تشايلد ، التطور الاجتماعي ، إتمام صدور مجلدات الجندی الأمريكي (ستاوفر وآخرون) ؛ وليامز ، المجتمع الأمريكي ؛ وليام جود ، الدين والإنسان البدائي - ١٩٥٢ : زنانكي ، العلوم الثقافية ؛ ألفرد فيبر ، أسس علم الاجتماع التاريخي والثقافي ، ليثي ، بناء المجتمع ؛ باربر ، العلم والنظام الاجتماعي ؛ + زيف ؛ + فيركاندت - ١٩٥٣ : بارنيت ، التجديد ؛ دي جرانج ، طبيعة علم

الاجتماع وعناصره ؛ جيرث وميلر الطابع والبناء الاجتماعي ؛ مانهايم ، مقالات في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي - ١٩٥٤ : من أجل علم لدراسة الإنسان الاجتماعي (حرره جيلن) - ١٩٥٥ : بارسونز (وآخرون) ، الأسرة والتنشئة الاجتماعية وعملية التفاعل ؛ جورفتش الحتمية الاجتماعية والحرية البشرية ؛ + ت ؛ دي شاردان - ١٩٥٦ : سوروكين ، بدع ونقائص في علم الاجتماع المعاصر ؛ مانهايم ، مقالات في علم الاجتماع الثقافي ؛ وليم فوت وايت ، إنسان التنظيم - ١٩٥٨ : + زنايكي - ١٩٥٩ : + ستوروزو - ١٩٦٠ : هومانز ، السلوك الاجتماعي ؛ لوميز ، الأنساق الاجتماعية ؛ بارسونز ، البناء والعملية في المجتمعات الحديثة . .

١٩٦١ - ١٩٦١ : لوميز ولوميز ، النظريات الاجتماعية المعاصرة ، بلاك (محرر)
 النظريات الاجتماعية لتالكوت بارسونز - ١٩٦٢ : + س . رايت ميلز ؛ جورفتش ،
 البدع وعلم الاجتماع - ١٩٦٣ : ولبرت مور ، التغير الاجتماعي - ١٩٦٤ : بلاو ،
 التبادل والقول في الحياة الاجتماعية ؛ بارسونز ، البناء الاجتماعي والشخصية - ١٩٦٥ : +
 جورفتش ؛ زنايكي ، العلاقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية (نشر بعد وفاته) -
 ١٩٦٦ : سوروكين ، النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم - ١٩٦٧ : + هارت .

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

- الكتاب الأول : ميادين علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد ،
الجوهري وعلياء شكرى ومحمود ،
عودة ومحمد على محمد والسيد ،
الحسينى ، دار المعارف ،
الطبعة الرابعة ١٩٧٧ .
- الكتاب الثانى : نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف . ترجمة
الدكاترة محمود عودة ومحمد
الجوهري ومحمد على محمد والسيد
الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة
الخامسة ١٩٧٨ .
- الكتاب الثالث : أساليب الاتصال : تأليف الدكتور محمود عودة ،
والتغير الاجتماعى : دار المعارف ، ١٩٧٠ .
- الكتاب الرابع : تمهيد فى علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة
محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد
على محمد والسيد الحسينى ،
دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،
١٩٧٨ .
- الكتاب الخامس : مجتمع المصنع - دراسة : تأليف الدكتور محمد على محمد ،
فى علم اجتماع التنظيم : الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .

الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع — دراسة : تأليف بوتومور ترجمة وتقديم ،
في علم الاجتماع السياسى : الدكاترة محمد الجوهري وعلياء
شكرى ومحمد على محمد والسيد
الحسينى ، دار المعارف ،
الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ .

الكتاب السابع : الطبقات في المجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة وتقديم
الحديث : الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى
ومحمد على محمد والسيد الحسينى
١٩٧٢ .

الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسى : تأليف الدكتور علياء شكرى ،
المعاصر : القاهرة ، ١٩٧٢ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة في علم
الاجتماع : للدكتورين علياء شكرى ومحمد
على محمد ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

الكتاب العاشر : دراسات في التنمية : تأليف الدكاترة السيد الحسينى ،
الاجتماعية : ومحمد على محمد وعلياء شكرى ،
ومحمد الجوهري دار المعارف ،
الطبعة الثالثة ١٩٧٧ .

الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية : تأليف جومدر كس ، ترجمة
في النظرية الاجتماعية : الدكاترة محمد الجوهري ومحمد سعيد
فرح ومحمد على محمد والسيد ،
الحسينى ، الإسكندرية ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر : دراسات في التغير : للدكاترة محمد على محمد والسيد ،
الاجتماعى : الحسينى وعلياء شكرى ومحمد
الجوهري ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد

الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على
محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف
القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .

الكتاب الرابع عشر : دراسات فى علم الاجتماع للدكاترة محمد الجوهري وعلياء ،

الرينى والحضرى : شكرى ومحمد على محمد والسيد
الحسينى ، القاهرة ، الطبعة ،
الثانية ١٩٧٥ .

الكتاب الخامس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع : تأليف إليكس إنكلز ، ترجمة

وتقديم الدكاترة محمد الجوهري ،
وعلياء شكرى والسيد الحسينى
ومحمد على محمد ، دار المعارف ،
الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السادس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع تأليف الدكتور محمد الجوهري ،
الصناعى : القاهرة ١٩٧٥

الكتاب السابع عشر : علم الفولكلور الجزء : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،
الأول . دراسة فى الطبعة الثالثة ، دار المعارف
الأنثروبولوجيا الثقافية : ١٩٧٨ .

الكتاب الثامن عشر : النظرية الاجتماعية : تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى
ودراسة التنظيم : الطبعة الثانية ، دار المعارف
١٩٧٧ .

الكتاب التاسع عشر : مصادر دراسة الفولكلور إشراف الدكتور محمد الجوهري ،
العربى : القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٧٨

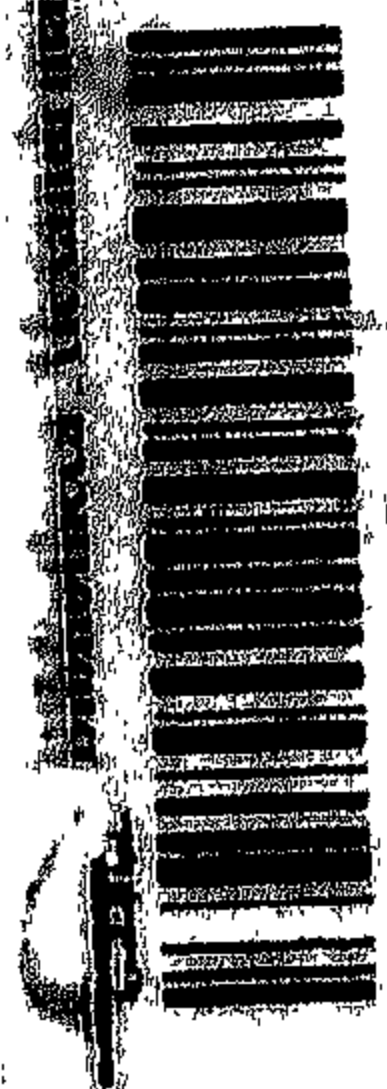
الكتاب العشرون : الدراسة العلمية : إشراف الدكتور محمد الجوهري ،
للمعتقدات الشعبية : الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادى والعشرون : علم الاجتماع وقضايا
التنمية فى العالم الثالث : دار المعارف القاهرة ، الطبعة
الأولى ، ١٩٧٨ .

الكتاب الثانى والعشرون : علم الفولكلور. الجزء
الثانى (دراسة المعتقدات
الشعبية) : دار المعارف ، الطبعة الأولى ،
القاهرة ، ١٩٧٨ .

رقم الإيداع	١٩٧٨/٢٩٣٦
الترقيم الدول	ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٢٦٨ - ٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)



0417110

